جمهورية العراق
الجمعية العراقية للعلوم السياسية
المقر العام
P-ISSN: 2710-2653
E-ISSN: 2960-253X

المجلة العراقية للعلوم السياسية

بحوث العدد

- الإيكواس وآلية نظام الأمن الجماعي
- الإسهام المعرفي للمدرسة الانجليزية في نظرية العلاقات الدولية
- الأبعاد الاستراتيجية للحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الدولي
- أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني
- عوامل تطور التكنولوجيا في ادارة الصراع بين الولايات المتحدة والصين
- العوامل المؤثرة في الاسس والسياسات التربوية في العراق
- الدور الاستراتيجي لهوجو شافيز في ادارة فنزويلا

السنة الرابعة / العدد التاسع/ كانون اول ٢٠٢٣م

مجلة متخصصة نصف سنوية تصدرها الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

المجلة العراقية للعلوم السياسية
السنة الرابعة – العدد التاسع – كانون الاول ٢٠٢٣ م

The Republic of Iraqi
Iraqi Association for Political Science
General Headquarters
P-ISSN: 2710-2653
E-ISSN: 2960-253X

Iraqi Gournal of Political Science

Issue Resear

- ECOWAS and the Collective Security System Mechanism
- The Cognitive Contribution of the English School in the Theory of International Relations
- The Strategic Dimensions of the Russian-Ukrainian War and its Implications on International Security
- Energy security in the Chinese strategic perception
- Factors in the development of technology in the conflict between the United States and China
- Factors affecting educational foundations and policies in Iraq
- The strategic role of Hugo Chavez in the administration of Venezuela

Issue Nine - First Kanzen 2023

An Annual Specialized Magazine Issued The Iraqi Association for Political Science
Concerned With Issue Research Publishing Reserch and Studies Specialized In Political Science

IRAQI POLITICAL SCIENCE ASSOCIATION
الجمعية العراقية للعلوم السياسية

المجلة العراقية للعلوم السياسية

علمية، محكمة وموثقة نصف سنوية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية تعنى بنشر الابحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

رئيس التحرير

أ.د. عمر جمعة عمران

مدير التحرير

أ.د. خالد عبدالاله عبدالستار

السنة الرابعة

العدد التاسع

كانون اول 2023م

هيأة التحرير

أ.د. عامر حسن فياض ..... عضواً

أ.د. ياسين محمد حمد ..... عضواً

أ.د. طه حميد العنبكي ..... عضواً

أ.د. قاسم محمد عبدعلي ..... عضواً

أ.د. خضر عباس عطوان ..... عضواً

أ.د. خميس دهام حميد ..... عضواً

أ.د. اياد خلف حسين ..... عضواً

أ.د. علي فارس حميد ..... عضواً

أ.م.د. بشرى حسين صالح ..... عضواً

أ.د. اسماعيل صبري مقلد ..... عضو دولي

جامعة القاهرة

أ.د. محمد بشير صفار ..... عضو دولي

جامعة القاهرة

أ.د. مبروك كاهي ..... عضو دولي

جامعة ورقلة – الجزائر

أ.د. المولدي الاحمر ..... عضو دولي

جامعة تونس- تونس

العراق- بغداد- الجادرية- جامعة النهرين- بناية كلية العلوم السياسية

www.ipsa-iraq.org

journal@ipsa-iraq.org

00964-07509345618

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2375 لسنة 2019

P-ISSN: 2710-2653

E-ISSN: 2960-253X

مدقق اللغة العربية

م.د. شيماء محمد عبيد

مدقق اللغة الانكليزية

أ.م.د. عمار سعدون سلمان

Iraqi Journal of Political Science

Scientific, Arbitration, A bi-annual, specialized published by the Iraqi Association for Political Science, which publishes research and studies specialized in political science

Edit in chief

Prof.Dr. Omar Jumaah Imran

Managing editor

Assistant.Prof.Dr.

Khaled Abdul Ilah Abdul Sattar

Editorial Board

Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad

member

Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad

member

Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki

member

Prof.Dr.Qasim Muhammad Abd Ali

member

Prof.Dr.Khader Abbas Atwan

member

Prof.Dr.Khamis Daham Hamid

Member

Prof.Dr.Eyed Khalaf Hussein

member

Prof.Dr.Ali Faris Hamid

member

Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh

member

Prof.Dr.Ismail Sabry copycat

Cairo University is an international member

Prof.Dr.Muhammad Bashir Saffar

Cairo University – International Member

Prof.Dr.Mabruk kahi

University of Ouargla-Algeria-International Member

Prof.Dr.Almualidiu al'ahmar

University of Tunis-Tunis-International Member

Fourth year

Ninth issues

December 2023 AD

Iraq-Baghdad-Jadriya Nahrain University - College of Political Science Building

www.ipsa-iraq.org

journal@ipsa-iraq.org

00964-07509345618

Deposit number in the National Library and Archives in Baghdad2375for the year 2019

P-ISSN: 2710-2653

E-ISSN: 2960-253X

Arabic language proofreading

Dr Shaima Mohammed Obaid

English language proofreading

Dr.Eammar Saedun Salman

وزارة الثقافة والسياحة والآثار
دار الكتب والوثائق
IRAQI NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVES

الجمعية العراقية للعلوم السياسية

IRAQI
Academic Scientific Journals
العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية

turnitin

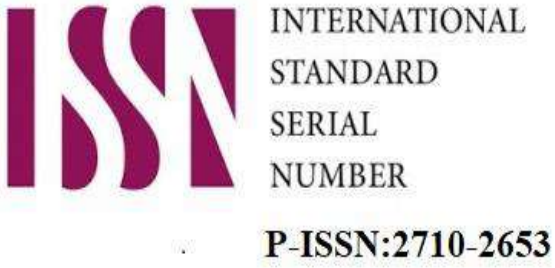
ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
P-ISSN:2710-2653

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم: ب ت ع / 7855
التاريخ: 2021/12/22

No:
Date:

الجمعية العراقية للعلوم السياسية

م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٥٣ في ٢٢ / ٣ / ٢٠٢١ بشأن مجلتكم واعتمادها لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ١٩ /١٢/ ٢٠٢١ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية للمناطقة الاخرى ، واعتباراً من العدد الرابع – لسنة ٢٠٢١ وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مقول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويعتبر ذلك شرطاً اساسياً في أعتمادها بموجب الفقرة (٣١) من ضوابط استحداث واصدار المجلات العلمية في وزارتنا ... مع التقدير.

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢١/١٢/ ٢٢

نسخة منه الى:
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت ع/ ٧٢٩٧ في ٢٠٢١/١٢/١٩ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الإلكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادر.

مهند ابراهيم
١٩ / كانون الاول

قواعد النشر في المجلة

1- تنشر المجلة البحوث الاصيلة والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.

2- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.

3- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.

4- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.

5- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.

6- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.

7- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.

8- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن 20 صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.

9- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.

10- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.

11- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.

12- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج(Word Microsoft 2010) مع ارسال نسخة على قرصCD

13- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكترونيTurnitin)) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتذر عن نشرها الى اصحابها.

14- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.

15- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.

16- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.

17- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.

18- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:

جمهورية العراق – بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل 07509345618 Email : journal@ipsa-iraq.org

Journal publishing rules

1. **The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.**
2. **The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.**
3. **The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.**
4. **The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.**
5. **The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.**
6. **The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.**
7. **The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.**
8. **The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.**
9. **The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.**
10. **The research should include keywords in both Arabic and English**
11. **The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.**
12. **The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.**
13. **The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.**
14. **The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.**
15. **When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.**
16. **The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.**
17. **The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.**
18. **Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:**

Email : journal@ipsa-iraq.org

دليل المقومين

1. يرجى من المقوّم، قبل الشروع بالتقوّيم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقوّيم.
2. لا تتجاوز مدة التقوّيم (10) أيام من تاريخ تسلم البحث.
3. يذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
4. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
5. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.
6. يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
7. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
8. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
9. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
10. تجري عملية التقوّيم بنحو سري.
11. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
12. ترسل ملاحظات المقوّم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
13. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوّم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
14. يُحدد المقوّم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
15. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

دليل المؤلفين

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
2. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
3. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والالكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.
4. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.
5. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (25) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
6. يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
   أ. عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.
   ب. أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.
   ج. بريد المؤلف الإلكتروني.
   د. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (250) كلمة.
   هـ. الكلمات المفتاحية.
7. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (16) Bold.
8. يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الالكتروني للمؤلف، وبحجم خط (12) Bold .
9. يكتب ملخص البحث بحجم خط (12) Bold .
10. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (11) Bold .
11. جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).
12. تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (14).
13. مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (1.15) سم.
14. على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
15. تعتمد المجلة طريقة شيكاغو (chicago) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها وباسلوب (End Notes).
16. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكرية

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه،

وأرغب في نشره في المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	الباحثة: زينب عبدالله حسين أ.د. مثنى علي حسين المهداوي	الإيكواس وآلية نظام الأمن الجماعي	1 - 18
2	الباحثة: آمنه طالب عبد الامير أ.م.د. إيناس عبد الساده علي	الإسهام المعرفي للمدرسة الانجليزية في نظرية العلاقات الدولية	19 - 30
3	أ.م.د. حسين عبدالحسن مويح	ابعاد السياسة المائية التركية اتجاه العراق	31 – 54
4	أ.م.د. مروان سالم علي	الأبعاد الاستراتيجية للحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الدولي	55 - 82
5	أ.م.د. علي دريول محمد م.م. أماني محمد صبري	السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014: الواقع والتحديات	83 - 104
6	أ.م.د.مصطفى فاروق مجيد	اختلالات العملية السياسية وبناء الدولة في العراق بعد العام 2003 (دراسة في جدلية العلاقة)	105 - 124
7	م.م. عدي مهدي صالح أ.م.د. هشام عز الدين مجيد	أزمات التنمية السياسية وأهمية أزمة التوزيع في العراق	125 - 152
8	ا.م.د. سليم كاطع علي	أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني	153 - 170
9	أ.م.د. حسام گصّاي حسين م.د. عامر محمد مهدي	بيئات السلفية الجهادية في الغرب: السجن كنموذج تجنيد	171 - 188
10	أ.م. د. محمد صلاح محمود	دور الفاعل الإقليمي في إثارة الحرب الأهلية الجديدة في أثيوبيا	189 - 212
11	الباحثة: زهراء عبد الرزاق جبر أ.م. بسمة خليل نامق	الأمن الإنساني وبناء السلام في العراق بعد 2003: المفاهيم والمؤشرات	213 - 232
12	أ.م. د. صبا حسين المولى	حقوق المرأة في دساتير الدولة العراقية "1925-2005"	233 - 242
13	الباحثة: نور ياسين خضير أ.م.د سعد عبيد علوان السعيدي	عوامل تطور التكنولوجيا في ادارة الصراع بين الولايات المتحدة والصين	243 - 258
14	أ. م. د. انعام عبد الرضا سلطان	الدور الدولي في تعزيز الامن السيبراني في ضوء التحديات المعاصرة	259 - 274
15	أ.م.د. رشا يحيى عبيس	أثر الصراعات الإقليمية في الاستراتيجية الامريكية لمنطقة الشرق الأوسط	275- 292
16	م. د. سحر حربي عبد الامير	العوامل المؤثرة في الاسس والسياسات التربوية في العراق	293 - 306
17	م.د. زيد محمد علي اسماعيل	الاستراتيجية وصناعة الامن الدولي " دوامة التحدي المستدام "	307 - 322
18	م. د. نور علي صكب	الدور الاستراتيجي لهوجو شافيز في ادارة فنزويلا	323 - 340

19	م.د.عبدالامير سليم عباس	السياسة الخارجية الامريكية تجاه الحرب الروسية الاوكرانية	362 - 341
20	م.د. نور عماد تركي	تحالف انزوس ودوره في العلاقات الأمريكية الأسترالية بعد العام 2001	380 - 363
21	م.م. حسام محمد خضير م.م. حسين علي صبري	التعاون الأمني – العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة منذ العام 2003	396 - 381
22	م.م. نوار عامر شاكر	الحرب الأوكرانية وتأثيرها في العلاقات الروسية _ الأوروبية	420 - 397
23	م.م. عبدالله كريم حمادي	دور الحكومات المتعاقبة في العراق على المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي بعد عام 2003الوطنية والسلم المجتمعي بعد عام 2003	439 – 421

Contents

NO	The name of the researcher	Search Name	page number
1	Prof. Dr. Ali Al-Mahdawy Muthanna Researcher: Zainab Abdullah Hussein	ECOWAS and the Collective Security System Mechanism	18 - 1
2	Dr. Enas Abdel Sada Ali Amna Talib Abdel Amir	The Cognitive Contribution of the English School in the Theory of International Relations	30 - 19
3	Asst.Prof. Dr. Hussein Abdulhasan Moeh	Dimensions of the Turkish water policy towards Iraq	54 – 31
4	Asst. Prof. Dr. Marwan Salim Ali	The Strategic Dimensions of the Russian-Ukrainian War and its Implications on International Security	82 - 55
5	Dr. Ali Driul Muhammad Amani Mohamed Sabry	Security policies in Iraq after 2014: reality and challenges	104 - 83
6	Asst.Prof. Dr. Mostafa Farouk Majeed	Imbalances in the political process and state building in Iraq after 2003: a study in the dialectic of the relationship	124 - 105
7	Dr Hesham Ezzulddin Majeed Uday Mahdi Saleh	The Crisis of Political Development and The Importance of Distribution Crisis in Iraq	152 - 125
8	Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali	Energy security in the Chinese strategic perception	170 - 153
9	Dr. Husam kassai Hussein Mahdi Dr. Amer mohammed	Environments of Salafist jihadism in the West: prison; As a recruitment model	188 - 171
10	Dr. Mohammed Salah Mahmood	The Role of Regional Actor in Provoking the New Civil War in Ethiopia	212 - 189
11	Dr. Basma Khalil Namiq Zahraa Abdul Razzaq Jabr	Human Security and Peacebuilding in Iraq after 2003: Concepts and Indicators	232 - 213
12	Dr. Saba Hussein almola	Women's rights in the constitutions of the Iraqi state 1925 - 2005	242 - 233
13	Dr. Saad Obaid Alsaeedi Noor Yaseen Khudhair managing	Factors in the development of technology in the conflict between the United States and China	258 - 243

14	Asst.Prof. Dr. Anaam abdalruda sultan aligabi	Dimensions of the Turkish water policy towards Iraq	274 - 259
15	Asst.Prof. Dr. Rasha Yahya obayes	The impact of regional conflicts on the American strategy for the Middle East	292 -275
16	Dr. Sahar Harbi Abdul Amir	Factors affecting educational foundations and policies in Iraq	306 - 293
17	Dr.Zaid Mohammed Ali ISmail	The Strategy and the security states industry "a spiral of sustainable challenge"	322 - 307
18	Dr. Noor Ali Sekab	The strategic role of Hugo Chavez in the administration of Venezuela	340 - 323
19	Dr.Abdualameem Saleem Abbas	American foreign policy towards the Russian-Ukrainian war	362 - 341
20	Dr. Noor Imad Turki	Anzus treaty and its role in the Australian-US relations after 2001	380 - 363
21	Asst. Lec. Husam Mohammed Khudhair Asst. Lec. Hussein Ali Sabry	Security-military cooperation between Iraq and the Russian Federation since 2003	396 - 381
22	Assistant teacher. NAWAR AMER SHAKIR	The Ukrainian war and its impact on Russian-European relations	420 - 397
23	Asst. Lec.Abdullah Karim Hammadi	The role of successive governments in Iraq and its effect on the national conciliation of social peace after 2003	439 – 421

كلمـة العــدد

بصدور العدد التاسع للمجلة العراقية للعلوم السياسية نكون قد امضينا اربع سنوات من الانطلاقة المعرفية للجمعية داخل الوسط الاكاديمي، واستطعنا خلال هذه الفترة من انتظام الصدور تقديم محتوى علمي شامل وانموذج لاختصاص علم السياسة يضاهي ما كانت تقدمه المجلات العلمية المهمة في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية من حيث نوعية ورصانة النتاجات وشموليتها لجميع مفاصل وفروع الاختصاص، لنوكد بذلك اهداف ورسالة الجمعية في أضفاء طابعا مميزا على المعرفة لاختصاص العلوم السياسية وتجسيد المقاربات المعرفية والمنهجية في العراق، سيما وان النشر عبر الدوريات المحكمة يعد المرتكز الاساس للتعبير عن مجمل النشاطات العلمية والاكاديمية.

وما كان للمجلة أن تحمل هذه الطموحات وتحقق ماوصلت اليه لولا الدعم والاثراء المتواصل من قبل الباحثين والتدريسين وطلبة الدراسات العليا في جميع كليات واقسام العلوم السياسية في الجامعات العراقية فضلا عن الباحثين من خارج العراق ،بالبحوث والدراسات الحديثة بالمتسمة بالرصانة ووالتنوع.

وسوف تستمر الجمعية العراقية للعلوم السياسية ببذل جهدها للنهوض بالمجلة وتسعى دائما نحو التطور والارتقاء للوصول إلى أفضل المستويات، ولتساهم بفاعلية في اثراء حركة النشر والبحث العلمي سعياً لتعزيز مكانة اختصاص العلوم السياسية وتوسيع آفاقه كون البحث العلمي يمثل احد اهم عوامل رقي الأمم ومؤشر تقدمها. ومن هنا تجدد مجلتكم الدعوة والترحيب بكافة المساهمات والجهود البحثية في تخصص العلوم السياسية انطالقا من غايتنا الاساس في تحصيل افادة نوعية لجميع المهتمين بالشؤون السياسية.

والله ولي التوفيق

الاستاذ الدكتور
عمــر جمعــة عمــران
رئــيس التحريــر

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 11 / 2 / 2023
تاريخ قبول البحث 4 / 4 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الإيكواس وآلية نظام الأمن الجماعي

ECOWAS and the Collective Security System Mechanism

الباحثة: زينب عبدالله حسين
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Researcher: Zainab Abdullah Hussein
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
Zainab.Abd2101m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.د. مثنى علي حسين المهداوي
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Prof. Dr .Muthanna Ali Al-Mahdawy
University of Baghdad /Collage of Political
mothana.ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

عانت دول منطقة غرب افريقيا من بيئة مليئة بالتهديدات الأمنية والنزاعات موترة وفي حقبة اظهرت تراجع في اسهامات الأمم المتحدة في افريقيا بعد نهاية الحرب الباردة, دعت الحاجة وزاد الادراك لمنظمة الإيكواس لتطوير دورها السياسي والأمني, ومنه تبنت نظام الامن الجماعي لإجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة وادارة ومنع النزاعات فيما بين دول المنطقة بتعديل ميثاقها ووضع بروتوكولات تنص على ذلك, وتوضح هذه البروتوكولات في عملية تسوية نزاع ليبيريا.

الكلمات المفتاحية: الإيكواس, نظام الامن الجماعي, ليبيريا.

Abstract

The countries of the West African region suffered from an environment full of security threats and tense conflicts, and in an era that showed a decline in the contributions of the United Nations in Africa after the end of the Cold War, the need arose and the awareness increased for the ECOWAS organization to develop its political and security role, and from it adopted the collective security system in order to enhance peace and security in the region and manage And prevent conflicts among the countries of the region by amending their charter and establishing protocols stipulating this, It explains the protocols in the Liberia conflict resolution process.

keywords: ECOWAS, collective security, Liberia.

المقدمة

لقد تسببت الطبيعة الأمنية بمعضلة في المنظمات الاقليمية في أفريقيا التي هدفت الى تعزيز التكامل الاقليمي والتنمية. وبعد ادراك منظمة الإيكواس شدة الارتباط بين الأستقرار والأمن في هذه المنطقة, مع التكامل الاقليمي والتنمية, آدى هذا الى تطورات في منظمة الإيكواس من حيث دورها السياسي والامني, على أساس ذلك بحثت المنظمة في اطار يعمل على تعزيز التقارب الأقليمي في إدارة النزاعات وتعزيز السلام و الأمن في منطقة غرب افريقيا. حدث ذلك منذ أواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات إذ عملت

المنظمة على تطوير الأدوات المؤسسية للأمن والدفاع. وكان الدور القيادي لنيجيريا التي لعبت دور قيادي في تصميم النظام الامني. وبناءً على ذلك, كان هناك تغييرات في السياسة ومراجعة لمعاهدة المجموعة الاقتصادية والتدخلات من قبل المنظمة في ليبيريا.

اهمية الدراسة: تأتي بنظام الدولي الجديد للمنظمات الاقليمية باعث باتجاه تنشيط تسوية النزاعات والحروب الأهلية ونزع السلاح في ليبيريا, وهنا يتبين كيف تظهر جهود الإيكواس في عمليات التسوية وحفظ السلام في غرب افريقيا.

أشكالية البحث تثير تساؤل حول التدخل العسكري من قبل منظمة الايكواس كونها منوطة بحل وتسوية الصراعات في اقليم غرب افريقيا.

أما **فرضية** البحث فهي من خلال تطور هياكل الإيكواس الأمنية واستحداث قوات الايكوموج لحفظ السلام في المنطقة ساعد ذلك في الحفاظ على الامن والسلم لدول غرب أفريقيا.

هيكلية البحث اعتمد مبحثين فضلاً عن المقدمة والاستنتاج.

المبحث الاول: نظام الأمن الجماعي في الايكواس

أن نظام الامن[1] الجماعي في جوهره هو نظام مشابه لنظام توازن القوى او صورة مطورة له, ولا يمكن عدّه بديل لكن نظاماً مكملاً له, فكما يرى البعض ان نظام توازن القوى تطور من مرحلة يقوم فيها على أساس التحالفات إلى مرحلة يطبق فيها على اساس الائتلاف والتعاون.[2] كما أن أهمية مبدأ نظام الامن الجماعي هو المساندة لتحمل العبء القيادة والمسؤولية وانتشار القوة وقدرة قوة اخرى على تحمل اكبر قدر من المسؤولية, فضلاً عن الزيادة في فعالية المؤسسات.[3] وأن مفهوم السلام في الامن الجماعي نظام لا يقبل التجزئة, لأن التجزئة تعني التميز في هذه الحال, سيسهل ذلك في هذه الحال النصر للعدوان, وأن العدوان على أي دولة وان كانت بعيدة يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي.[4]

وكانت السنغال اول من شدت الانتباه للارتباط بين كل من التنمية الاقتصادية من جهة والاستقرار السياسي والامني من جهة ثانية, إذ تحدث الرئيس السنغالي (عبود ضيوف) وذلك في القمة الرابعة للايكواس, عقدت بدكار بتاريخ 28 مايو/آيار 1979, إذ قال: "لسنا بحاجة لتوضيح حقيقة انه لا يمكن ان تتحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار, واذا كان الامر كذلك فأن علينا أن نؤسس ميثاقاً للتضامن بين دول غرب افريقيا لحماية انفسنا ضد العدوان الخارجي".[5] وهكذا لم تعد العديد من البلدان الافريقية ذات ميزات تقليدية بل سعت الى التطور.[6] بالتالي احتاج تشكيل النظام الاقتصادي جيد إلى بيئة امنية ملازمة له.[7]

ومع تراجع وقلة تواجد الامم المتحدة (UN) في نزاعات منطقة غرب افريقيا, اسهم ذلك في دفع الايكوس لإقامة نظام أمني جماعي خاص بالمنظمة, ومع ضعف دور منظمة الوحدة الافريقية Organization of African Unity في تحقيق الأمن ومنع النزاعات في القارة الافريقية وقتها.[8] شملت المادة (85) من الميثاق المعدل الذي اشار للأمن الاقليمي, إذ تعهد الدول الاعضاء في منظمة الإيكواس على حماية ودعم العلاقات فيما بينهم لأجل الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن داخل منطقة غرب افريقيا, ولتحقيق ذلك تعهدت الدول الاعضاء على تأسيس وتدعيم آلية مناسبة لمنع وحل النزاعات في غرب افريقيا. إذ عدت المادة (58) الركيزة القانونية لمنع وحل وادارة النزاعات.[9] في عام 1980 تم الاعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للايكواس, إذ كان اول نموذج للأمن الجماعي الافريقي على المستوى الاقليمي الفرعي, تضمن الميثاق نصوص للحفاظ على الامن الجماعي بشكل تعاوني, وحماية الدول الاعضاء في المنظمة من أي عدوان خارجي, ويعدّ عدو لجميع اعضاء الايكواس (ECOWAS), وتم انشاء اداة لهذا الميثاق لأجل العمل به طُلب من اعضاء الايكواس (ECOWAS) وضع جزء من قوتها المسلحة تتصرف بها المنظمة, عُرفت باسم القوات المسلحة المتحالفة للمجموعة (AAFC). واصبح للايكواس (ECOWAS) مساعي في تطوير دورها السياسي والأمني في منطقة غرب افريقيا, انشأت آلية تلائم مع متطلبات التحديات والصعوبات التي واجهتها بعد حقبة الحرب الباردة, إذ لم تلائمها الآليات التي كانت تستخدمها قبل نهاية الحرب الباردة. عدّت هذه الآلية ومؤسساتها المختلفة نموذجاً جيداً يحتذى به داخل المنظمات الاقليمية الاخرى, وتطورت ألية فض النزاعات عام 1990 الى ايجاد آلية عسكرية دائماً هي فريق الرصد التابع للايكواس, أو مجموعة المراقبة الخاصة بدول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ECOMOG) Ecowas Montoring Group, والهدف الاساسي منها كان وقف اطلاق النار وتنفيذ اتفاقيات السلام, وحفظ السلام واستعادة النظام والقانون, وأنشت الايكواس لجنة للوساطة, مهمتها التوسط في النزاعات التي قد تحدث بين الدول الاعضاء, وكذلك لاحتواء أي اعتداءات بينية قد تقع بين هذه الدول وذلك في قمة عام 1991, كما تضامن الميثاق الموقع في عام 1993, مواد تخص الأمن الاقليمي, والدعوة الى العمل للحفاظ على الأمن والسلام, والتي تعطي حق الايكواس(ECOWAS) في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في المنظمة والتي تشهد نزاعات او عمليات عسكرية قد تهدد الأمن الاقليمي للمنطقة.[10] وخلال التعرف على النشأة التاريخية للايكواس, تبين ان اهدافها عند تأسيسها اقتصادية–اجتماعية, غرضها ما جاء في ميثاقها التأسيسي, الذي ضمن العديد من الاهداف منها التنمية والتعاون والتكامل يهدف الى خلق اتحاد اقتصادي في غرب افريقيا.

لم يتم الاشارة حسب بنودها الستة والخمسين إلى مسألة الدفاع والأمن الاقليميين, وذلك لأن القضايا السياسية والايديولوجية تعتبر احد مسببات الانقسام, وهكذا ركزت على قضايا التنمية بدلاً عن

ذلك, لكن عند ظهور العجز في حل أي نزاع موجود داخل دول الايكواس(ECOWAS), يحال الأمر الى لجنة يشكلها رؤساء دول الايكواس(ECOWAS), وحين تفشل اللجنة يحال الأمر الى رؤساء الدول, لكن الظروف المتوترة وغير المستقرة ادت الى سعي الايكواس(ECOWAS) لمحاولة مواجهتها أو تلافيها عن طريق اقامة هياكل ومؤسسات أمنية–دفاعية جديدة.[11] وسماح ميثاق الامم المتحدة في الفصل الثاني بالتدخل الاقليمي لأجل الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين, ذلك لأنها قد نظرت أن المنظمات الاقليمية ستكون أكثر معرفة بالمشاكل الاقليمية, واكثر قدرة على حلها, ذلك يبرز في قدرتها على تفهم أسباب النزاعات التي تدفع الاطراف لنشوبها بذلك تكون اكثر قدرة على التعرف على نوع التسوية التي تحظى بقبول تلك الاطراف وبالتي تكون فرصة نجاحها اكبر.

ومع تبني الإيكواس(ECOWAS) لبروتوكول عدم الاعتداء لعام 1978 الذي كان الخطوة الاولى في تجسيد نظام الامن الجماعي الاقليمي لادارة النزاعات, ونص البروتوكول في مادته الاولى حضر التهديد او استخدام القوة في علاقات الدول مع بعضها البعض, أو اللجوء الى أي وسيلة اخرى لا تتفق مع ميثاق الامم المتحدة وتهديد التكامل الاقليمي او الاستقلال السياسي لأي دولة من دول ECOWAS. جاء بعده بروتوكول المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع 1981, نص على تشكيل قوة عسكرية غير دائمة تهدف لاستجابة الايكواس(ECOWAS) لأي اعتداء خارجي على أي دولة من دول الايكواس, وفي حالة تهديد القوة الخارجية لسلم وأمن دول الايكواس(ECOWAS). [12] وفي عام 1999 قامت منظمة الايكواس بتأسيس آلية منع وادارة وحل النزاع في غرب افريقيا اذ هدفت وفقاً لنص المادة (3) ونص المادة 58 من الميثاق المعدل 24 يوليو/تموز 1993, الى منع وحل وادارة النزاعات الداخلية وفيما بين دول منطقة غرب افريقيا.[13]

كان الرابط الكبير بين كل من تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي الاقليمي وتوفير بيئة امنية مستقرة في غرب افريقيا بعيدة عن محيط التوتر, هي ما جعلت منظمة الايكواس (ECOWAS) تناقش صياغة آليات ذات اختصاصات أمنية لتحقيق ذلك, وساعدتها العديد من الاسباب والعوامل سواء كانت دولية, اقليمية او قارية.

المطلب الاول: دوافع نظام الأمن الجماعي للايكواس

الدول دائماً ما تبحث في إطار حماية مصالحها على الصعيد الدولي للتقارب مع دول أخرى لتحقيق غرض معين. وكانت التحالفات منذ القدم الطريقة التي تلجأ إليها الدول من أجل الحفاظ على أمنها وأمن محيطها حين تشعر بأنه هناك تهديداً يشكل خطراً عليها, إذ أن هذه الدول كانت تتحالف لتشكيل وتعزيز القوة العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات، وبذلك تلتزم من خلال الحلف أن تساند بعضها البعض إذا تعرضت أي منها لأي هجوم. مع ذلك, اقتنعت الدول فيما بعد بضرورة اللجوء

إلى التنظيم الدولي لإيجاد حل للمشاكل العالقة فيما بينها والتي تهدد السلام والأمن الدوليين. ففي بادئ الأمر أعدّت المؤتمرات والقمم واللقاءات لتحقيق هذا الغرض ومن ثم أضحت تتطور لينتج عنها منظمة تتسم بالاستمرارية. إذ باتت هذه المنظمات الوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي. تقوم فكرة الامن الجماعي على عدة مبادئ, فضلاً عن ان نجاح وفشل المنظمات الدولية والاقليمية في فكرة نظام الامن الجماعي قد تراوحت حسب معاملات تلك المنظمات وظروف الحال في الازمات والحروب.[14]

إذ أن احدى أهداف التنظيم الدولي كانت تحقيق الامن الجماعي أو تعدّ من أهم الاهداف للبعض, وقد يتجلى سبب أهمية الأمن الجماعي في أنه القوة المشروعة بعدّه الحل الوسط بين الفوضى الدولية والحكومة العالمية. وبحسب الباحثين فقد رجحوا ان اهمية فكرة الامن الجماعي في العلاقات السياسية والدولية وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى يعود الى فشل نظام توازن القوى في حفظ السلم والامن الدوليين.[15]

والأمن الجماعي يقوم على فكرة محورية مفادها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير قانونية، من خلال تكوين قوى دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو ردعه.[16] ويقوم هذا الترتيب الأمني على مجموعة من الافتراضات, أبرزها لزومية تبلور اتفاق دولي، لتحديد الطرف المعتدي في حال نشوب صراع مسلح،[17] حتى يتسنى تصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه، ويصبح من المتعذر احتواؤه، وإلغاء آثاره الدولية. وأن يجمع كل الدول هدف واحد وهو مقاومة العدوان أياً كان مصدره، اذ تغدو تلك المقاومة واجباً محتماً على كل الدول، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى. وأن تتمتع كل دولة بذات القدر من الحرية والمرونة، لتشارك في التدابير الدولية الجماعية التي تنفذ في مواجهة المعتدي. وأن تتاح الإمكانات الجماعية للدول التي تشارك في تحمل مسؤولية تنفيذ هذه التدابير المشتركة. [18]

و تعد قواعد الامن الجماعي مجموعة متداخلة من قواعد التمثيل الجماعي والعمل المشترك والمبادئ القانون الدولي اذ تتلخص في مبدأ العمل الجماعي للمحافظة على السلم والامن الدوليين, ويرى قسم من الكتاب ان نظام الامن الجماعي مبدأ ذو شقين: الاول يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان, وقد تحول دون حدوثه (في اطار الدبلوماسية الوقائية ونظام الانذار المبكر), والثاني التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزئية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه.[19]

اذاً فأن النظام الجماعي هو النظام الذي يهدف الى تحقيق السلام والامن الدوليين, وذلك عن طريق تكاتف وتعاون الجهود المبذولة من قبل الدول التي تعمل في هذا المجال, وقد يكون اطاره على المستوى العالمي او الاقليمي او الاقليمي الفرعي, لأجل الوقوف في وجه أي دولة تحاول ان تنتهك هذا

السلام أو تعمل على تهديده, من خلال التدابير الجماعية وفقاً لبنود هذا النظام التي تحد من هذه الانتهاكات.

ولقيام نظام أمن جماعي فعال لابد من توافر تعهدات ايجابية من جانب الدول المعنية به والمتمثلة في:

- حضر اللجوء الى القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية, الا في حالتين, الاولى من خلال تفويض من الجهاز الدولي الذي يجب ان يكون مسئولاً عن تنفيذ نظام الامن الجماعي, الثانية في حالة الدفاع عن النفس والمرهونة بشروط الا تخرج عن التي نصت عليها (المادة 51) من ميثاق الامم المتحدة.
- احترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات المبرمة بين الدول الاعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الاخرى إلا في حالات يحددها الميثاق نفسه.
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
- ان تكون القوة الجماعية ذات مقدرة على تحقيق الردع وعدم الاخلال بالالتزامات التي يتضمنها نضام الأمن الجماعي. أي أن نظام الأمن الجماعي يتطلب ان تكون لديه الوسائل والاساليب القسرية التي يمكنه اللجوء إليها في مواجهة الدولة التي لا تحفظ التزاماتها المفروضة عليها من قبل النظام. وتتمثل هذه الوسائل فيما تسمى الجزاءات (العقوبات). وتكون الجزاءات متعددة المستويات على النحو الاتي:

أ–الجزاءات غير العسكرية : الدبلوماسية, المالية, الاقتصادية.

ب–الجزاءات العسكرية : التي تتطلب استخدام القوة العسكرية اثناء تنفيذها. [20]

ومن الملاحظ انه مع تزايد الاهتمام بأمن النظم الاقليمية والاقليمية الفرعية, لاسيما تلك التي تمثل مكاناً كثير التوترات, إذ كان هناك شبه اتفاق بين الدارسين أنه يمكن ان يتعزز بمزيد من الدراسة على مثالية الأمن الجماعي, كتركيب أمني من شأنه ان يعزز السلام والامن الدوليين. ولتكييف هذا النوع من الترتيبات الامنية مع المستوى دون الدولي (الاقليمي, الاقليمي الفرعي) يمكن القول انه يفترض ابتداءً, وجود مستويين من مستويات الادراك, الاول خاص بالادراك المشترك بين وحدات النظام للخطر الذي يتهدد الأمن والسلام الإقليمي من ناحية، وهذا ما تغذيه الروابط المعنوية والمادية بينها، ويؤمنه غياب الصراعات والنزاعات،[21] والتداخل والتشابك بين المصالح القومية لكل منها من ناحية أخرى. والثاني، خاص بإدراك أهمية تكاتف جهودها، لإحباط ذلك التهديد والذي يرتكز على اتفاقيات ملزمة يتم توقيعها فيما بينها، ويفترض اعتماد الأساليب والادوات السلمية لإدارة التفاعلات الإقليمية السلبية والأساليب الجماعية للتعاطي مع التهديدات الخارجية. وبعبارة أخرى يفترض هذا الترتيب الأمني دون

الدولي، الآتي: أن يتسع مفهوم الأمن الجماعي ليشمل إلى جانب الحماية الإقليمية في مواجهة الخطر الخارجي التعاون الإقليمي المحلي, وأن تكون هناك علاقة ولاء واعتمادية بين وحدات النظام الإقليمي تسمح بنوع من التضامن فيما بينها، على نحو يمنح الأولوية لإدارة التفاعلات بالطرق السلمية، وضمان نوع التعايش السلمي. كما يتطلب هذا الترتيب وجود نظام قانوني محدد، لفض المنازعات بشكل جدي دون اللجوء لاستخدام القوة. والمقصود من هذا النظام، ليس مجرد النص في الاتفاقيات ذات الصلة على مبدأ التوفيق والتحكيم، وإنما تحديد الإجراءات التي يمكن أن يلجأ إليها أي طرف من الأطراف مباشرة، بحيث يصل من خلالها إلى توضيح موقف الطرف الآخر لتمييز شرعية سلوكه من عدمها .[22]

ونجد ان التنظيم الاقليمي الفرعي في منطقة غرب افريقيا المعروف بـECOWA والتي عملت على تكريس نظام الأمن الجماعي بين دولها وداخل اقليمها, على الرغم من أن المضامين الامنية لم تكن واضحة عند نشأة المنظمة, بعدّ ان الهدف الاساسي من نشأتها هو تحقيق التعاون الاقتصادي, ولعل السبب في ذلك يعود الى عاملين, الاول هو الفصل بين التنمية الاقتصادية والامن الاقليمي, والثاني هو سيطرة مفهوم الأمن بمعناه الضيق على حساب مفهوم الأمن الجماعي, بمعنى قيام الدولة منفردة بصد أي عدوان على سيادتها او اراضيها وفق مفهوم السيادة, دون الحاجة الى التعاون الدفاعي في هذا الصدد. الا ان الامر تغير مع ظهور فكرة التوجه نحو الامن الاقليمي على افتراض انه اداة رئيسة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى الاقليم, كما ان التدخل الدولي غالباً ما يشوبه فكرة التحيز لاحد الاطراف الاقليمية على حساب الاخرى, وبذلك كان الزاماً البحث عن نظام امن جماعي للإقليم لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تحقيق السلم والامن في الاقليم.

وساعدت مجموعة من العوامل والظروف في تكوين نظام الأمن الجماعي الاقليمي للايكواس ECOWAS, وعلى المستوى القاري ادى دور ضعف دور منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق الأمن ومنع النزاعات في القارة الى اقتراح الدول الافريقية الى ضرورة تطوير النظام الموجود بالفعل او البحث عن اليات مؤسساتية لاسيما بها على المستوى الاقليمي الفرعي, ذلك دفع قادة الايكواس الى الحديث عن ضرورة ايجاد نظام امني جماعي خاص بادارة وتسوية النزاعات التي قد نشبت بين اعضاءها. خاصة في ظل وجود اكثر من مصدر للتوتر بين دول الاقليم, مما قد يؤدي الى عجز بعض الدول من مواجهة بعض مصادر التهديد الخارجية, وبالتالي تكون هناك حاجة لوجود ترتيبات جماعية للحيلولة دون اندلاع نزاعات بين الدول الاعضاء في المنظمة.

كل هذه الظروف والاسباب فضلاً عن عوامل عدم الاستقرار في الاقليم نتيجة النزاعات والحروب الاهلية التي شهدها الاقليم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي, ادت الى تزايد الحاجة الى انشاء نظام

امني جماعي, يكون من بين اهدافه, الحيلولة دون التهديد باستخدام القوة, وعدم الاعتداء بين دول الاقليم, وفي حالة وجود اعتداء تكون هناك آلية للمساعدة الجماعية فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية.

المطلب الثاني: الاختصاصات الدفاعية للإيكواس

اولاً: الاختصاصات الدفاعية للإيكواس قبل عام 1990.

كمحصلة للظروف الدولية والإقليمية نظمت المنظمة اختصاصاته الدفاعية من خلال عدة برتوكولات كمحاولة من قبل الجماعة لوضع نظام أمني جماعي تتناول مجموعة من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة الإلتزام بها والعمل علي اقرار السلام والأمن في الإقليم.

1-بروتوكول عدم الاعتداء عام 1978: يعد هذا البروتوكول هو أول محاولة من قبل للمجموعة الاقتصادية لوضع نظام أمني جماعي حيث تناول مجموعة من مبادئ التي يتعين على الدول من حيث المبدأ عدم الأعتداء أي عدم الوقوع في الحرب، ومن ذلك المنطق عملت المنظمة على التأسيس لوضع نظام أمني جماعي تجلى في البروتوكول.[23]

2-بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع 1981 (ميثاق دفاع الإيكواس): وتم التوقيع على البروتوكول بتأريخ 28 آيار 1981م, في قمة داكار من الدول الأعضاء في المنظمة بخصوص المساعدة الجماعية في مسائل الدفاع Protocol on Mutual Assistance in Matters of Defence (PMAD), إذ يسعى إلى تعزيز السلام والأمن والدفاع الفعال لسيادة الدول الأعضاء عن طريق التنسيق والدعم بين وسائل المساعدة المجموعة المتبادلة التي تقدمها الدول الأعضاء المعنية في هذا البروتوكول، وأتخاذ تدابير جماعية في حالة وقوع أي هجمات على دولة عضو.[24]

ثانيا: الاختصاصات الدفاعية للإيكواس بعد عام 1990

من لقد كشفت حالات التدخل الثلاث لدول المجموعة في كل ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو خلال تسعينيات القرن الماضي عن وجود بعض المثالب التي ينبغي تلافيها خاصة في بروتوكول 1981، والتي كان من أبرزها عدم تقنين وضع قوات المجموعة، فضلاً عن غياب أحكام مالية محددة بشأن عملية التمويل، مما يعني عدم انتظام عملية التدخل من ناحية أو إمكانية توقفها في أي لحظة من ناحية ثانية، أو خضوع قوات الجماعة لهيمنة بعض الدول (صاحبة التمويل الأكبر) مثل نيجيريا.[25]

يضاف إلى ذلك أن تفاقم هذه الصراعات بصورة كبيرة اقتضى البحث عن أسلوب لرصدها واحتوائها قبل تصاعدها، ومحاولة منع انتشارها حال وقوعها إلى دول الجوار، وهو ما تطلب التفكير في إقامة شبكة للإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض. ويلاحظ أيضاً أن المجتمع المدني كان دوره غائباً إلى

حد كبير في عملية التسوية السياسية للصراعات، فضلاً اقتصار دور الإيكوموج بصفة عامة على عملية حفظ السلام، وفرضه وعدم التركيز على عملية بناء السلام خاصة فيما يتعلق بالنواحي الإنسانية مما قد يؤدي إلى اندلاع الصراع من جديد, ولقد تزامن ذلك كله مع حدوث بعض المتغيرات العالمية كان أبرزها أزمتي رواندا وكوسوفا، وما صاحبهما من عمليات إبادة جماعية، الأمر الذي تطلب زيادة حالات التدخل من قبل التنظيم الدولي لوقف هذه المعاناة وغيرها، والتي كان من أبرز أسبابها غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية.

لهذا كان لابد لدول المجموعة من التفكير في إقامة هياكل دفاعية أمنية جديدة تعمل على تلافي السلبيات السابقة التي أفرزتها حالات التدخل الثلاث من ناحية، وتواكب في الوقت ذاته المتغيرات الدولية بل والقارية أيضاً في هذا الشأن. وبعد مداولات ومشاورات استمرت قرابة عامين توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن. Mechanism Resolution, Management, Prevention, Conflict for Peacekeeping and Security. على غرار آلية منظمة الوحدة الإفريقية. وقد تم توقيع البروتوكول المنشئ لها في قمة الجماعة التي عقدت في لومي (10) كانون الأول 1999).

المبحث الثاني: دور الإيكواس في تسوية الصراعات

بصفة عامة يمكن القول إن الجهود العسكرية والتدخل العسكري للمنظمة وحده لا يكفى وانما لا بد أن يكون مسبوقا أو مصاحبا بجهود تسوية دبلوماسية[*] سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي الخاص بمفهوم الأمن الجماعي للإقليم في هذا المبحث نسلط الضوء على جهود التسوية السياسية والعسكرية للإيكواس في كل من الصراعات الداخلية في ليبيريا، سيراليون من حيث أسباب الصراع وتدخل الإيكواس في هذا الصراع ومدى مشروعيته.

أولاً: جهود الإيكواس في تسوية الصراع في ليبيريا

شهدت ليبيريا حرباً أهلية راح ضحيتها أكثر من مائتي ألف شخص، كما أنها امتدت إلى النطاق الإقليمي لدول غرب افريقيا خلقت حالة من عدم الاستقرار في المنطقة بشكل سلبي. إذ بدأت الحرب الأهلية الليبيرية فى 24 كانون الأول 1989 تعرضت مقاطعة نيمبا على الحدود الليبيرية مع ساحل العاج لهجوم من جانب مجموعة من المنشقين التابعين للجبهة الوطنية القومية لليبيريا والتي يقودها تشارلز تايلور والتي واصلت الزحف نحو العاصمة مونروفيا بهدف الإطاحة بالرئيس صامويل دو.[26]

اولاً: اسباب نشأة الصراع

يرجع إلى عدة أسباب منها:

1- قمعية الرئيس دو (ضعف الولاء القومي للدولة).
2- سوء الادارة الاقتصادية لنظام الحكم.
3- تحيز الرئيس الاثني لصالح جماعته, وتعميق العداء الاثني[27] خاصة من جانب الجماعات الرئيسية مثل جماعتي الجيو والمانو وهو الأمر الذى أدى الى العديد من التوترات وكان من أبرزها محاولة الانقلاب بقيادة توماس كوينو نكبا –وهو أحد أبناء قبيلة المانو– في آب 1985.[28] إلا إن هذه المحاولة فشلت في تحقيق هدفها وهو الأمر الذي ترتب عليه عمليات انتقام واسعة من جانب قوات الرئيس صامويل دو ضد قبيلتي الجيو والمانو.[29]

وفى مواجهة المتمردين اعتمد الرئيس دو على دعم قبيلتي الكران والماندنجو واعتمد تايلور في المقابل على دعم قبيلتى جيو ومانو وقاموا بتسليحهما، واستطاعت قوات تايلور تحقيق انتصارات عديدة حتى وصلت الى الموطن الرئيسي لقبيلة الكران والتي ارتكب فيها الاعمال الانتقامية, في تموز ١٩٩٠ سيطرت الجبهة المستقلة لليبيريا بعد ان انشقت عن تايلور.[30]

ثانياً: تدخل الإيكواس في الصراع

وضعت الإيكواس الصراع الليبيري ضمن أولوياتها في قمة الثالث عشر في بانجول عاصمة جامبيا في آيار 1990، في ظل الموقف الدولي والاقليمي الذى لم يعطي الاهتمام اللازم للصراع ولا كيف يمكن حله، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أبدت اهتمامها المبدئ بوقف الصراع إلا إن الغزو العراقي للكويت استحوذ على الاهتمام الامريكي الكامل,[31] هذا جعل الصراع الليبيري بعده شأناً داخليا واكتفت بإجلاء رعاياها ورعايا بعض الدول الأخرى, واكتفت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بإصدار بيانات تطالب فيها بوقف القتال والتفاوض المباشر لتسوية الصراع سلميا, واما الإيكواس على عملت استعمال أساليب التسوية السياسية من خلال الوسائل السلمية إلا انها اضطرت الى استخدام أساليب التسوية العسكرية لإجبار أطراف الصراع على الجلوس للمفاوضات وقبول التسوية السلمية.[32]

ثالثاً: جهودها السياسية والعسكرية في ليبيريا

شكلت لجنة وساطة في آيار 1990 برئاسة جامبيا من قبل المجموعة وتضم معها كل من نيجريا، غانا مالي وتوجو إلا ان اعتراض تايلور إجراء اي مباحثات إلا بعد إقالة الرئيس دو،[33] ورفض خطة السلام التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الأول وجاءت نتيجة ذلك ان اجتمعت اللجنة ثانية في أغسطس 1990 وتم اتخاذ قرار التدخل بالقوة العسكرية لحفظ السلم فضلا عن عدم استعمالها للقوة إلا لأغراض الدفاع عن النفس, ومن أجل تحقيق هذا الهدف تشكلت تلك القوة والتي عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوموج ECOMOG) بقيادة الجنرال الغاني

أرنولد ساينو وقد تحددت مهام الايكوموج في مهام أساسية هي: الالتزام بوقف إطلاق النار, فضلاً عن استعادة النظام والسيطرة عليه, واقامة حكومة انتقالية, وكذلك خلق ظروف لانتخابات نزيهة.[34]

إلا ان تايلور رفض وقف إطلاق النار وهذا ما احرج قوات الايكوموج التي لم تتمكن من إدخال عناصر الحكومة المؤقتة والتي قامت بعملها من جامبيا، وساءت الامور مع قيام نيجريا بالتحرك بمفردها حيث أعلنت وضع قوات الايكوموج تحت قيادتها واستبدلت القائد الغانى بأخر نيجيرى. وقد تحولت مهمة قوات الايكوموج من حفظ السلام الى فرض السلام عندما شنت قوات تايلور هجوم ضدها وما يعنيه ذلك من استخدام القوة لفرض وقف إطلاق النار وليس فقط للدفاع عن النفس.[35] واستطاعت قوات الايكوموج من تحقيق بعض أهدافها في هذه المرحلة والتي تمثلت في الآتي:[36]

- نجاحها في إخراج القوات المتحاربة من العاصمة وفرض سيطرتها عليها.
- اجلاء اللاجئين سواء من ليبيريا او اخرى.
- نقل الحكومة الانتقالية الى العاصمة
- التوصل لاتفاق وقف اطلاق النار

على الرغم من نجاح الايكوموج في إيقاف القتال وإجراء انتخابات رئاسية 1998, إلا انها لم تعالج جذور الصراع وهو الأمر الذى أدى الى تجدده مرة أخرى بعد انسحاب الايكوموج، حيث اندلع الصراع بين الحكومة الليبيرية وجبهة البيريين المتحدين من أجل المصالحة والديموقراطية (LURD) بسبب ممارسات تايلور السلطوية وفشله في إدارة الخلافات السياسية واحتواء قوى المعارضة وساءت الأمور مما اضطر تايلور الى إعلان حالة الطوارئ فى فبراير 2002 وسعى الى تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان مزمع إجرائها عام 2003 في تلك الاثناء تقدمت قوات المعارضة تجاه العاصمة وتمكنت من محاصرتها وضغطت المعارضة والولايات المتحدة على تايلور من أجل التنحي في يوليو 2003، إلا انه رفض التنحي قبل إكمال فترته الرئاسية التي كانت ستنتهى في يناير 2004 واندلع القتال من جديد وأسفر عن وفاة المئات مما أدى الى تدخل الايكواس من جديد بالتنسيق مع الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة واتخذت قرار بإرسال قوات تابعة لها الى البلاد في أغسطس 2003, 3500 جندي في العصمة والمناطق المحيطة.[37] ومع تدخل الايكواس وتأزم وضع تايلور أعلن في 12 أغسطس تنحيه عن السلطة وتسليم الحكم لنائبه موسى بلاه، إلا ان المعارضة اعترضت واعتبرت بلاه امتداد له مما دفع الجماعة الى مع أطراف الصراع وتم توقيع إتفاق أكرا الثاني في 20 أغسطس 2003 والذي بمقتضاه تم الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية من اكتوبر 2003 حتى يناير 2006، نوع المتحاربة ودمج هؤلاء في الجيش الوطني،[38] الوقف الفوري لإطلاق النار وتشكيل قوات دولية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أسلحة. [39]

الاستنتاج

تعد جماعة الإيكواس أولى المنظمات الفرعية الأفريقية التي عملت على تطبيق نظام الأمن الجماعي في القارة مقارنة بغيرها من المنظمات الفرعية الأخرى وهو ما انعكس على دور الجماعة في عمليات التسوية، إذ أنها قد قامت بالتدخل لتسوية الصراع في عدة دول (ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – ساحل العاج – مالي– بوركينا فاسو)، في حين أن المنظمات الأخرى كانت أقل من حيث عدد حالات التدخل ولعل اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها بأن التنمية والتكامل الاقتصادي – الهدف من إنشائها– لن يتحقق إلا في ظل بيئة أمنية مستقرة.

وبالرغم من أن الجماعة كانت سباقة في تطبيق نظام الأمن الجماعي، إلا أن هذا النظام افتقد أما للهياكل المؤسسية كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول 1981، وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ليبيريا، وإن كانت الجماعة قد عملت على تلافي تلك السلبيات في هياكلها الدفاعية من خلال المعاهدة المنقحة عام 1993 حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمي في المادة 58 منها، وتوقيع بروتوكول آلية منع وإدارة الصراع وحفظ السلام، والأمن الإقليمي في لومي كانون الأول (1999).

الهوامش

[1] لمعرفة المزيد حول الموضوع ينظر: عادل عبد الحمزة ثجيل, الامن القومي والامن الانساني دراسة في المفاهيم, كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد 51, ص 363–325.

[2] زمن حسن كريدي, نظام الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة, مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية, جامعة ذي قار, المجلد 5 (13), 2018, ص 1157.

[3]باسل محسن مهنا, الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001, مجلة دراسات دولية, العدد 41, العراق, 2009, ص131.

[4] رعد قاسم صالح, الأمن الجماعي، ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان –مواجهة الإرهاب أنموذجا, مقال منشور في مجلة حقوق الانسان, جامعة جيهان, اربيل, العدد24, 2017, ص41.

[5]عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الإفريقية ودورة في تحقيق الوحدة الافريقية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد *تلمسان*، 2015/2014، ص126.

[6] Saad Obaid Alwan and Mustafa Abdul Kareem Majeed, Economic and security competition between the United States and Russia in Africa, Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 7, 2022, P.646.

(7) Hayder Abed Kadhim and Saeed Kadhim Mughamis, Building liberal peace in Iraq after 2003 according to the conservative model: an assessment study, Journal of Higher Education Theory and Practice, Vol. 23 No. 01, 2023, P.127.

(8) عصموني خليفة، مصدر سبق ذكره، ص126.

(9) For more see: Saad Obaid Alwan Alsaidi and Ohood Hussein Ali, Factors affecting the process of conflict management in the Middle East (a study of religious and sectarian factors, Vytautas Magnus University, BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS, Volume 15, Number 3, 2022, P.P.1093-1094.

(10) سامي بخوش, دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا-أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا وكوت ديفوار, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر-باتنة-, 2012/2011, ص ص 52-53.

(11) بدر حسن شافعي, تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الايكواس), مصر, القاهرة, دار النشر للجامعات, 2009, ص92.

(12)وفي ذلك, اصبح من حق الايكواس التدخل في عدد من حالات منها: حالة العدوان الخارجي على دولة من دول اعضاء ECOWAS, حالة التعرض لأي منها لحرب أهلية أو صراع داخلي, حالة الكوارث الانسانية وانتهاكات حقوق الانسان, وحالة التعرض الحكومة المنتخبة الى انقلاب عسكري, أو غيرها مما يراه مجلس الوسطاء والأمن سبباً كافياً للتدخل.

سامي بخوش, مصدر سبق ذكره, ص56.

(13) Ademola Abass, The new collective security mechanism ECOWAS: Innovations and Problems, Journal of Conflict & Security Law, Vol. 5, No. 2 (December 2000), p.213.

(14) الهام ناصر, الأمن الجماعي Collective Security, مقال منشور على صفحة الموسوعة السياسية, 21/7/2021,

https://political-encyclopedia.org (متاح بتاريخ 2022/12/8).

(15) معمر بوزناده, المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي , ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999, ص ص 20-21.

(16) عبد الكريم ضو زامونه, مساهمة في دراسة نظام الامن الجماعي بالعلاقات الدولية, جامعة طرابلس, كلية القانون, مجلة العلوم القانونية والشرعية, المستودع الرقمي لجامعة الزاوية, العدد الثامن,2016, ص192.

(17) Miaad Nasrallah Dawood and Faieq Hassen, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BiLD Law Journal, Vol. 7 No. 1, 2022, P.124.

(18) عبدالجليل زيد المرهون, قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي, مقال منشور لصحيفة الرياض, العدد 13780, منشور بتاريخ 17 اذار 2006.

http://www.alriyadh.com/2006/03/17/article138819.html (متاح بتاريخ 2022/12/8)

[19] معمر بوزناده, مصدر سبق ذكره, ص21.

[20] خليل حسين, مفهوم الامن في القانون الدولي العام, مقال منشور بتاريخ 2009/1/16. .(متاح بتاريخ http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html (2022/11/22

[21] فالنزاع، وكما هو متفق عليه، يؤشر حالة من تباين وجهات النظر حول قضايا تتخذ صفة قانونية ويشكل سلوك أطرافها خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتفق عليه. بينما في حالة الصراع تنطلق العلاقة الثنائية بين الأطراف المختلفة فيه من قانون التحدي والإستجابة الذي من أساسياته وجود القدرة لدى كل طرف للأستجابة الممكنة في حالة عدم وجود قدرة على تحريك الفعل باتجاه الفاعل لإيقافه أو دحره أو أحتوائه أو التماهي معه.
ايناس عبد السادة على, الاستراتيجية الامريكية وادارة الصراع الارادات السياسية على الساحة العراقية, مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد, العدد الحادي والاربعون, ص 71.

[22] عبدالجليل زيد المرهون, مصدر سبق ذكره.

[23] سماح سيد أحمد المرسي، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الايكواس في غرب أفريقيا)، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لشباب الباحثين قضايا السلم والأمن في أفريقيا، جامعة القاهر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006، ص7.

[24] Cyril I. Obi, Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone، Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, Routledge, New York, 15 Dec 2009, P.121

[25] جراهام فولر, ترجمة خلود محمد خميس, عرض اطروحة السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا انموذجاً), مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد, العدد السادس والاربعون, 2010, ص 163.

[*] للمزيد انظر: علي عبد الخضر محمد, اهداف ووسائل الدبلوماسية في فض النزاعات الدولية: دراسة نظرية, مجلة الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد الثامن والستين, 2017, ص140-144.

[26] Emmanual Kesi, "Eliciting Compliance from warlords: The ECOWAS Experience in Liberia، 1990-1997", Review of African Political Economy, (Shefield: ROAPE Publications Ltd., No. 81, Sep. 1999), P.P.346-347

[27] خلود محمد خميس, النزاعات الاثنية في افريقيا وطرق ادارتها, مجلة العلوم القانونية والسياسية, جامعة ديالى, المجلد الثالث العدد الثاني, 2014, ص45.

[28] صادق احمد حامد, تداعيات الحرب الاهلية الليبيرية واثارها في تقارير المنظمة الدولية (الامم المتحدة) 1989-1997, مجلة الجامعة العراقية, الجامعة العراقية, بغداد, العدد 53, ج1, ص536.

[29] فاطمة محمد, نظام الامن الجماعي الاقليمي للدول الافريقية في اطار منظمة الإيكواس, مجلة دراسات افريقية, العدد صفر, العراق, 2016, ص ص74-73.

[30] صادق احمد حامد, مصدر سبق ذكره, ص535.

[31] عباس هاشم عزيز ومحمود فاضل حمود, تأثير المتغير العسكري الامريكي في الواقع الامني لمنطقة الخليج العربي بعد عام 2003, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد64, 2022, ص 151.

[32] سماح سيد أحمد المرسي, مصدر سبق ذكره, ص 10.

(33) المصدر نفسه.

(34) فاطمة محمد, مصدر سبق ذكره, ص77.

(35) سامي بخوش, مصدر سبق ذكره, ص112.

(36) فاطمة محمد, مصدر سبق ذكره, ص 78.

(37) احمد فاضل يعقوب, دور منظمة الايكواس في حل ازمة ليبيريا, السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, القاهرة, العدد 118, 1994, ص ص153-154.

(38) فاطمة محمد, مصدر سبق ذكره, ص ص 80-81.

(39) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري, تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية وابعادها الدولية, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد64, 2022, ص191.

قائمة المصادر:

المصادر العربية:

1- احمد فاضل يعقوب, دور منظمة الايكواس في حل ازمة ليبيريا, السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, القاهرة, العدد 118, 1994.

2- ايناس عبد السادة على, الاستراتيجية الامريكية وادارة الصراع الارادات السياسية على الساحة العراقية, مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد, العدد الحادي والاربعون, 2009.

3- باسل محسن مهنا, الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001, مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد, العدد 41, 2009.

4- بدر حسن شافعي, تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الايكواس), مصر, القاهرة, دار النشر للجامعات, 2009.

5- خلود محمد خميس, النزاعات الاثنية في افريقيا وطرق ادارتها, مجلة العلوم القانونية والسياسية, جامعة ديالى, المجلد الثالث العدد الثاني, 2014.

6- جراهام فولر, ترجمة خلود محمد خميس, عرض اطروحة السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا انموذجاً), مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد, العدد السادس والاربعون, 2010.

7- خليل حسين, مفهوم الامن في القانون الدولي العام, , مقال منشور على الموقع تم الاطلاع عليه في 22/1/2023: (drkhalilhussein.blogspot.com)

8- رعد قاسم صالح, الأمن الجماعي، ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان –مواجهة الإرهاب أنموذجا-, مقال منشور في مجلة حقوق الانسان, جامعة جيهان, اربيل, العدد24, 2017.

9- زمن حسن كريدي, نظام الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة, مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية, جامعة ذي قار, المجلد 5 (13), 2018.

10- سامي بخوش, دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا-أنموذج منظمة الايكواس في ليبريا و كوت ديفوار, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الحاج لخضر-باتنة-, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2012/2011.

11- سماح سيد أحمد المرسي, التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الايكواس في غرب أفريقيا),جامعة القاهر, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, 2006.

12- عادل عبدالحمزة ثجيل, الامن القومي والامن الانساني دراسة في المفاهيم, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد 51, 2016.

13- عباس هاشم عزيز ومحمود فاضل حمود, تأثير المتغير العسكري الامريكي في الواقع الامني لمنطقة الخليج العربي بعد عام 2003, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد64, 2022.

14- عبد الكريم ضو زامونه, مساهمة في دراسة نظام الامن الجماعي بالعلاقات الدولية, جامعة طرابلس, كلية القانون, المستودع الرقمي لجامعة الزاوية, مجلة العلوم القانونية والشرعية, العدد الثامن, 2016.

15- عبدالجليل زيد المرهون, قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي, مقال منشور لصحيفة الرياض, العدد 13780, 17مارس 2006, وقت زيارة الموقع http://www.alriyadh.com/2006/03/17/article138819.html.8/12/2022

16- عصموني خليفة, التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الإفريقية و دورة في تحقيق الوحدة الافريقية, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان*, 2014\2015.

17- علي عبد الخضر محمد, اهداف ووسائل الدبلوماسية في فض النزاعات الدولية: دراسة نظرية, مجلة الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد الثامن والستون, 2017.

18- فاطمة محمد, نظام الامن الجماعي الاقليمي للدول الافريقية في اطار منظمة الايكواس, مجلة دراسات افريقية, العراق, العدد صفر, 2016.

19- محمد الشريف شيباني, دور منظمة الايكواس في تسوية النزاعات في غرب افريقيا: دراسة في الاليات و الانجازات, مجلة مدارات سياسية, المجلد 5, العدد 1، 7\6\2021.

20- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري, تجنيد الاطفال في النزاعات المسلحة الافريقية وابعادها الدولية, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد, مجلة العلوم السياسية, العدد64, 2022.

21- معمر بوزناده, المنظمات الاقليمية ونظام الامن الجماعي , الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 1999.

22- الهام ناصر, الأمن الجماعي Collective Security , مقال منشور لصفحة الموسوعة السياسية, 21/7/2021, تمت زيارة الموقع في 8/12/2022.-https://political encyclopedia.org

المصادر الاجنبية:

1- **Cirfi Mwaura and Susanne Schmeidl, Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa, First printed, (Eritrea: The Red Sea Press, Inc, 2002).**
2- **Hakeem Olayiwola Sarki, The Economic Community Of West African States (Ecowas): Challenge Of Sustainable Peace In The Sub Region, A Thesis Submitted To The United Nations Peace Operations Training Institute, In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Award Of Certificate -Of - Training In Peace Support Operations, (Nigeria: not dated).**
3- **Ademola Abass, The new collective security mechanism ECOWAS: Innovations and Problems, Journal of Conflict & Security Law, Vol. 5, No. 2 (December 2000), p.213.**
4- **ECOWAS:Protocol Relating to Mutual Assistance on Defense, inprotocol Annexed to the Treaty of ECOWAS. http://www.operationspaix.net (2/2/2023)**
5- **Saad Obaid Alwan and Mustafa Abdul Kareem Majeed, Economic and security competition between the United States and Russia in Africa, Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 7, 2022.**
6- **Faieq Hassen and Miaad Nasrallah Dawood, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BiLD Law Journal, Vol. 7 No. 1, 2022.**
7- **Saad Obaid Alwan Alsaidi and Ohood Hussein Ali, Factors affecting the process of conflict management in the Middle East (a study of religious and sectarian factors, Vytautas Magnus University, BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS, Volume 15, Number 3, 2022.**
8- **Hayder Abed Kadhim and Saeed Kadhim Mughamis, Building liberal peace in Iraq after 2003 according to the conservative model: an assessment study, Journal of Higher Education Theory and Practice, Vol. 23 No. 01, 2023.**
9- **Cyril I. Obi, Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone، Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, Routledge, New York, 15 Dec 2009.**

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 6 /7/ 2023
تاريخ قبول البحث 13 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الإسهام المعرفي للمدرسة الانجليزية في نظرية العلاقات الدولية

The Cognitive Contribution of the English School in the Theory of International Relations

الباحثة : آمنه طالب عبد الامير
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Amna Talib Abdel Amir
University of Baghdad/College of Political Science
Amna.taleb1201a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. إيناس عبد الساده علي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Dr. Enas Abdel Sada Ali
University of Baghdad/College of Political Science
enas@uobagdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد المدرسة الانجليزية من أهم المدارس في نظريات العلاقات الدولية، حيث تركز على دراسة السلوك الدولي وتفسيره من خلال النظر إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تشكل هوية الدولة وتؤثر على سلوكها. وتنص المدرسة الانجليزية على أن الدولة هي الممثل الرئيسي للمصالح الوطنية، وأن العلاقات الدولية تتأثر بالقوة النسبية للدول وموقعها الاستراتيجي والاقتصادي والعسكري والثقافي، وأن الحرب والسلام هما نتيجة لسلوك الدول وتفاعلاتها في النظام الدولي.

تمثل المدرسة الانجليزية إسهامًا هامًا في نظريات العلاقات الدولية، حيث تركز على فهم السلوك الدولي من خلال النظر إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية، وتقدم تفسيرات دقيقة للعلاقات الدولية والتحولات في النظام الدولي. وبفضل هذه المدرسة، استطاعت نظريات العلاقات الدولية الحصول على فهم أفضل للعلاقات الدولية وتطوراتها على مر الزمن.

الكلمات المفتاحية: "توازن القوى"، "الحرب"، "الدبلوماسية"،"القوى العظمى"، "المدرسة الانجليزية"، "حقوق الانسان"، "الأمن".

Abstract

The English school is considered one of the most important schools in the theories of international relations, as it focuses on the study and interpretation of international behavior by looking at the historical, cultural and social factors that shape the identity of the state and affect its behavior. The English School states that the state is the main representative of national interests, and that international relations are affected by the relative strength of states and their strategic, economic, military and cultural location, and that war and peace are the result of the behavior of states and their interactions in the international system

The English School represents an important contribution to theories of international relations, as it focuses on understanding international behavior by looking at historical, cultural and social factors, and provides accurate explanations of international relations and transformations in the international system. Thanks to this school, theories of international relations were able to obtain a better understanding of international relations and its developments over time.

Keywords: "Balance of Power", "War", "Diplomacy", "Great Powers", "English School", "Human Rights", "Security".

المقدمة

تعد المدرسة الانجليزية واحدة من أهم المدارس الفكرية في مجال دراسة العلاقات الدولية، حيث تأسست في منتصف القرن العشرين، وتركز بشكل أساسي على فهم السياسة الدولية من خلال التحليل الوظيفي للمؤسسات والنظم الدولية، وكيفية تأثيرها على التعاون والصراع بين الدول.

تتميز المدرسة الإنجليزية بالاعتماد على النظرية الوظيفية في دراساتها، والتي تركز على فهم كيفية عمل المؤسسات والنظم الدولية وتأثيرها على العلاقات الدولية. وتتمثل فكرة هذه المدرسة في تحليل الأدوار والمهام الوظيفية للمؤسسات الدولية ودراسة كيفية تأثيرها على سلوك الدول وتفاعلاتها في النظام الدولي.

تهدف المدرسة الإنجليزية إلى فهم العلاقات الدولية وتحليلها وتنبؤ بمستقبلها، وتعد مساهمة هذه المدرسة مهمة جدًا في تطوير الفكر السياسي الدولي وفهم العلاقات الدولية بشكل أكبر وأعمق. وتستمر هذه المدرسة في التأثير على الدراسات الدولية حتى اليوم.

تركز المدرسة الانجليزية على دراسة النظم الدولية وتحليلها، وتحديد مؤشرات النجاح والفشل في هذه النظم، فضلا عن دراسة العوامل التي تؤثر على النظم الدولية، مثل: (السلطة، والمصالح، والقيم، والمبادئ الأخلاقية)، كما تدرس المدرسة العلاقات بين الدول والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل العلاقات الدولية من منظور تاريخي وثقافي.

تستند المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية على النظريات الوظيفية والمؤسسية، وتبحث في الأساس عن كيفية عمل المؤسسات والنظم الدولية وتأثيرها على العلاقات الدولية. وتستخدم المدرسة أساليب بحثية متنوعة، مثل: (الدراسات الميدانية، والتحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي). وتعتمد على البيانات الكمية والنوعية في دراستها.

اشكالية الدراسة: تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها، أنه على الرغم من نشأة حقل العلاقات الدولية بإطاره المعرفي والعملي والعلمي، وتعدد النظريات التي برزت في هذا الحقل، إلا أنه بقي هذا الحقل قاصرًا في طرح ودراسة بعض النظريات، وواحدة من أهم النظريات التي عانت من التهميش في الدراسات العربية وعدم دراستها بالشكل الوافي هي المدرسة أو النظرية الانجليزية، وبناء على ذلك تظهر لنا مجموعة من التساؤلات، وهي على النحو الآتي:

1- ماهي المدرسة الانجليزية؟ 2- ماهي أبرز القضايا التي اهتمت بها؟

فرضية الدراسة: تعتمد الدراسة على أثبات فرضية كون ان المدرسة الانجليزية تعدّ واحدة من أهم المدارس والنظريات في حقل العلاقات الدولية، من حيث أهمية الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية وتحليلها لطبيعة العلاقات الدولية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي لتسليط الضوء على نشأة المدرسة الانجليزية، كما واعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي لتحليل القضايا التي اهتمت بها تلك المدرسة.

هيكلية الدراسة: تتكون الدراسة من الملخص والمقدمة وثلاث محاور، وهي على النحو الاتي: تناول المحور الاول (نشأة المدرسة الانجليزية في العلاقات الدولية)، اما المحور الثاني فقد تناول (التعريف بالمدرسة الانجليزية)، اما المحور الثالث فقد تناول (القضايا التي اهتمت بها المدرسة الانجليزية)، فضلا عن الخاتمة وقائمة المصادر.

المحور الاول: نشأة المدرسة الانجليزية في العلاقات الدولية

تعتبر النظرية أحد المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، حيث تهتم النظرية بتحليل وتفسير الظواهر الدولية وتوفير إطار نظري يمكن من خلاله فهم الحوادث الدولية وتفسيرها، وتساعد النظرية في بناء النماذج الفكرية التي يمكن استخدامها للتحليل والتفسير والتنبؤ بالأحداث الدولية وتتعدد النظريات المستخدمة في العلاقات الدولية، وتشمل العديد من النظريات المتنوعة، مثل: (الواقعية، والليبرالية، والبنائية، والنظرية النسبية، والنظرية النقدية) وغيرها. وتختلف هذه النظريات في الأساسيات التي تركز عليها، وفي الأدوات التي تستخدمها لتفسير العلاقات الدولية[1]، يعود تاريخ نشأة المدرسة الانجليزية في العلاقات الدولية إلى دور (هربرت بولاك)، الذي كان وزير الخارجية البريطاني في الفترة ما بين عامي
(1935– 1940)، وقد ساهم (بولاك) في تطوير نظريات وأساليب جديدة لدراسة العلاقات الدولية، كما أسهم بشكل كبير في تشكيل المدرسة الانجليزية، ومن ثم تبعه العديد من العلماء والباحثين الإنجليز في نمو المدرسة، ومن أبرزهم (مارتن وايت) الذي أسس نظرية النظام الدولي، و (هيربرت بيرستن) الذي أسهم في تطوير نظرية النظام الدولي ونظرية الأمن الجماعي، و (باسكالين بوك) التي ساهمت في تطوير نظرية النظام الدولي ونظرية العلاقات الدولية في المجال الاقتصادي[2] .

وتعتمد المدرسة الانجليزية في دراستها على النظرية الوظيفية والتي تبحث في الأساس عن كيفية عمل المؤسسات والنظم الدولية وتأثيرها على العلاقات الدولية. وتتمثل فكرة هذه المدرسة في تحليل الأدوار والمهام الوظيفية للمؤسسات الدولية ودراسة كيفية تأثيرها على سلوك الدول وتفاعلاتها في النظام الدولي.

المحور الثاني: التعريف بالمدرسة الانجليزية

المدرسة الانجليزية في العلاقات الدولية، أو (مدخل المجتمع الدولي)، هو اسم يطلق على مجموعة من المنظرين والمفكرين الإنجليزيين أو المتأثرين بهم في مجال العلاقات الدولية، والذين نشرت مؤلفاتهم (اللجنة البريطانية لنظرية السياسة الدولية)، والتي تأسست سنة (1959)، واستمرت حتى بداية الثمانينات[3].

يشار إلى أن أخذ التسمية حرفيًا يضلل القارئ إلى أبعد مدى، حيث أن عددًا من المؤسسين لهذه المدرسة لم يكونوا من انكلترا تحديدًا، إن المنتمين إلى المدرسة الإنجليزية يقطنون غالبًا خارج إنجلترا: في أستراليا وويلز وكندا والنرويج وألمانيا وحتى في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، وبالتالي نجد أن المدرسة الإنجليزية هو اسم لمجموعة محللي علاقات دولية أوروبيين، ناصروا فكرة أن العلاقات بين الفاعلين الدول تتشكل وفق مجموعة من الأنماط والقواعد والممارسات التي توطدت عبر مئات السنين من التاريخ الإنساني، هذه الأنماط والقواعد والممارسات تشكل مجموعة غير رسمية من الخطوط العامة للسلوك المقبول بين الدول والفاعلين من غير الدول. والفاعلون الذين يقبلون هذا السلوك هم جزء من مجتمع دولي تتشكل قواعده وأنماطه وسلوكه من التعاون والتكامل بين أعضائه[4].

وأول من أشار للمدرسة الإنجليزية بهذا الاسم هو (روي جونز **Roy E. Jones**) في مقال نشره في مجلة الدراسات الدولية سنة(1981)، والذي حمل عنوان: (المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية: قضية للغلق– **The English School of International Relations: A Case for Closure**) حيث دعا في مقالته إلى إغلاق هذه المدرسة؛ لأنها لا تقدم الكثير، وأنها لا تشكل نسيجًا متكامًلا، وقد جاء الرد حاسمًا على هذا الادعاء من (باري بوزان **Barry Buzan**) وفريق من علماء السياسة في بريطانيا، حيث أوضحوا أن المدرسة الإنجليزية في الحقيقة لم تُعطَ الأهمية التي تستحقها، ولم تُستغل من قِبل الأكاديميين لتطوير مدخل مستقل لدراسة العلاقات الدولية، حيث يرون أن المدرسة الإنجليزية تنفرد بنظرتها وتصورها حول مفهوم المجتمع الدولي، كما تنفرد بوضع يكاد يجمع ما بين العديد من التيارات والمداخل في العلاقات الدولية، وقد ساعد على عودة الاهتمام بالمدرسة الإنجليزية بروز النظرية البنائية_**Constructivism**– والتي تركز على الهوية والقِيم والمجتمع والقواعد، وبهذا تتلاقى مع أطروحات المدرسة الإنجليزية[5].

واستخدم مصطلح (المدرسة الإنجليزية) بعد ذلك من هم من غير المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية لا سيما الواقعيون في انتقاد النظرية، حيث قالوا أن المدرسة الإنجليزية هي اسم على غير مسمى، كما أن تركيز المدرسة الإنجليزية ينصب على (التاريخ ونظرية المستوى العالمي للعلاقات الدولية)، ولم يكن لها أي اهتمام بالسياسة الخارجية البريطانية[6].

وفي الوقت الراهن، فإن المدرسة الإنجليزية لم تعد مُهملة كما كان الحال سابقًا، ومن المؤشرات على ذلك: إدراج المدرسة الإنجليزية وأطروحاتها ضمن الكتب الأكاديمية المؤثرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العدد الكبير من النقاشات حولها والتي ظهرت في مجلات علمية رائدة، وفي الحقيقة فإن تأثير المدرسة الإنجليزية على صناعة القرار يدعو إلى الإشارة إلى أنها تعتبر بمثابة الصوت النظري المسيطر في بريطانيا، وأنها تلقى اهتمامًا كبيرًا بأعمالها خارج بريطانيا، في القارة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا والصين، والهند[7] .

المحور الثالث: القضايا التي اهتمت بها المدرسة الانجليزية

أولا- توازن القوى: يعد توازن القوى أحد المفاهيم الرئيسية في المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية. ويشير هذا المفهوم إلى أن الاستقرار في النظام الدولي يتطلب توزيع القوة بين الدول بطريقة متوازنة، حيث يتم تحقيق السلام والاستقرار عندما تكون هناك قوى متعادلة تحد من التمدد العسكري لأي دولة وتجبرها على الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية. ويؤمن أنصار المدرسة الانجليزية بأن تحقيق هذا التوازن يعتمد على المراوغة والتحالفات الاستراتيجية بين الدول[8]، حيث يمكن للدول تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ على السلم والاستقرار في النظام الدولي من خلال إقامة علاقات استراتيجية مع دول أخرى، وتشير المدرسة الانجليزية أيضًا إلى أن هذا التوازن لا يدوم لفترات طويلة، حيث يتم تحديثه باستمرار؛ بسبب التغيرات في القوة الاقتصادية والعسكرية للدول، وهذا يتطلب من الدول تكييف سياساتها وتحديث استراتيجياتها بشكل مستمر[9].

ثانيا- الدبلوماسية: يذهب (هيدلي بول) إلى أنه يمكن وجود نظام مشترك بين دول الشرق الأوسط، وأنه يحتاج إلى البرامج الثقافية الدبلوماسية ليحافظ على نظام بين الدول المختلفة ثقافيًا وأيديولوجيًا، كما يعتقد (بول) أن الثقافة الدبلوماسية ستكون أقوى إذا تم تأسيسها على ثقافة سياسية دولية، حيث يشترك الدول في نفس النمط العالمي للحياة. ويذكر (بول) مثال مجتمع الدول الأوروبي في القرن التاسع عشر، الذي قام على ثقافة سياسية دولية، ولكن مع توسع هذا المجتمع ليشمل كل أجزاء العالم، تراجع الإحساس بالانتماء للحضارة المشتركة. وقبل قبول القواعد الأساسية للمجتمع الدولي، التي تطورت في أوروبا بداية، قامت الكثير من المستعمرات السابقة بذلك، وأصبحت الآن أعضاء متساوية السيادة في أول مجتمع عالمي للدول. ويعتبر هذا المثال الوحيد على الثقافة الدبلوماسية في الوقت الحالي[10].

ثالثا- الحرب: تنطلق الأفكار الأساسية للمدرسة الانجليزية من أربعة نقاط تتعلق بالحرب، وهي على النحو الآتي:

1- **العالمية أو الكانتية:** تشير العلاقات الدولية إلى التعاون والارتباطات القومية بين الأفراد في دول مختلفة، بدلًا من الصراع بين الدول. ويركز منظور (كانت) على العلاقات بين الدول والتي ترتكز على العلاقات بين الأفراد في كل مجتمع. وفي مجتمع يضم جميع أنواع البشر (كافة البشر)، فإن المصلحة بينهم واحدة وثابتة. وبالتالي، فإن العلاقات الدولية – وفقًا لهذا المنظور – ليست صراعًا صفريًا كما يقول (توماس هوبز)، بل هي تعاون كامل بين البشر[11].

2- **الواقعية أو الهوبزية:** تصف العلاقات الدولية عادةً على أنها حالة صراع بين الدول، حيث يتم التنافس بينها لتحقيق المصلحة الوطنية. وهذا الصراع يتميز بكونه لعبة صفرية، وذلك يعني أن ما يحققه طرف يؤدي إلى خسارة الطرف الآخر بالكامل. ومن وجهة نظر (هوبز)، فإن النشاط الدولي يتمثل في الحرب والسلم ليست إلا فترات توقف عن الحرب. ولذلك، ينطبق على العلاقات الدولية مفهوم (حرب الجميع ضد الجميع)، حيث تكون الحرب هي الأساس في هذه العلاقات[12].

3- **الدولية او الجروتية:** تمثل الرؤية الجروتية وسطًا بين (الهوبزية، والكانتية)، حيث تصف العلاقات الدولية بصورة مجتمعية بين الدول. وعلى عكس الثقافة الهوبزية، فإن الجروتية لا تدفع الدول للمشاركة في صراعات مسلحة، بل تحدد صراعاتهم بقواعد ومؤسسات مشتركة. وبالمثل، فإن الجروتية تختلف عن الكانتية التي تقبل الدعوى الهوبزية بأن الدول هي الكيانات الأساسية في العلاقات الدولية وليس الأفراد. حيث أن الدول هي أعضاء في المجتمع الدولي، وليس الأفراد. وتفسر الجروتية العلاقات الدولية على أنها ليست مجرد صراع بين مصالح الدول، وإنما هي لعبة قد تحقق المكسب أو الخسارة. ويتمثل النشاط الدولي الرئيسي في التجارة أو تبادل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول. ووفقًا لمنظور الجروتية في السلوك الدولي، تلتزم الدول في التعامل مع بعضها بالقواعد والمؤسسات التي تشكل جزءًا من المجتمع الذي ينتمون إليه، ويتم الالتزام بالقانون، والتعاون مع بعضها البعض[13].

رابعا-القوى العظمى: ترى المدرسة الإنجليزية أن القوى العظمى هي تلك الدول التي تمتلك نفوذًا وقدرة مؤثرة على الساحة الدولية، وتتميز بقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية وثقافية. وتؤكد المدرسة الإنجليزية على أن هذه القوى العظمى لديها مسؤولية كبرى في الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين، وأن تحقيق المصالح الوطنية لا ينبغي أن يتم على حساب مصالح الدول الأخرى، بل يجب تحقيق التوازنات بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية. وأنه من المهم أن يتم تحقيق التوازن بينها من خلال الحوار والتفاهم والتعاون، وأن الصراعات والتنافسات بين القوى العظمى يمكن أن تؤدي إلى حروب ونزاعات دموية قد تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل كبير، حيث أن القوى العظمى هي بمثابة مؤسسات[14]، تشير هذه المصطلحات إلى العديد من الممارسات التي ساهمت في المحافظة على النظام الدولي العام على مر القرون. وقد تمثلت هذه الممارسات

في الحاجة إلى تحقيق توازن القوى لضمان حرية الدولة، ولذلك يجب على القوى الحالية أن تكون مستعدة للتدخل لتقييد القوة المتنامية لأي دولة تهدد التوازن العام[15]. وترى المدرسة الإنجليزية أن القوى العظمى والحرب المحدودة هي بمثابة مؤسسات، ومن خلال هذا المصطلح، أشار العديد إلى الممارسات التي أدت للمحافظة على النظام الدولي العام، وهذه الممارسات قد تكورت خلال قرون، إذا كان ميزان القوى ضروريًا للحفاظ على حرية الدولة، فينبغي لقوى الوضع الحالي أن تكون مستعدة للتدخل لكبح القوة المتنامية للدولة التي هددت التوازن العام.

خامساً- القانون الدولي: من السمات المميزة للمدرسة الإنجليزية التركيز على القواعد المعيارية، وعلى وجه الخصوص قواعد القانون الدولي. يمكن وصف الموقف العام للمدرسة على النحو التالي. القانون الدولي هيئة حقيقية من القانون، لا تقل إلزامية عن القانون المحلي، وبالتالي فهي لا تقل عن_استحقاق اسم القانون[16]، على الرغم من أن الأسس الرئيسية للنظام الدولي موجودة في مكان آخر، إلا أن القانون الدولي موجود بالتأكيد لا يخلو من الفعالية في هذا الصدد. الأهم من ذلك، أن القانون الدولي يوفر معيارًا للعمل، وهو عنصر أساسي للتشغيل الناجح لأي مجتمع اجتماعي كبير ومعقد من خلال توفير دليل واضح بشكل معقول حول ما هو الشيء الذي تم فعله؟ وما هو في أي مجموعة من الظروف لما يمكن توقعه وما لا يمكن توقعه؟ وما سيكون؟ إلا أنه يفتقر إلى هيئة تشريعية مركزية لإصدار قانون دولي جديد وتعديله ومع ذلك، فإن المجتمع لديه آلياته الخاصة لتغيير القانون وتحديثه[17].

سادساً- حقوق الإنسان: يرى منظري المدرسة الانجليزية أن استخدام الإجماع ضد الفصل العنصري لتعبئة العمل الدولي ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث ما يشار إليه حاليًا بموقف التضامن، حيث قال (هدلي بول) "أن حقوق الإنسان الأساسية يجب أن تُفهم على أنها أرضية تحت الدول وليس سقفًا فوقها، أي حتى بدون حكومة عالمية، يجب أن تلتزم النخب السياسية بالحد الأدنى الأخلاقي العالمي"، كما أقر الباحثون المعاصرون داخل وخارج المدرسة الاقتصادية والاجتماعية، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وسّع (تيم دان) و (نيكولاس ويلر) عقيدة التضامن هذه، وبذلك وقفا في طليعة نقاش التدخل الإنساني[18].

تركز المدرسة الانجليزية على البشر وقيمهم السياسية. وتضم الآليات القانونية والسياسية للمجتمع الدولي لتعزيز قواعد حقوق الإنسان. لذلك، فإن بعض افتراضات تقاليد المجتمع الدولي هي كما يلي: العلاقات الدولية هي فرع من فروع العلاقات الإنسانية التي قيم_مثل: الاستقلال والأمن والنظام والعدالة هي مكوناتها الأساسية. – إنه نهج يركز على الإنسان. باحث في العلاقات الدولية يفسر تصرفات ومواقف الأفراد الذين يشاركون في العلاقات الدولية. – تقبل الفوضى في العلاقات الدولية، لكن الباحثين في المجتمع الدولي يعتقدون أن عالم

السياسة مجتمع أناركي بقواعد وأعراف وهيئات منفصلة يطبقها السياسيون في تنفيذ السياسة الخارجية، نهج التضامن الموجه للمدرسة الإنجليزية على عكس التعددية يعتبر المسؤوليات العلائقية وضرورة التدخل لتعزيز العدالة الإنسانية. بعبارة أخرى، في حالة وجود خلل حقيقي في التدخلات الإنسانية لحقوق الإنسان تتم عن طريق اللجوء إلى القوة، وتقديم المساعدات الإنسانية وأنشطة إدارة الأزمات من قبل المنظمات الدولية. على سبيل المثال: كانت المحاولات العلائقية التي قام بها مجلس الأمن في حرب يوغوسلافيا السابقة مزيجًا من التدخل الإنساني المحدود لدعم غير المقاتلين وتقديم المساعدات الإنسانية وتحقيق الظروف المرغوبة عن طريق المفاوضات[19].

سابعا– الأمن: يعني تعبير توازن القوى بالنسبة لمفكري المدرسة الانجليزية أنه لا يجوز لأي دولة أن تهيمن على مستوى النظام؛ يجب توزيع الطاقة بالتساوي. إذًا لهذه المؤسسة ثلاث وظائف: أولًا، الحماية من إخضاع الدول في ظل دولة عالمية. ثانيًا، وجود توازن قوى محلي في منطقة ما يحمي الدول المستقلة من قوة محلية مهيمنة والتي يمكن أن تستوعبها. وأخيرًا، أسس موازين القوى العامة والمحلية فرضية الأنظمة والمؤسسات الدولية الأخرى مثل: حقوق الإنسان[20]، كما أنه تتميز القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العسكرية أو الاقتصادية فحسب، بل تتمتع أيضاً بحقوق خاصة وتوترات، على سبيل المثال في مسائل السلام والأمن. لذلك لديهم مسؤولية خاصة في العالم. يمكنهم استخدام علاقاتهم المتبادلة للحفاظ على نظام النظام الدولي، مثل: (السيطرة على الأزمة, ومنع الحروب العالمية). ويمكنهم استخدام تفوقهم لحماية المجتمع الدولي. وبهذه الطريقة، مع إمكانية التصويت وبالتالي منع القرارات، أعطت الأمم المتحدة دورًا خاصًا للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين[21].

الخاتمة والاستنتاجات

جسدت المدرسة الإنجليزية الإطار المتوازن في العلاقات الدولية منذ نشأتها عام 1959، من خلال تركيزها على بنية المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات السائدة فيه، وركزت في فرضياتها على مفهوم المجتمع العالمي، وتباينت آراء منظريها بين الطبيعة الفوضوية والطبيعة المتسقة للنظام الدولي، إلا أنها جاءت بمفاهيم تطويرية بالنسبة لطبيعة النسق الدولي، ويمكن القول أنها جمعت بين عدد من المدراس في العلاقات الدولية وفق رؤيتها، إضافة لمساهمات أحد أهم روادها (باري بوزان) في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفقًا للظواهر والتغيرات المستجدة. اعتمدت المدرسة الإنجليزية على إطار النمطية العقلانية في مقاربتها للعلاقات الدولية، إضافة لتركيزها على الخصائص الأخلاقية للمجتمع الدولي، باعتبار الوحدات الدولية تخضع للقيم والقواعد وأنماط السلوك التي تقوم بها، وساهمت المدرسة الإنجليزية وروادها بالتأكيد على تشابك السياسة الدولية

بالسياسة الداخلية للوحدات الفاعلة وانعكاسها على بعضها البعض، مع الاخذ بعين الاعتبار الحدود الجغرافية الطبيعية، والحدود الخاصة بالفواعل غير الرسمية، مثل: المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية.

قائمة المصادر

اولا- المعاجم والموسوعات والقواميس:

1- حسن محمود جابر، المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، 2021.

ثانيا- الكتب العربية:

1- خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2014.

ثالثا- الكتب المترجمة:

1- سكوت بورتشيل ومحررون اخرون، نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

2- مارتن غريفيثس، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

رابعا- الدوريات:

1- بسمة خليل نامق الاوقاتي، التحول المعرفي في العلاقات الدولية بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد: ستيفن والت انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2022.

2- حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (أطار نظري)، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد (53)، جامعة بغداد، 2017.

3- سمير جسام راضي، نوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد (52)، جامعة بغداد، بغداد، 2016.

4- مروة خليل محمد مصطفى، المدرسة الإنجليزية في تحليل العلاقات الدولية "دراسة في الأصول والمنطلقات النظرية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (13)، العدد (12)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف، 2021.

Fifth- Books in English and Germany languages:

A- English books

1- Alan James, the bases of international order: essays in honour of C. A. W. Manning, Oxford University Press, London, 1973.

2- Hedley Bull, the anarchical society: a study of order in world Politics, Macmillan Publishers, London, 1977.

3- Robert W Murray, system, society & the world: exploring the English School of International Relations, E- International Relations, Bristol, 2013.

B- Germany books

1- Karl Kaiser & Hans- Peter Schwarz, Weltpolitik: Strukturen, Akteure, Perspektiven, Bundeszentrale für politische Bildung, Boon, 1985.

Sixth- Journals:

1- Aya Jaafar Abdul Sattar Ahmed & Yusra Mahdi Salih, the position of Iraq in Russia's foreign policy after the year 2000 AD, Baltic Journal of Law & Politics, Vol. (15), No. (3), 2022.

2- Hojat Garaee & Jahanbakhsh Moradi, the comparison of the position of human rights in Liberalism Theory and English School of International Relations, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. (7), No. (3), 2016.

3- Inass Abdulsada Ali, Feminist Theorizing in the International Relations Discipline, Journal of International Women's Studies, Vol. (25), Issue. (2), 2023.

4- Miaad Nasrallah Dawood & Faieq Hassen, international conflict and cooperation in the ideal approach, BiLD Law Journal, Vol. (7), Issue. (1), 2022.

5- Nazdar Zaki Dawood & Faieq Hassen Jasem, the Power Vacuum and the Authority of Informal Actors, Russian Law Journal, Vol. (11), No. (8), Moscow, 2023.

6- Youssef Habeeb Saleh Ali & Dina Mohammed Jabr, law and its influential role for strategic leadership in managing security crises in Iraq, BiLD Law Journal, Vol. (7), Issue. (25), 2022.

الهوامش

---

(1) Inass Abdulsada Ali, Feminist Theorizing in the International Relations Discipline, Journal of International Women's Studies, Vol. (25), Issue. (2), 2023.

(1) مروة خليل محمد مصطفى، المدرسة الإنجليزية في تحليل العلاقات الدولية "دراسة في الأصول والمنطلقات النظرية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (13)، العدد (12)، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف، 2021، ص3.

(2) مارتن غريفيثس، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص125.

(1) خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص220.

(2) خالد موسى المصري، المصدر نفسه، ص223.

(3) مروة خليل مصطفى محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

(1) حسن محمود جابر، المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، 2021. تاريخ الزيارة 2023/8/12 الساعة 8 صباحا متاح على الرابط الآتي:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/

(2) حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (أطار نظري)، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد (53)، جامعة بغداد، 2017، ص288.

(1) بسمة خليل نامق الاوقاتي، التحول المعرفي في العلاقات الدولية بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد: ستيفن والت انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2022، ص266.

(10) آندروا لينكليتر، المدرسة الانجليزية، سكوت بورتشيل ومحررون اخرون، نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص145.

(1) Robert W. Murray, system, society and the world: exploring the English School of International Relations, International Relations Puplishing, Bristol, 2015, p.9.

(2) سمير جسام راضي، نوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد (52)، جامعة بغداد، بغداد، 2016، ص50.

(3) آندروا لينكليتر، مصدر سبق ذكره، ص146.

(14) سمير جسام راضي، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) Miaad Nasrallah Dawood & Faieq Hassen, international conflict and cooperation in the ideal approach, BiLD Law Journal, Vol. (7), Issue. (1), Bangladesh Institute of Legal Development, Bangladesh, 2022.

(3) Nazdar Zaki Dawood & Faieq Hassen Jasem, the Power Vacuum and the Authority of Informal Actors, Russian Law Journal, Vol. (11), No. (8), Moscow, 2023.

(1)Alan James, 'Law and Order in International Society', Alan James (edit), the bases of international order: essays in honour of C. A. W. Manning, Oxford University Press, London, 1973, p.68.

(2) Hedley Bull, the anarchical society: a study of order in world Politics, Macmillan Publishers, London, 1977, pp.133-136.

(3) Aya Jaafar Abdul Sattar Ahmed & Yusra Mahdi Salih, the position of Iraq in Russia's foreign policy after the year 2000 AD, Baltic Journal of Law & Politics, Vol. (15), No. (3), 2022.

(2) Hojat Garaee & Jahanbakhsh Moradi, the comparison of the position of human rights in Liberalism Theory and English School of International Relations, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. (7), No. (3), Mediterranean Center of Social and Educational Research, Rome, 2016, p.374.

(1) Hedley Bull, Die anarchische Gesellschaft, Karl Kaiser & Hans- Peter Schwarz (edit), Weltpolitik: Strukturen, Akteure, Perspektiven, Bundeszentrale für politische Bildung, Boon, 1985, p32.

(2) Youssef Habeeb Saleh Ali & Dina Mohammed Jabr, law and its influential role for strategic leadership in managing security crises in Iraq, BiLD Law Journal, Vol. (7), Issue. (25), 2022.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 6 / 2023
تاريخ قبول البحث 10 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

ابعاد السياسة المائية التركية اتجاه العراق

Dimensions of the Turkish water policy towards Iraq

أ.م.د. حسين عبدالحسن مويح

Asst.Prof. Dr. Hussein Abdulhasan Moeh

جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية

University of Misan/ College of Political Science

hussein76@uomisan.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

سعت تركيا من خلال سياستها المائية في العقود الاخيرة حيال العراق ودول المنطقة الى تحقيق عدة مكاسب وابعاد اقتصادية وسياسية، تمثلت في محاولات لجعل المياه سلعة اقتصادية وتجارية يمكن بيعها الى الدول التي تعاني من ندرة في مواردها المائية خصوصا دول الجوار الجغرافي، ورغبة تركيا في تعزيز دورها السياسي والامني في منطقة الشرق الاوسط من خلال استخدام المياه ورقة رابحة تستخدمها للضغط على العراق لغرض تعزيز مصالحها،وقد تسببت السياسة المائية التركية في الحاق خسائر كبيره على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية واثرت بشكل كبير على الجانب الغذائي والمعيشي وهجرة اعداد كبيرة من السكان، مما ينذر في المستقبل بمخاطر جسيمة وعدم استقرار سياسي واقتصادي. لذا العراق مطالب بوضع خطط استراتيجية تنموية مائية تتلائم مع الوضع المائي الجديد، فضلا عن الاستمرار في التفاوض مع الجانب التركي لايجاد حل عادل لتوزيع وقسمة مياه نهري دجلة والفرات وفقا لقواعد القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية: "السياسة المائية"، "العراق"، "تركيا"، "تسعير المياه"، "الامن المائي"

Abstract

Turkey has sought, through its water policy in recent decades towards Iraq and the countries of the region, to achieve several gains and economic and political dimensions, represented in attempts to make water an economic and commercial commodity that can be sold to countries that suffer from scarcity in its water resources, especially the geographical neighboring countries, and Turkey's desire to strengthen its role political and security in the Middle East region through the use of water as a trump card that it uses to put pressure on Iraq for the purpose of promoting its interests, and the Turkish water policy has caused great losses on all economic and social levels and greatly affected the food and living aspect and the migration of large numbers of the population, which threatens to The future faces grave risks and political and economic instability. Therefore, Iraq is required to draw up strategic water development plans that are compatible with the new water situation, as well as to continue negotiating with the Turkish side to find a just solution for the distribution and division of the waters of the Tigris and Euphrates rivers in accordance with the rules of international law.

Keywords: "water policy", "Iraq", "Turkey", "water pricing", "water security"

المقدمة

تمثل مسالة الموارد المائية قمه اولويات القضايا البارزة في منطقة الشرق الاوسط في العقود الاخيرة، بعد ان اصبح الامن المائي يوازي الامن العسكري والسياسي، وتعد المنطقة العربية ومنها العراق من أكثر المناطق عرضة لأزمات وشحة في المياه لان اكثر مواردها المائية تاتي من خارج حدودها مما جعل من قضية المياه ذات بعد سياسي واقتصادي وعسكري يتمثل في الصراع بين الدول التي تشترك في الموارد المائية، وبسبب اهمية المياه في الجانب الاقتصادي خصوصاً في توفير الامن الغذائي قد حفز العديد من المؤسسات المختصة في الشان المائي الترويج لتسعير المياه دوليا ليكون سلعة اقتصادية وتجارية، وهذا قد يدفع الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ويعد ملف المياه بين العراق وتركيا من اهم القضايا العالقة منذ عقود من الزمن بعد ان شهد هذا الملف العديد من الازمات والتقلبات ولاسيما بعد قيام تركيا ببناء العديد من السدود والمشاريع المائية على نهري دجلة والفرات مما تسبب في نقص كميات المياه الواصلة الى العراق والحاق اضرار بالغة على مستوى الزراعة والتنمية والامن الغذائي.

اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث في معرفة اهم الابعاد الاقتصادية والسياسية للسياسة المائية التركية وتداعياتها المختلفة على واقع ومستقبل الامن المائي والغذائي في العراق.

اشكالية البحث: ادت الابعاد الاقتصادية والسياسية للسياسة المائية التركية في العقود الاخيرة الى انخفاض الوارد المائي من نهري دجلة والفرات والحاق اضرار جسيمة بالواقع الزراعي والاجتماعي مما يسبب وينذر بمخاطر على واقع ومستقبل التنمية الزراعية والامن الغذائي في العراق وبالتالي تقود الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بين العراق وتركيا، وفي ضوء ذلك يمكن طرح الاسئلة الاتية:

1. ما هي ابرز الابعاد الاقتصادية والسياسية لسياسة تركيا المائية حيال العراق؟
2. كيف اثرت السياسية المائية التركية على الواقع العراقي؟
3. ما هو مستقبل المياه في العراق في ظل سياسة تركيا المائية؟

فرضية البحث: ترتكز فرضية البحث على ان" تركيا قد عملت على توظيف عامل المياه حيال الدول المستفيده منه ومنها العراق لتحقيق مجموعة اهداف ومكاسب اسراتيجية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية تنذر بمخاطرعلى واقع ومستقبل الامن المائي والغذائي في العراق".

منهج البحث:تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استعراض السياسة المائية التركية ومعرفة ابعادها الاقتصادية والسياسية واثارها على الواقع العراقي وايضا اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من خلال استعراض الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين العراق وتركيا في المبحث الاول من الدراسة.

المبحث الأول : الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين العراق وتركيا

لم تثر عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات اية مشكلة في السابق بسبب وقوع النهرين من المنبع الى المصب تحت سيادة دولة واحدة والذي يتطلب منها حماية المنتفعين جميعا الا ان بداية المشكلة بدأت بعد الحرب العالمية الاولى وانهيار الامبراطورية العثمانية وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت تركيا بالمجرى الاعلى للنهر وحظيت سوريا بالمجرى الاوسط منه في حين بقي المجرى الاسفل وهو اكبر الاجزاء ضمن الاراضي العراقية وبذلك تغيرت طبيعة ومفهوم النهرين واصبحت انهار دولية بعد ان كانت انهار وطنية تتنازع اكثر من دولة لاستغلال مياه النهرين ويفرض ذلك ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الاسفل للنهرين وتامين احتياجاتها المائية لأنها ستكون المتضرر المباشر والرئيسي من اي استغلال للمياه يفتقر للتنسيق والتنظيم[1].

تعد معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ أول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه نهر الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق وسعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى تخفيف حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لأستثمار مياه نهرالفرات فيما بين الدول الثلاث،وتم عقد اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث وأهم تلك الاتفاقيات هي إتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا والتي إعترفت تركيا بموجبها بحق العراق في إرسال لجنة خبراء للأطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع إقامتها مستقبلا على حوضي دجلة والفرات،وبذلك إعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه، الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديدا للامن الوطني العراقي حيث بدأت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه هذا النهر وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام ١٩٦٢ لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه الا ان جميع المحاولات قد باءت بالفشل[2].

وفي عام 1972، وقع العراق مع تركيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والفني تعهدت فيه تركيا بإطلاع الجانب العراقي على برنامج ملء خزان سد كيبان من أجل تأمين احتياجات العراق من المياه، وأن يباشر الطرفان في أسرع وقت ممكن مباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بنهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك سوريا[3].

وعام 1968 قام وزير الخارجية التركي جاغليانكل بدعوة نظيره العراقي إلى انقرة، وعلى اثر تلك الزيارة اتفق الوزيران على ضرورة استمرار المشاورات وبمشاركة جميع الاطراف لمعنية على أن تبدأ هذه المشاورات بحل ازمة نهر الفرات اولا، وبدات على اثر ذلك مفاوضات اولية بين العراق وتركيا حول مسالة اقرار الحقوق المكتسبة في مياه نهر الفرات، الا أن عدم حضور سوريا في هذه المفاوضات واصرار الجانب التركي على ادراج قضية نهر دجلة في جدولها ايضا انهى اللقاء دون نتيجة[4].

وفي عام 1980 وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، بشان تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار

المشتركة. وفي عام1987 وقعت تركيا وسوريا اتفاقًا مؤقتًا يقضي بأن تكون كمية المياه الواردة –على الحدود التركية– السورية أثناء مِلء سد أتاتورك في تركيا بما لا يقل عن (500 م 3/ثا)، وهو الاتفاق الذي اعترض عليه العراق كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات[5].

في عام 1990 وقع العراق وسوريا اتفاقًا مؤقتًا يقضي بتحديد حصة العراق ب (58 %)من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سوريا ب (42 %) منها ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه نهر الفرات مع تركيا[6]. وقدم العراق في عام 1997 مقترحا عن طريق وزارة الخارجية، طالب فيه بتقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص بنسبة الثلث لكل بلد مستندا الى القواعد الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من مياه تلك النهرين[7].

وبدأت العلاقة الثنائية بين البلدين تتدهور منذ اواخر 2002 حيث استلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وغير الكثير من المفاهيم المتعلقة بالعلاقات العراقية . التركية واحدث تغيرات داخلية سياسية واقتصادية وثقافية واشارت العديد من المنظمات الدولية والاقليمية الى امكانية جفاف نهر دجلة بالكامل بسبب المشاريع التي تقوم بها تركيا ومن هذه المشاريع (الغاب) الذي يعد من اخطر المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات واقامته لأغراض اقتصادية وسياسية حيث سبب بشحة المياه الواردة الى دول الجوار سوريا والعراق ووجد العراق بأن الهدف المباشر من هذا المشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) هو ترك اثار سلبية على الموارد المائية العراقية[8].

وترجع بداية التفكير في مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) إلى بداية الثمانينيات عندما ساءت فجأة العلاقات بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق حتى دخلت في ازمة خطيرة نتيجة تصاعد الحرب الاهلية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية[9]، ويعتمد هذا المشروع بنسبة (80٪) على مياه نهر الفرات ونسبة (20٪) على مياه نهر دجلة، ويحتل مساحة (9.7٪) من مساحة تركيا، و(20٪) من الأراضي الزراعية في تركيا والتي تبلغ (8.5) مليون هكتار ويشمل المشروع (22) سد لخزن المياه و(19) محطة لانتاج الكهرباء، وتقدر تكاليف المشروع (32) مليار دولار وتبلغ كمية الكهرباء المنتجة من المشروع (7476) ميغا واط، وهذا يعني ان انتاجها السنوي من الطاقة يصل على (27) مليار ميغا واط، ويتكون المشروع من (13) قسم رئيسي، (7) منها تقع على نهر الفرات، و(6) منها على نهر دجلة، وتبلغ مساحتها الاجمالية (6.76) مليون دونم من الأراضي[10].

وبعد عام 2003، احتلت مسالة الموارد المائية قمة اولويات دول منطقة الشرق الاوسط بعد ان اصبح الامن المائي يوازي الامن العسكري باعتباره يتعلق بالأمن القومي للمنطقة، ولاسيما الدول الثلاث المشتركة في نهري دجلة والفرات وهي تركيا والعراق وسوريا[11]، وعقدت البلدان الثلاث في عام 2007 اجتماعا في تركيا لغرض التباحث في امكانية استثمار مياه نهري دجلة والفرات لصالح بلدان المنطقة، وتعهد الجانب التركي بعدم الحاق الضرر بالعراق وسوريا من جراء انشاء سد (اليسو) على نهر دجلة وبما يؤمن اطلاق كميات

كافية من المياه لا تقل عن المياه المتدفقة قبل انشاء السد|. وفي عام 2008 عقد وزراء الري في العراق وسوريا وتركيا اجتماعا في دمشق لغرض مناقشة تثبيت الحصص المائية بينهم وتم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للعمل من اجل الوصول الى اتفاق نهائي بهذا الشأن[12]. وفي عام 2009 وقعت سوريا وتركيا مذكرة تفاهم لغرض مراقبة الموارد المائية والمشاريع المشتركة ومنها بناء سد الصداقة المشترك على نهر العاصي، والذي بدأ العمل به في شباط عام 2011 إلا ان اعمال العنف التي شهدتها سوريا في الشهر التالي قد اوقف المشروع.[13]

وفي عام 2014 توصل العراق وتركيا الى توقيع مذكرة تفاهم تتضمن التاكيد على اهمية التعاون في مجال ادارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وتحديد الحصة المائية لكل دولة[14]، وفي عام 2018 اجرى وزير الموارد المائية العراقية الاسبق حسن الجنابي مباحثات مع وزير الغابات والمياه التركي انذاك تركزت حول زيادة كميات المياه المطلقة الى العراق اثناء تنفيذ خطة ملء سد (اليسو) بمعدل (90)) مليارم^3 في الثانية وقيام الشركات التركية بكري نهر دجلة ضمن محافظة بغداد، وفي شهر ايار من نفس العام عقدت اجتماعات الدورة(18) للجنة الاقتصادية العراقية–التركية المشتركة اتفق خلالها الطرفان على اهمية النظر في حصة العراق من المياه وضرورة مواصلة اللقاءات والاجتماعات بين البلدين[15]. ورغم العديد من جولات المفاوضات التي عقدت بين العراق وتركيا بشان المياه، لكنهم لم يتوصلوا الى معاهدة صريحة لتقاسم مياه النهرين وذلك لعدة اسباب ابرزها، عدم وجود قانون دولي يحدد توزيع الموارد المائية المشتركة وادارته، وضعف التنسيق بين العراق وسوريا بشان مياه نهري دجلة والفرات، اضافة الى حروب العراق الاقليمية التي خاضها والتي اجبرته على اقامة علاقات طيبة مع تركيا دون ان يكون هناك رد فاعل ضد سياسة تركيا المائية[16] .

المبحث الثاني : الابعاد الاقتصادية والسياسية لسياسة تركيا المائية حيال العراق

ترمي السياسة المائية التركية اتجاه العراق الى تحقيق عدة ابعاد استراتجية متداخلة تتلائم مع مصالحها ونفوذها في المنطقة. في هذا المبحث سيتم معرفة ابرز مجالات تلك الابعاد في سياسة تركيا المائية.

المطلب الاول: الابعاد الاقتصادية

تعد مشاريع تركيا المائية على نهري دجلة والفرات ذات اهمية وبعد اقتصادي ترمي من خلاله الى جعل المياه سلعة اقتصادية وتجارية على نطاق دولي فضلا عن تعزيز تجارة المياه الافتراضية مع الدول التي تعاني من ندرة في موارها المائية.

اولا: الترويج لتسعير المياه دوليا

يقصد بعملية تسعير المياه كما عرفها البنك الدولي: انها العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر للمياه لتحقق توازن العرض والطلب,اي ان تسعير المياه يشمل تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاذ الموارد والضرر البيئي[35]، وتم الترويج لتسعير المياه وبيعها من قبل العديد

من المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات العالمية من اجل ان تكون المياه لها اسواق تدخل ميادين البورصات العالمية كباقي السلع الاخرى[17].

بدأ النقاش الفعلي حول اعتبار المياه سلعة منذ صدور إعلان مؤتمر دبلن للمياه في عام 1992، حيث نص الاعلان فى فقرته الثالثة على "أن الماء له قيمة اقتصادية فى جميع استخداماته المتنافسة، وينبغى التسليم بانه سلعة اقتصادية".ثم أخذ هذا الاتجاه فى الاستمرار والتصاعد فى التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية تباع وتشترى فى أسواق للمياه مع تبادل قيمة الحقوق فى المياه بين المستخدمين وبالفعل فإن حقوق المياه مطبقة فى المملكة المتحدة واستراليا وفى غرب الولايات المتحدة كأمثلة رائدة فى هذا المجال، ولا تكمن الخطورة في قضيتي التسعير والخصخصة بقدرما تكمن في قضية بورصات المياه وأسواق المياه لان تلك المفاهيم من شأنها تدويل الانهار الدولية لتصبح شأنا دوليا مرهونا بارادات بعيدة عن اطرافه المختلفة ، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أن فكرة بورصة المياه يتم الترويج لها بشدة وبخاصة من جانب دول المنبع[18].

وكان من الطبيعي أن يساند البنك الدولي في هذا الطرح الدول المتقدمة وفي مقدمتها فرنسا التي استضافت المؤتمر الدولي للمياه والتنمية المتواصلة في عام 1998، وقد تحدَّث في هذا المؤتمر الرئيس الفرنسي الاسبق جاك شيراك وقال: "إن للماء سعرا، وإن من يحاول إنكار ذلك يعرض العالم للخطر, ويصبح الماء شحيحاً"، وطالبت ايضا فرنسا بإنشاء أكاديمية دولية للمياه ترتبط بالأمم المتحدة لتكون وسيلة لادارة المفاوضات والمناقشات بين دول العالم في معالجة قضايا نقص المياه وتسعيره[19].

ظهرت الرغبة في تجارة المياه (Water Trade)، قياسا بالتجارة الدولية للموارد الطبيعية الاخرى مثل النفط بدافع ان المياه هي مورد طبيعي يمكن ان تكون محل للبيع والشراء باعتباره احد نواتج اقليم الدولة، وهذه الادعاءات من الطبيعي ان تصدر عن دول المنبع التي يبدأ منها تدفق مياه الانهار الدولية، ففي وقت سابق صرحت رئيسة الوزراء التركية الاسبق تانسو تشلير" ان هذه مياهنا ومن حقنا ان نبيع مياهنا الى من نشاء" وذلك في معرض حديثها عن مشروع انشاء مشروع انابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات الى دول الخليج واسرائيل في الثمانينات من القرن الماضي، واكد رئيس الوزراء التركي الاسبق مسعود يلماظ في قوله" المياه نفطنا وان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الاخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها"[20]. وقد استغل هذا الأمر رئيس الوزراء التركي الاسبق سليمان ديميريل في تسعينات القرن الماضي واعلن أن من حق تركيا بيع المياه كما يبيع العرب البترول فكلاهما مورد طبيعي. وبدا بالفعل في طرح مياه شلالات مانافجات في انطاليا بتركيا والتي تصب في البحر المتوسط للبيع، وكاد أن يتم الأمر مع إسرائيل لولا الاختلاف على السعر[21].

ويعتقد البعض ان الإقرار باعتبار الماء سلعة قد يكون كفيل بإنهاء المشاكل المائية بين دول المنبع ودول المصب لان كل طرف سيضع السياسة المائية الملائمة، ومن ثم سيعمل على تنميتها وحسن استخدامها في ضوء الظروف المتوفرة مع الاخذ بنظر الاعتبار انه لا توجد قاعدة قانونية صريحة على منع بيع المياه من الأنهار الوطنية إلى الدول الفقيرة مائيا، حيث توجد سوابق تاريخية لبيع وشراء المياه على مستوى العالم

بين سنغافورة وماليزيا في الاعوام 1961، 1962،وبين هونغ كونغ والصين في الاعوام 1983، 1984، وكذلك شراء المياه من قبل قبرص واليونان وجزيرة جبل طارق[22].

وفي السنوات الاخيرة بدات بعض الدول التعامل مع الماء كسلعة ولو بصوره جزئية، ففي عام 2002 وافقت (اسرائيل) على شراء (1,72) مليار قدم مكعب من مياه تركيا كل عام ولمدة 20 سنة حيث تنقل المياه بواسطة فقاعات بلاستيكية وقال حينها وزير خارجية تركيا ان هذه الاتفاقية ستحول المياه الى سلعه مقبولة دوليا وان تركيا تأمل من بيع المياه الى دول اخرى لكن عادت تركيا الى الغاء الاتفاق في عام 2010 لاسباب سياسية[23]. وقد وافقت تركيا على عقد صفقة لبيع 50 مليون متر مكعب سنويا من المياه لإسرائيل حيث تنقل المياه بناقلات النفط الى عسقلان في إسرائيل وقد صرح بحينها جوناثان بيليد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية العامة بأن "هذا الاتفاق التاريخي من شأنه أن يحول الماء إلى سلعة مقبولة دوليا"[24].

وتطلعت تركيا في عام 2004 الى تحقيق اول تجربةٍ عالمية في مجال نقل المياه عبر الانابيب من تركيا ولمسافاتٍ بعيدة تحت البحر المتوسط لتزويد الجزء الشمالي من جزيرة قبرص أو ما يعرف بجمهورية قبرص الشمالية (التركية) والمعترف بها من قبل تركيا فقط لغرض استخدام هذه المياه في الاغراض المنزلية والزراعية بسبب معاناة الجزيرة من ضائقةٍ مائيةٍ حادة جراء تعرضها لموجات من الجفاف[25].

واستضافت تركيا في اذار عام 2009 المنتدى العالمي الخامس للمياه، حيث تطرق المنتدى الى موضوع جعل المياه سلعة، واختلفت الآراء في حينها بين المندوبين المشاركين وفشل المنتدى في اعتماده ببيانه الختامي، حيث حاولت كل من فرنسا واسبانيا وبعض بلدان اميركا اللاتينية وضع تعديل على الاعلان الختامي بإضافة جملة "الحصول على مياه الشرب المأمونة" باعتبارها حق من حقوق الانسان[26].

ونشطت حركة تجارة المياه المعدنية في تركيا حيث تعد الشركات التركية في هذا المجال من أفضل الوجهات العالمية لاستيراد المياه المعبأة في العالم، وتصدر تركيا الغنية بمصادرها المائية مياه الينابيع الطبيعية بعد تعبئتها في عبوات الى 110 دولة ممن تعاني صعوبة في تأمين مياه نظيفة للشرب،وتستفيد تركيا ماديا من تصدير المياه هذه بمبلغ يتجاوز (50) مليون دولار في السنة، وخاصة أن هذا القطاع ينمو سنويا بمعدل(5%) إذ يتجاوز حجم سوق المياه في تركيا (11) مليار لترا سنويا[27].

ويعتقد بعض المتحمسين لجعل المياه سلعة، طالما ان هناك اتفاقاً بين دول الحوض على توزيع حصص المياه بشكل عقلاني، فمن حق الدولة التصرف بحصتها المائية سواءً عبر استثمارها على المستوى الوطني في مشاريع التنمية المتعددة أو استثمارها خارج الحدود الوطنية على شكل سلعة لبيعها في سوق المياه الإقليمي للدول المتشاطئة او غيرها من الدول الاقليمية،حيث إن دولة المنبع (المصدرة للمياه) تركيا مثلا عند عدم حاجتها الماسة لحصتها المائية على المستوى الوطني فإنها ستعمل على تخزينها والحفاظ عليها من التلوث مما يترتب عليها تكاليف إضافية (التخزين، منع التلوث، التشغيل والصيانة وإقامة السدود) وبالتالي فإنها القيمة الافتراضية للمياه الطبيعية لم تعد من الناحية العملية سلعة مجانية غير خاضعة لقوانين السوق وإنما سلعة (ذات تكاليف تصنيعية) تخضع لقوانين السوق في تحديد سعرها الحقيقي (كلفة المياه الحقيقية

مضافاً إليها تكاليف التسويق كسلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب في السوق). لنفترض أن العراق يعاني من عجز مائي بنحو(2 –3) مليار م3 سنوياً، فانه يحتاج لشراء نحو (2) مليار م^3 مياه من تركيا وبافتراض أن سعر المتر المكعب الواحد نحو(0.40) دولار أمريكي يتوجب أن يدفع العراق لتركيا نحو (800) مليون دولار وليس بالضرورة أن يدفعها العراق كنقد مالي مقابل حصوله على حصة إضافية من المياه وإنما يمكن تقديم حوافز اقتصادية بديلية كـ : زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حصول تركيا على أسعار تفضيلية بالنسبة للسعر العالمي عند الشراء للنفط العراقي أو اقامة مشاريع واستثمارات مشتركة[28].

وفي هذا الإطار يشجع البعض العراق على مساعدة تركيا لبيع مياهها للدول العربية التي تعاني من فقر مائي مثل الاردن والكويت عبر نهر الفرات، مقابل ضربية مرور وهي عبارة عن مياه اضافية يحصل عليها العراق من تركيا تفي بمتطلباته المائية، وبالتالي ترتفع مرتبة العراق في حوض الفرات من دولة مصب إلى دولة اعلى النهر مقابل ذلك تصبح كلا من الاردن والكويت دولتا مصب بالنسبة للعراق. ففي مطلع الثمانيات من القرن المنصرم بحثت الحكومة الاردنية مع العراق إمكانية مد أنبوب من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية للأردن بطول (650) كم ولكن الشكوك أحاطت بالجدوى الاقتصادية للمشروع وإمكانية تمويله نتيجة طول المسافة، ووعورة التضاريس، وارتفاع التكاليف التي قدرت بحدود (1.8) مليار دولار وذلك لنقل بين (160 . 240) مليون م3 سنويا, وفي منتصف أكتوبر من عام 1998 زار بغداد مجموعة من خبراء المياه الاردنيين لاعادة بحث مشروع نقل المياه من نهر الفرات الى الاردن. اما الكويت فقد وقعت مع العراق في عام 1989 اتفاقية لنقل المياه من جنوبي العراق تصل بين (550 . 1200) مليون جالون في اليوم اي ما يعادل 2.5 مليون م3 في اليوم كمرحلة اولى، وفي المرحلة الثانية تصل إلى (700) مليون جالون لمياه الشرب و 500 مليون جالون يوميا للري. وتقدر كلفة المشروع (1.5) مليار دولار ومدة التنفيذ تستغرق (10) سنوات، ولكن المشروع لم ينفذ في حينها بسبب تداعيات الحرب العراقية . الإيرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية عام 1991 [29].

ان مثل هذه الافكار ستدعم الدعوة الى ان يكون لدول المنبع حق بيع المياه الى دول المصب في كثير من الانهار دون التقييد بما تنص عليه الاعراف الدولية من حقوق تاريخية لاستخدام المياه والاقتسام المنصف لها وقواعد منع الضرر، فبيع المياه العذبة يوازي الاسراف في استخدام المياه وحجزها للاضرار بمن تليها من الدول وهو مسعى تركيا لبيع مياه نهري دجلة والفرات الى دول المنطقة، ان مثل هذه الافكار ستوقد نيران الخلاف بين الدول المشتركة في خزانات المياه الجوفية، فهذه الاخيرة ليس لها حدود ظاهرة مثل المياه السطحية ، ومن ثم فان اي سحب من جهة سيؤدي الى نقص المسحوب من الجهة الاخرى مما سيؤدي بلا شك الى تاجيج احتمالات الصراع والخلاف[30].

- إن تركيا التي تقع في مصب الأنهار وفي منبع مصادر المياه تعد لنفسها سلطة مطلقة على المياه النابعة من أراضيها وترفض مطالبات جيرانها في رعاية حقّ الماء ، وتعلن بأن مصادر المياه هي كمصادر البترول، وتكون مصادر البترول من حق تلك الدولة التي تقع فيها هذه المصادر ، وعليه فأن مصادر المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا وحدها، مما جعل السياسة المائية التركية رامية للسيطرة على

منابع دجلة والفرات وإدارتها عبر مشاريع عملاقة[31]، ان اقتراح بيع المياه يشكل مخالفة لقواعد القانون الدولي للمياه في ثلاث جوانب رئيسية هي32:

- مخالفة الاقتراح لحق الاستخدام المنصف والمعقول
- مخالفة اقتراح التسعير والبيع لمبدا عدم التسبب بضرر للدول المتشاطئة للمجرى المائي الدولي.
- مخالفة الاقتراح لمبدأ حسن الجوار حيث يفرض تسعير المياه الدولية وبيعها حق التملك الكامل لهذه المياه من قبل الدولة البائعة ، اذ من البديهي ان البائع لا يستطيع حسب القانون بيع ما لا يملك.

ثانيا: تعزيز تجارة المياه الافتراضية

ظهر مفهوم المياه الافتراضية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ويعد الباحث البريطاني " جون آنتوني آلن " هو أول من استخدم هذا المفهوم الذي يشير الى " ان المياه المستخدمة في اماكن أخرى لإنتاج الأغذية التي يتم تصديرها إلى مناطق الشح المائي". مثلا عندما يستورد بلد ما طنا من القمح والذرة, انما يستورد فعليا مياها افتراضية اي المياه اللازمة لانتاج تلك المحاصيل. لذا ان الدول التي تعاني من ندرة المياة من الممكن ان تقوم باستيراد السلع المنخفضة نسبيا في محتوى المياه الافتراضية لتعظيم قيمة المياه المحدودة التي لديها، وبهذه الطريقة تحقق الدولة المستوردة وفرا في المياه الحقيقية لتخفيف الضغط على مواردها المائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام هذا الفائض في اغراض واستخدامات أخرى ذات انتاجية مرتفعة اي تولد قيمة مضاعفة اكبر لكل وحدة مياه.[33]

وبسبب ندرة موارد المياه عالميا لجات العديد من الشركات العابرة للقارات الى شراء الاراضي الزراعية الخصبة او تاجيرها بعقود طويلة الاجل في الدول الفقيرة التي تتمتع بوفرة المياه، فخلال اقل من عقدين (من 2001 إلى 2018) تمكنت هذه الشركات من السيطرة على نحو (765) مليون هكتارا من الأراضي الزراعية بهدف إنتاج المحاصيل الزراعية من حبوب وخضروات وفواكه ومنتجات الألبان واللحوم واعلاف الحيوانات، والوقود الحيوي، وتقع نسبة حوالي (40%) من هذه الأراضي في إفريقيا، مثل السودان وتنزانيا ومالي والكونغو، فضلا عن استحواذ هذه الشركات على أراضي زراعية في اسيا وامريكا الجنوبية، وتم فرض قوانين دولة منشأ الشركات وخروجها عن سيطرة الدّولة المحلية لتصبح مناطق خاصعة ، وكأنها مستوطنات استعمارية أو سفارات فرعية تتمتع بالحصانة الاقتصادية والسياسية[34].

ولمواجهة الطلب المتزايد على المواد الغذائية وجدت البلدان العربية نفسها مضطرّة إلى الحصول على المياه من خلال استيراد الموادّ الزراعيّة التي تتطلّب كمّيّات كبيرة منها ولان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستورد نصف حاجاتها من الحبوب، فإن استيراد المياه الافتراضيّة يصبح امراً لا مناص منه. وتضاعفت كميات المياه الافتراضيّة التي استوردتها بلدان هذه المنطقة بحيث ارتفعت من 147.93 مليار م3 في عام 2000 إلى 309.89 مليار م3 في عام 2010 [35]. وتشير الاحصائيات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى أن الدول العربية تستورد حالياً أكثر من (45%) مما تحتاجه من مواد غذائية. وسجلت قيمة الفجوة الغذائية في العالم العربي رقماً مفجعاً في العام 2010 حيث وصل الى (37)

مليار دولار وهي قيمة ما استورده العالم العربي من الاغذية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وينذر الرقم الاخير لاتساع الفجوة الغذائية لتصل الى (71) مليار دولار اي بمعدل الضعف في حلول العام 2025 [36].

ولاشك ان تزايد الفجوة الغذائية بين العرض والطلب للغذاء في الدول العربية ومنها العراق له انعكاسات بعيدة المدى على كافة المستويات والاصعدة من اقتصادية وصحية وامنية بدات تظهر بوادرها بشكل خطير.فعلى المستوى الامني فان الاعتماد على المستوردات الغذائية يجعل الدول العربية تحت رحمة الدول المتحكمة في انتاج الغذاء مما يعرض اوضاعها الامنية للخطر ويضعها رهن الظروف والاوضاع العالمية وقد يضطرها الى الخضوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها كما قد يساعد على حدوث الاضطرابات واختلال الامن في دول المنطقة[37].

لقد سعت تركيا لتحقيق حلمها بجعل تركيا سلة للغذاء في منطقة الشرق الاوسط، مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم وذلك من خلال ما تؤمنه هذهِ المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات من زيادة المساحة المزروعة في حوض الفرات من نحو(2,5) مليون دونم الى نحو (6,05) مليون دونم ، وبذلك تستحوذ على(24,2) مليار م3 من مياه الفرات وفي حوض دجلة من(80) الف دونم الى(2,318) مليون دونم الذي يتطلب لارواءها ما يقدر بـ(9,312) مليارم3 ، مما ينعكس سلباً على الوارد المائي السنوي للعراق لهذين النهرين[38].

لقد ادت سياسة تركيا المائية الى فقدان العراق حوالي (40%) من اراضيه الزراعية وبقاءه مستورد كبير للسلع والمواد الغذائية حيث يعتبر العراق خامس اكبر مستورد من تركيا[39]، وارتفع حجم الاستيرادات العراقية من تركيا في النصف الأول من عام 2022، ليصل الى (5) مليارات و (4) ملايين دولار مرتفعا بنحو (24%) مقارنة مع نفس المدة من العام 2021.وحققت استيرادات المواد الغذائية والمشروبات النسبة الأكبر من الاستيرادات بنسبة وصلت (27%)من مجمل الاستيرادات وبقيمة بلغت(1.38) مليار دولار تليها مواد الأثاث والتي بلغت نسبتها (20%) من مجمل الاستيرادات وبقيمة بلغت مليار دولار ثم استيراد المعادن الأساسية والتي بلغت (7%) من مجمل الاستيرادات وبقيمة (374) مليون دولار[40].وقد اعلنت جمعية مصدري الحبوب والبقول والبذور التركية ان العراق قد استورد بقيمة مليار دولار خلال مدة 9 أشهر، ويشكل هذا القطاع (41%) من صادرات تركيا الغذائية لعام 2021 [41].

أن التوسع في نطاق تجارة المياه الافتراضية لغرض توفير الغذاء قد يبدو أمراً مبالغاً فيه، فالاعتماد على تجارة المياه الافتراضية يربط الاقتصاد الوطني للبلد المستورد بشكل كامل بالاقتصاد العالمي، ومن ثم يكون الاقتصاد الوطني والأمن المائي وربما الغذائي أيضاً عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية. فضلاً عما سبق، قد يخل مفهوم تجارة المياه بمفاهيم وأصول مستقرة على مدى التاريخ، مثل أحقية دول المنبع والمصب في المياه الجارية، وبالتالي قد تظن دول المنبع أن من حقها بيع المياه إلى دول المصب، الأمر الذي قد يسفر عن تأجيج الصراع بين الدول حول المياه[42].

وقد اظهر مؤشر اسعار الغذاء الذي أصدرته الأمم المتحدة في اذار عام 2022 ارتفاع كبير في اسعار الغذاء، بعد ايام من الحرب الروسية– الاوكرانية، وأشار التقرير الى ان نصف سكان اسيا (418) مليون وثلث سكان إفريقيا (282) مليون و(8%) من سكان أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي (60) مليون يعانون من الجوع سنة 2020، وأشار تقرير الأمن الغذائي إلى احتمال مضاعفة هذه النسب في عام 2030، لو استمرت الاتجاهات السائدة حاليا خلال السنوات القادمة خصوصا في الدول المستوردة للغذاء، وفي مقدّمتها الدّول العربية بما يهدد سيادة واستقلالية تلك البلدان التي تبقى تحت رحمة الشركات العابرة للقارات والدول الغنية[43]، وبالتالي يكون من الخطورة اعتماد الدولة الكلي على الاستيراد من الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية، فيما لو طرأ على الدولة المصدرة مشكلة ما او دخلت في حرب قد يؤدي ذلك إلى إضرار شديد بالدول المستوردة للغذاء[44].

وعلى العراق اليوم ان يفكر مليا في استغلال موضوع المياه الافتراضيه في تعاملاته التجاريه مع تركيا او غيرها من الدول الاخرى مستقبلا، وعلى الرغم من ان واردات المياه الإفتراضية قد تقلل الضغط على الموارد المائية الوطنيه إلا انه يجب الأخذ بعين الاعتبار سياسات الاكتفاء الذاتي والسياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة، ولابد من وضع رؤية واضحه ومتكاملة للتعامل مع مفهوم المياه الافتراضية بين العراق وكافة دول العالم التي **يتعامل** معها تجاريا لضمان الامن المائي والغذائي[45].

المطلب الثاني: الابعاد السياسية

اصبحت المياه اولوية من اولويات الامن القومي للعديد من دول منطقة الشرق الاوسط وأيضا وسيلة ضغط سياسية واقتصادية لتحقيق مصالحها، وتبرز في هذا المجال العديد من الأمثلة ودراسات الحالة التي استخدمت المياه فيها كورقة سياسية أو كورقة عسكرية ودور عدم توازن القوى بين الدول، وكذلك كشرارة للنزاعات ومما يزيد هذه الأزمة خطورة هو أن قرابة نصف الموارد المائية العربية السطحية المتجددة تأتي من مصادر مائية مشتركة مع الدول المجاورة غير العربية مثل انهار دجلة والفرات والنيل[46].

حاولت تركيا عبر سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، او في ترتيبات المنطقة السياسية عن طريق ما يسمى بـ (الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية تجاه العراق وسوريا لأضعاف قدراتهما الاقتصادية، وهذا ما قامت به تركيا عام 2000، عند قيامها بتخفيض تصريف نهر الفرات منذ عام 2000 الى مستويات منخفضة وصلت الى(170) م3 في الثانية كجزء من توسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق عام 1991 ، هذا فضلاً عن أن تركيا اتخذت ذلك الاجراء لمعاقبة سوريا على مساندتها لحركات التمرد المسلحة المعارضة لحكومة انقرة ، ولاسيّما حركة الاكراد والأرمن ،وقد بررت تركيا ذلك بأنه يعود لأسباب فنيية .وتبعاً لهذا فأن مشروع (الغاب) يمكن تركيا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد العراق وسوريا وتهديدهما بهذهِ الورقة التي باتت تقلق الجميع نظراً لما يمكن أن تتحكم به تركيا بتصاريف دجلة والفرات لتحقيق أهدافها السياسية[47].

ان الهدف الخفي الذي ترمي اليه تركيا في سياستها المائية في نهري دجلة والفرات، هو تغليف مسالة المياه باطار سياسي وذلك بسعيها الدائم الى المماطلة والتسويف فضلا عن اطالة المفاوضات كي يتيح لها ذلك الاستمرار في سياسة بناءالمشاريع الاروائية على النهرين من دون الالتفات الى حقوق العراق وسوريا واضعة البلدين امام الامر الواقع بعد ان هيأ لها موقعها الجغرافي ليكون عامل استراتيجي تستطيع عن طريقه التحكم بمياه النهرين واستغلاله، ورقة ضغط ومساومة في علاقاتها مع دول المصب[48]. ويمكن ايجاز ابرز الاهداف الامنية والعسكرية لسياسة تركيا المائية فيما يلي[49]:

1. امكانية استخدام تركيا لمخزونها المائي في سدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد العراق من خلال اطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب احواض الخزن في العراق.
2. قد تثير السدود والمشاريع التركية، وبالتحديد على حوض نهر دجلة قرب الحدود العراقية مشكلات أمنية فيها إذ ستخلق واقع زراعي جديدا قرب الحدود وستكون هناك مدن وقرى وحضور سكاني مما قد يثير مشكلات أمنية فيها في المستقبل.
3. تتمثل اهم اهداف السياسة المائية التركية من الناحية الامنية ضمن مشروع (الغاب) هو احداث تغيرات ديموغرافية في المنطقة التي تسكنها غالبية كردية (12) مليون نسمة تقريباً من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل من اجل توطين ما يقارب (6) مليون تركي لغرض دعم الاكراد إلى اقلية في المنطقة المعنية.
4. ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الاكراد والقواعد الخلفية لمتمردي حزب العمال الكردستاني الموجودين في اغلب الاحيان في الجانب الاخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق، وذلك بنقل الاكراد بالرضا، او بالاجبار بعيداً عن الحدود.

ان الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية لقد مرت العلاقات المائية بين العراق وتركيا وسوريا المتعلقة بنهري دجلة والفرات بمراحل شديدة التوتر وصلت في بعض الأحيان إلى حشد الجيوش على طرفي الحدود سواء بين العراق وسوريا او بين تركيا وسوريا، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 [50].فتركيا ترى ان سلاح المياه اشد اثرا وافتك من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بالاضافة الى انه اكثر نظافة واقل ضجيج ولديها وفره فيه ولذلك فهي ترغب في تحقيق اكبر قدر من الهيمنة الاقليمية من خلال ورقة المياه والتغلب على مشكلاتها الداخلية سواء كانت السياسية او الاقتصادية من خلال الاستخدام الواعي للادارة المائية وهذا ما اوضحه الرئيس التركي الاسبق سايمان ديميرل بقوله"اذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة فان المياه تنبع من تركيا ولا يمكن لدول المجرى الاسفل ان تعلمنا كيفية استثمارها وفي المقابل هناك الكثير من الدول العربية لديها نفط ونحن لا نتدخل في كيفية استعماله"[51].

إن فائض القوة الذي جعل تركيا تمارس أحياناً سياسة اللعب على توازنات القوة في الدول العربية، حتى وصل إلى التدخل في شؤنها الداخلية، مرده مركزها الاقتصادي وأيضاً كونها منبع نهري دجلة والفرات، الأمر

الذي منحها قوة مضافة في رفض الطابع الدولي للنهرين ورفض اخضاع مياه النهرين لاي اتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من العراق وسوريا وقد دفع هذا بعض المسؤولين الاتراك بترديد مقولة "أن تركيا سوف تبيع المياه، كما يبيع العرب النفط"[52].

لقد اوضحت تركيا عن افكارها في هذا الاتجاه فقد ذكر رئيس الوزراء التركي الاسبق سليمان ديميريل في اثناء زيارته لبغداد في عام 1992، مطالبته للعراق بدفع ديونه لها وهي بحدود (2) مليار دولار، ورفض تعديل موقفها المتشدد ازاء تمرير مياه نهر الفرات من تركيا من دون الحصول على امتيازات مقابله من العراق فيما يتعلق بما يصدر لها من نفط. ان تركيا تحاول تبرير استحواذها على مياه نهري دجلة والفرات والتصرف بمياها اسوة بالدول النفطية التي تمتلك حق التصرف بثروتها النفطية[53].

لقد تم تسييس المياه من قبل تركيا والذي يعني اضفاء الصفة السياسية على كيفية التصرف والتعامل التركي مع الثروة المائية تجاه كل من العراق وسوريا بما يضر بمصالحهما الوطنية[54]، وهذا ربما يدفع الى الصدام ما لم يحصل تفاهم حقيقي بين الدول المشتركة في مياه الانهار، وترمي تركيا من سياستها المائية هذه الى تحقيق المكاسب الاتية[55]:

1. احتواء المشكلة الكردية: تتهم تركيا كل من العراق وسوريا بدعمهم للحركات الانفصالية في جنوب تركيا التي يتزعمها حزب العمال،وعلى الرغم من النفي الرسمي للحكومة التركية عن عزمها استخدام المياه ورقة ضغط على الدولتين الجارتين الا ان موقف تركيا من الناحية الفعلية يؤكد استعدادها لأستخدام المياه كسلاح للضغط على البلدين العربيين، وفي تصريح الرئيس التركي الاسبق "توركوت اوزال في عام 1989 بقوله "ان تركيا قد تمنع مياه الفرات عن سوريا اذا لم توقف دمشق نشاط الاكراد الذين يطالبون بالاستقلال في جنوب شرق الاناضول".
2. معادلة المياه مع النفط: ان افتقار تركيا لاهم مورد من موارد الطاقة وهو النفط فضلا عما شهدته اسعار هذا المورد من تزايد دفعها الى اتباع سياسة مبادلة المياه مع النفط ومحاولة الحصول على امتيازات نفطية لاسيما من النفط العراقي، وكان لهذه السياسة صداها في اغلب التصريحات الرسمية وغير الرسمية لكثير من المسؤولين الاتراك، ففي احدى تصريحات الرئيس التركي الاسبق توركوت اوزال قوله "ان العراق ان لم يصدر النفط عبر الاراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق".
3. مشكلة لواء الاسكندرونة: يقع لواء الاسكندرونة في الجزء الشمالي الغربي من سوريا ، وتقدر مساحته بـ(4806)كم^2، تم ضمه الى تركيا بموجب اتفاقية عام 1939، بعد تنازل فرنسا (الدولة المنتدبة على سوريا) انذاك عنه وموافقتها على الحاقه نهائيا بتركيا الا ان كل الحكومات السورية المتعاقبة بعد حصول سوريا على استقلالها لم تعترف بهذه الاتفاقية وظلت تعد اللواء جزء لا يتجزء من الاراضي السورية وتحاول تركيا المساومة حول معدلات تدفق نهر الفرات من المنابع التركية، مقابل تنازل سوريا عن اعتبار اللواء جزء منها وحذف هذه المنطقة من الخرائط السورية والكتب المدرسية بشكل نهائي.

ان تركيا بفضل قوتها العسكرية والاستراتيجية وورقة المياه تعمل على الاستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية وتاكيدا لهذا طرح الباحث الامريكي(Schweizer–Peter) في مجلس السياسات الخارجية الامريكية مسالة غلق المجاري المائية التركية المؤدية للعراق ابان حرب الخليج الثانية، وهذه السياسة اتبعتها ايضا في استخدام ورقة مياه نهر النيل ابان انشاء مصر للسد العالي عام 1968 من خلال تمويل الولايات المتحدة الامريكية للعديد من المشاريع المائية في اسرائيل وذلك بسبب تجاذبات الحرب الباردة[56].

لهذا وضعت تركيا في برنامجها السياسي العام فيما يخص تدويل قضية المياه مبدأ اساسي في تعاملها مع العراق وذلك بطرحها مبدأ استخدام المياه وفقا لدراسات ميدانية لمشاريع الري في حوضي النهرين اثناء المحادثات التي تجري حول هذا الموضوع بدلا من اقتسام المياه ويجب أن تعتمد هذه الدراسات على تقييم اقتصادي فني وضع في حساباته افضليات لاستثمار المشاريع وفقا لمبدأ الاستعمال المثالي للمياه وهذا قد لا يتناسب مع تعليمات القانون الدولي بضرورة عدم الاضرار بمصالح الدول الشريكة[57].

ومع هذا التشدد التركي في المفاوضات يضع المسؤولون الاتراك قاعدة لانطلاقهم نحو أية اتفاقية وهي أنهم غير مجبرين على اعطاء حصة معينة من المياه النابعة من اراضيهم إلى دول المصب على اعتبار أن المياه التي تنبع من اراضيهم تعود ملكيتها قانونا الى تركيا وليس هناك قانون دولي يلزم تركيا باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الانهار، لهذا فان تركيا ترى أن ما تمرره من مياه إلى العراق وسوريا هو تضحية منها وليس واجبا، وبالمعنى نفسه تؤكد تركيا أن هناك الكثير من التبذير والضياع في طريقة استخدام العراق للمياه فلا توجد مشاريع مناسبة ولا تتوافر اساليب زراعة ملائمة كما أن نسبة كبيرة من مياه النهرين تذهب هدرا في الخليج العربي بدون أن ينتفع منها احد[58].

وعليه اعتبرت تركيا مياه نهري دجلة والفرات مياها وطنية (عابرة الحدود) وليست مياها دولية وانها لا تخضع للقسمة، اما المياه الدولية فهي التي تنقل بين دولتين أو اكثر، ولا شك إن هذا الامر ينافي القوانين الدولية وعلاقات حسن الجوار وان لم تكن هناك قوانين صريحة بتقسيم مياه دجلة والفرات الا أن قوانين المياه الدولية تنص على احترام حاجات جميع الدول المطلة على هذه الانهار وعدم الاضرار بمصالحها الوطنية، غير أن تركيا ترى في السيطرة على الثروات المائية لبلادها وسيلة سياسية لتعزيز سيادتها على مياه النهرين ودعم لأمنها القومي وموقفها الاقليمي[59].

يمكن القول ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا ستبقى بعيدة عن الحل الذي يرضي جميع الاطراف وذلك لاختلاف منطلقات الروئ لهذه المشكلة وسبل حلها، ولا شك انها ستزداد خلال المدة القادمة طالما اصر الجانب التركي على رفض مبدأ القسمة العادلة للمياه وسعيها لانجاز مشاريعها. ان السنوات اللاحقة ربما ستشهد ازدياد قيمة اهمية المياه عبر مقايضة برميل نفط مقابل برميل ماء لهذا تحاول تركيا السيطرة وخزن اكبر كميات ممكنة من المياه، لغرض تعزيز دورها الاقليمي ودعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة[60].

المبحث الثالث: اثر ومستقبل السياسة المائية التركية على العراق

في هذا المبحث سيتم التطرق الى اهم التداعيات التي تركتها سياسة تركيا المائية على واقع الامن المائي والغذائي في العراق فضلا الى معرفة مستقبل المياه في العراق في واقع السياسية المائية التركية.

المطلب الاول:تاثير السياسة المائية التركية على الواقع العراقي

تعد السياسة المائية التركية ضمن ما يسمى بـ"مشروع الغاب" الاثر البالغ على العراق وسوريا وقد اكد الخبير الامريكي في شؤون المياه "توماس ناف" من ان مشروع الغاب في تركيا وتحديدا سد "اتاتورك" سيؤدي الى خفض امدادات نهر الفرات الى العراق بنسبة (75%)، وسوريا بنسبة (40%) فضلا عما تسببه هذه المشاريع من حبس جزء كبير من الطمى الذي تحمله المياه وزيادة نسبة ملوحتها وتلوثها[61].وبالعودة لعام 1990، واستذكارا لقيام تركيا بإيقاف تدفق مياه نهر الفرات ولمدة شهر بحجة ملء بحيرة سد "اتاتورك"، يتأكد لنا الضرر البالغ الذي لحق بكل من العراق وسوريا،عن طريق خفض منسوب المياه من (1000) م3 في الثانية في الحدود السورية التركية الى (200) م3 في الثانية وتداعيات هذا الانخفاض الجسيمة على مشاريع الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة لكلا البلدين[62].

لقد ادت كثرة السدود والمشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات الى نقص كميات المياه الواصلة للعراق، والتي اثرت بشكل مباشر على الواقع الزراعي[63]، وحسب بعض الاحصائيات وصلت نسبة الاجهاد المائي في العراق الى (3.7) من قيمة (5) حسب نسبة مؤشر الاجهاد المائي العالمي وبالتالي يكون العراق ضمن قائمة الدول المصنفة بان لديها "خطورة عالية" فيما يتعلق بالندرة المائية في كافة المجالات، وهناك احتمالية في عام 2040، سيكون العراق بلا انهار بعد جفاف نهري دجلة والفرات بشكل تام[64].

ان بناء السدود التركية له انعكاسات خطيرة على العراق في مجالات الزراعة ومياه الشرب وتوليد الطاقة، وزيادة مساحات التصحر، فقلة واردات المياه من شأنها رفع تركيز الملوحة في مجرى مياه النهر ، ومن ثم سيؤثر ذلك سلبا على نوعية الأراضي وتردي منتجها مما يدفع بالمزارعين الى هجرتها بسبب عدم انتفاعهم منها وكل ذلك من عوامل التصحر الكثيرة التي يمكنها ان تفعل فعلها في العراق كونه يقع ضمن مناطق جافة ينخفض فيها معدل الامطار السنوي عن(250) ملم وهذهِ مشكلة طبيعية تؤثر على نمو الغطاء النبات، فضلا عن سوء ادارة الموارد المائية وانتشار ظاهرة الكثبان الرملية وحصول تغيرات في الطقس، كما ان تدهور الارض نتيجة انخفاض واردات المياه تؤدي الى تردي الواقع الاقتصادي وزيادة الحاجة إلى الاستيراد بدل الاكتفاء الذاتي[65].

وقد تسبب سد "إليسو" الذى انشاته تركيا على نهر دجلة عام 2016 قرب الحدود مع العراق إلى نقص مياه الشرب للمواطنين العراقيين، وانخفاض معدلات توليد الطاقة الكهربائية، وتهديد الإنتاج الزراعى والصناعى، وزحف الجفاف والتصحر مع ارتفاع نسبة الملوحة فى شط العرب مما قلص المساحة الزراعية فى العراق من (15) مليون دونم إلى (3) ملايين فقط، فضلا عن حظر زراعة الأرز جراء انحسار المياه المتدفقة بنسبة (60%) الأمر الذى فاقم النزوح الديموغرافى بعد هجرة المزارعين لأراضيهم، ولا يستبعد خبراء

المياه من تعاظم التداعيات السلبية لهذه السدود التركية واتساع نطاق تاثيرها لاسيما ان غالبيتها اقيمت في مناطق تقع ضمن الحزام الزالزلى بما يزيد من احتمالات انهيارها[66]، وعليه فان انهيار السدود في اعالي النهر لأي سبب كان يعني انطلاق الخزين المائي بشكل كامل وبصورة غير مسيطر عليها وخلال مدة قصيرة وهو ما يؤدي إلى تدمير ما يعترضها من منشأت أو مدن أو قرى وغيرها [67].

وحسب تقارير مؤسسة "جاتام هاوس" (Chatham House) وهي واحدة من ابرز مراكز البحوث والاستشارات في العالم، كان العراق لديه وضع مائي جيد لغاية عام 1970 وذلك لوجود نهري دجلة والفرات ولكن بعد هذه المدة فان العراق قد فقد حوالي (40٪) من مياهه بسبب سياسة تركيا المائية حيث كانت تصريفات مياه نهر الفرات الداخلة للعراق من سوريا وتركيا في عام 1933، وصلت تقريبا الى (30) مليارم^3 في حين انخفضت هذه الكمية الى (9.5)) مليارم^3 في عام 2021، بينما نهر دجلة كانت تصريفاته تصل الى (20.5)) مليارم^3، وانخفضت الى (9.7)) مليارم^3 في عام 2021 [68].

وتسببت انخفاض نسبة تدفق المياه الى العراق في فقدان (40%) من الاراضي الخصبة التي كانت تسد الحاجة المحلية من المحاصيل الموسمية، فيما بات نحو (12) مليون عراقي يعتمدون على اقتصاد الزراعة مهددون بالبطالة،وحسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فان نقص مياه الشرب في بعض مناطق الوسط والجنوب قد اجبر (21000) الف عراقي على الهجرة ودفعتهم الى الخروج في مظاهرات عنيفة جنوب العراق في صيف عام 2018، وقد ابلغت الحكومة العراقية الجانب التركي بخطورة خططها المائية إلا انها ردت فقط بالكثير من الأعذار، وقد حذر الرئيس العراقي الاسبق برهم صالح من ان العراق قد يواجه عجز مائي سنوي قد يصل الى (10.8)) مليارم^3 في عام 2035 مع تهديد (54%) من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق من ارتفاع نسبة الملوحة فيها[69].

وحذر تقرير حديث اصدرته جمعية المياه الاوروبية، ان العراق قد يخسر كليا مياه نهري دجلة والفرات في عام 2040 بسبب بناء السدود والجفاف الشديد في السنوات المنصرمة وحذر التقريرمن تحول العراق الى صحراء متصلة بصحراء شبه الجزيرة العربية، في حين رفضت تركيا جميع المطالبات العراقية بعقد اتفاقات منفردة وعرض جدولة مياه النهرين في حساب الحصص كما فعلت مع سوريا عام 2011، اذ تعمل تركيا على توظيف ملف المياه ليكون وسيلة ضغط سياسية في الشرق الاوسط من خلال اقامة عدد كبيرمن السدود لتطبيق استراتيجيتها الاقليمية وارغام العراق في الحصول على امتيازات وعقود للشركات التركية، اما من ناحية الجانب العراقي فان موقفه ضعيف في التعامل مع تركيا في هذا الملف وفي ظل استمرار الانقسامات الداخلية[70].

يبدو ان تركيا لديها الكثير من الاسباب السياسية التي تجعلها متمسكة بمشاريعها الاروائية المائية وهي تخوض صراع مع حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا كذلك لدى تركيا روئ مستقبلية في علاقتها مع العراق في ضوء تصاعد الاهمية السياسية للأكراد في العراق وامتداد تأثيرات المد الكردي على خارطة العراق الجغرافية والسياسية ومن ثم فان هذه المتغيرات جعل تركيا تتمسك بورقة المياه بوصفها اداة ضغط على اي

تطورات في الجغرافية والسيادة في العراق [71]، ولاسيما بعد الاستفتاء الذي قامت به السلطة في اقليم كردستان في 2017/11/25 من اجل استقلال المحافظات الشمالية العراقية[72].

ويمكن القول ان السياسة المائية التركية تسببت في انعكاس سلبي على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة في مناطق عديدة من العراق مما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الانتاج ، والاضطرار الى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ولاشك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به من قبل العراق لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي فيه وذلك يستدعي اتفاقا منصفا مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل[73].

المطلب الثاني: مستقبل المياه في العراق في ظل سياسة تركيا المائية

تشير معظم التنبؤات المستقبلية الى انخفاض معدل حصة الفرد العربي من المياه المتاحة سنويا الى (400م3) في عام 2025، وستصبح معظم الدول العربية ومنها العراق تحت خط الفقر المائي جراء نقص المياه المتجددة سنويا او ربما فقدانها تماما، كما اشارت ايضا تقديرات البنك الدولي الاخيرة بان المنطقة العربية ستعاني خلال 30 سنة القادمة من نقص حاد جدا في المياه[74].

يعتمد العراق بصورة رئيسية على ما يمتلكه من مياه سطحية في سد حاجاته المائية المختلفة، وتتمثل بنهري دجلة والفرات وروافدهما، والانهار الصغيرة الاخرى التي تنبع غالبيتها من خارج العراق، الامر الذي جعلها عرضة للتأثر بالسياسات المائية لدول الجوار (دول المنبع)، فضلا عن المسطحات المائية الموجودة في العراق، اذ ان(98%)من الواردات المائية السطحية للعراق تأتي من الدول المجاورة وان (65%) من هذه النسبة تأتي من تركيا والباقي ياتي من الجانب الايراني[75].

ويقدر معدل النمو السكاني في العراق حوالي (3%) للمدة (2007–2025)، واذا اعتمدنا هذه النسبة في الزيادة السكانية، فمن المتوقع ان يصل عدد السكان في العراق عام (2025) الى ما يقارب (52) مليون نسمة، الامر الذي يترتب عليه بطبيعة الحال زيادة حاجات السكان الزراعية بشقيها النباتي والحيواني فضلا عن الحاجات الصناعية والمنزلية، ومن ثم زيادة الحاجة الى الموارد المائية اللازمة لسد هذه الحاجات، اذ تشير الاحصاءات الى ان القطاع الزراعي يستهلك ما يقارب (92%) من الموارد المائية الكلية في حين يستهلك القطاع الصناعي حوالي (5%) من هذه الموارد، فضلا عن (3%) تستهلك للأغراض المنزلية[76].

وبحسب تقدير بعض خبراء المياه في العراق فان الاحتياج المائي للعراق سيكون بواقع (75) مليار م3 في بداية الالفية الثالثة، ومن الممكن ان يرتفع الطلب على المياه الى (100) مليارم3 سنوياً في عام 2025 ، في حين ان كمية المياه المتاحة في العراق لم تصل الى هذا الرقم المذكور وان هذا المستوى لا يلبي الاحتياج الفعلي للقطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية التي هي في تزايد مستمر وكما موضح في الجدول رقم(1) ،وتشير بعض الدراسات ان خسارة كل مليار م3 من مياه نهرالفرات في العراق تؤدي الى فقدان (27) الف دونم من الاراضي الصالحة للزراعة[77]، وقد اكد وزير الموارد المائية العراقي السابق مهدي رشيد

الحمداني في عام 2021 ان العراق يعاني من شحة مائية خطيرة حيث انخفضت التصريفات المائية الداخلة من تركيا عن طريق نهري دجلة والفرات بواقع (50%) وان الروافد والانهار مثل سدة "دربندخان" في شمال العراق وصلت نسبة المياه فيها الى الصفر تقريبا كما ان نسبة المياه قد انخفضت الى (70%) في نهر "الزاب" في مدينة كركوك[78].

جدول رقم (1) يبين حجم الطلب الحالي والمستقبلي للمياه في العراق (مليارم3/ سنة)

السنة	الزراعي	الصناعي	المنزلي	الطلب الكلي
2000	45,000	0,5	1,83	47,033
2010	40,109	1,5	2,7	44,0309
2015	43,300	2	2,8	48,001
2020	46,131	3,2	3,3	52,0631
2025	49,000	4,2	4,00	57,002
2030	52,910	5,3	7,28	65,049

حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، 2022/7/5، متاح على الرابط:

https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/77

ويتوقع خبراء المياه، ان العراق قد يتعرض الى ازمة حادة في نقص المياه خلال السنوات القادمة بسبب العديد من التحديات التي تمت الاشارة اليها، وعلى اثرها سيواجه العراق المزيد من المشكلات الاقتصادية والبيئية الخطيرة منها: تمدد التصحر، وتحول العديد من الأراضي الزراعية الى اراضي صحراوية نتيجة للاستخدام غير المنظم للأساليب الزراعية ونظم الري التي تسببت في تملح التربة ومن ثم ستكون هناك ازمة امن غذائية كبيرة في العراق والتي غالباً ما ستعالج من استيرادات خارجية لسد الطلب المحلي، كما سيواجه العراق موجة كبيرة من النزوح وهجرة الفلاحين من الريف إلى المدن مما يعني ضغطًا اضافيا على البنية التحتية للمياه في المدن مع افتقار اغلب المواطنين في العراق إلى ثقافة ترشيد المياه والحفاظ عليها، وتتوقع وزارة الموارد المائية العراقية انخفاض مياه العراق بنسبة (30%) خلال (13) سنة القادمة رغم ان هناك خطة إستراتيجية لمواجهة الأزمة لغاية عام 2035 عن طريق تحديث المشاريع الاروائية ، وتغيير أنظمة الري المستهلك الرئيس للمياه والتي تحتاج إلى توفر تخصيصات مالية تصل بين (50– 70) مليار دولار لغرض الحفاظ على المساحات الزراعية[79].

كما يتوقع ان يتفاقم الخلاف حول المياه بين العراق وتركيا مستقبلا وقد يصل الى مرحلة الصدام والمواجهة على الصعيد السياسي والاقتصادي وربما العسكري في حال ما اذا استمرت تركيا بتنفيذ مشاريعها الحالية والمستقبلية على نهري دجلة والفرات وبشكل احادي دون التنسيق مع الجانب العراقي في الامور الفنية وما يخص الاثار التي قد تصيب العراق وتهدد امنه الغذائي والقومي بشكل مباشر نتيجة هذه المشاريع مع استمرار الموقف التركي الرافض لكل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين سيما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام 1946، واللجان الفنية الثنائية، فضلا عن القانون الدولي الزاخر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية واخرها

اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام 1997 السارية المفعول[80]، لذا ان العلاقات بين البلدين سوف تتعقد وتتدهور نتيجة تزايد حاجات العراق من الموارد المائية في ظل استمرار سياسة تركيا المائية التقشفية التي تهدف الى بيع ومقارنة الماء بالنفط،وبالتالي تحدد كميات المياه الواردة الى العراق بكميات قليلة جدا لا تسد أدنى الاحتياجات المحلية التي يحتاجها العراق للري والشرب والصناعة، وسيمنح تركيا قوة اضافية في فرض ارادتها والتدخل في شؤون العراق في حال تعرض مصالحها للتهديد[81].

ورغم تلك التحديات يبقى احتمال المواجهة العسكرية بسبب المياه مستبعد بين البلدين على المدى القريب والمتوسط وذلك لان الاوضاع الداخلية للعراق وما يمر به من ظروف سياسية وامنية وعدم استقرار قد ادت الى ان يكون باضعف حالاته وبالتالي لا يستطيع التصعيد مع الجانب التركي خصوصا وان هنالك الكثير من التقصير واحيانا الفشل على مستوى استثمار المياه الداخله للعراق وذهاب معظمها هدرا في مياه الخليج العربي[82]، لذا لا يملك العراق بدائل متاحة للمياه فتركيا المزود الرئيسي لهذا المورد وهو يفرض على العراق ان يطور علاقات ايجابية مع تركيا والتي بدورها سوف تسعى الى ان تطور علاقاتها مع العراق لحاجتها الماسة لمصادر الطاقة التي يمتلكها العراق واهمها النفط فالمصالح المتبادلة تفرض على الطرفين ان يطورا علاقات جيدة[83].

الخاتمة والتوصيات

عانى العراق خلال العقود الاخيرة من سياسة تركيا الرامية الى استثمار مياه نهري دجلة والفرات عبر انشاء العديد من السدود والخزانات لغرض الاستحواذ على مياه النهرين واستخدامها كسلاح استراتيجي في تعاملها مع دول منطقة الشرق الاوسط النفطي بما يتلائم مع مصالحها الوطنية التي تعزز من مركزها الاقتصادي والسياسي في المنطقة. ان استمرار سياسة تركيا المائية اتجاه العراق من شانه ان يكون مدخلا لصراع طويل بينها لاسيما إذا ما استمرت تركيا في إنشاء سدود إضافية في ظل أزمة المياه العالمية التي تعاني منها اغلب دول العالم بسبب التغيرات المناخية والطلب المتزايد للمياه نتيجة زيادة النمو السكاني. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

1. تهدف تركيا من خلال سياستها المائية بدافع التحكم بمياه نهري دجلة والفرات واعتبارهما نهران عابران للحدود ولا يخضان للقانون الدولي.
2. رغبة تركيا في التعامل مع المياه على انها سلعة اقتصادية وتجارية تخضع لقوانين السوق الدولية.
3. تطمح تركيا الى مقايضة المياه بالنفط مع دول الجوار النفطي ولاسيما العراق لامتلاكه الثروة النفطية.
4. تهدف تركيا ان تكون سلة غذاء في منطقة الشرق الاوسط عن طريق تحجيم القطاع الزراعي في العراق وسوريا عبر تقليل كميات المياه الواردة لتلك الدولتين.
5. استخدام تركيا ملف المياه كأداة ضغط سياسية في تعاملها مع العراق لتعزيز دورها ومصالحها السياسية والامنية في المنطقة.

اهم التوصيات:

1. يجب على تركيا مراعاة مصالح جيرانها وخاصة العراق عن طريق تامين حصص مائية كافية تلبي احتياجاته الداخلية على ان يكون تقسيم المياه بين البلدين على اساس السيادة المشتركة لنهري دجلة والفرات.
2. ضرورة اتباع العراق لسياسة حوار معتدلة مع تركيا من اجل توفير الموارد المائية الكافية بشكل يحفظ مصالح العراق وأمنه المائي والغذائي.
3. اهمية ترشيد استخدام المياه من قبل العراق ووضع خطط وبرامج لاستخدام التقنيات الحديثة في استخدام المياه من اجل المحافظة على كميات كافية من المياه قادرة على تلبية احتياجات السكان.
4. تشجيع تركيا على اقامة المشاريع المشتركة مع العراق في مجالات المياه والزراعة والطاقة، كون العراق بلد غني بالنفط ومن الممكن ان يكون ورقة رابحة له في حال تفاوضه مع تركيا على هذا الاساس.
5. اهمية تنسيق العراق مع الجانب السوري في تبني موقف سياسي موحد حيال السياسة المائية التركية.

المصادر

[1]. احمد جاسم ابراهيم الشمري , سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية . العراق) , مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية , جامعة بابل العدد2, المجلد 10, العراق, 2020،ص36.

2. منى حسين عبيد, العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد60، بغداد، 2015،ص97.

3 أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين السيادة المطلقة، 2023/1/7، متاح على الرابط:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/

4.احمد جاسم ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص42.

5. بيان العساف، انعكاسات الامن المائي العربي على الامن القومي العربي، أطروحة دكتوراه منشوره، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005،ص 192.

6. المصدر نفسه.

7. أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين السيادة المطلقة، مصدر سبق ذكره.

8. فرح عبد الكريم محمد , النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014) ,رسالة ماجستير منشورة, كلية الآداب/ قسم العلوم السياسية , جامعة الشرق الاوسط, الاردن، 2014 , ص 123 .

9. داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في اثر المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية،مكتبة مدبولي، القاهرة،2006، ص139.

10.بهروز جعفر، ازمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، وآليات التعامل معها، 2022/12/25، متاح على الرابط:% https://shafaq.com/ar/%D9%85%D9%82%D9%80%D8%A7%D9%

11.سلمان علي حسين, المياه في العلاقات العراقية التركية , مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد59، بغداد , 2019, ص3 .

12. المصدر نفسه .

13. موارد المياه المشتركة في تركيا، 2023/2/2، متاح على الرابط:
https://water.fanack.com/ar/turkey/shared-water-resources-in-turkey/

14.عادل فاخر، اتفاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه، 2022/12/28، متاح على الرابط:
https://www.scidev.net/mena/news/new-agreement-between-iraq-
15.سلمان علي حسين , مصدر سبق ذكره ، ص17.
16.فرح عبدالكريم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص134.
17.عبدالكريم حسن سلومي، هل المياه ستصبح السلعة الاغلى بالقرن الحالي، 2023/1/21، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770221
18.حسين عبدالحسن مويح، البعد السياسي والدولي لازمة المياه في العالم العربي، مجلة ابحاث ميسان/ جامعة ميسان، العدد28، العراق، 2018، ص435.
19.مغاوري شلبي, تدويل المياه وخلط الماء بالسياسة, 21/ 1/ 2023,متاح على الرابط:
https://archive.islamonline.net/?p=5452
20.مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة واثرها على النزاعات الدولية، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2019،ص26.
21. عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
22. حسين عبدالحسن مويح، مصدر سبق ذكره، ص428.
23. عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
24. المصدر نفسه.
25.ريان ذنون العباسي، التوظيف السياسي للموارد المائية.. مشروع نقل المياه بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية (التركية) أنموذجاً، 2023/1/15، متاح على الرابط:
https://www.uomosul.edu.iq/news/ar/regionalStudiesCenter/1760
26.عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
27.دليل استيراد المياه من تركيا بالجملة، 2023/1/12، متاح على الرابط:
https://www.tebadul.com/ar/blog/import-water-from-turkey
28.صاحب الربيعي، مقترحات لانهاء ازمة المياه مع تركيا، 2023/1/25، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181630
29.المصدر نفسه.
30.مكيكة مريم، مصدر سبق ذكره،ص27.
31.تمارا كاظم الاسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000-2020)، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2023/1/24، متاح على الرابط:
https://democraticac.de/?p=79392
32.مكيكة مريم، مصدر سبق ذكره،ص27.
33.ابراهيم منشاري، المياه الافتراضية: خطوة لمعالجة الشح المائي في منطقة الشرق الاوسط،2023/1/22، متاح على الرابط:
34.الطاهر المعز، السيادة الغذائية: شرط الاستقلال الاقتصادي والسياسي، 2023/1/21، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=768471

35.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية لعام 2013, 2023/1/22، متاح على الرابط:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas20
36.شداد العتيلي, الفجوة المائية واثرها على الفجوة الغذائية في الوطن العربي, المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة, الرياض,2013,ص13.
37.حكيم غريب، الصراع على المياه في الشرق الاوسط: الابعاد الجيوسياسية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2،الجزائر، 2020، ص182.
38.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
39.مريم علي إبراهيم، تداعيات سياسات تركيا وإيران على الأمن المائي العراقي،2023/1/12، متاح على الرابط:،
https://al-aalem.com/article/51767-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8% %
40. ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا،2023/1/20، متاح على الرابط:
https://alssaa.com/post/show/11327
41.مريم علي إبراهيم، مصدر سبق ذكره.
42.اماني عصام، دور تجارة المياه الافتراضية فى التحديات المائية فى الشرق الأوسط، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد4، القاهرة، 2022، ص147.
43.الطاهر المعز، مصدر سبق ذكره.
44.اماني عصام، مصدر سبق ذكره، ص149.
45.عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
46.شريف مبروك،حروب المياه في العالم العربي والشرق الأوسط بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد184، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2020، ص14.
47.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
48.ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد69، بغداد، 2017،ص94.
49.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
50.حسين عبدالحسن مويح، مصدر سبق ذكره، ص435.
51.هالة خالد حميد، اشكالية الامن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في اليات التعامل الامثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد65، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، 2021، ص471.
52.فرح عبدالكريم محمد، مصدر سبق ذكره،ص58.
53.ابتهال محمد رضا، مصدر سبق ذكره، ص96.
54.المصدر نفسه.
55.كرار رحيم حيدر،تاثيرمتغير المياه في العلاقات العراقية- الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، 2022،ص ص 33-43.
56.حكيم غريب، مصدر سبق ذكره.
57.احمد جاسم ابراهيم، مصدر سبق ذكره،ص40.
58.المصدر نفسه، ص 41
59. المصدر نفسه.

60.سلمان علي حسين , مصدر سبق ذكره , ص19.
61.محمد احمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط،دار الرضوان، عمان، 2014، ص 37.
62.عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2008، ص47.
63.فرح عبدالكريم محمد،مصدر سبق ذكره ، ص ص132-134.
64. احمد الدباغ ,ازمة المياه في العراق، 2023/2/26، متاح على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/29205
65.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
66.بشير عبدالفتاح، تركيا والامن العربي،2023/1/20، متاح على الرابط:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21092020&id
67.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
68. بهروز جعفر، مصدر سبق ذكره.
69. صفا خالد، مشكلة مياه العراق : اوراق الضغط على تركيا, 2023/3/2، متاح على الرابط:
https://assafirarabi.com
70.احمد محمد علي، مصدر سبق ذكره ، ص116.
71.فرح عبد الكريم محمد , مصدر سبق ذكره , ص3.
72. عبد الكريم جبار, المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي، 2023/3/4، متاح على الرابط: https://iraqieconomists.net
73.فرح عبدالكريم محمد،مصدر سبق ذكره،ص137.
74.ابتهال محمد رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص 102- 103.
75.كرار رحيم حيدر،مصدر سبق ذكره،ص 42.
76.المصدر نفسه،ص 49.
77حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، 2023/3/7، متاح على الرابط:
https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/77
78.بهروز جعفر، مصدر سبق ذكره.
79.سيد حامد حسيني، تحديات الأمن المائي في العراق، 2023/3/15، متاح على الرابط:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/01/25/%D8 %
80.رياض مهدي الزبيدي ،الاء طالب خلف، مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا-التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم الساسية/ جامعة تكريت، العدد17، العراق، 2019، ص45.
81.صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, العدد 13، العراق، 2015، ص515.
82.رياض مهدي الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص45.
83صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص519.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 25 /7/ 2023
تاريخ قبول البحث 28 / 9/ 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الأَبعاد الاستراتيجية للحرب الروسية-الأَوكرانية وتداعياتها على الأَمن الدولي

The Strategic Dimensions of the Russian–Ukrainian War and its Implications on International Security

أ.م.د. مروان سالم علي

جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسية

Asst. Prof. Dr. Marwan Salim Ali

University of Mosul / College of Political Science

dr-marwanalali82@uomosul.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

توصف الحرب الروسية – الأَوكرانية بأَنها أَخطر صِراع جيوسياسي مِنذُ الحرب العالمية الثانية، فقد كانت بداية العملية العسكرية الروسية ضد أَوكرانيا بمثابة نهاية فترة تاريخية لأَكثر مِن نصف قرن، إِذَّ عادت العلاقات بين روسيا الاتحادية والغرب إِلى الحرب البارِدة مرةً أَخرى. وأَصبح لها تداعيات وأَبعاد وعواقب استراتيجية عالمية أَكثر خطورة بكثير على الأَمن الدولي مِن هجمات 11 أَيلول/سبتمبر 2001، بعد أَنَّ أَصبحت أَوكرانيا مثار اهتِمام روسيا الجيوسياسي والجيواستراتيجي المتطور، أَكثر مِن أَي دولة أَخرى وتُمثل مجالها الحيوي في مواجهة الغرب، تزامُناً مع تشابُك الأَطراف وتعقُّد المشهد الدولي أَمام الأَبعاد الاستراتيجية التي ترتبت وتترتب على الحرب، ولاسيما أَنَّ هذه الحرب توصف بأنها حربٌ هجينة، جمعت بين الوسائل العنيفة والسلمية، وبين الحرب التقليدية والمعلومات واسِعة النِطاق والتأَثير النفسي، واستِخدام التشكيلات بالوكالة، لتزيدُ بذلك مِن تهديدها للأَمن الدولي. وللوقوف على ذلك تم تقسيم البحث إِلى مبحثين رئيسين، تناول أَولهُما؛ الأَبعاد الاستراتيجية للحرب الروسية–الأَوكرانية والأَمن الدولي. أَما ثانيهُما فتناول التداعيات الاستراتيجية للحرّب الرَوسية–الأَوكرانية على الأَمن الدولي.

الكِلمات المفتاحية: "الأَبعاد الاستراتيجية"، "التداعيات الاستراتيجية"، "الحرب الروسية–الأَوكرانية"،"الأَمن الدولي"

Abstract

The Russian-Ukrainian war is described as the most dangerous geopolitical conflict since World War II. The beginning of the Russian military operation against Ukraine marked the end of a historical period for more than half a century, as relations between the Russian Federation and the West countries returned to the Cold War once again. Furthermore, this war has global strategic repercussions, dimensions, and consequences that are much more dangerous to international security than the attacks of September 11, 2001 as Ukraine became a matter of advanced geopolitical and geostrategic interest for Russia, more than any other country, and represents its vital field in the face of the West, coinciding with the intertwining of the parties and the complexity of the international scene in front of it. The strategic dimensions that resulted from the war, especially since this war is described as a hybrid war, which combined violent and peaceful means, conventional war, wide-ranging information and psychological influence, and the use of proxy formations, thus increasing its threat to international security. Based on that, the research was divided into two main sections, the first of which dealt with the strategic dimensions of the Russian-Ukrainian war and International Security. The second dealt with the strategic repercussions of the Russian-Ukrainian war on international security.

Keywords: Strategic Dimensions, Strategic implications, Russian-Ukrainian War, International Security

المُقدِمة

تُعد الَحرب الرَوسية – الأَوكرانية التي اندلعت في24 شباط 2022 واحِدةً مِن أَبرز الأَزمات الدولية بين روسيا الاتحادية والعالم الغربي والولايات المُتحدة مِن بعد انتِهاء الحرب البارِدة، إذ تُمثّل هذه الحرب نقطة تحوّل في السياسة الدولية والأَمن الدولي، وسيكون لها تداعيات وأَبعاد استراتيجية وعواقب عالمية في ظل وجود صِراع آخر يجري بصورة موازية للصِراع العسكري، هو صِراع العقوبات والتي فُرضت على روسيا. فالتداعيات الاستراتيجية السلبية لهذه الأَزمة تتمثل في أَنَّ روسيا دولة عالمية لها ثقلها الأَمني والسياسي وحتى الاقتصادي ليس في المنطقة العربية وحسب وإنما في جميع دول العالم، إذ أَنَّ ارتباط النِظام الاقتصادي العالمي ببعضهُ يجعل مِن الصعوبة بمكان أَنَّ تكون أَي دولة بمنأَى عما يحدث.

وبدأَت تداعيات الخسائر الروسية والأَوكرانية تتضح أَكثر وأَكثر مع عدم حسم الحرب وامتدادها لأَمد مفتوح والتي أَثرت على الأَمن الدولي، سِواءً على صعيد الخسائر البشرية للطرفين، أو على صعيد التداعيات الاقتصادية بسبب العقوبات على روسيا والخسائر الفادِحة في الاقتِصاد الأَوكراني، أَو التداعيات سياسية مع عُزلة روسيا عن المُجتمع الدولي، وعلى صعيد أَخر بدأَت تداعيات هذه الحرب تُطال الخسائر الاقتصادية لدول الاتحاد الأَوروبي مِن خِلال تباطؤَ النمو الاقتصادي وتهديد الاستِثمارات والأَصول الأَوروبية وتقليص حجم التبادُل التجاري، فضلاً عن تهديد الأَمن الغِذائي وتهديد أَمن الطاقة. كما ظهرت تداعيات أَخرى تتعلق بتغيير سياسات الدفاع الأَوروبي. وعالمياً كشفت هذه الحرب عن تداعيات على الصعيد السياسي الدولي لا تنحسر فقط على أَطراف الصِراع بل أَيضاً على قوى النسق الدولي، فالقرار الروسي بشن عملية عسكرية ضد أَوكرانيا، ضرب كُل التهديديات والتحذيرات الأَمريكية والغربية وهذا يؤَثر على تراجُع القطبية الأَحادية وقيام نِظام جديد يقوم على مبدأَ التعدُدية القطبية.

أَهمية البحث: تكمنُ فن تناولهُ واحِدةَ مِن أَخطر الحروب أَو الصِراعات الجيوسياسية مِنذُ الحرب العالمية الثانية وهي الحرب الروسية–الأَوكرانية، ولاسيما أَنَّ لتِلك الحرب تداعيات وأَبعاد كثيرة (سياسية واقتصادية وعسكرية وأَمنية وسيبرانية) محلية واقليمية وعالمية، مع تشابُك الأَطراف وتعقُد المشهد الدولي أَمام الأَبعاد الاستراتيجية التي ترتبت على الحرب وتداعياتها على الأَمن الدولي.

إِشكالية البحث: تكمنُ الإِشكالية في إِنهُ مهما كانت النتائج العسكرية والسياسية للحرب الروسية–الأَوكرانية وحتى لو توقف إِطلاق النار، فإِنَّ هذه الحرب قد "فجرت مواجهة عالمية مفتوحة، بين الغرب وروسيا" الاتحادية بات لها أَبعادها وتداعياتها الاستراتيجية ليس على الأَمن الاقليمي فحسب بل على الأَمن الدولي عامةً، لينبع مِن تِلك الإِشكالية تساؤلاً بحثياً رئيس مفادهُ؛ ما هي الأَبعاد والتداعيات الاستراتيجية لتِلك الحرب على الأَمن الدولي.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيةٌ مفادُها؛ إِنَّ الحَرب الرَوسية – الأَوكرانية أَثرت سلباً على الاستقرار الاستراتيجي والأَمن الدولي وعلى المناخ العام للعلاقات السياسية بين الدول في أَوروبا وخارجها، وبالتالي كُلما طال أَمد الحرب، كُلما كانت أَبعادها وتَداعَياتها أَكثر سلباً على الأَمن الدولي بكافة مفاصلهُ ومستوياتهُ وأَبعادهُ.

مناهج البحث: لسعة الموضوع وشموليتهُ تم اعتِماد مناهج عديدة، مِنها: المنهج الوصفي لِما يقتضيه موضوع الحرب الروسية–الأَوكرانية مِن وصفها وإدراكها ومعرفة أَطرافها المُباشرين وغير المُباشرين، كما تم اعتِماد المنهج التحليلي الذي يُحلل الأَبعاد والتداعيات الاستراتيجية للحرب على الأَمن الدولي.

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث، فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة والاستنتاجات إِلى مبحثين رئيسين، تناول المبحث الأَول؛ الأَبعاد الاستراتيجية للحرب الروسية–الأَوكرانية. أَما المبحث الثاني فتطرق إِلى التداعيات الاستراتيجية للحرب الروسية–الأَوكرانية على الأَمن الدولي.

المبحث الأَول: الأَبعاد الاستراتيجية للحرب الرَوسية – الأَوكرانية والأَمن الدولي

إِنَّ قرار روسيا الاتحادية بشن حرباً على أَوكرانيا في 24 شباط 2022 لم يكُن قراراً روسياً فحسب نابِعاً مِن دوافع وحِسابات وأَبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية، بل كان للولايات المُتحدة بدفع أَوكرانيا نحو الانضِمام لحلف شِمال الأَطلسي (الناتو) سبباً مُباشراً في اندِلاع شرارة الحرب لنفس الدوافع والحِسابات والأَبعاد. فلقد جاءت تِلك الحرب استجابةً عملية للولايات المُتحدة الأَمريكية لتطبيق استراتيجية الاحتواء المزدوج لروسيا والصين. ومع توالي ردود الأَفعال الدولية والاقليمية –سياسية واقتصادية وإِعلامية بل وحتى عسكرية وأَمنية– تِجاه ما سُمي بـ (الغزو الروسي لأَوكرانيا)، أَو(العدوان الروسي على أَوكرانيا) ولاسيما مع حجم التدمير الذي شهِدتهُ الأَراضي الأَوكرانية في فترة زمنية وجيزة مِن الحرب، ومع تشابُك الأَطراف وتعقُّد المشهد الدولي أَمام الأَبعاد الاستراتيجية الكثيرة التي ترتبت ولا تزال تترتب على الحرب وتداعياتها على الأَمن الدولي، أَرتى الباحث الوقوف على تِلك الأَبعاد، وفق التقسيم الآتي:

المطلب الأَول: الأَبعاد السياسية (الجيوسياسية)

أَقدمت روسيا على غزو أَوكرانيا بعد اقتناعها بان مساعي الغرب لن تتوقف في جعل أَوكرانيا قاعِدة أَمامية لهُ، وأَنَّ مطامع الغرب لن تنتهي عِند الحدود الروسية، وانما هُناك أَبعاد سياسية–استراتيجية وراء ذلك، حتى وصلت العلاقات بين الغرب وروسيا إِلى حرب باردة، ورغبةٌ الولايات المتحدة في إِطالة أَمد الحرب لاستِنزاف روسيا، في الوقت الذي سعت فيه روسيا إِلى تعزيز هيمنتها الاقليمية وإِعادة مكانتها كقوى عظمى وبِناء نِظام دولي تُعددي الأَقطاب وإِيجاد شرخ بين الولايات المُتحدة مِن جِهةٍ وحُلفائها مِن جهةٍ ثانية. وللوقوف على تِلك الأَبعاد السياسية وغيرها، تم اعتِماد التقسيم الآتي:

أَولاً: على الصعيد الروسي

تحتلُ أَوكرانيا أَهمية جيوسياسية في المُدرك الاستراتيجي الروسي لاعتبارات عدة مِنها القرب الجُغرافي مِن الحدود الجنوبية الغربية لروسيا، وإِطلالتها على البحر الأَسود وقربها مِن شُبه جزيرة القرم، ووجود القاعدة البحرية الروسية(سيفاستبول) في أَوكرانيا على نحوٍ يُساعد روسيا مِن التخلُص مِن عُزلتها الجُغرافية، لذلك تُمثل المجال الحيوي لروسيا، وجسراً أَرضياً يربط دول غرب آسيا بشرق أَوروبا[1]،ناهيك عن امتِلاك أَوكرانيا لمقومات القوة الاقتصادية وأَكبر محطة للطاقة النووية في أَوروبا[2]، على نحوٍ جسد دافعاً لروسيا بشكلٍ مُستمر لبسط نفوذها فيها، ولكونها تعد جزءً مِن المجال الحيوي الروسي والحديقة الخلفية التي تفصلها عن بُلدان الاتحاد الأَوروبي

ودول الناتو وتعدها امتِداداً لِمُستعمراتها ومناطق نفوذها. وعليه تتمثل المهام والأَبعاد ذات الأَولوية لاستراتيجية روسيا الخارجية في حربها على أَوكرانيا في[3]:

1. **استِعادة المكانة الدولية وإقامة نِظام دولي مُتعدد الأَقطاب:** يتمثل الهدف والبُعد الجيوستراتيجي الأَساس لروسيا الاتحادية في حربها ضد أَوكرانيا في بيان قابلية موسكو مُنفرِدةً أَو بالتحالُف مع الصين، على تهديد مشروع القيادة الأَمريكية للنِظام العالمي، وأَنَّ تصبح قوة عظمى، واحد مراكز وقادة النِظام الدولي الجديد المُتعدد الأَقطاب. ومِن هُنا فإِنَّ روسيا تحاول استِعادة مكانتها كقوى عُظمى عبر سيطرتها على أَوكرانيا[4]. وهُنا سارع الرئيس الروسي(فلاديمير بوتين) والرئيس الصيني(شي جين بينغ) الذي خاطر بتحدي الغرب، للإِعلان عن تشكيل نِظام عالمي عادل وديمقراطي مُتعدد الأَقطاب قائم على القانون الدولي والدور المركزي للأُمم المُتحدة مِن شأَنهُ أَنَّ يضمن الاستِقرار والأَمن العالمي والاقليمي ويضع حداً للهيمنة الغربية بقيادة الولايات المُتحدة وحُلفائها في الناتو والاتحاد الأَوروبي وكسر هيمنة الدولار في سوق الطاقة وإِضعاف نفوذهُ[5]. فالحرب الروسية هي حلقة جديدة في تكريس وتسريع عملية التحول في موازين القوى الدولية. فمِن خِلال هذه الحرب وجدت روسيا الطريق لاستِخدام القوة العسكرية والتهديد بها كأَحد خيارات الحدُ مِن الهيمنة الأَمريكية، ومحاولة لإِيجاد نِظام دولي جديد يُراعي المصالح الروسية بشكلٍ أَفضل، ويُعيد تعريف هويتها الجديدة اقليمياً ودولياً[6]،مُهدِدةً بذلك الأَمن الدولي.
2. يكمنُ البُعد الثاني مِن أَهمية أَوكرانيا التي تُعد بالمفهوم الجيوستراتيجي منفذ روسيا على البحر الأَسود، وتعطيها القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي اليه وإِلى دول أَوروبا الشرقية والقوقاز، لذلك تعمل روسيا على منع أَي تواجد للناتو على الساحل الشِمالي لهذا البحر، والحؤول دون انخراط كييف في عضوية الاتحاد الأَوروبي أَو الناتو والسقوط في الفلك الغربي، وترفض وجود أَي مُنافس استراتيجي لها في أَوكرانيا، واحتلالها لشرق أَوكرانيا أَي لإِقليم الدونباس(دونيتسك ولوغانسك) هو تمهيد لخوض أَي حرب برية ضد حلف الأَطلسي على أَراضي أَوكرانيا، التي تُعد خط الدِفاع الأَول لروسيا وخاصِرتها الرخوة وعمقها الاستراتيجي، وهذا الاحتِلال بِلا شك جسد تهديداً للأَمن الاقليمي والدولي[7].
3. **التصدي لتهديدات الغرب لأَمنها القومي** وإِبعاد حلف الناتو عن المنطقة الاوراسية، ومناطق تخومها، وإِيقاف توسعهُ شرقاً؛ هذا التوسع الذي تعدهُ روسيا تهديداً أَمنياً لمصالحها الماثِلة في الأَراضي الأَوكرانية ينبغي مواجهتهُ كونهُ يأَتي ضمن استراتيجية غربية هادِفةً لاحتواء التهديدات الروسية المُحتملة[8]. لذلك فأَن ما يريدهُ الرئيس الروسي (بوتين) هو فصل الروابط بين الغرب وأَوكرانَيا، جاعِلاً مِن الأَخيرة دولة في حالة حياد أَو تحت السيادة الروسية[9].
4. **تحقيق الهيمنة الاقليمية على الجمهوَريات الَسوفيَتية السابِقة:** ترك تفكُك الاتحاد السوفيتي عام1991 تداعيات جيواسَتراتيجية لتقلُص المساحة الجُغرافية الروسية وتأَثير ذلك على مُعدل الصعود الروسي وبالتالي انكِماش العمق الاستراتيجي لروسيا، لذلك سعت روسيا لإِثبات نفسها بوصفها لاعِباً فعالاً على الرقعة الجُغرافية السياسية والجيواستراتيجية عالمياً، واقليمياً في منطقة كثيراً ما عُدت ضمن المجالات الحيوية للأَمن القومي الروسي، لذا تهدف الاستراتيجية الروسية مِن حربها على أَوكرانيا استِعادة نفوذها على مجالها الحيوي، سِواءً عبر السيطرة

المُباشِرة على الأَرض أَو إعادة فرض الهيمنة على الجمهوريات السوفيتية السابِقة. وهذا ما يوضح سعي روسيا للحؤول دون اندِماج أَوكرانيا مع الغرب[10]..

5. وهُناك بُعداً أَخر للاستراتيجية الروسية، يكمنُ في **تعزيز علاقاتها مع بُلدان الاتحاد السوفيتي**، عبر تطوير التنسيق والتفاعُل الوثيقين مع الحليف الرئيس لروسيا وهي بيلاروسيا وتطوير التكامُل الاقتصادي وتعزيز التعاون العسكري مع دول الاتحاد الاقتصادي الاوراسي ومُنظمة مُعاهدة الأَمن الجماعي ومنطقة القوقاز. فهذه الحرب جعل روسيا تتمكن مِن تعزيز موقعها في الجِوار في بيلاروسيا وأَرمينيا وكازاخستان[11]. مع ضرورة تحسين صورة روسيا عند المُجتمعات الغربية والشرقية، بعد أَنَّ تم تشكيل إجماع قوي مُناهض لروسيا في هذه المُجتمعات أَثر الحرب، وينطبق ذلك على البُلدان الرائدة في آسيا وأَمريكا اللاتينية وأَفريقيا(الصين والهند وإيران وتُركيا وباكستان وفيتنام واندونيسيا وماليزيا والبرازيل والأَرجنتين والمكسيك وجنوب أَفريقيا ونيجيريا والإمارات ومصر والجزائر).

6. تكمنُ مُهِمة الاستراتيجية الروسية بعد انتِهاء الحرب مع أَوكرانيا في **إقامة علاقات جديدة بينها وبين أَوكرانيا**، مع استِبعاد تحول الأَخيرة إلى تهديد للأَمن القومي الروسي، وضمان اعتِراف أَوكرانيا بشُبه جزيرة القرم كجزء مِن روسيا واستِقلال جمهوريات دونباس، لتشكيل واقع جيوسياسي جديد في شرق أَوروبا على أَساس العلاقات الودية بين روسيا وأَوكرانيا وبيلاروسيا وجمهوريات دونباس.

7. **تطوير وتعزيز مجالات الشراكة الاستراتيجية مع أَكبر قوتين في آسيا–الصين والهند**، إذ تُعد بكين بالنسبة لموسكو في المُستَقبل المنظور الشريك الأَهم في التموين والتكنولوجيا والاقتصاد. كما أَنَّ نمو الدور الهندي في العالم يصبُ في المصلحة الروسية، فزيادة القوة الاقتصادية للهند، وتطورها التكنولوجي يوسع مِن إمكانات التفاعُل مع روسيا ثُم الارتقاء بِها إلى مستوى التعاون الروسي الصيني.

8. **إظهار عجز الولايات المُتحدة وحُلفائها الغربيين عن حماية أَوكرانيا** أَو القيام بتدخل عسكري مُباشر لإزالة الأَوهام التي سوقت لها الحكومة الأَوكرانية بان الغرب حليفاً وداعِماً لأَوكرانيا، ولاسيما أَنَّ واشنطن تدرك بأَنَّ ليس هُناك التِزاماً قانونياً وأَخلاقياً بالدفاع عن حُلفائها في الناتو، فأَوكرانيا ليست عضواً في الحلف، ولا يشملها التِزام الحلف بالدِفاع عن دولة ليست عضواً[12]. كما أَنَّ أَوكرانيا مُحاطة أَيضاً بروسيا ذاتها وحُلفائها ووكلائها مثل بيلاروسيا، وهذا ما يعد مكسباً لروسيا.

9. **عودة سياسات الحرب البارِدة مُجدداً:** إنَّ تصعيد روسيا لعملياتها العسكرية ضد كييف وعدم رغبة واشنطن في الانخراط العسكري بشكلٍ مُباشر ضد روسيا، وتقديمها الدعم العسكري والأَسلحة الفتاكة لأَوكرانيا، وفرض عقوبات صارِمة على الطاقة الروسية، وخاصةً الغاز يُشير إلى إمكانية اندِلاع حرب بارِدة جديدة بالوكالة وحرب استنزاف بين موسكو وواشنطن في أَوكرانيا"[13]، وهذا ما يُريدهُ الرئيس الروسي أَي استِنزاف الغرب، ولاسيما مع حاجة وطلب الدول الأَوروبية للغاز الروسي.

ثانياً: على الصعيد الغربي– الأَمريكي

على الصعيد الغربي؛ فإنَّ أَوروبا في خضم تغييرات القيادة، حيثُ مُعاناة المانيا مِن حكومة ائتلافية ضعيفة تحاول ترسيخ سياستها الخارجية، وفرنسا كانت على موعد مع انتخابات رئاسية مُقبلة هي الأَكثر استقطاباً في

تاريخها. وباقي دول أَوروبا تعصف بها الأَزمات المُتتالية، ناهيك عن خروج بريطانيا مِن الاتحاد الأَوروبي وأَزمة النازحين، وقضايا اقتصادية صعبة ناتجة عن جائحة كورونا، كما لا يمكن إِغفال أَزمة الطاقة التي تضرب أَوروبا في فصل شتاء قارس، والمُقايضة الروسية في تشغيل خط (نورد ستريم–2) لضخ مزيد مِن الغاز إِلى أَوروبا، كما أَنَّ الانسِحاب الأَمريكي بطريقة فوضوية مِن أَفغانستان، هي مؤَشرات ضعف، هذا إِلى جانب انقِسام الغرب بشأَنَّ دور أَميركا عالمياً، إِذ ما زالت محاولات الرئيس الأَمريكي (جو بايدن) في رص وحدة التحالُف عبر الأَطلنطي، بعد انعِدام الثقة المُتراكمة في ظل إِدارة دونالد ترامب. ناهيك عن أَنَّ واشنطن أَمام المُهدِد الصيني في ظل عدم تمكنُها مِن استِرجاع صلابة تحالُفها كما كانت سابقاً. ولاشك أَنَّ القيادة الروسية استغلت حالة الضعف التي تُميز إِدارة بايدن وانقِساماتها الداخلية والتي لم تبذل جهداً كافياً للتصدي لسياسات بوتين المُعادية للمصالح الغربية في اوراسيا، فضلاً عن مُعاناة إِدارة بايدن مِن انسِحابات عسكرية مِن ساحات القتال التي خاضتها، كُل ذلك خلق فرصاً مؤاتية لروسيا، لتُعيد تموضعها في مجالها الحيوي جيوسياسياً وعالمياً[14]. بيد إِنَّ مِن جهةٍ أَخرى عمدت الولايات المُتحدة على التقرُب مِن حدود روسيا عبر البوابة الأَوكرانية لأَبعاد استراتيجية عديدة أَهمُها[15]:

1. إِنَّ هدف الولايات المُتحدة مِن الحرب الروسية الأَوكرانية ليس فقط تغيير النِظام السياسي في روسيا، ولكن أَيضاً القضاء عليها ككيان مُستقل وكبير على المسرح العالمي، وحصرها في صِراعات داخلية. بعد أَنَّ برزت رغبةٌ غربيةٌ–أَمريكيةٌ في إِطالة أَمد الحرب لاستِنزاف روسيا اقتصادياً، وإِيقاعها في أَزمات سياسية واقتصادية، على نحوٍ اندفع وزير الدفاع الأَمريكي(لويد اوستن) للقول:(نُريد روسيا ضعيفة ومُنهكة، وإِعادتها إِلى مستوى عسكري لكي لا تُشكل تهديداً مُجدداً)[16].
2. دفع أَوكرانيا للانضِمام إِلى حلف الناتو على نحوٍ يُساعد الغرب مِن التقرُب مِن روسيا ومنعها مِن توسيع نفوذها خارج الحدود.
3. مُحاصرة مناطق نفوذ روسيا عبر سحب أَوكرانيا مِن دائرة تِلك المناطق وعزلها وحرمانها مِن إِعادة بِناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع بُلدان نفوذها السابق، لذا تعمل الولايات المُتحدة باستِمرار على تعميق الخِلافات بين روسيا وأَوكرانيا وعدم تأَسيس تحالُفاً استراتيجياً بينهما يمكن أَنَّ يُعيد روسيا لمكانتها العالمية[17] أَي إِعاقة بِناء دولة رأَسمالية كُبرى تُجسد قطباً دولياً ناهِضاً في العلاقات الدولية.
4. تقييد النفوذ الروسي في القارة الأَوروبية؛ إِذ تعد أَوكرانيا مِن البُلدان المُشكِلة للبوابة الشرقية لأَوروبا المؤَدية إِلى روسيا، وتُعد بالنسبة لأَمريكا وأَوروبا في الوقت الراهن حاجِزاً فعالاً لتطويق روسيا[18]، وإِدامة الانقِسام الأَوروبي وعدم تطوير العلاقات الاقتصادية بين أَوروبا وروسيا.
5. تطويق روسيا الاتحادية ومُحاصرتها وتقليص مناطق نفوذها عبر إِثارة النِزاعات والقلاقل على حدودها على نحوٍ يبعدُها بشكلٍ اضطراري مِن منطقة الشرق الأَوسط بوصفها طرافاً مؤَثراً.
6. تزايُد اعتِماد البُلدان الأَوروبية على الولايات المُتحدة بِما يحفظ تماسُك المُعسكر الغربي وخصوصاً بعد الضعف النسبي الذي أَنتاب الولايات المُتحدة في الآونة الأَخيرة.
7. حفظ المكانة الأَمريكية إِذا ما تمكنت مِن تضييق طموح روسيا وتحديه للهيمنة الأَمريكية.

وبإمكان الباحث القول؛إنَّ نتائج تلك الحرب ستُحدِد مصير اَلطموحات الجيواستراتيجية الأَمريكية، وإمكانية التمدُّد الجيوسياسي للناتو نحو موسكو وإمكانية احتوائها عبر أَوكرانيا أَو العكس، كما أَنَّ الحرب إذا لم تُحقق هدفها الجيواستراتيجي في احتواء روسيا، فإنها على أَقل تقدير يمكن أَنَّ تُغير مسار وخرائط الاعتمادية في مجال الطاقة وشبكات نقلها عبر العالم مِن الشرق إلى الغرب فيتحقق أَكثر مِن هدف اقتصادي وسياسي بالنسبة للولايات المُتحدة ومِنها؛ ضمان ارتباط أَكبر للحُلفاء الأَوربيين بالولايات المُتحدة عبر خطوط الإمداد بالطاقة وهي مسأَلة وجود بالنسبة لأَوروبا، وفك ارتباط أَوروبا بروسيا بسبب الاعتمادية الطاقوية، وتدمير مخزون النقد الروسي بسبب خسارتهُ للمورد الأَساسي للعُملة الصعبة المُترتب على عوائد الطاقة المُصدِرة إلى أَوروبا، فضلاً عن ذلك فإنَّ الحرب إذا ما تطورت لتكون حرباً بين روسيا والناتو فمِن المُمكن أَنَّ تضعف طرفي الحرب(روسيا–أَوروبا) المُرشحين لان يُشكلان أَقطاب أَخرى وبهذا تبقى الولايات المُتحدة مُتصدِرة هرم القوى في قيادة النِظام الدولي.

المطلب الثاني: الأَبعاد الاقتصادية

ارتبطت أَغلب الحروب والأَزمات التي شهدتها الدول ومِنها روسيا بالطاقة والأَمن الطاقوي الذي هو أحد ركائز أَمنها القومي، فالحرب الشيشانية والأَزمة الجورجية والتدخل العسكري في سوريا والحرب على اوكرانيا2022 هي أَزمات ذات أَهمية استراتيجية وطاقوية ذات أَبعاد اقتصادية وأَمنية بالأَساس[19]. ومِن هُنا فأنَّ لتِلك الحرب أَبعاداً اقتصادية لأَطرافها المُباشِرون وغير المُباشِرون:

أَولاً: على الصعيد الروسي

إنَّ الأَهمية الاقتصادية لأَوكرانيا في المُدرك الروسي، تكمنُ في أَنَّ أَوكرانيا تُعد المعبر الرئيس لتمرير النفط والغاز الروسي إلى أَوروبا، إذ إنَّ (80%) مِن الغاز الروسي يمرُ عبر الأَراضي الأَوكرانية نحو أَوروبا الغربية[20] ومِن ثُم فإنَّ إحكام السيطرة على شبكة أَنابيب الغاز الروسية المارة مِن أَوكرانيا يُعد مصلحة اقتصادية حيوية لروسيا لِما تجلبهُ هذه الأَنابيب مِن عائدات مالية لها[21]. بيد أَنَّ أَبعاد اَلحربَ على الاقتصاد الروسي ولاسيما بعد فرض العديد مِن العقوبات الدولية عليه مِن قِبل الولايات المُتحدة ودول الاتحاد الأَوروبي وكندا..، لعزلها عن النِظام الاقتصادي الدولي، وفي مُقدمتها إخراج روسيا مِن نِظام "سويفت" المصرفي الدولي لمنعها مِن مُمارسة الأَعمال التِجارية الخارجية[22]، تكمنُ في أَنَّ هذا الاقتِصاد سيتضرر مالياً وتجارياً بنسبة كبيرة بسبب تِلك العقوبات وتوقعات بنمو الاقتصاد الروسي بمُعدلات سلبية في عام2023 تبلغ(–8%) وفقدان الناتج القومي الروسي ما مِقدارهُ (25%) مِن قيمتهُ مُقارنةً بعام2021، وسيُعاني ملايين الروس مِن الأَوضاع الاقتصادية،وسيزداد الأَمر سوءً مع إطالة أَمد الحرب واستِمرار فرض العقوبات[23].

ففي تموز2022 على خلفية حرب الغاز والتراجع المُستمر للاقتصاد الروسي، انخفضت عائدات النفط والغاز بنسبة(22%) لتصل إلى (770,6) مليار روبل (مُقابل 994 مليار في العام2021)، كما انهارت الإيرادات غير النفطية والغاز بنسبة(30%) تقريباً لتصل إلى(990,4) مليار روبل (مُقابل 1,39 تريليون في العام2021)،ومع انخفاض الإيرادات، زادت نفقات الميزانية الفيدرالية وبلغ عجزها في تموز2022 (892) مليار روبل، ومع استِمرار الحرب قد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا حتى عام2025 وقد يصل التضخم إلى(13–16%) أَواخر عام2023، وهذا سيقود إلى ارتفاع في السعر الأَساس[24].

ومِن جهةٍ أَخرى؛ إذا انضمت أَوكرانيا للاتحاد الأَوروبي سيجعل الغرب على مقربةٌ مِن روسيا، وهذا سيقود إلى تحويل أَوكرانيا برمتها إلى ممرات إجبارية نحو أَسواق روسيا والشرق، ولهذا تسعى موسكو إلى تأَسيس حاجز اقتصادي يفصلها عن الغرب، عبر إنشاء اتحاد اقتصادي اوراسي مِن روسيا وبُلدان الكومنولث الروسي، وتُعد أَوكرانيا أَحد ركائزهُ بِما يبعدها عن الغرب ويُحقق الأَمن الاقتصادي الروسي[25].

كما إنهُ في المُقابل نجد أَنَّ الموازنة الروسية في وضع أَفضل اعتِماداً على ارتفاع إيرادات بيع النفط والغاز عقب ارتفاع أَسعارهُما بسبب الحرب، إذ زادت البنوك الروسية احتياطاتها مِن العُملات إلى قُرابة الـ(17) مليار دولار، وهذا ساعد البنك المركزي الروسي مِن بدء التدخل في سوق الصرف الأَجنبي، وهذا يمكن أَنَّ يُساعد على استِقرار الوضع وتعويض الخسائر الناتِجة عن العقوبات جزئياً[26]. وتكمنُ الأَبعاد الاقتصادية الروسية الأخرى في التكوين التدريجي مع الشُركاء في مُنظمة شنغهاي للتعاون ودول تكتُل البريكس وغيرها، لتأَسيس هيكل مالي دولي جديد لا يعتمد على الدولار الأَمريكي.

وعليه؛ لم تعد العقوبات الاقتصادية على روسيا تُجسد عامل ردع بيد الاستراتيجية الأَمريكية، بعد أَنَّ أَصبحت ايجابياتها أَكثر مِن سلبياتها على صعيد زيادة مُعدلات الاعتماد على الذات روسياً، وترسيخ العلاقات مع الصين. كما أَنَّ روسيا استفادت مِن ارتفاع أَسعار النفط والغاز والقمح في وارداتها لعِلاج تداعيات العقوبات عليها لاحقاً، فضلاً عن احتِمالية توجه روسيا إلى هجمات سيبرانية لإتلاف النِظام المالي الغربي ورُبما سرقة الأَموال مِن البنوك الأَوروبية، ليُجسد كُل ذلك تهديداً للأَمن الدولي.

ثانياً: على الصعيد الأَوروبي

أَخذ الاتحاد الأَوروبي بعد نشوب الحرب، يُعيد تعريف استراتيجية سياسة الطاقة، والاعتِراف بالحاجة إلى استراتيجية طاقة مُشتركة لهُ. وأَمراً كهذا رُبما يقود إلى تغييرات في المُكتسبات في قادم الأَعوام[27]. وبالرغم من أَنَّ دول أَوروبا بدأَت تدعوا إلى التخلُص مِن الاعتِماد على الغاز الروسي فإنها لن تستطيع في المستقبل القريب وقف كُل وارِداتها مِنهُ، لكن بإمكانها تخفيض الكميات الوارِدة مِن روسيا، مُستقبلاً رُبما تستطيع دولة قطر والجزائر وإيران تعويض الغاز الروسي، ولكن بنسب مُعينة ولفترة مُعينة أَيضاً[28].

ثالِثاً: على الصعيد الأَمريكي

إنَّ هدف أَمريكا الأَساس مِن دعمها لكييف في حربها مع روسيا هو خنق روسيا اقتصادياً وفرض عقوبات عليها، عبر حُلفائها الأَوربيين، ولاسيما أَوكرانيا، وبِما أَنَّ الغاز الطبيعي يُعد شريان الاقتصاد الروسي، لذا فإنَّ إيقاف تصدير الغاز عبر أَوكرانيا إلى دول أَوروبا الغربية هو هدف وبُعد رئيس للاستراتيجية الأَمريكية. كما إنه مِن المُمكن استِغلال الموارد الاقتصادية في البحر الأَسود وبحر قزوين كآبار النفط، وتحويل أَوكرانيا إلى ممرات إجبارية نحو أَسواق روسيا والشرق[29] .

المطلب الثالث: الأَبعاد العسكرية والأَمنية

لقد كانت للحرب الأَوكرانية أَبعاداً استراتيجية عسكرية وأَمنية، يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

1. لقد أَدى غزو القوات الروسية لأَوكرانيا إلى أَسوأَ أَزمة أَمنية تشهدها أَوروبا مِنذُ عام1945، والتي أَعادت إحياء التهديد الحقيقي للحرب النووية، إذ يتضح تأَثير وأَبعاد تِلك الحرب على الاستقرار الاستراتيجي بين روسيا

والولايات المُتحدة، فالمُشاركة المُباشِرة للناتو في الَعمليات الَعسكرية على أَراضي أَوكرَانيا، وتقديم المُساعدة العسكرية لها، والعقوبات الاقتصادية وحتى التصريحات العدوانية الغربية ضد روسيا، مُمكِن أَنَّ يُشكل هذا خطراً في إِمكانية استِخدام الأَسلحة النووية بين الطرفين، فالحرب أَثرت مُباشرةً على المفاوضات بين موسكو وواشنطن بشأَنَّ الأَسلحة الاستراتيجية النووية والتي تم تجميدها مرةً أَخرى مِن قِبل الولايات المُتحدة بعد الظهور الناجح لأَول مرة في تموز 2021 في جُنيف، بدون ذلك، يزيد سِباق التسلُح مِن إِمكانات الضربة الأَولى، لذا كان للصِراع تأَثير سلبي على المناخ العام للعلاقات السياسية بين الدول في أَوروبا وخارجها، والتي كانت دائماً خلفية مُهِمة لمفاوضات الحدُ مِن التسلُح. فالخِطاب الإِعلامي الروسي يُحدد خيارين فقط في تِلك الحرب: انتِصار روسي أَو حرب نووية. ومِن هُنا فأَنَّ السيناريو الأَكثر خطورة بالنسبة لمُستقبل أَوروبا والنِظام الدولي هو السيناريو الذي تُمهد فيه الحرب الروسية لصِراع عسكري مُباشر بين حلف الناتو وروسيا[30] على نحوٍ يُهدد الأَمن الدولي.

2. تمكنت القوات المُسلحة الروسية إِلى حدٍ كبير مِن إِضعاف موطئ القدم العسكري الخطير الذي أَنشاهُ الغرب في أَوكرانيا، وتفكيك قدراتها العسكرية والتقنية والأَمنية، رغم قيام الغرب بتزويد أَوكرانيا بأَحدث الأَسلحة، مِما جعل الحرب تأَخذ وقتاً أَكثر.
3. إِنَّ التحرك الروسي المزدوج سياسياً وعسكرياً تِجاه الاقليمين المُنفصلين في اقليم دونباس (دونيتسك ولوغانسك) والسيطرة عليهما على نحوٍ كامل وخلق طريق بري يربط روسيا بشبه جزيرة القرم، وفرض حصار بري وبحري على أَوكرانيا، وتدمير عِتادها العسكري عبر نزع سِلاحها بالقوة[31]، يعني إِلى جانب تغيير الخريطة الجيوسياسية لأَوكرانيا، تغييراً أَيضاً للمجال الحيوي الروسي، فضلاً عن إِلحاق الاقليمين فعلياً بالنفوذ الروسي على نحوٍ يُهدد الأَمن الاقليمي والدولي[32].
4. أَعادت هذه الحرب الحياة إِلى حلف الناتو وتجديد ثِقة البُلدان الأَوروبية فيه وجددت حاجة الغرب لاستِمرارهُ، فقد صرح الأَمين العام للحلف (ينس ستولتنبرغ) في 7 شباط/فبراير 2022 بان "الحلف يسعى إِلى تثبيت وجود عسكري طويل المدى في أَوروبا الشرقية لتعزيز قوتهُ الردعية"[33]. ولا يعد هذا التصريح تصريحاً عادياً، بل هو استراتيجية فعلية يُمارسها الغرب تِجاه روسيا والتي تعد العدو الأَول للغرب، إِذ حاول الحلف استِغلال هذه الحرب لمصلحتهُ عبر انضِمام دول مِنها السويد وفنلندا.
5. على الصعيد الأَوكراني، تكمنُ الأَبعاد الاستراتيجية الأَوكرانية في الانخِراط في عضوية حلف الناتو والاتحاد الأَوروبي، إِذ ترى أَنَّ مُستقبلها مع الأَوربيين، فانضِمامها سيوفر لها الكثير مِن المزايا الاقتصادية التي يقدمُها الاتحاد الأَوروبي، أَما الانضِمام إِلى حلف الناتو، سيوفر لها المظلة الأَمنية وحماية وجودها، وحتى التفاوض مع روسيا بخصوص نزاع دونباس والقرم، ولعل هذه نقطة الخِلاف الأَهم مع روسيا التي ترى أَنَّ ذلك تهديد استراتيجي لأَمنها القومي، ويضعفها جيواستراتيجياً بحيثُ تتراجع مُحدِدات ومكونات جُغرافيتها السياسية والاقتصادية، فحلف الأَطلسي بذلك سيكون على أَبواب روسيا[34].
6. لقد خلفت الحرب في أَوكرانيا تهديدات جديدة وأَقوى على الأَمن الدولي، فعلى صعيد الإِنفاق العسكري، زادت روسيا إِنفاقها بمقدار الثلث مِن(3,5) إِلى (4,7) تريليون روبل، كما لجأت العديد مِن دول الناتو والدول الأَوربية إِلى زيادة مستوى تسليحهم بعد أَيام مِن بدء الحرب، ومِن ضمن ذلِك لجوء المانيا إِلى رفع نفقاتها العسكرية إِلى

أَكثر مِن (2%) من إجمالي ناتجها المحلي، وتخصيص(100) مليار يورو لتحديث منظومتها التسليحية[35]. وقيام السويد بزيادة إنفاقها الدِفاعي بنسبة(40%) مِن خطتها الخمسية، وتشكيل فرق مُشاة جديدة وشِراء أَنظمة باتريوت صاروخية أَمريكية[36].

7. إنَّ القِتال في أَوكرانيا يمكن أَنَّ يلحق الضرر بمحطة زابوريجيا النووية الواقعة وسط أَوكرانيا، وهي الأَكبر في أَوروبا وتضمُ(6) مُفاعلات نووية، لدرجة أَنَّ الإشعاع سينتشر إلى المنطقة بأَكملها، بعد استِهدافها مِن نيران القوات الروسية، ليدخل العامل النووي في الأَزمة مُضيفاً تعقيدات جديدة للأَمن الأَوروبي على نحوٍ غير مسبوق[37]. وأَكدت البُلدان الصِناعية السبعة أَنَّ الحرب الروسية تُهدد أَمن وسلامة المواقع النووية الأَوكرانية، فضلاً عن مخاطرها الكارثية على السُكان والبيئة، مع التحذير مِن استِخدام أَي مِن أَسلحة الدمار الشامل[38]. وبالتالي بات مُحتملاً أَنَّ تدخل الولايات المُتحدة في صِراع عسكري مفتوح، ولاسيما أَنَّ الولايات المُتحدة تُشارك فعلياً في الحرب، ليس فقط مِن خِلال توفير الأَسلحة غير المحدودة لأَوكرانيا، وتدريب الأَفراد على استِخدام أَنظمة الصواريخ المُضادة للطائرات وأَنظمة أَخرى، وانما الجيش الأَمريكي موجود فعلياً في العديد مِن الوحدات كمُستشارين ومُدربين، كما بلغت عدد التعزيزات العسكرية الأَمريكية التي تم إرسالها إلى أَوروبا قُرابة الـ (5) الاف عسكري أَمريكي، وعمدت الولايات المتحدة إلى إعادة نشر قواتها لدعم حُلفائها الأَوربيين[39]. وتحدث نائب مجلس الدوما الروسي (ميخائيل ديلاجين) عن إمكانية اندِلاع حرب عالمية ثالثة[40] تجعلُ الأَمن الدولي على المحك.

8. تتمثل الاستراتيجية الروسية في تحويل أَوكرانيا إلى دولة فاشِلة عبر التدريب العسكري والتخريب الداخلي، مِما يؤَدي إلى أَزمة المُهاجرين التي أَصبحت صُداعاً لأَوروبا، وإعادة رسم التوازن العسكري مع الغرب وبِناء مُعادلات أَمنية جديدة في أَوروبا، لذا يمكن تفسير استِعراض القدرات العسكرية لروسيا سِواءً بالحشود أَو بالمناورات العسكرية التي أَجرتها كوسيلة لردع الناتو ومنعهُ مِن توسيع توجههُ شرقاً، وردع دول اوراسيا الأَخرى مِن التوجه للغرب على حِساب تهديد الأَمن الروسي[41]، مِما يُهدد الأَمن الدولي.

9. على صعيد التداعيات الالكترونية (الهجمات السيبرانية): أَصبح الفضاء الالكتروني مسرحاً جديداً ورئيساً ومصدراً مُهدِداً للأَمن الدولي، فالهجمات السيبرانية التي تُنفِذها الدول أَو الفواعل مِن غير الدول يمكنها أَنَّ تُهدَّد الأَمن الدولي ونشر الفوضى في البلد الذي تستهدفهُ مِن قبيل تفجير خطوط الأَنابيب وتعطيل القطارات وشل النِظام المصرفي وغيرها.

وفي امتِداد للحرب العسكرية، تدور رُحى حرب أَخرى بين روسيا وأَوكرانيا في الفضاء السيبراني، وهي الحرب التي يمكن تسميتها "حرب الظل"؛ حيثُ تحتشد جيوش مِن القراصنة الوطنيين والدوليين وراء أَجهزة الاستِخبارات، وتوظف البرامج الخبيثة. فبعد إعلان الحرب بدأَت ما تُسمى بالحرب الهجينة، أَي أَنَّ الحرب تستند ليس فقط على الاشتباكات العسكريةَ الَتقليدية، ولكن على نحوٍ أَكبر على مزيج مِن الاستراتيجية العسكرية التقليدية العلنية والعمل السري والحرب الرقمية أَو الالكترونية، جنباً إلى جنب مع التوظيف الواسع للدعاية والتضليل[42]، وقد تعرضت أَوكرانيا لهجوم روسي سيبراني قبل إعلان الحرب رسمياً في14كانون الثاني/يناير2022 واستهدفت حوالي(70) موقعاً مِن المواقع الالكترونية التابِعة لهيئات حكومية وسفارات أَجنبية،، وقد شمل ذلك مجلس الأَمن

والدفاع ومجلس الوزراء ووزارتي الخارجية والتعليم ووزارات أخرى، فضلاً عن هجمات السيبرانية مُدمِرة ضد البُنى الرقمية لأَوكرانيا قبل بدء الحرب بساعات. ويُشير (داني ستيد) أَستاذ الأَمن السيبراني في جامِعة كرانفيلد في انكلترا "إِنَّ الصِراع في أَوكرانيا يمكن أَنَّ يكون اختِباراً مِن نوعٍ ما للحروب الالكترونية المُستقبلية"، إِذ إِنَّ لروسيا تاريخ في الهجمات السيبرانية على استونيا عام2007 وجورجيا عام2008 وأَوكرانيا عام2014، وهي الان تستخدم تِلك الهجمات في حربها ضد أَوكرانيا[43]، ففي23شباط2022 تعرضت المواقع الالكترونية لمجلس الوزراء، والبرلمان الأَوكراني، ووزارة الخارجية، وجِهاز الأَمن في أَوكرانيا لهجمات الكترونية، فضلاً عن اختراق حِسابات الأَفراد العسكريين والمسؤَولين الحكوميين وقادة الرأَي بقصد التضليل والدعاية. كما تم الاشتِباه في قيام القراصِنة الروس بشن هجمات سيبرانية على شرِكات الطاقة المُتجدِّدة الأَلمانية، فضلاً عن قيام مجموعة مينسكUNC1151 (التي تعمل تحت رِعاية روسيا وبيلاروسيا) مِن اختِراق حِسابات البريد الالكتروني للأَفراد العسكريين الروس، وتشتهر هذه المجموعة ببرامجها الضارة الحديثة المُسماة Cyclops Blinks وهي مكونة مِن مُتسللين يُمارِسون أَعمالهم في حقل الحروب السيبرانية[44].

ورغم تخلُف أَوكرانيا عن روسيا على نحوٍ كبير فيما يخص الحروب والهجمات السيبرانية، إِلاَّ إِنه مع ذلك أَعلنت(جماعة انونيموسAnonymous) الدوليةَ اَلناشِطة في القرصنة الالكترونية الحرب على روسيا في25 شباط2022، ودعمت البيان بهجمات الكترونية مُذهِلة على المواقع الحكومية ووسائل الإِعلام، فقد اخترق موقع "انونيموس" مواقع الكرملين والحكومة ومجلس الدوما ومجلس الاتحاد وجِهات حكومية روسية أَخرى، كما نجحت مِن اختِراق الموقع الالكتروني لشبكة قنوات روسيا اليوم(RT) التلفزيونية الحكومية الروسية والتي تُبث من الخارج، وتعرضت لهجمات رفض الخدمة في اليوم نفسهُ، وذلك مِما يقرب مِن(100) مليون جِهاز مُعظمها في الولايات المُتحدة الأَمريكية، ناهيك عن تعرض الشرِكات الروسية الكُبرى لهجمات جماعية(غازبروم ولك اويل ونوريلسك نيكل وياندكس)، فضلاً عن مُهاجمة المواقع الالكترونية لوزارة الدِفاع الروسية وسرقة البيانات الشخصية لموظفين عسكريين[45].

وأَشار العديد مِن الخُبراء بعد إِعلان انونيموس عن الحرب الالكترونية؛ إِنَّ هذه التهديدات يمكن أَنَّ تُشكل تهديداً خطيراً لروسيا. وأَشار نائب رئيس الوزراء الأَوكراني(ميخائيل فيدوروف) بإِنهُ أَنشأَ أَول جيش الكتروني في العالم في27 نيسان2022، إِذ نظمت كييف أَكثر مِن(660) هجوماً الكترونياً ضد مؤَسسات وشرِكات حكومية في روسيا وبيلاروسيا[46]. وبذلك يمكن أَنَّ تصبح الحرب في أَوكرانيا طويلة الأَمد، الأَمر الذي سيتيح الفرصة لأَوكرانيا بأَنَّ تتطور تكنولوجيا، مع احتِمالية انضِمام دول الناتو للصِراع السيبراني، وهذا سيكون تمهيداً لبداية حرب واسِعة النِطاق، ووسط ذروة الصِراع بين روسيا وأَوكرانيا، هُناك قلق مُتزايد بشأَنَّ حرب الكترونية غير مسبوقة والخوف مِن حدوث صِراعات خطيرة في الفضاء السيبراني، والتي يمكن أَنَّ تتعدى الأَضرار الناجِمة عن المعارك العسكرية، إِذ يدرك كِلا الطرفين أَنَّ الهجمات الالكترونية الكارثية ستؤَدي إِلى تدمير مُتبادل مضمون للأَنظمة وبالتالي تهديد الأَمن الدولي.

المبحث الثاني : التداعيات الاستراتيجية للحرب الروسية–الأَوكرانية على الأَمن الدولي

فرض الغزو الروسي لأَوكرانيا اثاراً وتداعيات استراتيجية عديدة لم تقف عِندَ حدود طرفي الحرب المُباشرين أَو حدود أَوروبا بل تعدتها للعالم برمتهُ، إِذ دخل النِظام العالمي في حركة تغيير حملت تنبؤات عديدة عن مُستقبل الأَمن الأَوروبي والدولي ومصائر الشعوب في ظل الاستِقطاب المُتصاعد ولجوء دول عديدة لتغيير سياساتها الدفاعية، وتخليها عن حيادها العسكري ومحاولة الانضِمام للناتو، علاوة على الدمار الكبير الناتج عن الحرب ونزوح ملايين الأَوكرانيين داخلياً وخارجياً، واستِقدام مقاتلون أَجانب مِن جانب روسيا وأَوكرانيا، وارتفاع أَسعار الغذاء والطاقة بشكلٍ كبير. ومِن هُنا أَفرزت الحرب الروسية الأَوكرانية تداعيات كثيرة ولاسيما بعد فرض سلسِلة مِن العقوبات الدولية على روسيا الاتحادية، تداعيات اقتصادية وسياسية، فضلاً عن التداعيات العسكرية والأَمنية واستِخدام الفضاء السيبراني واستراتيجيات الحروب الهجينة والتي تم إِيجازها تباعاً.

المطلب الأَول: التداعيات السياسية

لا تنحصر تداعيات الحرب على أَطراف الصِراع فقط بل أَيضاً على قوى النسق الدولي، وهذا يتجلى في القرار الروسي المُتضمن غزو أَوكرَانيا ضارِباً بذلك كُل التهديدات والتحذيرات الأَمريكية والغربية مُهدداً الأَمن الدولي، وهذا مؤَشر واضح على تراجُع القطبية الأَحادية وقيام نِظام جديد يقوم على التعدُدية القطبية. فرغم مُساعدة الغرب ودعمها لأَوكرانيا عسكرياً إِلاَّ انها لم تستطع منع روسيا مِن شن الحرب، فضلاً عن عدم قدرتها على ضم كييف للناتو أَو حتى للاتحاد الأَوروبي، وهذا يُبين مدى ضعف الغرب. وعليه فإِنَّ هُناك عدة تداعيات سياسية ناتجة عن هذه الحرب أَثرت سلباً على الأَمن الدولي، ومِن أَهمُها:

1. يمكن أَنَّ **تُقرر الحرب الشكل السياسي للأَمن الجماعي في أَوروبا** ما بين نموذج هيلسنكي وهو الأَساس الذي قام عليه الاتحاد الأَوروبي والمُتضمن إِقامة أَوروبا موحدة ديمقراطية، ونموذج يالطا والذي يرغب الروس بالتوصل اليه وسيكون نجاحهم بمثابة اعتِراف أَوروبي بروسيا كقوة قطبية مُهيمنة على شرق أَوروبا، أَما في حال تمكُن الغرب مِن دعم أَوكرانيا وانسِحاب روسيا كدولة خاسِرة في الحرب، فان ذلك يُعد انتِصاراً لنموذج هيلسنكي الذي سيقضي بسلامة الأَراضي الأَوربية وابتِعادها عن السيطرة الروسية، وهو ما سيتوافق أَيضاً مع هدف واستراتيجية حلف الناتو في شرق أَوروبا الرامية إِلى زيادة الضغط والتوسع باتجاه الشرق لإِنهاء الخطر الروسي[47]. ويُشير العديد مِن المحللون إِلى أَنَّ نجاح روسيا في التغلب على العقوبات سيقود الغرب إِلى قطع المُساعدات عن أَوكرانيا، فعلى الرغم من أَنَّ العقوبات الغربية أَضرت بالاقتصاد الروسي، بيد أَنَّ العقوبات أَضرت بالاتحاد الأَوروبي أَكثر من روسيا وخصوصاً في مجال الطاقة بعد ارتفاع أَسعارها، فضلاً عن احتِفاظ روسيا بنفوذ داخل تحالُف دول مُنظمة أَوبك، مِما يعني أَنَّ موسكو قادِرة على التخلي عن المردود المالي الذي تحصل عليه مِن إِمدادات الغاز الطبيعي إِلى أَوروبا، وكسبها مِن بيع النفط، ولاسيما بعد زيادة إِنتاجها اليومي إِلى قُرابة الـ (10,8) مليون برميل يومياً في المُعدل المتوسط، لذا فعِند حلول موسم الخريف والشِتاء وبتزايد أَسعار الطاقة سيتعين على الغرب الاختيار بين احتياجات مواطنيه ومصالح الأَوكرانيين، لذا فمِن المتوقع أَنَّ الدعم الغربي لأَوكرانيا سوف يضعف في نهاية المطاف[48].
2. **سِباق تسلُح جديد:** إِنَّ التجمُع العسكري لحلف الناتو على الجانب الشرقي، بدأَ يزيد مِن تدهور آليات الثقة بشكلٍ كامل والشكوك المُتبادلة بين روسيا والغرب، وأَخذ يُثير سِباق تسلُح جديد يُهدد الأَمن الدولي، ودليل ذلك هو

انسِحاب الولايات المُتحدة مِن مُعظم الاتفاقيات والمُعاهدات الدولية ولاسيما اتفاقيات الحدُ مِن الأَسلحة الاستراتيجية، والدعوة إلى انهيار رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان)، والإعلان عن تشكيل تحالُف جديد باسم (اوكوس)، والذي يضمُ بريطانيا واستراليا، ومِن هُنا بات مُتعذِراً عودة العلاقة بين روسيا وأَوروبا على ما شهدتهُ فترة قُبيل الحرب[49].

3. **تهديد أَمن وسيادة الدول:** إنَّ إعلان روسيا غروها لكييف في ظل إخفاق الغرب مِن منعها يُدلل على انهيار نظرية الردع العسكرية الأَوروبية، ولاسيما إذا ما حققت روسيا أَهدافها، حيثُ ستجد أَوروبا نفسها أَمام واقع سياسي وعسكري جديد، يُساعد روسيا التدخل عسكرياً في مناطق أَخرى بحسب مصلحتها، دون اعتِبار للأَمن الأَوروبي، على نحوٍ جعل أَمن وسيادة البُلدان الأَوروبية والأَمن الدولي في خطر[50].
4. **عُزلة روسيا عن المُجتمع الدولي:** فعدوان روسيا على أَوكرانيا جعلها تعيش عُزلة كبيرة فاقت ما شِهدتهُ فترة الحرب الباردِة، كما تضررت صورتها أَمام العالم الخارجي.
5. على **صعيد منطقة الشرق الأَوسط** يمكن القول؛ بإنَّ تأَثير وتداعيات الأَزمة الأَوكرانية لا يتوقف على أوروبا الشرقية، بل يمتد أَيضاً إلى الشرق الأَوسط، لأن أَطراف الصِراع مُرتبطة بالمصالح الحيوية لدول المنطقة ومُنخرطة في صِراعاتها الخاصة. ولا جِدال؛ إنَّ بُلدان الخليج حُلفاء مُهِمون لأَمريكا وأَوروبا، في حين أَنَّ إيران لديها تحالُفات مُهِمة مع روسيا والصين، وتصاعُد الصِراع الأَوكراني سيتركُ انعِكاساتهُ في المنطقة باعتبارها ساحة مُنافسة استراتيجية بين الدولتين العُظميين، ولاسيما أَنَّ الحرب أَدت إلى تراجُع السياسة الأَمريكية في منطقة الشرق الأَوسط[51].. وعلى هذه الخلفية، أَعلنت موسكو رغبتها إجراء مناورات بحرية في المتوسط، وحولت قاذِفاتها وطائراتها التي تحمل صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت إلى قاعدتها الجوية في سوريا، مِما يُشير إلى أَنَّ الصِراع والتوتر في المنطقة ليس بعيداً عن الِصراع الروسي الأَوكراني. ناهيك عن أَنَّ "الانقِسام العالمي الكبير وتصاعدهُ بين الغرب وروسيا الناتج عن الحرب، سيضع دول المنطقة أَمام خيارات مُعقدة لتحقيق توازن في علاقاتها الخارجية المتنوعة، فروسيا الاتحادية اليوم لديها صلات وثيقة ومُتقدِمة مع أَغلب بُلدان المنطقة، خصوصاً في حقل التسليح مع بُلدان الخليج بعد أَنَّ كانوا يُنعتون بـ "حُلفاء الغرب الكلاسيك في المنطقة"[52]، كما أَنَّ انعِدام الاتفاق بين الغرب وموسكو سيزيد مِن تعقيد أَزمات المنطقة التي تشترك فيها موسكو، وستتضاءل إمكانية إيجاد حلول مُنصفة لها، أَو حلولاً تُرسخ استقرار وأَمن المنطقة، ولاسيما أَنَّ روسيا بدأَت تواجه أَزمة التوفيق بين تناقضات الأَطراف الاقليمية في الشرق الأَوسط كالتناقض بين المصالح الروسية والإيرانية والإسرائيلية، والتناقضات الخليجية–الإيرانية والمطالب الأَمنية الإسرائيلية والسورية والالتزامات الروسية ازاء فلسطين و(إسرائيل)، ناهيك عن التناقضات في علاقاتها مع الدول العربية[53].

كما جسدت الحرب فرصاً لقوى فاعِلة في الشرق الأَوسط –كتُركيا والخليج العربي– لتعزيز حضورها الإقليمي وتعظيم أَهميتها في السياسات الدولية، فالحرب منحت فرصة للخليج للمُضي قدُماً في تبني استراتيجية تنويع شراكاتها الخارجية مع القوى الكُبرى مِن مُنطلق المصالح الوطنية، بعد تضاعف اهمية منطقة الخليج في نِظام الطاقة العالمي، وتأَكيد هامش الاستقلالية لديها في السياسات الخارجية والنفطية عن الولايات المُتحدة، ونجاحها في خلق هوية جيوسياسية جديدة لها وتعزيز استراتيجية التحوط مِن تراجُع الدور الأَمريكي في المنطقة. وفي

الوقت الذي أَعادت الحرب تشكيل علاقات تُركيا والخليج مع الغرب، في حين جلبت تحديات لقوى أَخرى كإيران و(إسرائيل)، بعد توتر العلاقات الإيرانية–الغربية والإسرائيلية–الروسية، فإيران عمقت شراكاتها مع روسيا، مِما أَدى إلى توتر علاقاتها مع الغرب وتبديد فرص إعادة إحياء الاتفاق النووي كما فسح المجال أَمام روسيا والصين لزيادة دورهُما في الشرق الأَوسط، وخلق ديناميكية جديدة في بعض القضايا الإقليمية البارِزة. إذ برزت الصين فاعِلاً دولياً جديداً في المنطقة في محاولة منها لملء الفراغ الناجم عن تراجع الشراكة الخليجَيَة الأَميَركية[54].

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية

أَولاً: على الصعيد الروسي

أَفرزت الحرب تداعياتٌ عديدةٌ مؤَثرةٌ في الاقتصاد الروسي مِن أَهمُها[55]:

1. تأَثُر الاقتصاد الروسي بالعقوبات الغربية، والتي وصفها البعض بـ "الحرب الاقتصادية"، والتي امتدت مِن حرمان النِظام المالي الروسي مِن منظومة المدفوعات الدولية" سويفتSWIFT"، لتشمل حرمان الكرملين مِن استِخدام احتياطاتهُ مِن النقدُ الأَجنبي، وتطبيق ضوابط التصدير لمنع روسيا مِن استيراد السلع التكنولوجية الفائقة.
2. بسبب العقوبات الاقتصادية الغربية على القطاع المصرفي وقطاع الطاقة الروسي، وخيارات فرض قيود مالية واستِبعاد روسيا مِن نِظام "سويفت"، وفقدان الروبل الروسي أَكثر مِن(30%) مِن قيمتهُ أَمام الدولار، سيتعذر على البنوك الروسية مُمارسة التبادُل التجاري مع العالم، وسيرتفع مُعدل التضخم[56].
3. تزايُد تكاليف الحرب على الاقتِصاد الروسي ويزداد هذا مع تزايد الأَعمال العسكرية وإطالة أَمدها.
4. خسارة موارد مالية التي كانت تحول مِن أَوروبا مُقابل النفط والغاز الروسي والمُقدرة بـ (722) مليون دولار يومياً، بعد فرض حظراً أَمريكياً وأَوربياً على النفط والغاز المستورد مِن روسيا وتقليل الاعتماد الأَوروبي عليه تدريجياً. إذ تعتمد أَوروبا بنسبة(40%) مِن احتياجاتها على الغاز الروسي المستورد.
5. تجميد أَرصدة احتياطي العُملات الأَجنبية لروسيا لدى البنوك المركزية في الدول الاخرى، إذ يبلغ إجمالي الاحتياطي(630) مليار دولار مودع نصفها بِعُملات الدولار واليورو والين الياباني لدى بنوك مركزية خارجية ويحضر عليها التصرف بِها بفعل العقوبات.
6. انسِحاب شرِكات أَجنبية وشركات غربية عِملاقة في قطاعات(النفط والسيارات والأَغذية والملابس..) وتعليق البعض الاخر لإعمالها في السوق الروسي، فضلاً عن وقف الطيران الأَوروبي إلى روسيا وعدم التحليق فوق أَجوائها وما يترتب على ذلك مِن خسائر مالية وتعطيل حركة الطائرات والمُسافرين.

ثانياً: على الصعيد الأَوكراني

مع استِمرار الحرب، شهد الاقتصاد الأَوكراني تزايداً في خسائرهُ، إذ بلغت حسب تقارير اقتصادية أَوكرانية، حوالي(128,8) مليار دولار، بعد توقف مُعظم الأَنشطة الاقتصادية، فالحرب لم تستهدف المواقع العسكرية الأَوكرانية فحسب وانما الأَهداف المدنية والبُنى التحتية مِن طرق وجسور ومواني، وتم تدمير ما لا يقل عن(388) مؤَسسة وقُرابة(2000) متجر، و(28) مستودعاً للنفط، وتم إغلاق مُعظم الموانئ ولاسيما على البحر الأَسود والمطارات في البِلاد بسبب الدمار التي لحق بِها، وهذا الإغلاق أَدى إلى إيقاف حركة اَلنَقلُ اَلبَحرَيّ، ناهيك عن

التدمير الكبير للقدرة الإنتاجية وتدهور تجارة أَوكرانيا الخارجية وزيادة حدة التضخم مع ارتفاع أَسعار الطاقة والسلع الغِذائية والمعادن، وازدياد نسبة الانكِماش الاقتصادي ما بين(25و35%) وفق صندوق النقد الدولي[57]، فضلاً عن ذلك زادت أَوكرانيا مِن إنفاقها الدفاعي مِن (250) مليون دولار إلى(3,5) مليار دولار، ومِن المتوقع أَنَّ تصل عجز الميزانية إلى مستوى قياسي(50) مليار دولار ما يُقارب (35%) مِن الناتج المحلي الإجمالي، وقدر المُحللون أَنَّ الأَمر سيستغرق مِن أَوكرانيا(10) سنوات على الأَقل للتعافي بعد ذلك، شريطة أَنَّ يكون لديها منفذ إلى البحر الأَسود، ناهيك عن خسارة موارد مالية ضخمة كانت تجنيها أَوكرانيا مِن روسيا كعائدات مالية مُقابل مرور الغاز الروسي عبر أَراضيها، والتي تُقدر بـ(5) مليار دولار سنوياً[58]. وبرزت مخاوف مِن عدم قدرة كييف على دفع ديونها الخارجية ومِن جهةٍ أَخرى؛ هُناك تكلُفة إعادة إعمار أَوكرانيا وإنعاش اقتصادها التي مِن المُحتمل إذا ما انتهت الحرب اليوم أَنَّ تتجاوز الـ(350) مليار دولار[59].

ثالثاً: على الصعيد الأَوروبي

بدأَت انعكاسات الحرب تظهر الخسائر الاقتصادية لدول الاتحاد الأَوروبي عبر تباطؤ النمو الاقتصادي وتعريض أَمنها للخطر، ومِن أَهم تِلك التداعيات[60]:

1. تهديد الاستِثمارات والأَصول الأَوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المُصادرة أَو التأَميم، فوفق إحصائية 2020 تبلغ استثمارات دول الاتحاد في الأَسواق الروسية قُرابة(340 مليار دولار)، كما وتبلغ الاستِثمارات الروسية في بُلدان الاتحاد قُرابة الـ(165 مليار دولار).
2. تقليص حجم التبادُل التجاري: إذ يُعد الأتحاد الأَوربي أَكبّر شَريّك تِجاري لَروسيا، وتُعد الأَخيرة خامس أَكبر شريك تجاري للاتحاد، وبِلا شك ستترك العقوبات الغربية على روسيا تداعياتها سلباً على نحوٍ كبير في العلاقات التجارية بين الطرفين.
3. تهديد أَمن الطاقة الأَوروبي: حيثُ تُعد موسكو أَكبر مورِّد للطاقة لأوروبا، فقُرابة(40%) مِن وارِدات الاتحاد مِن الغاز الطبيعي، و(33%) مِن وارداتها مِن النفط، منبعهما روسيا[61]. ولاسيما ان روسيا بدأَت بتوظيف غازها كسِلاح في مواجهة أَوروبا ليزيد ذلك الأَمرُ تعقيداً على الصِراع الجاري بين روسيا وأَوروبا، خصوصاً أَنَّ إنتاج أَوروبا مِن الغاز لا يتجاوز الـ(38) مليار متر مُكعب، وهذه النسبة تُغطي (13%) فقط مِن الاستِهلاك الأَوروبي المحلي، في الوقت الذي تستورد مِن الخارج للاستهلاك قُرابة (80%) مُعظمها مِن روسيا والنرويج والجزائز في وقت تشهد فيه منطقة اليورو ارتفاع مُعدل التضخم الرئيسي إلى أَعلى مستوياته مِنذُ عقود بوصولهُ إلى(3%)[62]. وعليه فأَنَّ بقاء أَوروبا مُعتمِدةً بالكامل على الطاقة المستوردة مِن روسيا وعبر خطوط(نورد ستريم) وخطوط نقل الطاقة الأَخرى يُهدد مُستقبل القوى الغربية وتحالُفها مع الولايات المُتحدة، ووحدة قرارها وأَمنها الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي ومِن ثُم يكون للمِحور الروسي الصيني دالة قوة مؤَثِرة في مواجهة مِحور الولايات المُتحدة وأَوروبا.
4. توقف السياحة وحركة الطائرات وحظر الرَحلَات الجَويَّة بين روسيا وأَوروبا وما تبع ذلِك مِن خسارة العائدات المالية وتضرُر الصِناعات والمصارف، وقد صاحب هذا تراجُع في سعر اليورو مُقابل الدولار إلى أَدنى مستوى لهُ مِنذُ سنتين ليُسجل أَقل مِن (1,10) دولار[63].

5. تعطل مصانع السيارات في أَوروبا التي تعتمد على مواد أَولية تُصنع في أَوكرانيا مِما يخلق أَزمة كبيرة في سلاسل التوريد ومواعيد التسليم وستلقي بضلالها على أَداء الشرِكات والأَسواق حول العالم[64].
6. أَزمة اللاجئين الأَوكرانيين؛ تُعاني دول شرق أَوروبا إِلى جانب ضغط ارتفاع أَسعار المواد الأَولية والقلق مِن التهديدات، مِن أَزمة النازحين، فهذه الدول استقبلت نحو (5) ملايين نازح أَوكراني مِنذُ بدء الحرب وتعد الأَكبر في تاريخ أَوروبا مِنذُ الحرب العالمية الثانية وتُشير تقديرات الاتحاد الأَوروبي إِلى أَنَّ هذا العدد سيصل إِلى(7) ملايين لاجئ، والتعامُل مع حركة النزوح هذه سيُفاقم الضغوط الاقتصادية في تِلك المنطقة. إِذ تُشير التقديرات إِلى أَنَّ جهود إِغاثة اللاجئين الأَوكرانيين تتطلب نحو(30)مليار يورو (32,7 مليار دولار) خِلال العام الأَول فقط[65]، فضلاً عن احتمالية استِغلال الجماعات الإِجرامية المَنُظمة في ميدان تهريب المُهاجرين لسياسة الحدود المفتوحة عبر توجيه عُملائهم إِلى الأَراضي الأَوكرانية، ثُم إِلى الاتحاد الأَوروبي[66] لتخلق تِلك الحرب أَزمات إِنسانية كفيلة بإِحالة الصِراعات إِلى كوارث إِنسانية اقليمية ودولية، وهذا ما يزيد مِن اضطرابات الأَمن القومي للدول والأَمن الدولي عامةً.

رابِعاً: على الصعيد الأَمريكي

تفرض الحرب العديد مِن التداعيات أَمام الاقتصاد الأَمريكي، ومِن أَهمها[67]:

1. تحمل المواطنين الأَمريكيين تبعات الغزو الروسي على أَوكرانيا مع تجاوز أَسعار النفط في أَعقابه حاجز الـ (100) دولار، وهذا زاد مِن تكاليف النقل والطيران، وارتفاع تكاليف المعيشة.
2. ارتفاع نسبة التضخم في الولايات المُتحدة إِلى مستويات قياسية وصلت إِلى(8%)، فضلاً عن ارتفاع مؤشر الدولار عالمياً مُقابل تراجع العُملات الرئيسة.
3. رغم ان الولايات المُتحدة هي الدولة الأُولى في العالم بإِنتاج النفط، إِلاَّ أَنَّ ارتفاع أَسعار النفط عالمياً جراء الحرب دفع واشنطن إِلى استيراد النفط مِن دول نفطية أَخرى مثل السعودية لتعويض الانقطاع.
4. احتمال تعرض المؤَسسات والنِظام المالي الأَمريكي لهجمات الكترونية روسية جديدة بعد العقوبات القاسية على روسيا والدعم الأَمريكي لأَوكرانيا، مِما سيؤَثر سلباً على الاقتصاد الأَمريكي.
5. تزايد تهديدات الديمقراطية الغربية والنِظام العالمي الليبرالي الذي هو تحت قيادة واشنطن والذي يخدم على نحوٍ رئيس المصالح والهيمنة الأَمريكية.

ومِن هُنا فإِنَّ نجاح أَو إِخفاق الولايات المُتحدة في التعامُل مع العدوان الروسي على أَوكرانيا سيكون لهُ تداعيات على مكانة الولايات المُتحدة كقوة عالمية وقائدة للنِظام الدوَّلي تتحمل حفظ الأَمن الدولي.

خامِساً: على صعيد منطقة الَشرقَ الأَوسط

أثرت الحرب الروسية–الأَوكرانية على دول المنطقة مِن عدة جوانب اقتصادية ومالية، تمثلت في الارتفاع الحاد في أَسعار الطاقة والسلع الأَساسية كافة، كما إِنَّ دول الَشرَق الأَوسَط، وفي مُقدِمتها مصر ولُبنان واليمن ودول المغرب العربي، باتت تواجه أَزمة أَمن غِذائي، لاعتمادها بشكلٍ متفاوت على القمح الأَوكراني والروسي، فهذه المنطقة تُعد مِن أَكثر المناطق استِهلاكاً واستيراداً للَقمَح، في ظل أَزمة الجفاف التي تُعانيها، ولاسيما الدول العربية في شِمال أَفريقيا. فتسع دول عربية هي مصر، المغرب، الجزائر، العِراق، اليمن، السعودية، الإِمارات،

السودان، تونس،(50%) مِن وارِداتها مِن القمح تأَتي مِن روسيا، (30) مِن أَوكرانيا[68]. ومِن هُنا فأَنَّ انقطاع، أَو عرقلة واردات القمح الروسي والأوكراني إلى المنطقة، إلى جانب ارتفاع الأَسعار العالمية، يُشكل تهديداً للأَمن الغذائي بل وحتى الاستِقرار الأَمني والسياسي في المنطقة، نظراً لاحتمال اندلاع اضطرابات مدنية واسِعة النِطاق، أَو ما يُسمى بـ"انتفاضات الخبز" أَو "انتِفاضات الجياع."

وتؤكد مُنظمة الصحة العالمية أَنَّ الجوع سيضرب(55) مليون شخص في أَنحاء المنطقة. فعلى سبيل المِثال، تُعد مصر أَكبر مستورد للقمح في العالم، وبين عامي(2020–2022) حصلت على (85%) من وارداتها مِن القمح مِن روسيا وأَوكرانيا. ويمكن أَنَّ يكون لارتفاع الأَسعار أَو اضطرابات سلاسل التوريد أَثر مُدمر في كثير مِن الدول على صعيد المعيشة، أَو صعيد الاستِقرار السياسي[69].. ولا تقتصر المُشكِلة على القمح فحسب، إذ إنَّ طرفي الصِراع يُعدان مِن أَكبر مُصدري "زيت عباد الشَمسَ" في العالم الذي يشيع استِخدامهُ في المطابخ العَربَية، كما ارتفعت أَسعار وقود النقل العالمية. فالحرب ستؤدي قطعاً إلى ارتِفاع أَسعار جميع السلع الغِذائية. وقد نشر خُبراء المُنتدى الاقتصادي العالمي توقعاتهم لاحتمالية أَنَّ تشهد "منطقة الشرق الأَوسط وشِمال أَفريقيا"، ارتفاع التضخُم بنسبة(75%) وانعدام الأَمن الغِذائي بنسبة (80%)، ما يجعل هذه المنطقة مُهددة لاختبار أَسوأ آثار التردي الاقتصادي والمعيشي، وبحسب توقعات المُنتدى، فأَنَّ التغيرات الجيوسياسية وتسييس التوريد سيُهدد بخلق تكتُلات مُنعزِلة، والتسبب بمزيد مِن الشروخ في النِظام العالمي والأَمن الدولي والعولمة تُضاف إلى الصدع بين الولايات المُتحدة والصين، وتوقع خُبراء أَنَّ أَسواق السلع والتكنولوجيا والعمل ستشهد مزيداً مِن التجزئة[70].

مِن جهةٍ أَخرى؛ ورغم المحاولات الأَوروبية لتقليل الاعتِماد على وارِدات الطاقة الروسية، وتعويضها عبر الاتجاه نحو البُلدان الشرق أَوسطية المُصدِرة للَطاقة، غير أَنَّ روسيا ستعمل بمُختلف وسائلها لإعاقة تِلك التحرُكات، في ظل القدرة الروسية على مُمارسة تأَثيرها أَمنياً على المنطقة، وهذا يعني إنهُ مِن المُحتمل أَنَّ تشهد المنطقة حرباً مُباشِرة أَو غير مُباشِرة، تُهدِد أَمنَها الَطاقوي.

سادِساً: على صعيد الاقتصاد العالمي

لم يدُم تعافي الاقتِصاد العالمي مِن جائحة كورونا حتى جاءت الحرب لتُعيدهُ إلى تباطؤ جديد. ويشهد وفق صندوق النقد الدولي؛ انتِكاسة حادة، وتداعيات واسِعة وبعيدة أَخذت تؤثر على الأَمن الغذائي الدولي، ويشير تقرير أَصدرهُ البنك الدولي إلى أَنَّ توقعات نمو الاقتصاد العالمي تراجعت قبل الحرب مِن (5,5%)إلى (4,1%) في عام2022 و(3,2%) في حلول عام2023[71]. وبغض النظر عن التداعيات الإنسانية الخطيرة، تسببت الحرب بأَضرار وتداعيات اقتصادية زادت مِن حدة التباطؤ الاقتصادي والتضخم العالمي ومِن أَهمُها:

1. **تهديد الأَمن الغِذائي:** بِما أَنَّ روسيا وأَوكرانيا طرفي الصِراع يُمثِلان أَهميةٌ كبيرةٌ للاقتصاد العالمي في مجالي الطاقة والغذاء على نحوٍ خاص بوصفهما المُنتِجان الرئيسان للسلع، وهُما أَكبر، وخامس أَكبر، مُصدري القمح عالمياً على التوالي، وتوفِران معاً أَكثر مِن ثلث صادِرات الحبوب العالمية (30%)،كما أَنَّ روسيا تعد أَكبر مُصدري الأَسمدة عالمياً بـ(7) ملايين طن سنوياً، لذا أَدت الحرب بينهما وتوقف إمدادات الغِذاء مِن روسيا وأَوكرانيا إلى الخارج ولاسيما القمح والذرة والحبوب والزيوت النباتية والأَسمدة إلى زيادة كبيرة في الأَسعار العالمية لها نتيجة الطلب العالمي وقلة المعروض، كما يمكن أَنَّ يكون ارتفاع أَسعار الخبز–إلى جانب أَسعار

الطاقة والذهب–تأثير مُزعزع بشدة للاستِقرار في الدول الهشة[72]. ويمكن أَنَّ تؤَدي الارتفاعات الكبيرة في أَسعار المواد الغِذائية والطاقة إلى زيادة مخاطر الاضطرابات في بعض المناطق، مِن أَفريقيا جنوب الصحراء الكُبرى وأَمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما مِن المُرجح أَنَّ يزداد انعِدام الأَمن الغِذائي في أَجزاء مِن أَفريقيا والشرق الأَوسط.

2. **تهديد أَمن الطاقة:** فمُجرد إعلان روسيا هجومها على أَوكرانيا أَرتفع سعر النفط ليتخطى الـ (100) دولار للبرميل الواحد ولأَول مرة مِنذُ عام2014، كما أَرتفع سعر الغاز ليصل إلى (4) دولارات لِكُل مليون وحدة حرارية[73]. كما أَنَّ انقطاع إمدادات النفط الروسية إلى الأَسواق الدولية سبب إرباك في الأَسواق العالمية، مع احتمالية بروز صدمة في إمدادات النفط العالمية.
3. **إبطاء النمو الاقتصادي وزيادة التضخم العالمي:** حسب تحليلات صندوق النقد الدولي ستؤدي الحرب إلى انتكاسة حادة في التعافي العالمي،مِما سيؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة التضخُم العالمي مُجدداً عبر الزيادة السريعة في أَسعار الطاقة والغذاء عالمياً، فبعد انخفاض التضخُم إلى (1,2%) في أَيار2020 عاد ليرتفع إلى(6,5%) في شباط2022 [74]، وحسب توقعات الصندوق سيبلغ النمو العالمي(3,6%)في عامي(2022و2023) وهو ما يُمثل تراجُعاً قدره (0,8) نقطة مئوية و(0,21) نقطة مئوية عن تنبؤات يناير2022 عن الترتيب. ودفع ذلك لتدخُلات قوية مِن البنوك المركزية الكُبرى حول العالم كبنك الاحتياط الفدرالي الأَمريكي، والبنك المركزي الأَوروبي، مِن أَجل رفع أَسعار الفائدة، لمواجهة تداعيات التضخم المُرتفعة[75] وهذا ما يترك تأَثيرهُ سلباً على الاستثمارات في الأَسواق الناشئة، والتي ستقود إلى هروب الاستِثمارات إلى الأَسواق الأَمريكية والأَوروبية كونها أَكثر أَماناً، وهذا ينذر بأَزمة ديون سيادية في تِلك البُلدان، فضلاً عن التراجُع الخطير في البورصات العالمية، إذ أَنخفض مؤَشر فوتسي البريطاني بأَكثر مِن(3%)، ومؤَشر داكس الأَلماني(5,5%)[76].
4. على المدى الطويل، يمكن للحرب أَنَّ "**تُغير النِظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي**" جذرياً، إذ تحولات تجارة الطاقة، وأَعادت الدول التفكير في احتياطات العُملات، وتزايد التوترات الجيوسياسية المُتصاعِدة مِن مخاطر التفتيت الاقتصادي المُهدد للأَمن الدولي، لاسيما في التجارة والتكنولوجيا، فضلاً عن تعطيل الإمدادات ورُبما الإنتاج لأَكبر مُنتجين زِراعيين في العالم.
5. **ضربت الحرب اقتصاد المعادن والالكترونيات**؛إذ تستحوذ روسيا بمُفردها(49%) من احتياجات الصِناعة الدولية مِن معدن النيكل و(26%) من الالمنيوم، و(13%) من البلاتينوم، وهذا سيؤَدي إلى مزيد مِن الارتفاع في أَسعارها، وهذا سيُعمق جِراح الاقتِصاد العالمي، ويؤثر على الأَمن الاقتصادي الدولي[77].

ويتوقع مُراقبون؛إنَّ تِلك الحرب ستقود إلى تهديدين، الأَول ستزيد مِن التضخُم باستِمرار في الاقتصادات الكُبرى مِما سيؤَدي إلى تشديد السياسة النقدية ومزيد مِن الركود، والتهديد الثاني هو التوتر الجيوسياسي المُتزايد في العالم، ومِن المُحتمل أَنَّ يؤَدي التهديدان إلى أَزمة مالية عالمية جديدة يمكن مُقارنتها بأَزمة 2007–2008[78]. وهذا يُدلل حجم التداعيات الاقتصادية الكبيرة للحرب، ويُنبئ بمزيد مِن التداعيات السلبية مع استِمرارها وتهديدها للأَمن الدولي بكافة أَبعادهُ.

المطلب الثالث: التداعيات العسكرية والأَمنية

مهما كانت النتائج العسكرية والسياسية للحرب الروسية–الأَوكرانية، وحتى لو توقف إِطلاق النار، فإِنَّ هذه الحرب قد "فجرت مواجهة عالمية مفتوحة، بين الغرب وروسيا، بل هُناك دول مِن خارج المنظومة الغربية أَعلنت إِرسالها مُساعدات عسكرية إِلى أَوكرانيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة"[79]. كما أَنَّ أَجواء التوتر والانقِسام والعدائية المُتبادِلة بين أَطراف هذا الصِراع فاقت أَجواء الحرب البارِدة. وللوقوف على التداعيات العسكرية والأَمنية، تم تقسيم المطلب على النحو الآتي:

أَولاً: على الصعيد الروسي والأَوكراني

تجسدت التداعيات العسكرية في خسائر طرفي الحرب. فحتى كانون الثاني/ يناير2023 ووفق صحيفة الواشنطن بوست تجاوزت حصيلة الخسائر البشرية في صفوف العسكريين (180) الف جندي روسي ما بين قتيل وجريح، و(100)الف جندي أَوكراني على الأَرجح، ومقتل(30) أَلف مدني[80]. وأَشارت بيانات وزارة الدِفاع الروسية، في 24 آب/أَغسطس2022، إِلى أَنَّ قواتها تمكنت مِن تدمير:أَكثر مِن (4) آلاف دبابة ومُدرعة أَوكرانية، ونحو(400) طائرة بين مُقاتلة ومروحية، وإِسقاط وتدمير(1650) طائرة مُسيّرة، وإِسقاط أَكثر مِن(200) صاروخ (هيمارس) الأَمريكي لأَوكرانيا، وتدمير (33) مدفع" هاوتزر "أَميركياً و(5) قاذِفات صواريخ "هاربون" المُضادة للدبابات، فضلاً عن خسائر هائلة لحقت بالبُنية التحتية الأَوكرانية، كما فقدت سيطرتها على نحو (22%) مِن أَراضيها مِنذُ ضم روسيا للقرم في2014، وفقدان مساحات شاسِعة مِن ساحلها[81].

أَما الخارجية الأَوكرانية فكشفت في إِحصائية نشرتها للخسائر الروسية حتى تاريخ 13 تشرين الأَول/ أَكتوبر2022 عن: مقتل63 ألف و800 جندي روسي، إِسقاط268 طائرة حربية و240 مروحية و1182 طائرة مُسيرة، تدمير2511 دبابة و16 سفينة حربية و5167 مركبة عسكرية، تدمير1556 مدفعاً و357 راجِمة صواريخ و183 نِظام دفاع جوي، وتدمير مُعِدات أَخرى وإِسقاط316 صاروخ كروز، ووفق تقديرات مجلة "فوربس" الأَميركية فقدت روسيا نحو121 ألف و42 قطعة مِن المُعِدات بقيمة(16,56) مليار دولار، ونصف دباباتها العسكرية، فضلاً عن خسائر عسكرية كلفتها أَكثر مِن مليار دولار، ناهيك عن أَنَّ العقوبات الغربية أَضرت بالصِناعة الدِفاعية والعسكرية في موسكو[82]. كما تكمنُ التداعيات العسكرية السلبية على روسيا في أَنَّ إِرسال حلف الناتو لمجموعات قتالية جديدة إِلى جنوب شرق أَوروبا وتعزيز القوات المُتحالِفة في بولندا وبُلدان البلطيق شرقاً يُجسد تهديداً عسكرياً جديداً للأَمن القومي الروسي، وهو ما يمكن أَنَّ يكون لهُ تداعيات سلبية على النفوذ الروسي في بُلدان الاتحاد السوفيتي السابقة[83].

ومِن المُرجح أَنَّ تُعاني روسيا على المدى المتوسط مِن العقوبات المفروضة على التسليح وواردِات التكنولوجيا خاصةً، والمكونات الاستيرادية عامةً، الداخلة في الصِناعة العسكرية، فضلاً عن تراجُع القدرة الَتموَيليَّة ابان العقوبَاتَ الَمفروضة على مبيعات التسليح الروسي والتي تراوحت ما بين (15–20مليار دولار)، أَي أَنَّ مُعادلة التصنيع والتسليح ما بين روسيا والغرب تشهد اختِلالاً لصالح الغرب[84].

ثانياً: على الصعيد الأَوروبي

تُشكل الحرب الروسية–الأَوكرانية تهديداً خطيراً للسلم والأَمن الدوليين، فهي ليست بحالة فردية، وليست هي حدثٌ لا يمت بصلة للأَخرين. فالعالم بدأَ يُدرك بان نموذج ويستفاليا قد أَنتهى إلى غير رجعة. فالعدوان الروسي على أَوكرانيا وتقسيم الدولة الأَوكرانية يُجسد تهديداً لجِوار روسيا بل ويُشكل تهديداً قوياً للنِظام الأَمني الأَوروبي. بعد أَنَّ أَسست الحرب تحولات وتداعيات استراتيجية مُهِمة على مستوى السياسات الدفاعية الأَوروبية والأَمن الأَوربي والأَمن الدولي عامةً، أَبرزها:

1. إحياء مفهوم الأَمن الأَوربي، وفكرة الجيش الأَوروبي الموحد، وتعميق الشراكة عبر الأَطلسي.
2. تراجع فنلندا والسويد، الدولتان غير المُنتسبتين تاريخياً إلى الناتو، لأَول مرة عن رفضهما الانضِمام إلى المُنظمة، وأَنهتا فعلياً حيادهُما بإرسال مُساعداتهما العسكرية إلى أَوكرانيا وايدتا فرض عقوبات على روسيا، كما طلبت كوسوفو بعضوية الناتو وإنشاء قاعِدة عسكرية أَمريكية دائمة في أَراضيها، كذلك خطوة رئيس أَوكرَانيا (زيلينسكي) بالتقدُم رسمياً بطلب الحصول على عضوية الاتحاد الأَوروبي. فضلاً عن مُطالبة دولة مُحايدة صغيرة مُحاذية لروسيا كفنلندا الانضِمام إلى الناتو.
3. مِن أَهم التداعيات الاستراتيجية للحرب تكمنُ في قرار الكثير مِن بُلدان الاتحاد الأَوروبي زيادة إنفاقها العسكري،وجاءت المانيا في الصدارة،بزيادة إنفاقها من(56) مليار دولار إلى(100) مليار دولار، وبالرغم مِن الحظر الذي تفرضهُ أَلمانيا على تصدير الأَسلحة الفتاكة إلى مناطق النِزاع، بيد انها تخلت عن ثَوابتَّ سَياسَتها الخارجية والأَمنية المُتبعة مِنذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأَعلنت تسليم أَوكرانيا أَلف صاروخ مُضاد للَدبابَات و(500) صَاروَخ أَرض جّوَ مِن نوع (ستينجر)[85]، ناهيك عن قيام فرنسا بزيادة إنفاقها للعام2022 إلى أَكثر مِن ملياري دولار، وكذلك هولندا وايطاليا والسويد والدنمارك، وهذا أَمر يمكن أَنَّ يؤَول إلى تغيير مَيزان القَوة عسَكرياً في أَوروبا بشكلٍ كبير، وقد يكون بداية دخول أَوروبا في سِباق تسلُح جديد في مواجهة القوة المُتزايدة لروسيا سياسياً وعسكرياً تُهدِد الأَمن العالمي[86].
4. وفي الجِهة المُقابلة تُمثل الحرب مسرحاً أَكبر لروسيا الاتحادية لمحاولة إعادة تأَكيد نفوذها في أَوروبا والعالم، فقد عززت روسيا الاتحادية مِن سيطرتها على بيلاروسيا، مِما يُمثل تهديداً إضافياً لأَوروبا بوضع الأَسلحة النووية الروسية في القواعد الأَمامية وتسليح الهجرة نحو أَوروبا.
5. ورغم أَنَّ روسيا تحتل المركز الثاني في عدد الأَسلحة النووية، ولكن ما ستسفر عنهُ مُساعدات الدول الأَوروبية لأَوكرانيا هو إطالة أَمد هذه الحرب واستِنزاف القوات الروسية حتى تؤَتي العقوبات الأَوروبية والأَمريكية أَهدافها بالضغط على روسيا. فضلاً عن بروز تكهُنات مِن استخدام روسيا للأَسلحة النووية التكتيكية في سياق عملية عسكرية خاصة أَو استعدادها لاستخدام الأَسلحة الكيميائية.
6. تُمثل الحرب مُنعطفاً خطيراً للأَمن الأَوروبي، فهذه الحرب يمكن أَنَّ تؤَدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الأَمنية الأَوروبية، وكُلما طال أَمد الحرب واستمر تدفق اللاجئين الأَوكرانيين إلى دول الاتحاد الأَوروبي، استمر استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الأَوروبي، ولاسيما أَنَّ أَوروبا ليست مُستعدة لتداعيات استمرار الحرب في مجالي الطاقة والاقتصاد وكذلك اللاجئين[87].

7. المُقاتلون الأَجانب: أَشارت تقارير استخباراتية روسية إِلى أَنَّ الولايات المُتحدة عملت على تكوين جماعات مِن الإِرهابيين وقُدامى المُقاتلين مِن جنسيات مُختلفة مِنهم أَمريكيون وبريطانيون والمان وغيرهم وارسلتهم إِلى بولندا ثُم أوكرانيا للانضِمام إِلى "جهود الدِفاع عن أَوكرانيا وأَوروبا والعالم" وكان الرئيس الأَوكراني "فولوديمير زيلينسكي" قد فتح المجال للمُقاتلين الأَجانب للانضمام إِلى قوات بِلادهُ بدعوى حماية الأَمن العالمي ضمن إِطار ما سُمي تشكيل "الفيلق الدولي للدفاع عن أَوكرانيا". ولا شك أَنَّ وجود المُرتزقة في أَوكرانيا يخلق تهديدات خطيرة للأَمن الأَوروبي كلُها وليس في أَوكرانيا فحسب؛ حيثُ يعني نشر العنف والإِرهاب بشكلٍ مُتعمد وغير مُسيطر عليه على المديين المتوسط والطويل في القارة الأَوروبية[88]. كما أَنَّ الحشد الكبير لهؤلاء المُقاتلون على حدود الاتحاد الأَوروبي يفرض تهديداً إِضافياً للأَمن الإِقليمي في أَوروبا، إِذ لا يتوجد ضمانات بعدم انجذاب عناصر أَكثر تطرفاً إِلى ساحة المعارك في أَوكرانيا، كما تفرض تعبئة المُقاتلين الأَجانب في أَوكرانيا عراقيل كبيرة في مجال مُكافحة الإِرهاب؛ لان هؤلاء المُقاتلين يكتسبون خبرة قتالية أَبان الصِراع، وهذا يزيد مِن احتمالية اشتراكهم في صِراعات أِخرى مُستقبلاً، أو المُشاركة في أَنشطة مُتطرفة بعد عودتهم إِلى بُلدانهم، علاوة على دور هؤلاء المُقاتلين في إِطالة أَمد الصِراع وتعقيدهُ[89].

ثالثاً: على صعيد منطقة الشرق الأَوسط

مع اشتعال فتيل الحرب اتضحت تداعياتها على بَلدان الشَرق الأَوسَط، تداعياتٌ وأَبعادٌ جيوبوليتيكيةٌ وإِنسانيةٌ واقتصاديةٌ وأَمنيةٌ، فهذه المنطقة "ولعقود خلت كانت دوما ميداناً مفتوحاً لكافة أَشكال الحَروب بَالوَكالَة، والغرب وروسيا مِن المُحتمل توجههم نحو ذلك النوع مِن الحروب لتفادي حرب عالمية مفتوحة، تُهدد الأَمن الدولي". إِذ بات مُتعذِراً على المنطقة تفادي انخِراطها في واحِدةً مِن الدوائر الجيوسياسية لتلك المُجابهة العالمية، التي ستعمل على وضع المنطقة بوجه تهديداتٌ أَمنيةٌ جسيمةٌ. فروسيا جزءً مُهِماً مِن التحالُف الرُباعي بين العِراق وروسيا وإِيران وسوريا في الحرب على الإِرهاب ما يعني أَنَّ أَي تداعيات سلبية مِن الأَزمة مع أَوكرانيا سيترك تداعيات وخيمة على المنطقة وأَمنها. وسيكون لتجارة الأَسلِحة الروسية دون شك دوراً في حسم مواقف الدول العربية تِجاه الأَزمة الأَوكرانية، إِذ عملت موسكو خِلال السنوات الأَخيرة على استِعادة مكانتها في دول عربية كان لديها نفوذ فيها في الحقبة السوفيتية، واعتمدت على تِجارة الأَسلحة بشكلٍ كبير لتحقيق هذا الهدف، إِذ ضاعفت روسيا صادِراتها مِن الأَسلحة إِلى الجزائر، والعِراق وغيرها[90]..

التهديد التالي الذي تركتهُ الحرب في إِطار الأَمن البشري للمنطقة، هي أَزمات الهجرة واللجوء والنزوح. فاستمرارية الحروب في المنطقة، جعل الملايين مِن أَبنائها يعيشون تِلك الأَزمات، مما يجعلهم بحاجة مُستمرة لإِغاثات ومُساعدات المُنظمات الدولية الإِنسانية، وبالتالي هُنالك خوفاً مِن أَنَّ تِلك المُنظمات ستهمل مُتطلبات المُهاجِرون والنازِحون الشرق أَوسطيون، لان اهتِمامها سينصب على الأَزمة الأَوكرانية بعد أَنَّ تجاوز عدد النازحين الأَوكرانيين(4) ملايين، ولاسيما في ظل ما تُعانيه تِلك المُنظمات مِن نقص الموارد المالية، وتهديد كهذا سيكون تداعياتهُ أَكثر وضوحاً في اليمن، سوريا، فلسطين، والعِراق[91]..

ومِن جهةٍ أَخرى ومع وصول الأَف الأَوكرانيين(200) الف شخص إِلى (إِسرائيل) ازدادت المخاوف مِن تحولهم إِلى مستوطنين في ظل استراتيجية التوسع الاستيطاني، وعل صعيد أخر تتشابك المصالح والمخاطر الإِسرائيلية

في سوريا بوصفها مسالة مُهِمة في العلاقات الإسرائيلية –الروسية، إلى حد التكلُم عن روسيا باعتبارها الجار الشِمالي، وعن (إسرائيل) بوصفها دولة مِن دول البلطيق، وتتيح تلك العلاقات المصالح الإسرائيلية في الجولان المُحتل، والحِفاظ على مساحة آمنة في مواجهة إيران[92].

ناهيك عن المُهددات الجيوبوليتيكية؛ فالحرب جعلت البَحَر الأَسود حوضاً مُلتهِباً، إذ إنَّ البوابة الوحيدة لهذا البحر شُبه المُغلق باتِجاه "المواصّلات البحرية العالمية هو البحر المتوسط"، وبات مُحتملاً تحول الحرب القائمة في البحر الأَسود إلى المتوسط، خصوصاً مع تواجد روسيا عسكرياً في سَوريّا وسّواحَلها، بل بات مُحتملاً أَيضاً انتقال الحرب إلى البحر الأَحمر، بِحكُم النفوذ الروسي الأَمني الواضح في القرن الأَفريقي. وهذا أَنَّ حدث فبدون أَدنى شك سيؤَثر سلباً على الأَمن الدولي ولا سيما الأَمن الإنساني.

الخاتِمة

إنَّ للحرب الروسية–الأَوكرانية أَبعادٌ وتداعياتٌ استراتيجيةٌ وجيواستراتيجيةٌ كبيرةٌ جداً سِواءً على أَطراف الحرب المُباشِرة (روسيا وأَوكرانيا) على صعيد الخسائر البشرية والاقتصادية والعسكرية وحتى المُجتمعية، أَو على مستوى الأَطراف غير المُباشِرة مثل دول الاتحاد الأَوروبي ودول حلف شِمال الأَطلسي والولايات المُتحدة ودول الشرق الأَوسط وشِمال أَفريقيا وكُل المنظومة الدولية وستمتد هذه الأَبعاد والتداعيات إلى أَمدٍ طويل يمكن أَنَّ تُسهِم في تغيير بُنية النِظام الدولي وطبيعة التوازنات فيه وإِعادة تشكيل العلاقات الدولية في إِطار العلاقات التعاونية والصِراعية لأَطرافهُ المُتعدِدة المُهدِدة للأَمن الدولي. ولاسيما أَنَّ التحالُف الروسي مع (الصين والهند والعالم الإِسلامي وأَمريكا اللاتينية وأَفريقيا وجنوب شرق آسيا) يمكن أَنَّ يكون بداية تأَسيس مُستقبل بديل ونِظام مُتعدد الأَقطاب. ومِن ضمن أَهم ما خلص بِه الباحث مِن **استِنتاجات:**

- أَصبحت الحرب عالمية بامتياز؛ بعد مُلامستِها للمصالح العُليا والأَمن القومي لكثير مِن بُلدان العالم، وأَدت نتائجها الاقتصادية لتضخُم أَرهق ملفات الغِذاء والطاقة عالمياً.
- لقد تسبب القرار الروسي بِغَزوِ الأَراضي الأَوكرانية، في إِنشاء تحالُف سياسي لعموم أَوروبا مُناهض لروسيا الاتحادية، وتدمير المنطقة الأَمنية العازِلة، وفقدت روسيا تقريباً كُل الحُلفاء في أَوروبا، وتم أَيضاً إِنشاء نِظام أَمن أَوروبي يستثني روسيا.
- تُشكل دوافع الحرب تعبيراً عن منهج مُماثل للحِسابات الجيوسياسية والجيواستراتيجية يُمثِلهُ سلوك كُل مِن روسيا الاتحادية من جهةٍ، وحلف الناتو بقيادة الولايات المُتحدة مِن جهةٍ أَخرى.
- كان مِن أَهم تداعيات الحرب بروز مجموعة مُتشابِكة مِن التحديات الأَمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والإِنسانية في أَوروبا والعالم أَجمع مُهدِدة بذلك الأَمن الدولي ولاسيما الأَمن الإِنساني، مِن قبيل تحدي تحقيق الأَمن النووي، ووجود مُقاتلين أَجانب ومُرتزقة للقِتال في أَوكرانيا، وتفاقُم أَزمة إِنسانية للفارين مِن الحرب، مع تصاعُد أَزمة الأَمن الغِذائي وأَمن الطاقة، حتى إِنَّ صِراعاً جيواستراتيجيا بدأت تتشكل ملامِحه على خلفية هذا الارتباك والارتفاع المُطرد في أَسعار الغِذاء والطاقة.
- بروز احتمالية تدهور العلاقات الدولية وتعقيد الوضع الجيوسياسي حول روسيا، وشن حرباً اقتصاديةً شامِلةً ضدها لتقويض سيادتها الاقتصادية، عبر فرض العقوبات الغربية لتدمير النِظام المالي الروسي.

- تكمنُ خصوصية الحرب في طبيعتها اَلحديثةَ الَهجينة، أَي الَجمع بين الَوسائل العنيفة والسلمية، وجمعها بين الحرب الكلاسيكية والمعلومات واسِعة النِطاق والتأَثير النفسي، واستِخدام التشكيلات بالوكالة، لتزيدُ بذلك مِن تهديدها للأَمن الدولي.
- إِنَّ الحرب الأَوكرانية لا تقتصر فقط على أَوكرانيا، انها أَزمة استِقرار الولايات المُتحدة الأَمريكية في البحر الأَسود، وأَزمة الشرق في فرض الحدود الأَوروبية.
- إِنَّ التحالُف الأَمريكي–الغربي بقيادة حلف شِمال الأَطلسي لا يُريد التورط في حرب شامِلة أَو مفتوحة مع روسيا، إِنما يُريد أَنَّ تكون حرب استِنزاف طويلة المدى، حرباً لا مُتناظِرة، مِما يجعل القارة الأَوروبية تُعاني طويلاً مِن تهديدات أَمنية حرصت دوماً أَنَّ تكون في منأَى عنها.
- أَفرزت الحرب تحولات على علاقات القوى الفاعِلة في منطقة الشرق الأَوسط مع الخارج أَسهمت في إِعادة تشكيل الجُغرافيا السياسية الإِقليمية.

ومِن هُنا يوصي الباحث، الوقوف بمسافة واحِدة مع الروس والغرب وعدم الانجِرار نحو التبعية، ودعم الصِناعة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني مِن خِلال فتح الباب للاستِثمار العربي في أَوكرانيا لدعم الرأَسمال الصِناعي والزِراعي والسياحي.

الهوامش

---

(1) ممدوح عبد المنعم، روسيا تُنادي بحق العودة على القِمة، (مصر: مركز الأَهرام للترجمة والنشر،2013)، ص74–76. كذلك يُنظر: فتحي أَبو العراس، تداعيات الأَزمة الأَوكرانية على مُستقبل أَوربا، مجلة السياسة الدولية، المُجلد57، العدد228، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، نيسان/أَبريل2022)، ص18.

(2) محمد صادق جميل الحمداني، الأَزمة الأَوكرانية وأَثرها على مُستقبلها الجيوبوليتيكي، مجلة كُلية التربية الأَساسية، المُجلد24، العدد101،(بغداد: كُلية التربية الأَساسية، الجامِعة المُستنصرية،2018)، ص347.

(3) رياض مهدي الزبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية الأَوكرانية وتأَثيرها في النِظام الدولي، ط1، (بغداد: الهاشمي للكِتاب الجامعي،2023)، ص79–81. كذلك يُنظر:

Stewart M. Patrick, The Russia-Ukraine Crisis Could Determine the Future of Sovereignty, Council on Foreign Relations,2022. https://un.cfr.org/3CF52dd.

(4) ماهر سعدون خوشي صبار الساعدي، التنافُس الأَمريكي– الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد العام2000: أَوكرانيا وسوريا أَنموذجاً، (أَطروحة دكتوراه غير منشورة، النجف الأَشرف: معهد العلمين للدِراسات العُليا،2021)، ص289.

(5) محسن حساني ظاهر، الحرب الروسية–الأَوكرانية: دِراسة في توسيع حلف الناتو، المجلة العِراقية للعلوم السياسية، السنة3، العدد7، (بغداد: الجمعية العِراقية للعلوم السياسية، كانون الأَول2022)، ص263.

(6) كريم الماجري، تداعيات الحرب الروسية في أَوكرانيا على استِقرار منطقة غرب البلقان: حالة البوسنة والهرسك، (الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،2023)، ص11.

(7) Patrick Kingsley, The Ukraine Crisis: What to Know About Why Russia Attacked, The New York Times, march2022. https://nyti.ms/3sZOnxP.

(8) أَحمد ناجي قمحة، الأَزمة الأَوكرانية.. صِدام الإرادات: مخاض نِظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، المُجلد57، العدد228، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،2022)، ص7.

(9) Liana Fix, What Does Putin Want with Ukraine and how Does he Plan to Get It?, German Marshall Fund, 11 January2022. https://bit.ly/3120k29.

(10) أَحمد ناجي قمحة، الأَزمة الأَوكرانية.. صِدام الإرادات: مخاض نِظام عالمي جديد، مصدر سبق ذِكرهُ، ص8.

(11) فكرت نامق عبد الفتاح، الحرب الروسية–الأَوكرانية(الجذور–التطورات–وآفاق المُستقبل)، في: سرمد أَمين(مُحرر)، لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب: دِراسة في أَسباب ونتائج الحرب الروسية على أَوكرانيا، ط1،(بغداد: سلسلة إِصدارات كُلية القانون والعلوم السياسية، الجامِعة العِراقية،2023)، ص323.

(12) تقدير موقف، الأَزمة الأَوكرانية احتِمالات المواجهة والحل، (الدوحة: المركز العربي للأَبحاث ودِراسة السياسات،2022)، ص4.

(13) عمرو عبد العاطي، كيف تتعامل الولايات المُتحدة مع العمليات العسكرية الروسية في أَوكرانيا؟، في: مجموعة باحثين، الحرب الروسية– الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،2022)، ص20.

(14) فكرت نامق عبد الفتاح، الحرب الروسية–الأَوكرانية(الجذور–التطورات–وآفاق المُستقبل)، مصدر سبق ذِكرهُ، ص324.

(15) دلال محمود، الأَزمة الأَوكرانية: الأَهداف الحقيقية لروسيا والولايات المُتحدة، في: رغدة البهي(مُحرر)، روسيا وأَوكرانيا مِن الأَزمة إِلى الحرب.. البدايات والمالات،ط1، (القاهِرة: المركز المصري للفكر والدِراسات الاستراتيبيجية،2022)، ص ص53–54.

(16) نقلاً عن: سعد حقي توفيق، الحرب الروسية–الأَوكرانية في ميزان العلاقات الروسية–الأَمريكية وآثارها في السياسة الدولية، في: سرمد أَمين (مُحرر)، لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص48.

(17) فيان أَحمد محمد لاوند، الأَزمة الأَوكرانية في السياسة الروسية والأَمريكية وأَبعادها المُستقبلية، مجلة الدِراسات المُستدامة، السنة3، المُجلد3، العدد3، مُلحق2، (بغداد: دار المنظومة،2021)، ص199.

(18) آمال زرينز، الاوراسية الجديدة وتأَثيرها في الفكر الاستراتيجي الدولي: دوافع التدخل في أَوكرانيا وحدودهُ،(أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2022)، ص78.

(19) خولة بوناب، دور الطاقة في رسم استراتيجيات روسيا الاتحادية تجاه بيئتها الاقليمية –مِنذُ سنة2000–، (أَطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامِعة الحاج لخضر –باتنة1–، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،2023/2022)، ص74.

(20) كمال القيسي، النفط والهيمنة: القوة والتحكُم، (الأَردن: دار آمنة للنشر،2015)، ص103.

(21) جروج فيشان, أَوكرانيا والقرم في السياسة الروسية, ترجمة: محمود الحرثاني, (قطر: مركز الجزيرة للدِراسات،2014)، ص3.

(22) بُشرى زينب أوزدمير داشجي أوغلو، العقوبات على روسيا وتأَثيرها على أَمن الطاقة، مجلة رؤَية تُركية، المُجلد11، العدد2،(تُركيا: مركز الدِراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ربيع2022)، ص98.

(23) محمد المنشاوي، ما مدى تأَثير حرب روسيا وأَوكرانيا على الاقتِصاد العالمي؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://2u.pw/UZ2S3.22-3-2022

(24) رياض مهدي الزُبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص76–77.

(25) بومنجل خالد وفاروق مجيب الرحمان المهدي، إِدارة النِزاع في أَوكرانيا بين المُقاربة الأَمنية الروسية والأَمريكية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدِراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018)، ص ص80–81.

(26) رياض مهدي الزُبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص77.

(27) Bodo Weber and Kurt Bessemer,The Western Balkans and the Ukraine Crisis –A changed Game for EU and US Policies?, DPC A Report from Democratization Policy Council, Berlin–Sarajevo https://democratizationpolicy.org

(28) أَحمد عليبة، الضربة الأَولى: انطِلاق الاجتياح الروسي لأَوكرانيا، في: رغدة البهي(مُحرر)، مصدر سبق ذِكرهُ، ص19.

(29) قاسم محمد عبيد الجنابي ومحمد ميسر فتحي، الأَزمات الدولية ومُستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الأَزمة السورية والأَوكرانية أَنموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد43-44، (بغداد: كُلية العلوم السياسية، جامِعة النهرين،2016)، ص89.

(30) باري بافيل، بيتر انجلك، جيفري سيمينو، أَربع طرق قد تنتهي بِها الحرب في أَوكرانيا،في:مجموعة باحثين، أَبرز ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول الأَزمة الأَوكرانية،ج3، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية،أَذار2022)، ص13.

(31) أَحمد أَمين، هِبة رفعت، ماريو أَشرف، أَحمد خليفة، الأَزمة الأَوكرانية وتداعياتها على مُستقبل النسق الدولي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدِراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2022)، ص24.

(32) حسن أَبو طالب، روسيا وتقسيم أَوكرانيا: خطوة لتصحيح أَخطاء التاريخ!!، في: مجموعة باحثين، الحرب الروسية-الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي،(القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،2022)، ص16.

(33) نقلاً عن: مركز الجزيرة للدِراسات، إِعادة إِحياء الناتو.. كيف منحت أَزمة أَوكرانيا قُبلة الحياة للحلف الأَطلسي؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2022/2/25.

(34) فكرت نامق عبد الفتاح، الحرب الروسية- الأَوكرانية (الجذور- التطورات- وآفاق المُستقبل)، مصدر سبق ذِكرهُ، ص327.

(35) وكالات-الميادين، جونسون يُطالب أَعضاء الناتو بزيادة الإِنفاق العسكري؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.almayadeen.net/news/politics.29-06-2022

(36) نقلاً عن: كيَفين كونولي، "غزو روسيا لأَوكرانيا: كيف كشفت هشاشة السلام في أَوروبا؟"،، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/world-60693436.10-03-2022

(37) أُسامة فاروق مخيمر، أَثر الأَزمة الأَوكرانية على الأَمن الأَوروبي، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5، (مصر: مركز المعلومات ودعم أَتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص92.

(38) السيد صدقي عابدين، مجموعة السبع على خط المواجهة في أَوكرانيا، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5، (مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص106.

(39) عمرو عبد العاطي، كيف تتعامل الولايات المُتحدة مع العمليات العسكرية الروسية في أَوكرانيا؟، مصدر سبق ذِكرهُ، ص16.

(40) نقلاً عن: رياض مهدي الزُبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص132.

(41) دلال محمود، الأَزمة الأَوكرانية: الأَهداف الحقيقية لروسيا والولايات المُتحدة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص54-55.

(42) F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson, John Gordon IV; The Ukrainian Crisis and European Security Implications for the United States and U.S. Army, Rand Corporation. https://www.rand.org/t/rr903.p6

(43) رغدة البهي، حرب موازية: البُعد السيبراني في الحرب الروسية-الأَوكرانية، في: رغدة البهي(مُحرر)، روسيا وأَوكرانيا مِن الأَزمة إِلى الحرب: البدايات والمالات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص68.

(44) صحيفة الشرق الأَوسط، حين تتحول الحرب الحدودية إِلى حرب إِلكترونية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/3857216

(45) رغدة البهي، حرب موازية: البُعد السيبراني في الحرب الروسية- الأَوكرانية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص71.

(46) نقلاً عن: رياض مهدي الزُبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص113.

(47) دلال محمود، الأَزمة الأَوكرانية: الأَهداف الحقيقية لروسيا والولايات المُتحدة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص51.

(48) رياض مهدي الزُبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص91.

(49) وحيد عبد المجيد، النِظام العالمي في ضوء الحرب الروسية الأَوكرانية، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5، (مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص71.

(50) أَحمد أَمين، هِبة رفعت، ماريو أَشرف، أَحمد خليفة، الأَزمة الأَوكرانية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص54.

(51) U.S. Diplomatic Push for Ukraine Falters in a Middle East Influenced by Russia, The Wall Street Journal, 3March, 2022. https://on.wsj.com/38J4MPp.

(52) أَثر الغزو الروسي لأَوكرانيا على الشرق الأَوسط وشِمال أَفريقيا، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/impact-russias-invasion-ukraine-middle-east-

(53)Russia's Share in Arms Imports 2017–2021, Statista.com,15 arch2022.https://bit.ly/38J4Yy7.

(54) محمود علوش، حرب أَوكرانيا أَعادت تشكيل الشرق الأَوسط، تقرير منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/2/28

(55) عزت سعد، مُستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5، (مَصر: مَركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص88. كذلك يُنظر: رياض مهدي الزُبيدي ولُمى مطير حسن، أَبعاد وتداعيات الحرب الروسية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص95.

(56) مغاوري شلبي علي، العولمة بعد حرب أَوكرانيا وحتمية تغيير نمط الإِنتاج في الاقتِصاد العالمي، مجلة السياسية الدولية، المُجلد57، العدد229، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، تموز/يوليو2022)، ص67.

(57) عصام عبد الشافي،ورقة تحليلية:الحرب الروسية–الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي،(قطر:مركز الجزيرة للدِراسات،2022)،ص10.

(58) خالد عُكاشة، الغاز الروسي:طبيعة السِلاح والمدى المنظور ، مصدر سبق ذِكرهُ، ص59.

(59) الجزيرة، كم تُكلف إِعادة إِعمار أَوكرانيا إِذا توقفت الحرب اليوم؟، https://www.aljazeera.net/news/2022/9/9

(60) عصام عبد الشافي، ورقة تحليلية: الحرب الروسية–الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص11.

(61) بشير نافع، الأَزمة الأَوكرانية تُفجر الصِراع على أَوروبا مِن جديد،(قطر: تقرير مركز الجزيرة للدِراسات، أَذار2014)، ص6.

(62) خالد عُكاشة، الغاز الروسي: طبيعة السِلاح والمدى المنظور، مصدر سبق ذِكرهُ، ص59.

(63) مركز المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدمة، تداعيات الأَزمة الأَوكرانية على الاقتصادات الأَوروبية في الأَمد القصير، بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/7165.17-03-2022

(64) زياد الرفاتي، دِراسة الأَثار الاقتصادية والمالية للحرب في أَوكرانيا على الاقتصاد العالمي والدول والأَسواق المالية الدولية، جريدة الدستور، العدد19626، (عمان: 21 أَذار/مارس2022)، ص4.

(65) رحمة حسن، كيف يمكن أَنَّ تؤَثر الأَزمة الأَوكرانية على الأَوضاع الإِنسانية؟، في: رغدة البهي(مُحرر)، روسيا وأَوكرانيا مِن الأَزمة إِلى الحرب: البدايات والمالات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص71–73.

(66) أَسماء رِفاعي الشحري، اللاجئون الأَوكرانيون: أَزمة أَوروبية جديدة تلوح في الآفق، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5، (مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص ص117–125.

(67) زياد الرفاتي،دِراسة الأَثار..،مصدر سبق ذِكرهُ،ص4. ويُنظر:حسن أَبو طالب،مصدر سبق ذِكرهُ،ص21.

(68) سعد حقي توفيق، الحرب الروسية–الأَوكرانية في ميزان العلاقات الروسية–الأَمريكية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص51.

(69) المصدر نفسهُ، ص52.

(70) علاء بريك، بعد100 يوم: كيف أَثرت الحرب الروسية الأَوكرانية في الاقتصاد العالمي؟، موقع رؤَية الإِخبارية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://roayahnews.com/p=1173117.03-06-2022

(71) نقلاً عن: المصدر نفسهُ.

(72) عبد المنعم سعيد، مُستقبل الأَمن الدولي والأَوروبي، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5، (مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص76.

(73) الجزيرة، حرب روسيا على أَوكرانيا.. سعر النفط يكسر حاجز100 دولار والذهب يقفز وبورصة موسكو تُعلق التداولات، تقرير منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/2/24

(74) يُنظر: تقرير صندوق النقد الدولي، (واشنطن: نيسان/أَبريل2022)، ص4.

(75) حسين سُليمان، التعقيدات الاقتصادية للأَزمة الأَوكرانية والعقوبات على روسيا، في: مجموعة باحثين، الحرب الروسية–الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي،(القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،2022)، ص24.

(76) أَحمد أَمين، هِبة رفعت، ماريو أَشرف، أَحمد خليفة، الأَزمة الأَوكرانية وتداعياتها..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص46–47.

(77) أَحمد أَمين، هِبة رفعت، ماريو أَشرف، أَحمد خليفة، الأَزمة الأَوكرانية وتداعياتها..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص46–47.

(78) محمد المنشاوي، ما مدى تأَثير حرب روسيا وأَوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/3/22

(79) عمار حميد ياسين، الحرب الروسية الأَوكرانية وانعكاساتها على النِظام الدولي والاقليمي والشرق الأَوسط، (بغداد: مؤَسسة بيت الحِكمة،2022)، ص22.

(80) وكالات–أَبو ظبي، بالأَرقام.. النرويج تُعلن عدد قتلى روسيا وأَوكرانيا في الحرب، تقرير منشور على الموقع الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/world/1590849-23-01-2023

(81) سكاي نيوز عربية، بالأَرقام خسائر الجيشين الروسي والأَوكراني في الحرب، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/world/1570453

(82) المصدر نفسهُ.

(83) أَحمد أَمين، هِبة رفعت، ماريو أَشرف، أَحمد خليفة، الأَزمة الأَوكرانية وتداعياتها..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص42.

(84) أَحمد عليبة، أَثر العقوبات الغربية على الصِناعات الدفاعية الروسية في زمن الحرب، في: مجموعة باحثين، الحرب الروسية–الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي،(القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،2022)، ص80.

(85) Sudha David-Wilp and Thomas Kleine-Brockhoff, A New Germany: How Putin's Aggression Is Changing Berlin, Foreign Affairs,1 March2022. https://fam.ag/3u31hLS.

(86) عمرو الشوبكي، الاتحاد الأَوروبي والحرب في أَوكرانيا، في: مجموعة باحثين، الحرب الروسية–الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي، (القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،2022)، ص35.

(87) عصام عبد الشافي، ورقة تحليلية: الحرب الروسية– الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص12.

(88) أُسامة فاروق مخيمر، أَثر الأَزمة الأَوكرانية على الأَمن الأَوروبي، مجلة آفاق استراتيجية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص93.

(89) هدير مصطفى، المقاتلون الأَجانب في أَوكرانيا: مصير محفوف بالمخاطر، مجلة آفاق استراتيجية، السنة الثانية، العدد5،(مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أَذار/مارس2022)، ص ص128–129

(90) واثق السعدون، تدَاعيات الحرَب الروَسية–الأَوكرانية على منطقة الشرق الأَوسط: التحديات والفرص، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.orsam.org.tr/ar/rusya-ukrayna-savasinin-ortadoguya-etkileri-zorluklar-ve-f

(91) المصدر نفسهُ.

(92) عبير ياسين، إسرائيل وسياسة الحبل المشدود في الحرب الأَوكرانية، في: مجموعة باحثين، الحرب الروسية–الأَوكرانية ومُستقبل النِظام الدولي،(القاهِرة: مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية،2022)، ص56.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 7 / 5 / 2023
تاريخ قبول البحث 31 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014: الواقع والتحديات

Security policies in Iraq after 2014: reality and challenges

م.م. أماني محمد صبري
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Amani Mohamed Sabry
University of Baghdad /Collage of Political Sciences

أ.م.د. علي دريول محمد
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Ali Driul Muhammad
University of Baghdad /Collage of Political

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

شكل عام 2014 انعطاف مرحلة مهمة في تحدي الأمن العراقي منذ الهجمة الإرهابية الشرسة التي تعرض لها العراق في (9 – حزيران)، ودخول ما يعرف بتنظيم (داعش) مدينة الموصل، سرعان ما امتدت عملياته الإرهابية في الأجزاء الشمالية والغربية من العراق، ليسيطر التنظيم الإرهابي على نحو (60%) من مساحة العراق، ما شكل تهديدًا حقيقيا للأمن الوطني تطلب تغيرًا شاملًا للخطط العسكرية والأمنية وإعادة النظر في إستراتيجية الأمن الوطني العراقي. ولم يكن تنظيم (داعش) بمستوى القوة التي أدت إلى انهيار المنظومة العسكرية والأمنية، وانسحابها أمام ثلة من العناصر الإرهابية المسلحة، بقدر ما كان للخلافات السياسية والحزبية العراقية وتخندقها في ولاءات طائفية وارتمائها في أحضان قوى إقليمية أثر في ذلك، فقد شكلت الخلافات السياسية والمحاصصة الطائفية والتدخلات الإقليمية دورًا كبيرًا في التأثير على الأمن الوطني العراقي كاد به الأمر أن ينهار بشكل كامل لولا صحوة الوعي السياسي لدى العراقيين واستجابتهم السريعة للتوحد في صف واحد ومحاربة تنظيم (داعش) تحت راية العراق، وباسم الوطن الواحد، وإفشال المخطط الدولي والإقليمي في تقسيم العراق وفقًا لأجندات طائفية وحزبية ضيقة.

الكلمات المفتاحية:"السياسات العامة"،"السياسات الامنية"،"المحاصصة"،"التدخلات الاقليمية"،"الإرهاب"

Abstract

The year (2014) represented an important turning point in the challenge of Iraqi security since the fierce terrorist attack on Iraq on (9-June), and the entry of what is known as (ISIS) the city of Mosul. The terrorist organization covers about (60%) of the area of Iraq, which constituted a real threat to national security. It required a comprehensive change of military and security plans and a review of the Iraqi national security strategy. ISIS was not at the level of strength that led to the collapse of the military and security system, and its withdrawal in front of a group of armed terrorist elements, as much as the Iraqi political and partisan differences, its entrenchment in sectarian loyalties, and its throwing into the arms of regional powers had an impact on that, as political differences and sectarian quotas shaped Regional interventions played a major role in influencing Iraqi national security, and it would have collapsed completely had it not been for the awakening of Iraqi political awareness and their quick response to unite in one row and fight ISIS under the banner of Iraq, in the name of the one homeland, and the failure of the international and regional plan to divide Iraq according to narrow sectarian and partisan agendas.

Keywords: "Public policies," "security policies," "quotas," "regional interventions," "terrorism"

المقدمة

في كل دول العالم وعبر التاريخ ارتبط كيان الدولة بوظيفة الأمن منذ نشوئها، لدرجة أصبح من البديهيات في علم السياسية أن وظيفة الدولة الأولى كانت الحماية وعلى اختلاف التجارب بالنسبة إلى كل دولة إلا أن الأمر ارتبط بالجانب العسكري بشكل مطلق ضمن هذه الفكرة الأولية، فاعتمدت الدول على قوتها العسكرية في بقائها وقدرتها على الحماية والأمن. الأمر الذي يتطلب توفير موارد لبناء جيش قوي بالإضافة إلى وجود الأفراد القائمين على الأمر، وتطورت وظائف الدولة عبر التاريخ، وتطور مفهومه عبر وظائف الدولة ذاتها، لارتباطهما ببعض، وامتد مفهوم الأمن ليشمل جوانب أخرى لا تقتصر على البعد العسكري، لتنصهر في هدف واحد هو: الأمن الوطني؛ إذ تضافرت عدة عوامل قادت إلى تجاوز الفكرة الأولى من منظوره العسكري وحسب، مما دعا الباحثين إلى تكوين رؤية شاملة للمفهوم، تقوم على أساس من أربعة أركان هي: السياسة، والثقافة الاجتماعية، والاقتصاد، والركن العسكري، والتي ترتبط مع بعضهم البعض، وكلما ازدادت قدرة النظام السياسي في دولة ما على استثمار الموارد المتاحة في هذه الجوانب مجتمعة وخاصة العامل الاجتماعي وتوظيف مخرجاتها في مجرى واحد، زادت قدرته على الوصول بها إلى مستوى أعلى من القدرة على حفظ الأمن الوطني، وإن الأمن العراقي هو تحصيل حاصل أو حاصل جمع الأمن من العنف، والأمن من السياسة، والأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبمجرد المرور على هذه الأبعاد يمكننا أن نتعرف على حجم الخطر الذي يهدد الأمن الوطني للبلاد بعد عام (2014)، فالعراق يعاني من مشكلات أمنية وسياسية، واقتصادية واجتماعية، بمعنى أن الأمن العراقي ليس بحالة جيدة وهو ينذر بالخطر؛من هنا جاءت أهمية البحث.

وتكمن مشكلة البحث لقد أدت عوامل عديدة إلى زعزعة المنظومة الأمنية، فلم يكن تنظيم داعش بمستوى القوة التي أدت إلى ذلك، بقدر ما كان للخلافات السياسية والحزبية العراقية وتخندقها في ولاءات طائفية وإقليمية أثر في ذلك، فقد شكلت الخلافات السياسية والمحاصصة الطائفية والتدخلات الإقليمية دورًا كبيرًا في التأثير على الأمن في العراق.

ويفترض البحث أنّ العام 2014 شكل انعطاف مرحلة مهمة في تحدي الأمن العراقي منذ الهجمة الإرهابية الشرسة التي تعرض لها العراق في (9 حزيران 2014)، ودخول ما يعرف بتنظيم "داعش" الإرهابي مدينة الموصل، والذي امتدت عملياته الإرهابية في الأجزاء الشمالية والغربية من

العراق، ليسيطر التنظيم الإرهابي على أراض شاسعة من مساحة العراق، الأمر الذي شكل تهديدًا حقيقيًا للسياسات الأمنية في العراق مما تطلب تغيرًا شاملًا للخطط العسكرية والأمنية وإعادة النظر في إستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

ولغرض التحقق من فرضية البحث فقد تمّ الاعتماد على منهج التحليل النظمي.

وقد تكونت هيكلية البحث من مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، جاء المبحث الاول تحت عنوان السياسات الامنية في العراق بعد عام 2014، أمّا المبحث الثاني فتناول تحديات المؤسسات الامنية في العراق بعد العام 2014.

المبحث الأول: السياسات الأمنية في العراق بعد عام (2014)

بالرغم من الانتصارات التي تم تحقيقها في المجال الأمني العراقي سواء بالسيطرة على العمليات الإرهابية في الداخل أو بالتغلب على التنظيم الإرهابي الذي استهدف معظم الأراضي العراقية (تنظيم داعش)، إلا أنها لم تمثل المرحلة النهائية في التغلب على الإرهاب وتحقيق السياسة الأمنية بشكل كامل، إذ دخل العراق وضعًا أمنيًا جديدًا متمثلا في تنظيف المناطق المحررة من الأوكار الإرهابية لـ (داعش)، والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة والمساعدة على عودة الأهالي إلى مناطقهم، والعمل على ضمان عدم عودة التنظيم والإرهاب بصورة عامة مرة أخرى، لذا قسم المبحث على الآتي:

المطلب الأول: آليات إدارة الأمن في العراق

تلجأ الدول إلى جملة من الآليات في سبيل تحقيق وإدارة العملية الأمنية تختلف هذه الآليات من دولة إلى أخرى تبعًا لحجم الخطر والموقف والإمكانيات المادية والمعنوية، وإن اتباع قاعدة عامة في استراتيجية الأمن العراقي يجب أن تتضمن عدة مبادئ ابتداءً من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية وصولًا إلى تحقيق الأمن في العراق، فالأهداف الاستراتيجية التي يجب أن ترتكز على ضمان الاستقرار باحتواء التهديدات العسكرية التي تشمل الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالإرهاب وقطع الإمدادات الخارجية عنها، فالتخطيط الدقيق للأمن القومي يجب أن لا يهمل دور المواطن في دعم الخطط التي ستوفر المناعة له بما يجعله قادرًا على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية[1]، فالأمن الداخلي للعراق مرتبط بالخارج ويجب الانتباه إلى ضرورة إيجاد بيئة إقليمية ملائمة معتمدين الصيغ السلمية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة[2].

تختلف مصادر تحقيق الأمن، والدولة هي من تقوم بهذه المهمة وهو ما تستخدمه من آليات وإجراءات لمواجهة الأحداث المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن هذه الوسائل أجهزة الأمن والاستخبارات

وهي الوسائل الرئيسة التي يعتمد عليها القادة السياسيون في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن العراقي ووضع الأسس والسياسات والتسلح المناسب للجهاز الأمني، والمؤسسة العسكرية، تتناسب واحتياجات العراق كدولة، وليس مع احتياجات الحكومة لاستمرارها أو توسيع مدى سيطرتها على العراقيين، مثل إلغاء المحاصصة[3]، فإن إلغاء العمل بهذا النظام يتيح الفرصة للحكومة بأن تستقر أمنيًا عن طريق وجود نظام منسجم مع نفسه، فالسياسات الأمنية التي يتم طرحها لا تُبنى على أساس مصلحة المذاهب والقوميات وبذلك تتحقق المصلحة العامة[4].

كما يحتاج تعزيز الأمن في العراق إلى جملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الأمن بصورة عامة، مما تجعل القوى السياسية أمام خيارين: أما أن تطبق الدستور بحذافيره ومنها الفيدرالية ومجلس الاتحاد، والذي يسهم في تحسين أداء السلطة التشريعية عبر مجلس الاتحاد ويزيد من ثقة المواطن بها ويذهب للانتخاب، ويستطيع كل إقليم أن يدبر أمره عبر الفيدرالية. إذ إن الفيدرالية تعد من الحلول الناجحة لبعض المشكلات التي تعاني منها دول العالم وخاصة تلك التي تخرج من حروب وفتن طائفية ومذهبية كونها تقلل من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة التي هي بالأساس دولة تعاني من الظروف المحيطة بها، فتسمح لسكان المنطقة بأن يدبروا أمور مناطقهم وفق احتياجاتهم التي هم أعرف بها، وترك هوية الدولة وسيادتها لسلطة اتحادية متفق عليها .

أما مجلس الاتحاد فإن علاقته بالأمن الوطني هو أن هذا المجلس سوف يزيد من قوة الأداء السياسي لأعضاء البرلمان وسوف يكون بمثابة المراقب لهم، كونه يتألف من أعضاء كبار في السن لهم تجربة طويلة في العمل، وهم في الغالب لا يحتاجون إلى المحاصصة أو الاتفاقات السياسية وذلك لكبر سنهم ولكونهم يمثلون أقاليمهم، وليس مذاهبهم أو قومياتهم كما أن هدف المجلس سيكون بقاء العراق موحدا، أي أنه سيكون صمام أمان لوضع سياسات عامة شاملة، ليس فيها قدر من العنصرية، وإذا ما امتلك وسيلة التحقيق والرقابة على الأداء الحكومي فإنه سيضمن استقرارًا سياسيًا كبيرًا جدًا في العراق.

وللجهة السياسة الدور في زعزعة الاستقرار بكافة مفاصله الاقتصادي والأمني والاجتماعي، والتي بدورها تؤثر في استقرار الأمن في العراق. يتفق أغلب الساسة في العراق حتى أولئك المستفيدون من ظاهرة المحاصصة وامتيازاتها على أنها هي الأساس في الكثير من المشكلات التي تعاني منها البلاد وتؤثر سلبًا في الأمن الوطني، وعليه فمن الضروري أن يتم التراجع عن هذه القاعدة لصالح الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على أساس من يحصل على نسبة معينة من أصوات الناخبين يحق له أن يمثلهم ويقودهم لفترة معينة من الزمن[5].

والتوافق السياسي وتنفيذ السياسات العامة والقرارات الحكومية وزرع الثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها تجعل من المواطن بأن يكون شعوره أن أموال البلاد لم تبدد أو تضيع هدرًا، فالنظام السياسي هو وليد بيئته ويوثر في الأمن ويؤثر به سواء بالسلب أو الإيجاب، بالتالي فإن إصلاح النظام السياسي هو سبيل لإصلاح النظام الأمني في العراق [6].

كما أن ظهور قوى سياسية جديدة تعتمد على البرامج السياسية يعد حالة ضرورية تصب في صالح الأمن العراقي؛ لأنه يعني طرح برامج سياسية جديدة ليس لها علاقة بالمذاهب أو القومية من جانب، ويعني ترسيخ قواعد الديمقراطية الحقيقة التي تستند إلى نتائج الانتخابات بدلًا من الركون إلى الديمقراطية التوافقية أو الاتفاقات الجانبية بين هذا المكون السياسي وذاك من جانب آخر.

وبالإشارة إلى الآليات الاقتصادية وعند الرجوع إلى تاريخ دول العالم نجد أن الدول المستقرة هي التي تتمتع باقتصاد قوي وفعال ومصادر دخل متنوعة بحيث تقي نفسها من التقلبات، أما العراق فيعتمد على مصدر واحد للتمويل وهو النفط؛ لذا نراه معرضًا لخطر الاستقرار الأمني[7]، فإذا ما أصابه الضرر أصيب بالشلل وعجز عن تمويل مؤسسات وتنفيذ سياساته وخططه الأمنية[8].

ومن الجدير بالذكر: أن المحافظة على الانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات السلمية وعدم التمسك بها يساعد في تعزيز الأمن في العراقي. وإن ترسيخ الأمن في البلاد يتطلب توفير البيئة الملائمة لتعزيز الأمن وتهيئة مستلزمات حفظه، وهذا يتم عن طريق تطبيق الدستور بشكل عادل، والأهم تصحيح مسار القضاء ليكون أكثر مهنية وإبعاده عن السياسة، وبناء جهاز أمنى مهني، وإبعاده عن التحزبات، ورفع معدل التنوع الحقيقي في التشكيلات الأمنية، وإنهاء المظاهر المسلحة ولأي سبب كان، وحصر القوة والسلاح وأعمال العنف المشروع بيد الدولة فقط.

المطلب الثاني: نتائج السياسات الأمنية في العراق بعد عام (2014)

لقد واجهت السياسة الأمنية في العراق تحديات كبيرة، فلم يتوقف الأمر على هزيمة تنظيم (داعش) الإرهابي، فالحكومة العراقية واجهت أمرين غاية في الأهمية، الأول يتعلق بحصر السلاح بيد الدولة ،الهدف الذي أعلنه بوضوح رئيس مجلس الوزراء في برنامجه الحكومي، والثاني يتمثل في مواجهة خطر عودة تنظيم (داعش) الإرهابي، فكان التحدي الأبرز هو كبح جماح الجماعات المسلحة في البلاد التي تتنافس فيما بينها، فالمهمة الرئيسية هي ضبط حركات الفواعل غير الحكومية والذين باتوا يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ودورًا سياسيًا وأمنيًا منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير[9] فالاستقرار الحقيقي يتحقق في فرض السلطة في العراق خاصة بعد التحرر من (داعش) أصبح العراق مثقلا بوجود وحدات شبه عسكرية

مختلفة، وهذا بدوره يعود إلى ضعف في جيشه النظامي[10]، لا سيَّما بعد تفكيك الجيش العراقي ثم تم إعادة بنائه بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) كجزء من عملية إزالة إرث النظام السابق، فكان لا بُدَّ من إعادة بناء الجيش بعد انهياره في وجه تنظيم (داعش)[11].

فبالرغم من إعلان نهاية تنظيم (داعش) التي كانت تستحوذ على مساحات واسعة من العراق إلا أنها ليست نهاية الحرب والتطرف وتحقيق الاستقرار في العراق، فعلى الرغم من الانتصارات الكبرى التي حققتها الأجهزة الأمنية مقابل الخسائر البشرية والمادية الكبيرة وخاصة في المدن المحررة إلا أن هناك تحديات كبرى واجهت الاستقرار في هذه المناطق، فبعد انهيار التنظيم وبدء معارك التحرر وحتى نهاية العام (2017) بإعلان هزيمة (داعش) الإرهابي في العراق كاملًا جاءت المهمة الجديدة ألا وهي كيفية دمج تلك الكتلة البشرية التي قاتلت (داعش) وبالتحديد عناصر قوات الحشد الشعبي الذين تطوعوا للقتال بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية[12] دخل العراق وضعًا أمنيًا جديدًا مغايرًا بعد تحرير المدن والقضاء على تنظيم (داعش)، ولكن على الرغم من خسارة التنظيم مراكز ثقله من أسلحة وقيادات من الصف الأول إذ قتل أكثر من (43) قياديًا من أصل (44)، ورغم فقدانه (65%) من قواته الناعمة كالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي كان يستخدمها في التجنيد إلا أنه لا يزال يشكل تهديدًا خطيرًا على أمن العراق وخصوصًا في المناطق المحررة ويعود ذلك إلى[13]:

1. تحول التنظيم إلى منظمة سرية تتوزع على شكل خلايا في مناطق جنوب غرب الموصل وشمال مدينتي راوة وهيت وصولًا إلى جنوب البعاج وفي سلسلة تلال حمرين ومناطق شرق تكريت وجنوب غرب كركوك وشمال ديالى.
2. إعادة هيكلية تنظيمه في (أغسطس – 2018) بعد أن أدرك أنه في الطريق إلى خسارة كامل الجغرافية التي كان يسيطر عليها، وليتلاءم الهيكل التنظيمي الجديد مع الاستراتيجية التي سوف يتبعها في المرحلة القادمة أي ما بعد التمكين.
3. أصبحت المرحلة المقبلة مرحلة حرب العصابات يعتمد فيها على الخلايا النائمة التي تكون خليطا من (عناصر نشطة وعناصر خاملة) ومن الممكن أن يتحولوا في ظروف إلى عناصر نشطة.
4. على الرغم من تجفيف مصادر تمويل الإرهاب إلا أن التنظيم يمتلك أموالا باستطاعته تدويرها داخل العراق .
5. عدم حسم ملفات عوائل التنظيم التي تتراوح أعدادهم ما بين (90–100) ألف في المخيمات الحكومية وتحت مراقبة الأجهزة الأمنية، وهذا يمثل قنبلة موقوته إذا ما تم وضع حل جذري لهم.

كما واجهت القوات الأمنية استراتيجية جديدة وهي ما فعله تنظيم (داعش) بعد مرحلة الانحدار في ترك التضاريس السهلة إلى الجبال والمناطق الوعرة ودلتا الأنهار والمناطق الصحراوية، وقسم منهم توغلوا بين السكان المدنيين، وما يترتب عليه من عودة سلسلة الاغتيالات والترهيب (وهذا الأمر ما يزال قائمًا)[14]، الأمر الذي يتطلب البحث عن سياسات أمنية تحاكي حركة التنظيم وحركات الإرهاب ومهددات الأمن الأخرى، من أجل أن لا تعود السياسات إلى ما كانت عليها قبل (2014)، فالسياسات السابقة كانت ردات فعل بعد وقوع الفعل الإرهابي، أي إجراءات مفاجئة وليست قدرات استباقية وقائية للأعداء، ومن هنا وبعد انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم (داعش) أصبح العراق بحاجة إلى استراتيجيات شاملة للوصول إلى الأمن الشامل، ويتم ذلك بعدة إجراءات وطرق، منها تجديد وتطوير مقاربات مختلفة وتعزيز الجهود لمواجهة التهديدات المستقبلية التي يمثلها التنظيم بعد أن تحول إلى تنظيم سري يستخدم استراتيجية حرب العصابات بأساليب مختلفة.

وبعد فتوى السيد (السيستاني) في الجهاد عام (2014) والتي كان لها الدور الكبير في تحرير الأرض وتم بناء الحشد الشعبي الذي نظم بقانون (40) عام (2016) ليبرز أدوار الفصائل المسلحة، فرغم انضواء هذه الفصائل تحت مؤسسة الحشد الشعبي غير أن هناك خلافًا كبيرًا حول أدوارها ورؤيتها والعقيدة التي تنتمي إليها، فتعد كيانات مستقلة على الرغم من ارتباطها بالحشد الشعبي وفصائل مسلحة ذات أجنحة سياسية يجوز لها التدخل في الشؤون السياسية، وهذا ما يضعها في خلاف وتقاطع مع رؤية الدولة العراقية ويتناقض مع نص الدستور العراقي في المادة الـ (9) وقانون الحشد الشعبي، مما يزيد من حدة الوضع بالإضافة إلى هيمنة هذه الفصائل على القيادة والتحكم في مؤسسة الحشد الشعبي [15]، الأمر الذي جعل الوضع الأمني أكثر تعقيدًا، فقد فشلت الحكومة السابقة في احتوائها أو التعامل معها مما جعل الحكومة العراقية في تحد كبير وهو أن تجعلها تحت السيطرة[16].

ولا بُدَّ من الإشارة إلى الفصائل الموجودة في كردستان العراق وقواتها الأمنية المعروفة باسم البيشمركة التي تقع تحت سيطرة وزارة البيشمركة التابعة للحكومة الإقليمية، ولكن العشرات من كتائبها مرتبطة بالحزبيين السياسيين المهيمنين في الإقليم مما يجعل منها تناقضا مع مبادئ الدستور العراقي، هذه الجماعات لا تتمتع بسلطة حكم مركزية ولها أدوار سياسية وغالبًا ما تكون الأهداف المتنافسة تحديا أمنيا رئيسا للحكومة العراقية.

التحدي الثاني: وهو الذي يتعلق باحتمالية عودة تنظيم (داعش) خاصة بعد الهجمات المتكررة التي شنها التنظيم الإرهابي، إذ تظهر المقارنة السنوية للهجمات الإرهابية التي شنها التنظيم في الربع الأول

من (2019) مقابل الربع الأول لعام (2020) زيادة في الهجمات بنسبة (94%) من (292) في الربع الأول من (2019) إلى (566) في الربع الأول من عام (2020)[17] ويعود ذلك بشكل عام إلى الإرباك في الوضع الأمني وعدم وجود قدرات قتالية كبيرة لإنهاء ملف (داعش) الإرهابي من الجذور[18] بالإضافة إلى الضعف الذي انتاب القوات العراقية بعد خروجها من المعركة ضد (داعش) الإرهابي، واستخدام (داعش) الإرهابي استراتيجية التمركز في مناطق تضاريسية وعرة يصعب على القوات الأمنية الوصول إليها[19] يضاف لذلك الاضطرابات الداخلية بسبب الاحتجاجات الواسعة النطاق ضد الحكومة وانشغال القوات الأمنية في فرض النظام أثناء جائحة كورونا الذي استلزم إعادة الانتشار والتمركز، كذلك غياب التنسيق بين الأطراف التي تخوض المعركة ضده وهي إلى جانب القوات الأمنية كمقرات الحشد الشعبي والحشد العشائري والبيشمركة، إلى جانب ذلك علق التحالف الدولي ضد (داعش) عملياته الجوية والاستخباراتية، وخفض قدرته على تقديم المشورة أو مرافقة القوات العراقية نتيجة تزايد التوتر والضربات المتبادلة بين واشنطن وطهران وحلفائها عقب قرار البرلمان العراقي في (5 – يناير – 2020) بإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد بعد اغتيال الولايات المتحدة لقائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) ونائب رئيس الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس) في (3 – يناير) من العام نفسه، ثم جاءت جائحة (كوفيد –19) لتقوم بعثات التدريب التابعة للتحالف والناتو بتعليق عملياتها لمدة شهرين، وبحلول (29 – مارس) سحبت أستراليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والبرتغال وهولندا جميع المدربين تقريبًا، الأمر الذي وضع الحكومة أمام تحدٍ أمني، وهو مواجهة الإرهاب[20].

المبحث الثاني: مشاكل المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام (2014)

تعاني المؤسسات الأمنية في العراق بصورة عامة جملة من المشاكل والمعوقات التي تمثل تحديا في سبيل تحقيق الأمن العراقي، فمثلًا تعاني المؤسسات الأمنية من مشكلة المحاصصة، إذ يعتبر النظام البرلماني من أرقى الأنظمة المعمول بها عالميًا، إلا أن تجربته بالعراق شابها الكثير، والسبب يكمن في حداثة التجربة والبناء غير الصحيح حتى وإن عزاها البعض لطبيعة المجتمع العراقي وتكوينه العرقي والطائفي والقومي والمذهبي إلا أن الأمر ليس مبررًا أن تتحول العملية السياسي إلى حصص تُقسم على أسس الطائفة والقومية والمذهب وغياب الكفاءة في تلك المسميات، وهو مؤشر سلبي ولَّد آثارًا عميقة على رأسها الفساد في مختلف مفاصل الدولة، والأخطر ما في الأمر شمول المؤسسة العسكرية والمناصب ذات الأهمية بتلك المحاصصة وهو موضوع يشكل خطورة على أمن الدولة بصورة عامة

وذات نتائج عكسية وربما سقوط مدينة الموصل ومحافظات أخرى بيد تنظيم (داعش) الإرهابي كان أحد مسبباته المحاصصة والفساد في بعض المفاصل العسكرية والأمنية، لذا قسم المبحث على الآتي:

المطلب الأول: ضعف القدرات الأمنية والعسكرية

من الحقائق المسلَّم بها أن المؤسسة العسكرية تعد من المؤسسات السيادية، والتي تتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي أو السلطة السياسية الحاكمة، ومن المهام التي تقوم بها إضافة إلى مهمتها في الدفاع عن الدولة ضد التهديدات التي تستهدف وجودها وسيادتها- إعداد وتنشئة الأفراد وبناء شخصيتهم وترسيخ عقلية المواطنة في سلوكهم وتفكيرهم فتكون بيئة للاندماج الاجتماعي وتوحيد مكونات المجتمع وتجميع أفراده وتوجيههم نحو أداء مسؤوليات مشتركة وهي المكان الذي تعاد فيه عملية إعداد الفرد ليكون مواطنًا منضبطًا ومنظمًا[21].

وتشكل البيئة العسكرية المكان الملائم لتنشئة الأفراد أثناء تأدية الخدمة الالزامية التي تُفرض على كل المواطنين، وهي البديل للتعامل مع القصور الثقافي للأسرة والمجتمع في إعداد الفرد على أساس الانتماء الوطني وإزالة الحواجز بين المكونات الاجتماعية في المجتمعات ذات النسيج التعددي، من خلال توحيد الأفراد على هدف يجمعهم وهو حماية الوطن، وتحقق المؤسسة العسكرية من خلال هذا الدور تجاوز الضعف المجتمع وهشاشته وعدم تماسكه؛ بسبب سيادة الولاءات العرقية والدينية والطائفية على الولاء للوطن، ويكتسب الفرد خلال وجوده في هذه المؤسسة ثقافة المجتمع الوطني الشامل بضوء الأفكار والمبادئ التي تضعها الدولة ونظامها السياسي في إطار من العمل المؤسسي المبني على الانضباط والالتزام الذي تتميز به المؤسسة العسكرية[22].

فبالرغم من وجود أكثر من مليون منتسب أمني بشتى الصنوف ووجود قوات نخبة وقوة ضاربة وتدخل سريع إضافة إلى هيأة الحشد الشعبي والتي تمرست قواتها على مكافحة الإرهاب، إلا أن الخروق الأمنية لا تزال قائمة وذلك لضعف العامل الاستخباري، وهو مؤشَّر منذ البدء بتشكيل القوات الأمنية وحتى اليوم، المشكلة أن الخطط التقليدية ليست ناجحة بما أن العدو ليس تقليديا، فالكثرة بالعدد أو التسليح الخاطئ أو ضعف التعامل مع المعلومة أدت بمشاكل أمنية شاسعة، فالجهد الاستخباري هو أساس العمل الأمني مع تطور وسائل وأدوات العدو والجماعات المسلحة والإرهابية وعصابات الجريمة ينبغي أن يقابلها تطور فني استخباري معلوماتي شاسع وكشف العمليات قبل تنفيذها والوصول للجناة بأسرع وقت ممكن[23] .

ضعف الهوية والوعي السياسي لدى الأفراد، بل وتدهورها في أحيان كثيرة مرده إلى أن القيادات السياسية لم تلتف حول رؤية موحدة لعراق موحد[24]، بل إن كل فريق اتجه لعرض وطرح رؤية سياسية

للعراق مما أدى إلى تزايد التجاذبات السياسية التي أخذت تهدد استقرار العراق وأمنه الوطني؛ لأنها كانت تتحول أحيانًا إلى صراعات مسلحة على مستوى الشارع العراقي وإن كانت محدودة إلا أنها بالنتيجة تعكس عدم الاتفاق على رؤية موحدة للعراق، كما أن العامل الآخر الذي أوجدته حالة الفراغ السياسي والمؤسسي في العراق دفع قطاعات كبيرة من العراقيين إلى التشبث بانتماءاتهم الفرعية بحثًا عن الأمن والحماية، مما أفسح المجال لبروز دور سياسي واجتماعي لتكوينات جديدة تمثلت بالعشيرة، خاصة وأن سلطات الاحتلال استعانت بعدد من شيوخ العشائر لإدارة بعض المناطق والمدن العراقية[25]، وتمثلت هذه الظاهرة بتأسيس المجالس والروابط العشائرية، وهذا بدوره يعكس الانقسام والضعف الناجم عن انشطار العديد من العشائر ورغبتها في الوصول إلى صناعة القرار والتأثير فيه وفقًا لمصالحها الضيقة وليس لمصلحة الدولة، وهذه الظواهر استفاد منها الاحتلال من أجل توظيفها سياسيًا في إضعاف مراكز القوى المعارضة وإنشاء مراكز بديلة مؤيدة لها، وهو بدوره أدى إلى تمدد دور نفوذ العشائر في بعض التنظيمات السياسية كالأحزاب، والتي أصبح فعلها امتدادا لهذه التكوينات وأضعف من قدرتها على استقطاب المواطنين استنادًا إلى الأُطر الفكرية وبرامج السياسة الوطنية[26].

لذلك على الحكومة العراقية النهوض بالمؤسسة العسكرية وجعلها إحدى الوسائل – إضافة إلى مهامها الدفاعية– لتحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي بين مختلف المكونات للوصول إلى درجة التجانس، فهي بحاجة إلى إعادة العمل بنظام الخدمة الإلزامي للفرد وتفعيل المادة (9/ ثانيًا) التي أكد عليها الدستور العراقي النافذ والمتعلقة بتنظيم خدمة العلم من أجل تهيئة أفراد مدربين ومنظمين لرفد الدولة بالقدرات اللازمة لمواجهة الأزمات مثل محاربة الإرهاب، حيث يشكلون في هذه الحالة البديل الأمثل للدولة بدلًا من اللجوء إلى استنفار جماعات غير مدربة ومؤهلة، وغير منضبطة أحيانًا وترتبط بجهات وأحزاب مختلفة مما يوقع السلاح خارج سيطرة الدولة فيتعارض ذلك مع هدف بناء المواطن والمجتمع وضمان أمنه واستقراره.

المطلب الثاني: الفساد المالي والإداري

يعد الفساد ظاهرة اجتماعية ترتبط بوجود الإنسان نفسه، انعكس ذلك على الأنظمة السياسية بكافة مفاصلها حتى أصاب المؤسسات الأمنية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: ما هو سياسي، وتشريعي، وإداري، وتنظيمي، واجتماعي ولا نغفل الجانب الاقتصادي الذي يمثل السبب الرئيس في عملية الفساد المالي والإداري.

إن زيادة الإنفاق الأمني على حساب القطاع العام الخدمي والإنتاجي لا يعني سوى المزيد من الخلل في توزيع الموارد[27] بمعنى أن توجه الحكومة بزيادة الإنفاق على السلاح وبناء القوات العسكرية الإضافية يعمق من المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة واستشراء الفساد المالي والإداري[28]

ولعل الفساد المالي هو الذي أنهك الدولة وأوصلها إلى مرحلة الوهن، ولولا الفساد لاستطاع العراق أن يبني وينمي منظومته العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الميزانيات الانفجارية التي كان يعتمدها في كل عام، لكن غياب الوعي الحقيقي وضعف المركزية الإدارية للسلطة وتداخل عمل الأحزاب مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية أدى إلى استفحال ظاهرة الفساد وظهور مافيات السياسة، وإن هذا الشكل من الفساد لم يؤدِ إلى عرقلة عملية التنمية فحسب بل ساعد أيضًا على تمويل عمليات الإرهاب وتهديد الأمن الوطني، إذ إن الكثير من الأنشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة والإرهابية كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في نص تصريحات السفارة الأمريكية في بغداد وتقرير أجهزتها المخابراتية، وقدر حجم الفساد وتكاليفه على العراق سنويًا بأكثر من (4) مليار دولار أي ما يمثل حوالي (8%) من حجم الناتج القومي الإجمالي، وتلك المبالغ الهائلة تذهب إلى تمويل العمليات المسلحة، وهي عبارة عن أتاوات وعمليات ابتزاز، لكن النسبة الأكبر منها هو عوائد تهريب النفط إلى الخارج، إذ يمثل هذا الشكل من الفساد الخطر الحقيقي على أمن الدولة الوطني وهو ناتج من ضعف الوعي السياسي، والأعظم من ذلك أن من يتورط به هم بعض المسؤولين العراقيين والذين يوفرون الدعم للجهات إرهابية مسلحة بعوائد سنوية تقدر بنحو مائة مليون دولار سنويًا[29].

إن المثال الحي لنتائج الفساد الكارثية على العراق هو ما حدث في الموصل ثاني أكبر المدن العراقية، فنتيجة للفساد وقلة الوعي كان جميع مدراء الدوائر الحكومية تقريبًا متورطين في دعم الإرهاب مقابل بقائهم في مناصبهم وإبعاد منافسيهم تحت تهديد الإرهابيين المنتفعين من أولئك المدراء وكبار شخصيات الأمن وحتى ضباط في الجيش من أجل مصالح شخصية وسياسية[30] وحسب أحد التقديرات، فإن دخل تنظيم داعش الإرهابي الشهري من تلك الأتاوات إضافة إلى الدعم المقدم لها من شركات البناء والمقاولات وشركات الهواتف الخلوية والمطاعم وغيرها كان يبلغ حوالي (8) ملايين دولار، من هذا الدعم استطاع تنظيم (داعش) توفير الأموال والأسلحة لمقاتليه، وبالتالي سقوط الموصل وبعض المدن العراقية في قبضته[31].

الفساد الإداري والمالي أنهك الجيش في المناطق المختلفة ذات التوترات المتصاعدة، وبدأت تتسع مساحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الأمنية حتى أوجدت حالة عدم الشعور بالمسؤولية من قبل أفراد الجيش، وظهرت ظاهرة ما يسمى بالجنود والمراتب الفضائيين، وهم أفراد القوى الأمنية المتسربون من أداء الواجب مقابل دفع نصف رواتبهم للضباط والقادة الأمنيين، إضافة إلى الأسماء الوهمية التي يتقاضى الضباط والقادة الأمنيون رواتب بأسمائهم الوهمية[32]. وكانت أغلب الأموال التي ترصدها الحكومة في مواجهة الإرهاب أو كموازنات عسكرية وأمنية للتسليح والتدريب وشراء المعدات، أما أن تنهب أو يتم التعاقد على نوعيات رديئة خارج الخدمة [33].

بحسب الإحصائيات الرسمية، يبلغ عدد منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية بمختلف عناوينها حوالي مليون وثلاثمائة ألف عنصر، وهذا عدد كبير، والمفارقة أن الأوضاع الأمنية لم تتحسن مع الزيادة المستمرة في أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية، بل على العكس، فإنها إن لم تكن قد تراجعت، فقد بقيت على حالها من الضعف والاختراق والسلبية.

– الجيش العراقي وبحسب ما هو معروف يتألف من (17) فرقة عسكرية إلى جانب تشكيلات الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية، وجهاز المخابرات وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب، وفي ظل كل ذلك فإن مستوى الأوضاع الأمنية لا يتناسب مع هذا الكم الهائل من المنظومات الأمنية والعسكرية.

إضافة إلى ذلك فإن الميزانية المخصصة للمؤسسات الأمنية والعسكرية من الميزانية العامة للدولة في كل عام كبيرة جدًا مقارنة بالأموال التي تخصص لقطاعات التربية والتعليم والصحة والإسكان وبقية المجالات، ففي كل عام لا يقل الإنفاق على تلك المؤسسات عن عشرين مليار دولار، لكن للأسف الشديد لا نلمس أية تغييرات إيجابية، فالتفجيرات مستمرة، والإرهابيون يعيثون قتلًا وذبحًا بأبنائنا في مناطق ومدن مختلفة من بلدنا العزيز [34].

إن التبذير في موازنة الدفاع بشراء معدات وأسلحة لا يحتاج إليها الجيش في حربه شكّل معضلة حقيقية أثرت في أداء وبناء القوات المسلحة العراقية بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري المتعلق باستراتيجية التسليح والتجهيز، ومن ذلك صفقات الفساد الكبيرة التي كان لها تأثير كبير في استيراد أسلحة قديمة لا تواكب التهديدات المحتملة[35]، كما أن أكثر العقود المقترحة اقتناء أسلحة تقليدية لمواجهة عدو نظامي وتقليدي، فيما كان من الممكن استغلال مبالغها في التعاقد على تسليح الجيش بما يوفر له سرعة الحركة والمرونة العالية والتدخل السريع وتطوير الاستخبارات وتدريب الجيش على الأعمال القتالية

الخاصة، كما تعددت المؤسسات التدريبية للجيش العراقي الجديد وغالبها من الخارج وبنظام الصفقات التجارية[36].

فقد اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى تخفيض نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للأمن والدفاع لكونهما الهدف الأكثر اهمية والأكثر إلحاحًا في أجندة جميع الحكومات كما أن الإنفاق العسكري لا يقتصر على قوات الجيش بصنوفه وأسلحته فحسب بل يتجاوزه إلى صنوف وأسلحة وذخائر القوات شبه العسكرية التي تقدم العون أو تحل محل قوات الجيش لتوطيد الأمن سواء كانت تتبع رئاسة الحكومات أم وزارات أخرى[37]، فالإنفاق العسكري تنبع أهميته من كونه يخدم الهدف الاستراتيجي للجيش وهو الأمن والدفاع فيشمل بالإضافة إلى نفقات الدفاع الإنفاق على المؤسسات الأمنية الأخرى مثل مكافحة الإرهاب المكون من (12000) عنصر وهيأة الحشد الشعبي منذ عام (2016) المكون من أكثر من (122000) عنصر ومجلس الأمن الوطني، فضلًا عن الإنفاق على وزارة الداخلية التي تضم تشكيلات تهدف إلى القيام بالعمليات الأمنية ومكافحة الإرهاب[38].

من ذلك يتضح: أن الفساد يعد سببا في زيادة حدة الإرهاب والعنف لما له منه صلة مباشرة في الهيكلية الإدارية ولا سيَّما في المؤسسات ذات الطابع الحساس مثل الأمن والدفاع، إذ يمكن أن يضر بوجه خاص بالسلام والاستقرار كونه يسهم في إشعال فتيل المواجهات العنيفة وتوسيع نطاق الصراعات وتعزيز مكانة الجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث: أثر التنافس السياسي على المناصب الأمنية والعسكرية

بالرغم من المتغيرات الجذرية التي طرأت على نظام الحكم السياسي في العراق بعد عام (2003) لم تنجح الإدارات الحكومية في إحكام نظام الحكم وحمايته من الفساد الإداري والمالي، ويلاحظ المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي التدهور الحاصل على الأداء الحكومي بشكل عام، وهو ما يؤشر خللًا في النظام الإداري، ويعود ذلك إلى عدة أسباب فهي كثيرة ومتشعبة، ومن بينها الولاء الوطني للدولة[39]، الأمر الذي ينتج عنه غياب الشعور بالمسؤولية وتغليب المصلحة الخاصة على مصلحة الوطن[40].

وإن غياب المهنية في داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، إلى جانب استفحال التنافس والتناحر من أجل الحصول على مناصب خاصة، الأمر الذي وصل إلى بيع وشراء المناصب بمبالغ باهضه، أضعف تلك المؤسسة، وجعلها عاجزة عن أداء مهامها وأدوارها ووظائفها بالشكل الصحيح والتنافس المحموم على المواقع والامتيازات. ويعود ذلك إلى سببين [41]:

1. تحول المنصب أداة إلى تكريس السلطة وحصرها في الكتل السياسية الكبيرة مع ضياع مفهوم المعارضة الحقيقية داخل النظام السياسي.
2. إقامة نسيج محاصصي وطائفي يقوم على أساس توزيع المناصب الحكومية من وزارات ودوائر غير مرتبطة بوزارات وهيئات مستقلة ولجان مجلس النواب على الصعيد الاتحادي ومناصب المحافظ ونوابه ورئيس مجلس المحافظة ونوابه ولجان مجلس المحافظة، على الكتل الحاصلة على مقاعد برلمانية أو مقاعد محلية في مجالس المحافظات بنسبة تمثيلها مما أفرز نظامًا غايته الحصول على مكاسب أكبر ومناصب أفضل يجانب الديمقراطية ويقترب من حقوق الحكام لا المحكومين[42]، فبدلًا من توجيه الاهتمام للنظام السياسي حول التنمية والعدالة والمساواة انصب الصراع على المناصب المهمة ذات التمويل الأكبر من حصة الموازنة والتي تمثل الثقل الأكبر من التمويل كالوزارات الأمنية والعسكرية[43].

هذا التغيير جاء نتيجة تدخل الولايات المتحدة استعملت فيه الأداة العسكرية التي عملت على إسقاط النظام وعملت على حل معظم مؤسسات الدولة ومنها الأمنية، مما أوجب استحداث مؤسسات أمنية وكادر وظيفي جديد مناسب للاضطلاع بمهام الأمن في العراقي، وفي الواقع تغلب عنصر المحاصصة لتولي تلك المناصب والأدوار الرئيسة والوسيطة في الأجهزة والمؤسسات التنفيذية والرقابية للدولة وأهمها الأمنية، الذي تخلله الصراع الخفي والمعلن، الأمر الذي زاد من صعوبة الأداء الأمني والعسكري[44].

ومع هذه الإخفاقات تبرز الحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري لتدارك الوضع لا سيَّما مع ارتفاع عدد ضحايا الإرهاب وانتشاره الذي هيمن على ثلث مساحة العراق تقريبًا ولمدد زمنية ليست بالقليلة تزامن مع سوء تقديم الخدمات وقلتها، فضلًا عن ظهور بدايات الانهيار الاقتصادي لا سيَّما ذلك المرافق لانهيار أسعار النفط كونه الممول الرئيس للموازنة العامة ومع استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري وتدني مستويات التعليم.

من ذلك يتضح: أن التغيير الذي شهده العراق والمؤسسات الأمنية فيه منذ عام (2003) وما رافق ذلك من تغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، برزت معه تحديات مست حتى تسنم المناصب الأمنية والعسكرية نتيجة التنافس المحموم على تقلد هذه الوظائف وبفعل انعدام الشعور بالوطنية الخالص وأصبح الهدف العام هو لاعتبارات شخصية منها ما هو متعلق بالأُمور الشكلية ومنها ما هو متعلق بانعدام الأمانة والفساد المالي والإداري.

الخاتمة

أن الأمن هو مطلب فطري لدى الكائنات الحية، فمنذ خليقة الإنسان اهتم بالأمن لتوفير حياة كريمة، فهو يعتبر ركيزة أساسية من ركائز الحياة، شأنه لا يقل عن شأن الغذاء، فلا يمكن أن نتصور وجود حياة بدون توفر عنصر الأمن، ولقد عانى العراق كثيرًا من الخروقات الأمنية الداخلية أو الخارجية التي جاءت نتيجة لعدة عوامل، منها انتشار السلاح خارج منظومة الدولة بالإضافة إلى المحاصصة في المناصب الأمنية وزيادة التدخل الخارجي ودور دول الجوار إلى جانب الوجود الأمريكي والأجنبي، وتنامي الجماعات الإرهابية كتنظيمي (القاعدة وداعش)، وضعف الجانب التشريعي الأمني أو عدم تطبيقه حرفيًا للاستفادة منه.

جميع تلك العوامل أسهمت في زعزعة الاستقرار الأمني مما أثر بالسلب على التوجهات الحكومية والسياسات الأمنية العامة بشكل كبير، كما تبين وجود علاقة متبادلة بين الأمن والعوامل الأخرى، إذ إن انعدام الأمن أسهم في تقليل فرص الاستثمار والإعمار وضياع جزء كبير من الموازنة للحفاظ على الأمن المفقود، الأمر الذي تجسد بصورة استنزاف الموارد البشرية والمادية وتفشي الفساد السياسي والمالي وزيادة معدلات البطالة وتنامي الفقر، وبالرغم من إعطاء الحكومات المتعاقبة الأولوية لتنفيذ السياسات الأمنية وبالرغم من نجاح بعضها إلا أن التهديدات ما زالت مستمرة.

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها هي:

1. تعد المؤسسات العسكرية والأمنية التي تعمل تحت سقف البيروقراطية الأمنية في العراق من بين أهم مؤسسات الدولة في معظم فترات التاريخ الحديث للبلاد.
2. مثّل عام (2014) تحولًا دراماتيكيًا فظيعًا في التاريخ السياسي العراقي الحديث ولا سيَّما بعد أن استولت العصابات الإرهابية والجماعات الخارجة عن القانون (داعش الإرهابي) على مدينة الموصل بادرت الحكومة العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية السريعة لمواجهة حالة الانهيار في صفوف القوات المسلحة في إطار خطة أمنية عاجلة ركزت على التحسب لأخطار متحملة تهدد العاصمة، على أثر ذلك كان التوجه نحو إيجاد جيش مساند قوامه من المتطوعين ودفعه إلى المعركة لمواجهة الخطر الأمني، فتأسس الحشد الشعبي عام (2014) بصدور فتوى المرجع الأعلى السيد (علي السيستاني) بمشاركة متطوعين من أجل المحاربة ضد تنظيم داعش.
3. بقيت المؤسسة العسكرية والأمنية في مشكلة تباين في التنظيم وشكل الهيكل الإداري والمراجع العسكرية الواجب اتباعها، واُستنسخ هيكل بناء القوات العراقية من الهيكل التنظيمي للجيش الأمريكي.

4. أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف وعرقلة العملية الأمنية للارتباط المباشر ما بين المؤسسات السياسية والأمنية وما بين حياة المواطن بصورة مباشرة، فلم تكن عملية تشكيل مؤسسة سياسية بالأمر السهل وإنما كانت عملية معقدة وارتجالية في كثير من مراحلها، فعملية إصلاح النظام السياسي لم تكن ممكنة بصورة يسيرة.
5. إن العوامل الاجتماعية والثقافية مهمة جدًا في تشكيل الدافع لدى المواطنين والنخبة من أجل العمل الإيجابي تجاه المواطن، فإن طبيعة التكوين الاجتماعي للدولة وتفعيل الهوية الوطنية لكل شعب هي الأخرى تعد عوامل داعمة للعمل الجمعي الأمر الذي يصب في تعزيز الأمن الوطني.

الهوامش

(1) أحمد عبد القادر القيسي، الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور، مجلة دراسات عراقية، العدد3، السنة الأولى، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2005، ص63.

(2) اسعد طارش عبدالرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 المغرب العربي انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد45، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص93.

(3) مجموعة باحثين، أهم الأحداث التي مر بها العراق عام (2016)، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2017،ص20.

([4]) Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, University of Baghdad, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations ,Resmilitaris, Vol. 13 No. 1, 2022.

(5)مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص21-22.

(6) جيمس آندرسون، صنع السياسة العامة، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، ص45.

(7) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص12.

(8) Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, University of Baghdad, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Vol. 46, Issue. 2, Appendix 2, 2019, p48.

(9) حارث حسن، عربة الثورة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 6 مارس 2020، متوفر على :-https://carnegie-mec.org/diwan/81226

([10]) Seth J. Frantzman: Iraq's new prime minister needs to take control of his security forces, 16 June 2020, available at: https://foreignpolicy.com/2020/06/16/mustafa-al-kadhimi-iraq-security-forces/

(11) بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد46، العدد2، الملحق2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، 2019، ص428.

(12) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 28 أبريل2017، ص3-4.

(13) ماجد القيسي، الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 1، العراق، 2019.

([14]) KRISHNADEV CALAMUR, ISIS Never Went Away in Iraq, The Atlantic monthly Washington Group, AUG 31 2018, available at: 18/archive/international/com.theatlantic.www://https/08/569047/isis-iraq/

([15]) Inna Rudolf, the future of the popular mobilization forces after the assassination of Abu Mahdi al- Mohandas, foreign policy research institute, Philadelphia, april2020,p4.

(16) ماجد القيسي، العراق : الخطوات العسكرية اللازمة للقضاء على فلول داعش في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية ، 7 مايو 2020، متوفير على: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/pics/waronISIS.jpg

([17]) Michael Knights and Alex Almeide, Remaining and Expanding: the recovery of Islamic state operations in Iraq in 2019-2020.CTC Sentinel, may 2020,p1.

(18) هشام الهاشمي، تنظيم داعش في الربع الأول من عام (2020)، مركز سيار للتحليل وإدارة التوقع، بغداد،2020، ص1.

(19) هارون ي. ومايكل نايتس، انبعاث تنظيم الدولة الإسلامية في زمن كوفيد -19 من الهزيمة الى التجدد في العراق وسوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3322، 29 مايو 2020، متوفر على: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-

(20) عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيربت، عمان، 2020، ص11-12.

(21) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2012، ص185.

(22) التقرير الاستراتيجي العراقي عام (2008)، العقيدة العسكرية الجديدة (الدواعي والمنطلقات والمضامين) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ص190-191.

(23) حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، دبي، 2004، ص27.

(24) عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، ابعاد التداخل في الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في العراق بعد عام 2008م، مجلة دراسات دولية، العدد82، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2020، ص84.

(25) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص27.

(26) ف. جورج غيتس، الديمقراطية والإرهاب في الشرق الأوسط، ترجمة: فالح حسن، مجلة جدل، العدد الأول، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص8.

(27) عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص90.

(28) سامح فوزي، التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، بحث ضمن كتاب مخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015 ص74.

(29) فوزية خدا كرم عزيز، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 207، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، 2013.، ص87 -88.

(30) أيمن الظواهري، حاوره: محرر مجلة اغتراب، بعنوان: داعش والقاعدة أبناء شرعيون لتيار التكفير ونهايتهم مرتبطة بوجود رؤية جماعية، مجلة اغتراب، العدد 1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2016، ص48.

(31) باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، 2015، ص52-53.

(32) مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير، أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، سلسلة كتاب المركز رقم 4، بغداد، 2016، ص67.

([33]) Hameed, Muntasser Majeed.2022., University of Baghdad, "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal, Vol.22, No.1(Jun): pp.1-24.https://journal.ipripak.org/wp-content/uploads/2022/06/Article-1-IPRI-Journal-XXII-I-Dr.-Muntasser-Majeed-Hameed.pdf

([34]) Muntasser, M. H., University of Baghdad, 2022. "State-building and Ethnic Pluralism (in Iraq after 2003."Журнал политической философии исоциологии политики «Полития. .Анализ. Хроника. Прогноз». 104. No.1, 2022, pp.110-130

(35) ريام علي حسين، الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بعد عام (2014)، ورقة بحث منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، متوفر على:
./https://www.bayancenter.org/2021/12/7858

(36) عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، إشكالية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية واثرها في أداء النظام السياسي العراقي (المعوقات والحلول)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد17، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2019، ص102.

([37]) Tobias B. ohmeit and Govinda Ciayton, Auxiliary force structure: paramilitary forces and pro- government militias, university of kent, 15january, 2016,p1.

([38]) نبيل الموسوي، من ربح ومن خسر في موازنة العراق لعام (2019)؟، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق في السياسة المالية، 2 يناير 2019، ص10، متوفر على :
http://iraqieconomists.net/ar/2019/02/01/%d8%a3-%d8%af-%d9%86%d8%a8%d9

([39]) رحيم حسين موسى ودعاء إبراهيم، الإصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، بحث ضمن مؤتمر، كلية القانون، جامعة الكوفة، 2018.

([40]) المصدر نفسه.

([41]) اسعد طارش عبدالرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص412.

([42]) عدنان عاجل عبيد، دستورية إلغاء مناصب النواب والوزارات في السلطة التنفيذية بالقرارات الإصلاحية في العراق، مجلة الكوفة للقانون والعلوم السياسية، المجلد27، العدد1، 2016، 164.

(43) Hameed, Muntasser Majeed., University of Baghdad, 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Politicas, Vol. 37 No. 65, 2020, pp.346-361.

(44) عمر جمعة عمران وعمار سعدون البدري، تحديات الوظيفة الأمنية للدولة في ظل التحولات السياسية المعاصر (العراق أنموذجًا)، مجلة دراسات دولية، العدد70، جامعة بغداد، 2017، ص135.

قائمة المصادر

1. بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد46، العدد2، الملحق2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، 2019.
2. اسعد طارش عبدالرضا، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 المغرب العربي انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد45، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.
3. اسعد طارش عبدالرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص412.
4. عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، ابعاد التداخل في الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في العراق بعد عام 2008م، مجلة دراسات دولية، العدد82، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2020.
5. عمر جمعة عمران، علي عبدالمطلب صادق، إشكالية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية واثرها في أداء النظام السياسي العراقي (المعوقات والحلول)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد17، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2019.
6. أحمد عبد القادر القيسي، الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور، مجلة دراسات عراقية، العدد3، السنة الأولى، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2005.
7. مجموعة باحثين، أهم الأحداث التي مر بها العراق عام (2016)، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2017
8. جيمس آندرسون، صنع السياسة العامة، ط1، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع 2001
9. سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2002
10. حارث حسن، عربة الثورة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 6 مارس 2020، متوفر على :https://carnegie-mec.org/diwan/81226
11. Seth J. Frantzman: Iraq's new prime minister needs to take control of his security forces, 16 June 2020, available at: https://foreignpolicy.com/2020/06/16/mustafa-al-kadhimi-iraq-security-forces/

12. ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 28 أبريل2017.
13. ماجد القيسي، الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 1، العراق، 2019.
14. KRISHNADEV CALAMUR, ISIS Never Went Away in Iraq, The Atlantic monthly Washington Group, AUG 31 2018, available at: 18/archive/international/com.theatlantic.www://https/08/569047/isis-iraq/
15. Inna Rudolf, the future of the popular mobilization forces after the assassination of Abu Mahdi al- Mohandas, foreign policy research institute, Philadelphia, april2020.
16. ماجد القيسي، العراق : الخطوات العسكرية اللازمة للقضاء على فلول داعش في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 7 مايو 2020، متوفير على: https://www.makingpolicies.org/ar/posts/pics/waronISIS.jpg
17. Michael Knights and Alex Almeide, Remaining and Expanding: the recovery of Islamic state operations in Iraq in 2019-2020.CTC Sentinel, may 2020.
18. هشام الهاشمي، تنظيم داعش في الربع الأول من عام (2020)، مركز سيار للتحليل وإدارة التوقع، بغداد،2020.
19. هارون ي. ومايكل نايتس، انبعاث تنظيم الدولة الإسلامية في زمن كوفيد -19 من الهزيمة الى التجدد في العراق وسوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3322، 29 مايو 2020، متوفر على: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-
20. عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش إيربت، عمان، 2020.
21. عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2012.
22. التقرير الاستراتيجي العراقي عام (2008)، العقيدة العسكرية الجديدة (الدواعي والمنطلقات والمضامين) مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد.
23. حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، دبي، 2004.
24. ف. جورج غيتس، الديمقراطية والإرهاب في الشرق الأوسط، ترجمة: فالح حسن، مجلة جدل، العدد الأول، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2006.
25. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.
26. سامح فوزي، التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، بحث ضمن كتاب مخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015.
27. فوزية خدا كرم عزيز، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 207، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، 2013.

28. أيمن الظواهري، حاوره: محرر مجلة اغتراب، بعنوان: داعش والقاعدة أبناء شرعيون لتيار التكفير ونهايتهم مرتبطة بوجود رؤية جماعية، مجلة اغتراب، العدد 1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2016.
29. باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، 2015.
30. مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير، أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، سلسلة كتاب المركز رقم 4، بغداد، 2016.
31. ريام علي حسين، الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بعد عام (2014)، ورقة بحث منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، متوفر على:
https://www.bayancenter.org/2021/12/7858
32. نبيل الموسوي، من ربح ومن خسر في موازنة العراق لعام (2019)؟، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق في السياسة المالية، 2 يناير 2019، ص10، متوفر على :
http://iraqieconomists.net/ar/2019/02/01/%d8%a3-%d8%af-%d9%86%d8%a8%d9
33. رحيم حسين موسى ودعاء إبراهيم، الإصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، بحث ضمن مؤتمر، كلية القانون، جامعة الكوفة، 2018.
34. عدنان عاجل عبيد، دستورية إلغاء مناصب النواب والوزارات في السلطة التنفيذية بالقرارات الإصلاحية في العراق، مجلة الكوفة للقانون والعلوم السياسية، المجلد27، العدد1، 2016.
35. عمر جمعة عمران وعمار سعدون البدري، تحديات الوظيفة الأمنية للدولة في ظل التحولات السياسية المعاصر (العراق أنموذجًا)، مجلة دراسات دولية، العدد70، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2017.
36. Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, University of Baghdad, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations ,Resmilitaris, Vol. 13 No. 1, 2022.
37. Hameed, Muntasser Majeed.2022., University of Baghdad, "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal, Vol.22, No.1(Jun): pp.1-24.https://journal.ipripak.org/wp-content/uploads/2022/06/Article-1-IPRI-Journal-XXII-I-Dr.-Muntasser-Majeed-Hameed.pdf
38. Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, University of Baghdad, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Vol. 46, Issue. 2, Appendix 2, 2019, p48.
39. Muntasser, M. H., University of Baghdad, 2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003."Журнал политической философии исоциологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз». 104. No.1, 2022, pp.110-130.
40. Hameed, Muntasser Majeed., University of Baghdad, 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Politicas, Vol. 37 No. 65, 2020, pp.346-361.
41. Tobias B. ohmeit and Govinda Ciayton, Auxiliary force structure: paramilitary forces and pro- government militias, university of kent, 15january, 2016.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 3 / 8 / 2023
تاريخ قبول البحث 10 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

اختلالات العملية السياسية وبناء الدولة في العراق بعد العام 2003 (دراسة في جدلية العلاقة)

Imbalances in the political process and state building in Iraq after 2003: a study in the dialectic of the relationship

أ.م.د.مصطفى فاروق مجيد

Asst.Prof. Dr. Mostafa Farouk Majeed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

dr.mustafa@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ينال موضوع العملية السياسية في العراق اهتمام الباحثين والمختصين في الشان العراقي نظرا لحجم الاختلالات التي رافقت تلك العملية منذ انطلاقها في العام 2003 ونعكاساتها على مسيرة بناء الدولة , لابل وتاثيرها على مستقبل العراق دولة ومجتمع.

ان البحث الحالي يسعى الى تسليط الضوء على جوهر مشكلة واسباب تعثر العملية السياسية وتحديد مكمن الخلل او الاختلالات وما تسببت به من مازق مضاعف لمسيرة بناء الدولة في العراق رغم سقف الطموحات العالي الذي وعد به الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية : " العملية السياسية"،"بناء الدولة"،"العراق"

Abstract

The subject of the political process in Iraq receives the attention of researchers and specialists in the Iraqi issue due to the size of the imbalances that have accompanied that process since its inception in the year 2003 and its repercussions on the process of building the state, not to mention its impact on the future of Iraq as a state and society.

The current research seeks to shed light on the essence of the problem and the causes of the failure of the political process and to identify the source of imbalances or imbalances and what caused a double impasse for the process of building the state in Iraq despite the high ceiling of aspirations promised by the Iraqi people.

Keywords: "political process", "state building", "Iraq"

المقدمة

اثار ويثير موضوع العملية السياسية وارتباطها بموضوع بناء الدولة في العراق تساؤلات عديدة ،اهمها كيف انها قادت العراق من حال إلى أخرى تتارجح فيه معدلات النجاح والفشل وتحليل هذا التناقض يطرح تساؤلات عن اسباب المشكلة التي اوصلت الحاله في العراق إلى هذا المنزلق الحرج : هل تتصل بالنظام السياسي ام بالشعب ، ام بالبيئة الخارجية ، وتتبع ذلك الموضوع يجعلنا ننفي مقدما ان تكون المشكلة متعلقة بالشعب ولا بجغرافية العراق ، فالشعب والأرض غير ملعونين لذاتهما بل وجدت حضارات كبيرة على هذه الارض وبين اجداد هذا الشعب ، وهو ما يبقي الامر محصورا بين عاملين : طريقة ممارسة السياسة ، والعوامل الخارجية.

ان تحليل واقع العمل السياسي في العراق يثير من بين ما يثيره ان آلية إدارة الدولة منذ العام 2005 ولغاية اليوم فيها مشكلة ، كون الدستور نصوص صماء ، يمكن ان تفسر بحسن نية ويمكن ان يساء تفسيرها ، وهي احتوت على نصوص فيها ايجابيات كثيرة الا انه تم اغفال تطبيقها ، واستخدم التفسير الذي فيه سلبية في تطبيق قسم آخر منها ، مع غياب حسن النية ، والامر الذي انتهى إلى ان يساء لحاضر العراق ومستقبله بفعل ما مطبق من السياسات ، تحاكي احيانا كثيرة احتياجات البيئة الخارجية وليس متطلبات البيئة الداخلية واحتياجاتها .

اهمية البحث: يعد البحث في اختلالات العملية السياسية وانعكاسة على مشروع بناء الدولة موضوع في غاية الاهمية سيما بلد مثل العراق مضى عشرون عاما على التغيير السياسي مازالت العملية السياسية والتجربة الديمقراطية فيه تواجه عقبات عده اثرت على عملية بناء الدولة في مقدماتها الاشكال الذي يحيط بالنظام السياسي البرلماني وتزايد مساحة الفريق المؤيد الى اعادة النظر في هذا النظام ومدى امكانية استجابته لمتطلبات الحالة العراقية وبمتغيراتها المتعدده سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا في مقابل فريق لايقل اهمية يدعو الى التمسك بالنظام البرلماني في العراق.

مشكلة البحث: ان البحث في العملية السياسية ومدخلاتها وانشطتها ومخرجاتها انما هو مسالة تتطلب تركيزا من قبل الباحثين والمهتمين والمتاثرين بالشأن السياسي العراقي ، بحكم تداخل قضايا كثيرة، وصعوبة الفرز بينها ، ومنها ان صياغة النظام السياسي والعمل السياسي واعادة بناء مؤسسات الدولة كان يجري في وقت متزامن مع اتساع نطاق الظاهرة الارهابية ، وهو ما كان يعطي بعض العذر لاطراف تلك العملية في الاخطاء التي يقعون بها ، وكان تجنب رفع معدل النقد بقصد الحفاظ على هدف أهم الا وهو : بناء تجربة في الانتقال الديمقراطي ما زالت وليدة في بيئة إقليمية مترده وقلقه , وهذا الانكار ادى الى تتابع سلسلة الازمات وتنوعها , وشكلت اختلالات في العملية السياسية , والخشية في تحولها الى معظلات يصعب معها الحديث عن مشروع بناء الدوله اذا لم نقل لا قدر الله بقاء الدولة في العراق.

ان مشكلة البحث تدور بسؤال مركزي مفاده:

ماهي اهم الاختلالات التي واجهت العملية السياسية في العراق منذ انطلاقها في العام 2003 وانعكست على مشروع بناء الدولة , هل الاختلالات ترتبط بـ:

- ما يطرح في وسائل الاعلام عن وجود مشروع امريكي لتفكيك منطقة الشرق الاوسط قاعدة انطلاقه العراق.
- ام افتقار القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية لرؤية موحدة حول مشروع بناء الدولة اذا لم يكن افتقارها لرؤية موحدة حول مفهوم الدولة في العراق بعد العام 2003.
- او انعدام الوضوح في غايات تشكيل النظام السياسي وضعف في اداء مؤسسات الدولة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك جملة من الاختلالات الرئيسية احاطت بالعملية السياسية منذ انطلاقها في العام 2003 اثرت على مشروع بناء الدولة , بعضها يرتبط بمشروع التفكيك الامريكي واخرى ترتبط بغياب وحدة الرؤى بين القوى السياسية حول الهدف من اعادة بناء الدولة في العراق واخرى ترتبط بغايات تشكيل النظام السياسي واداء مؤسسات الدولة في العراق.

المحور الاول: مشروع التفكيك الامريكي وانعكاساتة على بناء الدولة في العراق بعد العام 2003

بعد العام 1990 اخذت العلاقة بين النظام السياسي في العراق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات الامريكية تشهد توترات متصاعدة مما دفع بالاخيرة إلى انضاج خيارات عدة للتعامل مع تصاعد قوة ومكانة العراق الاقليمية وفي مقدمة تلك الخيارات اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، ورغم نجاحها في العام 1991 من قهر قوة العراق العسكرية بعد خروجه منكسر في حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) , الا انها لم تعمد الى ازاحة النظام السياسي مباشرتا لاسباب عده منها لان العراق في حينها كان مازال يمتلك من مصادر القوة تكفي في التسبب برفع فاتورة الكلف في حالة اللجوء الى الخيار العسكري , فضلا عن حسابات اقليمية ، فاتجهت الولايات المتحدة إلى اتباع اسلوب الاضعاف التدريجي للعراق عبر منظومة من العقوبات وتهديم البنية التحتية وما تبقى من عوامل القوة العراقية حتى العام 2002 عندما نضج خيار ازاحة النظام السياسي ، فكان لا بد ان يتم بسيناريو لا يثير الكثير من المشكلات ، وبالفعل ، كان امام الولايات المتحدة عدة خيارات[1]:

1. الاستعانة بعناصر النظام القديم للانقلاب على النظام وتصحيح مساره وفقا لما ترغبه الولايات المتحدة.
2. القيام بعمل عسكري–أمني واسع وتغيير النظام وإعادة بعض شخصياته لتغيير مسار العراق إقليميا ودوليا بما يخدم مصالح الولايات المتحدة .
3. ان تعمل على ازالة النظام كله والعمل على تشكيل نظام جديد مغاير عن السابق.

وانتهت الولايات المتحدة بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات في لندن وصلاح الدين مع قوى المعارضة العراقية بعد العام 1998 , وصولا إلى مستهل عام 2003 إلى انه لا يمكن الاعتماد على خيارات موجودة في النظام السياسي قبل العام 2003 لاسباب مختلفة ، اهمها صعوبة التكيف بين الايديولوجيات لتلك الخيارات وما تعتقده الولايات المتحدة أو ترغب بتحقيقه ، كما ان من سيظهر إلى الواجهة من قوى سياسية عراقية بعد الاحتلال لن يرضى بذلك الخيار, فكان الطرح من قبل دوائر صنع القرار الامريكي الخارجي هو ان يتم دخول العراق ، وتغيير النظام السياسي بالكامل ، وتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية تفرض على القوى العراقية المختلفة التعامل مع واقع جديد تكون فيه الولايات المتحدة متسيده للمشهد السياسي والامني في العراق.

وبالفعل تمكنت الولايات المتحدة الامريكية بعد معركة غير متكافئة من غزو العراق واحتلال العاصمة بغداد في 9/ نيسان / 2003 ، وهو ما اعترفت به الامم المتحدة بموجب القرارات 1483 و 1511 لعام 2003 [2], وازاء الحالة الجديدة في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة كان على الاخيرة المفاضلة بين الخيارات الآتية[3]:

1. تبني نظاما على غرار ما عملت بريطاني عام 1920– 1921 ، سواء كان بصيغة ملكية أم جمهورية ، وهنا يفترض التفكير بالوطنية العراقية وكيفية بنائها.
2. الاتجاه نحو تفكيك العراق دولة ومجتمع بشكل نهائيا طالما انها قوة غزو واحتلال وانتصرت بالمعارك ، في مواجهة دولة مهزومة.

3. ابقاء العراق تحت الاحتلال كما فعلت اوروبا مع مستعمراتها في القرون 16–20 الماضية.
4. بقاء الدولة وتفكيك وحل مؤسسات النظام السابق وتشكيل نظام جديد يختلف شكلا ومضموناً عن سابقه , على امل ان يتسق والغايات الامريكية في نشر الفوضى الخلاقة.

وهو ما حصل بعد ان تبنت الادارة الامريكية خيار التفكيك والحل لمؤسسات النظام السابق والشروع في عملية سياسية تهدف الى اقامة نظام سياسي واقتصادي في العراق يمثل نموذج جديد لمشروع امريكي على غرار مشاريعها السابقة في اليابان والمانيا وكوريا الجنوبية ويمهد الطريق لنشر الديقراطية وحقوق الانسان وفلسفة اقتصاد السوق في المنطقة , الا انها واجهت تحديان ربما لم يكن في حساباتها:

1. ان تفكيك وحل مؤسسات النظام السابق تسبب في الوقت نفسة بحل وتفكيك مؤسسات الدولة في العراق , سيما بعد تمكن النظام وعلى مدى خمسة وثلاثين عاما من جعل مؤسسات الدولة تتماها مع فلسفتة السياسية في الحكم المركزي الشمولي , واقتصاديا توظيف مؤسسات الدولة للعمل وفق رؤيتة في تطبيق الاشتراكية والسيطرة شبه المطلقة للدولة على الحياة الاقتصادية والثروات الوطنية , فكان لتلك القرارات الامريكية تاثيراتها بعيدة المدى وساهمت في الانتكاسات التي يشهدها مشروع اعادة بناء الدولة في العراق.
2. ثانيا ظهور مقاومة مسلحة للاحتلال الامريكي في مناطق وسط وجنوب العراق ذات الاغلبية الشيعية بدأت من حادثة مقتل السيد عبد المجيد الخوئي في مدينة النجف الاشرف في 10 نيسان 2003 اي بعد مرور يوم واحد من احتلال بغداد, فادارة البيت الابيض ومن يمثلها من سلطة الاحتلال كان من الممكن تقبلها ظهور مقاومة مسلحة في المناطق الغربية ذات الاغلبية السنية العربية على اعتبار ان قرارات حل مؤسسات الدولة اضرت بشريحه كبيرة من ابناء تلك المناطق , لكن كيف يمكن تقبل ظهور مقاومة مسلحة في مناطق جنوب ووسط العراق بعد زوال نظام متهم بارتكاب مجازر وتنكيل بحق ابناء تلك المناطق*.

وطالما ان الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية تتحمل خسارة خدماتها وتخرج لتدع العراق للعراقيين دون ان تقبض الثمن ، لهذا لجأت إلى خيار تشكيل نظام مفكك أو يحمل عناصر تفككه , ومهما قيل بان العمل السياسي الذي سمح به ، وفيه ، بفسح حركة للقوى العراقية في تشكيلها ومشاركتها في كتابة قانون إدارة الدولة في شباط–اذار 2004 وفي كتابة مسودة الدستور اذار– تموز 2005 ، الا ان الواقع هناك خطوط حمر أمريكية استحضرت امام القوى السياسية جميعا ، وكان الغرض منه ان تظهر دولة ضعيفة غير مترابطة تسمح بتحقيق اجندات لاحقة للولايات المتحدة , وهنا كان خيارها ان تلجأ إلى بناء نظام في ظاهره محلي وفي باطنه أكثر صداما مع العوامل المحلية.

ان المشروع الأمريكي في العام 2003 كان في ظاهره المعلن ازاحه نظام دكتاتوري لطالما اتعب شعبه واقلقت سياساته المحيط الاقليمي وزعجت الولايات المتحده ، لكن تتبع المضمون العملي للمشروع نجده خلص إلى تفكيك العراق والمنطقة ، بعد إن اتاح نوع العملية السياسية التي صممت الدخول في صراع حاد بين القوى السياسية العراقية ، وهو ما اجازته الولايات المتحدة بان سمحت لبعض القوى السياسية ان تبني لها جماعات

مسلحة على مستوى علني ، وتركتها تؤكد ذاتها للوصول للسلطة أو التاثير فيها ، ولم تعارض الولايات المتحدة التعرض للدولة والمجتمع واحداث ضرر بالنظام العام وخاصة على مستوى السلم الاهلي ، وشهدت مدن العراق صعود قوى تحتية تمارس مهام ووظائف لا يمارسها الا كيان دولة ومنها على سبيل المثال : الاعتقالات والسجون ، والتعرض إلى المال الخاص والعام ، والتجنيد والتدريب والتسلح ، ولم تستطع الحكومة الاتحادية رغم المحاولات اظهار قوة تعطي للدولة هيبة ومركزية في وحدة القرار وحق ممارسة العنف الشرعي ، وهو ما سمح بان يتماهى العراق ككيان سياسي دولي أو بعض القوى الموجودة داخله في صراعات إقليمية[4].

بمعنى آخر ان العراق وبشكل خاص نتيجة انشطة غير حكومية كان جزء من انشطة التوتر الإقليمي في العالم العربي والاسلامي ، بدلا من الاهتمام بقضايا الصراع الداخلي المهمة ومنها : محاربة الفقر ، مكافحة الفساد ، الصراع مع الارهاب ، وغيرها [5].

ان المنطق الذي تعاملت به الولايات المتحدة مع العملية السياسية عامة لا يتفق مع منطق ورغبة اعادة بناء الدولة العراقية ، فهي اي الولايات المتحدة سمحت أو لم تعارض بشكل جدي ممارسات العنف ومسببات عدم الاستقرار السياسي والتقليل من مكانة وهيبة الدولة في العراق ، ولعل السبب يرجع إلى ان الولايات المتحدة ارادت ان يصبح الصراع عراقي –عراقي وليس عراقي –أمريكي ، وهو ما يعزز موقعها التفاوضي داخل العراق ويخفف عنها عبء مواجهة المقاومة المسلحة ، كما ان الولايات المتحدة لم تمارس ادوار جادة في محاربة مسببات عدم الاستقرار السياسي ، فالعنف والعنف المضاد والهجرة والنزوح والفساد وضعف الاداء الحكومي ، والتشكيك من هذه القوى او تلك بنتائج الانتخابات لاسيما تلك التي جرت في العام 2005 وما بعدها وهو ما انتهى إلى استمرار عدم الثقه والاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية المشتركة بالعلمية السياسية وحتى المشتركه في تشكيل الحكومة.

وبقصد أعداد العراق وتهيئته للتفكك ، سمحت الولايات المتحدة خلال مرحلة الاحتلال المباشر (2003–2004) أو الاحتلال غير المباشر (2004– 2011) بحملات تصفية وتهجير منظمة تقوم بها مجموعات مسلحة ، تحت معرفة القوات الأمريكية، والتسهيلات التي تمنحها بالتنقل ، وعدم السماح بتعقب ما تقوم به تلك القوى والجماعات في اطار نشر تنفيذ مخطط الفوضى الخلاقه[6].

وبالفعل حدث ما تم تصويره في المشهد الأمريكي: إذ تم تغيير التركيبة الديموغرافية في عدد من مدن العراق ، والتهجير والتصفية كانت متتبادلة مارستها قوى متعددة الاتجاهات ولا توجد احصاءات يمكن الاعتماد عليها في تقدير خسائر العراق من المدنيين فبعض الوكالات الغربية قدرتها بين 300 ألف– مليون ضحية بين أعوام 2003– 2014 ، وحالات الاختفاء القسري غير المحدد اعدادها ، ونزوح نحو اربعة مليون مواطن في شمال ووسط وجنوب البلاد ، ولجوء نحو ثلاثة مليون مواطن إلى خارج البلاد ، وايقاف عجلة الحياة في بعض المدن منذ عام 2003 ، وسيادة نمط من انعدام الاستقرار في تلك المدن [7].

المحور الثاني – تباين الرؤى بين القوى السياسية الرئيسية اتجاه مشروع بناء الدولة في العراق:

سمحت العملية السياسية بعد العام 3003 في ظهور عدة قوى سياسية معارضة للنظام السابق جمعها اتفاقها على قبول مبدا ازاحة النظام يعد ضرورة ملحة للعراق لكنها اختلف حول مصدر واليات التغيير, والاخطر من ذلك هو عدم اتفاقها على معنى العراق بحدوده لما قبل 9 نيسان 2003 ، فتوزعت على قوى متعددة وآراء شتى ، تمكن كل منها من خلال الاشتراك في العملية السياسية من امتلاك شطرا من التأثير.

ان الصفة العامة لاغلب القوى وحتى تلك التي تعلن عن تبنيها خط علماني مدني نجد انها اعتمد الهويات التحتية أو الاولية وليس الهوية الوطنية الجامعة في توجهاتها السياسية والفكرية والاجتماعية لاسباب بعضها يعود الى تكوينها الاجتماعي والجغرافي واخرى نتيجه ترسبات مرحلة مقارعة انظمة الحكم السابقة منذ تاسيس الدولة في العام 1921, واندفعت الى تبنى مشاريع ضيقه لا يمكنها ان تتسع لكل العراق ، بل ان بعضها ينكر على العراق وجوده ووحدته الإقليمية ، وهو ما كان واضح من تصريح قيادات تلك القوى حينما اشتركت في مؤتمرات دولية عدة للمعارضة في العام 1992 و 2000 و 2002 و 2003 لمناقشة مستقبل العراق.

تتشكل القوى السياسية في العراق من مجموعة من الأحزاب والقوى متباينة الأهمية والامتداد والعمق، بعض هذه القوى يمتد في تاريخه إلى عدة عقود لكنه اضطر إلى تجميد عمله أو نقل نشاطه إلى المنفى، وبعضها نشأ ونمى في الخارج، والثالث ظهر في الفترة التي تلت الغزو مشكلاً ظاهرة من التعددية السياسية لم يعرفها العراق أو المنطقة من قبل وذلك بغض النظر عما فيها من فوائد أو ما يوجه إليها من نقد , وتتبع الخارطة السياسية لتلك القوى نجدها انها تتوزع على عناوين عامة :

1. القوى السياسية الكردية :

تعد من اكثر القوى فاعلية في العمل السياسي في العراق بعد الاحتلال , نتيجة اكتسابها خبرة في ادارة إقليم كردستان العراق منذ انفصالها عن الحكومة المركزية بعد احداث العام 1991, يدفعها حلم تاسيس الدولة الكردية في الجزء الشمالي الشرقي الذي تستوطنه طبيعيا منذ عدة الاف من السنوات, فضلا عن كونها من اكثر القوى قدرة على التعامل مع الادارة الامريكية ومن اكثرها قدرة على الوصول الى نقاط تفاهم مع صناع القرار في البيت الابيض قياساً بباقي القوى المشتركة في العملية السياسية.

توجد عدد من القوى تعمل في اقليم كردستان العراق , لكن العملية السياسية بعد العام 2003 ارتبطت بقوتين رئيسيتين وهما : الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد مسعود البرزاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس الراحل السيد جلال الطالباني ، واحزاب أخرى بدأت صغيره لكن تاثيرها اخذ بالتصاعد التدريجي، وأعلنت تلك القوى بصورة واضحة عن رغبتها في اقامة الدولة القومية المستقلة للاكراد متى ما تهيئت الظروف , لكنها اختارت في العام 2003 الاستمرار في اطار الدولة العراقية ضمن صيغة فدرالية وهو ما حصلت عليه في

قانون ادارة الدولة والدستور الدائم ، وكانت العامل الحاسم في اغلب الحكومات والتشريعات التي صدرت من السلطة التشريعية الاتحادية [8].

ان وجود هذه القوى الرئيسية كما سبق الاشارة في المشهد السياسي الكردي بصورة خاصة والعراقي بصورة عامة بعد العام 2003 لاينفي حقيقية ظهور فاعلية لعدد اخر من الاحزاب الكردية ومنها الجماعة الاسلامية وحركة التغيير وغيرها التي تعمل في اطار الثوابت الكردية التي تقدم مصلحة الإقليم وهويته على غيرها , ورغم من كون حدة الخلافات الداخلية اخذت بالتصاعد سيما بعد اجراء الاستفتاء في العام 2017 , لكن في عمومها ، بحثت القوى السياسية الكردية عن كل ما يوسع مكانة كردستان العراق ، سياسيا وجغرافيا ، طالما ان وضع العراق مربك وان فرصها للصدام شرقا مع إيران وشمالا مع تركيا هو أمر غير وارد في المدى القصير الا انه أمر متوقع على المدى المتوسط ، والتمدد سياسيا وجغرافيا يخدمها بان تؤسس لكيان دولة اكبر حجما وقوة ، مما جعل من وجود مشاركة هذه القوى وفق هذا التوجه في الحكم والدولة العراقية عامل ضعف طالما لا يمكن ان تظهر اغلبية قادرة على امتلاك قدرة المبادرة[9].

وبتحليل موضوعي للسلوك السياسي للقوى الكردية نجدها وعلى مدى عقدين من عمر العملية السياسية سعت الى النئي بنفسها عن ازمات الحكومة المركزية في بغداد الا بالقدر الذي يتقاطع مع مصالحها و مصالح الاقليم اقليم كرستان فأتخذت موقف المتفرج في مرحلة الاقتتال الطائفي بين العام 2006-2008 , لكن نجد خطابها السياسي اخذ يزداد نحو نقد سياسات الحكومة المركزية بعد انسحاب القوات الامريكية في العام 2011 , واخذت نبرة خطابها السياسي يزداد حدة مع تصاعد الازمات الامنية التي شهدها العراق ليتناول خطابها اتجاه مستقبل الدولة في العراق سيما بعد احتلال الموصل من قبل الجماعات الارهابية في العام 2014 , حيث أعلن رئيس اقليم كردستان العراق السيد مسعود البرزاني (أن عراق ما قبل ذلك التاريخ قد انتهى وأن معارك لرسم الحدود بالدم قد بدأت), ليتحول الخطاب الى اجراءات عملية والسعي المتسارع لتنظيم الاستفتاء في الإقليم والمناطق المتنازَع في العام 2017 حول خيار الانفصال اعتقاداً من القيادة الكردية ان الظروف في هذه المرحلة مهيئة للقيام بهذه الخطوة ولو بصورة احادية الجانب بعد تعثر المفاوضات حول المادة 140, وايضا محاولة لاستباق الاحداث بعد النجاحات التي حققتها الحكومة المركزية في قهر التنظيمات الارهابية واستعادة المناطق التي سيطرت عليها.

وعلى الرغم من تنفيذ الاستفتاء الانه جاء بنتائج عكسيه على حكومة الاقليم بعد ان تمكنت قوات الحكومة المركزية من دخول كركوك وتسلم سلطات المحافظة بعد ان كانت تحت سيطرة قوات البشمركة منذ العام 2014, ويمكن القول ان استفتاء اقليم كردستان العراق في العام 2017 كشف عن:

أ. خلافات كبير بين القوى الكردية المختلفه في داخل الاقليم حاولت اخفائه والظهور بخطاب سياسي موحد امام الخارج , لكن ما ظهر من مواقف والاتهامات الكردية الكردية بعد اجراء الاستفتاء كشف عن حجم الانقسام في داخل الاقليم*.

ب. بغداد مازالت رقم صعب والحكومة المركزيه فيها تمتلك اوراق الضغط تمكنها من تغيير المعادلة السياسية والامنية لصالحها , واي قرارات احادية الجانب تتخذ دون مشاركة الحكومة المركزية سيكتب لها الفشل.

ج. الجوار الاقليمي يرغب برؤية عراق ضعيف لكن غير مقسم , ووحدة التراب العراقي خط احمر , ولايمكن قبول فكرة تقسيمة تحت اي ذريعة نظرا للارتدادت الخطيرة لفكرة تقسيم العراق على سلامة الامن الداخلي لدول الجوار الاقليمي.

د. من الخطأ التعويل على الفاعل الدولي (الولايات المتحدة وغيرها) في تقدم الدعم لهذه القوى السياسية او تلك في داخل العراق , والمجتمع الدولي يعد الحكومة المركزية الممثل الشرعي الوحيد للعراق يمكن التفاوض معه في المحافل الدولية.

2. القوى السياسية الاسلامية الشيعية :

تعد الفاعل الاكبر في العراق مع الكرد بعد نيسان 2003 ، ومحل تركيز واهتمام الولايات المتحدة الامريكية عول عليها كثيرا في قيادة النظام السياسي الجديد وتغيير نهج الدولة في عراق يقوده نظام دكتاتوري متمرد الى نظام ديمقراطي حليف يحضى بعلاقات متينة ومصالح مشتركة , ولعل اسباب التعويل الامريكي على القوى الشيعية يعود الى :

- بحكم قاعدتها الجماهيرية والتي تمثل الاغلبيه في العراق.
- وايضا تاريخها الطويل في مقارعة النظام السابق.
- تمتلك قدره على التنظيم بعد نشاط ممتد على مدى ثلاثة عقود.
- ترتبط بعلاقات متينة مع إيران , وعلاقات لاباس بها مع الدول العربية.

في المقابل لم تكن القوى الشيعية على وفاق واتفاق في الموقف من الاحتلال وتداعياته , فهي بلا شك رحبت بالخلاص من النظام السابق , وفي الوقت نفسة لم تكن ترغب بزواله عن طريق تحالف دولي يفرض بارادة الالة العسكرية الامريكية , لكنها تتباين في رؤاها حول كيفية التعامل مع سلطة الاحتلال وخيارات رحيل قواتها العسكريه من العراق , وتبلورته عن تبيانها خطين رئيسين :

- خط عقائدي مثل ائتلاف من القوى الاسلامية الشيعية المعارضة للنظام السابق , واجبر معظم قياداته على مغادرة العراق بسبب سياسات التنكيل والبطش التي تعرضت لها قبل العام 2003 , ورحبت بزوال النظام , كما قبلت الاشترك بالعملية السياسية في اطار المشاركة والتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع , وبناء الدولة المدنية بما يحاكي تطبيقات التجارب الديمقراطية في الغرب , تمهيدا لتهيئة البيئة المناسبة لمرحلة التفاوض مع سلطة التحالف الدولي واخراج قوات الاحتلال بالطرق السلمية وهو

ماحصل في العام 2011, وانصب اهتمام هذه القوى في شغل مؤسسات الدولة بكوادر من انصارها وقواعدها الجماهيرية بعد ان افرغت قرارات الحاكم المدني (بول ابريمر) معظم مؤسسات الدولة من كوادر حسبت على النظام السابق , ورأت ضرورة تفويت الفرصه على خصومها سيما انصار النظام السابق من استغلال اي ثغره في العلاقة مع سلطة التحالف الدولية للنفوذ من خلالها والعودة الى السلطة وادارة الدولة في العراق.

- خط عقائدي مثل معظم قوى الداخل رحب بزوال النظام السابق وقبل ايضا بالعملية السياسية في اطار الديمقراطية والتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة , لكن تقاطع مع الخط الاول في الموقف من الاحتلال الامريكي للعراق وكيفية اخراج قواته, واعلان منذ الايام الاولى عن خيار المقاومة المسلحة كطريق واسلوب يرغم الولايات المتحدة الامريكية على سحب قواتها , وهو ما حصل بالفعل بعد تاسيس تنظيم مسلحة في اواخر العام 2003 , هدفه حماية المناطق الشيعية من اعتدائات القوات الامريكية , ودخوله في سلسلة من المواجهات المسلحة مع جنود الاحتلال الامريكي في العام 2004 , حيث برزت كقوة قتالية خاضت عدة معارك ضد القوات الامريكية في محافظات وسط وجنوب العراق ذات الاغلبية الشيعية المؤيده للتيار الصدري* ، لتنتقل المواجهه, بعد ذلك مابين جيش المهدي والقوة الامنية العراقية الناشئة حديثا.

لم يوقف مغادرة قوات الاحتلال للعراق التقاطع مابين الخطين , واخذت الاتهامات المتبادلة تتصاعد بينهما في كل دوره انتخابية وصولا الى انتخابات العام 2021, محمل كل فريق الاخر مسؤولية التسبب في فشل العملية السياسية , ومحاولة تغيب الدولة تمكين قوى اللادولة من التحكم بالمشهد السياسي والامني في العراق , واضعاف دور القانون وشيوع الفوضى , واستشراء الفساد ونقص الخدمات في مؤسسات الدولة , كذلك اتهامات من قبيل محاولة الانفراد بالسلطة والعوده الى مرحلة الدكتاتورية , والخضوع الى املات الخارج على حساب المصلحة الوطنية في الوقت نفسه يعلن كل فريق عن امتلاكه رؤية في الادارة والحكم تدعم السلطة وتمكنها من احكام السيطره على مؤسسات الدولة ودعم الاجهزة الامنية والعسكرية الحكومية , لكنه يعجز في كسب ثقة الفريق الاخر لاسيما مع استمرار المنكفات السياسية.

وبتحليل موضوعي للسلوك السياسي للقوى الاسلامية الشيعية في العراق بعد التغيير في العراق عن طريق غزو خارجي في العام 2003 , نجدها عكست تقاطع حقيقي فيما بينها لكنها وجدت نفسها امام معادلتين:

1. الاستمرار بمنهج الانزواء, والاكتفاء بالدعوة الى العقيدة كما فعل اسلافهم عبر المجالس والمنابر الحسينية ومعارضة سياسات الانظمة الحاكمة , وهذا يعني رفض المشاركة في العلمية السياسية وما يترتب علية من احتمال عودة تجربة ثمانية عقود من العزلة السياسية منذ تاسيس الدولة في العراق بعد العام 1921, وما تسبب به الانعزال السياسي والعزوف عن المشاركة في الحكم من ضياع لحقوق مكون يمثل اغلبية الشعب العراقي.

2. قبول بمكتسبات التغيير في العام 2003 , والمشاركة في العملية السياسية , وضمان عدم ضياع هكذا فرصة , وهذا يعني التصرف ببرغماتية وعقلية رجال الدولة , وما يترتب علية من تقبل خيارات وبدائل من تعديل في المنهج والاداء والخطاب السياسي وقبول خيارات وبدائل.

ان مشكلة القوى الاسلامية الشيعية بعد العام 2003 يمكن تحديدها في كونها قبلت المشاركة في عملية سياسية تؤسس لنظام ديمقراطي تعددي دون ايجاد حل للصراع القيمي الداخلي والتوفيق بين ماهو ثوابت عقائدية يصعب التنازل عنها او تاجيل تطبيقها , وبين متطلبات ادارة الدولة بمفهومها المعاصر ومحددات الحكم في بلد مثل العراق بنسيجه الاجتماعي وما تضمنه من مكونات تحمل كل منها ارث ثقافي خاص بها فيه من ارهاصات الماضي , فضلا عن موقع العراق الجيوستراتيجي وتصارع الارادات الخارجية الاقليمية والدولية.

3. القوى السياسية السنية :

وهي الشريك الثالث في العملية السياسية يمكن توصيفها في كونها مجموعات غير متوافقه تعمل في الحياة السياسية تحت عنوان عريض الا وهو تمثيل مكون العرب السنة ، واغلب من يعمل تحت هذا العنوان هي احزاب علمانية (بالاضافة إلى الحزب الاسلامي) وليس اسلامية على غرار الاحزاب الشيعية ، واغلبها يخلط بين الهويتين العربية والسنية ، ظهرت في بداية العلمية السياسية بتسميات عده منها جبهه التوافق العراقيه بزعامة عدنان الدليمي والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك ، وحزب للعراق متحدون بزعامة اسامة النجيفي ، وتحالف القوى الوطنية وغيره ، لكنها في السنوات الاخيره سيما بعد احتلال الموصل في العام 2014 اخذت الكثير من تلك القوى وقياداتها في الانزواء لتظهر قوى سياسية جديده معظمها من فئة الشباب.

ان هذه الفئة الشابة وان ظهرت برغماتية اكثر في التعامل مع مخرجات العملية السياسية قياسا بالقوى السابقة لكنها ظلت عاجزة عن تمثيل مصالح المكون السني , ولعل المشكلة تكمن في كونها ومن سبقها لم ينجحوا بتقديم مركز قيادة موثوق وقادر على المفاوضة من مركز قوة بعد العام 2003 [10] , ومعظم تلك القيادات تزعمت مكون وجد ابنائه بين عشية وضحاها انفسهم امام عملية سياسية غير مستعدين ولا راغبين في المشاركة بصيغتها المكوناتية مما جعلهم منقسمين مابين هويات متعدد مذهبية وقومية ودينية وقبيلة ومناطقية وهي الاكثر ظهور عكست حدة الانقسام المناطقي في المجتمع السني فهناك قوى تمثل سكان الموصل من العرب السنة واخرى تمثل الانبار وغيرها تمثل صلاح الدين وهكذا الامر في ديالى وكركوك , وتتحدث كل قوى باسم ابناء مناطقها بمعزل عن باقي ابناء المكون في المحافظات الاخرى, وجعل هذه النهج منها الحلقة الاضعف في الدفاع عن حقوق المكون , وافقدت مجتمعاتهم المحلية السلطة والامتيازات , سيما بعد ان استبيحت مناطقهم من قبل الجماعات المتطرفة , لكنها مهدت لاسباغ شرعية اكبر على العملية السياسية والنظام السياسي تحت عنوان عريض : تمثيلها للمناطق العربية السنية.

ان اسقاط المعطى السابق على العملية السياسية في العراق نجدها مثلت رقعة الشطرنج الناقصة بحاجة الى من يكملها من العرب السنة في التشكيلات الحكومية منذ العام 2005 ، عن طريق المساعدة على إيصال شخصيات من ابناء هذه المكون تبحث عن مجد شخصي ، وثراء بلا سبب أو غير مشروع ، مهما كانت الأغطية التي يمكن ان تتأطر بها , وبالفعل انتهى الأمر إلى وصول عدد من الشخصيات التي لا يعرف لها لون سياسي ، عاشت انتقال بين القوى الدينية والقوى العلمانية والقوى القومية ، هذه القوى صارت ممثلا للمجتمع السني في العراق ، لتبدأ هنا مرحلة مضمونها ان العملية السياسية صارت مرتبكة ، فالعنف السياسي هو السائد ومظاهر عدم الاستقرار السياسي مرتفعة جدا ، والسلطة التشريعية فيها تعددية واسعة في القوى السياسية ولا ترتكز على اغلبية مضمونة لتلقي بظلها السلبية على مشروع بناء الدولة في العراق.

4. القوى السياسية ذات التوجهات العلمانية المدنية [11] :

تمثل طيفا واسعا من الأحزاب والقوى السياسية في العراق، وتشمل أحزابا ليبرالية وقومية ويسارية وتنظيمات قبلية مختلفة شاركت بقوة في العملية السياسية مع بداية انطلاقها في العام 2003 وحققت نجاحات في الانتخابات العامة سيما في العام 2010 , لكنها لم تفلح في تشكيل الحكومة الدائمية , واخذ العلمانيون في الانسحاب التدريجي من المشهد العام ، مقابل ازدياد في التحول نحو التيار العقائدي في القسم العربي من العراق ، ونحو التيار القومي في القسم الكردي من العراق, ولعل ما ساعد على ذلك :

- وجود مجموعة من التصورات النمطية الخاطئة حول العلمانية في الشارع العراقي. فثمة تصور بأن العلمانية هي معاداة الدين وتهدف إلى إلغاء الحريات الدينية ومن جهة أخرى.
- بما أن النظام السابق كان نظاماً علمانيا، ثمة تصور دعوة إلى العلمانيّة تعني الرجوع إلى العهد السابق بالنسبة إلى الكثيرين, ولعل هذا ما نجحت فيه البروباغندا التي اشاعها التيار المناوئ للعلمانية12.
- في المقابل افتقرت التيارات العلمانية الى المشاريع والبرامج والخطاب السياسي بما يتفق واشتراطات العملية السياسية في العراق بعد العام 2003 , سيما ما يخص الشراكة في اطارها المكوناتي.

هذه الخريطة السياسية ظلت سنوات عدة ترسم المشهد السياسي في العراق لكن سرعان ما شهدت تحولات كبيرة بعد قيام احتجاجات تشرين 2019 , واخذ التيار العلماني يتصدر المشهد السياسي من جديد لكن هذه المرة اخذ يحمل خطاب متشدد رافض لكل أشكال التحالف مع أحزاب قديمة ، لا سيما الدينية ، بل وحتى التحالف مع الجيل القديم من التيارات العلمانية المدنية ، لكن الجيل الجديد من التيار العلماني ظل متهم بذات التهم التي تعرض لها التيار القديم من العلمانيين , وعلى الرغم من كون احتجاجات تشرين شكلت انعطاف مهم في مسيرة العملية السياسية في العراق الا ان انتقادات عدة وجهت الى التيار العلماني منها الفشل من جديد في استمالة شرائح واسعة من العراقيين عبر توظيف غضبة الشارع ونقمته على الأحزاب الحاكمة وعلى اقل تقدير هذا ما اسفرت عنه نتائج انتخابات تشرين الاول من العام 2021.

ان تباين الرؤى بين مختلف القوى السياسية المشتركة في العلمية السياسية في العراق بعد العام 2003 انعكس بشكل جليل على عملية بناء الدولة في العراق , ولقد أدركت القوى الرئيسية الموجودة في الحكم والعملية السياسية هذا الخلل ، وايقنت ان العراق متجه إلى صيغة لا توجد بها حلول مقبولة من جانبها ، وإنها ستخسر العراق وفرصه حكمه ، وإنها عليها ان تقدم تنازلات سياسية ، طالما ان هناك انتقادات لها اسبابها المعتبرة ضد العملية السياسية والنظام السياسي ككل ، وتتمثل بالاتي[13]:

- ارتفاع سقف عدم الاستقرار السياسي ، وعلى نحو خاص ارتفاع سقف العنف السياسي ، رغم محاولات الحكومة الاتحادية السيطرة على ذلك العنف ، ومع وجود جماعات مسلحه متعدد لها قوه وتاثير في المجتمع ، ومن اجل التمييز بين تلك الجماعات المنفلته والخارجه عن القانون وبين تلك التي تعمل على تحرير الاراضي التي خسرها العراق التي اعقبت سقوط مدينه الموصل في العام 2014 عملت الحكومه على اصدار قانون الحشد الشعبي واصبحت الفصائل المسلحه المنضويه في الحشد الشعبي بموجب القانون تخضع لامرة القائد العام للقوات المسلحه (رئيس الحكومه) واظهرت تلك الفصائل التزامها بما يصدرمن رئيس الوزراء من اوامر14.
- تصاعد حدة النقد للمحاصصة وما ينتج عنها من خراب دفع اتجاه قوى عديدة الى الاتجاه إلى خفض الخطاب الطائفي والعنصري ، والسماح بحراك بسيط في اطار مفهوم شمل للوحدة الوطنية, والدعوة الى تشكيل حكومة الاغلبية بدل حكومة الشراكة الوطنية يقابلها معارضة برلمانية , لكن دون المساس بثوابت العلمية السياسية في اطارها التوافقي.
- ظهور انتقادات مجتمعية حادة تنتقد استمرار الارتباك في العملية السياسية ، وتدعو الاطراف العراقية إلى تطبيق حزم اصلاح حازمة ، تسمح بتطبيق معايير الحاكمية على المؤسسات الحكومية.
- ظهور انتقادات حادة لادارة موارد البلاد بطريقة لا تسمح بالفساد ، وكانت اهم المطالب هي باسترداد الاموال المهربة من العراق ، ووقف مسببات الفساد.

المحور الثالث – غايات تشكل النظام السياسي واداء مؤسسات الدولة:

بفعل ضغوط عديدة انتهى امر الاحتلال إلى ان تتجه الولايات المتحدة إلى اقرار خطوات عدة لتشكيل نظام سياسي جديد وبجدول زمني يبدأ في تشرين الثاني 2003 ، وتتبع ذلك الاقرار نجده عبارة عن اتفاق بين الحاكم المدني السفير الأمريكي بول بريمر ، والرئيس الدوري لمجلس الحكم المؤقت في حينها السيد جلال الطالباني في تشرين الثاني 2003 ، والذي قضى اتفاقهما بان ينجز مجلس الحكم مشروع قانون لادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في اذار 2004 ، على ان ينظم مسالة انتقال السلطة من سلطة الائتلاف إلى سلطة عراقية مؤقتة في صيف 2004 ، وظيفتها التهيئة لانتخابات جمعية وطنية انتقالية وحكومة انتقالية مستهل عام 2005، وظيفتهما كتابة مسودة دستور دائم في صيف 2005 ، على ان يعرض على استفتاء شعبي لقبوله أو رفضه في تشرين الاول 2005 ، وان تمت تلك العملية بموجب الخطوات المرسومة ينتخب على اساسها برلمان

اتحادي ويختار حكومة اتحادية دائمة في نهاية عام 2005 . تلك الخطوات جرت وفقا لتسلسلها الزمني ، وبمشاركة الامم المتحدة [15]، وانتهت بانتخابات كانون الاول 2005 ليعلن عن تاسيس نظام سياسي عراقي جديد ، مركب ، رسمت غاية تشكيل على وفق [16]:

1. نظام فدرالي في عملية تشكيل الدولة.
2. نظام برلماني جمهوري في تشكيل النظام السياسي.
3. نظام لا مركزي في ادارة مؤسسات الدولة التنفيذية.
4. نظام يعتمد الحكم المحلي في ادارة المدن العراقية ذات الخصوصية الاثنية أو اللغوية أو الدينية .

ومثل هذه الصياغة تفاعلت مع الواقع المجتمعي التعددي للعراق ، وانتهت إلى تشكيل نظام سياسي اتسم بعدة مظاهر:

- التعددية المفرطة ، فهو لم يضع قيود دستورية أو قانونية أو سياسية على التعددية الحزبية باستثناء : اعادة حزب البعث (المنحل) أو التنظيمات الارهابية أو العنصرية.
- ونظام من التوافقات والمحاصصات.
- وفي اطار نظام جمهوري–برلماني.
- وشكل فدرالي للدولة .

إن تأكيد الدستور العراقي على الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي لا يعني سيادة الديمقراطية السياسية المرتكزة على التداول السلمي للسلطة السياسية ، فكثيرا ما وجهت الانتقادات الى ان من يدير الدولة هو النزعه الشمولية وليس الانسيابية الديمقراطية . ويستند التقدير المشار إليه إلى تجربة الشرعية الانتخابية التي أفرزت سلطة سياسية ترتكز على أبنية طائفية / قومية تجسدت في بناء الأجهزة السيادية للدولة ، وما رافقه من تاثيرات سلبيه في عمليه الانتقال والتحول وتضارب الرؤى حول مشروع بناء الدوله والذي كان سببا في غياب القدره على تحقيق التوافق الفاعل الذي يقود الى الاستقرار وليس لحدوث الازمات.

ان العراق اعتمد عملية سياسية استهدفت بناء نظام سياسي ديمقراطي برلماني فدرالي ، كما جاء في نص المادة واحد من الدستور لعام 2005 , ورغم تحقق غايات مهمة في ذلك النظام على المستوى الكلي ، الا انه شهد ارتباكا واخطاء كثيرة على مستوى ممارسة السياسات والاداء الحكومي ، على نحو غطى على الغايات الكبرى التي شرع بتنفيذها خلال المدة بين عامي 2003– 2005 (مرحلة التاسيس للنظام السياسي)، ورغم محاولات اجراء اصلاحات المتكررة في العمل السياسي لاسيما من قبل الحكومه والبرلمان منذ العام 2014 الى الوعود الاصلاحية التي اطلقت عقب احتجاجات تشرين 2019 وصولا الى سياسات الاصلاح التي تسعى الى تنفيذها الحكومة الحالية منذ تشكليها بعد انتخابات عام 2021 , الا انه ما زالت هناك تحديات كبيرة في ذلك العمل متعلقة بالاسس التي قامت عليها العلميه السياسيه ، وبطريقة ادارة مؤسسات الدولة ، وبحجج سمحت بتدخل البيئة الخارجية في ادارة الشأن العراقي أو التاثير فيه.

واذا ما اتينا إلى العملية السياسية التي ظهرت أو تم تنفيذها في العراق خلال المدة اللاحقة على العام 2005 فان مضمونها وسماتها تحددت بالاتي[17]:

1. بناء نظام سياسي ديمقراطي برلماني فدرالي ، وتعد هذه الخطوة والمحافظة عليها اهم مكتسبات المرحلة ما بعد العام 2003 ، بعد ان شهد العراق عهود من الاستبداد السياسي والفكري ، دمر الحياة السياسية في البلاد لعدة عقود.
2. وضع دستور اتحادي دائم ، منح بقدر مرتفع الحريات وحماية لحقوق الانسان ، وعمل على تفكيك بنى السلطة المركزية بان يحول تلك السلطة إلى سلطة الاقاليم وسلطة المحافظات وسلطة الوحدات المحلية في المدن المختلفة
3. جعل الارض مهيئة لان تبنى عليها حياة سياسية حقيقية بلا اقصاء ، وان يكون المجتمع حرا في اختيار قواه السياسية والمدنية ، وفقا لقناعاته ، طالما ان هناك تعددية مجتمعية كبيرة في العراق .

ان ذلك المضمون ، لا ينف ان هناك سلبيات شهدها العمل السياسي كتطبيق ، بعد العام 2003، ولكل خطا ظهر اسبابه ونتائجه ، فالعراق وقع ضحية بمسائل ترتبط بغايات النظام السياسي الذي تم انشائه ، وضحية أولويات القوى السياسية ، إذ ان النظام السياسي مبعثر الأولويات ، وكانت مظاهر الفشل في إدارة التحول من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي اكثر من مظاهر النجاح ، بل انه اتجه إلى خلق نزاعات طائفية/ عرقية ، وتدويل الازمات ، وواجه النظام ككل ازمات خانقة.

مما تقدم نجد ان العراق منذ العام 2003 بات أمام مشكلة كبرى ، جعلت النظام السياسي في مواجهة تنوع مجتمعي يختلف قليلا عن التنوع في المجتمع السياسي ساهم في ارباك عمل الحكومه وتقاعس اداء مؤسسات الدولة ، وانتهى المشهد السياسي إلى تدهور خطير اصاب مسيرة النظام السياسي , وبدلا من ان تتدخل الولايات المتحدة كراعي للعملية السياسية أو ان تتدخل الحكومة الاتحادية بوصفها الطرف المسؤول عن ادارة البلاد باعادة تنظيم العملية السياسية وضبط الوضع الامني ، شهد البلاد تدافع للارهاب وعمليات خرق للقانون ، في اطار علاقات صراع تداخل اطرافها بين قوى الداخل ودول المنطقة ، واصبحت الانشطة بين العراق وبعض دول الجوار الاقليمي متداخلة إلى حد كبير سيما بعد اندلاع الحرب في سوريا في العام 2011 ، وعملت الجماعات الارهابية على استغلال وجود فجوة بين الحكومة الاتحادية والمجتمعات المحلية ، لتندفع بقوة في العام 2014 لاحتلال مساحات شاسعه من الاراضي في مناطق غرب العراق بعد الانهيار السريع لاغلب القوى الحكومية من جيش وامن ، وهو ما اقتضى ان تتدخل المرجعيات الدينيه في النجف الاشرف باعلان النفير العام للجهد الشعبي ودعواها للمواطنين للمحافظة على البلاد ، ودعوة القيادات السياسية إلى التهدئة ، والسماح بإجراء تغيير في الحكومة الاتحادية بعد انتخابات نيسان 2014 طالما ان العملية السياسية وصلت إلى طريق مسدود[18], رافق دعوات المرجعية ايضا اجراء اصلاحات جذرية في الهيكل الحكومي والحد من تفشي الفساد والاسراع بتقديم

الخدمات والعمل الجاد على توظيف موسسات الدولة لخدمة المواطنين بغض النظر عن انتمائاتهم منبه القوى السياسية كافه الى خطورة غضب الشارع واهمية الاستماع الى مطالب الشعب.

في اطار العرض السابق يمكن القول ان غايات تشكيل النظام السياسي وفاعلية اداء مؤسسات الدولة في العراق منذ العام 2003 اصبحت على المحك من خلال:

- حسر تدخل الولايات المتحدة كطرف راعي للعملية السياسية فقط على ضمان عدم المساس بمصالحها مما جعل العراق رهينه المساومة في صراعاتها الاقليمية.
- في مراحل كثيره التي اعقبت الاحتلال الامريكي شهدت البلاد زيادة في الحضور الاقليمي السلبي مما اسهم في ارباك المشهد السياسي والامني.
- استمرار الخلافات والمناكفات السياسية والانغلاق السياسي بين القوى السياسية وصل في مراحل الى تهديد استقرار النظام السياسي وعرقلة اداء مؤسسات الدولة.
- ارتفاع معدل العزوف عن الانتخاب من 27% عام 2005 إلى 41% عام 2010 و 48% عام 2014 و44% في العام 2018 و42% في الانتخابات المبكرة لعام 2021، اسباب عزوف عن المشاركة السياسية من قبل غير المؤمنين بتقديم الاعتقادات والقومية سياسيا, اضافه الى التشكيك بوجود تزوير لبعض نتائج الانتخابات ، لضمان وجود نتائج محددة ، ومن ثم التاثير في الحكم والسلطة.
- تمدد الارهاب أو عدم قدرة صناع القرار على اتخاذ خطوات جادة في تحجيم نشاطة شكل مؤشر خطير على استقرار الامني وصل حد في سيطرة المجاميع الارهابية على مساحات واسعه من العراق في العام 2014 قبل ان تتمكن القوات العسكرية والامنية وفصائل الحشد الشعبي من تحريرها في العام 2017.
- وصول معدلات الفساد إلى مستوى غير مسبوق اهدرت معه ثروات البلاد ، وادى الى شبه تعطل لمؤسسات الدولة عن تقديم الخدمات وكذلك التغطية على عمليات الفساد الواسعة في التعامل مع ميزانية العراق وموارده ، الأمر الذي تسبب بان تتلاشى ميزانية انفجارية طيلة السنوات السابقة من عمر العملية السياسية في العراق19.
- زيادة النقمة والرفض الشعبيين عبر عنها بالاحتجاجات ووصلت ذروتها في تشرين الاول من العام 2019.
- وصل مشاهد العنف المتبادل وخرق القانون سيما بعد العام 2006 إلى مستوى لا يسمح بان يستمر حال العراق كدولة ومجتمع(20).

كل ماسبق دفع الى طرح تساؤولات جوهريه دارت بين النخب السياسية والمجتمعية وعند الراي العام العراقي , حول الجدوى من بقاء النظام السياسي الحالي وغايات تشكيله في صنع عراق جديد عراق المستقبل ينعم فيه الجميع بالامن والامان والاستقرار وقادر على تفعيل اداء مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات واشباع الحاجات الجميع دون تمييز او اقصاء*.

الخاتمة

في نهاية البحث الحالي يمكن القول ان مسببات الاختلالات في العملية السياسية رافقتها منذ انطلاقها في العام 2003 وتركت تاثيراتها السلبية على مشروع بناء الدولة في العراق , بعض تلك المسببات ارتبطت بمقاصد الولايات المتحدة من الاحتلال والشكوك التي احاطت بها كجزء من مشروع اكبر يتعدى حدود العراق الى جواره الاقليمي وطبعا ترك تفاعلات سلبية انعكست على مشروع بناء الدولة وارتبطت بغياب الرؤية الموحدة للقوى السياسية العراقية المختلفة ليس من مشروع بناء الدولة بل تعداه الى مشروع الدولة ذاتها وهويتها , وبتفاعل المسببات الاولى اي مقاصد الولايات المتحدة مع غياب الرؤية الموحدة للقوى السياسية من مشروع الدولة وهويتها انتج نظام بغايات غير واضحة حتى وان كان مأطر باطار دستوري لكن التطبيق العملي اثبت عجز النظام عن تحقيق ما جاء في ديباجة ومواد الدستور العراقي لعام 2005 , لاسيما مع ضعف واضح في اداء مؤسسات الدولة وهو ما يتطلب من صناع القرار والقوى السياسية ممن تمتلك تاثيرا واضح وحقيقي في المشهد السياسي في العراق:

1- تحديد موقف موحد وواضح من طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة سيما شواهد كثيرة اظهرت قدرة الاخيرة على التحكم بالمشهد السياسي والاقتصادي في العراق اذا ما علمنا انها لم تكن ترغب من التغيير السياسي في العام 2003 تاسيس لعلاقات ود وصداقة مع العراق فحسب بل يذهب الى تاسيس تحالف استراتيجي بين البلدين قد يصل الى حد يتماهى والمقاصد الحقيقية من الاحتلال الامريكي للعراق.
2- ولعل واحده من اهم خطوات الاصلاح هو نضج فكرة النقاش في الفضاء الوطني العام حول التغيير المطلوب لمعالجة جوهر الأزمة المستمرة في النظام السياسي , وتحديد موقف واضح من مشروع الدولة وهويتها في العراق , وهل هناك ضرورة الى عقد اجتماعي جديد يكون على العراقيين الخيار بين :
   - هم ابناء وطن واحد بهويات متعدد لكن تربطهم مصالح مشتركة تجعل من البقاء ضمن الوطن العراقي الواحد ضرورة لامناص منها.
   - ام هم ابناء وطن واحد بهوية وطنية واحدة ويرتبطون بمصالح مشتركة تجعل من البقاء ضمن الوطن العراقي الواحد ضرورة حتمية.
3- الاتفاق على ان المصارحة والمكاشفة نحو التغيير والاصلاح المنشود يكون عير اعتماد الاليات السلمية , وان اللجوء الى الخيار المسلح مرفوض رفضاً قاطعاً.

الهوامش

(1) -Lennox Hinds The War against Iraq: The Bush Administration's Commission of War Crimes under International Law, the German Iraq Tribunal Initiative, June, 2004, pp: 11-12.

وأيضا:

Beyond Torture U.S. Violations of Occupation Law in Iraq, NY , the Center for Economic and Social Rights, 2007, pp: 25-28.

(2) **– بعد مدة قصيرة من احتلال العراق ، وحتى تغطي على غزوها خارج اطار الشرعية الدولية سرعان ما لجات الولايات المتحدة إلى خيار الامم المتحدة للحصول على شرعية وجودها وعملها في العراق ، فاصدرت القرار الاممي رقم 1483/ 2003 الذي عدها سلطة احتلال ، ومن ثم فانه يجب عليها ان تدير العراق وفقا لقواعد القانون الدولي ، وان تمهد الارضية لانهاء الاحتلال والتأسيس لحكومة محلية وفقا لخطوات واجراءات محددة ، أي الاستعانة بقرار الامم المتحدة لاحداث انتقال من اجراءات غير شرعية تحت الاحتلال إلى اجراءات شرعية تحت مظلة الامم المتحدة**

(3) – خضر عباس واخرون,

*** – لعل تفسير ذلك ان الوعي الجمعي للعراقيين بمختلف طوائفهم وانتمائتهم يحمل ذاكره مشوهه عن الولايات المتحدة ويحملها كل ما مر به العراق من ماسي ودمار , ويصعب معها تقبل صورة تظهر الولايات المتحدة كمنقذ ومخلص, او شركة خيرية تعطي نتائج الغزو وتغيير الأنظمة وتسمح لخصومها الفكريين والماديين (التيارات الاسلامية الراديكالية واليسارية وإيران وحلفائها) بالسيطرة على البلاد ثم تغادرها ؛ وحديث كونداليزا رايس مستشارة الامن القومي في عهد الادارة الاولى للرئيس بوش الابن في شهر ايار 2017 صريح: (غزونا العراق لا لاقامة ديمقراطية فيه انما لاسقاط نظام الحكم, كونداليزا رايس: ذهبنا إلى العراق من أجل صدام حسين ، موقع الفضائية الروسية ، في: 12 ايار 2017، متاح في شبكه المعلومات الدوليه على الرابط:**

https://arabic.rt.com/world/878032.

(4) – عدت هذه الممارسات على انها سلوك يتعارض مع نص المادة 8 من الدستور الاتحادي الدائم : (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم إلتزاماته الدولية) ينظر دستور العراق الدائم لسنة 2005 ، المادة 8.

(5) – Marlsa Cochrane, The Battle for Basra, Washington, The Institute For The Study Of War, May, 2004, pp: 34-37.

وأيضا:

James D. Fearon, Iraq's Civil War, Foreign Affairs, Vol. 86, No. 2, Washington,, Council on Foreign Relations, Mar. – Apr., 2007, pp.72-13

(6) –موقع ويكليكس يكشف مئات الاف من الوثائق عن فضائح القتل والتعذيب في العراق ، استخرج بتاريخ: 22 تموز 2014: *http://www.lamsa-iraqia.net/vb/showthread.php?t=3699*

وأيضا: موقع ويكيليكس الالكتروني ينشر وثائق سرية (وتعتيم أعلامي لتورط شخصيات عراقية) ، استخرج بتاريخ: 22 تموز 2014: *http://www.ahldiyala.com/vb/t4579*

وأيضا:

Exporting U.S. Goods To Iraq September 2010, U.S. Department of Commerce, In: 2 October 2011: http://trade.gov/static/iraq_pdf_exportbasics.pdf

(7) –Fanar Haddad, Sunni–Shia Relations After the Iraq War, peaceBrieF, no. 160, United States Institute of Peace, November, 2013:
http://www.usip.org/sites/default/files/PB160.pdf.

(8)– Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq in Crisis, washington, CSIS, January 2014, p: 12–13.

(9) – Kenneth Katzman, Iraq: Politics and Governance, Congressional Research Service, Washington, works exclusively for the United States Congress,, No. RS21968, November, 2015, pp: 29–33.

* – يصعب القول هناك اتفاق موحد مابين القوى السياسية الكردية حول الموقف من قرار الاستفتاء فالاتحاد الوطني المنقسم على نفسه إلى عدة أجنحة، ذهب إلى التأييد، واختلفت مواقف أجنحته بين الحماس من جانب كوسرت رسول، القيادي العريق في الحزب، ونجم الدين كريم، محافظ كركوك، والمتحفظ من قِبل عائلة طالباني وجناح برهم صالح. بينما تبنَّت حركة التغيير موقفًا أكثر صراحة في التشكيك بنوايا الرئيس بارزاني من وراء المطالبة بالاستفتاء في هذا التوقيت ورفضها استغلال حُلم الاستقلال الكردي إلى مشروع لتكريس مصالحة شخصية وعائلية , ينظر:

Meet the campaigners behind the anti–Kurdistan referendum 'No for Now' movement", Kurdistan 24, 8 August 2017.

* بعد احتلال الولايات المتحدة العراق في العام 2003, ونتيجة للوضع المتدهور والانفلات الامني الذي شهد العراق بصورة عامة وبغداد بصورة خاصة امر زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر انصاره البدأ في تاسيس جيش لحماية المناطق ذات الاغلبية الشيعية اطلق علية اسم جيش الامام المهدي في اواخر العام 2003, وفي 28 اذار 2004 , أمر الحاكم المدني بول بريمر بإغلاق صحيفة الحوزة التابعة للتيار الصدري بتهمة التحريض على العنف ضد الاحتلال، وعلى خلفية ذلك القرار احتشد الآلاف من أنصار الصدر بمظاهرات رافضة لهذا القرار وطالبوا بخروج القوات المحتلة , وفي 3 نيسان من نفس العام طوقت القوات الأمريكية منزل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في النجف ، ليخرج من جديد الآلاف من أنصار الصدر في تظاهرات حاشدة في بغداد والنجف احتجاجاً على إغلاق صحيفة الحوزة وجوبهت تلك التظاهرات بالرصاص الحي من قبل القوات الأمريكية والإسبانية ما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من مئتي عراقي ,

(10) – John Johnson, Threats in Southern Iraq Ahead of a U.S. Withdrawal, small wars journal, , no. 302, Small Wars Foundation, 2014, pp: 6–7.

(11) – Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, Iraq in Crisis, Washington, CSIS, January 2014, pp: 23–26.

(12) هجوم على التيار العلماني في العراق قبيل الانتخابات , مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2014/04/iraq-secular-attack-elections-maliki.html#ixzz88aeuPbEG.

(13)-Frederic Wehrey And Ariel I. Ahram, Taming The Militias Building National Guards In Fractured Arab States, Washington, Dc, Carnegie Endowment For International Peace, May 2015, Pp: 17-22.

(14)- بعد تصويت البرلمان العراقي على قانون الحشد الشعبي في العام 2016 اكد رئيس الوزراء العراقي الاسبق حيدر العبادي على اهميه تصويت البرلمان العراقي على قانون الحشد الشعبي وبما يجعل من الحشد بموجب القانون (تحت القياده المباشره للقائد العام للقوات المسلحه ، وهو من يضع انظمته ، ويمثل كل اطياف الشعب العراقي ويدافع عن جميع العراقيين ، اينما كانوا) ، ينظر قانون الحشد الشعبي خبر منشور على الموقع الالكتروني لصحيفه النهار ، متاح في شبكه الملعومات الدوليه على الرابط:

https://www.annahar.com/.../502718-.

(15) - حميد حنون خالد ، قراءة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية، العدد 20، جامعة بغداد، 2005، ص2 وما بعدها.

(16) - محمد عبد الحمزة خوان ، النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 8، جامعة القادسية، 2017، ص245- 246.

(17)- لطفي حاتم ، العملية السياسية وبناء الدولة العراقية ، الحوار المتمدن ، العدد 2226 ، في: 20 اذار 2015.

(18) - حسين علي العزاوي ، داعش لقيط لزواج مَثلي إيراني يهودي والسنة في الحرقة الان ، موقع كتابات ، *1* تشرين الأول ، 2015 *:*

https://www.kitabat.com/ar/page/28/10/2015/63011/86lrm.htm.

(19) - في العام 2014 تحدث رئيس الزوراء العبادي عن ضياع ثروة العراق قائلا : (ثروات التي ضاعت خلال السنوات الماضيه وعدم وجود احتياط في الخزينه) وقوله ايضا (ضياع الثروات من قبل الحكومات على البذخ وزيادة العطاءات) ينظر المؤتمر الصحفي لرئيس الوزارء العراقي الاسبق حيدالعبادي متحاح في شبكة المعلومات الدولية على الربط:

https://www.youtube.com/watch?v=h4x6bcg5xws.

(20) - محمود المشهداني : مشكلة العملية السياسية في العراق اصلها سني ، استخرج بتاريخ: 12 كانون الأول 2015:

http://www.iraqanba.com/?p=40729.

* ينظر ديباجة الدستور العراقي لعام 2005 .

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٣ / ٢٠٢٣
تاريخ قبول البحث ٦ / ٨ / ٢٠٢٣
تاريخ النشر ١ / ١٢ / ٢٠٢٣

أزمات التنمية السياسية وأهمية أزمة التوزيع في العراق

The Crisis of Political Development and The Importance of Distribution Crisis in Iraq

م.م. عدي مهدي صالح
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Uday Mahdi Saleh
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
odaymahdi87@gmail.com

أ.م.د. هشام عز الدين مجيد
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Asst.Prof. Dr Hesham Ezzulddin Majeed
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
Hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تُعد التنمية السياسية احد اهم المواضيع التي وردت في طروحات "لوسيان باي" وكتاب اخرين مثل "جوزيف لالولمبارا" و "وميرون ونر" و"صاموئيل هنتنجتون" و"كابرائيل الموند"، حيث عرفها "باي" على انها زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير شؤون العامة، وضبط النزاعات، وتلبية المطالب في التوجه نحو المساواة، وبذلك فقد تصبح ازمة التوزيع فيما يتعلق بتحقيق المساواة التي طرحها "باي" اولوية تستحق البحث والتقصي والتمحيص لما لها من دلالات تتمثل في ادارة السياسات التوزيعية التي تقوم الانظمة السياسية برسمها وتنفيذها. ولا يزال العراق يعاني من ازمة حقيقية تتمثل في طريقة وادارة الموارد الطبيعية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ تاريخ تأسيسه لغاية الوقت الحالي، تمثلت في عدم القدرة على ضبط وصياغة سياسات توزيعية تستطيع من خلالها ان تحقق نوع من المساواة النسبية لموارده وتلبية مطالب واحتياجات للجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: "العراق" ، "السياسات التوزيعية" ، ،التنمية السياسية" ، "الازمة" ، "المساواة"

Abstract

Political development can be consider ass one of the most important elements mentioned in the theses and marbles of “Lucien Bay” and other writers such as “Joseph Lalumbara”, “Meron Wener”, “Samuel Huntington” and “Gabriel Almond”, where Bay defined it as increasing the capabilities of the political system from In terms of managing public affairs, controlling conflicts, and meeting demands in the direction of equality, and thus the distribution crisis with regard to achieving equality put forward by "Bay" may become a priority that deserves research, investigation and scrutiny, because of its implications represented in managing the distributive policies that the political systems draw and implement. Iraq has been and still suffers from a real crisis represented in the way and management of natural resources by successive governments since the date of its establishment until the writing of these lines, represented in the inability to control and formulate distributive policies through which it can achieve a kind of relative equality for its resources and meet the demands and needs of Iraqi society.

Keywords: "Iraq", "Political development", "Distribution crisis", "Equality"

المقدمة

إن ما يسعى إليه الإنسان منذ أن خلقه الله بقدر تعلق الأمر بحقه في الموارد المادية هو ضمان ذلك الحق الذي يكفل له العيش الكريم مع مراعاة حق الاخرين من بني جنسه هذا الحق الذي يضمن إعطاء كل شخص بحسب ما يبذله من جهد وما لديه من مواهب وقدرات قد تميز بعض الأشخاص في الحصول على الموارد عن غيرهم من دون الاضرار بمصالح غالبية المجتمع، بمعنى تحقيق عدالة في توزيع الموارد بين الناس بالشكل الذي يضمن عدم وجود فوارق كبيرة في ذلك التوزيع وأن حدوث الفوارق يؤدي الى صراع وعدم استقرار، هذه العدالة في التوزيع التي لابد من تحقيقها لدى كل سلطة او نظام سياسي يقنع الأنسان أن يكون خاضعاً لسلطان تلك السلطة او ذلك النظام الساسي، بمعنى أن قناعة الأنسان بهذا السلطان خاضع لمدى تحقيق ذلك السلطان للعدالة في توزيع الموارد بين جميع افراد المجتمع فمن طريق هذه العدالة في التوزيع يتم تحقق العدالة الاجتماعية، الا أن هذا الامر قد لا يتحقق في كل مكان أو زمان او في أي نظام سياسي إذ تتحكم فيه وتؤثر به عديد من الظروف أهمها طبيعة النظام السياسي والثقافة والقيم التي تحملها الطبقة السياسية الحاكمة مما يؤدي إلى أزمة في توزيع الموارد.

وبقدر تعلق الأمر بالحالة العراقية والتعيير الذي شهده العراق بعد العام (٢٠٠٣) والإتيان بنظام سياسي مختلف تماماً عما كأن قبل ٢٠٠٣، بمعنى ضرورة تحقيق نظام سياسي بآليات ديمقراطية فإن طبيعة هذا النظام وطبيعة الثقافة والقيم للطبقة السياسية الحاكمة التي كان لها اثر كبير في أزمة التوزيع، فأن تحقيق العدالة التوزيعية أو عدم تحقيقها اثار كبيرة في مدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب العراقي من دون تميز ديني وقومي ومذهبي هذه والآثار التي ستنعكس على مدى تحقيق النظام السياسي للرضاً العام من ثم تحقيق رضا العراقيين الذي سيكون له الاثر الأكبر في مدى بقاء هذا النظام أو عدمه فشرعية النظام السياسي لا تعتمد على التداول السلمي للسلطة ولا على الاستقرار السياسي، وإنما يعتمد على تطبيق الخطط التنموية وتوزيع الموارد الاقتصادية بصورة عادلة ولكل المواطنين، ورفع المستوى الخدمي والتعليمي في أنحاء البلاد، أيّة يرتبط بالدرجة الأساس بتحقيق الرضا العام الذي يسعى النظام السياسي الى تحقيقه ومن ثم فإن انعدام الرضا العام يؤدي الى ضعف شرعية النظام الساسي.

أهمية البحث: تكمن أهمية موضوع البحث في أزمة التوزيع لكونها أزمة ذات أهمية بالغة في التأثير على مدى تحقيق العدالة الاجتماعية أو عدمه والتي تنعكس بالنتيجة على استقرار النظام السياسي أو عدمه، فتحقيق توزيع عادل للموارد من شأنه أن يحقق عدالة اجتماعية مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق الرضا العام الذي يسعى اليه أيّة نظام سياسي مهما كأنت طبيعته، بل أن العدالة في التوزيع بين أبناء المجتمع تعكس بشكل جلي طبيعة الثقافة السياسية والقيمية للطبقة السياسية الحاكمة ومدى أيمأن هذه الطبقة بالمساواة والعدالة بين افراد للمجتمع كافة بغض النظر انتماءاتهم واختلافاتهم فيما بينهم.

هدف البحث: الهدف الأساس من البحث هو بيان مدى تأثير التغير السياسي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ والذي نتج عنه تغير في طبيعة النظام السياسي، وضرورة معرفة الفلسفة السياسية لهذا النظام

ومدى تلبية هذا النظام لطموحات الشعب العراقي من طريق تبني اليات توزيع عادلة للموارد والتي من طريقها يكون تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الشعب العراقي كافة.

إشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث في أن التحول الذي شهده العراق بعد العام (٢٠٠٣) والذي نتج عنه نظام سياسي جديد فضلاً عن ثقافة وقيم سياسية جديدة وكان لابد له من تحقيق الرضا العام الذي يسعى إليه أيّ نظام سياسي من طريق تحقيق عدالة اجتماعية بين جميع أفراد المجتمع وعلى هذا الأساس ترتكز إشكالية الدراسة في الإجابة على ما يأتي:

- ما مدى تأثير النظام السياسي والثقافة السياسية بعد العام (٢٠٠٣) في ضمان عدالة في التوزيع للموارد بين أبناء الشعب العراقي كافة؟
- هل أن الأزمة كأنت سبباً أم نتيجة للتنازع على الثروة؟ وأن هذا التنازع على الثروة سببه أزمة قيمية للطبقة السياسية الحاكمة؟
- كيف ومتى ولدت أزمة التوزيع ومن أيّن تستمد قوتها وديمومتها مع كامل العوامل المؤثرة في ذلك الاستمرار، الطائفة السياسية، الفساد المالي والاداري، الاحزاب والطبقة السياسية، التدخل الخارجي
- هل أن العلاقة بين أزمة التوزيع وأزمات النظام السياسي سببية ام منقطة، كيف يكون التفاعل بين هذه الأزمات نظرياً وفي الواقع العراقي؟
- هل أن أزمة التوزيع هي ثابتة أصيلة أم متغيرة زائلة وكيف يمكن التأثير على فك حلقات الأزمة والتغير نحو تحقيق عدالة في التوزيع؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن طبيعة النظام السياسي تتكامل مع طبيعة القيم التي تحملها الطبقة السياسية الحاكمة ولأيّ مدى تكون هذه القيم مؤمنة بضرورة تبني عدالة في التوزيع للموارد بين أبناء الشعب العراقي كافة من دون تميز، هذه العدالة في التوزيع يكون من طريقها تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع ابناء الشعب العراقي.

منهجية البحث: لأهمية البحث تم استعمالنا المنهج البنيوي الوظيفي الذي هو نتاج تفاعل المنهج الاستنباطي (من الكل الى الجزء) والمنهج الاستقرائي (من الجزء الى الكل) كما واستعمالنا أيضاً مقترب التحليل النظمي لكون الامر يتعلق بأساس النظام السياسي العراقي بعد العام (٢٠٠٣) ومقترب الثقافة السياسية كون لأن أصل أو جذر الأزمة هو قيمي الامر الذي يتعلق بالثقافة السياسية للطبقة الحاكمة وما تحمله من قيم بعد العام (٢٠٠٣).

هيكلية البحث: قسم البحث على مطلبين، تناول المطلب الأول تعريف التنمية السياسية ومظاهر أزمات النظام السياسي قبل ٢٠٠٣ وبعده، اما المطلب الثاني فتناولنا فيه ترابط أزمات التنمية السياسية (أزمة التوزيع في سلم الأولويات).

المطلب الاول: مظاهر أزمات النظام السياسي في العراق

يعد العراق بلدًا متنوع دينياً وقومياً واثنياً وعرقياً وهذا التنوع قد أسهم الى حد ما أن ينظر إلى العراق على أنه بلد مقسمٌ بشدة أو أن هذا التنوع قد ساعد أن يكون العراق مقسما بدلاً من أن يكون مدعاة للوحدة، فضلاً عن ضعف المؤسسات وسوء الادارة وتردي الوعي السياسي، اذ أن عديد من المشاكل الكامنة وراء الأزمة الحالية سبقت حتى الاحتلال الأمريكي بمُدَّة طويلة سواء أكان دولة أم مجتمعاً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفي أعقاب احتلال العراق عام (٢٠٠٣) تركت الولايات المتحدة بلداً بمؤسسات غير قادرة على إحداث أيّة تغيير فعَّال في العملية التنموية نتيجة للصراعات الداخلية وسوء الإدارة والفساد وعدم الوعي السياسي، بجانب التدخلات الخارجية، لذا فسنتناول في البحث تعريف التنمية السياسية وأزمات التنمية السياسية في العراق قبل ٢٠٠٣ وبعدها.

أولا: تعريف التنمية السياسية: اختلفت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية نتيجة باختلاف روئ وافكار المفكرين والباحثين في هذا الشأن، فيعرف (لوسيان باي) وهو من رواد هذا المجال والذي شارك في تأسيس الأساس النظري للتنمية السياسية الذي يعد أساسا مهمًا لتفسير كثير هو من الظواهر المتعلقة بعملية التنمية وتحدياتها التنمية بأنها "تغير اجتماعي متعدد الجوانب ويهدف إلى الوصول لما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة، وراي التنمية كبداية للتنمية الاقتصادية والتي تجلب معها سياسات ونظم المجتمعات الصناعية الحديثة مما يؤدي إلى التحديث السياسي وتنظيم الدولة إداريًا وقانونيًا، ويؤدي كذلك إلى وجود تعبئة ومشاركة جماهيرية تسمح بوجود ديمقراطية، ومن ثم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي" ويرى كثيرون من الباحثين أن هذا التعريف يحمل في طياته تحيزًا ملحوظًا للتنمية من منظور الغرب، ولهذا تعد هذه الرؤية المتحيزة للنموذج الأوروبي والأمريكي للتنمية رؤية تحمل تفنيدًا ذاتيا لفكرة أنموذج التجربة الغربية في التنمية، أذ تؤكد كثير من الدراسات أن هذا ليس الأنموذج النهائي للتنمية وأنها تجربة إنسانية مستمرة للأبد ولا تتوقف عند نقطة بعينها[١]. وتذهب بعض التعريفات الأخرى نحو تعريف الدكتور أحمد وهبان إلى أن التنمية " هي عملية سياسية متعددة الغايات تهدف لإرساء أفكار مثل التكامل والمواطنة وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة الجماهرية كعاملين فاعلين في الحياة السياسية، ودعم القدرة على تنفيذ القوانين والسياسات، من طريق رفع كفاءة النظام السياسي بشكل يؤدي إلى عدالة في توزيع القيم والموارد المتاحة، مع مراعاة مبادئ الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة"[٢]، في حين يرى الدكتور (عبد الرحمن برقوق) أن التنمية السياسية يمكن أن تقسم على جزئين أساسين، **الأول** هو أن هدف التنمية السياسية الأول هو التخلص من أزمات التنمية التي طرحها باي من قبل والتي وصفها (عبد الرحمن برقوق) بسمات التخلف السياسي مثل أزمة الهوية، والتوزيع، والتغلغل، والمشاركة، والشرعية، والاستقرار السياسي، وتنظيم السلطة وأما **الجزء الثاني** فهو متعلق ببناء الدولة القومية وإرساء مفهوم المواطنة، مما يساعد على تحقيق التكامل والاستقرار ومواجهة أزمة الهوية، وتكمن أهمية فكرة المواطنة في

دفع عملية دعم قدرات النظام السياسي لمواجهة باقي أزمات التنمية مثل التغلغل لكونه سيؤدي إلى زيادة الكفاءة ومن ثم مواجهة أزمة التوزيع والمشاركة، وهذا المذكور أنفاً سيزيد من شرعية النظام[٣].

ثانيا: أزمة الهوية العراقية: تتركز أزمة الهوية على مدى معرفة المجتمع لنفسه وماهي الهوية الجامعة التي تميزه والتي تكون ركن أساس في العملية التنموية والى ما يطمح أن يكون عليه المجتمع إذا كان المجتمع تحكمه هويات متعددة لابد عليه من اتخاذ خطوات تجعله مجتمعا جديداً تحت هوية جامعة واحدة تسود فيه قيم جديدة تحتم عليه العمل في ضوء الهوية الجامعة وبذلك تعد أزمة الهوية ركن أساس في العملية التنموية، وهذه الضرورة لوجود هوية جامعة يحتاجها المجتمع العراقي بشكل خاص إذ لم يصل إلى دمج الانتماءات المتنوعة لخلق هوية وطنية مشتركة من دون تهميش الانتماءات المتعددة التي يتميز بها المجتمع العراقي، فالتعدد والتقسيمات الاجتماعية المحدِّدة للعراق عنت الولاء من الدولة للولاءات الفرعية بحسب الانتماءات العرقية والطائفية، مما اضعف الشعور بالهوية والمواطنة العراقية، وقد أسهم فشل الخطاب السياسي العراقي قبل ٢٠٠٣ وبعده في إيجاد روابط مشتركة تعمل على تقوية الوحدة الوطنية والمواطنة مما فاقم الأزمة، إذ أن النظام السياسي والخطاب السياسي لم يكن خطاباً شاملاً يكون موحدا لتنوعات المجتمع العراقي تحت مظلة الهوية الوطنية العراقية [٤]، إذ اتسم النظام السياسي قبل العام ٢٠٠٣ بالنظرة الضيقة للمجتمع العراقي القائمة على تشجيع قيام الولاء على أسس عشائرية وقومية وحزبية فالانتماء للحزب الواحد وعلاقات القرابة هي الأساس وجعل كل هذه الولاء البديل للهوية الوطنية العراقية[٥] ورافق ذلك توترات في علاقات النظام مع مختلف الطوائف والأقليات، ظهرت في أحداث قمع من عديد من مكونات الشعب العراقي وطمس هويتهم بحرمانهم من حق الانتماء القومي فأجبرهم النظام على التخلي عن انتمائهم القومية واستبدالها بأخرى، باتباع عديد من السياسات الجائرة بحق بعض مكونات الشعب العراقي كأن لتلك السياسات الأثر في تطور الانقسامات على حساب الهوية الوطنية في العراق وتعميق شدة الانتماءات الفرعية، وظهر ذلك جليا بعد احتلال العراق وإعطاء قدر من الحرية السياسية في أيدي تلك الطوائف العراقية فأصبحت الهوية العراقية أكثر اهتزازاً [٦].

إذ إن ما شهده العراق بعد عام (٢٠٠٣) من أحداث لم يستطع معها التنوع العرقي والمذهبي وكذلك تعدد الثقافات الفرعية الانصهار في إطار هوية وطنية كاملة تكون أساساً قوياً عابراً للانتماءات لمعالجة أزمات التنمية السياسية، اذ عملت القوى السياسية العراقية بعقلية تقاسم السلطة بدلاً من إقامة فهم جديد لمصطلح الدولة لوجود عجز بنيوي جلي في الوعي السياسي العراقي عن فهم معنى الهوية الوطنية الشاملة[٧] ونرى واقع العنف السياسي القائم على التمييز، إذ تجلت ممارسات العنف وبلغ التوتر ذروته في عامي (٢٠٠٦ و٢٠٠٧) نتيجة لتزايد أعمال القتل على أساس الهوية التي بدأت في أعقاب الاحتلال، في عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٤)، على وفق للإحصاءات إذ أودى العنف في العراق بحياة حوالي أكثر ٣٠ شخصًا كل يوم وبعض الأيام إلى اكثر من ١٠٠ شخص، وتفاقمت في عام ٢٠٠٦ نتيجة تفجيرات سامراء وزيادة استهداف السكان على أساس طائفي ولا سيما في ظل أزمة تشكيل الحكومة الناجمة عن عدم قدرة الأحزاب التوصل

لتسوية في شأنها، وأدى ذلك للتهجير القسري*، ففرت الأقليات السنية والشيعية لمناطق الأغلبية من طائفتيهما وفر آلاف من الأقليات كالمسيحيين والصابئة بالإجبار إلى شمال العراق تجنبًا للتطهير الإثني الذي كأن يجري لإقامة أحياء طائفية متجانسة، ليصبحوا أكثر من(٢) مليون تم تهجيرهم على أساس هويتهم بحسب المنظمة الدولية للهجرة هذا بجانب الاعتداءات على الأماكن الدينية السنية والشيعية منها الاعتداء على مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وحوالي (١٦٨) مسجداً سنياً مخلفاً آلاف الضحايا[٨].

ومما تقدم يتبين أن قضية الهويات الفرعية للمجتمعات لأيمكن تجاهلها أو حلها بفرض هوية على باقي الهويات او حتى بفرض الهوية الوطنية الجامعة بالقوة، ولا يفيد أن تعمل الدول على خلق عدو خارجي او داخلي كي تجمع الناس تحت شعار الخوف من الاخر وخطاب الكراهية أيضا، فالدول الرشيدة تتخذ سياسات وطنية جامعة تعمل من طريقها إعطاء أهمية قصوى للهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية بل تعمل على اقناع مواطنيها بقوة المنطق والمصالح المشتركة والاستقرار الاجتماعي وضمان أمن ورفاهية المواطنين مما يخلق شعور لدى المجتمع بضرورة تفضيل الهوية الوطنية عما سواها من الهويات الفرعية وتقديم الانتماء الوطني على أي انتمائي ديني او قومي أو طائفي او مذهبي والعمل تحت مضلة الهوية الوطنية ضمن حدود وطنهم وفي اطار التعاون البناء.

ثالثا: أزمة التوزيع: تتركز هذه الأزمة بضرورة خلق شعور أن الثروة لا تعود لقسم من المجتمع من دون الاخر وإنما تكون هذه الثروة للكل وأن الجميع له حصة بحسب عمله وقدراته وما يبذله من جهد و هذا الشعور من شأنه أن يجعل جميع افراد المجتمع يعتقدون بالعدالة وأن الفوارق بين افراد المجتمع تقوم على أساس ما يملكه كل شخص من قدرات ومهارات وما يبذله من جهد في سبيل أن يتميز بما يحصل عليه من ثروة عن بقية أفراد المجتمع وهذا كله مناط بالقيم والمبادئ التي تحكم النظم السياسية، وهذا من شأنه أن ينطبق على العراق اذ تتعلق أزمة التوزيع في العراق بالقيم والمبادئ التي تحكم النظام السياسي في سياساته المتبعة لتوزيع القيم والموارد، فبقدر تعلق الأمر بالتوزيع القيمي قبل العام (٢٠٠٣) كأنت للأيدلوجية السياسية للنظام السياسي الأثر الكبير في عدم تحقيق العدالة في التوزيع اذ كأنت المعايير المتبعة على وفق درجة الولاء للنظام فضلا عن معايير القرابة والعشيرة من داخل النظام نفسه فهناك الولاء على أساس الدرجة الحزبية وفي كثير من الأحيان كانت لدرجة القرابة والعشيرة تتحكم في مدى ما يمكن أن يحدد مكانة الفرد حتى وأن كأن له ولاء حزبي بانتمائه للحزب الذي يمثل النظام في حينها، بعد العام ٢٠٠٣ واحتلال العراق فكأن للنظام السياسي الذي كأن للمحتل الاثر الاكبر في فرض قيمه واستغلال القوى السياسية لفرض قيمها في عملية التوزيع القيمي للمجتمع العراقي في إطار لا يخرج عن التوجهات الأيدلوجية السياسية لتك القوى مؤسسة لذلك في نصوص دستورية وتشريعات قانونية أوجدت خللا واضحا للتوزيع بإعادة توزيع الثروات والموارد لصالح فئات الشعب، أنعكس سلبا على الواقع المعاشي للشعب العراقي اذ تشير التقديرات الحديثة إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة من(٧إلى قرابة ١٤%) في(٢٠٢٠) وهذا يعادل (٥,٥) مليون عراقي فقير، فضلا عن(٩,٦) مليون فرد كانوا فقراء بالفعل قبل كارثة (كوفيد- ١٩)

[٩]، ومعدل بطالة(13.8%) بحسب تقارير وزارة التخطيط لعام (٢٠١٨)[١٠]، مع تخلف البنية التحتية للمدن والخدمات العامة عن مواكبة التوسع السكاني، منذ ثمانينيات القرن الماضي استمر البناء السكني بالتوسع في المدن بأحياء جديدة من دون البنية التحتية الكافية مثل الطرق وشبكات الصرف الصحي مع الزيادة السكانية والتحضر، اللذين يشكلان ضغطا على البنية التحتية أذ ينمو الطلب على البناء التحتي بالمجمل بحوالي(٣,٥) بالمئة سنويا بفعل العامل الديموغرافي[١١] ، بمعدل زيادة سنوي(٢,٣%) لمجموع السكان المتجاوز(٤٠ مليون) نسمة [١٢]، مما فرض واقعا عمرانيا يعمق من أزمة التوزيع ولا يستوعب الواقع، وحين يضاف اثر الدخل، والتطور الحضاري في العالم ومتطلبات سد الفجوة الابتدائية للعجز، يرتفع الجهد الاستثماري المطلوب في هذا المجال الى مستويات لا تجاريها القدرات التقنية والتنظيمية في وضعها الحالي، بخاصة، وخلصت منظمة الشفافية الدولية الى العراق المرتبة(١٦٠ في ٢٠٢٠) [١٣]،على الرغم من تقدمه في تقييمه السنوي ولكن مازال التقييم متدنيا مما قد يعرضه الى انتكاسة حقيقة في مجال التنمية أن لم تعالج قضايا الفساد في الأعوام المقبلة، ولا سيما مع عجز الحكومة عن ادارة شؤونها وفشل برامج الاصلاح الاقتصادي، وعدم وجود الشفافية الكافية، مما سيبدد ثروات العراق، تحديدًا الثروة النفطية المتنازع عليها داخليا، ويفتح مجالا واسعا لتدخل المؤسسات الدولية، إذ أن السمة الريعية النفطية للاقتصاد العراقي، جعلت النفط أساس الاقتصاد والمصدر الأساس للدخل القومي، وارتبطت تغيرات مستوى المعيشة في العراق بتحولات المورد النفطي مع تأميم النفط وتغير اسعاره منذ مطلع السبعينيات، الا أن هذا الامر لم يدم طويلا ففي نهاية حرب الثمانينات أنخفض مستوى المعيشة لانخفاض أسعار النفط من(٢٧) دولارًا لأقل من(١٠ دولارات ف ١٩٨٦)[١٤] تفاقم الوضع في سنوات الحصار التي شهدت تفاوتا كبيرًا في توزيع الدخل والثروة، استمرت القوة الشرائية للأجور وأهميتها في الدخل الإجمالي في الانخفاض[١٥]، وبدأ العراق في بيع النفط مقابل الغذاء والدواء على وفق قرار مجلس الامن (٩٨٦)[١٦]، مع الاسهام الضعيف للإنتاج غير النفطي الذي تلاشى في سنوات الحصار لعدم كفاءته وفيما بعد توقف تقريبا حين لم يجد بيئة سياسية ملائمة مع تعمّق الاختلال في بنية الإنتاج [١٧]، وعلى الرغم من أن العراق من أكبر احتياطيات النفط عالميًا، الا أن هنالك تحديات تواجه الإنتاج النفطي حتى بعد ٢٠٠٣ مثل الطاقة التخزينية وضعف البنية التحتية لمنشآت تصدير النفط الخام بما يتناسق مع زيادة القدرة الإنتاجية له، وحرق كميات كبيرة من الغاز لنقص البنية التحتية لمعالجته فأدى لمحدودية فصل خام الغاز إلى مكونات ذات قيمة عالية .مع ارتفاع عجز الطاقة التكريرية وازدياد الفجوة بين منتجات النفط وطبيعة الطلب وتدني جودتها المحلية لتقادم مصافي التكرير وقلة عددها وخروج معظمها عن الخدمة بسبب العمليات الإرهابية مثل مجمع مصفى بيجي، أن التحديات المالية هي القضية الأكثر إلحاحًا اذ تقل عائدات العراق الحالية عن(١٠٠) مليار دولار[١٨] معظمها مستمد من مبيعات النفط وهذا وضع اقتصادي محفوف بالمخاطر، أذ تظل عائدات النفط غير مستقرة ويمكن أن تنخفض بسبب انقطاع الإنتاج أو الانخفاض الحاد في الأسعار لكن

حتى وأن بقت عند هذا المستوى، فأنها قد تكون كافية للموازنة التشغيلية، وكون العراق دولة ريعية، مع اقتصاد مرتبط تمامًا بسلعة واحدة، النفط، لا يكفي إعادة بناء ما دمرته الصراعات السابقة.

ففي تقرير دولي عام (٢٠٢٠) عن أثر فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في العراق، تم سؤال المواطنين في المناطق المختلفة عن إذا ما كانوا يرون أن التوزيعات عادلة في منطقتهم بل، وكأن من الملاحظ أن (٤٩%) من السكان غير النازحين يرون أن التوزيعات عادلة، في حين (٦٠,٤%) من اللاجئين اعتقدوا أن عمليات التوزيع غير عادلة، قد يعود ذلك إلى مدى وعي هذه المجموعات بمعايير وعمليات اختيار التوزيع، ولكن يتطلب في كل الاحوال ايلاء مزيد من العناية لتلك التصورات. ويشير أيضا في الوقت نفسه إلى إعادة تقييم معايير الاختيار هذه وتطبيقها من مقدمي الخدمات[١٩].

ونستخلص مما تقدم أن أزمة التوزيع في العراق لا تقتصر على الفشل في توزيع الموارد والقيم بشكل عادل وإنما في التعمد في إحداث هذا الاختلال ضمن تصورات سياسية تقلب الحقائق وتسمي الأشياء بغير مسمياتها الصحيحة، فمثلا عمدت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة (السفير بريمر) وتحت عنوان العدالة الانتقالية الى إعادة توزيع الوظائف واملاك الدولة وعقاراتها وميزانياتها لخدمة الجيل الجديد من السياسيين الانتهازيين والمقاولين الفاسدين مما أدى الى ضياع مليارات من أموال صندوق اعمار العراق وخلق طبقة من السياسيين فاحشة الثراء والنفوذ حتى على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وادى ذلك بطبيعة الحال الى اختلال اجتماعي واقتصادي كبير لازال البلد يعاني من اثاره المدمرة حتى الان، وعلى الرغم من وجود مؤسسات رقابية عريقة الا أن تدخل هذه الطبقة من السياسيين المتهمة بالفساد منع أية تحركات رقابية من أن تكون ذات فاعلية حقيقية في إعادة الأموال وتحقيق العدالة في توزيعها، وهذا أيضا شمل العدالة في تطبيق القانون و ضمان الحريات و الحقوق لأبناء البلد. أذ سارت الحكومات قبل الاحتلال وبعد على فهم منحرف للتوزيع يقوم على التخوين أو الكراهية للأخر او حتى التكفير الاجتماعي والديني مما يؤدي الى تجريد الاخر من حقوقه بقوة القانون والنظام والعدالة المشوهة.

رابعا: أزمة الشرعية: تتركز أزمة الشرعية بضرورة أن يكون النظام السياسي والسلطة السياسية والمؤسسات السياسية متأتية من أطر شرعية يؤمن بها المجتمع الأمر الذي سيعمل على خلق ولاء واحد للمواطنين تجاه الوطن الواحد وللسلطة والنظام السياسي الذي يتولى إدارة شؤون هذا الوطن، تاركين الولاء الأخرى سواء أكأنت دينية ام عرقية ام اقليمية ام محلية، اذ يعتمد قياس شرعية النظام السياسي على جانبين، دستورية السلطة ورضا أفراد المجتمع بالسلطة[٢٠]، واذا ما قيمنا وضع السلطة قبل العالم(٢٠٠٣) وهل ينطبق أنها متأتية باطر شرعية ديمقراطية وهل أنها حظيت برضى غالبية الشعب فحينها نرى أن اغلب الحكومات العراقية ولدت من رحم انقلابات عسكرية متتالية ولا سيما بعد مُدَّة الحكم الملكي، اتسمت هذه الحكومات بالشمولية الاوتوقراطية أذ تفرد الحزب بالسلطة وهيمنت الدولة المركزية على القطاعات كافة بجهاز أمني قوي حفاظاً على مركزية السلطة ونظام الحكم، ودخل العراق في حروب استنزفته مع الحصار الذي فرض على البلاد بعد ذل، هذا كله تسبب بالانغلاق السياسي في العراق وانسداد مدخلات شرعية النظام إلا من

الحالة الثورية التي أطّرها حزب السلطة في حينها وزيادة الاختفاء القسري والاعدامات والجرائم ضد الإنسانية مما أدى إلى تعميق أزمة الشرعية، وتجلت مظاهر عدم الرضا عن السلطة في محاولات الاحتجاج على النظام وكأن رد النظام عنيفًا دائما مما تسبب في موت آلاف العراقيين، لجأ النظام السابق لمبدأ السلطة الثورية لتحقيق امتثال المواطنين للنظام السياسي ومنه استمد شرعية بقائه حتى عام(٢٠٠٣)[٢١]، بعد الاحتلال تم تأسس مجلس الحكم الانتقالي وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العراقية، لضمان تمثيلها واسماع أصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها لتتأسس الدولة العراقية على قاعدة المحاصصة المكوناتية*، فلم يتمكن النظام السياسي من تكوين مشروع وطني مبني على العدالة والحرية بل جاء بدولة مشوهة قائمة على أساس الانتماءات العرقية والطائفية غير المنتخبة في البداية، فأدى الى فشل عملية إعادة بناء الدولة وغياب اثر البرلمان الذي تعن في بعض الأحيان الى محض واجهة لأحزاب السلطة[٢٢]، وصار العراق خاضعًا لنزعة تشكيل دولة الطوائف فأسهم ذلك في تردي الوضع الامني والاقتصادي والاجتماعي، وضعف النضج السياسي والخدمات العامة وتفشي الفساد وانتشار البطالة، مما جعل النظام السياسي يفقد الوصل بينه وبين الجماهير، وهي الفاعلية في ادائه لوظائفه واستقراره وبقائه اللازمة لدعم برامج التنمية السياسية، فضلا عن ذلك، فإن إفراز وإقرار التشكيل الوطني على أساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية، أفقدها شرعية التمثيل الطبيعي والموضوعي للشعب العراقي، وفقدانهم الثقة في العملية السياسية تدريجيًا[٢٣]، ولقد عد الباحثون زيادة معدل إقبال الناخبين الذي زاد حتى(60.5%) في (٢٠١٤) والاحتجاجات من مظاهر الشرعية السلبية[٢٤]، أذ عاودت معدلات الإقبال على التصويت في الانخفاض المقلق لتصل(٤٤,٥%) أو ما دون هذه النسبة في(٢٠١٨)[٢٥]، ان الاعتماد على نظرية (دولة المكونات) الدينية والقومية هذا الامر انعكس بطبيعة الحال على شرعية النظام السياسي، اذ ان الصيغة المشوهة التي بنيت عليها مؤسسات النظام السياسي في العراق بعد العام (٢٠٠٣) عن طريق انتهاج نهج واعتماد الاعراق والطوائف والديانات كمعيار يتم عن طريقه اقتسام السلطة بين اعضاء الطبقة السياسية اسهمت بشكل كبير في اضعاف شرعية النظام السياسي[٢٦]

وفي المجمل يمكن القول أن شرعية الأنظمة مسألة في غاية الدقة والحساسية ولا ينبغي للسياسي تجاهلها او القفز فوق حقائقها، فالشكوك في شرعية النظام من الصعب جدا علاجها بالتقادم أو خلق أزمات سياسية لأشغال الشعب عن التفكير بها، وربما تكون سياسة خلق الأزمات تلو الأخرى هو العامل ألاهم في كثرة التقلبات وعدم الاستقرار في العراق للتمويه على مسائل نقد شرعية النظام السياسي التي تعرضت إلى ضربات كبيرة بعد (٢٠٠٣) واعتراض نخب اجتماعية كثيرة على طريقة التأسيس وإدارة الحكم والظلم الاجتماعي وسوء التوزيع فضلاً عن الفساد والتزوير والعنف السياسي على المستويات كافة.

خامسا: المشاركة السياسية: يتمثل مفهوم المشاركة بصفة عامة، جميع اسهامات أفراد المجتمع في توجيه أجهزة الحكومة او اجهزة الحكم المدني أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة[٢٧]، كما تتركز أزمة المشاركة بضرورة خلق شعور لدى المواطنين جميعا بأن لهم

اثر فاعل ومؤثر ولهم اولوية المشاركة في ادارة امورهم من طريق ابداء الآراء وخلق القواعد المناسبة التي تؤمن مشاركتهم الفاعلة، اذ لم يشهد العراق قبل (٢٠٠٣) أي نوع حقيقي من أنواع المشاركة السياسية، حتى لم يترك النظام لأيّة هامش الذي يمكن أن تتحرك فيه الجماعات بحرية، بل عانى العراق من الانغلاق السياسي التام والشمولية، نتج عنها أزمة متجذرة في المساهمة السياسية، ومع انعدام الماضي الديمقراطي، وتواجد نظام حزبي غير متطور، كأن صنع القرار السياسي مهمة شاقة للمواطن العراقي عديم الخبرة[٢٨]، وفي أعقاب (٢٠٠٣) طُرحت الديمقراطية التوافقية حلاً لأزمة المشاركة وضماناً للتمثيل السياسي لكل الطوائف في عملية صنع القرار، وتم تشكيل المجلس الانتقالي على أساس المحاصصة إلا أن ذلك أثمر عن زيادة الخلافات والانقسامات، ولا سيما مع خلفية العنف السياسي لدى الاحزاب، ويرى بعضهم أنه لا يجوز عد الديمقراطية التوافقية شكلا نهائياً للديمقراطية المطبقة في العراق، بل هي مرحلة انتقالية تتطلب تطبيق نوع من أنواع العدالة الانتقالية، لإعادة تأسيس الشرعية على اسس المصالحة الوطنية وتعويض الضحايا والمتضررين واصلاح المؤسسات العامة[٢٩]، وكأن لتصورات العراقيين باختلاف انتمائهم في العملية السياسية اثر في مدى المشاركة في الانتخابات من عدمه، فكلما كأنت تصورات المواطنين عن الجدارة بالثقة وعدالة المؤسسات اسهمت بشكل كبير في قرارهم بالتصويت، اذ كأن الناخبون المنظمون الذين لديهم ثقة أعلى في المؤسسات السياسية ولديهم أيمأن أقوى بنزاهة الانتخابات أكثر حماسًا للمشاركة في الانتخابات، في حين وُجد أن العرب السنة هم الأقل احتمالا للمشاركة، مع شعورهم بالحرمان في ظل النظام السياسي الجديد، فقد هددوا تقدم عملية الديمقراطية؟ تمثلت من تحديهم لعملية كتابة الدستور لمقاطعة الانتخابات البرلمانية عام (٢٠٠٥) وتراجع نسبة مشاركة العراقيين عامة في انتخابات (٢٠١٤) [٣٠]، وعلى الرغم من هذا فقد أثبتت الانتخابات العراقية نجاحها من أذ معدلات الإقبال للتصويت حتى (٢٠١٤) لكنها بدأت في التراجع الكبير بعد تلك السنة ولاسيما مع فقدان الثقة في المؤسسات الموجودة وانعدام الخبرة السياسية [٣١].

ومن هنا يجدر القول أن المشاركة السياسية تتصاعد وتنخفض لأسباب متعددة في العراق، ففي حين أن المشاركة في الحياة العامة تهدف الى التطلع نحو مستقبل أفضل وتحسين الأداء الحكومي وتنشيط الحراك الاجتماعي بشكلٍ ايجابي، نحن نرى أن المشاركة للمواطن العراقي كأنت غالباً من أجل درء أزمة او الخوف من الاخر او حتى عقاب طرف من الأطراف وهذا النوع من المشاركة لا يحقق الاستقرار على المدى الطويل بل يعقد الأزمات مرة تلو الأخرى.

سادسا: أزمة التغلغل: تتعلق أزمة التغلغل بمدى قدرة الدولة بما تؤديه من وظيفته في ارساء المؤسسات الإدارية والخدمية أنحاء الدولة كافة، فضلاً عن ارساء مؤسسات أنفاذ القانون وتوفير الكوادر الوظيفية والإدارية اللازمة، وعلى الرغم من تتمتع الدولة العراقية بجهاز اداري ومؤسسات ادارية إلا أن الحروب المتتالية قبل (٢٠٠٣) والحصار أضعفوا من قوة هذه المؤسسات وقدرتها على اداء مهامها بالشكل الأمثل وأن القدرة على التغلغل مرتبطة بالاستقرار، وتحقيق التنمية، أما في الواقع العراقي قبل (٢٠٠٣) فأن أفعال

النظام كأنت تعمق من إشكالية التغلغل بشكل معقد، أن سلسلة الحروب المتتالية استنزفت قوة البلاد وكأن لها التأثير السلبي على العملية التنموية من جوانب عدة' وبعد (٢٠٠٣) بسبب هشاشة الوضع الامني في العراق والتنازع السياسي وفقدان الثقة وانعزال كل طائفة عن الأخرى حتى أصبحت السلطة عاجزة عن ممارسة ادوارها على كامل الامتداد الجغرافي للدولة[٣٢]، وكأن ذلك جليًا في(حزيران / يونيو ٢٠١٤)، حين سيطرة تنظيم داعش*، على حوالي ثلث الأراضي العراقية التي تعنت إلى ساحات قتال دامية، وفي غضون أسابيع سيطر تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية بعد ترك الجيش العراقي لهذه المناطق تاركاً ورائه معدات عسكرية متطورة ليأخذها تنظيم داعش، في حين فر الملايين من العراقيين المدنيين للنجاة بأرواحهم إلى مناطق بعيدة، في حين قُتل وغيب كثيرون[٣٣]، وعلى الرغم من تصريح رئيس الوزراء العراقي الأسبق (حيدر العبادي) بالانتصار على داعش وتحرير الأراضي في كانون الأول٢٠١٧ [٣٤] ظهرت مشكلة اخرى تتعلق بالسلاح المنفلت الذي يكون تحت سيطر جماعات أو فصائل عسكرية اغلبها فصائل مستقلة عن سلطة النظام مما يشكل خطرًا على الوضع الأمني. ولا سيما دون وجود آليات فعَّالة لدمج عناصر تلك فصائل مسلحة* في الحياة المدنية وحصر السلاح بيد الدولة فضلاً عن عدم قيام مصالحة وطنية شاملة لتفضي إلى اتفاق وطني يتضمن الآليات التي تقبلها كل القوى السياسية والمكونات العراقية، والحاجة الملحة لتحسين العلاقات الخارجية [٣٥].

ومما تقدم يتضح أن هناك في الحقيقة قوى محلية مدعومة من قوى إقليمية تسعى بقوة لتعميق أزمة التغلغل هذه واضعاف سلطة الحكومة على أراضي الدولة، وهناك أسباب تدفع القوى المحلية لإبقاء سلاحها باليد منها عدم الثقة بالنظام والشعور بالخوف من الأطراف الأخرى وكذلك لفرض النفوذ وتحقيق مكاسب اقتصادية لصالح الحزب او الفصيل المسلح، وتأتي القوى الإقليمية لتستغل هذا الموقف لصالحها سياسيًا واقتصادياً مما يديم امد الأزمة ويعمقها. وبطبيعة الحال فأن هذه الأزمة لن تحل بفرض القانون مالم يكن القانون محترما من الأطراف كلها مما يعيد بناء الثقة بالمؤسسات ويمنع التعلل بضعفها وفسادها من أيّة طرف.

سابعا. رأزمة التكامل والاندماج: تتمثل بضرورة خلق شعور جماعي يرتكز على أن الكل ينتمي للكل وأن يكون هنالك تعاون وتكامل ومصلحة مشتركة للجميع في أن يكون افراد المجتمع متكاملين فيما بينهم في طموحاتهم وامالهم، اذ تتسم الفصائل السياسية العراقية بحد أدنى من التفاعل مع بعضها بعضًا، وفي أفضل سيناريو يحاول كل منها تحقيق أهدافه ولا سيما في الحكومة بصرف النظر عن المصالح الأخرى، وهناك تأثير واضح على هذه القوى السياسية من قبل الدول المجاورة الإقليمية والدولية، وتحقيق أهداف هذه الأخيرة، قد لا تتماشى دائمًا مع المصلحة الوطنية للعراق، ولما كأنت أزمة التكامل والاندماج تعني بمدى هيكلية النظام السياسي في ضوء طبيعة التفاعل الحالي بين مؤسسات النظام المختلفة، وكذلك تفاعل المنظمات وجماعات الضغط، ومدى اندماجها ووحدتها في مواجهة السلطة، فترتبط عملية الاندماج بإلغاء الازدواجية والتنسيق بين الوظائف من دون إحداث تناقض أو تكرار أو انسداد، في حين يكمن واجب النظام

السياسي في قدرته على تلبية المطالب، اذ يشجع تكامل النظام السياسي العملية التنموية بشكل أو بآخر، اما في العراق احتفظ النظام السياسي الجديد بعد العام ٢٠٠٣ بعديد من التشريعات التي صدرت في الفترات التي سبقت العام (٢٠٠٣)، مما أسهم ذلك بشكل او باخر في تفاقم التناقضات مع مواد الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥). بل أن وتيرة التشريع تسير ببطء شديد [٣٦]، مما يعكس صعوبة الوصول إلى اتفاق سياسي من أجل تنفيذ القوانين المطلوبة من الكيانات السياسية المختلفة، ونظرًا لوجود أحزاب متعددة في مجلس النواب، فأن عملية تبني التشريعات معقدة لأنها عرضة لسلسلة من المفاوضات وتعطيل للمؤسسة التشريعية وخضوعها للتجاذبات السياسية التي تمثل مصالح الاحزاب والقوى السياسية، فضلا عن أن عديد من القوانين في حاجة الى إعادة صياغة، اذ ظهرت كثير عديد من القضايا الرئيسة في العراق وتفاقمت بسبب الافتقار إلى القانون أو الغموض أو الاختلاف وتناقض في تفسيره، وتستمر مشروعات القوانين التي يمكن أن تعالج قضايا كبرى مثل توزيع الثروة وتنظيم التفاعل بين المركز والأقاليم والمحافظات معلقة مثل قوانين النفط والغاز، وقانون المجلس الاتحادي وغيرها من التشريعات المهمة لإدارة الدولة وتحديد شكل مؤسساتها و طبيعة مساراتها الاقتصادية، وقد أدى فشل النظام السياسي في قيادة أو إدارة انتقال المجتمع العراقي من مجتمع مكبوت ومقموع إلى مجتمع منفتح ؟ أو حر، إلى مفارقات كثيرة وأنعكس ذلك على تدني ثقة المجتمع بالنخبة السياسية الحاكمة، فرفعت احتجاجات تشرين شعارات تندد بالأحزاب الحاكمة لتدني قدرتها على استيعاب الشرائح المجتمعية وتتضح التناقضات بين قانون الأحزاب مع القوانين الأخرى، على الرغم من أن قانون الأحزاب يسمح لشخص يبلغ من العمر(٢٥)عامًا بتأسيس حزب، منع القانون الانتخابي الأخير الشباب الذين تقل أعمارهم عن (٢٩) عامًا من الترشيح للبرلمان وهذا يقلل من فرصة اندماج الشباب في النظام السياسي بل وأن قانون الأحزاب يمنع وجود الأحزاب التي يقوم تشكيلها على الانتماءات الثانوية وليس على الهوية العراقية، ولكن هذا يتناقض مع واقع الحياة الحزبية العراقية [٣٧]، فضلا عن ذلك التناقضات في الدستور نفسه فيتبنى العراق هيكل الدولة الفيدرالية في دستوره الدائم الذي اقر عام (٢٠٠٥) في مادته الأولى[٣٨]، ويحدد الدستور الفيدرالي التخصصات الحصرية للسلطة الاتحادية في حين أن اختصاصات السلطات المحلية يحددها القانون الاعتيادي في ظل نظام اللامركزية، ام بقية الاختصاصات غير الحصرية للسلطة الاتحادية فتكون مشتركة بينها وبين المحافظات والاقليم فتتناول المادتان(١١٤ و ١١٥) موضوع الاختصاصات التي تمارسها السلطات الاتحادية والاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في إقليم[٣٩] اذ حددت المادة (١١٤) تخصصات مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة إقليم ونصت أن ينظم بعضها بقانون. على وفق المادة ١١٥ فأن أي شيء غير مدرج في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يخضع لسلطة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفي حال الخلاف بينهما في الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأسبقية لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هذا الامر الذي أشار إلى عدم وجود تكامل بين السلطات الاتحادية للحكومة المركزية وسلطات الأقاليم والمحافظات

غير المنتظمة في إقليم جاء تكريسه في بنود الدستور الدائم لعام (٢٠٠٥)، و أن وجود التناقضات الناجمة عن الاختلافات بين الفصائل السياسية المختلفة، جعلت هذه الفصائل السياسية تعتقد أن سياسة المكونات تعكس استحقاقا وطنيا للمكونات الاجتماعية المقموعة في عهد النظام السابق، كتعويض عما عانوه في تلك المُدَّة، لذلك لا مجال للتنازل عنه في ادبيات القوى السياسية، نتيجة لذلك جاء أنشاء الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية بدلاً من الاتجاهات الفكرية والسياسية وقبول فكرة دولة المكونات بدلاً من مبدأ المواطنة الحقيقية[٤٠].

ومما تقدم نرى أن هناك سلسلة طويلة من الأزمات التي يعانيها النظام السياسي العراقي وهي مترابطة بقوة وتتغذى على بعضها بعضاً، وهنا فأن الرابط بين هذه الأزمات هو الساسة الفاعلون سابقًا ولاحقًا. لأن الأزمات بطبيعتها السياسية لا تلد نفسها من العدم وإنما تحتاج الى زارع وارض مهيأة لوضع بذوره المشوهة. ثم يأتي التدخل الخارجي بوصفة عاملاً مساعد في عملية نمو الأزمة والاستفادة من معاناة المواطن العراقي. والحل واضح من طريق هذا التحليل؛ وهو فاعل سياسي بأراده وطنية خالصة يصلح ما كان افساده من قبل القوى السياسية المتحكمة في المشهد السياسي العراقي ويكسر حلقات الأزمة السياسية ويمنع تدخل القوى الدولية والإقليمية في الشأن الداخلي العراقي.

المطلب الثاني: ترابط أزمات التنمية السياسية في العراق (أزمة التوزيع في سلم الأولويات):

أن التنمية السياسية عملية مستمرة ومتصاعدة متعددة ترتبط بالإدارة التنفيذية في الدولة مع الأخذ في الحسبان طبيعة المقومات الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي والدستوري للدولة، والأيديولوجية السياسية المسيطرة، والكيفية التي تتوزع بها علاقات القوى الاجتماعية والطبقية، وكل ما يحيط ببيئة هذه الإدارة من تجارب تاريخية وقيم وتقاليد وأنماط ثقافية وحضارية[٤١]، والتنمية عملية متشابكة وإذا أخذنا الوضع العراقي في التحليل تمر التجربة التنموية في العراق بمتعددة أزمات مذكورة انفاً و هذه الأزمات تترابط وتتداخل على نحو كبير، وهذا لأن العملية التنموية تستهدف تدعيم قدرة النظام من طريق التوزيع العادل للقيم السلطوية من طريق ترسيخ المواطنة وتحقيق التكامل والاندماج والاستقرار في داخل المجتمع مع زيادة معدلات المشاركة السياسية للمواطنين، أي تهدف الى تدعيم قدرة الحكومة على اعمام قوانينها على سائر إقليم الدولة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد بطريقة عادلة، للإسهام في اضفاء الشرعية على السلطة أذ تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها، وتداولها، وديمومتها مع مراعاة الفصل بين الوظيفة التشريعية و التنفيذية واتاحة الوسائل لتحقيق الرقابة المتبادلة للحد من الفساد[٤٢]، و الفساد السياسي من سمات النظام العراقي عائقاً أساس يؤدي إلى تفاقم قضايا محورية مثل قضية التوزيع[٤٣]، إذ تعد أزمة التوزيع واحدة من أهم تلك الاشكاليات وذلك لعوامل متعددة تتمثل بوجود ترابط واضح بين قضية التوزيع والاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق، أذ ترتبط معضلة التوزيع بالقدرة التوزيعية للنظام

السياسي، ووظيفة الحكومات في تخصيص الموارد والخدمات بين الفئات والطبقات الاجتماعية وتخلق معضلة التوزيع اختلالات طبقية ناتجة عن التفاوت الحاد بين بعض الطبقات مما يهدد الاستقرار المجتمعي والسياسي[٤٤]

وأن العدالة التوزيعية ومستقبلها مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا بقدرة النظام على التوجه لاقتصاد منظم يواكب تحولات الحياة الصناعية الحديثة[٤٥] أذ أرجع كثير من المفكرين أن الدافع نحو الصراع السياسي يعود بالأساس إلى عوامل اقتصادية تحديدا التفاوت الاجتماعي الصارخ، ومن هنا أجزمت كثير من الدراسات بأن هناك تقاطعًا بين قضية التوزيع ومعضلة الاستقرار السياسي[٤٦]، واذا ما أخذنا الحالة العراقية يعد العراق واحد من أكثر الدول غير المستقرة في العالم، أذ أتت على رأس الدول غير المستقرة سياسيا في المرتبة الخامسة من أصل (١٩٤) دولة في (٢٠١٩) بحسب مؤشر الاستقرار السياسي[٤٧]، وانتهت بعض الدراسات إلى أنه لا يمكن للاستقرار السياسي أن يكون بمعزل عن أداء الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنتاج الشرعية السياسية، وكفاءة الإدارة ومدى القدرة على إدارة الصراعات القائمة والتعامل مع الأزمات، فالاستقرار عامل متغير يعتمد على الانجاز الفعلي، ومن أهم ضوابطه الاجتماعية قدرة النظام على تحقيق عدالة اجتماعية لتوزيع العوائد والأعباء بشكل يقوم على عدم اللجوء للعنف، والقدرة على التكيف مع المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واللجوء للطرق الدستورية والقانونية لحل الصراعات[٤٨].

لم تقتصر أزمات التنمية في العراق على خصائص التخلف المرتبطة بالنظام السياسي فحسب، بل شملت خصائص البنية المجتمعية أيضًا، ويتبين ذلك في التأثير السلبي في مبدأ المواطنة أذ وقفت فعليًا السياسات الرمزية المعتمدة من الحكومات المتعاقبة موقفا متعارضا مع مبدأ المواطنة، مما اسهم في اتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، أذ لم تؤدي النخب العراقية المتصارعة اثرها المفترض في كثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل تعنت الساحة السياسية الى حلبة صراع، وتبين ذلك في انعدام الامن والفساد وزيادة الفقر والبطالة مع تناقض التشريعات واستمرار عديد من الأزمات، بالتأكيد على احتياجات وجوانب التنمية السياسية وعلاقتها بالاستقرار السياسي الذي يعتمد على عديد من المكونات، أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للقيم والموارد والفرص، أصبح التوزيع العادل من القضايا المجتمعية المهمة، التي تسهم في بناء نظام سياسي يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي المنشود للمجتمع العراقي، ويشكل أساساً مناسباً لعملية الاستقرار الاجتماعي، من طريق تطوير المؤسسات السياسية التي تتكامل وظيفيًا، وتمثل اغلبية المواطنين في المجتمع وتعكس اهتماماتهم ومصالحهم وتهيئ المناخ والبيئة الملائمة لمشاركتهم الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية، لترسيخ امكانات التكامل السياسي والاجتماعي، واتاحة الفرصة لتوفير مناخات سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار المجتمعي[٤٩]، بجانب مؤشرات العنف التي اجتاح العراق والتي تبين أن العراق في ظل كارثة حقيقية تمثلت تمثلت في التهجير والقتل والتدمير، أذ تغلل العنف في جميع نواحي الحياة، و أصبحت الحياة شبه

مستحيلة في ظل هذه الظروف الصعبة، وكأن ذلك بالتزامن مع خدمات معدومة، وانعدام الأمن، فأن التحديات المالية تعد القضية الأكثر إلحاحًا، ذلك أن الازدهار الاقتصادي يجلب الأمل في مستقبل أفضل ويساعد في توظيف آليات التوزيع العادل، من أجل دفع فاتورة إعادة الإعمار وخلق اقتصاد نابض بالحياة وتنشيط عديد من القطاعات: الزراعة، السياحة، التجارة، النقل والخدمات، سيسهم ذلك في الاقتصاد العراقي بصورة ملحوظة، وذلك يعتمد بشكل أو بآخر على مدى قدرة المؤسسات العراقية – وعلى رأسها النظام السياسي اذ أجزمت الأبحاث المتعلقة بأدبيات التنمية السياسية أن قدرة النظام السياسي هي عامل أساس يسهم في تحقيق التنمية، فمهمة النظام السياسي هو استخراج وحشد الناس والموارد المادية المحيطة به أو التي يمكن الوصول إليها، سواء اكان داخليًا ام في بيئته الخارجية، وكذا فهو موزع للسلع والخدمات والقيم والفرص في جميع أنحاء المجتمع، من أجل تلبية تطلعات وطموحات الناس(٥٠)، ولذلك تشير معضلة التنمية بشكل عام والتوزيع بشكل خاص أيضًا إلى وظيفة النظام في توزيع الثروة الناتجة عن الايرادات الوطنية على شعبه بطريقة عادلة ومنصفة، وإلى درجة ضمان عدم وجود تفاوت اقتصادي بين الطبقات لتجنب تركيز الأموال في يد فئة واحدة أو أكثر، وعلى هذا النحو يمكن تعريف القدرة بهذا المعنى بأنها تنمية إمكانات النظام السياسي لمعالجة التحديات الانقسامات والتوترات المجتمعية وكذلك تعزيز قدراته التنظيمية وآليات العدالة التوزيعية، فضلا عن التكيف مع التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع(٥١).

فقدرة النظام السياسي على التحكم في تنظيم سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع بما يتوافق و القانون، واتخاذ قرارات وإجراءات إلزامية في شأن تعبئة وحشد الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم بما يتماشى و مبدأ المساواة ومقتضيات العدالة محكومة بالقدرة التوزيعية التي تعني توزيع القيم والموارد والمنافع بين الأفراد أذ نقيس هذه القدرة بناءً على أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة، وقد جاء طرح عوامل متعددة اسهمت بشكل أو بآخر في ذلك، أهمها أن القدرة المؤسسية في العراق ضعيفة نتيجة لتفكك، و انهيار الدولة بعد الحروب والعقوبات المتعددة، مما أعاق جهود إعادة البناء والإعمار بشدة، فضلاً عن تفشي الفساد على نطاق واسع الذي تفاقم بسبب الافتقار إلى سيادة القانون مع التدفق الهائل للموارد، وقد أدت القرارات المبكرة التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة إلى زيادة حدة الطائفية واعتماد نهج المحصلة الصفرية في جهود إعادة الإعمار(٥٢).

ولذا فأزمة التوزيع تحتل أولوية ولا سيما هذا لأنها قضية مؤسسية تتعلق بقدرة المؤسسات والأداء الحكومي العام و نظرًا الى تراجع الأداء الحكومي في العراق لقضايا تمس العدالة التوزيعية، فتشير اليات التوزيع المتبعة من السلطات العراقية المتعاقبة إلى أن أداء النظام السياسي لم يكن قادرا على إدارة الموارد المادية والبشرية وتعبئتها بشكل سليم، سواء اكان مصدرها البيئة الداخلية أم البيئة الخارجية، والتي من أبرزها شيوعاً الضرائب والإعانات والمعونة العسكرية الخارجية، أذ لم تؤدّ الإرادة السياسية للحكومات المتتابعة منذ (٢٠٠٣) وظيفة مهمة في عديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، ولاسيما تجاه قيم الحرية والمساواة فكأن من بين ما يمكن عده تقصيراً من جانب الإرادة الحكومية يتمثل في محدودية جهود السلطة

التنفيذية ممثلة بالبرنامج الحكومي لتحقيق أغراض معينة مثل: إلغاء سوء توزيع الدخل تقليل التفاوت، وتقليل الفقر، والقضاء على البطالة من طريق الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتي تآكلت مجهودات إحيائها بسبب الفساد وتضارب المصالح [٥٣] وهذه الأزمات التي نشأت وتجذرت في عهد ما قبل الاحتلال وتفاقمت بنشأة مأسسة المحاصصة الطائفية، والفيدرالية الطائفية لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، مما أسهم في أنتاج حكومات فاشلة، لم تستطع توفير آليات لتطبيق السياسات الموضوعة بشكل فعّال، ولم تهيئ المناخ الملائم للمشاركة الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية. ولاسيما أن الدراسات التنموية قد أكدت على أن العدالة التوزيعية تتضمن أيضًا تحقيق فرص متساوية في المشاركة في الحياة السياسية[٥٤] وينبع التفاوت وعدم المساواة من الاختلافات في الانتفاع من فرص العمل والملكية والوصول إلى المعلومات والتأثير أو النفوذ، وتتفاعل هذه المتغيرات مع آليات السوق والسياسات الحكومية لتظهر في التوزيع الوظيفي الأولي، للدخل او الايرادات الناتجة عن عملية الانتاج من طريق التفاعل بين أطراف العلاقة الانتاجية، اذ كأنت النظرية الاقتصادية معنية في المقام الأول بتوزيع الدخل بين الأجور أيّة تعويض العمال، وبين الفائض أيّة الفوائد والأرباح والريع، أيّة كيفية تقسيم الفئات والأموال المتولدة أو الدخل الناتجلكن الفوارق بين الاجور لا يستهان بها بل يتوزع الفائض على فئات كثيرة تختلف فيما تمتلكه، وفي العراق يمثل العمل للحساب الخاص أو وحدات النشاط الفردية منطقة مهمة في القطاع الخاص على الرغم من القضايا المحورية التي تعتريه والتي تتضمن مشاكل تخص العدالة التوزيعية، إلا أن دراسات العدالة التوزيعية تركز على ما يصل الى الاسرة من الدخل الناتج من العملية الإنتاجية، والذي يكشف عن اختلالات جوهرية وعدم استقرار النظام وخصائص الاقتصاد الذي يمكن تبنيه وعواقب البطالة وعدم القدرة على كسب الدخل وعلاقة الاستهلاك بالدخل وأعباء الإعالة هذا بعد تضمين الاعانات واستبعاد الضرائب، وصولا الى دخل الأسرة المتاح والممكن التصرف به، تسمى هذه المرحلة بالتوزيع الثاني للدخول، وهي مدار العدالة التوزيعية [٥٥].

أن الواقع بعيد كل البعد عن المساواة الكاملة فهناك كثير من المخاوف المتعلقة بمفهوم التوزيع العادل، اذ يختلف الأفراد في رغبتهم في العمل الجاد وتحمل الصعوبات من أجل كسب لقمة العيش و نتيجة لذلك في المرحلة الحالية من التطور المنشود، قد تؤدي المساواة الكاملة إلى الإحباط، نتيجة لمبدأ الاختلاف بين المواطنين وكل بحسب قدرته هو ضرورة واكثر عدالة و عادة ما يكون توظيف مفهوم المساواة الكاملة بين الأفراد بوصفها نقطة انطلاق لوضع السياسات التوزيعية، وتشترك مقاييس التوزيع في درجة ابتعاد الواقع الفعلي عن المساواة التامة وثمة تحفظات أو مخاوف فهو متعلقة بطرح التوزيع المتساوي من جهة اختلاف الافراد في الاستعداد لبذل الجهد وتحمل المشاق من أجل الكسب، ولذا فأن المساواة التامة، في مرحلة التطور المعاصرة للبشرية، قد تؤدي الى إحباط الهمم، والاسهامات الفعّالة، وانخفاض في مجموع الإنتاج الكلي، ولذا قد يكون التسامح مع بعض التفاوتات، وقدر من اللامساواة طالما أنها تسهم في النجاح الاقتصادي ولا تضر بالفئات الأضعف في المجتمع، وقد صاغ(جون راولز)هذا الفهم بحسب ما ذكرناه سلفًا

وعبّر عنه بما أسماه مبدأ الفرق او الاختلاف[٥٦]، اقترح (امارتيا) سن نهج الكفايّة الوظيفية، والذي يستلزم ضمان حد أدنى من الموارد لكل أنسأن لكي يعيش حياة كريمة، بدءاً بالتعلم، وأنشاء أسرة وحتى الشيخوخة، من منظور آخر يُنظر إلى عدالة التوزيع بأنها متوافقة و قوانين حقوق الإنسان والتي لا يمكن اختبارها بشكل حقيقي إلا مع توافر موارد كافية، لأن الفقر يعوق الحرية ويمنع الفرد من مزاولة الأنشطة المجتمعية الطبيعية، وينتهك مساواة الناس في الحق في الحياة والكرامة، ولأنه قد تكون هناك صلة بين المكانة، والسلطة أو التأثير، والثروة، فأن التفاوت الحاد في تلك الأمور بين الأفراد يتعارض، فعليا وبشكل أساس، مع المساواة في الحقوق السياسية إذ يتناقص اثر ذوي الدخل المنخفض والضعفاء في صناعة الحياة المشتركة[٥٧].

وأما في العراق فأن الاستدلالات الإحصائية الحديثة أشارت إلى اختلالات عميقة في التوزيع الوظيفي – الأولي – الذي يعد متطلبًا هامًا للعدالة التوزيعة، كشفت دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية عن اعتماد معظم الأسر العراقية بشكل أساس على العمالة المأجورة، وأن المستعملين بأجر لهم اثر رئيسي في اعالة أكثر من نصف الأسر العراقية، يعتمد(٥١,٨%) من اجمالي الأسر في العراق بشكل كلي على العمل بأجر، أذ يصل متوسط حجم الأسرة الى(ستة أفراد)، ومتوسط عدد الأفراد العاملين بأجر فيها(١-٤)مستعمل، وهذا يعني أن كل مستخدم مسؤول عن إعالة ثلاثة إلى أربعة أفراد بما في ذلك المستعمل نفسه، وهذا يستلزم حمايتهم فضلاً عن توفير عمل جيد ورواتب تسمح لهم بإعالة أنفسهم وأسرهم، في الوقت نفسه الذي تتزايّد فيه الأسر التي لا يوجد بها أيّة عامل[٥٨]، فضلا عن ذلك الواقع، يجلب مورد النفط أبعادا جديدة لمعضلة عدالة التوزيع في العراق، كونه منصوص عليه في الدستور العراقي أنه لجميع العراقيين من دون تمييز بمعنى المساواة بين العراقيين في الاستفادة منه بغض النظر عن اثرهم الإنتاجي في ذلك الجانب[٥٩]، فضلًا عن الإطار النظري الرئيس الذي يعير العناية بالمؤسسات السياسية بوصفة بعداً رئيسي في إشكالية التوزيع، على المستوى الكلي تشكل السياسة والفاعلين السياسيين، الذين يتصرفون في ظل قيود قد تؤثر على سلوكهم والسياسات المنتجة بناء على ذلك وآليات تطبيقها في الواقع، فوضع وتنفيذ السياسات كنمط منظم للتفاعل بين الفاعلين الرئيسيين في ميدان سياسة عامة معينة، سواء أكأنت سياسة صحية أم سياسة اقتصادية أيّا كأنت فعادة يكون الفاعلون الرئيسيون المعنيون هم ممثلو الدولة (السياسيون، البيروقراطيون الرئيسيون) والجهات الفاعلة غير الحكومية (قادة الأعمال، والنقابيين، قادة مجموعات المصالح، وغير ذلك) الذين يفاوضون ويمارسون السلطة وسياسات توزيع وتخصيص الموارد في أنماط التنافس على السياسة والتسوية، على هذا النحو، فأن العملية السياسية هي مجموعة من السلوكيات بين الجهات الفاعلة والشيء المهم في تلك العملية هو أن مثل هذه التفاعلات والسلوكيات يتأثران بشدة بالعوامل المؤسسية تتضمن هذه العوامل عادةً طبيعة الدولة في ساحة سياسة معينة والقدرات المؤسسية والتنظيمية للجهات الفاعلة الرئيسة غير الحكومية أو المنظمات المعنية [٦٠]، اذ يُنظر إلى هذه الجهات الفاعلة بأنها تعمل ضمن قيود مؤسسية، وكذلك مع القيود المفروضة على الموارد ووسائل العمل الأخرى، ومحاولة

التأثير على سياسة الدول تؤدي التغييرات في سياسات الدولة من شأنها تحريك العمليات التي تؤثر على عناية واستراتيجيات الجهات الفاعلة التي ستحدد ما إذا كأنت البرامج سترد بطريقة تعزز البرنامج أو تقوضه أو تتركه خاضعاً للتغييرات في وقت لاحق في هذا النمط التعددي للعملية السياسية تكون الدولة نفسها ضعيفة للغايّة، وتكون الجهات الفاعلة غير الحكومية نفسها مجزأة وغير قادرة على ممارسة قيادة حاسمة، قد يكون النظام ديمقراطيًا تمامًا ولكنه غالبًا ما يكون أيضا بلا اتجاه ومحبِط من أيّة نوع من منظور السياسة الإستراتيجية، ومن ثم بغض النظر عن تفضيلاتهم الاستراتيجية أو المعيارية، إذا وجدت الجهات الفاعلة نفسها في شبكة سياسية تعددية تحت ضغوط مدمجة مؤسسيًا، فمن المرجح أن ينتج تشويشًا سياسيًا لعديد من الأصوات وقيادة محدودة، وتغييرًا بطيئًا في السياسة(٦١).

ومن هنا نخلص إلى أن إشكالية التوزيع في العراق تأتي في سلم أولويات أزمات التنمية لارتباط العملية التنموية بزيادة الكفاءة والقدرة في مؤسسات البناء المجتمعي إلى الحد الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته على استثمار موارده البشرية المتنوعة، وتعزيز قدرة العراقيين على تحقيق ذاتهم، فالاستقرار المرجو لتحقيق التنمية في سياق التعبئة الاجتماعية يعتمد على زيادة معدلات الدخل والتوزيع العادل للثروة وزيادة قدرة الحكومة، في حين يواجه العراق أزمة مؤسسية متفاقمة والتي تعد عائقًا أساسا في طريق الاستقرار والتنمية، مما تقدم أيضاً قد تتبادر الى الذهن التساؤلات التالية:

اولا. هل أن أزمة التوزيع في العراق سبب لباقي الأزمات أم نتيجة لها؟ وهل يجوز القول بأن هناك أزمة سياسية تستمد ديمومتها من أزمة التوزيع اكثر من باقي الأزمات؟ هل حل أزمة التوزيع كفيل بحل الأزمات الأخرى وكيف؟

في معرض الإجابة عن هذه التساؤلات فأننا نريد أن نضع تشخيص دقيق على مكانة أزمة التوزيع ضمن سلسلة الأزمات السياسية وهل هناك ترتيب معين يحكم حدوثها، عرضنا في الفصل الأول كيفية تأثير الخلل في التوزيع السلطوي للقيم والموارد في خلق وادامة الأزمات السياسية الأخرى، وبإسقاط ذلك التحليل على الوضع العراقي فيمكن الإشارة الى ذلك بشيء من التفصيل، ففي الحديث عن بداية نشوء الأزمات كلها فأن السياسات التي تبعت تأسيس النظام الجديد ما بعد (٢٠٠٣) المتمثلة في قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة للاحتلال الأمريكي تحت عنوان العدالة الانتقالية كالاجتثاث على أساس سياسي وحل نزاعات الملكية بواسطة لجأن سياسية وليس قضائية وحل الجيش وقوى الامن ثم إعادة تشكلها على أسس غير مهنية مما أدى الى فوضى إدارية واجتماعية عارمة وردود فعل عنيفة، ثم جاءت بعض الأحزاب والحركات السياسية لتستغل هذه السياسات لصالحها وتعمل على توسيعها وفرضها بالوسائل المتاحة كلها بغض النظر عما يمكن أن تتركه تلك الممارسات من اثر مدمر على مستقبل البلاد وبذلك تعمقت الأزمات كلها معا قد كادت أن توصل العراق الى مستقبل مجهول.

ثانيا؟ كيف أدت هذه الخطوات الى تعميق أزمة **الهوية والمشاركة والتغلغل والتكامل والشرعية والتوزيع؟**

ذكرنا انفاً أن العراق يعاني أصلا من أزمة معقدة في تغلب الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، ثم جاءت سياسات التوزيع غير العادل ما بعد ٢٠٠٣ لتكرس وضع الهويات الفرعية والمكونات في الدستور الجديد والقوانين وإجراءات العدالة الانتقالية فأدت الى التمييز على أساس الولاء الفرعية والحزبية والعداء السياسي بين الفئات الاجتماعية، كل ذلك دفع بأزمة الهوية الى مستويات غير مسبوقة أدت الى تعاون فئات عراقية مع دول وحركات خارجية ضد فئات أخرى على حساب مصالح العراق الوطنية، وتمت عمليات تصنيف المجتمع الى أصناف بحسب القوة والنفوذ. وأن السياسات التي اتبعتها السلطات فيما بعد الاحتلال سالفة الذكر فضلاً عن خروقات كبيرة للدستور وانتهاك معايير حقوق الأنسان وخلق تفاوت هائل في الرواتب والمنافع الحكومية أدت بمجملها الى التشكيك في شرعية النظام السياسي الذي استعمل صلاحياته في توزيع الثروة وتطبيق القانون بانتقائية بحسب ما ذكرنا نفاً وأدى الى أزمة في شرعيته.

واذا اخذنا تأثير أزمة التوزيع في خلق وتعميق أزمة المشاركة السياسية في العراق فالأمر لا يبتعد عن كونه نتاج لنفس ذلك المنهج التوزيعي المختل الذي تبناه صانع القرار السياسي وقام بهيكلة الدولة على أساسه، مما أثر على طبيعة المشاركة في الحياة العامة وجعل من دوافع الخوف من الاخر والطمع في المكاسب الاقتصادية أن تكون هي المحركات الرئيسة في تأسيس الأحزاب والمنظمات وممارسة الانتخابات والنشاط الإعلامي وغيره من صور المشاركة ومن ثم فأن الدوافع وراء المشاركة السياسية للمواطن العراق هي في اغلبها لم تكن على اسس ديمقراطية وطنية وإنما متأثرة بما تمليه عليه الديانة او القومية او الطائفة او المذهب.

إما ما يخص علاقة اختلال التوزيع واثره في اضعاف سلطة القانون والنظام على كافة الأراضي العراقية فيما يعرف بأزمة التغلغل، فلابد من أن نعرج على مُدَّة ما بعد انهيار النظام السابق وتفكك الدولة وسيطرة قوى سياسية مسلحة في مختلف المحافظات بدعم التحالف الدولي أولاً ثم بدعم دول إقليمية ثانيًا ومنظمات إرهابية دولية ثالثاً وقوى قبلية و طائفية محلية رابعًا، وهذا التقسيم كأن متعمدا وممولا بهدف ضرب المجموعات المعارضة للاحتلال في البداية ثم جاءت الحكومات العراقية لتدعم جهات سياسية تملك اذرع مسلحة مما أسس لمفهوم الدولة الموازية داخل الدولة ولا تخضع هذه الأخيرة الى الحكومة العراقية بل هي تتحداها في معظم الحالات عند تعارض المصالح والنفوذ، هذه القوى اليوم تتحكم بكثير من المفاصل الحيوية للاقتصاد الوطني كالمطارات والمنافذ الحدودية والموانئ والشركات العامة وحتى بعض القواعد العسكرية والسجون بدون أيّة قدرة على محاسبتهم على أي خرق للقانون.

ويجري ذلك التحليل فيما يخص أزمة التكامل والاندماج بين مختلف المؤسسات الحكومية العراقية بمعنى أن سياسات الدولة كأنت متناقضة في توجيهها لتلك الهياكل مما يؤدي غالبا الى فشل في الوصول للأهداف المعلنة، على سبيل المثال وهو ما ذكرناه سابقا فإن النصوص الدستورية تتناقض فيما بينها فيما يخص المرجعية الأساسية للقوانين فتارة يحدد الدستور الشرع الإسلامي (مع عدم تحديد أي مدرسة بالضبط) كمصدر رئيسي لا يجوز تعارض القوانين معه، و تارة أخرى يؤكد الدستور نفسه لعام ٢٠٠٥

على أن لا تتعارض القوانين مع لوائح حقوق الإنسان الدولية التي هي علمانية الطابع وتتعارض أحياناً كثيرة مع الشرائع الدينية، هذا أدى الى إقرار سياسات وأنظمة متعارضة فيما بينها وأحدث أزمة في تكامل واندماج مؤسسات الدولة في خطواتها نحو مجتمع واضح المعالم والأهداف.

واذا اردنا الإجابة عن سبب استمرار أزمة التوزيع – أي خلل ممارسة السلطة التوزيعية في العراق – في النظام السياسي الجديد فالجواب بحسب التحليل السياسي السلوكي هو في عدد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على قدرة الطبقة الحاكمة على التعامل بفعالية مع أزمات التوزيع، وتشتمل على هذه الأيديولوجيا والموارد المادية والبشرية والعامل النفسي والساحة الدولية التي تعمل فيها الدولة العراقية، فالعامل الأيديولوجي تجلى في متبنيات الطبقة السياسية الجديدة التي كأنت بطبيعتها مكونة من مجاميع سياسية غير متفقة على أيديولوجية موحدة للدولة فمنها نخب قومية وأخرى إسلامية عابرة للحدود الوطنية، ومنها العلماني والإسلامي الليبرالي والمحافظ وهكذا، هذا التنوع كله لم يترجم الى دستور يتبنى حياد الدولة بشكل واضح وإنما جاء تكريس المكوناتية والاختلافات والتناقضات لإرضاء الأطراف كلها على حساب البلد كله،

وأما عامل الموارد المادية والبشرية فقد عانت الطبقة السياسية من ضعف في إدارة تلك الموارد وغالبا ما كرست مبدأ الدولة الريعية المعتمدة على استخراج وتصدير النفط و زيادة الأنفاق العام والفساد والهدر من دون العناية ببرامج التنمية البشرية واستيعاب النمو السكاني و تغيرات الاقتصاد العالمي، لم تنجح النخبة الحاكمة لا في كيفية إدارة الموارد المتاحة بحرفية ولا هي استطاعت أن تنمي من تلك الموارد، ولم تتمكن من توزيعها بعدالة وكفاءة في نهاية المطاف، و هناك أيضا العامل السيكولوجي للطبقة السياسية وللشعب العراقي وبعيدا عن التعميم فإن تلك الطبقة قد تعرضت الى عمليات اضطهاد مرير على مدى عقود من حكم الأنظمة السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية مما أدى الى مشاكل نفسية معقدة تمثلت في الرغبة في الانتقام و استغلال الموارد للأثراء المادي وتشكيل الميليشيات لضمان المكاسب وفرض الإرادات مما أدى الى نشوء الأزمات السياسية سالفة الذكر واستمرارها وكذلك واجهت تلك الطبقة إرثًا ثقافيًا ثقيلًا في العراق من مقاومة التغيير الديمقراطي والثقافة الغربية بشكل عام مما جعل مهمة الحكومات والقادة السياسيين اكثر حذراً وصعوبة، وأخيرا كأن عامل البيئة الدولية حاسما. إذ جاء تغيير النظام السابق وتأمين وصول الطبقة الحاكمة ما بعد ٢٠٠٣ بتدخل عسكري مباشر ودعم إقليمي على مختلف الأصعدة، هذه التدخلات فرضت نفسها على الشعب في مراحل العملية السياسية كلها واثرت في تبني أيديولوجية وممارسة للسلطة واختيار الحكومة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد بحسب مصالح تلك الدول وتجدر الإشارة إلى أن اغلبية المواطنين العراقيين حاولوا بشتى الطرق اصلاح الأوضاع السياسية وكأن اخر المحاولات هي احتجاجات تشرين الأول لعام (٢٠٠٩) التي طالبت بتغيير منهج النظام السياسي واعتماد سياسات جديدة على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة ومعايير حقوق الإنسان والكفاءة والنزاهة في العمل، لكن كانت مواجهة هذه الطلبات بمخرجات العنف والتسويف وتعديلات شكلية في رئاسة الحكومة.

وخلاصة القول إن العدالة التوزيعية لدى أيّة نظام سياسي تحتم عليه اعتماد معايير عادلة لتوزيع هذه المعايير التي تم مناقشتها والتي عكست الفلسفة والاختلافات الفكرية والأيدلوجية في تبني بعض المعايير من دون غيرها ومن ثم بيان العدالة التوزيعية على وفق النظم السياسية باختلافها، والتي تعكس الفلسفة السياسية والمبادئ القيمية والثقافية والتي تتحكم في مدى إيمان النظام السياسي بعدالة التوزيع، وهذه المعايير التي يمكن من طريقها معرفة كيفية تعامل النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ مع هذه الأزمة وهل تشكل اولوية لدى هذا النظام، هذه الأولوية التي تحتم على النظام السياسي العراقي اتباع آليات توزيع عادلة هذه الآليات التي يتم من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الشعب العراقي كافة بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والاثنية في ظل ما يمتلكه من موارد مادية تمكنه من تحقيق عدالة في التوزيع.

الخاتمة

مما تقدم يتضح أن أزمة التوزيع وهي احدى أزمات النظام السياسي ولا سيما ما يتعلق بتوزيع الموارد المادية هي من اهم أزمات النظام السياسي، فتحقيق الرضا العام الذي يسعى كل نظام سياسي الى تحقيقه بغض النظر عن طبيعة ذلك النظام، فتحقيق هذا الرضا يرتكز بالأساس على ضمان العدالة في توزيع الموارد المادية بين جميع ابناء الشعب الواحد دون تميز، هذه العدالة التوزيعية يخلق من طريقها شعور لدى كافة ابناء الوطن الواحد بالمساواة في الحصول الموارد هذه التساوي في الحصول على الموارد يعني تكافؤ الفرص مع ضمان تمتع البعض مع ما يملكه كل فرد من مهارات تمكنه في الحصول على نسبة اكبر مقارنة مع اقرأنه، وأن تحيق الرضا العام الذي يسعى له أيّة نظام سياسي يتناسب بالأساس مع مبادئ الديمقراطية تماشيا مع القول الذي يرى أن الديمقراطية ماهي الا الحكم برضا الاغلبية، وأن فشل أيّة نظام سياسي في تحقيق عدالة في التوزيع، فأن هذا الفشل ناتج في الأساس لوجود خلل في طبيعة هذا النظام السياسي او يكون ناتج عن طبيعة المنظومة الثقافية والقيمية التي تحكم هذا النظام والتي تكون عبارة عن ثقافة وقيم لا تؤمن بضرورة تحقيق هذه العدالة، وبقدر تعلق الامر بالعراق ونظامه السياسي بعد العام (٢٠٠٣) وأزمات هذا النظام والتي من اهمها أزمة التوزيع، هذا النظام الذي شهد تغيراً من نظام مركزي الى نظام ديمقراطي كان الاجدر أن يحقق عدالة في توزيع الموارد بين ابناء الشعب العراقي كافة بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والاثنية، الا أن الذي تم تشخيصه هو تعميق لأزمة التوزيع هذه الأزمة خلقت فوارق كبيرة بين ابناء الشعب العراقي هذه الأزمة التي عكست الطبيعة الثقافية والقيمي لهذا النظام السياسي والتي تمثلت في رغبة الطبقة والاحزاب السياسية التي سيطرت على المشهد السياسي في العراق بعد العام (٢٠٠٣) والتي سعت بتكريس موارد الدولة لخدمتها وخدمة التابعين لها على حساب غالبية الشعب العراقي، وخلق شعور لدى هذه الغالبية بالسخط تجاه هذا النظام وضعف هذا النظام الذي

أنعكس من طريق الاحتجاجات الشعبية المتكررة بين مُدَّة واخرى فضلا عن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الاثرية، وتعمق الشعور لدى غالبية الشعب العراقي بعدم الجدوى من المشاركة السياسية في ضل نظام سياسي تسيطر فيه طبقة واحزاب سياسية تعمل على تصدير نفسها في كل عملية انتخابية بأشكال مختلفة، ومن ثم فأن بهذه الخاتمة نرى أن البحث قد استطاع التحقق من فرضيته والاجابة عن التساؤلات التي تم طرحها.

الهوامش

(١) حساني بو عكاز: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٣.

(٢) باسم عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على التعن الديمقراطي في فلسطين١٩٩٣-٢٠١٣، رسالة ماجستير مقدمة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٤، ص٥٠.

(٣) عبد الرحمن برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الأنسان والمجتمع، العدد (٥)، مارس ٢٠١٣م، ص ٦٠.

(٤) أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية، والآفاق المستقبلية" المجلة الدولية والسياسية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص ١٩٥.

(٥) عبدالله جمال حسني يوسف، "أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق٢٠٠٣ –٢٠١٧"، المركز الديمقراطي العربي، (القاهرة)، يوليو ٢٠١٩، ص١٨.

(٦) Larry Hanauer and Laurel E. Miller, Resolving Kirkuk: Lessons Learned from Settlements of Earlier Ethno-Territorial Conflicts (Santa Monica, California (USA): RAND National Defense Research Institute, 2012), P. 7.

(٧) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ -١٣٠.

(*) التهجير القسري هو إجبار أعضاء إحدى الطوائف على ترك مناطق بها أغلبية من أتباع طائفة أخرى من أجل تجنب التعرض للقتل للمزيد ينظر، صباح حسن عزيز، "جريمة التهجير القسري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٥.

(٨) عبدالله جمال حسني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ – ٢٢.

(٩) Food Security in Iraq: Impact of COVID-19 (August - October 2020)" (New York: The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2021), P. 2.

(١٠) تقريرصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء والادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ وزارة التخطيط العراقية، ١٤ ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=76

(١١) احمد ابريهي علي، الأنفاق العام والتكيف مع سعر النفط المنخفض ندوة علمية اقامتها جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٨ / ١ / ٢٠١٥، ص ٣-٤.

(١٢) تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية حزيران ٢٠٢١: "في اليوم العالمي للسكان، العراق يسجل (١) مليوناً و(٢٥٨) ألف ولادة حية خلال عام٢٠٢١. متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=619

(١٣) Corruption Perceptions Index 2020" (Berlin, Germany: Transparency International e.V. (TI), 2020), https://www.transparency.org, P. 3.

(١٤) Robert D. Hershey Jr., "Worrying Anew Over Oil Imports," The New York Times, December 30, 1989, sec. 1, P. 33. At: https://www.nytimes.com/1989/12/30/business/worrying-anew-over-oil-imports.html.

(١٥) احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١٦) قرار الأمم المتحدة، رقم (٩٦٨)، مجلس الأمن، ١٤ أبريل ١٩٩٥،

(١٧) خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨- ٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران ٢٠١٨، ص ١٥٠ – ١٥٦.
(١٨) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨ -٢٠٢٢، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران ٢٠١٨، ص ١٦٠.
(١٩) Food Security in Iraq: op. cit, P 27.
(٢٠) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ص، ١٣١.
(٢١) POMEPS STUDIES 35, "The Project on Middle East Political Science", The Project on Middle East Political Science (Institute for Middle East Studies, October 2019), https://pomeps.org/, P. 2-12
(*) المحاصصة نظام يتم فيه تقسيم مكونات السلطة التنفيذية والقطاعات المتعلقة بالسيادة عبر عدد من الفصائل المتصارعة
(٢٢) تمارا كاظم الاسدي، "إشكاليات بناء الدولة العراقية"، المركز العربي الديمقراطي، العراق (٢٠١٩)، ص ٥.
(٢٣) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ١٣٢.
(٢٤) Hans Keman, "Democratic Performance of Parties and Legitimacy in Europe," West European Politics 37, no. 2 (April 2014): pp. 309-330, https://doi.org/10.1080/01402382.2014.887877, P.3.
(٢٥) Ahmed Ezzeldin Mohamed, "Turnout In Transitional Elections: Who Votes In Iraq?," The Journal of The Middle East and Africa 9, No. 2 (August 2018): P. 2. Doi:10.1080/21520844.2018.1494447
(٢٦) أسعد طارش عبد الرضا، التطورات السياسية في العراق الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٣، ص ٢٤١.
(٢٧) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، ص ١٧٢.
(٢٨) Ahmed Ezzeldin Mohamed, op.cit, 3.
(٢٩) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ – ١٣٦.
(٣٠) Ahmed Ezz Eldik, OP.CIT., P4
(٣١) تغريد العذارى، وسعدون ظاهر، "المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م"، مجلة كلية التربية الأساسية للتربية والعلوم الإنسانية، بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٩، ص، ١٧-١٩.
(٣٢) كاظم علي المهدي، ١٢٣ - ١٣٣
(*) دولة مارقة تعبير يصف البلدان التي يعتقد أنها تشكل تهديدًا للأمن العالمي. للمزيد ينظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استعمال القوة في الشؤون العالمية، ترجمة، أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.
(**) تنظيم داعش اختصار للدولة الإسلامية في العراق وسوريا، جماعة ارهابية تتبع تفسيرًا صارمًا للإسلام وتنادي بإراقة الدماء باسم الدين، للمزيد ينظر، محمد أبو رمان، مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف"، مؤسسة فريدريش أيربت، عمان، تشرين الثاني ٢٠٢٠.
(٣٣) Miriam Puttick, "From Crisis to Catastrophe: the Situation of Minorities in Iraq," ed. Mark Lattimer, Human Rights Documents Online, October 2014, P. 2.
(٣٤) Renad Mansour,. "Rebuilding the Iraqi state: Stabilization, governance, and reconciliation." European Union, European Parliament's Committee on Foreign Affairs, Brussels, February 2018, P. 5.
(*) الفصائل المسلحة، هي "قوات غير نظامية تتشكل بهدف حماية نظام حكم أو نخبة أو جماعة سياسية، قد تعمل على إسقاط نظام حكم أو إقصاء نخبة أو جماعة سياسية عن السلطة، وقد تكون ذراعا سياسية لجماعة سياسية أو تعمل مستقلة". المصدر: د. حمدى بشير، "اقتصاد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران.. أيّة تداعيات على الأمن الإقليمي، للمزيد عن الميليشيات العراقية، ينظر، إدير اليازد. "معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لمُدَّة ما بعد الغزو الأنجلو أمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٤." اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو, ٢٠١٥، ص ٤٧ - ٥٣
(٣٥) "Militias in Iraq: The Hidden Face of Terrorism "(Geneva, Switzerland: Geneva International Centre for Justice, 2016), P.2. www.gicj.org
(٣٦) Naufel Alhassan, "Changing the Rules of the Game: Reforming the Party System in Iraq" (Washington: Middle East Institute, 2021), P.10.
(٣٧) Naufel Alhassan. op.cit.p 14

(٣٨) المادة (١) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.
(٣٩) المادة (١١٤) والمادة (١١٥) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.
(٤٠) كاظم علي المهدي، مصدر سبق ذكره، ١٣٨-١٤٠.
(٤١) ناصر نايف، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١٧ – ١٩٩٩"، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص ٥٢.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٣.
(٤٣) Corruption Perceptions Index 2020" op. cit, P. 3
(٤٤) LaPalombara, Joseph. "7. Distribution: A Crisis of Resource Management". Crises and Sequences in Political Development. (SPD-7), Princeton: Princeton University Press, 1971, pp. 233-282.
(٤٥) أحمد أبريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
(٤٦) ناصر صالح نايف، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات"، دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، سبتمبر ٢٠١٩، ص ١٣.
(٤٧) Political Stability by Country, Around the World | Theglobaleconomy.Com". 2021. Available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/
(٤٨) ناصر صالح نايف، المصدر السابق،١١٧.
(٤٩) ناصر نايف، مصدر سبق ذكره ص ٦. للمزيد ينظر كذلك: ناصر صالح، مصدر سبق ذكره ص ١١ -١٣.
(٥٠) عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي- مثال تونس"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٧.
(٥١) ناصر صالح نايف، مصدر سبق ذكره، ١١٤.
(٥٢) "الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق"، تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي، رقم التقرير:IQ-112333، شباط ٢٠١٧، ص٧.
(٥٣) ناصر صالح نايف، مصدر سبق ذكره، ٧٣ – ٧٤.
(٥٤) عائشة عباس، مصدر سبق ذكره، ١٥٨ – ١٥٩.
(٥٥) احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص ١ – ٢.
(٥٦) RAWLS, JOHN. A Theory of Justice: Original Edition. Harvard University Press, 1971, P.525.
(٥٧) احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
(٥٨) صالح الكفري، "وظائف لائقة من أجل العراق"، تقرير منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٣، ص٥٥.
(٥٩) اذ نصت المادة ١١١ من الدستور العراقي الدائم لغام ٢٠٠٥ "النفط والغاز ملك كل للشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات"
(٦٠) Stephen Bell, "Institutionalism: Old and New," in The Elgar Companion to Institutional and Evolutionary Economics (Edward Elgar, 1994),p, 405-407.
(٦١) Stephen Bell, op.cit p 409.

المصادر والمراجع

١. "الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق"، تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي، رقم التقرير:IQ-112333، شباط ٢٠١٧

٢. احمد ابريهي علي، الأنفاق العام والتكيف مع سعر النفط المنخفض ندوة علمية اقامتها جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٨ / ١ / ٢٠١٥، ص ٣-٤.

٣. أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية، والآفاق المستقبلية" المجلة الدولية والسياسية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص ١٩٥.

٤. إدير اليازد. "معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لمُدَّة ما بعد الغزو الأنجلو أمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٤."اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو, ٢٠١٥

٥. أسعد طارش عبد الرضا، التطورات السياسية في العراق الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٣، ص ٢٤١.

٦. باسم عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على التعن الديمقراطي في فلسطين١٩٩٣-٢٠١٣، رسالة ماجستير مقدمة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٤، ص٥٠.

٧. تغريد العذارى، وسعدون ظاهر، "المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م"، مجلة كلية التربية الأساسية للتربية والعلوم الإنسانية، بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٩، ص.

٨. تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء والادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ وزارة التخطيط العراقية، ١٤ ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=76

٩. تقرير صادر عن وزارة التخطيط العراقية حزيران ٢٠٢١: "في اليوم العالمي للسكان، العراق يسجل (١) مليوناً و(٢٥٨) ألف ولادة حية خلال عام٢٠٢١. متاح على الرابط، https://mop.gov.iq/news/view/details?id=619.

١٠. تمارا كاظم الاسدي، "إشكاليات بناء الدولة العراقية"، المركز العربي الديمقراطي، العراق (٢٠١٩).

١١. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨ -٢٠٢٢، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران ٢٠١٨.

١٢. حساني بو عكاز: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاية، الجزائر، ٢٠١٥.

١٣. خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠١٨- ٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، بغداد: اللجنة العليا لإعداد الخطة، حزيران ٢٠١٨.

١٤. الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

١٥. صالح الكفري، "وظائف لائقة من أجل العراق"، تقرير منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٣

١٦. عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي- مثال تونس"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٧

١٧. عبد الرحمن برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الأنسان والمجتمع، العدد (٥)، مارس ٢٠١٣م.

١٨. عبد الله جمال حسني يوسف، "أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق٢٠٠٣ -٢٠١٧"، المركز الديمقراطي العربي، (القاهرة)، يوليو ٢٠١٩.

١٩. عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية.

٢٠. قرار الأمم المتحدة، رقم (٩٦٨)، مجلس الأمن، ١٤ أبريل ١٩٩٥،

٢١. كاظم علي المهدي، " التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣"، دراسات دولية، العدد ٥٦.

٢٢. محمد أبو رمان، مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف"، مؤسسة فريدريش أيربت، عمان، تشرين الثاني ٢٠٢٠.

٢٣. ناصر صالح نايف، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات"، دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، سبتمبر ٢٠١٩.

٢٤. ناصر نايف، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١٧ – ١٩٩٩"، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧.

المصادر الأجنبية

1. **"Militias in Iraq: The Hidden Face of Terrorism" (Geneva, Switzerland: Geneva International Centre for Justice, 2016), www.gicj.org**
2. **Ahmed Ezzeldin Mohamed, "Turnout In Transitional Elections: Who Votes In Iraq?" The Journal of The Middle East and Africa 9, No. 2 (August 2018):**
3. **Corruption Perceptions Index 2020" (Berlin, Germany: Transparency International e.V. (TI), 2020), https://www.transparency.org,.**
4. **Democracy Index 2020 .(Economist Intelligence Unit: London, 2020), www.eiu.com, P. 41.**
5. **Food Security in Iraq: Impact of COVID-19 (August - October 2020)" (New York: The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2021), P. 2.**
6. **Hans Keman, "Democratic Performance of Parties and Legitimacy in Europe," West European Politics 37, no. 2 (April 2014) https://doi.org/**
7. **LaPalombara, Joseph. "7. Distribution: A Crisis of Resource Management". Crises and Sequences in Political Development. (SPD-7), Princeton: Princeton University Press, 1971,**
8. **Larry Hanauer and Laurel E. Miller, Resolving Kirkuk: Lessons Learned from Settlements of Earlier Ethno-Territorial Conflicts (Santa Monica, California (USA): RAND National Defense Research Institute, 2012),**
9. **Miriam Puttick, "From Crisis to Catastrophe: the Situation of Minorities in Iraq," ed. Mark Lattimer, Human Rights Documents Online, October 2014,**
10. **Naufel Alhassan, "Changing the Rules of the Game: Reforming the Party System in Iraq" (Washington: Middle East Institute, 2021.**
11. **Political Stability by Country, Around the World | Theglobaleconomy.Com". 2021. Available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/**

12. **POMEPS STUDIES 35, "The Project on Middle East Political Science," The Project on Middle East Political Science (Institute for Middle East Studies, October 2019), https://pomeps.org/**
13. **RAWLS, JOHN. A Theory of Justice: Original Edition. Harvard University Press, 1971, P.525.**
14. **RAWLS, JOHN. A Theory of Justice: Original Edition. Harvard University Press, 1971, P.525.**
15. **Renad Mansour, "Rebuilding the Iraqi state: Stabilization, governance, and reconciliation." European Union, European Parliament's Committee on Foreign Affairs, Brussels, February 2018,**
16. **Robert D. Hershey Jr., "Worrying Anew Over Oil Imports," The New York Times, December 30, 1989, At: https://www.nytimes.com/1989/12/30/business/worrying-anew-over-oil-imports.html.**

Stephen Bell, "Institutionalism: Old and New," in The Elgar Companion to Institutional and Evolutionary Economics (Edward Elgar, 1994.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
/ ISSN (E): 2960-253X
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 30 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 15/ 6 / 2023
تاريخ النشر 1/ 12 / 2023

أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني

Energy security in the Chinese strategic perception

ا.م.د. سليم كاطع علي

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد قضية أمن الطاقة على درجة كبيرة من الأهمية في استراتيجيات الدول الصناعية الكبرى، انطلاقا من كون مصادر الطاقة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي أصبحت أحدى أدوات قوة الدولة وتطورها في النظام الدولي، وهو ما دفع الدول إلى السعي لتأمين مصادر الطاقة كونها تشكل عصب الاقتصاد العالمي. وعليه، فقد أصبحت مسألة أمن الطاقة تدخل في صلب المصالح القومية الصينية نظرا لحاجة الصين لاهم مصادر الطاقة، وهو النفط لديمومة تقدم اقتصادها وضمان نسب النمو المرتفعة، مما دفعها إلى تبني سياسات استراتيجيات بالشكل الذي يضمن لها مصالحها واهدافها العليا، وفي مقدمتها ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المهمة.

الكلمات المفتاحية: "أمن الطاقة"، "الاقتصاد"، "الأمن القومي"، "النظام الدولي".

Abstract

The issue of energy security is of great importance in the strategies of the major industrial countries, based on the fact that energy sources, especially oil and natural gas, have become one of the tools of the state's strength and development in the international system, which prompted countries to seek to secure energy sources as they constitute the backbone of the global economy. . Accordingly, the issue of energy security has become at the heart of Chinese national interests due to China's need for the most important energy source, which is oil, to sustain the progress of its economy and ensure high growth rates, which prompted it to adopt strategic policies in a way that guarantees its interests and higher goals, foremost of which is ensuring access to sources task energy.

Key words: "energy security", "economy", "national security", "international system".

المقدمة

يُعد ملف الطاقة من أهم الملفات التي ستؤثر في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية وفي صعود وهبوط القوى العالمية، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة لمصانعها في الحاضر والمستقبل تحدد حجم مقعد هذه القوة على الساحة العالمية، وعليه أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيما بالنسبة للدول الكبرى.

وفي هذا الإطار، يذهب المعنيين بالشؤون الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول، لا سيما العظمى منها إلى التمييز بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها، والتي تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي، والمصالح الحيوية التي تتركز حول المنافع والمكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبها, وتشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها. ولا شك فان تحقيق الأولى يساعد في الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة اللازمة لحماية أمنها واستقرارها.

وإنطلاقاً من أن صانع القرار السياسي الخارجي أضحى يتعامل ويتفاعل سلباً وإيجاباً مع بيئة مركبة: ركيزتها الأولى البيئة الداخلية للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية والإجتماعية والتنظيمية والنفسية والتأثيرات السلبية والإيجابية الناجمة عنها. أما الثانية فهي البيئة الخارجية للدولة ببعديها الإقليمي والعالمي والإفرازات الناجمة عنها، لذا فان حركة الدولة في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه البيئة.

فالدولة عندما تدرك أن تهديد ما يحيط بها أو بمصالحها الحيوية فأنها ستعمد إلى تشكيل سلوكها وفقاً لذلك الإدراك، ومن ثم إختيار السلوك والتصرف الذي من شأنه إحتواء ذلك التهديد أو التعامل معه، وبالمقابل فأن السلوك الذي تتبناه دولة ما في سياق العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، يمكن أن يشكل دالة مهمة يتعرف من خلالها الطرف الآخر على ما ينطوي عليه هذا السلوك من حافز أو دافع، ليصبح الإدراك الإستراتيجي وفقاً لذلك وجهاً من أوجه السلوك الدولي وطوراً من أطوارها، ذلك أن السلوك الدولي هو كل شيء تتحدد في إطاره علاقات التعاون والصراع، وعلاقات التهديد والإقناع بنسب ودرجات متباينة ومتفاوتة، بينما يشكل الإدراك المتغير الذي يحدد أي من تلك العلاقات هو السائد أو الذي سيسود.

إشكالية الدراسة: إن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى، ولاسيما الصين إلى إتباع سياسة تتواءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل إتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية، وفي مقدمتها ضمان أمن الطاقة وطرق الامدادات وديمومة وصولها للدول المستهلكة، وتحاول الدراسة من خلال

ما تقدم، الاجابة عن مجموعة من الاسئلة منها: ما هو المفهوم الصيني لأمن الطاقة؟، وما هي العلاقة بين امن الطاقة والامن القومي الصيني؟، وما هو مستقبل أمن الطاقة في السياسة الصينية؟.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، ان قضية ضمان إمدادات مصادر الطاقة أصبحت بالنسبة للصين تدخل في صلب إهتمامات الأمن القومي الصيني, نظراَ للعلاقة التأثيرية بين أمن الطاقة وامن الدولة القومي، إذ أصبح الاول يشكل أحد مكونات الثاني، في ظل التنافس الدولي على مصادر وإمدادات الطاقة.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هيكلية الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الاول: مفهوم أمن الطاقة

المبحث الثاني: الطاقة والأمن القومي الصيني

المبحث الثالث: مستقبل أمن الطاقة في السياسة الصينية

المبحث الاول: مفهوم أمن الطاقة

واجه تعريف أمن الطاقة العديد من الإشكالات والصعوبات سواء من قبل الباحثين او الدارسين، أو من الدول الصناعية الكبرى، والمنظمات والوكالات الدولية المهتمة بقضية أمن الطاقة، كما تعددت التعريفات بحسب موقع الدول في سوق الطاقة العالمي من كونها منتجة للطاقة أم مستهلكة، نظراً لتعدد المقاربات الاستراتيجية في بيان مفهوم شامل لأمن الطاقة، على الرغم من ان هناك شبه إتفاق بين الدول الصناعية الكبرى على مبادئ عامة أصبحت حاكمة لسياساتها الخاصة بأمن الطاقة، ولعل في مقدمتها تنوع مصادر الطاقة وتنويع واردات النفط، وتقليل الاعتماد على النفط الخارجي بقدر الإمكان.

لقد إحتل أمن الطاقة مكانة كبيرة في استراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، بل إنها أخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة، وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي. إذ أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيَما بالنسبة للدول الكبرى[1].

وقد ادت الاحداث العالمية الكبيرة التي شهدها النظام الدولي في سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما الأزمة النفطية التي شهدها العالم عام 1973، نتيجة حظر النفط العربي بسبب دعم الدول الغربية (لإسرائيل)،

وتداعيات الثورة الاسلامية الايرانية في العام 1979، الى إزدياد الاهتمام بأمن الطاقة عالمياً، ولا سيما لدى كبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، كما تزايدت أهمية الطاقة مع تزايد حدة الصراع والتنافس بين القوى الكبرى من أجل تحقيق تدفق آمن للطاقة، فضلاً عن ذلك، فقد لعبت التهديدات الإرهابية دوراً كبيراً في تعقيد إمدادات الطاقة دولياً، مما شجع العديد من الدول على صياغة استراتيجيات واضحة حول أمن الطاقة، وربطت الطاقة بالأمن القومي لها، سواء كانت هذه الدول منتجة أم مستهلكة. وعملت على إتخاذ تدابير استراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي، فضلاً عن بناء البنى التحتية الخاصة بموارد الطاقة، الى جانب إنشاء العديد من مراكز الأبحاث المتخصصة بقضايا الطاقة وامنها[2].

ونتيجة لإختلاف الأهداف بين المنتجين والمستهلكين، وإختلاف مدركاتهم فيما يتعلق بأمن الطاقة، فقد أصبح لكل دولة اولويات محددة في إطار تعاملها مع قضية أمن الطاقة، تتمثل بما يلي[3]:

1. مستوردو الطاقة من الدول الصناعية الكبرى، وهذه الدول اصبحت اولوياته الطاقوية تتمحور حول الآتي:
   أ. تجنب الإنقطاع (التوقف) في إمدادات الطاقة.
   ب. تنوع مصادر إمدادات الطاقة.
   ج. تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة.
   د. إعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الإعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
2. الدول التي تعد من كبار مصدري الطاقة (النفط والغاز)، فان اولوياتها هي:
   أ. أسعاد مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل.
   ب. تنوع اسواق تصدير الطاقة.
   ج. تأمين رأس المال وتمويل الإستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية.

وإزاء تلك الاهمية، فقد تعددت تعريفات أمن الطاقة، وفقاً للإدراك الاستراتيجي لكل دولة من دول العالم، ومدى إرتباط أمن الطاقة بالأمن القومي لها، إذ نجد هناك تفاوت كبير بين الدول في ما يتعلق بتعريفها لأمن الطاقة، وقد يأخذ مفهومها وسياساتها الخاصة بأمن الطاقة أشكالاً وأبعاداً مختلفة متغيرة من مدة لأخرى.

إذ يمكن تعريف أمن الطاقة بانه :" تأمين الدخول للنفط وانواع الوقود الاخرى، وقبل كل شيء، هو تأمين إمدادات الطاقة"، أو هو " الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية، وبأسعار يمكن دفعها" ، او هو " تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة"[4].

كما عرفت الوكالة الدولية للطاقة، أمن الطاقة بأنه:" تواصل الاستقرار في الاسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة"[5]، وكان الهدف من تحقيق أمن الطاقة على الصعيد الدولي كامناً وراء إنشاء الوكالة، إذ يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة التي تنفذ على اساس التعاون المشترك بين الدول. ونظراً لأهمية أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي، فقد عملت الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز أمم الطاقة من خلال الوسائل الآتية[6]:

1. تعزيز التنوع والكفاءة والمرونة في قطاعات الطاقة في الدول أعضاء الوكالة.
2. التنسيق الجماعي للإستجابة للتغيرات في العرض والطلب.
3. توسيع التعاون الدولي مع جميع الاطراف الفاعلة في سوق الطاقة العالمية.

اما المفهوم الامريكي لأمن الطاقة، فهو ينطلق من ضرورة خفض اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على مصادر الطاقة (النفط) المستورد من الخارج عن طريق الترويج لأنواع وقود مُنتجة محلياً مثل الإيثانول، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصدرين والموردين، وتعد الولايات المتحدة ان الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة (البدائل للوقود الاحفوري) أحد أهم مقومات الامن القومي الامريكي. وهنا يمكن القول ان المفهوم الامريكي لأمن الطاقة ينطلق من بعدين رئيسين أحدهما داخلي والآخر خارجي. البعد الداخلي يرتكز على أهمية بناء مخزون استراتيجي من النفط يمكن الاعتماد عليه في اوقات الازمات، الى جانب الاستثمار في الطاقة النظيفة، فضلاً عن استخدام الطاقة بشكل فعال، والتنقيب عن النفط محلياً. أما البعد الخارجي فيتمثل بضرورة تنوع مصادر إمدادات الطاقة وتعددها وطرائق نقلها، لتقلص من آثار أي توقف في الامدادات التي تتعدد اسبابها،. إذ ان البحث عن مصادر جديدة يشكل هدفاً أمريكياً مهماً في اطار استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لأمن الطاقة، إنطلاقاً من الرؤية الامريكية من ان الاعتماد على مصدر واحد للطاقة، لا سيما اذ كان أجنبياً يمكن ان يجعل الولايات المتحدة عرضة لخطر تقلب الاسعار وتوقف الامدادات، وأحياناً للإبتزاز السياسي من الدول المنتجة[7].

ويذهب المفهوم الروسي لأمن الطاقة، من ضرورة تأمين إمدادات الطاقة اولاً، وتأمين الوصول الآمن للطاقة الى الأسواق، والحفاظ على استقرار الاسعار، وقد شكلت الازمة الاوكرانية عبئاً كبيراً على أمن الطاقة الروسي، إذ يمر عبر الاراضي الاوكرانية ما يقارب (80%) من الطاقة الروسية الى الاتحاد الاوربي[8]. وقد إزداد دور الطاقة الروسي وتأثيره السياسي والاقتصادي بشكل كبير بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي مطلع

تسعينيات القرن الماضي، بل واصبح لا يقل اهمية عن التأثير العسكري والسياسي، لا سيما بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في عام 2000، والذي يُعد نقطة تحول رئيسة في الأمن العالمي للطاقة، إنطلاقاً من ان المفهوم الروسي لأمن الطاقة يركز على أمن العائدات من سوق الطاقة، وأصبح يوظف لتحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية[9].

اما على مستوى الاتحاد الاوربي، فقد حددت الوثائق الصادرة من المفوضية الاوربية، والخاصة بإستراتيجية الطاقة، ان مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الاوربي يقوم على أربع دعائم رئيسة هي[10]:

1. إدارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان، وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.
2. التنويع في مصادر الطاقة: الامر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي.
3. تجنب الأزمات في سوق الطاقة: إنطلاقاً من قناعة مفادها ان تحقيق أمن العرض يتطلب ان تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.
4. التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات استراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسة التي يعتمد عليها الاتحاد الاوربي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

المبحث الثاني: الطاقة والأمن القومي الصيني

ان مسألة تأمين مصادر الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي أخذت تشكل جانباً كبيراً من إهتمامات الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الصين, إذ ان تأمين مصادر الطاقة يمثل أحد أهم ركائز سياستها الخارجية, نظراً لما يشكله من مصلحة أساسية في حماية أمنها القومي.

إذ ان سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها, إذ أن حيوية مصادر الطاقة، وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي منها قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفا ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول[11]. وهو ما ادى الى وجود علاقة تأثيرية بين أمن الطاقة وأمن الدولة القومي، إذ أضحى الاول احد مكونات الثاني، وأصبح ضمانه وحمايته لا يقلان اهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان خارجي، في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة والسيطرة عليها، الامر الذي دفع الدول الى إيلاء مفهوم "أمن الطاقة"، اهمية كبيرة في استراتيجياتها للأمن القومي. وهو ما دفع صانع القرار السياسي الصيني في ضوء نسب النمو الإقتصادي المرتفعة, للتأكيد على

الأهمية الإستراتيجية لإمدادت الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي، ولا سيما في الدول المتقدمة.

ان المفهوم الصيني لأمن الطاقة يرتكز على ضرورة تأمين حاجات الصين من الطاقة، عبر التحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات وتحقيق تأمين تلك الامدادات وإستقرارها. فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون إحتياطي استراتيجي من النفط، وفي هذا السياق قامت الحكومة الصينية عام 2003، بإنشاء مكتب " الإحتياطي النفطي"، ضمن لجنة التخطيط والتنمية الحكومية (SDPC)، مهمته وضع نظام خاص بتكوين مخزون إحتياطي نفطي إستراتيجي للبلاد، وقد ترافق ذلك مع قيام الصين بإدخال إصلاحات على السوق النفطية الداخلية وتركيبتها، كما على الاستراتيجية الخارجية التي تتبعها[12]، وقد وصل المخزون الاحتياطي للصين الى نحو (500) مليون برميل، لتكون بذلك ثاني اكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الامريكية، التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بنحو (700) مليون برميل[13].

أما على المستوى الخارجي فقد بدأت الصين بالتحرك على أكثر من مسار لتنويع إحتياجاتها من الطاقة، والاعتماد على اكثر من منطقة مثل دول الشرق الاوسط ودول آسيا الوسطى وبعض الدول الافريقية. إذ بدأت الصين في هذا السياق بالعمل على مستويين رئيسين، يتمثل الأول بتبني استراتيجيات متعددة الابعاد ضمن مفهوم القوة الناعمة، قائمة على اساس تعزيز الاستثمارات وحجم التبادلات التجارية والاتفاقيات الاقتصادية المختلفة مع الدول الغنية بالنفط. وتمثل مبادرة "الحزام والطريق الصينية"، التي طرحتها الصين في عام 2013، إحدى التوجهات الاستراتيجية للصين في القرن الحادي والعشرين، بهدف بناء شبكة تجارة وبنى تحتية تربط آسيا باوربا وافريقيا على حد سواء، وتتجاوز ذلك لتتعدى حدود طرق التجارة القديمة، إذ هناك نحو (68) دولة ومنظمة دولية وقعت اتفاقيات تعاون مع الصين حول مبادرة الحزام والطريق، وقد اخذت البنية الاساسية لطريق الحرير الجديد تأخذ شكلها من خلال الروابط القائمة بين المدن الواقعة على طول الطرق، ومناطق التجارة، والممرات الاقتصادية الدولية والموانئ، وقد إستثمرت الصين اكثر من (50) مليار دولار في الدول المشمولة بالمبادرة بين عامي 2014 و 2016، ولا سيما في الدول النامية مثل الدول الاسيوية والافريقية[14].

اما المستوى الثاني الذي تبنته الصين لحماية إمدادات الطاقة، فتمثل في تعظيم قدراتها العسكرية، سواء كانت الهجومية أم الدفاعية من اجل تأمين وصول إمدادات النفط من المصدر الى الاراضي الصينية[15]. ويمثل مضيق ملقا أحد اكبر المخاوف الأمنية التي تواجه الصين في هذا السياق، إذ تمر عبر المضيق نحو (80%) من واردات الصين النفطية القادمة من منطقة الخليج العربي وافريقيا، بعرض (1،7) كيلو متر فقط، الامر الذي يزيد من مخاطر تعرض ناقلات النفط للإصطدام أو القرصنة والخطف، او عمليات إرهابية، مما

دفعها الى إتباع استراتيجيات متعددة للتقليل من تلك المخاطر، عبر إنشاء خطوط أنابيب برية من وسط آسيا، فضلاً عن تقوية القدرات البحرية العسكرية في المنطقة[16].

ولا شك، فان قضية ضمان إمدادات مصادر الطاقة، ولا سيما النفط أصبحت بالنسبة للصين تدخل في صلب إهتمامات الأمن القومي الصيني, ولعل ما يعزز تلك المكانة هو فشل المحاولات العديدة من قبل الدول الصناعية, وفي مقدمتها الصين لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية, وذلك لإرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل, وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط[17]، فضلاً عن ان الصين تعاني من بعض التحديات ونقاط الضعف على مستوى أمن الطاقة، إذ اصبحت تلك النقاط محركاً لسياسة الطاقة الصينية، وتتمثل بما يلي[18]:

1. بعد الصين عن الدول المصدرة للنفط، فهي تعتمد على ناقلات نفطية عابرة لمسافات طويلة، تمر من خلال مضائق خطرة، تنقل نحو (90%) من وارداتها النفطية، على عكس الولايات المتحدة الامريكية التي تستورد نحو (30%) من وارداتها النفطية من كندا والمكسيك، اللتان تقعان على الحدود الامريكية وضمن نطاقها الأمني.
2. فقر الصين للموارد الجيولوجية، إذ تمتلك نحو (1،3%) من الإحتياطيات النفطية العالمية.
3. إزدياد الطلب على النفط بوتيرة أسرع من توفر العرض، فما بين عامي 2005 و 2010 شكلت (40%) من الازدياد العالمي على الطلب.
4. إلتزام الحزب الشيوعي الصيني في تحقيق التحسينات المستمرة الخاصة بالمستوى المعاشي للمواطن الصيني، من خلال الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي المتزايد، كونه أحد العوامل الحيوية الضامنة لبقاء النظام، والحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد.

لقد أدركت الصين طبيعة التحولات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا سيما تزايد دور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ ومكانة الدولة في التفاعلات الاقليمية والدولية، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الاستراتيجية تتجه نحو أولوية ودور القوة الاقتصادية في النظام الدولي، فقد إتجهت الصين نحو تعزيز قوتها الاقتصادية، وبما يمنحها دوراً مؤثراً في تفاعلات العلاقات الدولية، الامر الذي جعل من الأمن الاقتصادي، ولا سيما " أمن الطاقة"، يأتي في صدارة أولويات الأمن القومي الصيني.

وفي ضوء ما تقدم، فقد ذهبت الصين الى تبني رؤية مفادها: أن أمن النفط لم يعد مهماً فقط للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المستمر في البلاد، بل اصبح يلعب دوراً رئيساً في تعزيز الأمن القومي الصيني، وهو ما دفع مجلس الدولة الى إنشاء ما يعرف بـ: " الهيئة الوطنية العليا للطاقة"، عام 2005، تتولى الاشراف الكامل على السياسة النفطية الصينية وتوجيه عمل الشركات النفطية الصينية[19].

ومما يعزز التوجه الصيني الى الاهتمام بقضية أمن الطاقة، انه في عالم لم تعد فيه مصادر الطاقة، ولا سيما النفط سلعة تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب، بل اصبح النفط قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة التطور والصراع الدولي. ومما عزز من تلك الاهمية، هو ضخامة حجم الإقتصاد الصيني، الذي يُعد ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الامريكي، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين نحو (13) تريليون دولار في عام 2018، ووفقاً لبيانات البنك الدولي يتوقع ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2034 نحو (20) تريليون دولار[20].

لقد إنتقلت الصين منذ عام 2003 الى دولة مستوردة لمصادر الطاقة،، واصبحت ثاني اكبر مستهلك للنفط منذ عام 2009، بعد الولايات المتحدة الامريكية، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، والأعلى في آسيا ومنطقة المحيط الهادي، إذ إرتفع إستهلاكها من النفط من (3،5) مليون برميل يومياً في عام 2006، الى نحو (7،8) مليون برميل يومياً في عام 2008، ومن المتوقع ان يصل حجم استهلاكها من النفط الى نحو (14،2) مليون برميل يومياً في عام 2025[21].

ومما تقدم، يتضح ان امن الطاقة أصبح يتجاوز الابعاد الاقتصادية في استراتيجيات الدول الكبرى، ولا سيما الصين، ليصبح أحد أهم مرتكزات الأمن القومي، نظراً لدوره في ضمان استمرار عجلة التقدم الاقتصادي من ناحية، فضلاً عن إنعكاساته على الاستقرار الداخلي سياسياً وامنياً للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء من ناحية اخرى، الامر الذي جعل من أمن الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الصينية بهدف ضمان إمدادات مصادر الطاقة، ولا سيما النفط، كونه المحرك الرئيس للإقتصاد الصيني.

المبحث الثالث : مستقبل أمن الطاقة في السياسة الصينية

لقد أصبح للعامل الإقتصادي أثراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام التوازن دون التطرق إلى الأولويات الإستراتجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الإقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في النظام الدولي الراهن[22].

إن أهمية مصادر الطاقة، ولا سيما النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة. وعليه فقد عُدت مناطق إمدادات الطاقة، ولا سيما منطقة الشرق الاوسط ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين بهدف تأمين إمدادات الطاقة وفي مقدمتها النفط،

فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة، وهو ما جعلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومي الصيني.

فعلى الرغم من تعدد وجهات النظر حول بعض اولويات الاستراتيجية الصينية في المستقبل، فهناك إتفاق بين مراكز إتخاذ القرار الصيني على ان الوصول الآمن الى مصادر الطاقة، ولا سيما في منطقة الشرق الاوسط، تمثل قضية وطنية وحيوية للصين[23]. وهو ما يعني ان المحافظة على أمن وضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة يعد من المصالح الحيوية للصين خلال القرن الواحد والعشرين.

إذ أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الصيني، بان استمرارية التوجه الصيني نحو مناطق الطاقة الرئيسة في المستقبل يشكل إحدى دعائم تعزيز واستمرارية دور الصين على الصعيد العالمي، ومن ثم فأن الإدراك الاستراتيجي الصيني لأمن الطاقة ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون تلك المصادر مصدر أساسي للنمو والتطور الاقتصادي، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية الصينية تجاه مناطق الطاقة أبعاداً اقتصادية ـ تجارية بالدرجة الأساس، وأبعاداً امنية ـ سياسية في الوقت نفسه.

ولا شك، فان استراتيجية الصين لتحقيق أمن الطاقة في المستقبل، ستبقى محكومة بالوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة لتأمين مصادر الطاقة لديها، والتي تتضمن ما يلي[24]:

1. تطوير سياسة لأمن الطاقة تكون مرتبطة في الوقت ذاته بالأمن القومي وبرؤية استراتيجية.
2. زيادة إهتمام الدولة بقطاع الطاقة وامنها.
3. تشجيع النشاطات والاستثمارات النفطية في الخارج.
4. إعتماد سياسة لتنويع مصادر واماكن الاستيراد النفطية.
5. إنشاء إحتياطي إستراتيجي نفطي.
6. الإنخراط في مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الاطراف فيما يتعلق بالطاقة.

وفي هذا السياق، يمكن القول ان اهتمام الصين مستقبلاً بالطاقة سيتركز خارج حدودها، من خلال ضمان أمن خطوط الإتصال البحرية، وعبر تطوير "عقد اللؤلؤ"، الذي يتكون من سلسلة من القواعد البحرية قيد الإنشاء تمتد من بحر الصين الجنوبي وصولاً الى شواطئ افريقيا مروراً بالمحيط الهندي، وهذا المشروع يمثل مجرد بداية في تعزيز نفوذ الصين في المنطقة الممتدة من الصين الى الخليج العربي، ويشمل قاعدة بحرية ومواقع للتنصت الالكتروني في ميناء جوادر الباكستاني لمراقبة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وبحر العرب، فضلاً عن بناء قاعدة بحرية في بورما ومرافق الكترونية على جزر في بحر البنغال لجمع المعلومات الاستخبارية، وبناء قناة كراسموس في تايلاند لتجنب قناة ملقا[25].

كما هناك سعي صيني لتأمين إحتياجاتها النفطية، من خلال الإستحواذ على كثير من أصول الصناعات النفطية في البلدان النامية، إذ إرتبطت هذه الاستثمارات بالمساعدات التي تقدمها لهذه البلدان، وقد إستخدمت هذه المساعدات وسيلة لتأمين حصولها على إمتيازات نفطية، ومن صور هذه المساعدات إئتمانات التصدير وإئتمانات الإستثمار، الى جانب سعي الصين نحو تعزيز استثماراتها الخارجية في مجال النفط والغاز، إذ تمثل إحدى مجالات التحرك الصيني لتحقيق تأمين مصادرها من الطاقة، وقد بدأت الشركات النفطية الصينية في الدخول بمشاريع استثمارية في مجال الطاقة في الخارج، إذ بدأ توجه كبرى الشركات العاملة في مجال النفط والغاز الى الإستثمار في مشاريع لإنتاج الطاقة في الخارج منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما هو الحال في روسيا، الجزائر، منطقة بحر قزوين، السودان، أذربيجان، كندا، كازاخستان، إندونيسيا، العراق، ايران ، وفنزويلا[26].

فضلاً عن ذلك، فقد شكل تأسيس الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عام 2005، منعطفاً مهماً في سياق أمن الطاقة، والذي توصل إليه مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (روبرت زوليك) مع الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية NDRC والذي تم فيه على جعل أمن الطاقة أحد البنود الرئيسة على جدول أعمال المباحثات جنباً إلى جنب مع مسائل أمنية وإقتصادية أخرى[27]. كما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2006 الحوار الإستراتيجي الإقتصادي الأمريكي ـ الصيني، والذي أسسه وزير الخزانة الأمريكي (هنري بولسون)، وتناول الحوار عدداً من القضايا المشتركة لعل أبرزها التعاون في مجال الطاقة[28].

وإنطلاقاً من ان عالم اليوم، يتسم بتشابك المصالح وتنوع الحاجات وتداخلها إلى درجة أوجدت نوعاً من الإستحالة في أن تعيش وحداته بمعزل عن الإعتماد على الآخرين، فان أمن الطاقة هو الآخر، لا يمكن ان يتم بمعزل عن التعاون بين جميع الدول سواء المنتجة أم المستهلكة، نظراً لحيوية هذه المادة، في ديمومة التقدم والنمو الاقتصادي، ولإرتباطها بالأمن القومي للدولة، وهو ما يرجح إمكانية تعاون بلدان العالم بهدف ضمان وحماية إمدادات الطاقة في المستقبل.

وفي هذا السياق، ونظراً لإهتمام الصين المتزايد بأمن الإمدادات النفطية، فقد أولت الموضوع اهمية كبرى في الامم المتحدة، إذ قدمت ورقة الى الدورة (67) للجمعية العامة للإمم المتحدة في 25 ايلول 2012، موضحة فيها موقفها من أمن الطاقة، وأهميته إذ نصت الفقرة الخامسة من الورقة على:" أن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالإستقرار والنمو للإقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم،... ويكتسب أمن الطاقة في العالم اهمية كبيرة لتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة المدى الإقتصاد العالمي، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل والمنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق

المستمر،... وتولي الصين دائماً إهتماماً كبيراً بقضية الطاقة وأمن الطاقة،... ان الصين مستعدة للعمل مع الدول الاخرى من اجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة"[29].

كما أعلنت الصين أنه في عصر العولمة، لم تعد سياسة دولة بمفردها قادرة على النجاح في التأقلم جيداً مع أمن الطاقة، فالتعاون الأوثق في مجال أمن الطاقة يُعد ضرورياً بشتى السبل لأي دولة في العالم، وفي هذا السياق، فقد طرحت الصين مفهوماً جديداً لأمن الطاقة، إستند إلى عدة مبادئ هي[30]:

1. إتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.
2. عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.
3. إن الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة وحالة (لا غالب ولا مغلوب) المطلقة.
4. ضرورة أن يكون التعاون المقترح في مجال أمن الطاقة متعدد الأوجه وشاملاً ومتعدد الأبعاد.
5. ضرورة أن يتصف التعاون المقترح بالمرونة، وأن يتخذ شكل تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، أو بين الدول أو الشركات، أو القطاعات الخاصة.

ولعل ما يدفع بإتجاه تحقيق التعاون الدولي على صعيد ضمان إمدادات الطاقة، أن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت لا تتوافق مع النموذج النزاعي بين الدول، إنطلاقاً من أن التطورات المرتبطة بالثورة الصناعية، وتزايد التبادل العالمي قد ساهم في إنشاء شبكة متشعبة من الترابط المتبادل بين مختلف الدول، كما فرض مهام إجتماعية وإقتصادية جديدة على الدولة، التي إتضح أنها غير قادرة بمفردها على تلبية هذه المتطلبات الجديدة[31]. وهو ما جعل علاقات المشاركة والتعاون في تحمل الأكلاف والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع تتم عبر التعاون بصيغة توزيع المصالح وليس بصيغة علاقات عدوانية كما كانت خلال حقبة الحرب الباردة[32].

ومما تقدم يمكن القول، ان السياسة الصينية الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مجال أمن الطاقة في المستقبل ستكون هي الحاكمة، ومما يعزز ذلك، ان تلك السياسة لم تعد محكومة بمصالح آيديولوجية ضيقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, وإنما أصبحت الإعتبارات الإقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة، فضلاً عن أن طبيعة سوق النفط المعولمة والطلب المتزايد على مصادر الطاقة يجعلان من الممكن للأحداث المؤثرة سلباً أو إيجاباً على قطاع الطاقة في أي بلد التأثير على أمن الطاقة في الصين، والعكس بالعكس، فعلى سبيل المثال إن مهاجمة أنابيب النفط في نيجيريا، والتوتر بشأن برنامج إيران النووي، والنمو الإقتصادي السريع في الصين والهند، فضلاً عن الكوارث الطبيعية كلها أمور لها تأثير مباشر على أمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإن إتخاذ خطوات لتعزيز أمن الطاقة العالمي هو أفضل طريقة لتعزيز أمن الطاقة في الصين.

الخاتمة

شكلت قضية أمن الطاقة من اهم القضايا الحيوية في إدراك صانع القرار الخارجي الصيني، انطلاقاً من اهميتها في إطار ديمومة التفوق والنمو الاقتصادي للصين، الامر الذي يفرض ضمان امدادات الطاقة اليها، وبما يضمن عدم حصول ازمة في مصادر الطاقة عالمياً، وبما ينعكس سلباً على الوضع الداخلي الصيني.

ومما يدعم اهمية قضية امن الطاقة، إن الترابط بين المصالح الحيوية الصينية والأمن القومي الصيني يُعد ترابطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الصينية تجاه مناطق العالم المختلفة، ولا سيما الحيوية منها، إذ إن توجه الصين نحو تعزيز نموها الاقتصادي، والبروز كقوة صاعدة في النظام الدولي، يدفع بها الى التأكيد على ان أمن الطاقة يمثل مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني إن أي تهديد لها يمثل تهديداً للأمن القومي الصيني.

وعليه، فإن سعي الصين إلى ضمان أمن إمدادات مصادر الطاقة، أصبح يمثل هاجساً كبيراً للقيادة الصينية، نظراً لتداعياته الداخلية والخارجية، الامر الذي دفع بالسياسة الصينية الى مقاربة جديدة أقل نزوعاً الى المواجهة، وأكثر واقعية وبراغماتية في التعامل مع قضية أمن الطاقة في ظل حالة التنافس الدولي على مصادر الطاقة المهمة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، وهو ما جعل الصين تبحث عن إيجاد بيئة دولية مستقرة، قائمة على التعاون والمصالح المشتركة بين الدول، من خلال التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، كونها هدفاً رئيساً للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية.

ومما تقدم، يمكن القول، ان محورية متغير القوة في صياغة سياسة وسلوك الصين المستقبلي، وبما يعزز من مكانتها الدولية، يتطلب الوقوف على تأمين متطلبات القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية، فضلاً عن تعزيز نفوذها السياسي في تفاعلات العلاقات الدولية، ويأتي في مقدمة تلك المتطلبات هو تأمين إمدادات مصادر الطاقة المهمة، من خلال تكريس حالة التعاون الإقليمي والدولي، وبما يحقق حالة من الاستقرار والأمن الطاقوي، والتي تشكل ضرورة ومطلباً مهماً في سبيل ديمومة تلك الإمدادات كونها تمثل الركن الرئيس في استمرار التقدم والنمو الاقتصادي للصين، وهو ما يجعل من قضية أمن الطاقة في الإدراك الإستراتيجي الصيني قضية أمن قومي، لا تقل اهمية عن حماية الاهداف والمصالح الصينية الاخرى.

الهوامش

(1) أيان رتليدج، العطش الى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان امنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص 17.

(2) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الاولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 15 وما بعدها.

(3) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص51.

(4) مجموعة باحثين، الأمن الطاقة: نحو إستراتيجية خارجية جديدة: ترجمة: حسام الدين خضور، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص 44,

(5) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(6) علي خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في اسباب الوضاع النفطية الراهنة وعوامل إستمرارها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (127)، 1989، ص 115 وما بعدها.

(7) ينظر: محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019، ص ص55 ـ 56.

(8) جيفري مانكوف، أمن الطاقة الاوراسية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (89)، 2010، ص 22.

(9) محمد جاسم حسين الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(10) كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن: الابعاد الاقليمية والعالمية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 330.

(11) د. سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2006, ص215.

(12) علي حسين باكير، التنافس الجيو ـ استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية... الابعاد والإنعكاسات، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010، ص 168 وما بعدها.

(13) د. عبد القادر دندن، استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (196)، أبريل 2014، ص152.

(14) ياسين عامر عبد الجبار، واقع ومكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية، 2018، ص ص 62 ـ 63. وينظر: كريس ألدن، الصين في افريقيا: شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 23 وما بعدها

(15) مجموعة باحثين، الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص 430. وينظر: مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص 244.

(16) ينظر بذلك: نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 171 وما بعدها.

(17) ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 67 وما بعدها.

(18) محمد محمود صبري، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر ـ غزة، 2014، ص 83.

(19) المصدر نفسه، ص ص 79 ـ80.

(20) د. كاظم هاشم نعمه، تسابق التنين والفيل الى مثلث القوى في الشرق الاوسط، بلا. ط، السويد، المعهد الدبلوماسي، 2022، ص32.

(21) محمد محمود صبري، مصدر سبق ذكره، ص ص 76 ـ77. وينظر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 148 ـ 149.

(22) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 50 وما بعدها.

(23) ياسين عامر عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(24) علي حسين باكير، التنافس الجيو ـ إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ص 122 ـ123.

(25) عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير: نماذج مختارة، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 120.

(26) محمد محمود صبري، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص 80 وما بعدها. وينظر: عدانان خلف البدراني، مصدر سبق ذكره، ص 127 ـ128.

(27) مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة, الطبعة الأولى, أبو ظبي, مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2008, ص 498.

(28) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 327.

(29) عدنان خلف البدراني، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(30) مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ص 429 – 430.

(31) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، الطبعة الأولى، بيروت، دار ومكتبة هلال، 2009، ص 22.

(32) د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 148.

قائمة المصادر

1. أيان رتليدج، العطش الى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان امنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

2. جيفري مانكوف، أمن الطاقة الاوراسية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (89)، 2010.
3. سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2006.
4. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
5. عبد القادر دندن، استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (196)، أبريل 2014.
6. عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير: نماذج مختارة، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
7. علي حسين باكير، التنافس الجيو ـ استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية... الابعاد والإنعكاسات، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010.
8. علي خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في اسباب الوضاع النفطية الراهنة وعوامل إستمرارها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (127)، 1989.
9. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
10. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
11. فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، الطبعة الأولى، بيروت، دار ومكتبة هلال، 2009.
12. كاظم هاشم نعمه، تسابق التنين والفيل الى مثلث القوى في الشرق الاوسط، بلا. ط، السويد، المعهد الدبلوماسي، 2022.
13. كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن: الابعاد الاقليمية والعالمية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
14. كريس ألدن، الصين في افريقيا: شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
15. مجموعة باحثين، الأمن الطاقة: نحو إستراتيجية خارجية جديدة: ترجمة: حسام الدين خضور، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.
16. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة, الطبعة الأولى, أبو ظبي, مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2008.
17. مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.
18. محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019.

19. محمد محمود صبري، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر - غزة، 2014.
20. ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
21. نوار جليل هاشم، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الاولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
22. ياسين عامر عبد الجبار، واقع ومكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية، 2018.
23. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 30 / 7/ 2023
تاريخ قبول البحث 28 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

بيئات السلفية الجهادية في الغرب: السجن كنموذج تجنيد

Environments of Salafist jihadism in the West: prison; As a recruitment model

أ.م.د. حسام گصّاي حسين
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية
Dr. Husam kassai Hussein
University of Tikrit /Collage of Political Sciences
Hussam.kassay@tu.edu.iq

م.د. عامر محمد مهدي
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Amer mohammed Mahdi
University of Baghdad /Collage of Political
amer.m@uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث عن أماكن هامة في تطور الفكر السلفي في الفضاء السيبراني، وركز محور اهتمام الدراسة على (السجن) كبيئة للتجنيد والتدريب وغسل الأدمغة وتحويل منظومة السلفية المعاصرة نحو تبدلات في المواقف من العدو البعيد إلى العدو القريب، واستهداف شريحة الشبان واليافعين ممن لهم تاريخ في السجون وأصحاب الجنوحيات بعدف استقطابهم للتنظيم وتجنيدهم وتحويلهم إلى مشاريع معدة للقتال، بيئات السلفية الجهادية تتحدد في ثلاث أماكن هي الضواحي، [الجيتوات]، السجون، الانترنت، فيما استبعدت المساجد ودور المخابرات الأجنبية؛ كمؤامرة ودس أجنبي لأسباب ما.

فالسجون تشكل المكان الأمن للبناء العقائدي السلفي الذي دشن فكر الإرهاب والقتال، وحقق نتائج على الصعيد الميداني في أوروبا وخارجها في منطقة الشرق الأوسط، كان للسجن وظيفة في هذا المجال فاقت وظائف الجيتوات والمساجد ودور العبادة، كذلك مارس الانترنت وظيفة دعمت وظيفة السجون وتماشيا سوياً لخدمة المشروع السلفي الراديكالي الذي انتج ما عرف بظاهرة "الذئاب المنفردة".

الكلمات المفتاحية : "السلفية الجهادية"، "الضواحي"، "الجيتوات"، "السجون"، "الغرب"

Abstract

The research deals with important places in the development of Salafist thought in cyberspace, and the focus of the study focused on (prison) as an environment for recruitment, training, brainwashing, and transforming the contemporary Salafist system towards changes in positions from the distant enemy to the near enemy. Targeting a segment of young men and adolescents with a history of prisons and those with delinquent delinquencies with the aim of attracting them to the organization, recruiting them, and turning them into projects prepared for fighting. The environments of Salafi jihadism are limited to three places: the suburbs, [ghettos], prisons, and the Internet, while mosques and foreign intelligence houses are excluded. As a conspiracy and foreign intrusion for some reason.

Prisons constitute a safe place for the Salafist ideological structure that inaugurated the ideology of terrorism and fighting, and achieved results at the field level in Europe and outside of it in the Middle East. Prisons had a function in this field that went beyond the functions of ghettos, mosques, and places of worship. The Internet also performed a function that supported the function of prisons and worked together to serve the radical Salafist project that produced what was known as the "lone wolf" phenomenon.

Keywords: "Salafist jihadism" , "suburbs " , "ghettos" ," prisons", "West".

المقدمة

شكل صعود الإسلاموية المتشددة في الغرب نقطة تحول في صعيد الجماعات الإسلامية وعموم الحركة السلفية المقاتلة من جانب، ورسخ قواعد تنظيم القاعدة وداعش في الشرق من جانب أخر ليوفر في النهاية زخماً قوياً لفكر الجهادية العالمية بنقل سياقها المحلي إلى العالمية بفضل مجهودات العولمة والرأسمالية ووصلات الانترنت التي أثرت بغير صدفة على صعود الأفكار وإنما تجوالها وتحولها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار: تحوّل ديني، اعتناقات، إرتدادا إلى وعن الإسلام، تبدل في المواقف من العدو البعيد إلى القريب، ومن الأنظمة إلى الشعوب، ومن الحيز الخاص إلى العام، تقوم فكرة البحث إن بيئات السلفية الجهادية تتحدد في ثلاث أماكن هي الضواحي، [الجيتوات]، السجون، الانترنت، فيما استبعدت المساجد ودور المخابرات الأجنبية؛ كمؤامرة ودس أجنبي لأسباب أهمها من حيث المساجد إن لم تشكل بيئة للانخراط في التكفير قياساً بالسجون والضواحي _ وسنلاحظ ذلك لاحقاً_ ، أما موضوعة المؤامرة ودور المخابرات الأجنبية وإن كان موجوداً بفاعلية فلا أعتقد هناك وزن علمي لنظرية المؤامرة أو تحظى بأرضية منهجية، مع إن المؤامرة واضحة عملياً لكنها علمياً بحاجة لأسانيد ودقة معلومات استخبارية سوف يصعب بل يستحيل الحصول عليها، مع أننا ننظر إلى أن المسألة تتعلق بالمصالح القومية وليس بالمؤامرة، فالمخابرات الأمريكية ليست متجر لبيع الحلوى للأطفال أو بارتشن لعرض مخططاتها، عكس ما سنلاحظه في دور بيئات الحيّ: الضاحية أو الجيتو، والسجن، والإنترنت.

هدف البحث :

_ فصل علاقة إرهابيو الغرب بالشرق.

_ تمييز الجهاد عن الإرهاب، والجهاد عن المقاومة.

_ التأكيد على أن المساجد ليست بالضرورة مفقس لتفريخ الإرهابيين وإنما الأماكن المشبوهة كالسجن والانترنت.

_ عزل مفهوم الإسلام عن مفهوم الإسلاموية والفصل بين الدين والتّدين.

مشكلة البحث: تتركز على أن السجون والجيتوات والضواحي الفقيرة والعولمة [الانترنت] هي بيئات الإرهاب والسلفية المقاتلة في الغرب، وهذا يرتبط **بسؤال البحث:** ما هي بيئة الإرهاب وصناعة المجرمين؟ وينبثق عنهُ، أسئلة فرعية: هل المساجد أم السجون هي التي خرجت الإرهابيين، ما هي أسباب صعود السلفية الجهادية [المقاتلة]، دور السجين في اجتذاب وتجنيد الشُبان وغيرها؟

فرضية البحث: الضاحية أو الجيتو، والسجن، والإنترنت ، هي البيئات الأساس لنمو وصعود السلفية المقاتلة [الجهادية أو الكفاحية] في الغرب، مع معاينة بيئات [المساجد] ومحاولة إثبات صحة الفرض من

عدمه بالمقاربة بين الجيتوات والسجون والانترنت من جانب، وبين المساجد من جانب أخر، أي بمعنى أن السجون تشكل حواضن الإرهاب وليس والمساجد بالضرورة؟

منهجية البحث: ستعتمد الدراسة على ثمة مناهج أبرزها منهج الاغتراب، وتحليل علم النفس السياسي، علاوة لمنهج التحليل النقدي كسياق قامت عليه الدراسة.

الدراسات السابقة حول الموضوع هي:ـ

1_ أوليفييه روا، عولمة الإسلام، ترجمة: لارا معروف، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2003).

2_ فرايزر إيغرتون، الجهاد في الغرب صعود السلفية المقاتلة، ترجمة: فادي ملحم، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

هيكلية البحث : ينقسم البحث الى سبعة محاور وكما يلي :

المحور الأول: صعود السلفية المقاتلة

أمران ساعدا على انخراط المقاتلين الأجانب "الجهاديون الغربيون" في سردية السلفية المقاتلة، **أحدهما:** أن الإيديولوجيا الإسلامية هي الوسيلة المثالية لتعبئة الخاسرين الراديكاليين بسبب دمجها الدوافع الدينية والسياسية والاجتماعية [1] في بوتقة واحدة وصارمة لتأكيدات هوياتية وثمة دوافع نفسيه داخلية، لما يمتلكه الإسلام من جاذبية واستجابة للمضطهدين والمهزومين، **والثاني:** جاذبية السلفية الجهادية (المقاتلة) نفسها لأنها تقدم الاشخاص المستائين جداً إمكان الخلاص من التجاوزات الاجتماعية والجرائم الصغيرة والفشل التعليمي والانحراف بلا هدف والتجارب المؤلمة[2] وهذا لا أحد ينكر أن الحضارة الغربية هي الفضاء الواسع لتمدد تلك المغريات داخل المجتمع الغربي ذاته بسبب الأزمات التي يعانيها نتيجة الحداثة والقطع مع الدين من جانب، وإباحة كل الحريات بدون ضابط أخلاقي الأمر الذي أشاع فيه الإلحاد والتدين المفرط على اتساق واحد، فالرأسمالية شجعت صعود مغريات العالم السُفلي من داخلها، الجنوحيات، الجرائم، الجنس والكحول والمخدرات هي منتوجات تلك الحضارة وليس منتوجات المهاجرين أو الأجانب في أوروبا بالضرورة، وهو بذات الوقت أن أزمة الحضارة الغربية مسؤولة عن ضياع حياة الشُبان وبلوغهم حالة الاغتراب والعدمية، وثمة عوامل أخرى ساعدت على صعود السلفية المقاتلة في الغرب.

وبناءً على فرض الدراسة، يمكن أن نحدد أبرز فواعل صعود السلفية الجهادية في الغرب على انها ردة فعل طبيعي على الثقافة الغربية ذاتها، باعتبار أن المقاتلون أجانب: مجنسون، يحملون ثقافة غربية، أو تحصيل جامعاتي من الغرب، مثل "محمد عطا"، فالثقافة الغربية المسؤولة الأولى عن قيادة الشبان

للانتحار وتحريف مسار الموت لديهم، لأن دعائمها تفصل بين العلم والحكمة [أي بين الوسائل والغايات]، جعل الأفراد والجماعات مركز الاهتمام ، وإنكار الألوهية[3] وهذا يعني فقدان التوازن في الثقافة الغربية بين المادة والروح وغالباً ما تكون لصالح الأولى على حساب الثانية في ظل الصعود المفرّط للرأسمالية المتوّحشة، ستكون أحد تداعيات الميول الغربي نحو الإسلام على حين غره ويبدو هنا الأمر طبيعياً بتعبير "أشبنجلر" معتقداً أن الحضارة _ أي حضارة _ صيرورة وتاريخاً هي أسيرة مصيرها[4] فكل ظاهرة أو نشاط هو وليد بيئتهُ، مثلما السلفية الجهادية هي وليدة الجزيرة العربية أو الشرق الأوسط عموماً، فالإسلاموية الغربية ومقاتلو الغرب هم وليدوا ونتاج للمجتمع الغربي وتعبير عن أزماته الداخلية ورده فعل عنيف عنها.

دون أن ينفي ذلك أن تكون بعض الأسباب مشتركة في البيئتين الشرقية والغربية التي جعلت من السجون بيئة سلفية أو ساعدت على صعودها في الغرب.

المحور الثاني: تاريخ الانبثاق السلفي

مثل انبثاق السلفية في الإسلام الأوروبي بكونها ظاهرة حديثة نسبياً[5] ولدت فوق أنقاض حركة التبليغ الهندية، ولكنها تقترب من نفس الممارسات، والشعائر والفلسفات الدينية، شكلت حركة دفاعية عن الهوية، الشعائر، المعالم الإسلامية، كأسلمة كلية، ولعامة الروامز الدينية مما جعلهم "أكثر ارتباطاً بالمصالح الرمزية عن المصالح الواقعية"[6]، تفدت السلفية ذلك برحابة صدر حتى أصبحت الممثل الصعب في المعادلة السياسية في أوروبا، وهم ظلوا وما زالوا ينظرون إلى أوروبا على أنها "ديار كفر" منددين بالمخاطر التي تهددهم من "مسحنة" وانحرافات اخرى تحيق بذّريتهم مثل الغناء، الرقص، الاختلاط، النشاطات الرياضية حتى دروس علم الاحياء التي تخالف الوحي الإلهي [7] وبدت تدعم فكرة التحول نحو المزيد من العنف والتشدد للحفاظ على هوية ضيقة.

فعملية التحول نحو التشدد في الشرق الأوسط قد تبدأ بنوع من السخط هو مزيج من القلق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي يرتكز في عمقه على آلية تصادم الهوية والكرامة في اثناء الانتقال من التقليدي إلى الحديث، ومن غير العربي إلى الغربي [8] مع إن الإسلام ضد السخط ويحذر منهُ لأنه أذيه للنفس البشرية، لكن السلفية المقاتلة (أو الجهادية في الغرب) لها تقاتها وفقهائها أو بالأحرى حُداث أسنانها الذين يبوبون كل شيء لصالح أهدافهم، وبهذا تشابك صعود السلفية المقاتلة في الغرب برفض الواقع الذي هم فيه بنفس أسباب أقرانهم في الشرق.

فظهور نشاط سلفيو أوروبا أمر ليس وهمّيٌ بالضرورة، انبثاق كتيبة الذئاب المُنفردة وإن لم يكن الأفراد منتمون للإسلام الراديكالي الذي تتبناه السلفية الجهادية إلا أن أوروبا نفسها شكلت حاضنة لتلك

الراديكالية التي تنظر إلى أن غياب المجتمع الإسلامي هو مصدر كل الشرور والجنوحيات، والمفاسد[9] وسهلت مهمات جمة باسم الليبرالية والتحررية من القيود تحت عناوين العولمة سلاح ذو حدّين، فأوروبا بعمقها العلماني أتاحت فرصة للتدّين الجديد، والأصولية بدعوتها الأمريكية فسحت المجال أمام أصوليات مماثلة، نظراء في الشرق، الأصولية الإسلامية واحد من أولئك النظراء، والمترتب على ذلك سيكون صعود أصولية إسلامية راديكالية أمر منطقي طالما المهيمن على العالم بأسره يريد ذلك ويساعد على تصدير بضاعتهِ للشرق الخاضع لمغريات الحضارة الرأسمالية الغربية المعادية للإنسانية والسلام، خصوصاً لو اقتنعنا بأيقونة "إن العالم الإسلامي مندمج في الرأسمالية الغربية بشكل كامل"[10] وهو الواضح فعلياً حتى اللحظة، بل نستطيع تحديد الدور الغربي في نشأة الأصولية الإسلامية بأمرين، **الأول:** التماهي مع الموّجة الغربية والسياق العام حيث يحكم العلاقات التبادلية الدولية منطق القوي والضعيف، وفرض البضائع على سوق التداول والأصولية هي بصاعة مستوردة ووافدة، **والثاني** إن الأصولية الإسلامية هي البديل الذي أرادتهُ الرأسمالية ليحل محل الشيوعية أو بالأحرى ضرب الشيوعية بالأصولية الإسلامية.

الغريب في الأمر أن تصبح أوروبا وّكر للتجنيد، والمركز الرسمي لتحولات الأفراد إلى الإسلام، "الارتداد إلى الإسلام، بحد ذاته، يجري في أوروبا، وفي الحال تزايد عدد المرتدين وتزايدت أهمية دورهم، وبالطبع لا يمكننا تجنّب مسألة تنسيق هذه الشبكات كلها" [11] [وهو السياق الذي خطط له تنظيم داعش] التراكم التاريخي للارتداد على مر أعوام تلت سوف يعطينا نتيجة طبيعية لتشكّلات خلايا نائمة، مقاتلون أجانب، أو يشجع تأسيس أرضية لكتائب جوالة من الذئاب المنفردة في عموم أوروبا! ولا ندري أن كان ذلك مرتبط بمفهوم العدّوين "القريب والبعيد"، والرغبة في إضافة أوروبا لقائمة العدو البعيد المتمثل بأمريكا، "الكيان الصهيوني"، الأمم المتحدة، شركات متعددة الجنسية وكلات الانباء، المنظمات غير الحكومية، جمعيات التبشير[12] أم كان مجرد إضافة رقم لمعادلة صعبة وعصية.

فحقيقة أولئك الشبان المنخرطون في هذا السياق، المرتدون إلى الإسلام هم فضائيون جوالٍ، قوميون مغتربون، قد لا يعيشوا البلد الذي وُلدّوا فيه ولديهم جنسيات غربيّة [فرنسية، بريطانية، أمريكية] تابعوا دروساً عصرية في الجامعات والمدارس، عاشوا شبابهم على الطراز الغربي [ملاهٍ ليلية، فتيات، كحول]، أما اجتماعياً فهم أما متحدّرون من طبقات متوسطة وإمّا آتون من "أحياء تتسم بالعنف" وغالباً مع قدر من المعاناة والمخدرات والارتداد في السجن[13] الأمثلة شاهدة وكثيرة على هذا التحدر خالد قلقال* هو مثال لهذا الشباب الضائع، وأخرين، فأغلب أولئك المتسمون بالعنف يحملون سجل سيء من المشاكل والهموم وأعمال العنف والبلطجة ومشاكل عائلية وانغماس في المحرمات، ويشعرون بحالة ضياع عميق،

لن تجد فيهم الصالح، السوّي إلا ما ندر فدخلوا الإسلام وهم يحملون على أعتاقهم سجلات دسمة من الجرائم والجنوحيات مما شوه صورة الإسلام بانتمائهم له، جذوة المشكلة أن يصرح قلقال أنا لا فرنسياً ولا عربياً، أنا مسلم! [14] لتأكيد ربط جرائمه بالإسلام، وعلى شاكلتهِ الكثيرون.

المحور الثالث: مدخل: الحيزاتّ المشبوهة

يقع أغلب المرتدين إلى الإسلام والمعتنقين الجُدد [المتحولين] إليه بمفارقة وإسقاطات لا يعوّن حقيقتها، أبرزها أنهم يعلنون انضمامهم لجماعات إسلامية على أنها تمثل وليس للإسلام، يعلنون بيعاتهم على الإنترنت "بيعة إلكترونية" افتراضية، دون معرفة بمن وراء "الكيبورد"، سيرتهِ، حقيقتهِ، وزنهُ بين علماء المسلمين، والأكثر أنها تتم بيعة سرية، وهذا هو الخطر، البيعة علنية مثل إعلان روجيه جارودي، مراد هوفمان، يونس جوفورا، _ الغرب يرفض التمايز بين إسلام الفلاسفة وبين إسلام الجنوحيين وأصحاب الجرائم المسبقة _، فهم لا يعرفون من يكون وما هي أصوله وجذوره الدينية، أغلبهم صرح انضمامه للقاعدة، داعش، السلفية الجهادية، دون فهم شيء عن الإسلام وعقيدته، وهذا ينم عن أنها مجرد عملية أسلمة من أسفل، تدّين، إسلاميين وليسوا بالضرورة مسلمين، الأمر هنا يستدعي الروراميز في عملية الأسلمة، وتوثق صلاها بتعميق إيديولوجيا ملوّثة ، فالجانح الذي أرتد للإسلام ظل جانحٌ وسلاب وساطي، والمعتنق الجديد بقي على حرفتهِ القديمة وسابقتهِ قتل، إتجار بالمخدرات مثل: أول انتحارية تفجر نفسها في أوروبا[15] أبنه مهاجر مغربي أبنة عم "محمد بويري" المعروف بجريمتهُ بقتل "ثيو فان خوخ"[16]، محمد عطا وجماعتهِ عثر في حجرتهِ على علب الفودكا وأقراص إباحية في أخر ليله قضوها قبل حادثة مانهاتن، لكن هناك أمراً مهم هو من أين انطلقت شرارة الجمهرة والدعوة للتنظيم، للإسلاموية باسم الإسلام، من دهاليز السجون والمعتقلات أم من فضاء المسجد، ولماذا لا ينضم إلى التنظيم غير المشبوهين، المطوبين، أصحاب السوابق، الجرائم، ذوي السجلات الدسمة في الجنحة والجريمة المنظمة، ما القصد من وراء ذلك، هل هو ولاء وبراء حقيقي لله _ كما يقول سيد قُطب _ أم أنهُ مجرد ضالة ومخرج لهم من رّبقة العمل الإجرامي إلى ربقة الأعمال المقدسة، وإلباس السفاح زيّاً شرعياً، وحشو سلاحهُ بالفتاوى المُقدسة! لماذا الإسلام وحدهُ؟

أن الوقوف على حقيقة السجون وما يدور في دهاليزها قد يعطينا رؤية شمولية واضحة عن سلبيات السجون وأسباب اختيارها؛ كمساجد تقية للمجذومين وأصحاب السوابق للتكفير عن ذنوبهم، بقي لنا الوقوف عند قضية السجون على افتراض أنها أفضل المدارس لتخريج القتلة والسفاحين كمجاهدين في سبيل* وفحص هذه الفرضية للتأكد من صحتها علمياً هو الفيصل في القول.

المحور الرابع: حيز السجون كبيئة

ثلاث أماكن تُقدم المغريات وتمهد لأرضية التطرف الشبابي _ الناجم عن حصيلة نتاج التضييق الأسري والتهميش والعنصرية في محيط المجتمع _، والتي تمثل بيئات سيئة، لأنها تساعد على خلق القتلة والمارقين، وهي ثمة حيز، **أولها:** السجون التي شكلت "أماكن ممتازة لبثّ التطرّف"[17] **وثانيها:** الحيَّ أو الجيتو فهو صاحب الفضل في زيادة سكان السجون وتجميعهم؟ كيف يحصل ذلك، لن تنفع الجيتوات ولن تحل مشاكل المهاجرين القاطنين في ضواحي العواصم الأوروبية التي تنعم بالمتعة والسعادة والحداثة والوفرة المالية وهم قابعون في الصفائح ينعمون بالتسول والتسكع والشُبان المنحرف الذي يتأمل فريسة يصطادها، أو وهمٌ ديني يجندهُ، أو إيديولوجيا تعبئهُ نتيجة فقدانهم الأمل بالحياة شيئاً فشيئاً، والحكومات المحلية تتجاهل، أو تتقاعس، أو تتقصد في عزلهم عن المجتمع المحلي، جيتوات عوازلها العرق، الدم، الدين، اللون، والنتيجة سيخسر المهاجرين راحتهم ويخسر الأوروبيين أمنهم، هذه هي النتيجة المؤلمة التي يكابر عليها الجميع؛ لأنها بتلك السياسات العدمية شجعت الشُبان على الانحراف، وعلى ممارسة الدعارة والكحول والمخدرات لقضاء ضائقتهم، ثم تالياً للموت والقتال والإقدام عل الانتحار، وهذا يعني دفع الحكومات بهؤلاء الشُبان لداعش أو الجريمة المنظمة بطريقة أو بأخرى!!

يقسم الباحث المغربي "عبد الرحيم لمشيشي" الجالية الإسلامية في أوروبا إلى قسمين أغلبية محترمة للقوانين الأوروبية، وأقلية تعيش في ضواحي كبريات المدن الأوروبية وعواصمها مثل باريس، لندن، برلين، وغيرها، والأقلية المتطرفة في تلك الضاحيات الفقيرة هم عامةً عاطلون عن العمل ومهمَّشون ولا يرتسم أي أفق أمل لديهم، فمنهم من يتحول إلى جانح أو مجرم يسرق السيارات أو يعتدي على المارة، وقسم متزمت إلى هويته الدينية ويصبح حاقداً على المجتمع الذي يعيش فيه، وبالنتيجة يكونوا فريسة سهلة لقادة الأصوليات ويجتذبونهم لتنفيذ عمليات إرهابية بعد تحسين وضعهم المالي وغسل عقولهم في معسكرات تشبه ما حدث في افغانستان[18] حيث تتمدد الحركات الأصولية في الضواحي لتعطي مصداقية لفكرة الإقصاء والتهميش لتجعل بالنتيجة من الوضعية التي يعاني منها المسلمين في أوروبا خياراً دينياً [19] وتعطي أيض بروتاريه عن البيئات السيئة التي خلقت ذلك الذئب المنفرد والمتوّحد، ولتركيز على فكرة إن القاعدة وداعش وعموم السلفية الجهادية ينفيان العنصرية والتمييز.

كان من الممكن دفع خطر الشُبان في الأنخراط في سردية الموت وجماليتهِ، فيما لو كرست الدوائ الحكومية اهتمامها بعبارتي لمشيشي في تحسين وضع [مالي وغسل عقول] بدقة، وإتاحة الفرصة لاستغلال المتشددين ودفع عنهم هذه الاوهان، حتماً ما كان يحصل في أوروبا ما حصل لو عُومل

المهاجرين الحاملين للجنسيات الاوروبية؛ كمواطنين، لكن نتيجة الإهمال والتعمد في تركهم للتعبئات الدينية والإيديولوجية كانت وخيمة على أوروبا والإنسانية، مجازر، مأتم، مقاتل، انفجارات، ضحايا، إرهاب، مطاردات، بلبلة.

أما زالت الفرصة بيد الحكومات الأوروبية لمعالجة الموقف بدون تعصب أو تمييز أو عنصرية، فالمسلمين هناك مواطنين أوروبيين وليسوا عراقيين أو سورين أو مصرين أو سعوديين أو مغاربة وإذا ما نظر إليهم غير ذلك ستكون القارة مُقبلة على خراب ودمار لا يُحمد عُقباه كلما عمقت وكرست فكرة خلق ذلك الحيز (السجن) لتجميع المخربين والمجرمين على شتى صنوفهم في بوتقة واحدة إلا أذا كانت الحكومات الغربية نفسها مستفيدة من تجميعهم؛ كأدوات بيدها لخلق أزمات تبرر فعلها وتستفيد من أعمالهم لقضايا الأمن القومي الأوروبي.

لا شك أن فكرة داعش في الغرب أو الشرق، خرجت من السجون وليس من القصور أو البيوت ولا من المساجد ودور العبادة أو من مدارس تحفيظ القرآن الكريم ولا من كليات اللاهوت الإسلامي* فقد تجسدت الفكرة لأول مرة في السجون السرية في أوروبا، أو غوانتانامو، أو بوكا، المهم سجون ثم تم التنسيق بين المجرمين داخل السجن ووضع الخطط الاولية[20] بعد موجة التحولات، الانخراط، البيعة، الولاء، بينما شكل سُجناء معتقل "أبي غريب" لوحدهم قوام عصابة داعش [21] وليس هذا المقصد هنا، فنحن بصدد توضيح دور السجون كحيز تجنيد في تخريج الإرهابيين والقتلة والجانحين تحت غطاء ديني متلبس.

مع إن الأنظمة السياسية في أوروبا _ كما في الشرق _ لها دور هام في تجسد هذه الشخصية المقاتلة؛ لإهمالها تلك الطاقات الشبابية، وعدم احتوائها، استقطابها، دون ارتماءها خارج سيطرة الجمهوريات، وتركها لقمة سائغة للإرهاب، لغياب التوعية والنُصح والإرشاد داخل السجن، وتوظيف الشُبان والتخفيف من حدة معاناتهم خارج السجن، وإلا سيكونا الصيد السهل للارتماء في حضن الجماعات الإرهابية وتعبئتهم ضد الأنظمة السياسية نفسها التي ستخسرهم وتخسر الكثير من مواردها ومقدراتها في قمعهم وردّهم لجادة الصواب، فتعصب الحكومات واستبدادها واستعلائها جعلها تدفع الثمن لانحراف أولئك الشُبان وتعبئتهم ضدها، ومن ثم مسؤوليتها الكاملة على تصدعهم وانخراطهم في سرديات الإرهاب, وهذا مبعث شك كبير، كيف لا يمكن لحكومات عالمية من تحسين وإصلاح حال الشبيبة، أليس هناك من هدف سياسي لا نريد أن نُصدقه حتى اللحظة

المحور الخامس: الإسلام في السجون

فيما يجب التمييز بين الارتداد إلى الإسلام وبين الاعتناق، عندما نقول هنا مرتد إلى الإسلام أي أنهُ مسلم ولم ينتم لإيديولوجيا خاصة، وعندما يرتد يكون قد تعبأ وانتمى لتنظيم أو جماعة إيديولوجية تنهل من فيض الإسلام، أما الاعتناق فهو أنهُ لم يكن مسلماً أصلاً وإنما دخل الإسلام من جديد، ولو تفحصنا حالات الارتداد إلى الإسلام في صفوف السلفية الجهادية في الغرب لأوصلتنا الحقيقة إلى السجون وحدها قد حازت على النصيب الدسم من الارتداد إلى الإسلام، ولم تكن القضية مرتبطة بهجمات 11 سبتمبر 2001 وتبعاتهِ فالقضية سابقة عليها، بقي أن نعرف ماهية الأسباب هنا التي دفعت بهذا السلوك.

القصة تبدأ مذ منتصف القرن الماضي، وتحديداً في مصر حيث ساعدت السجون الناصرية* _ نسبة للرئيس المصري القومي العلماني جمال عبد الناصر _ من تنامي هذه الظاهرة إلى جانب عوامل اجتماعية ومعاشية، لكنها حتماً خلقت نافرين، متشددين، لا يبخل علينا التاريخ بالأمثلة والشواهد، تسببت بشاعة السجون الناصرية في تحول سيد قُطب لمتمرد، وساعدتهُ على الانحراف نحو التشدد والدموية[22] فلم يكن وقتها متشدداً، ولا متديناً، بل صحفياً مبتهجاً وشاعراً ورومانسياً* كان الحكم عليه في السجن مع الأعمال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً _ علاوة على مرضهُ الذي أنهك جسدهُ _ فزعتهُ وجعلت منهُ أكثر راديكالية من أفكار أبو الأعلى المودودي[23]، وهذه خطيئة تُحسب على الأنظمة السياسية العربية الحاكمة، نكررها مرةٍ أخرى، ليس علاج النار الوقود، بل طفايات الماء!! المضايقات الأمنية، الإجراءات، الاعتقال، التعقب، التجسس، المطاردات، الاشتباه، المخبر السري، قانون الطوارئ الدائم، سوف تخلق جو متشنج، شخص متمرد، مُعد للتعبئة بأي وقت، سيتعاطف الجمهور مع المضطهدين قد يكون لجانب إنساني ولا عقيدي أو فكرة بالمرة، وهذه السجون تجد مثيلتها عينات حية في فرنسا أو ألمانيا، وعموم أوروبا.

يندرج في هذا السياق المعروف "خالد قلقال" الذي ارتد إلى الإسلام إثناء السجن، قتلتهُ الشرطة الفرنسية أو أُعدم مع مجموعة شبان من ضاحية [ليون] في 28 ايلول 1995 ومثلهُ "ريتشارد ريد" الذي اعتنق الإسلام في السجن هو الأخر عام 1995، "جوزف جام"** مرتد أخر، عبد الله المهاجر، اسمه الحقيقي "جوزيه باديلاّ" (ولد في نيويورك عام 1970، من عائلة من بورتوريكو)، سُجن بتهمة القتل، فاعتنق الإسلام في السجن[24]، جميال أحميدان مُرتد في السجن تحول لمتشدد وارتبط بخلية "أبو دحداح"*** المقاتلة في مدريد، حلل معدو تقرير المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي ببريطانيا شخصيات 79 "جهاديا" أوروبيا لديهم ماض إجرامي، وجرى تجنيدهم منذ عام 2011،

وجمعيهم إما سافروا للقتال أو تورطوا في عمليات داخل أوروبا، حيث كشف التقرير أن 57% منهم كانوا في السجون قبل تحولهم إلى التطرف، وأن 27% على الأقل ممن دخلوا السجن جنحوا نحو التطرف أثناء حبسهم[25] وجل هؤلاء تعرفوا على الإسلام في السجن أي أنهم سابقون على الإسلام في الجريمة والجنوح وإلا ما الذي أجبرهم لدخول السجن قبل أن يُصبحوا مسلمين.

وعلى جانب أخر في سبيل الدفع بذات الاتجاه، كانت معتقل "غوانتانامو" دوراً بارز ونقطة تحول في صعود نشاط الشبان المتشددين، والذي تشرف عليه الولايات المتحدة، والانعطاف الأكبر برأينا هو سجن "بوكا الذي تديره قوات الاحتلال وقتئذ[26] ولا ننسى السجن السيء الصيت والسمعة سجن "أبي غريب" غرب بغداد الذي فضح السجانين أيقونة حقوق الإنسان الأمريكية التي جاءوا بها، واللقاءات الهامشية والعفوية التي أجريناها مع معتقلين غير متشددين _ بعد إطلاق سرّاحهم من القوات الحكومية والأمريكية [المشتركة وقتئذ] _ قصوا لنا العجب في المعتقلات، كتيبات لمتطرفين ولأزلام السلفية، أطعمة خاصة، حرية، اهتمام متزايد للمتشددين دون العاديين في كمبات خاصة أسموها "كمبات المتشددين"، استدعاء معلمين سلفيين لتعليم السجناء وتلقينهم على فكرة "السلفية الجهادية"، وهو سياق لاجتذاب المعتدلين للتشدد برعاية السجانين الأمريكان!! لدرجة أصبحت السجون والمعتقلات أفضل المدراس لتخريج القتلة والإرهابيين المتشددين، إننا هنا نعاين صورة السجون في الشرق بقرائن الغرب على اعتبار أن المتشددين في كل مكان تسوقهم مبررات عقائدية وسياسية متشابهة ومتوافقة في سياقاتها العامة.

إذن فالسجون شكلت النوّاة الأولى لعملية إعادة بناء المجتمع الإسلامي من جديد، لتنطلق بعده الذئاب المنفردة [السجناء] للتبشير بالدعوة على غرار الرُسل الذين بعثهم النبي [صلى عليه وسلم] مثل: فتح الاندلس، أسلمة أوروبا _ هي مفاهيم إسلاموفوبيا وبيغيداً دشنها اليمين المتطرف بتصرف _، لدعوة القبائل العربية والمجاورة إلى الإسلام في الشرق، والمسيح واليهود في الغرب، لكنهم لا يجدون إلا السيف والقتل والتهديد لتبشيرهم بالإسلام، أنهُ جماعات "تعيش الدور" و"اللحظة" في فضاء عام ووهمي بامتياز مكنت العولمة الإرهاب ليكون على منزلة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية بين الدولة في إطار الفضاء السبراني، وهذا ما جعل الإسلام ينظر من خلاله إلى الجرائم، المقاتل، الجنوحيات، السطو، السلب، الاغتصاب، القتل، الإرهاب، الجهل، التخلف، المشكلات الأخرى، لأن العولمة تريد دمج الإسلام بمنظومة ليبرالية رأسمالية تقضي على التمايزات والأهم لديها القضاء على التاريخ والحضارة العربية والإسلامية تحت مسميات الحداثة والتقدم.

المحور السادس: إسلام السجون: نقد وتحليل وتقييم

يوجد في الغرب ثلاث فئات من المهاجرين العرب والمسلمين موزعين حسب تعاملهم مع الواقع الغربي الجديد، وهي فئة المستوعبين (Assimilated)، وفئة المندمجين (Integrated)، وفئة المتمردين (Rebels) [27] وفي الأخيرة يكمن الجدل الفكري والسياسي حولها، لتشكلها جيتو مهمشين، عاطلين عن العمل، متذمرين، رافضين للحياة الغربية، ممانعين لها وغالباً ما يقطنون ضواحي العواصم والمدن الأوروبية الكبرى، مثل ستراسبورغ، ليون [فرنسا]، مولينبيك [بلجيكا]، برمنغهام [بريطانيا] وغيرها من الضواحي والتخوم الأوروبية التي تشكلت معقل لا يقل خطورة عن السجن بل هي سجنٌ حر ومفتوح أحياناً لأستيعابها وجوه الإجرام المشهورة.

في حين يُقصد بضواحي الإسلام _ هنا _ تلك الأحياء والمدن [الضواحي] التي تسكنها الجاليات الإسلامية المهاجرة حول باريس، ليو، مرسيليا، أو سواها في مدن أوروبا، والمقصود هنا بهذا المعنى هو عودة التدّين التقليدي [أو الأصولي] إلى الساحة بعد أن اعتقدنا أنهُ تم تجاوزه في زمن الحداثة والعقلانية والصناعة والتكنولوجيا[28] بينما نفسر تلك العبارة بأنها مجتزه من كتاب الفرنسي جيل كيبيل [ضواحي الإسلام] الصادر 1987، حيث تشتهر تلك الضاحيات بالجريمة المنظمة، المخدرات، تجارة الجنس والدعارة، الكحول، وكل مغريات العالم السُفلي حتى قبل انخراطها في سردية القتال والجهاد، فلا غرابة أن يتحدر منها إرهابيين، قتلة، انتحاريين، فهي وَلادة لكل أنواع الجنوحية، لكن السؤال من المسؤول عن هذا الشذوذ المجتمعي، فما يسود في الجيتو هو التفكك والإقصاء[29] حيث يحتجز هناك للسكان الأكثر فقراً خصوصاً المهاجرين [المسلمين] [30] فمن الذي تسبب به أو ساعد على تفاقمه وازدرائه، من غير المعقول أن يكون "بن لادن" أو "البغدادي" لهم صلة بالانحراف، وهم غير مسؤولين عن انحرافهم وانتحارهم، فهم ليس إلا قتلة أضفوا على جرائمهم طابع ديني مقدس؛ كاعتناق الإسلام في السجون، أو مبايعة إلكترونية لتنظيم مسلح يدعي الإسلام، ولا تدري من يجلس وراء تلك الشاشة أهو مسلم حقيقي أم لأي جهة يعمل وينتمي.

وما هي مغريات الموت لهؤلاء الشبان المتمردون، المقاتلون، الجهاديون الشرسون، الذئاب المنفردة، ما الذي يدفع بهم لهذه الجنوحيات الكبرى، للجرائم الإنسانية الكبيرة، لا شك إن هناك ما هو أكبر من تلك الجريمة حتى يُرد عليها؟! قد يكون افتراضي منطقي، أو لا يكون كذلك، كل شيء يثبته الواقع هو الحقيقة فقط وأنا أقف إلى جانبه، بينما لا يمكن لأحد تصور مغريات للموت لولا شظف الحياة وبؤسها وقساوتها، لولا الرغبة في الخلاص منها، [الوصول إلى حالة العدمية] لهذا سنجد أغلب أسباب القدوم على الانتحار والموت وخوض المعارك ناجم **أولاً** عن اضطرابات نفسية، انفصام شخصي، مرض نفسي،

خواء روحي، ومرتبطة بالوضع المعاشي **ثانياً**، ومتلبس بغطاء العقيدة **ثالثاً**، لهذا فأنهم سيقاتلون من أجل مبدأ هام لديهم هو أن الحياة لم تعد باليسيرة، والإشعار بحالة العدمية، ولو تفحصنا هويات وخلفيات وسلوكيات المنخرطين في الإعمال الإرهابية في تنظيمات الذئاب المنفردة أو في صفوف تنظيم "داعش" سنلاحظ شيء من الغرابة في الإقدام للموت والجريمة، أهم تلك الخلفيات بحكم ارتباطها وتأثيرها على سلوك الفرد وتحديد توجهاته هي المنطقة (الحيَّ)، السجن، البيئة، المناخ العام، التحصيل العلمي، الأخلاق، جذور العائلة، علاقة الفرد بأبناء الحيّ وسمعتهِ في الحيّ والضيع.

ويُمكن أن نطلق على ممارساتهم بانها استراتيجية الذئاب المنفردة، حيث يعتقد أن المناطق المعزولة في المدن الأوروبية "الجيتوات" التي يقطنها العمال والمهاجرين غير الشرعيين هي إحدى تلك المناطق التي صدّرَت جهاديين في حربي العراق وسوريا[31] وشكلت بؤرة لمغريات العالم السفلي والجنوحيات الصغيرة الذين وجدوا أنفسهم ضحية الفقر والعنصرية والبطالة فيقعون ضحية المخدرات والجريمة بسهولة فلا يتوانى "تُجار الدين" "المعبؤون إيديولوجياً" من استغلال كلا الجنسين واستخدام المواقع الاجتماعية لدفعهم الى التطرف والسقوط في فخ الجماعات المتشددة[32] حالة نزار طرابلسي اللاعب المعروف دفعتهُ مشاهدة "الأقراص المدمجة" عن مجازر الغرب الدامية بحق شعبنا المسلم، لطفلة فلسطينية قطعتها جنود الاحتلال الصهيوني ضلت الصورة شاخصة أمام عيناه معلقة في سيارتهُ المفخخة حتى لحظة انتحاره، وكذلك حالة أحمد رسام القادم من حيّ جزائري فقير قد لا تُنسب هنا في هذا التحليل، _ لها مكان أخر في الدراسة وسنتناوله _ كونهُ قادم الأساس من بيئة ضحلة وفقيرة، أعتقد إن المشكلة الكبيرة ليس بالفقر والبطالة والعوّز والحرمان النسبي والجنوحية وإنما بتوظيف تلك المعاناة وهذا ما يُرعبنا.

وبعد هذا الشحن العاطفي والإيديولوجي يتلقى الفرد في محجر الاعتقال على كل مغريات الموت والقتال، للخلاص النهائي حيث النرجسية المفرطة هي الفصام وتوّهم المرض[33] التي تخلق بدورها العدمية تحرف المرء عن مساره وتفقده إبصار الحقيقة، أي شعور الفرد بالانفصال عن الأخرين أو عن الذات أو كليهما[34] وبالتالي نكون قد ساعدنا على خلق فرد إرهابي بتجاهل وضعهم المعاشي، بالتعمد في إهمالهم نتيجة التمييز العنصري والمناطقي، ومن ثم يصدق القول بأن المرء نتاج بيئتهِ، وهؤلاء الإرهابيون في الغرب نتاج سياسات الانظمة الأوروبية وليس الشرق المسؤول فقط عن إرهابييه الشرقيون.

المحور السابع: وجهة نظر استشرافية

برغم ما تقدم تبقى وجهات النظر مختلفة إزاء دور السجون في تنامي ظاهرة السلفية المقاتلة في الغرب، فهناك من يولي الدور الاكبر لغير السجن مثل خوفروا وهناك من يعول عليه في بناء الإرهاب مثل روا، حيث أفضل الدراسات عن إسلام السجون تلك التي قدمها "خسرو خافار" الذي أشار إلى إن

السجن ليس المكان المفضل لتكوين المتشددين المسلمين، فالظاهرة محدودة جداً!! [35] عكس وجهة نظر "أوليفييه روا" بأن السجن مكاناً مفضلاً للتبليغ والدعوة[36] وقدرة على التمرد.

فقضية الإيمان الحقيقي مستبعدة هنا على الأقل، فالانخراط في الدين داخل السجون ما هو إلا من باب توبيخ النفس بالإثم والشعور بالذنب لجريمتهُ، والشعور بالخزي والمهانة لثلم سمعتهِ في الحي والحارة، "الشعور بالذنب" عند سيجموند فرويد، و"حاسة الإثم" عند بول سارتر، فكثير ممن ارتدوا إلى الإسلام في السجون كان دافعهم نفسي محض وليس ديني بالأولوية، وغالبية المعتقلين الأخرين ترفضهم وتنبذهم وتتجنبهم ولا يودون الانخراط في تصورهم الخاص للإسلام [برأي خسرو خافار] [37]، فالسجون ليست عوامل جذب للإسلام الفعلي، وإنما هي عملية تجنيد لإيديولوجيا إسلامية معينة وضيقة تحسب على الإسلام ولكنها ليس الإسلام بنفسه، غالباً ما تكون السلفية المتزمتة على عُلاتها، لقاءات المعتقلين الذين قضوا سنوات في سجون "بوكا" حتى إطلاق سراحهم، تحدثوا لنا عن الدعم الأمريكي في توفير كتب كبار السلفية الجهادية على وجه التحديد كتيبات: أبن تيمية، أبن باز، أبن عثيمين، وأخرين، المنهج العلمي يرفض نظرية المؤامرة بالجملة، لكنهُ لا ينفي المصلحة القوية في الاستفادة من أولئك الشبان المندفعين بحمية مفرّطة.

وبالتالي فأسلمة السجون ما هي إلا عملية لتخرّج جيوش تنشر الفوضى في بلاد المسلمين والعالم لفرض السيطرة عليه من جديد عبر قنال الإستثنائية الأمريكية التي وجدت ضالتها في الاستشراق الجديد وسيستمر نزيف الشرق الأوسط ما دامت الأصولية المسيحية الصهيونية هي محرك الاستشراق ووقوده في نشر الفوضى الخلاقة (الهوبزية) تحت عنوان السلام الدائم (الكانطي).

الخاتمة والاستنتاج

استناداً لما تقدم في شروحات حول دواعي ومسببات صعود السلفية المقاتلة (الجهادية) في الغرب نرى أن دور السجون هو الأكبر تأثيراً في بناء شخصية المتمرد، والحاضن لصناعة الشباب المتطرف، متفوقاً على البيئات الأخرى كالمساجد، الأحياء، الانترنت، وغيرها، مع أن المنهج العلمي لا يمكن يصدق مسألة الجاذبية لهذا الدين، إذ كيف له أن يجذبهم في الضراء ولا يجذبهم في السرّاء إلا ما ندر.

فبيئة السجون حمالة أوجه بين أن تكون معسرات تجنيد فعلي، وبين أن تكون "مؤامرة" في نظر الفكر الإسلامي، من خلال اهتمام المخابرات الأجنبية بالجهاديين منذ حرب افغانستان الأولى حتى احتلال العراق وما ترتب عنه من بروز جماعات راديكالية مسلحة، والمنطق يقول أن التوظيفات التي رافقت عمليات السجن والتحولات الدينية كانت قد تمت باهتمام امني بالغ، وليس مؤامرة وإنما مصالح قومية في ميدان العلاقات الدولية الخارجية.

حيث تشترك في بيئة السجون وتتوافق عوامل ومسببات أخرى، العوامل النفسية، الفقر، البطالة، عوامل استصغار واحتقار الأخر، توافقت في مجملها في وضع السجن مكانة خاصة وبالغة في عقيدة الجهاديين في تجميعهم وتقوية نشاطهم ومن ثم تنفيذ عملياتهم داخل القارة الأوروبية.

وبالتالي يمكن النظر لصعود السلفية المقاتلة في أوروبا من خلال متابعة بيئاتها وحواضنها، الجيتوات، ضواحي الإسلام، السجون، الانترنت، المساجد التي جاءت متأرجحة في أراء ومواقف الباحثين والمختصين في الشؤون الإسلامية، لكن الواضح والجلي أعطى لبيئة وحيز السجون مكانة أكبر، دون التقليل من البيئات الأخرى.

وبالنتيجة لا يمكن اعتبار الأسلمة داخل السجون (إسلام السجون) أنها أسلمة حقيقية، أو تمثل عودة صادقة للإسلام، فالبيئة الوحيدة الصالحة لإسلام رسولي (لا تاريخي) إسلام بلا إيديولوجيا ملوثة هو المسجد، مع أن أغلب المؤشرات لم تسجل الخطر الإرهابي من داخل المساجد قياساً بالأنترنت والسجون والضواحي، ما خلا مسجد "فينسبري بارك"* في لندن أو مسجد القدس بهامبورغ معقل المتطرفين[38]، الحالة الشاذة في مئات المساجد في عموم أوروبا والغرب، وهذه نقطة إيجابية للتمييز بين الإسلام الرسولي والإسلامي التاريخي (إسلام السجون أحد قسماته), الذي شكل بدوره جهاد منخفض الكلفة عزير بالعنف فقيرٌ بالإيمان العقلاني.

الهوامش

1 فرايزر إيغرتون، الجهاد في الغرب صعود السلفية المقاتلة، ترجمة: فادي ملحم، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص47.
2 نقلاً عن: المرجع نفسه، ص55.
3 روجيه جارودي، الإسلام هو الحل الوحيد للأزمات المتصاعدة في الغرب، (القاهرة: كتاب المختار للنشر، [د. ت])، ص13_14.
4 أسوالد أشبنجلر، تدهور الحضارة الغربية، الجزء الأول، ترجمة: د. أحمد الشيباني، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، [د. ت]) ص12.
5 جيل كيبيل، الفتنة حروبٌ في ديار المسلمين، ترجمة: نزار أورفلي، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2004)، ص301.
6 المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الأول، تحرير: دافيد أو. سيرز، ليوني هادي، روبرت جيرفس، ترجمة: ربيع وهبة، مشيرة الجزيري، محمد الرخاوي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، (1484)، 2010)، ص58.
7 جيل كيبيل، الفتنة، مرجع سابق، ص324.
8 فرايزر إيغرتون، مرجع سابق، ص43.
9 جيل كيبيل، يان ريشار، المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر، ترجمة: بسام حجار، ط2، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2016)، ص168.
10 جان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة: المزيج الكوني، ترجمة: خالد كسروي، مراجعة: طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، [2242]، 2015)، ص186.
11 أوليفييه روا، عولمة الإسلام، ترجمة: لارا معروف، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2003)، ص202.
12 هاينريش فيلهلم شيفر، صراع الأصوليات التطرف المسيحي التطرف الإسلامي والحداثة الأوروبية، ترجمة: د. صلاح هلال، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2012)، ص58.
13 أوليفييه روا، عولمة الاسلام، مرجع سابق، ص204.
*** ولد في فرنسا وارتد إلى الإسلام في السجن، ارتكب سلسلة جرائم واعتداءات ضد قطار سريع، متحف روسي، في محطة مترو، قتلتهُ الشرطة الفرنسية في 28 ايلول/ سبتمبر 1995.**
14 سام برايك، مرجع سابق، ص266.

15 محمد أبو رمان، حسن أبو هنيه، عاشقات الشهادة تشكّلات الجهادية النسوية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، (عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017)، ص183.
16 حسام كصاي، الذئاب المنفردة: داعشيو أوروبا وجهاديو الغرب، (دمشق: دار نينوى للنشر، 2019)، ص184.
* واستثني من المتحولين في السجون والمعتنقين مثل مالكوم إلكس من تجرة الهيروين والسرقة إلى الإسلام، روجيه جارودي [رجاء جارودي بعد إسلامه]، وحش الملاكمة مايك تايسون [مالك عبد العزيز بعد إسلامه]، ومكسيم رودنسون، وأخرون غير الإسلام حياتهم، اعتنقوا الإسلام الحقيقي، ولم يعتنقوا السلفية الجهادية أو تنظيم القاعدة أو داعش!
17 أوليفييه روا، الجهاد والموت، ترجمة: صالح الأشقر، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2017)، ص156.
18 د. هاشم صالح، معضلة الأصولية الإسلامية، ط2، (بيروت: دار الطليعة للنشر، 2008)، ص153.
19 باتريك هايني، سمير أمغار، "فتح الغرب لن يحدث"، في: (مجموعة مؤلفين)، جدل الوجود الإسلامي في أوروبا قصة المآذن السويسرية، تحرير: ستيفان لايتون، باتريك هاني، ترجمة: عومرية سلطاني، مراجعة وتقديم: حسام تمام، (القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 2011)، ص75.
* أغلب منفذي هجوم 11 سبتمبر 2001 هم خريجي جامعات غربية أولاً، وكليات علمية بيولوجي، هندسة، طب، كيمياء، وليس فيهم من خريجي كليات دينية، وكذلك أغلب الانتحاريين المتعلمين هم حاصلي شهادات طب وبيولوجي وليس بالضرورة علوم دين أو شريعة أو فقه وغيرها.
20 M Chulov, ISIS: the inside story, The Guardian, 11 December 2014, http://www.theguardian.com/world/2014/dec/11/-sp-isis-the-inside-story,
21 هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، (لندن: دار الحكمة، 2015)، ص285.
* مع إن سيد قُطب لم يكن ضد عبد الناصر ولا ضد نظامه، بل كان حليفاً مهماً، ومشارك فعال في حركة الضباط الأحرار، ولم يظهر عداوتهِ لعبد الناصر إلا بعد خلافه مع الضباط وانتماءه لحركة الإخوان المسلمين.
22 كارين آرمسترونغ، حقول الدّم: الدين وتاريخ العنف، ترجمة: فاطمة نصر، (القاهرة: دار سطور للنشر، 2016)، ص618.
* مع اني اعتبر نقطة تحول سيد قُطب كانت في الولايات المتحدة، وليس في سجون عبد الناصر، والولايات المتحدة أحد الأماكن المشبوهة للارتداد!!
23 كارن ارمسترونغ، النزعات الأصولية في اليهودية والمسحية والإسلام، ترجمة: محمد الجورا، (دمشق: دار الكلمة للنشر، 2005)، ص261.
** ابن مهاجرين اسبانيين حكم عليه 10 سنوات بتهم السطو بعد إطلاق سراحه ذهب ليقاتل في افغانستان.
24 أوليفييه روا، عولمة الإسلام، مرجع سابق، ص211.
*** اسمه الحقيقي عماد الدين بركات جركس، سوري الأصل، أمام محكمة مدريد الوطنية أنه ليس من أتباع زعيم القاعدة أسامة بن لادن. وقال إنه يدعم معنويا وعاطفيا جهاد الشعوب المسلمة التي تدافع عن نفسها ضد "المعتدين" مثل البوسنة والشيشان موضحا أن مفهومه الشخصي للجهاد هو الدفاع المشروع عن النفس.
25 تنظيم الدولة يجند عناصره من السجون الأوروبية، (تقرير)، 2016/10/11، الرابط التالي:_ http://www.aljazeera.net
26 كريستوف رويتر، السلطة السوداء الدولة الإسلامية واستراتيجيو الإرهاب، ترجمة: محمد سامي الحبال، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص25.
27 د. بان غانم الصائغ، "وضع الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية (الغربية)"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد الأول، العدد (2)، 2007، ص43.
28 د. هاشم صالح، مرجع سابق، ص129.
29 باتريك هايني، سمير أمغار، مرجع سابق، ص84.
30 الآن غريش، الإسلام والجمهورية والعالم، ترجمة: جلال بدلة، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2016)، ص9.
31 د. وليد كاصد الزيدي، الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص140.
32 المرجع نفسه، ص141.
33 د. بيلا غرانبرغر، النرجسية دراسة نفسية، ترجمة: وجيه سعد، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، ص9.
34 Paik , Chie & Michael , William B. (2002): Further Psychometric. Evaluation of the Japanese Version of An Academic Self Concept Scale. Journal of Psychology , May 2002 , Vol . 136 , Issue 3 .p23.
35 نقلاً عن: د. الحسين الزاوي، "الإسلام السياسي والجالية الجزائرية في فرنسا"، في: مجموعة: مؤلفين، الإسلام الأوروبي صراع الهوّية والاندماج، (الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 1999)، ص147.
36 أوليفييه روا، عولمة الإسلام، مرجع سابق، ص106.
37 د. الحسين الزاوي، مرجع سابق، ص147.

* تأسس المسجد في لندن عام 1994 وقد حضر افتتاحه ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز، أُعتبر أنجح مؤسسة في الغرب لنشر الفكر المتطرف والكفاحي وتشجيعه.
38 ينظر: حسام كصاي، الذئاب المنفردة: داعشيو أوروبا وجهاديو الغرب، (دمشق: دار نينوى للنشر، 2019)، ص338.

المصادر:

اولاً: المعاجم القواميس:
1_ المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الأول، تحرير: دافيد أو. سيرز، ليوني هادي، روبرت جيرفس، ترجمة: ربيع وهبة، مشيرة الجزيري، محمد الرخاوي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، (1484)، 2010).
ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:
1_ أسوالد أشبنجلر، تدهور الحضارة الغربية، الجزء الأول، ترجمة: د. أحمد الشيباني، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، [د. ت]).
2_ الحسين الزاوي، "الإسلام السياسي والجالية الجزائرية في فرنسا"، في: مجموعة: مؤلفين، الإسلام الأوروبي صراع الهوّية والاندماج، (الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث، د. ت).
3_ أوليفييه روا، الجهاد والموت، ترجمة: صالح الأشقر، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2017).
4_ أوليفييه روا، عولمة الإسلام، ترجمة: لارا معروف، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2003).
5_ باتريك هايني، سمير أمغار، "فتح الغرب لن يحدث"، في: (مجموعة مؤلفين)، جدل الوجود الإسلامي في أوروبا قصة المآذن السويسرية، تحرير: ستيفان لايتون، باتريك هاني، ترجمة: عومرية سلطاني، مراجعة وتقديم: حسام تمام، (القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 2011).
6_ بيلا غرانبرغر، النرجسية دراسة نفسية، ترجمة: وجيه سعد، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000).
7_ جان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة: المزيج الكوني، ترجمة: خالد كسروي، مراجعة: طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، [2242]، 2015).
8_ جيل كيبيل، الفتنة حروبٌ في ديار المسلمين، ترجمة: نزار أورفلي، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2004).
_9 جيل كيبيل، يان ريشار، المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر، ترجمة: بسام حجار، ط2، (بيروت: دار الساقي للنشر، 2016).
10_ حسام كصاي، الذئاب المنفردة: داعشيو أوروبا وجهاديو الغرب، (دمشق: دار نينوى للنشر، 2019).
11_ روجيه جارودي، الإسلام هو الحل الوحيد للأزمات المتصاعدة في الغرب، (القاهرة: كتاب المختار للنشر،
12_ فرايزر إيغرتون، الجهاد في الغرب صعود السلفية المقاتلة، ترجمة: فادي ملحم، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
13_ كارين ارمسترونغ، النزعات الأصولية في اليهودية والمسحية والإسلام، ترجمة: محمد الجورا، (دمشق: دار الكلمة للنشر، 2005).
14_ كارين آرمسترونغ، حقول الدّم: الدين وتاريخ العنف، ترجمة: فاطمة نصر، (القاهرة: دار سطور للنشر، 2016).
15_ كريستوف رويتر، السلطة السوداء الدولة الإسلامية واستراتيجيو الإرهاب، ترجمة: محمد سامي الحبال، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016).
16_ محمد أبو رمان، حسن أبو هنيه، عاشقات الشهادة تشكّلات الجهادية النسوية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، (عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017).
17_ هاشم صالح، معضلة الأصولية الإسلامية، ط2، (بيروت: دار الطليعة للنشر، 2008).
18- هاينريش فيلهلم شيفر، صراع الأصوليات التطرف المسيحي التطرف الإسلامي والحداثة الأوروبية، ترجمة: د. صلاح هلال، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2012).
19_ هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، (لندن: دار الحكمة، 2015)،
20_ وليد كاصد الزيدي، الإسلاموية المتطرفة في أوروبا دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
الصحف والدوريات:

1_ بان غانم الصائغ، "وضع الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية (الغربية)"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد الأول، العدد (2)، 2007.

الانترنت:

1_ تنظيم الدولة يجند عناصره من السجون الأوروبية، (تقرير)، 2016/10/11، الرابط التالي:_
http://www.aljazeera.net

ثانياً: المصادر الأجنبية:

_1-M Chulov, ISIS: the inside story, The Guardian, 11 December 2014, http://www.theguardian.com/world/2014/ dec/11/-sp-isis-the-inside-story,

_2-Evaluation of the Japanese Version of An Academic Self Concept Scale. Journal of Psychology , May 2002 , Vol . 136 , Issue 3.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 18 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 26 / 6 / 2023
تاريخ النشر 1/ 12 / 2023

دور الفاعل الإقليمي في إثارة الحرب الأهلية الجديدة في أثيوبيا

The Role of Regional Actor in Provoking the New Civil War in Ethiopia

أ.م. د. محمد صلاح محمود

Dr. Mohammed Salah Mahmood

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

College Of Political Sciences / University Of Mosul

dr-mohammed-akababgy@uomosul.edu.i

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تهتم كثير من الدراسات السياسية ببحث ظاهرة الحروب الأهلية ومالها من تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي الداخلي في الدولة. وفي هذا البحث نجد أن أثيوبيا ؛ الدولة الأكبر في القرن الأفريقي، كما هي معظم دول القارة الأفريقية قد شهدت العديد من الحروب الأهلية منذ سبعينات القرن العشرين وما صاحبها من تهديد وعامل زعزعة لاستقرار منطقة القرن الأفريقي. والتطور اللافت للنظر الذي لم تشهده أثيوبيا من قبل هو نشوب تمرد عرقي يوصف بأنّه الأشد عنفاً قد أسهم في حدوث مواجهة مسلحة وحرباً أهلية بين قوات جبهة محلية تُعرف بقوات(تيغراي) والقوات الفيدرالية الأثيوبية منذ تشرين الثاني 2020 ممّا دفع بالحكومة إلى الاستعانة بفاعل اقليمي دولي لتأدية دور يمكن تسميته بـ" المضرب الاقليمي" مُتمثِّلاً بدولة جارة هي إرتيريا في مواجهة ومحاولة القضاء على هذا التمرّد الداخلي المُجاور لأراضيها لأسباب وغايات خاصة بها أسهمت في إطالة أمد الحرب الأهلية الجديدة في أثيوبيا. وجاءت كل تلك التطورات بعد وصول (آبي أحمد علي) في ربيع 2018 لسدة الحكم خلفاً للرئيس هيلي ميريام ديسالين الذي تخلّى عن السلطة إثر احتجاجات شعبية شهدتها البلاد وخاصة في اقليم أوروميا.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الدور، الفاعل الاقليمي، مفهوم الحرب الأهلية، أثيوبيا، إرتيريا.

Abstract

Many political studies are interested in examining the phenomenon of civil wars and their negative repercussions on the internal political stability in the country. in this research we find that Ethiopia; The largest country in the Horn of Africa, as is most of the countries of the African continent, has witnessed many civil wars since the seventies of the twentieth century, and the attendant threat and destabilization factor in the Horn of Africa. The remarkable development that Ethiopia had not witnessed before is the outbreak of a violent ethnic insurgency that contributed to an armed confrontation and a civil war between the forces of a local front known as the Tigray Forces and the Ethiopian Federal Forces since November 2020, which prompted the government to seek the assistance of an international regional actor to play a role that could be called The regional racket" represented by a neighboring country, Eritrea, in the confrontation and attempt to eliminate this internal rebellion adjacent to its lands for reasons and goals of its own that contributed to extension the new civil war in Ethiopia. All of these developments came after the arrival of (Abe Ahmed Ali) in the spring of 2018 to power, succeeding President Haile Mariam Desalegn, who gave up power following the popular protests that took place in the country, especially in the Oromia region.

Keywords: the concept of the role, the regional actor, the concept of civil war, Ethiopia, Eritrea.

المقدمة

تشغل مسألة الدور الإقليمي الذي تضطلع به دولة ما أو أكثر في بيئتها الإقليمية مقدمة اهتمامات أمنها القومي وسياستها الخارجية. اذ تحرص الدول عادة على تأدية دور فاعل ومؤثّر في محيطها الإقليمي بهدف ضمان مصالحها الاستراتيجية الحيوية والتي تتمثّل بالأساس في المحافظة على أمنها القومي واستقرارها السياسي ونموها الاقتصادي، فضلاً عن ذلك الحفاظ على سيادتها وتأمين حدودها واسترداد أراضيها المتنازع عليها مع دول أخرى في بعض الأحيان. وفي إطار هذا السياق كثيراً ما تشهد دول القارة الأفريقية تحديداً ولسنوات طويلة وبشكل خاص منطقة القرن الأفريقي حروباً وصراعات سياسية داخلية ونزاعات عرقية وحالات تمييز وإقصاء في مجال الحكم وإدارة الدولة أو التنازع على السلطة بين القوى السياسية التي تمتلك فصائل مسلحة لتُشكّل بمجموعها أسباباً لاندلاع الحروب الأهلية. وهنا يظهر الدور الإقليمي للدول بوضوح من خلال تأدية أدوار تعاونية سلبية مع أو ضد النظام السياسي القائم في دولة ما، وغالباً ما يتفاقم هذا الصراع الداخلي بفعل وجود الحكم الاستبدادي، كما ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تدّخل المكون أو الفاعل الخارجي(الإقليمي)؛ ويُطلق عليه الطرف الثالث والذي يهدف الى تحقيق مصالح خاصة أو مشتركة مع المُهدّد الداخلي للدولة أو نظامها السياسي القائم فيها في فترات اندلاع الحروب الأهلية أو الفترات السابقة لها، وهو ما قد يفضي بالنتيجة الى اثارة وتعميق الصراع العرقي أو القومي أو الديني والمذهبي، اذ تساهم دولة ما بفعل العامل الجغرافي في اثارة وإدارة هذه الحروب وتفاقمها من خلال مساعدة وتحريض الفصائل المسلحة المحلية تارة وحكوماتها تارة أخرى بحسب ما تقتضيه مصالحها وأهدافها بعيداً عن اللجوء الى الوسائل السلمية لإنهاء الحروب الأهلية الدموية ، على أمل أن ينتصر أحد الطرفين المتحاربين أو يضعف كيان الدولة كليةً.

وطبقاً لنظرية توازن التهديدات الداخلية والخارجية(Omni balancing)التي صاغها المفكر الأمريكي ستيفن راي ديفيد، فإنّ قادة الدول النامية يعتبرون التهديد الخارجي هو ثانوي قياساً بالتهديد الداخلي الرئيسي المتمثّل بالجماعات العرقية المسلحة المناهضة للدولة، وعندها يُفضّلون هؤلاء القادة اللجوء للحليف الخارجي وإن كان يُمثّل عدو، وهو ما دفع بالرئيس الأثيوبي آبي أحمد(من طائفة الأورومو التي تُشكّل أكبر مجموعة عرقية في البلاد) بحسب هذه النظرية الى الاستعانة بإرتيريا؛ الدولة الجارة الصغيرة والضعيفة بشكل استثنائي وخطير وغير مسبوق للمشاركة في قمع تمرد جبهة تحرير تيغراي (TPLF) ؛ الحزب الحاكم في الإقليم(تيغراي) القريب جغرافياً من حدود إرتيريا، والتي تُشكّل العدو الخارجي الأول

للنظام السياسي في إرتيريا، رغم خلافات البلدين في ملفات عديدة ولعلّ أهمها الحدود. والأمر المثير للانتباه توجّه الرئيس الإرتيري أسياس أفورقي؛ الذي خاض حرب استقلال لمدة ثلاثين عاماً ضد الاحتلال الاستبدادي(إثيوبيا) نحو تقديم الدعم العسكري واللوجستي للنظام الأثيوبي في حربه ضد هذه الجبهة.

وقد شهدت أثيوبيا عدة حروب أهلية سابقة على الحرب الأخيرة من بينها ست حروب أهلية انفصالية في أوروميا و أوغادين وعفر وإرتيريا وسيدامالاند ومناطق(أرسي و بالي و سيدامو) خلال الفترة 1974-1991، ولعلّ أبرزها تلك الحرب الهادفة إلى الإطاحة بحكومة "مينغستو هيلا ميريام" خلال الفترة ذاتها.

أهمية البحث : يجتذب بحث موضوع الحروب الأهلية وتدخلات الدول الإقليمية فيها اهتمام أكاديمي متزايد بسبب ميلها إلى أن تكون أكثر دموية وطويلة الأمد. وكيفية إنهاء مثل هذه الحروب هي مشكلة لطالما أرّقت المجتمع الدولي وأبعدته عن النظر في قضايا أكثر أهمية وخطورة لعلّ أهمها التلوث البيئي والتغير المناخي وحقوق الانسان. وفي أحياناً كثيرة نجد أنه من الصعب إنهاء مثل هذه الحروب بشكل أكبر من الحروب بين الدول بسبب غياب بروتوكولات أو اتفاقات واضحة لها تضمن عدم تجدّدها ثانية. وفي أوضاع الحرب الأهلية ، يكون الجانب القوي فيها (السلطة السياسية في أحيان كثيرة) ليس بالإمكان بسهولة الالتزام بمصداقيتها باحترام اتفاقية السلام وعدم الانتقام من المتمردين، ممّا يجعلهم- أي المتمردين- أقل استعداداً لنزع السلاح. وقد كان التورط الإرتيري في الحرب الأهلية الإثيوبية العامل الأكثر خطورة في تعقّد المشكلة.

مشكلة البحث : تتمثّل المشكلة البحثية في إيضاح تأثير ومخاطر الدور الإقليمي الإرتيري في الحرب الأهلية الجديدة في أثيوبيا التي اندلعت مطلع شهر تشرين الثاني 2020 وما أعقبها من تطورات، الأمر الذي قاد الى إطالة أمد الحرب جرّاء اصطفاف إرتيريا الى جانب الحكومة الأثيوبية. ولغرض بحث هذه المشكلة فإنّه يتطلب الإجابة على عدد من الأسئلة الرئيسة منها والفرعية التي يثيرها البحث:- والتساؤل الرئيسي هو، هل نجحت إرتيريا كفاعل إقليمي في ممارسة دور محوري خلال فترة الحرب الأهلية الإثيوبية الجديدة بما يتناسب مع مقدراتها العسكرية وبشكل يتوافق مع مصالحها القومية ويضمن لها أمنها الاستراتيجي والقومي؟ أمّا تساؤلات البحث الفرعية:

1- ما مفهوم الحرب الأهلية؟ وما الذي يميزها عن باقي الحروب الأخرى؟

2- كيف بدأت الحرب الأهلية في أثيوبيا والمعروفة بحرب "تيغراي" ؟

3- لماذا اختارت إرتيريا مسار التدخل في الحرب الأهلية الأثيوبية؟

4- ما مدى تأثير دور الفاعل الإقليمي الإرتيري على مسار الحرب؟

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها أن طغيان أو تمّكن دور الفاعل الاقليمي(إرتيريا) ؛ القريبة جغرافياً من منطقة الصراع الداخلي في أثيوبيا، من خلال الاصطفاف أو التحالف مع أحد أطراف الحرب الأهلية يَزيد من حدة وتفاقم الصراع ويُضعف من كيان الدولة الأثيوبية ويُعمّق الانقسام بين الأطراف المتحاربة، وقد يُقلّل أو يُضعف بالنتيجة من فرص تحقيق السلام ومنع تجدّد الحرب فيها.

منهجية البحث : لأغراض البحث تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي وهما من أكثر المناهج استعمالاً في العلوم السياسية؛ لأهميتهما في مسايرة مختلف التغييرات والتطورات في تعاقباتها الزمنية والمكانية، حيث من خلالهما حاول البحث تقديم تحليل شامل للعلاقة بين قادة إقليم تيغراي والسلطة المركزية الإثيوبية وفهم أهدافهما ومصالحهما وتحليل الأسباب والعوامل التي أدت لتصعيد الأزمة بينهما حتى يمكن فهم الوضع الداخلي والإلمام به.

الحدود الموضوعية والزمانية والمكاني للبحث :

1- الحدود الموضوعية: يتناول موضوع البحث الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الصراع بين قادة إقليم تيغراي والسلطة المركزية الإثيوبية وتأثيرها على على الاستقرار السياسي في إثيوبيا.

2- الحدود الزمنية: تبدأ الحدود الزمنية للبحث في أوائل تشرين الثاني 2020 وهو تاريخ بداية الحرب بين قادة إقليم تيغراي والسلطة المركزية في إثيوبيا، والتي توقفت في تشرين الثاني2022 بعد توقيع اتفاق سلام.

3- الحدود المكانية: تتناول الحدود المكانية وجود طرفين فاعلين في الصراع وهما، إقليم تيغراي الذي يقع أقصى شمال إثيوبيا والحكومة المركزية الإثيوبية التي تقع بالعاصمة أديس أبابا ،يضاف اليهما دولة إرتيريا الواقعة شمال تيغراي الأثيوبي.

تقسيم البحث: نظراً لتناول البحث موضوع الفاعل الإقليمي كأحد أهم موضوعات العلاقات الدولية، سنبدأ أولاً بتحديد الاطار المفاهيمي للدور الإقليمي والحرب الأهلية في مبحثه الأول، وفي المبحث الثاني سنتعرّف على الحرب الأهلية المعروفة بحرب تيغراي2020 (أسبابها وتطوراتها)، أمّا المبحث الثالث فسوف يستعرض الدور الإقليمي الإرتيري في الحرب.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدور الإقليمي والحرب الأهلية

يستعرض هذا المبحث فهم الدور الإقليمي والحرب الأهلية لما لهما من أهمية في معرفة وتفسير سبب مشاركة الدولة الجارة (إرتيريا) في الحرب الأهلية الأثيوبية، فضلاً عن الأسباب التي آلت الى تجدّد الحرب الأهلية أواخر عام 2020. وعليه تم تقسيم المبحث الى مطلبين ، الأول يختص بفهم الدور الإقليمي ، بينما يتناول المطلب الثاني مفهوم الحرب الأهلية.

المطلب الأول: مفهوم الدور الإقليمي

يُعد مفهوم الدور من المفاهيم المركزية التي وظّفتها أدبيات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لفهم سلوكيات وقرارات السياسة الخارجية للدول واحتمالات التغيير والاستمرارية في تلك السياسة، وتنطلق تلك الأدبيات من الفرضية القائلة بأنّ لكل وحدة دولية دوراً أو مجموعة أدوار تضطلع بها في النظامين الإقليمي والدولي، وأنّ هذه الأدوار تُحدّدها الدولة ذاتها بناءً على قناعاتها وتفهّم صانع السياسة الخارجية لقدرات بلاده، وقد ظهر مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية لأول مرة سنة 1926 من قبل عالم الاجتماع "بارك" حينما ذكر أن " كل فرد يقوم بشكل واعٍ ودائم وفي كل مكان ، بدور معين وفي هذه الأدوار نعرف بعضنا، وفيها أيضاً نعرف أنفسنا"، ثم انتقل مفهوم الدور الى علم السياسة سنة 1968 حينما ذكر "جيمس روزناو" أن الدور الذي يقوم به القائد السياسي يفرض عليه تجاهل تأثيره الشخصي على السياسة الخارجية لدولته، وأن يتّبع سياسات معينة تنبع من متطلبات الدور ذاته وليس من عقيدته الخاصة به[1]. وترتبط هذه الأدوار التي يؤديها الفاعل الرسمي(الدولة) في السياسة الإقليمية بالطرق التي يتم بها تحقيق المصلحة الوطنية وفقاً للأمن القومي بالمعنى الشامل. ويقصد بالدور: "مفهوم صانعي السياسات لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية والموضوعية[2].

ويتّسم مفهوم الدور في مجال السياسة الخارجية للوحدة الدولية بمجموعة السمات والخصائص الآتية[3]:

1-ينصرف مفهوم الدور الى تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور وكيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية.

2- يشمل مفهوم الدور تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي. أو الأدوار التي يؤديها صنّاع السياسة الخارجية للدول الأخرى في البيئة الإقليمية والدولية.

3- قد تضطلع الدولة بأكثر من دور واحد في آن معاً ، بل إن هذا هو الوضع الأكثر شيوعاً. ويتعلق ذلك بقوة وقدرة تأثيرها.

4- يتطلب أداء الدور تخصيص موارد معينة، وعليه كلّما كان الدور مُتِّسقاً مع قدرات الدولة زادت فاعليته وإمكانية استمراره[4].

5- يرتبط دور الدولة بالمستوى المتواجدة فيه إقليمياً كان أو عالمياً، ويرتبط اهتمام الدولة بالدور الخارجي بأمنها القومي بالمعنى الشامل ، كما تتفاوت درجة الأدوار الخارجية طبقاً لدرجة الانخراط في الشؤون الدولية ومضمون الدور. فقد يتضمن الدور دوراً تدخلياً نشيطاً لتغيير الأوضاع الراهنة كتصدير الثورة مثال على ذلك[5].

بيد أن مفهوم الدور الإقليمي ينصرف الى قصر وظائف الوحدة الدولية على الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية[6]. هذا ويثير مفهوم الدور الإقليمي في دائرة العلاقات الدولية صعوبة اعطاء تعريف محدد ودقيق لما يعنيه هذا المفهوم، ولكن تم طرح تعريف عام وأكثر شمولية له يتمثّل بـ "القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية" [7].

وتتعدد أشكال الأدوار الإقليمية التي تقوم بها الدول تبعاً لأهدافها المراد تحقيقها، ولعلّ أهمّها[8]:

أولاً- الأدوار الصراعية التدخلية: وعرفت بهذا الاسم نسبة الى سعي الوحدة الدولية الى تغيير النظام الإقليمي بالقوة من خلال المواجهة مع القوى الإقليمية أو العالمية المسيطرة وتحديها.

ثانياً- الأدوار التعاونية التدخلية:

وتنصرف هذه الأدوار الى سعي الوحدة الدولية الى تغيير النظام الإقليمي من خلال التعاون مع القوى الإقليمية، أو تثبيت الأوضاع الإقليمية الراهنة، والمساهمة في تسوية المنازعات التي تنشأ في دولة معينة تحت مسمّى "صانع سلام إقليمي".

ثالثاً- الأدوار التعاونية السلبية:

تنصرف هذه الأدوار الى سعي الوحدة الدولية الى تغيير النظام الإقليمي من خلال التعاون مع القوى الإقليمية، أو تثبيت الأوضاع الإقليمية الراهنة، والمساهمة في تسوية المنازعات، ولكن يتم تفويض مسألة تحقيقه الى قوة أخرى للعب دور ما يعرف بـ "الحليف المخلص" الذي يشير الى التزام دولة بشكل محدد بتأييد سياسات دولة أخرى تأييداً مطلقاً.

المطلب الثاني: مفهوم الحرب الأهلية

تعد الحرب الأهلية من أبرز الظواهر الملازمة لدول القارة الأفريقية وشعوبها ، اذ لا تكاد تنتهي هذه الحرب في دولة من دول هذه القارة إلاّ وتشتعل في دولة أُخرى. وهنا لابد من إعطاء تعريفات لهذا النوع من الحروب. فقد تنوعت التعريفات المقدمة للحرب الأهلية. اذ تُعرّف الحرب الأهلية بأنها: "نزاع داخلي ذو تأثير محدود"، كذلك تُعرّف بأنّها: "نوع من أنواع النزاع المسلّح غير الدولي والذي ينطوي على درجة عالية من الحقد والكراهية بين الأطراف المتناحرة"[9].

ويمكن تعريف الحرب الأهلية المرتبطة بالانقلاب على أنّها حرب بين الجماعات التي تهدف إلى محاولة السيطرة على الدولة ، ويقودها أفراد كانوا مؤخراً أعضاء مشاركين في الحكومة المركزية ،بما في ذلك القوات المسلحة[10]. وربما هذا التعريف هو الأقرب على توصيف حالة الحرب الأهلية الأثيوبية. وتُعرّف الموسوعة العسكرية الحرب الأهلية(غير الدولية)على أنّها: "صراع مسلح يقع داخل أراضي الدولة الواحدة بين فريقين يسعى أحدهما الى تسلم السلطة في الدولة أو في جزء من إقليمها، بينما يعمل الآخر الحفاظ على مكتسباته القائمة، فالحرب هنا ليست حرباً بالمعنى الكلاسيكي المعروف في القانون الدولي، فهي انتفاضة مسلحة أدت الى قيام صراع بين الثوار الذين أصبحوا جيشاً وبين القوات النظامية للدولة، وتتّسم الحرب الأهلية بأنّها من أكثر الحروب عنفاً ودموية نظراً لطول مدتها وعنف الدوافع والأسباب الدينية أو العرقية أو الأيديولوجية الكامنة وراءها واندلاعها في قلب المناطق الآهلة بالسكان[11]. وتُعرّف الحروب الأهلية (المُدوّلة)أيضاً بأّنها: "نزاع يتضمن عنف منظم بين جانبين أو أكثر داخل دولة ذات سيادة ، اذ تمارس العناصر الأجنبية دوراً في تحريض أو إطالة أو تفاقم الصراع ، وقد تكون بشكل الدول ذات السيادة أو جهات فاعلة غير حكومية أو خاصة[12]).

وقد حدّد المفكر (ريغان) التدخل الأجنبي بأنّه تدخل من جانب واحد (أو أكثر) من قبل حكومة (أو حكومات) كطرف ثالث في حرب أهلية بتقديم أي شكل من أشكال المساعدة العسكرية أو الاقتصادية أو الأثنين معاً للحكومة أو حركة المتمردين المتورطة في الحرب الأهلية، وهذا النمط من التدخلات منحاز بالضرورة لصالح أحد الطرفين المتحاربين داخل الدولة[13]. ومن المعلوم أنّ إنهاء مثل هذه الحروب هي مشكلة لطالما أرّقت المجتمع الدولي، فعملية إنهاء الحروب داخل الدول أصعب بكثير من إنهاء الحروب بين الدول بسبب وجود مزيد من اللاعبين الذين يصعب ارضائهم مع وجود أطراف صراع متعددة تتعايش على أرض واحدة وداخلها فصائل متعددة[14]. فضلاً عن ذلك أن المتمردين عادة يُشكّلون الجانب الأضعف عسكرياً من جانب الدولة، ممّا يسمح بانتصار الدولة وإنهاء الصراع المرتبط بها[15].

المبحث الثاني: حرب تيغراي2020 في أثيوبيا (أسبابها وتطوراتها)

يستعرض هذا المبحث مجريات الحرب الأهلية في أثيوبيا والتي اندلعت في 5 تشرين الثاني عام 2020 بين الحكومة الاتحادية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وعليه تم تقسيم المبحث الى مطلبين، الأول يختص بأسباب الحرب الأهلية ، بينما يتناول الثاني تطورات الحرب.

المطلب الأول: أسباب الحرب الأهلية (حرب تيغراي)

نشير في هذا المطلب إلى عدة أسباب رئيسية قد تُسهم في تفهّم خيار المواجهة المسلحة أو تفجّر الصراع المحلي. ويمكن إيجاز أسباب أو خلفيات الحرب الأهلية في إقليم تيغراي في النقاط الآتية:

1- في إطار تحجيم دور ونشاط الجبهة عمد (آبي أحمد) بعد أشهر قليلة من وصوله للسلطة في ربيع 2018 بحملة اعتقالات واسعة طالت العشرات من ضباط الأمن والمسؤولين ورجال الأعمال والنساء، وكثير منهم من عرقية التيغراي في أطار ما عُرف بحركة اصلاحات تستهدف مسؤولين في الجيش والشرطة ومنعهم من المشاركة في الاقتصاد[16]. وحينذاك استشعرت الجبهة بالخطر ودفعها الى اتخاذ قرار المواجهة العسكرية.

محاولة العودة بالبلاد إلى المركزية. إذ يطمح رئيس الوزراء(آبي أحمد)[17] ، منذ وصوله للسلطة نحو المركزية عوضاً عن الفيدرالية العرقية[18]. ومنذ ذلك التاريخ تصاعدت حدة الخلافات بين رئيس الوزراء (آبي أحمد) وقادة الجبهة، اذ شدّد الرئيس الجديد على فكرة الاندماج الوطني، وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الإثيوبيين، كما يُسميها في الكتاب الذي أطلقه في تشرين الأول2019،MEDAMER، وهي كلمة تعني " التآزر"، ويُمثل رؤيته لخلق الاندماج الوطني الإثيوبي ، ولكن بعض المجموعات العرقية، مثل القوميين الأورومو والتيغراي، أظهروا تخوفهم من هذا المشروع ورأوا أنّه يُعزز حكم المركز على حساب الأقاليم، ويسعى إلى إلغاء الفدرالية العرقية[19] .

ممّا دفع بجبهة تحرير تيغراي الى اعلان التحالف مع جبهة تحرير أورومو، الى جانب ثمان قوى أخرى هي جبهة عفر الثورية الديمقراطي وحركة آغاو الديمقراطية وحركة بني شنقول للتحرير الشعبي وجيش غامبيلا للتحرير الشعبي وحركة كيمانت الشعبية وحزب كيمانت الديمقراطي وجبهة سيداما للتحرير الوطني والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، وتشكيل جبهة عسكرية عُرفت باسم "الجبهة المتحدة الجديدة للقوات الفدرالية الإثيوبية" ، بهدف إسقاط حكومة آبي أحمد[20]. لتتحول الحرب الأهلية؛ بفعل هذا

التحالف وإسهام معظم مكونات المجتمع الإثيوبي الى أشبه ما يُعرف بالحرب الشاملة في مواجهة القوات الفيدرالية المتحالفة مع الفاعل الإقليمي إرتيريا.

ولمزيد من المركزية قرّر (آبي أحمد) تشكيل حزب وطني واحد لعموم أثيوبيا هو (حزب الازدهار الأثيوبيEPP) والذي تم إنشاؤه في الأول من كانون الأول 2019 بشكل غير منظم على أسس عرقية؛ خلفاً لائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا (EPRDF) (1991– 2018)[21] . والتي قادته للسلطة. والهدف المعلن من وراء ذلك هو دمج الأحزاب العرقية وتشكيل حزب واحد عابر للعرقية. وقد قادت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي(TPLF) الائتلاف الحاكم لأثيوبيا لثلاث عقود ، والمؤلف من عدة أحزاب عرقية مكونة لهذا الائتلاف، هي(المنظمة الديمقراطية لشعوب أوروموـ التي ينتمي لها الرئيس آبي أحمدـ ، حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية، حركة شعب جنوب أثيوبيا الديمقراطية، جبهة تحرير شعب تيغراي) والتي حكمت البلاد على مدى 27 عاماً منذ عام 1991[22] . وقد اتسم موقف جبهة تيغراي برفض المشاركة في الحزب الجديد و رفضه التوصية بضرورة حل الجبهة الديمقراطية الثورية ، كما رفضت المنظمة الديمقراطية لشعوب أوروموأيضاً والتي وصفت الاندماج بأنه مُتسرّع ويفتقر إلى التشاور مع بعض أنصار النظام الفيدرالي العرقي في إثيوبيا، واعتبرت إنشاء حزب جديد في البلاد يجعل عملية صنع القرار تُتّخذ بشكل مركزي كبداية للتخلّي عن الفيدرالية متعددة القوميات وقيام دولة مركزية موحدة[23] . والنتيجة هي أن كل طرف ينظر للطرف الآخر بأن قيادته للبلاد غير شرعية.

إقصاء قادة نظام الحكم السابق(جبهة تيغراي) عن المناصب العليا بالدولة: فمع وصول (آبي أحمد) للسلطة اتهم النظام السابق بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وعزل شخصيات بارزة في جبهة تحرير تيغراي من المناصب العليا في الحكومة الاتحادية[24]،لاسيما العسكرية منها، اذ أعفى رئيس أركان الجيش الجنرال سمورا يونس (وهومن التيغراي) وتعيين الجنرال سيبرا ميكونين من الأمهرا بدلاً عنه، وتم أيضاً اقالة رئيس المخابرات الإثيوبي الجنرال غيتاشو آسفا من التيغراي ليحل محله الجنرال آدم محمد من الأمهرا، بهدف تحجيم دور ونشاط الجبهة و اقصاءها عن المشهد السياسي، وكانت جبهة تحرير تيغراي القوة الأكثر تسليحاً وخبرة في القتال، إذ تضم250ألف مقاتل يؤلف أعضاؤها قادة الجيش الاتحادي وجهاز المخابرات الأثيوبي[25] . بالرغم من أن التيغريين يمثلون نحو 6% من سكان إثيوبيا؛ إلاّ أنّ تحليلات للجيش الإثيوبي أفادت بأن 57 من إجمالي 61 جنرالاً في الجيش في المواقع العملياتية الحساسة من الأثنية التيغرية[26].

وحينذاك، رفضت حكومة إقليم التيغراي الانصياع لقرارات الحكومة الاتحادية وفي مقدمتها قرار اتحادي خاص بتغيير إدارة القيادة الشمالية للجيش، والتي يقع مقرها في الإقليم، كما أغلقت الحكومة المحلية مجالها الجوي أمام الطيران المدني، وحذَّرت من أي تحرك عسكري تجاه الإقليم ، وأقدمت حينها على شن هجوم على القوات الفيدرالية في الإقليم، لتفجر تلك الخطوة صراعاً مسلحاً في 5 تشرين الثاني 2020[27].

2- تأجيل الحكومة الفيدرالية عملية الانتخابات على مستوى البلاد: نتيجة تفشّي جائحة كورونا المستجد (كوفيد19) منذ أوائل عام 2020 تم تأجيل الانتخابات التشريعية المُزمع اجراءها في أب2020[28].

ففي حزيران/2020 أجّل البرلمان الإثيوبي الانتخابات الوطنية التي كان مقرراً إجراؤها في آب2020؛ بسبب الجائحة، وكانت هذه المرة الثانية التي يجري تأجيلها بسبب تفشّي الجائحة (فقد كانت مقررة أيضاً في أيار2020) واتّهمت المعارضة رئيس الوزراء باستخدام الوباء ذريعة لتمديد ولايته بصفة غير قانونية، وشجبت جبهة تحرير شعب تيغراي قرار البرلمان ووصفته بأنه "غير دستوري" وأعلنت أنها ستجري من جانب واحد انتخاباتها الإقليمية في الوقت المقرر[29].لتفجر تلك الخطوة صراعاً مسلحاً في 5 تشرين الثاني 2020.

3- إجراء انتخابات في إقليم تيغراي يُمثّل تحدٍ صارخ لإرادة الحكومة الاتحادية: كرد فعل على تأجيل الانتخابات البرلمانية والإبقاء على المجالس النيابية كما هي، أقدمت الجبهة على إجراء الانتخابات في الإقليم في 9 أيلول 2020، خلافاً لرغبة الحكومة المركزية ، وهو ما دفع آبي أحمد حتى ما قبل الانتخابات إلى خفض الموارد المالية الفيدرالية المخصصة للإقليم، كأداة للضغط عليها بهدف إعاقة إجراء الانتخابات[30].

وأعلنت الجبهة فوزها بنسبة 98% في التصويت الشعبي، وأعلن المُشرعون الإقليميون الذين تم تنصيبهم حديثاً في تيغراي أن الحكومة الفيدرالية تفتقر إلى الشرعية لحكم البلاد ورفضوا الاعتراف بها، ثم ردت الجمعية الوطنية على ذلك برفض الاعتراف بنتائج انتخابات تيغراي و بالقيادة المنتخبة حديثاً، ووصفت القيادة في ميكيلي(عاصمة تيغراي) وقف تمويلها بأنه بمثابة إعلان حرب، وجاء ذلك قبل أيام من هجوم القوات الفيدرالية في 4 تشرين الثاني2020[31] .

4- تزايد شعور سكان تيغراي بالعزلة وانعدام الأمن جرّاء تراجع الحقوق السياسية والحريات المدنية في النصف الثاني من ولاية آبي أحمد، اذ بدأت الجماعات الحقوقية في الإبلاغ عن التضييق السياسي مثل الاعتقالات التعسفية والمضايقات لأعضاء أحزاب المعارضة والصحفيين[32] .

5- رفض الحكومة المركزية مطالبة جبهة تيغراي التي سيطرت على البلاد طوال العقود الثلاثة الماضية بقدر أكبر من الحكم الذاتي[33]. بحسب الدستور الإثيوبي لعام 1994 والذي يعطي القوميات حق تقرير المصير والانفصال عن الدولة الإثيوبية.

المطلب الثاني: بدء الحرب وتطوراتها

بدأت الحرب الأهلية في 4 تشرين الثاني 2020، حينما صرح آبي أحمد بأن "إقليم تيغراي تجاوز كل الخطوط الحمراء"، ليبدأ معها الجيش الإثيوبي في قصف العديد من مواقع الإقليم [34]. وجاء ذلك في أعقاب هجوم جبهة (TPL) والقوات المتحالفة معها على معسكر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في تيغراي، أسفرت عن مقتل عدة جنود ومحاولة نهب المدفعية الثقيلة والأسلحة[35] . لينهي بذلك عصر هيمنة جبهة تحرير تيغراي على مفاصل الدولة لمدة تزيد على ثلاثة عقود.

ووصفت حكومة آبي هجوم جبهة (TPL) بأنّه خيانة عظمى وأنّ رد الجيش عليها كان بمثابة "عمليات إنفاذ القانون"، وفي أيار 2021 تم تصنيف الجبهة من قبل الحكومة بأنّها جماعة إرهابية[36(2)] . وقد وافق آبي على تنفيذ وقف إطلاق النار في تيغراي في30 حزيران2021 واجراء محادثات، بعد أن نجح مقاتلون موالون لجبهة تحرير تيغراي في استعادة (ميكيلي) العاصمة الاقليمية لتيغراي[37]. هذا وقد حققت جبهة (TPL) وجيش تحرير أورومو المتحالف معها مكاسب عسكرية كبيرة بعد أقل من عام على بدء الحرب ، والذي قد يُمكّنها من شن هجوم على العاصمة (أديس أبابا) ، ففي 30-31 تشرين الأول2021، استولت قوات جبهة(TPL) على بلدتي Dessie و Kombolcha الواقعة على الطريق السريع A2 الاستراتيجي الرابط بين عاصمة تيغراي (ميكيلي) مع أديس أبابا[38] .

وفي الأول من تشرين الثاني2021، قال المتحدث غيتاتشو رضا باسم جبهة (TPL) لوكالة رويترز، "إذا حققنا أهدافنا في تيغراي يتطلب أن نسير إلى أديس أبابا"[39] . وعلى الرغم من أن التيغراي يمثلون نحو 6% فقط من إجمالي عدد سكان البلاد، فإنهم يحتفظون بقوات عسكرية، مدربة ومنظمة بشكل جيد، اذ يبلغ قوامها- وفقا لتقديرات مجموعة الأزمات الدولية -250ألف شخص، وقد استفادت جبهة(TPL) ، التي سيطرت على الائتلاف الحاكم في إثيوبيا لعقود من الزمن، من وجودها في السلطة لتعزيز مكانتها

الاستراتيجية شمال البلاد [40]. وفي ٢٤ أذار ٢٠٢٢ أعلنت حكومة أثيوبيا من جانب واحد عن هدنة انسانية مفتوحة تمخض عنها اعلان وقف اطلاق النار والتزام قوات جبهة(TPL) بالهدنة، بعد اقتتال داخلي استمر سبعة عشر شهراً[41]. ورغم اعلان الهدنة الاّ أنّ خرقها مستمر من كلا الجانبان، وكان آخرها في 10 آب2022عندما تم معاودة القتال مجدداً[42]. وفي 2 تشرين الثاني 2022 وقعت الحكومة الإثيوبية مع جبهة (TPL) على اتفاق سلام في جنوب أفريقيا بوساطة الاتحاد الأفريقي[43] .

المبحث الثالث: الدور الإقليمي الإرتيري في الحرب

أسهمت الحرب الأهلية في اتاحة الفرصة للدولة الجارة الشمالية وهي إرتيريا بالتدخل العسكري المباشر، كطرف ثالث، الى جانب قوات الجيش الأثيوبي الاتحادي ضد جبهة(TPL) بقصد تحقيق أهداف وغايات عدة، ممّا أثّر بشكل كبير على مسار الحرب وتغيير نتائجها، وهذا ما سوف يتم عرضه في مطلبين، الأول يتمثل بتبيان مظاهر و أبعاد الدعم العسكري الإرتيري لحكومة آبي أحمد، بينما يوضح المطلب الثاني عواقب الدعم الإرتيري للقوات الفيدرالية الأثيوبية.

المطلب الأول: مظاهر وأبعاد الدعم العسكري الإرتيري لحكومة آبي أحمد

منذ منتصف سبعينات القرن العشرين والجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا– الحكومة الإرتيرية الحالية تقاتل الى جانب جبهة(TPL) ضد عدوهما المشترك وهو نظام حكم العسكر في أثيوبيا والمعروف بـ(الدرغ) الذي كان يقوده العقيد منغستو هيلي ماريام، وقد نجح زعيما المجموعتين المتمردتين – إسياس أفورقي وميليس زيناوي في شن هجوم نهائي في منتصف عام 1991 نتج عنه الاستيلاء على أديس أبابا وأسمرة، وأصبح ميليس رئيس وزراء إثيوبيا الأسبق ، بينما فرض أسياس سيطرته على إريتريا التي أصبحت دولة مستقلة عن أثيوبيا، ومع ذلك توترت العلاقات بين الزعيمين تدريجياً تمخض عنها نشوب حرب حدودية بين البلدين للفترة 1998–2000 [44] ، والتي يمكن تفسيرها من زاوية اقتصادية، ففي عام 1997 قامت إرتيريا بطبع عملتها النقدية المسماة "الناكفا"، كما شرعت الدولتان بإعادة التعريف بالنقود والتجارة والسياسات الاستثمارية، وقد عرضت الحكومة الأثيوبية آنذاك على إرتيريا ممارسة تجارة ثنائية بحيث تكون عملتي البلدين مرتبطة بسعر صرف الدولار الأمريكي، ولكن إرتيريا رفضت العرض الأثيوبي، وطالبت أن يكون لعملة البلدين سعر صرف متساوي (واحد بير إثيوبي يساوي و يستبدل بواحد ناكفا إرتيري)، وعارضت ربطها بسعر الصرف في السوق، كما طالبت إرتيريا أيضاً بأن تُعامل الشركات

المملوكة لإرتيريين في أثيوبيا بنفس معاملة الشركات الأثيوبية، وهذا يعني أن الشركات الإرتيرية ستجني أرباحها من العملة الأجنبية حتى لو كان مصدر رأس المال أثيوبي، ونتيجة رفض أثيوبيا لهذه المطالب الإرتيرية قرّر(أسياس) غزو اقليم بادمي الحدودي الواقع في إقليم تيغراي الأثيوبي في شهر أيار 1998 بهدف اجبار حكومة (زيناوي)على الخضوع لرغباته الاقتصادية ، وهذا ما أعترف به أسياس في مقابلة أجريت معه في تشرين الثاني 2018 ، حينما ذكر أن النزاع الحدودي مع أثيوبيا لم يكن الهدف الأول من الحرب الإثيوبية الإرتيرية [45].

وهناك وجهة نظر أُخرى تفسّر السبب المباشر للحرب 1998–2000 بين إرتيريا و أثيوبيا مقتل مسئولين أريتيريين بالقرب من بادمي في 6 أيار 1998، وانتهى القتال بتوقيع اتفاق الجزائر في كانون الأول 2000 والذي تضمن في أحد بنوده منح بادمي لأرتيريا[46]. ولكن أثيوبيا فيما بعد عن التزاماتها بالانسحاب منها[47].

ومنذ بدء الحرب الأهلية الأثيوبية صرّح الرئيس " أسياس" بأنّه لن يبقى بموقف المتفرج في اعلان صريح بتدخّله "كطرف ثالث" في الحرب، وربما مبعث ذلك يعود الى حالة العداء بينه وقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي ورغبته في الانتقام بإقصائها والقضاء عليها نهائياً[48] . كما أعقب ذلك التصريح ورود أخبار تفيد بأن الجيش الإرتيري يشدد قبضته على الحدود مع إثيوبيا، ولم يتضح حينذاك نوع المهمة التي كُلّف بها الجيش الإرتيري والهدف من هذه التحركات[49]. وإحدى مظاهر الدعم العسكري الإرتيري تزويد القوات الحكومية، بحسب ما أدلى به (آبي) ، بطائرات مسلحة بدون طيار خاصة بالمراقبة[50].

ومّما زاد الوضع تعقيداً في أثيوبيا حضور قوات إرتيرية بشكل فاعل على الأراضي الأثيوبية، وهذا ما أكّده غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة في تصريح له حول توتر الأوضاع في أثيوبيا أمام الصحفيين بمقر الأمم المتحدة في 17 تشرين الأول 2022 شدّد فيه على ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الإرتيرية من أثيوبيا، وفسّر ما يجري هناك من أن نزاعاً داخلياً قد بدأ في أثيوبيا وأصبح دولياً بفعل وجود قوات إرتيرية داخل أثيوبيا[51] . ويمكن تفسير أسباب الدعم الإرتيري للحكومة الأثيوبية ضد المنشقين من جبهة (TPL) في 4 تشرين 2020 العداء المشترك بين آبي أحمد و آسياس تجاه جبهة(TPL) الحاكمة لإقليم تيغراي المحاذي للحدود الإرتيرية[52]، ورغبة الرئيس أسياس في التخلص من أعدائه التيغرانيين[53]، بذريعة استرداد اقليم بادمي الإرتيرية التي رفضت جبهة(TPL) اعادتها لإرتيريا أثناء حكم البلاد رغم

موافقتها على قرار المحكمة الخاص بالإقليم[54]، والذي كان سبباً لاندلاع الحرب بين البلدين1998-2000. كما كان هدف إرتيريا من المشاركة في الحرب استرداد آلاف اللاجئين الإرتيريين من إثيوبيا الهاربين من الخدمة العسكرية "الوحشية" والاضطهاد السياسي واعادتهم بالقوة إلى البلاد[55] .

وممّا يؤكد وجود هؤلاء اللاجئين تعبير المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) عن قلقها بشأن سلامة الإرتيريين اللاجئين في تيغراي والذين يُقدّر عددهم بأكثر من 95000 لاجئ عند بدأ الصراع ، اذ يعيش معظمهم في مخيمات ويعتمدون على المساعدات، وكانت المفوضية قد أبلغت عن وجود مخيمان بالقرب من الحدود الإرتيرية – يستضيفان ما يقرب من 34000 لاجئ – تم تدميرهما بشكل منهجي في أوائل عام 2021، وصرّحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين كانوا قد قتلوا أو أجبرتهم القوات الإرتيرية على العودة إلى إريتريا [56]. كذلك ممّا يؤكد مشاركة إرتيريا في الحرب قيام قوات جبهة(TPL) في المراحل الأولى من الحرب بإطلاق صواريخ على مطار العاصمة أسمرا بحسب تصريحات المسؤولين في إرتيريا[57] ، كرد فعل على مشاركة الأخيرة في قصف إقليم تيغراي، بحسب ما أكّدته الجبهة[58] .

وفي10 تشرين الثاني2020، ظهر زعيم (جبهة TPL) (غبريمايكل)على التلفزيون المحلي متهماً إريتريا بإرسال جنودها إلى تيغراي، وقال: "منذ الأمس عبر جيش أسياس حدود البلاد وغزاها، وكانوا يهاجمون عبر حميرة مستخدمين أسلحة ثقيلة"، وقد نفى رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) في بادئ الأمر مشاركة قوات إرتيرية في حرب تيغراي، كما أصرّ وزير خارجية إريتريا(عثمان صالح محمد) هو الأخر على عدم مشاركة بلاده في الحرب بقوله "لسنا طرفاً في الصراع"، وفي 8 كانون الأول2020 كشفت وكالة رويترز للأنباء عن خبراً مفاده أن "مصدراً حكومياً أمريكياً وخمسة دبلوماسيين إقليميين" قد أفادوا الوكالة بأن الولايات المتحدة تعتقد أن الجنود الإرتيريين قد عبروا الحدود إلى إثيوبيا، ويدعم الاتحاد الأوروبي وبريطانيا هذا التقييم، وفي مطلع العام 2021 أكد جنرال إثيوبي رفيع المستوى أن القوات الإرتيرية موجودة فعلاً في تيغراي[59].

وفي11كانون الأول2020 دعت الولايات المتحدة إرتيريا الى ضرورة سحب قواتها بشكل فوري من منطقة تيغراي، كما صرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "بأنّ هذا تطور خطير" جرّاء دعمهم للجيش الأثيوبي ضد قوات تيغراي، كذلك قال مسؤولو الأمم المتحدة (مُتمثلة بفرق أمنية تابعة للأمم المتحدة تُقيّم الوضع في منطقة تيغراي) في وقت سابق أنهم لاحظوا وجود جنود يرتدون ملابس عسكرية

إرتيرية في المنطقة ذاتها، وفي بداية القتال اتهم آبي أحمد (جبهة TPL) بتصنيع زي موحد يشبه زي الجيش الإرتيري "لتوريط الحكومة الإرتيرية في مزاعم كاذبة بالعدوان على شعب تيغراي"، كما لم تعلق إريتريا على ما إذا كانت قواتها متورطة في الصراع من عدمه[60].

كما صدر بيان آخر عن إدارة الرئيس جوزيف بايدن في 28 كانون الثاني 2021- جاء فيه أن إريتريا شنت على ما يبدو هجمات بالمدفعية من جانب حدودها، ولديها قوات في تيغراي ، وأوضح البيان "هناك أدلة على قيام جنود إرتيريين بإعادة لاجئين إرتيريين قسراً من تيغراي إلى البلاد"[61]، وأخيراً في23أذار 2021 تحديداً اعترف آبي أحمد بوجود قوات عسكرية إرتيرية في إثيوبيا، ووصف الضرر الذي ألحقته قواتها بتيغراي بأنه "غير مقبول" [62]، وفي ردّه على أسئلة في البرلمان في ذات اليوم أجاب قائلاً "إنهم تدخلوا لحماية حدودهم"[63] .

وتتضمن أبعاد الدعم الإرتيري في جانبه السياسي محاولة إعادة تأكيد نفسها على المسرح الإقليمي وممارسة نفوذها من خلال مشاركتها في هذه الحرب، إذ تشترك مع أثيوبيا بحدود تزيد على 1000 كم، بما في ذلك تيغراي، وأرسلت ألاف الجنود لدعم القوات الأثيوبية ضد جبهة(TPL) منذ اندلاع الصراع في تشرين الثاني 2020، وقد قدمت الحرب الأهلية للرئيس أسياس خدمة كبيرة لتحقيق العديد من الأهداف، منها توفير فرصة إنهاء عزلة بلاده الدولية التي طال أمدها، اذ كانت إرتيريا قد تعرضت لعقوبات أُممية عام 2009، جراء اتهامها من قبل أثيوبيا بدعم حركة الشباب الصومالية الإسلامية، فضلاً عن تدخلاتها في شؤون دارفور وشرق السودان، وقد وجدت في المطلب الأثيوبي فرصة لخروجها من عزلتها، كما أتاحت له أيضاً فرصة الانتقام من جبهة (TPL) ، وأخيراً فإنّ بقاء أثيوبيا الدولة الجارة قوية تُشكّل عقبة أمام سيطرته في المنطقة، ولذلك وجد أن أثيوبيا ضعيفة ومفككة وغير مستقرة بفعل وجود جبهة(TPL) يُمثّل فرصة لمصالحه/ أو يُتيح له فرص التدخّل والتأثير في شؤون أثيوبيا[64]. وأفضل سيناريو لإرتيريا هو صراع طويل الأمد يصعب حلّه في أثيوبيا، كما يضمن مُبرّر استمرار وجود قواتها لفترة طويلة في شمال أثيوبيا.

المطلب الثاني: عواقب الدعم الإرتيري للقوات الفيدرالية الأثيوبية

قاد الدعم العسكري الإرتيري للقوات الحكومية الأثيوبية في الحرب الأهلية الى جملة نتائج منها:

1- فقدان أو خسارة المتمردين الأثيوبيين للدعم الإقليمي، خلاف فرضية توازن التهديد. خاصة إذا علمنا أن إقليم تيغراي الواقع في الشمال هو قريب جغرافياً من الحدود الأثيوبية- الإرتيرية.

2- حسم الصراع بين الطرفين المتحاربين لصالح القوات الأثيوبية وضبط مسائل الحدود بين البلدين.

3- تطويق قوات الجبهة من الشمال باتجاه الحدود الإرتيرية والقوات الحكومية من الجنوب.

4- اختلال التوازن العسكري لصالح القوات الحكومية ،ممّا أسهم في تعرض قوات المتمردين لهزيمة أسرع وخسائر بشرية وعسكرية أكبر.

5- إطالة أمد الحرب الأهلية بشكل كبير امتدت لسنتين.

6- انتشار واسع النطاق للقوات العسكرية وقوات الأمن الإرتيرية داخل الأراضي الأثيوبية فترة الحرب وطيلة فترات الهدنة. فرغم موافقة إريتريا على البدء بسحب قواتها من منطقة تيغراي، في أول اعتراف علني لها بوجود قوات لها بالمنطقة في رسالة بعثت بها إلى مجلس الأمن الدولي، ولكن لم تُحدد جدولاً زمنياً للانسحاب[65].

7- استفادة إرتيريا اقتصادياً من أثيوبيا واستفادة الأخيرة من إرتيريا سياسياً وعسكرياً، فحملة أسياس العسكرية في تيغراي هي الخطوة الأولى نحو تحقيق الحلم على المدى الطويل بهدف الاستفادة من الاقتصاد الإثيوبي خدمة لمصالحه[66].

8- وجود القوات الإرتيرية في تيغراي "يؤدي إلى تفاقم العنف العرقي" فيها من جهة ومخاطر امتداده الى دول أخرى في المنطقة من جهة أخرى.

9- مقتل عدد من قيادات جبهة تيغراي واعتقال عدد منهم وتدمير مراكز قيادتهم ، وتدمير معسكرات اللاجئين الإرتيريين في إقليم تيغراي[67] .

10- أنهاء دور جبهة(TPL) التي هيمنت على الساحة السياسية في أثيوبيا لأكثر من ثلاث عقود. ومن جانب أخر استطاعت إرتيريا استرداد المنطقة الحدودية المتنازع عليها(مثلث بادمي) شمال إقليم تيغراي التي كانت موضع رفض شديد من قبل الجبهة بإعادتها لإرتيريا منذ الأيام الأولى للحرب الأهلية[68].

الخاتمة:

من الواضح أن تأدية أي دور خارجي فاعل ومؤثر سواء كان اقليمياً أو دولياً في صراع قد ينشب داخل اقليم دولة ما يؤثر على مخرجات الحرب بشكل سلبي على جميع أطرافها الداخلية، يُضاف الى ذلك أن الدور الخارجي يبقى مرهون بمصالح وأهداف الدولة تلك، والذي ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار الداخلي للدولة التي تشهد حالة الحرب.

اذ تختلف موجة الحرب الأهلية الأثيوبية التي حدثت في أواخر عام 2020 عن سابقاتها من الحروب التي شهدتها الكثير من الدول الأفريقية من حيث تدخّل الحكومات الأجنبية في النزاعات المسلحة الداخلية لدول أخرى لرعاية ودعم المتمردين ضد خصومهم في النظام السياسي القائم لتلك الدول رافقها ازدياد وكثافة في أعداد الجهات الفاعلة المسلحة المحلية المشاركة في هذه الحرب. وممّا زاد من تفاقم حدة الصراع الداخلي حضور فاعل إقليمي متمثّل بإرتيريا الملاصقة جغرافياً لأثيوبيا من جهة الشمال والتي شاركت في الحرب الى جانب القوات الفيدرالية ممّا أسهم في تأجيج الحرب وتعطيل عملية السلام و رفض الدخول كطرف وسيط للحد من العنف المُترتّب عن ذلك الصراع. كما جعل من هذه الحرب الأهلية قضية دولية بمجرد دخول إرتيريا في الصراع الدائر على الأراضي الأثيوبية.

وقد بدأت الحرب الأهلية الجديدة في تيغراي في تشرين الثاني 2020 بعد مضي شهور من حالة التوتر بين حكومة آبي أحمد و جبهة(TPL) ؛ على خلفية إصرار حكومة إقليم تيغراي على إجراء الانتخابات في الإقليم والذي يُمثّل السبب المباشر للحرب، خلافاً لرغبة الحكومة الفيدرالية التي أجلت الانتخابات العامة في البلاد مرتين (في شهر أيار وآب 2020) بسبب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد(كوفيد19).

توصل البحث الى أن الدور الاقليمي المتمثل بدولة أرتيريا في الحرب الأهلية الأثيوبية من خلال الوقوف الى جانب الطرف الحكومي في مواجهة الجماعة المتمردة المتمثلة بجبهة(TPL) قد أسهم في التقليل من قدرات وامكانيات جبهة(TPL) وزاد بالنتيجة من حدة وتفاقم الصراع وأضعف بالنتيجة كيان هذه الدولة. كما كشف هذا البحث عن الآثار السياسية الناتجة عن الدور الخارجي من حيث أن نجاح أرتيريا في معاقبة الجبهة المتمردة والإضرار بقدراتها من خلال الدعم العسكري واللوجستي للقوات الحكومية الأثيوبية قد أسهم في اختلال التوازن العسكري لصالح الأخيرة وكرّس فكرة خطورة الدور الخارجي في إثارة وتغذية الحروب الأهلية برضا وموافقة الأنظمة السياسية للدول التي تشهد صراعاً محلياً على أراضيها من خلال السماح للطرف الخارجي بالتدخل بغية القضاء على أعدائها الداخليين وجعل هذا التدخل أداة قسرية وليس مُقيّدة لهؤلاء الأعداء. وبالتالي فإن بحثنا يُسهم في نقاش أوسع لموضوع الفاعل الخارجي الإقليمي ودوره في إثارة أو تفاقم ظاهرة الحروب الأهلية داخل الدول وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات وسوابق تاريخية على المستقبل القريب أو البعيد ممّا قد يزيد من تعقد العلاقات الدولية الإقليمية بفعل تكرار مشاهد الدور الخارجي الإقليمي في الحروب الأهلية أو الصراعات الداخلية.

الهوامش

[1]) محمد السيد سليم، " مفهوم الدور الإقليمي"، في مجموعة باحثين، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2011، ص ص15-17.

[2]) محمد هادي النجداوي، " نظرية الدور في العلاقات الدولية: (دور الإمارات العربية المتحدة تجاه محيطها الإقليمي أنموذجاً) " ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 4، العدد2، الإمارات العربية المتحدة 2021، ص 198.

[3]) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998،ص ص 49-50.

[4]) محمد السيد سليم، " مفهوم الدور الإقليمي"، في مجموعة باحثين، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2011، ص22.

[5]) جهاد عبد الملك عودة وسمير رمزي، "نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية" ، المجلد 31، العدد3، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان2017، ص593.

[6])عرفان علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية (حلفاء– أعداء) ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2016، ص25.

[7]) محمد السيد سليم، " مفهوم الدور الإقليمي"، في مجموعة باحثين، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2011، ص40.

[8]) محمد السيد سليم،" مفهوم الدور الإقليمي"، ص ص27–31.

[9]) كوثر طه ياسين، المنازعات والحروب الأهلية في العالم الثالث (أفغانستان والصومال نموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، المجلد 16، العدد31، جامعة بغداد 2005، ص 126.

[10]) James D. Fearon," Why Do Some Civil Wars Last so Much Longer than Others?", Journal of Peace Research, Vol. 41, No. 3 (May, 2004), P280.

[11]) الموسوعة العسكرية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981، ص537.

[12]) Erin K. Jenne and Milos Popovic ," Managing Internationalized Civil Wars in Oxford Research Encyclopedia of Politics", September 2017,p1.

https://www.researchgate.net/publication/320077641.

[13]) Ibrahim A. Elbadawi ,"Civil Wars and Poverty: the Role of External Interventions, Political Rights and Economic Growth", April 2002 ,P.4.

[14]) Erin K. Jenne and Milos Popovic ," Managing Internationalized Civil Wars in Oxford Research Encyclopedia of Politics",September2017,p1.

https://www.researchgate.net/publication/320077641.

[15]) Erin K. Jenne and Milos Popovic, op.cit. p.5.

[16])Powerful Ethiopian party accuses government of ethnic crackdown. https://www.reuters.com/article/ethiopia-politics-idINKCN1NP1HW

[17]) في 2 نيسان 2018 وصل رئيس الوزراء الحالي آبي أحمد الى السلطة في بلاده عقب احتجاجات قادها شعب الأورومو (أكبر مجموعة عرقية) ضد نظام "الجبهة الثورية الديموقراطية لشعوب إثيوبيا"، وهو الائتلاف الذي سيطرت

عليه "جبهة تحرير تيغراي" منذ سقوط نظام منغستو عام 1991 وحتى عام 2018. عباس محمد صالح، " السياسة الخارجية للسودان في مرحلة ما بعد البشير تجاه إثيوبيا وليبيا ومصر"، مجلة رؤية تركية ، صيف 2020، ص178.

[18]) أميرة محمد عبد الحليم، "الأزمة الداخلية في إثيوبيا: الأسباب والسيناريوهات"، 10-21-2020، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. متاح على الرابط الآتي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx

[19]) صهيب محمود ، حرب إقليم تيغراي: خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر25 تشرين الثاني 2022 ، ص2. متاح على الرابط الآتي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-War-in-Tigray-Background-to-the-Conflict-and-Possible-Repercussions.aspx

[20])"الحرب الأهلية الإثيوبية: مساراتها واحتمالاتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية ، قطر1كانون الأول/ ديسمبر 2021 ، ص1. متاح على الرابط الآتي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Ethiopian-Civil-War-Projected-Trajectories.aspx

[21]) Yonas Adaye Adeto, "Violent ethnic extremism in Ethiopia: Implications for the stability of the Horn of Africa", African Journal on Conflict Resolution, Volume 20, Number 2, 2020,P15.

[22]) Solomon Dessalegn Dibaba," The Merger of Ethiopia People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF) in to Ethiopia Prosperity Party (EPP) and its impact on the Constitution", International Journal of Scientific & Engineering Research Volume 12, Issue 3, March-2021,P.962.

[23])Lauren Ploch Blanchard, Ethiopia's Transition and the Tigray Conflict,September9,2021.

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46905

[24]) أميرة محمد عبد الحليم،مصدر سابق.

[25]) الشافعي أبتدون، "أزمة إقليم تيغراي: تبعاتها المحلية وتداعياتها الإقليمية"، مجلة لُباب، السنة الثالثة، العدد10، مركز الجزيرة للدراسات، قطر أيار2021، ص ص239- 241. متاح على الرابط الآتي:

https://online.flippingbook.com/view/904274826/6

[26]) برونوين بروتون ، إن فوكس، "التقارب الأثيوبي الإرتيري المشترك: فتش عن العدو المشترك"، مجلة قراءات أفريقية، العدد 38، اصدارات مركز أبحاث جنوب الصحراء، لندن – أكتوبر 2018، ص119.

[27]) الشافعي أبتدون، مصدر سابق، ص ص239– 241.

[28])حمدي عبد الرحمن حسن، حرب التيغراي وتأثيراتها على توازنات القوى الإقليمية، مجلة قراءات إفريقية، تصدر عن مركز أبحاث جنوب الصحراء، السنة17، العدد48، لندن أبريل2021،ص38.

[29]) صهيب محمود ، حرب إقليم تيغراي: خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر25 تشرين الثاني 2022 ، ص3.

[30]) أحمد طاهر، أثيوبيا وسعير الحرب الأهلية،20 نوفمبر 2020. متاح على الرابط الآتي:

https://arb.majalla.com/node/110046/

[31]) Gabriel Negatu, Cameron Hudson," Experts react: Understanding the conflict in Tigray", *Atlantic Council*, 11/11/2020.

https://ethiopanorama.com/?p=127450&lang=en

[32])Lauren Ploch Blanchard, Ethiopia's Transition and the Tigray Conflict,September9,2021.

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46905

[33]) Missy Ryan, Max Bearak,
U.S. adds sanctions on Eritrean military over role in Ethiopia, The Washington Post, 11/13/2021.

https://web-s-ebscohost-com.tiger.sempertool.dk/ehost/detail/detail?vid=4&sid=d82f4c32-13eb-4e54-aee7-

[34]) أحمد طاهر، أثيوبيا وسعير الحرب الأهلية،20 نوفمبر 2020. متاح على الرابط الآتي:

https://arb.majalla.com/node/110046/

[35]) Gabriel Negatu, Cameron Hudson," Experts react: Understanding the conflict in Tigray", *Atlantic Council*, 11/11/2020.

https://ethiopanorama.com/?p=127450&lang=en

[36])Lauren Ploch Blanchard, Ethiopia's Transition and the Tigray Conflict,September9,2021,P.5.

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46905

[37]) Marks, Simon ,Ethiopia Rebels Demand Eritrea Forces Withdraw Before Cease-Bloomberg.com 6/30/2021, p154-154. 1p ,

https://web-s-ebscohost-com.tiger.sempertool.

[38]) Tigray Forces March On, Ethiopia's Future Is at Stake as

https://web-p-ebscohost-com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=5&sid=2d66043f-f768-4cd5-8992-313ad4601de7%40redis

[39])Tigray Forces March On, Ethiopia's Future Is at Stake as. Stratfor Analysis , November 04 2021,P.2

https://web-p-ebscohost-com.tiger.

[40]) حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ص37-38.

[41]) إثيوبيا: متمردو إقليم تيغراي يعلنون التزامهم بوقف إطلاق النار في إطار "هدنة إنسانية" أعلنتها الحكومة. متاح على الرابط الآتي: https://afrocen.org/article.php?id=1101&l=ar

[42]) اثيوبيا-تلغي-وقف-النار-في-تيغراي-وتأمر-الجيش-بالتحرك. متاح على الرابط الآتي:
https://www.alarabiya.net/arab- and-arab

[43]) إثيوبيا وجبهة تيغراي يوقعان على اتفاق للسلام، متاح على الرابط الآتي:

https://madar.mr/topics/20408.html

[44]) Martin Plaut , Eritrea in the Tigray war: What we know and why it might backfire, African Arguments https://africanarguments. eritrea-in-the-tigray-war-what-/01/org/2021 we-know-and-why-it-might-backfire/ Accessed .January 23, 2021؛ Seeye Abraha Hagos, Why Eritrea Won't Leave Ethiopia, Foreign Policy , Sum Mer 2 0 2 1, p.11.

[45])Seeye Abraha Hagos, Why Eritrea Won't Leave Ethiopia, Foreign Policy , Sum Mer 2 0 2 1, p.p.11-12.

[46]) Loza Apoye, Eritrea and Ethiopia: the war with, within and against each other,

https://www.academia.edu/4372576/Eritrea_and_Ethiopia_the_war_with_within_and_against_eachother

[47]) ياسين محمد عبد الله، إرتيريا وأثيوبيا: الطريق الوعر الى السلام، 26حزيران2018. متاح على الرابط الآتي:
https://www.samadit.com/index.php/pens-and-views/

[48]) ادريس همد، الحرب الأهلية الأثيوبية ... الأهداف والمرامي،22-12-2020. متاح على الرابط الآتي

https://adal61.net/

[49])Habtamu Demiessie,"SAY NO TO ERITREAN INTERVENTION ON ETHIOPIAN DOMESTIC POLITICS",30October2020,P.1.
https://www.researchgate.net/publication/345034896

[50])Lauren Ploch Blanchard, Ethiopia's Transition and the Tigray Conflict,September9,2021,P.6.

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46905

[51]) غوتيريس : الوضع في إثيوبيا يخرج عن السيطرة، 17 أكتوبر 2022، متاح على الرابط الآتي:

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2022/10/17

[52])حسن أبو طالب، المنهج الإثيوبي والطرف الثالث، 24 شباط 2022، متاح على الرابط الآتي:

https://www.alarabiya.net/politics/2021/02/24

[53])حمدي عبد الرحمن حسن، حرب التيغراي وتأثيراتها على توازنات القوى الإقليمية، مجلة قراءات أفريقية، تصدر عن مركز أبحاث جنوب الصحراء، السنة17، العدد48، لندن أبريل2021،ص40.

[54]) ادريس همد، مصدر سابق.

[55])Missy Ryan, Max Bearak,
U.S. adds sanctions on Eritrean military over role in Ethiopia, The Washington Post, 11/13/2021.
https://web-s-ebscohost-com.tiger.sempertool.dk/ehost/detail/detail?vid=4&sid=d82f4c32-13eb-4e54-aee7-

[56])Lauren Ploch Blanchard, op.cit., P.13.

[57])Gebre, Samuel, Wainer, David, Eritrea Agrees to Pull Troops Out of Ethiopia's Tigray Region . Bloomberg.com. 4/16/2021, pN.PAG-N.PAG. 1p.

https://web-s-ebscohost- –
com.tiger.sempertool.dk/ehost/detail/detail?vid=6&sid=f264d343-6040-4a5d-b279-34a75

[58]) صهيب محمود ، حرب إقليم تيغراي: خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر25 تشرين الثاني 2022 ، ص5.

[59]) Martin Plaut , Eritrea in the Tigray war: What we know and why it might backfire, African Arguments https://africanarguments. eritrea-in-the-tigray-war-what-/01/org/2021 we-know-and-why-it-might-backfire/ Accessed .January 23, 2021.

[60])Simon Marks, U.S. urges withdrawal of Eritrean troops from Ethiopia, Dec 11, 2020. https://www.bnnbloomberg.ca/u-s-urges-withdrawal-of-eritrean-troops-from-ethiopia-1.1535023

[61]) إدارة بايدن تطالب بانسحاب فوري للقوات الإرتيرية من الإقليم الإثيوبي ، مجلة أفريكا فوكس، تصدر عن المركز الأفريقي للاستشارات،العدد3، الخرطوم فبراير2021،ص13.

[62]) Simon Marks, Tadesse Fasika, ,Ethiopian Army Chief Asks Eritrea to Withdraw Troops From Tigray, . 5/25/2021, pN.PAG-N.PAG. 1p. https://web-s-ebscohost-com.tiger.sempertool.dk/ehost/detail/detail?vid=5&sid=08043e7a-9b19-4f1e-8491-

[63]) Samuel Gebre, Eritrean Forces Crossed Into Ethiopia to Protect Border, PM Says.

Bloomberg. 3/23/2021, PN.PAG-N.PAG. 1p.

https://web-s-ebscohost-com.tiger.sempertool.dk/ehost/detail/detail?

[64])Richard Reid, Eritrea is involved in Tigray to boost its stature. Why the strategy could backfire, January 30, 2022. https://theconversation.com/eritrea-is-involved-in-tigray-to-boost-its-stature-why-the-strategy-could-backfire-175591

[65])Gebre, Samuel, Wainer, David, Eritrea Agrees to Pull Troops Out of Ethiopia's Tigray Region . Bloomberg.com. 4/16/2021, pN.PAG-N.PAG. 1p.

https://web-s-ebscohost-com.tiger.sempertool.dk/ehost/detail/detail?vid

[66])Seeye Abraha Hagos, Why Eritrea Won't Leave Ethiopia, Foreign Policy , Sum Mer 2 0 2 1, p.12.

[67]) محمد صالح عمر، إريتريا وحرب التقراي..الأسباب والمألات؟ 29-5-2021، متاح على الرابط الآتي:

https://afropolicy.com/details/ 829

[68]) عبد القادر الحيمي،"حكومة إقليم الأمهرا تعلن التعبئة العامة وتطلب من مواطنيها حمل السلاح"، 13تموز 2021، متاح على الرابط الآتي: https://www.alsudaninews.com/ar/?p=130778

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 12 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 5 / 5 / 2023
تاريخ النشر 1 /12/ 2023

الأمن الإنساني وبناء السلام في العراق بعد 2003: المفاهيم والمؤشرات

Human Security and Peacebuilding in Iraq after 2003: Concepts and Indicators

الباحثة: زهراء عبد الرزاق جبر
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Zahraa Abdul Razzaq Jabr
University of Baghdad /Collage of Political Sciences

أ.م. بسمة خليل نامق
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Basma Khalil Namiq
University of Baghdad /Collage of Political

Zahraa.Abdulrazaq1201e@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث الأمن الإنساني وبناء السلام في العراق بعد 2003، وذلك لأهمية الأمن الإنساني في بناء السلام في المجتمعات وخصوصا تلك الخارجة من دوامة النزاع والحروب، إذ إن بناء السلام يستهدف تثبيت حالة السلام والاستقرار في المجتمع، ويعتمد ذلك على مجموعة من القيم من ضمنها توفير الأمن الإنساني عبر مجموعة من المؤشرات، وإن الغاية من الأمن الإنساني هو تحسين جودة حياة الفرد وتحريره من الخوف والحاجة والحرمان، والقضاء على كل ما يهدد جودة حياته، وعند ذلك يتم بناء السلام في المجتمع. وتطبيق ذلك يعتمد على أداء المؤسسات الحكومية في تحقيق مؤشرات الأمن الإنساني التي تتعلق بتوفير الأمن والعدالة والخدمات العامة وفرصة عمل للمواطنين لتأمين حياتهم ، وتحريرهم من البطالة والفقر والحاجة.

وبما أن العراق دولة خارجة من دوامة النزاع والحروب ، ويستهدف بناء السلام في المجتمع ، ولهذا سوف نبحث في مؤشر من مؤشرات الأمن الإنساني في العراق من حيث تطبيقه وهو مؤشر الاقتصاد المستدام الذي يتعلق بوجود أمن اقتصادي متين يمكن المواطنين من الحصول على دخل أساسي لتأمين متطلبات حياتهم ويخلصهم من الفقر والحرمان .

الكلمات المفتاحية: "بناء السلام"، "الأمن الإنساني"، "الفقر" ، "البطالة" ، "الاقتصاد المستدام"

Abstract

The research deals with human security and peace-building in Iraq after 2003, because of the importance of human security in building peace in societies, especially those emerging from the spiral of conflict and war, as peace-building aims to stabilize the state of peace and stability in society, and depends on a set of values, including the provision of human security through a set of indicators, and the purpose of human security is to improve the quality of life of the individual and free him from fear, need and deprivation, and eliminate all that threatens the quality of life, and then peace is built in society. The implementation of this depends on the performance of government institutions in achieving human security indicators that relate to providing security, justice, public services and a job opportunity for citizens to secure their lives, and freeing them from unemployment, poverty and need. Since Iraq is a country emerging from the spiral of conflict and wars, and aims to build peace in society, and for this we will look at one of the indicators of human security in Iraq in terms of its application, which is the Sustainable Economy Index, which relates to the existence of solid economic security that enables citizens to obtain a basic income to secure their life requirements and save them from poverty and deprivation .

Keywords: Peacebuilding","humansecurity poverty","unemployment", "sustainable economy"

المقدمة

إن الوصول إلى حالة السلام والاستقرار هو هدف يسعى إليه كل مجتمع، وذلك من طريق تسخير إمكانياته للوصول إلى حالة السلام والاستقرار، ومحاولة الابتعاد عن كل ما يثير العنف والصراع، وتحقيق هذا الهدف يقع على عاتق النظام السياسي بالدرجة الأساسية. أذ إن بناء السلام في المجتمعات يحتاج إلى توفير مجموعة من المؤشرات التي من طريقها يتحقق السلام في المجتمع ، وأهم مؤشرات بناء السلام هو تحقيق الأمن الإنساني الذي يسعى الأخير إلى تحرير الإنسان من العوز والامتهان والحرمان عبر مجموعة من المتطلبات التي تقع مسؤولية تنفيذها على النظام السياسي(الحكومة). وإن الهدف من الأمن الإنساني هو تقليل الظواهر التي تهدد حياة رفاهية الفرد كالمرض والفقر والبطالة والجريمة والعنف، إذ إن وجود هذه الظواهر تؤثر على السلام وتشكل محرك للعنف والصراع داخل المجتمع، وبهذا فإن الغاية الاساسية للأمن الإنساني تكمن في أن يكون الافراد في مأمن من أشكال العنف المباشر والغير مباشر، قادرين على تسديد متطلباتهم الأساسية وكذلك حقوقهم، وعند توفيرها يعم السلام وخصوصا الإيجابي لأن السلام لا يقتصر فقط على غياب الحروب.

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث من بيان أهمية الأمن الإنساني في بناء السلام، إذ إن الأمن الإنساني يحتوي على مجموعة من المؤشرات تتعلق بتوفير الأمن وتحرير الفرد من العوز والحرمان والامتهان، وبيان أهمية أداء المؤسسات الحكومية في توفير تلك المؤشرات وتحقيق السلام، فضلا عن ذلك إبراز أن السلام لا يعني فقط غياب الحروب والعنف، أنما أيضا غياب البطالة والفقر واللامساواة إذ إن هذه الظواهر تشكل خطرا على السلام كما الحروب والعنف.

اشكالية البحث : تكمن مشكلة البحث بعدم تحقيق السلام في المجتمع العراقي بعد عام 2003م على الرغم من الانتقال إلى نظام ديمقراطي، ونطرح من خلال هذه المشكلة تساؤلات وهي ، كيف يؤثر الأداء الحكومي على بناء السلام ؟ ولماذا لم يستطع النظام السياسي في العراق من تلبية متطلبات الأمن الإنساني وخصوصا في ما يخص متطلب الاقتصاد المستدام من حيث انتشار الفقر والبطالة ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة ما بين توفير الأمن الإنساني وبناء السلام في المجتمع ، أذ إن كلما تم تحقيق مؤشرات الأمن الإنساني من قبل المؤسسات الحكومية كلما أدى ذلك إلى تحقيق السلام في المجتمع.

هيكلية البحث : تتكون هيكلية البحث من مقدمة ومبحثين، الأول يتناول (مفهوم بناء السلام والأمن الإنساني) ويتضمن مطلبين، المطلب الأول: تعريف بناء السلام، والمطلب الثاني: بناء السلام والأمن الإنساني. أما المبحث الثاني بعنوان(مؤشرات الأمن الإنساني في العراق بعد 2003) ويحتوي على مطلبين، المطلب الأول : البطالة ، المطلب الثاني: الفقر . وينتهي البحث بخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم بناء السلام والأمن الإنساني

نتناول في هذا المبحث مفهوم بناء السلام وما الذي يسعى إليه، وكيفية بناء السلام في المجتمعات ومن ثم ننتقل إلى معرفة مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته ببناء السلام وما الغاية منه.

المطلب الأول: تعريف بناء السلام

أرتبط مفهوم بناء السلام بمرحلة الحرب الباردة؛ وذلك لكونه يعبر عن إهتمام الدول والأفراد في أن يعم السلام والإستقرار كبديل للحروب، واصلاح المجتمعات ما بعد النزاعات والمجتمعات التي تعاني من انعدام الانسجام المجتمعي في المجتمعات المتعددة [1].

إن بناء السلام يستهدف بناء وتثبيت حالة السلام في المجتمعات الخارجة من الحروب ودوامة العنف، ويتم ذلك من طريق القضاء على محركات الصراع والعنف لضمان عدم عودة الصراع مجددًا، لكن قبل التعرف على مفهوم بناء السلام، يتوجب التطرق إلى مفهوم السلام وماذا نقصد به، وما الأمور التي عند توفرها، تعم حالة السلام في المجتمعات.

إن السلام حالة ديناميكية ومتغيرة ، إذ إن السلام هو مطمح إنساني تهدف البشرية إلى تحقيقه ابتداء من داخل مجتمعاتها إلى خارجها إي في الاطار الإقليمي والدولي [2].

سنتعرف على مفهوم السلام وماذا يتضمن من طريق الإشارة إلى بعض التعاريف التي من طريقها نفهم ماذا يجب أن نعمل لكي نبني السلام في المجتمعات.

يعرف السلام على أنه "حالة أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحروب "[3] من خلال هذا تعريف يتبين إن حالة السلام يكمن بغياب العنف والحروب، فعندما تغيب الحروب يعم السلام، لكن سؤال هنا هل غياب الحرب يمثل المعيار الوحيد لكي يعم السلام؟

إن جواب هذا السؤال يكمن من طريق ما طرحه يوهان غالتونغ الذي قدم مفهوم للسلام من جانبين، يرتبط الجانب الأول بالمفهوم التقليدي للسلام والذي هو غياب العنف المباشر أي العنف المرئي ويطلق على هذا الجانب "السلام السلبي "، أما الجانب الثاني للسلام فيشير إلى غياب العنف البنيوي أي العنف غير مرئي ويتحقق هذا السلام من طريق تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ويطلق على هذا الجانب "السلام الإيجابي"[4]

وأشار كوينسي رايت إلى مفهوم السلام الإيجابي أيضا إذ عرف السلام على أنه "عبارة عن الظروف، أو بيئة المجتمع التي يسود فيها النظام، والعدل على الصعيد الداخلي بين أعضاء المجتمع، وعلى الصعيد الخارجي وفي علاقاته مع الأخرين "[5]

ومن خلال هذا العرض لمفهوم السلام الإيجابي، يتبين إن وجود السلام لا يتمثل بغياب العنف والحروب فقط، بل بوجود العدالة الاجتماعية والمساواة ما بين الجنسين والتكافؤ الاقتصادي والتوزيع العادل للسلطة والموارد [6]، كما إن الحرب والعنف لا يشكلان وحدهما خطراً على السلام بل أن الفقر والبطالة واللامساواة يمثلون خطراً على السلام أيضا [7].

اذاً إن وجود السلام في المجتمع يتم من طريق تشييد البنية الأساسية الهيكلية التي تدعم السلام وتوفير الأمن الإنساني للمواطنين وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام؛ وذلك لأن وجود التنمية في المجتمعات تدل على رفاهية الإنسان[8] .

مما تقدم يمكن القول إن السلام يسود في المجتمع، عندما تتحقق العدالة الاجتماعية ويتوفر الأمن الإنساني وتتحقق التنمية، إلى جانب غياب العنف والحروب، وبخلاف ذلك يغيب السلام. بعد عرض مفهوم السلام وماذا يتضمن لكي يعم السلام في المجتمعات، ننتقل في هذا الإطار إلى استعراض مفهوم بناء السلام، وما هو إطار العمل الذي يقصده بناء السلام لكي يمنع عودة العنف والصراع مجددًا.

يعرف بناء السلام: على أنه مجموعة واسعة من المساعي، التي تبذلها مختلف الجهات في الحكومة والمجتمع المدني لغرض معالجة الأسباب الجذرية للعنف قبل الصراع العنيف وفي أثنائه وبعد الصراع، وذلك من أجل معالجة العوامل المحركة والمسكنة من حدة الصراع [9].

وإن مهمة بناء السلام تكمن بالقضاء على الأسباب التي تولد العنف وتحرك الصراع في المجتمع، وذلك عن طريق وضع الإستراتيجيات تعمل على تعزيز الأمن والاستقرار وتلبية احتياجات الأفراد، والقضاء على الصراعات العنيفة وعدم تكرارها[10].

ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع، فأن بناء السلام يستهدف دعم البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم السلام وترسيخه، وإنشاء هيكل قائم على العدالة، والمساواة والتعاون من أجل منع احتمال نشوء الصراع مجددًا[11]. وذلك لأن تشييد البنى والهياكل تساعد أطراف النزاع من العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي، ومن أجل إزالة أسباب النزاع مادية كانت أو معنوية، واستبدالها بآليات وهياكل تساعد الأطراف من التعامل مع بعضها بعض بنحو سلمي[12] .

وفي هذا الصدد عرف بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بناء السلام: على أن العمل على دعم الهياكل التي من شأنها تعزيز ودعم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع[13].

وبناء عليه، فأن السلام لا يمكن بناؤه إلا بالقضاء على الهياكل التي تقود إلى الصراع، ونأخذ مثال عن الهياكل التي تؤدي إلى الصراع، وهو النظام غير عادل لتوزيع الموارد في المجتمع، حيث إن هذا النظام يخلق طبقتين في المجتمع، طبقة تحوز على الموارد وهي الأقلية، وطبقة محرومة من الموارد وهي الأكثرية، وهذا الأمر يولد لدى الطبقة المحرومة شعور بالإحباط ويدفعها للتصرف بعنف للحصول على الموارد[14].

أن بناء السلام يستهدف تعزيز السلام الايجابي ومن أجل القضاء على الهياكل التي تقود إلى العنف. وقد أكد على ذلك "جون بول ليديراخ" أستاذ مختص في بناء السلام، إذ يرى إن بناء السلام يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات، وتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، والنشاطات التي تغذي وتقوي السلام[15].

اذاً ومن خلال ما سبق يتضح، إن جوهر بناء السلام يكمن في منع وحل النزاعات وتعزيز السلام؛ وذلك من طريق إزالة الأسباب الجذرية للنزاع سواء أكانت سياسية أم هيكلية أم اجتماعية أم ثقافية أم اقتصاديًا.

أما عن نطاق عمل بناء السلام فيبدأ بعد انتهاء العنف وإعادة السلام لمدة ما بعد النزاع[16]. إلا إن بناء السلام لا يقتصر على المجتمعات الخارجة من الحروب، بل يحتاج إلى أن يمارس في كل المجتمعات بوصفه وسيلة لمنع العنف ولإشباع الحاجات البشرية والذي يطلق عليه بناء السلام الوقائي [17] ، وتنطلق جهود بناء السلام المانعة للصراع قبل أن يتحول الصراع إلى العنف ومن طريق إنشاء برامج للقطاع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والقانوني، والتي بدورها تقدم مصادر رئيسة لعدم الاستقرار والعنف، كما يبحث في الأسباب الجذرية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية التي تسبب العنف والصراع [18].

علاوة على ذلك إن بناء السلام يعمل على دعم التنمية المستدامة، والتي تسعى من طريقها الدولة لتحقيق تقدم إيجابي وملموس فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع والذي يؤدي هذا إلى تحقيق السلام الذي يساعد على استقرار الدولة وتقدمها [19] ، إذ إن التنمية الشاملة والمستوى كافي من الرخاء يساعدان على منع الصراع والعنف[20]، وقد أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية على علاقة ما بين تحقيق التنمية وحدوث السلام، إذ يرى إن من أولويات عمليات بناء السلام هو تحقيق التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي من أجل تعزيز السلام بين أفراد المجتمع[21]. وعليه فان المهمة المركزية لبناء السلام، تكمن بخلق سلام إيجابي ومستدام في المجتمعات، من طريق تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة[22].

وبما أن بناء السلام يرمي إلى تعزيز السلام الإيجابي، يتم ذلك من طريق منظومة من القيم التي تتمثل بالأمن الإنساني والسلام العادل وتحقيق العدالة، والتي تكون مهمتها تلبية الاحتياجات البشرية (المادية، والاجتماعية، والثقافية) وحماية حقوق الإنسان[23].

من خلال هذا العرض لهذا المفهوم يتبين، إن بناء السلام يعتمد على إزالة جذور العنف ومسببات الصراع ، التي قد تكون البطالة أو الفقر أو سهولة الوصول إلى الأسلحة من مسببات الصراع التي تدفع الأفراد والجماعات للإنخراط في الصراع [24]. لذلك يتوجب على بناء السلام توفير الأمن الإنساني والعدالة والمساواة، وتحقيق رفاهية المجتمع وتقع مهمة تنفيذ ذلك بشكل كبير على الحكومات التي يجب عليها أن تعمل من أجل دعم السلام الإيجابي ومن خلال تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين الذي سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بناء السلام والأمن الإنساني

كان ينظر سابقا بأن غياب العنف يمثل الأمن، لكن هذه النظرة اختلفت اليوم حيث أصبح ينظر إلى الأمن بطريقة أكثر اتساعًا ولم يعد محصوراً فقط في احتواء العنف المادي فقط، بل أصبح ينظر إلى الأمن من ابعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، وعليه ظهر مفهوم الأمن الإنساني الذي يستهدف القضاء على العوز وعلى الخوف والحرمان[25].

ومثل مفهوم الأمن الإنساني الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن الذين يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها وعلى أرضها[26].

ومن الجدير بالذكر أن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن الوطني بل يعد مكملاً له[27]، إلا إن هناك اختلاف ما بين الأمن الوطني والأمن الإنساني، فالأمن الوطني يسعى إلى التحرر من الهجوم

العسكري وتأمين المصالح السياسية والاقتصادية والاقليمية للأمة، أي يرمي إلى حماية أمن الدولة، أما الأمن الإنساني يسعى إلى حماية رفاهية المواطنين والمجتمعات، ليتمكنوا من العيش بأمان وكرامة متحررين من الخوف والعوز، أي يرمي إلى حماية الفرد [28].

يعرف الأمن الإنساني: على أنه التحرر من الخوف ومن العوز والتحرر من امتهان الأفراد والمجتمعات المحلية حيث يشتمل على الحماية الجسدية فضلا عن الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحمي حقوق الإنسان والتحرر من العوز، وأن الادراك المحلي للأمن والسلام والعدالة والاستقرار أساسية في تحديد الأمن الإنساني[29] .

من خلال هذا التعريف يتبين، إن جوهر الأمن الإنساني يكمن في أن يكون الأفراد في مأمن من أشكال العنف المباشر وغير مباشر قادرين على تسديد متطلباتهم الأساسية وكذلك حقوقهم، وهو بذلك يسعى الى التقليل من تهديدات المرض والفقر والجريمة التي تقلل من جودة الحياة وبالوقت نفسه يشكل محركاً للعنف والصراع [30].

ويشكل الأمن الإنساني أحد قيم بناء السلام إلى جانب العدالة والسلام العادل، إذ إن بناء السلام يرمي إلى إيجاد حلول رئيسة لطرح العوامل البنيوية المباشرة التي تسبب الخوف والحاجة والاعتداء، ويتم ذلك من طريق تحقيق وتحسين الأمن الإنساني الذي يسعى إلى توفير احتياجات الأفراد وحمايتهم من العنف المادي والبنيوي، لهذا يشكل الهدف الأول والرئيسي لبناء السلام[31]. وبناء عليه يتبين، أن هناك علاقة ما بين تحقيق الأمن الإنساني والسلام في أي مجتمع، فعندما تعمل الحكومات على توفير الأمن الإنساني وتلبية متطلبات المواطنين من الاحتياجات الأساسية يؤدي هذا الأمر إلى سيادة حالة الرضا والاطمئنان لدى المواطنين، وينعكس هذا على سيادة السلام والاستقرار في المجتمع. إذ إن هناك ارتباط ما بين تحقيق الأمن الإنساني وسيادة حالة الاستقرار المجتمعي، إذ إن توفير وصيانة الاحتياجات الأساسية للأفراد سواء أكانت مادية أم معنوية وصون كرامة الأفراد وحمايتهم من الحرمان، شرط أساسي لحدوث الاستقرار في المجتمعات[32].

ويرتكز الأمن الإنساني على سبع مرتكزات أساسية والتي تمثل أبعاد الأمن الإنساني وتمثل هذا الابعاد بالتالي: (الأمن الاقتصادي ،الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي)، ويسعى الأمن الإنساني إلى تحقيق هذه الأبعاد في المجتمع، والذي من طريق هذه الأبعاد يتم تحرير الإنسان من عنصرين أساسين وهما[33]:

1-التحرر من الخوف: ويتم ذلك من خلال حماية الافراد من الخوف، والذي يتكون من عدة أسباب ومنها، القهر، العنف والاقصاء والظلم والتهميش والاستعباد فضلا عن الحماية الشخصية.

2-التحرر من الحرمان: لا يقتصر مفهوم الحرمان في مجال معين إنما هو مفهوم واسع ويدخل في كافة المجالات، ويشمل حرمان الفرد من الحصول على أبسط حقوقه والتي تجعله يحيا حياته بأمان واستقرار.

وكما اسلفنا إن الأمن الإنساني يسعى إلى حماية الأفراد من العنف المباشر وغير مباشر، وسوف نتعرف على مفهوم العنف المباشر وغير مباشر، لكن قبل ذلك يتوجب أن نتعرف على مفهوم العنف.

إذ عرف يوهان غالتونغ العنف بأنه "إهانات يمكن تجنبها للحاجات الإنسانية الأساسية، وأكثر من ذلك للحياة كلها، مما يحط بمستوى اشباع هذا الحاجات تحت ما هو ممكن"[34]

يتضح من خلال هذا التعريف، إن العنف لا يقتصر على العنف المادي فقط أي بدني بل يتشمل على غير مادي، وهو العنف البنيوي ويكون غير مباشر، ومن خلال تعريف يوهان فإن عدم اشباع الحاجات الإنسانية يدخل من ضمن العنف البنيوي. ويمكن التمييز بين مفهومي العنف المباشر وعنف الغير مباشر.

1-العنف المباشر : ويقصد به الضرر الجسدي الذي يقوم به فرد أو جماعة ضد الآخر، ومن مظاهر هذا النوع من العنف يتمثل بالقتل والقمع والإيذاء الجسدي، الاضطهاد والتعذيب، ويكون هذا العنف مرئي وظاهر، وأن غياب هذا العنف يؤدي إلى السلام السلبي .[35]

2-العنف غير مباشر البنيوي:هوالعنف غير مرئي، ويقصد به مجموعة من الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، التي تنطوي على حرمان فئة أو فئات في المجتمع من التمتع بمزايا أو حقوق أو حرمان من الحاجات الأساسية[36]، وقد ينجم عنه هذا العنف الاعاقات والتفاوتات والوفيات نتيجة الانظمة التي تكرس وتعزز التباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التعليمية [37] ، ومن مظاهر هذا النوع من العنف الاستغلال والخوف والتمييز الذي يولد الفقر نتيجة الحرمان من الحاجات المادية الاساسية، كما أن العنف البنيوي يكون غير ظاهر وكامن، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعتدين أو المتسببين في حدوث هذا العنف، يظلون في الخفاء، وبغياب هذا النوع من العنف يؤدي إلى سيادة حالة السلام الإيجابي نعطي مثال بسيط جدًا عن الفرق ما بين العنف المباشر والغير المباشر، يمثل الأول قتل الأطفال، أما الثاني فموت الأطفال من خلال الفقر والعوز والحرمان[38] .

أما في ما يخص العلاقة ما بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فهناك ارتباط ما بينهما، حيث إن الأمن الانساني يستهدف حقوق الإنسان بما يتناسب مع فكرتي الخوف والعوز، فحق الحياة والحصول على رعاية صحية وبيئة نظيفة والشعور بالأمان، هذه المواضيع يمكن فهمها من خلال الأمن الإنساني [39].

أن مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني يقع تحقيقه على عاتق الحكومات والتي تكون مهمتها توفير الأمن الإنساني لجميع المواطنين للدولة بشكل متساو، والعمل على صون الأمن للأفراد والجماعات، واتخاذ التدابير التي تمنع انتهاكات حقوق الإنسان، ويتعلق تحقيق ذلك بوجود نظام سياسي متماسك ومتجاوب مع تطلعات مواطنيه، كما يحظى بالقبول والرضا الداخلي، ويحترم حقوق الإنسان الأساسية والعمل على تمكين الفرد من حقوقه في ظل غياب القهر وانتهاكات حقوق الإنسان[40]. ويتطلب الأمن الإنساني دولة ترتكز على المواطن وعلى المجتمع المدني، فالدولة التي ترتكز على المواطنين تكون متجاوبة مع حاجاته، فيتوجه حكامها نحو خدمة الصالح العام، على النقيض ذلك فإن الدولة التي تسيطر عليها النخبة، يتوجه حكمها نحو خدمة المصالح الخاصة على حساب الصالح العام[41]، ويؤدي هذا الوضع إلى عدم توفير الأمن الإنساني للمواطنين لأن النخبة يكون همها خدمة مصالحها الخاصة على المصلحة العامة واحتياجات المواطنين . أما الدولة التي

ترتكز على المجتمع المدني وخصوصًا إذ كان المجتمع المدني نشط يعد مؤشراً على فاعلية الدولة؛ لأنه يعد رقيباً على عمل الحكومة ويحاسبها على مسؤوليات حكمها وشفافيته[42].

إن حدوث العنف والصراع يرتبط بجودة أداء البنى الحكومية (المؤسسات الحكومية) في تلبية الحاجات الإنسانية وحماية الأمن الإنساني، حيث تؤدي البنى الحكومية الضعيفة والفاسدة إلى سيادة حالة العنف؛ لأن هذه البنى تعمل على انتفاع المجموعة الحاكمة التي تمثل الأقلية على حساب اغلبية المواطنين، فيتولد شعور لدى هؤلاء المواطنين بالظلم والحرمان والافتقار إلى العدالة، وتكون نتيجة الحرمان انخراط الأفراد في الصراع من أجل تلبية احتياجاتهم الإنسانية؛ لانهم يفتقرون إلى القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكافية لتلبية حاجاتهم[43].

ويتحدد أداء المؤسسات الحكومية في توفير الأمن الإنساني وبناء السلام من خلال تحقيق مؤشرات التي من طريقها يتحقق الأمن الإنساني للمواطنين ويعم السلام وهذه المؤشرات هي كالآتي[44]:

1-الديمقراطية المستقرة سياسيًا: أي ضرورة صناعة قرار تشاركي، ويتعلق بوجود الأمن السياسي الذي يحمي حقوق الإنسان.

2-الاقتصاد المتين: يتعلق بوجود أمن اقتصادي أساسي يمكنهم من الحصول على دخل أساسي، وهل تقوم المؤسسات الخدمية الحكومية بدورها في تلبية الحاجات المواطنين من تعليم وعناية صحية وكهرباء وماء وطرق ..... الخ بصورة جيدة؟هل يعمل النظام الاقتصادي بالصورة التي تؤدي إلى تقليص الفجوة ما بين الاغنياء والفقراء؟ والقضاء على الفقر؟

3-البيئة الأمنية المحمية: تتعلق بضرورة توفير الأمن والتحرر من الخوف، وإدراك الشعب أنه يعيش في مجتمع آمن يوفر حرية الحركة وحرية التحرر من الخوف ومدى قيام القوات الأمنية بدورها في حماية المواطنين المدنيين بشكل جيد بغض النظر عن انتماءاتهم.

4-العدالة ودور القانون: ويتضمن ضرورة وجود العلاقات الاجتماعية المتوقعة وتحقيق العدالة، وإدراك الشعب بوجود نظام قضائي عادل.

5-الرفاهية الاجتماعية والثقافية: تتضمن ضرورة احترام الآخر وكرامته والحاجة إلى معنى وهوية وانتماء.

من خلال ما سبق يتبين، أنه يجب على المؤسسات الحكومية أن تعمل على توفير متطلبات الأمن الإنساني الذي يؤدي إلى السلام، وأن عدم قيام المؤسسات الحكومية في توفير الأمن الإنساني يولد حالة الإحباط والحرمان ومن ثم العنف. فمثال عن ذلك إن ظاهرة الفقر تولد نتيجة عدم توفير الأمن الإنساني للمواطنين، والذي يقود إلى خلق العنف والتطرف لدى الأفراد، وسيادة الاحتراب الاجتماعي بدلا من السلم [45].

المبحث الثاني : مؤشرات الأمن الإنساني في العراق بعد 2003

إن العراق بلد عانى من الحروب والعنف وغياب السلام قبل عام 2003م، لكن بعد هذا العام بدأت مرحلة جديدة تطلع من طريقها المواطنون نحو السلام والعيش برفاهية وأمان. ونحاول في هذا المبحث التعرف

على مؤشر من مؤشرات الأمن الإنساني في العراق التي من طريقها يتحقق السلام، وهو مؤشر(**الاقتصاد المستدام**) الذي يتعلق بوجود أمن اقتصادي أساسي يمكنهم من الحصول على دخل أساسي، فضلا عن رعاية الاستقرار الاقتصادي لجميع المواطنين بتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والذي يؤدي في النهاية القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة اللتان يهددان السلام في المجتمع . ونحاول الاجابة عن الاسئلة وهي: هل استطاعت الحكومات توفير دخل أساسي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لجميع المواطنين؟ وهل استطاعت تحرير المواطنين من العوز والحاجة بالقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة اللذان يهددان السلام في المجتمع، وأن جواب على ذلك سيتوضح من خلال المطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: البطالة

إن تأمين الدخل الأساسي للمواطنين يتم عبر توفير فرص العمل التي من طريقها يضمن الفرد توفير الدخل لتحقيق احتياجاته ورفاهيته في الحاضر والمستقبل وبالتالي يتحرر من العوز والحاجة، وإن العمل حق من حقوق الإنسان أقره جميع مواثيق حقوق الإنسان والدساتير. لذلك من واجب الدول أن تعمل على تأمين هذا الحق وعدم انتهاكه، لأنه انتهاك حق الحصول على فرص العمل يؤدي إلى ظهور ظاهرة خطيرة على المجتمع وهي **البطالة** التي تعرف وفق منظمة العمل بأنها" كل شخص قادر على العمل راغب فيه ويريده ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، لكنه لا يجد هذا العمل "[46]. وعليه تظهر البطالة في المجتمع عندما لا تستطيع الحكومة توفير فرص العمل للمواطنين الذين هم في سن العمل.

في العراق ولدت البطالة في المجتمع في تسعينيات القرن الماضي نتيجة الحروب ومن ثم الحصار وتدمير المؤسسات والمنتشات الصناعية والاعتماد على النفط فقط أدى إلى ظهور البطالة لتستمر إلى يومنا هذا، وقد أصبحت من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات ومن المفترض أن تعمل على إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة التي تزيد من درجة الفقر والتهميش للفرد.

كما أن العراق يشهد زيادة في عدد السكان بمعدل 3% سنويا نتيجة ارتفاع الخصوبة، إذ احتل المرتبة 17 عالميا من حيث النمو السكاني ، أدى إلى زيادة الفئة العمرية من(15–64) في المجتمع، حيث يمثلون 51% من إجمالي السكان [47]، وإن هذه الفئة العمرية تمثل سن العمل إذ بلغ عددهم في العام 2013 (20،2) مليون نسمة ليرتفع هذا العدد إلى (20،4) مليون نسمة في عام 2016 [48]، وعليه فإن حوالي 850،000 مواطن عراقي يصل كل عام إلى سوق العمل، لكن المشكلة تكمن بالفشل في تأمين فرص عمل لهذه الاعداد أي بعبارة أخرى يفشل البلد في خلق ربع مليون فرصة عمل جديدة كل سنة [49] . أما معدل البطالة لهذه الفئة العمرية من 15 فما فوق من إجمالي القوة العاملة (ينظر للجدول 15) للسنوات المختارة حسب الاحصائيات :

جدول رقم(1) معدل البطالة من 15 عاما فما فوق من إجمالي القوة العاملة

السنة	2008	2011*	2014	2016.**	2018***
معدل البطالة	%15	%11	%10،6	**%10،8**	%13

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على *-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2013-2017) ،2018، ص29،- وزارة التخطيط، جهاز المركزي للأحصاء،مؤشرات التشغيل والبطالة،***- وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للأحصاء، تقرير اهداف التنمية المستدامة، التقرير الاحصائي 2020،ص41**

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل البطالة خلال السنوات 2008-2011 نتيجة لسياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 التي أدت إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة ولاسيما في الجهاز الأمني[50]، وظهور البطالة المقنعة في أجهزة الدولة. أما معدل البطالة للفئة العمرية (15-24) ينظر للجدول (2) للسنوات المختارة من إجمالي قوى العمل على النحو الآتي:

جدول رقم (2)معدل البطالة للفئة العمرية (15-24)

السنة	2006	2012*	2014	2016	2018**
معدل البطالة	%30	%19،2	20 ، 0	%22،7	%27،5

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد *- نقلا عن امير مالك مليوخ الشبلاوي،مصدر سبق ذكره، ص266،-وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للأحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة**

اذاً من طريق الجدول نلاحظ إن هناك انخفاض في معدل البطالة لهذه الفئة خلال سنوات من 2006 إلى 2012 ، لكن تعود النسبة إلى الارتفاع في سنة 2018. إلى 27،5% لنعود إلى المربع الأول في معدل البطالة لهذه الفئة، بمعنى إن جهود الحكومات ذهب سدا.

أما نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الاعدادية فما دون بلغت (16.6%) في حين ارتفع النسبة عند حاملي شهادات أعلى من الاعدادية إلى(24،4%)، وإن هذه النسبة تعكس بطالة الخريجين في العراق[51]. وبناء على هذه المؤشرات نلاحظ إن **مشكلة البطالة مستمرة نتيجة عدة أسباب سوف نتناولها على النحو الآتي:**

1.طبيعة اقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على النفط فقط[52]، إذ يستند هذا القطاع على كثافة رأس المال وقلة استخدام الأيدي العاملة، إذ لا يوظف سوى 3% من القوة العامة[53]، وعليه فإن معدلات البطالة تتزايد نتيجة عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توليد فرص العمل.

2.الحروب والحصار التي مرت على العراق أدت إلى تدمير المنشآت الصناعية والبنية التحتية ، إذ تعد الحروب والنزاعات المحلية من أكبر المخاطر التي تواجه المجتمع واقتصاده إذ يقود إلى توقف الأفراد عن العمل وانعدام الأمن، كما أنه بعد عام 2003 تم تسريح الجيش العراقي السابق مما ولد جيش من العاطلين عن العمل[54].

3.تراجع القطاعين الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى الاختلال في توزيع قوة العمل ويؤثر بصورة سلبية في زيادة معدلات البطالة[55]. فضلا عن انحسار دور القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب العاطلين والباحثين عن العمل[56] .

4.عدم توازن معدلات التشغيل وتوليد فرص العمل مع زيادة عدد السكان، وخصوصا من هم في سن العمل[57].

5.عدم التناسق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي مما ولد ظاهرة بطالة الخريجين[58].

وفي ظل هذا الأسباب اتخذت الحكومات العراقية العديد من الإجراءات من أجل القضاء على البطالة، لكن لم تنفع مادامت مسببات البطالة مستمرة، ومن أجل القضاء على بطالة الشباب، يجب على الحكومات أن تضع استراتيجية مدروسة وسياسة اقتصادية كفيلة بمعالجة البطالة؛ لأن نوع البطالة في العراق هي بطالة بنيوية هيكلية ناجمة عن اختلال الاقتصاد العراقي لذلك يجب معالجة هذا الاختلال من أجل السيطرة على هذه الظاهرة التي لها اثآر سلبية تدمر الفرد والمجتمع في آن واحد، كما أن لا يمكن لأي مجتمع أن يسود فيه الاستقرار والسلام في ظل تواجد هذه الظاهرة. وعليه سنتناول **مخاطر البطالة على المجتمع وتهديد السلام** على النحو الآتي:

إن الأمن الإنساني يستهدف رفاهية الإنسان وتحرره من الحاجة والعوز، لكن توفير ذلك لا يمكن في ظل تواجد ظاهرة البطالة التي تمثل داء يفتك بالمجتمع ولها مخاطر كبيرة على الفرد وعلى صحته النفسية والجسدية وذلك لان العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات أو يشعرون بالفشل وأنهم اقل من غيرهم [59]. أن الشخص العاطل عن العمل يفقد دخله وهذا يعرضه ويعرض أسرته للفقر والحرمان الذي يولد شعور الإحباط ، والذي له نتائج سلبية منها الانحراف السلوكي والتمرد على النظام السياسي وعدم الامتثال للقانون، فترتفع معدلات الجريمة والسرقة ،إذ إن العوز المادي يمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة والعنف، من حيث لجوء الفرد إلى كسب غير مشروع لتأمين لقمة العيش[60]. ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن العاطل عن العمل يصاب بالأمراض النفسية نتيجة خوفه من الحاضر والمستقبل وكيفية مواجهة صعوبات الحياة فيلجأ إلى تعاطي المخدرات والمسكرات [61]، أو قد يلجأ الفرد العاطل عن العمل إلى الانخراط في المنظمات الإرهابية التي تقدم له الإغراءات في تأمين احتياجاته، كما إن البطالة في العراق جعلت أحلام الشباب تكمن في الهجرة من هذا البلد الذي لم يوفر له أبسط حقوقه في توفير فرص العمل [62]. واخيرا قد يلجأ الفرد إلى الانتحار نتيجة الفقر والحرمان وهي عوامل رئيسة تدفع إلى الانتحار، وقد انتشرت هذه الظاهرة في العراق حيث إن حسب تصريح مسؤول في وزارة العمل والشؤون الاجتماعي أن أحد أسباب الانتحار هي البطالة وأن عدد المنتحرين الذكور اكثر من الإناث[63]. وحرفيا إن ظاهرة البطالة تعمل على تدمير الفرد من كل نواحي.

المطلب الثاني: الفقر

إن تحرير الفرد من العوز والحرمان وتحقيق العيش الكريم هو هدف الأمن الإنساني لتحقيق السلام ، وهدف أساس للحكومة التي تعمل على حماية المواطنين من العوز والحرمان ،لكن عندما تفشل الحكومة في

ذلك يؤدي إلى وقوع الفرد في الفقر، ويشير مصطلح الفقر إلى حالة تدني المستوى المعيشي للفرد وما ينجم عنه من الحرمان المادي الذي يتمثل بالنقص في دخل يودي إلى العجز في توفير الحاجات الأساسية مثل السكن والملابس والغذاء مع تدني المستويات الصحية والتعليمية والاحتياجات الأخرى للفرد، وبهذا يعرف الفقر بانه ظاهرة اقتصادية واجتماعية ، وذات أبعاد إنسانية ونفسية [64]. إلى جانب البعد الاقتصادي الذي يتمثل بالعوز المادي هناك جانب اخر للفقر هو البعد الاجتماعي الذي يشمل الاستبعاد والتهميش وبالتالي فان ظاهرة الفقر تمثل اكبر تهديد للسلام والاستقرار في المجتمع. وإن انتشار هذه الظاهرة في المجتمع تدل على القصور في الأداء الاقتصادي للدولة.

وفي العراق انتشر الفقر نتيجة للظروف التي مرت عليه من الحروب والحصار وما تلاها من الاحتلال الامريكي وعدم استقرار الوضع الامني والإرهاب، فضلا عن هشاشة الاقتصاد وانتشار البطالة التي لها ارتباط كبير في توليد ظاهرة الفقر إذ إن الإحصائيات تؤكد بأنه يزداد احتمال الفقر في الأسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل اذن إن هناك 32% من معيلي الأسر الفقيرة عاطلين عن العمل في عام 2012[65]. وبهذا فإن الفقر في العراق وهو فقر تراكمي أي وليد الظروف التي مرت على العراق وليس وليد ظاهرة اقتصادية. وفي ما يأتي سوف نستعرض نسبة الفقر وعدد الفقراء والاحداث التي أثرت في نسبة الفقر، في الجدول (3) :

جدول رقم(3) نسبة الفقر وعدد الفقراء

السنة	نسبة الفقر	عدد الفقراء(نسمة)	الاحداث
2007	22،4	6،648	صدمة القاعدة وفقدان الامن
2012	18،9	6،465	
2014	16،0	5،760	ما قبل داعش
2014	22،5	8،101	صدمة داعش
2018	20،5	7،370	
2020	31،7	12،680	صدمة كورونا

المصدر وزارة التخطيط، التقوير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021 العراق ..والعودة إلى المسار التنموي، 2021،ص38

نلاحظ من خلال الجدول إن هناك ارتفاعا وانخفاضا في نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال سنوات إذ إن الارتفاع في نسبة الفقر يحدث نتيجة حدوث الأزمات كما موضح في الجدول، أما الانخفاض في نسبة الفقر فيكون نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في سبيل التخفيف من الفقر. فيما يأتي سوف نستعرض هذه الإجراءات، مع ذكر الأحداث التي أثرت على الإجراءات الحكومية وأدت إلى نتائج عكسية بارتفاع نسبة الفقر.

الاستراتيجيات المكافحة للفقر المتبعة في العراق.

ا. **استراتيجية التخفيف من الفقر (2010-2014):** تم إقرار هذه الاستراتيجية في عام 2009 من أجل تقليص نسبة الفقر التي ارتفعت نتيجة التدهور الأمني وانتشار العمليات الإرهابية التي أدت إلى وقوع الضحايا وانتشار الأيتام والأرامل، وتدمير المؤسسات الاقتصادية. وكان الهدف من هذه الاستراتيجية تقليص نسبة الفقر على المستوى الوطني من 22% إلى 16% خلال المدة (2010-2014) ودخلت هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ في عام 2012[66]، ونجحت في تخفيف نسبة الفقر إلى 16% في عام 2014 ،لكن الأمر لم يستمر فارتفعت نسبة الفقر في نفس السنة على أثر أزمة التنظيم الإرهابي(داعش)* وما خلفت هذه الأزمة من نزوح قسري للعوائل، فضلا عن زيادة عدد الفقراء في المحافظات الجنوبية نتيجة انخفاض اسعار النفط والأزمة المالية التي حدثت [67] . فارتفعت نسبة الفقر إلى 22،5% في عام 2014 وأصبح عدد الفقراء (8،101) مليون فقير في العراق، هذه الأزمة بينت مدى هشاشة الاقتصاد الذي يعتمد على النفط.

ب.استراتيجية التخفيف من الفقر الثاني(2018-2022) : وتسعى إلى التخفيف من نسبة الفقر وتحسين اوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر سواء من خلال تحسين دخولهم أم من خلال تحسين فرص وصولهم الى الخدمات ذات النوعية المناسبة[68]. لكن حدث عكس ما هدفت إليه هذه الاستراتيجية، حيث من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة الفقر إلى 31% وتضاعف عدد الفقراء إلى (12) مليون نسمة نتيجة حدوث أزمة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العراقي من خلال تراجع اسعار النفط الخام مما ولد أزمة مالية في الميزانية العامة للدولة.

ج. قانون شبكة الضمان الاجتماعي: من ضمن القوانين التي شرعت من اجل التخفيف من الفقر هو قانون الضمان الاجتماعي الذي يستهدف شريحة من المواطنين الفقراء بهدف تأمين مستوى معيشي جيد يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الاساسية من غذاء وملبس ومسكن من طريق ضمان دخل ثابت[69] ليخفف بذلك اثار الفقر، وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعي بتوزيع الاعانة للفئات المستهدفة من هذا القانون، وقد بلغت حصة الفرد بمقدار(105000) مائة وخمسة الاف دينار شهريا [70]. وقد بلغت عدد السكان المشمولين بالحماية الاجتماعية عام 2019 للفئات الفقيرة 3،4% [71].

د . البطاقة التموينية : إن من ضمن الاستراتيجيات المكافحة للفقر نظام البطاقة التموينية الذي يتمثل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات المواطن الغذائية من طريق توزيع المواد الغذائية على المواطنين مجانا، وقد تم العمل بهذا النظام في سنوات الحصار الاقتصادي وتحديدا في سنة 1990 واستمر نظام البطاقة التموينية إلى يومنا هذا بسبب ارتفاع عدد الفقراء، وإن حوالي ربع السكان يعتمدون تقريبا على المواد التي توزع في البطاقة التموينية[72]. وقد بلغ عدد الأسر التي تستلم الحصة التموينية بحوالي 94،3% من الأسر على مستوى العراق[73].

ومن الجدير بالذكر إن السياسات الاقتصادي هي سبب انتشار الفقر والبطالة، والتي وسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين الفئات الاقتصادية المهمشة الأمر الذي ولد

شعورا باليأس والاحباط لدى المواطنون العراقيين [74]. وكان ذلك أحد أسباب خروج المواطنون للاحتجاج في تشرين الأول عام 2019 احتجاجا على تردي أوضاعهم الاقتصادية وشعورهم بالحرمان[75].

الخاتمة

في الختام يتبين من خلال البحث أن الحكومات العراقية المتعاقبة سعتالى توفير متطلب من متطلبات الأمن الإنساني الذي يهدف إلى بناء السلام ، وتوفير دخل أساسي لجميع المواطنين، فهناك نسبة كبيرة من المواطنين هم عاطلين عن العمل، والعمل على تحرير جميع المواطنين من الحاجة والعوز ووقوعهم في الفقر، إذ إن أخر إحصائيات لوزارة التخطيط تؤكد ان هناك(12) مليون فقير لا يقدرون على تأمين مستلزمات الحياة والعيش الكريم. وإن الوضع الامني والاقتصادي هما السبب في ظهور الفقر والبطالة، إذ إن هناك قصور في الأداء الاقتصادي للدولة التي تعتمد على استخراج النفط فقط ولايوجد أي استراتيجية لاستغال الثروات التي يزخر بها العراق، والاعتماد على النفط فقط في تمويل الميزانية مما يعني اقتصاد ريعي هش، فضلا عن القصور في الأداء الأمني للدولة من حيث بناء مؤسسات أمنية قوية والتي انتكست بدخول تنظيم داعش الإرهابي وماله من تأثير على زيادة الفقر والبطالة . لذلك فإن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستطيع تحقيق مؤشر الاقتصاد المستدام إذ أنها لم تستطيع تحرير جميع المواطنين من العوز والحاجة وتوفير جودة الحياة بانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.

الهوامش

(1) فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات وحل النزاع، جامعة دهوك، 2017،ص18

(2) فاتن محمد رزاق، مقومات التسامح وتأثيرها على السلام، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد ،العدد 52، 2016، ص307

(3) عمرو خيري عبد الله واخرون ،دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، الطبعة 1، جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2018،ص28

(4) سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراع وفض النزاعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014،ص85

(5) المصدر نفسه ، ص87

(6) باسم ماهر، تحليل وحل النزاعات، ورشة عمل ،أربيل، 2018م، ص3

(7) كرستين سدبروك وفرانسيس مارش، التربية من أجل السلام، المؤسسة الاوروبية للشباب المحلين أوروبا، بروكسل، 2015م،ص10

(8) فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص16

(9) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، ترجمة: حسن ناظم وأخرون، جمعية الأمل العراقية، بغداد 2019م، ص11

(10) خالد نجم ندا جبر، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد 2014،رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2020م، ص8

(11) خيره لكمين، استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النص ومحدودية التنفيذ(العراق 20032016) نموذجا، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 8ماي قالمة ،2018، ص38

(12) نور الهدى سعد عبد الله، دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2021م، ص5

(13) مروة بوساحة، مصدر سبق ذكره، ص16

(14) باسم علي خريسان، بناء السلام دراسة في أليات بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد 52، 2018 ،ص2

(15) فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص19

(16) مروحة بوساحة، مصدر سبق ذكره، ص3

(17) ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، ترجمة هايدي جمال و وجدي وهبه، (بغداد. ، القاهر، جمعية الامل العراقية)، دار الثقافة، 2017، ص19

(18) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص24

(19) خضره لكمين، مصدر سبق ذكره، ص40

(20) اوليفييه سيمبيجا ،حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام: نحو سلام إيجابي في مجتمع عانى من الصراع، ترجمة: تبارك راضي، الدراسات العليا الأمريكية في باريس، فرنسا، مركز تنوع لدراسات السلام، بغداد، ص1

(21) مروة بوساحة، مصدر سبق ذكره، ص3

(22) اوليفييه سيميجيا، مصدر سبق ذكره، 7

(23) ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص24ص25

(24) المصدر نفسه، ص9

(25) منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ القرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325،هيئة الامم المتحدة للمرأة ،2015،ص24

(26) عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 51، 2016 ،ص336

(27) حيدر قحطان سعدون، دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن الإنساني، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2020،ص29

(28) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص29

(29) المصدر نفسه، ص11

(30) ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، مصدر سبق ذكره ، ص28

(31) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص28

(32) العبد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011(تونس، جزائر، المغرب) ،مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار تلجي بالأغواط، الجزائر، المجلد 5، العدد 2 ،2021،ص398ص399

(33) تطـور مفهـوم الأمـن الإنسـاني، الموسـوعة الجزائريـة للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، دراسـة امنيـة، 2019،متوفر على الرابط الالكتروني https://www.politicsdz.com، تم مشاهدته بتاريخ 2022/1/3

(34) باسم ماهر، مصدر سبق ذكره ،ص2

(35) سامي إبراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص72

(36) عمرو خيري عبد الله واخرون، مصدر سبق ذكره، 141

(37) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام ،مصدر سبق ذكره، ص12

(38) باسم على خريسان، دراسة في نظرية يوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، العدد 55، 2018،ص160

(39) تطور مفهوم الأمن الإنساني ،مصدر سبق ذكره

(40) مشرى سلمى، الامن الإنساني وحقوق الإنسان من الاقصاء والتهميش إلى التمكين، مجلة الحقوق والسلام السياسية، جامعة محمد الحسين دباغين سطيف، الجزائر، العدد 10، ، 2018،ص59

(41) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص123

(42) المصدر نفسه، ص123

(43) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره ص113

(44) المصدر نفسه، ص125

(45) فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية (دراسة في سيكولوجية العنف)،ط 1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010، ص25

(46) ,Youssef Habeeb Saleh And Dina Mohammed Jabr(University of Baghdad) ,Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BiLD Law Journal, https://bildbd.com/index.php/blj/issue/view/17, vol.7.2 , 2022 ,P 508

(47) Salim Araji and Ali FakihEmployment Profile and Challenges of the Private sector in Iraq ,united Nations,Beirut,2019,p1.

(48) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20182022) ،مصدر سبق ذكره، ص49

(49) نقلا عن عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسات العامة، مركز البيان الدراسات وتخطيط، 2021،ص16

(50) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20132017) ،2017.كانون الثاني ، ص65

(51) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20132017)، مصدر سبق ذكره، ص 231

(52) Saeed Kadhim Mughamis. Hayder Abed Kadhim(University of Baghdad)،Liberal Peace Building In Lraq After 2003 According to The Conservative Moder: An Evaluation study,Journal of Higher Education Theory and Practice Vol. 23(1), 2023 ,P123

(53) Salim Araji and Ali Fakih،Op.Cit, p6

(54) خالد حميد عيسى، الاصلاح السياسي في العراق بعد العام 2014 بين تحديات الداخل والخارج، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2021، ص102

(55) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20182022) ،مصدر سبق ذكره، ص53

(56) وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لإهداف التنمية المستدامة 2017،ص4

(57) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20182022) ،مصدر سبق ذكره، ص41

(58) وزارة التخطيط، خطية التنمية الوطنية(20132017)،مصدر سبق ذكره، ص63

(59) عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره ،ص3

(60) هند احمد عبد العزيز ،تحديات الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2021،ص150

(61) خالد حميد عيسى، مصدر سبق ذكره، ص103

(62) مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 11،العدد 3، 2010 ص11ص10

(63) محمد علي، العراق: قرابة 300حالة انتحار منذ مطلع 2019،مقالة متوفر رابط الالكترونيhttps://2u.pw/DgbbO، بغداد 2019 تم مشاهدته 2022/9/5

(64) خالد حميد عيسى، مصدر سبق ذكره، ص106

(65) وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 20182022،كانون الثاني 2018 ،ص7

(66) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20132017)،مصدر سبق ذكره، ص42

(67) المصدر نفسه، ،ص10

* أزمة تنظيم الإرهابي(داعش) في منتصف عام 2014 سيطرت جماعة إرهابية يطلق عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على محافظات الغربية (صلاح الدين الأنبار ونينوى) مثلت هذه الحادثة أكبر انتكاسة أمنية حدثت ما بعد 2003 وأثرت بطبيعة الحال على أمن المواطنين واستقرار البلاد ،للمزيد ينظر Wafaa Satar Shyae And Hayer abed Kathem (University of Baghdad),The Impact Of The Security And Military Institution On Achieving Iraqi National Security After 2014,Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 5, 2022,p3396.

(68) تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018 ،وزارة التخطيط، جهاز المركزي للأحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية،2018،ص1

(69) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ، 2019،ص42

(70) . وزارة التخطيط، جهاز المركزي للأحصاء، تقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ، 2020 ،ص9

(71) وزارة التخطيط، التقوير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021 ، مصدر سبق ذكره ،ص41

(72) احمد عبد الجبار حميد، مصدر سبق ذكره، ص34

(73) وزارة التخطيط، ،رصد وتقويم الفقر في العراق 2018، مصدر سبق ذكره ،ص5

(74) احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 61، 2021، ص178

(75) Ohood Hussein Ali And Saad Obald Alwan(University of Baghdad), Factors affecting the process of conflict management in theMiddle East (a study of religious and sectarian factors,Baltic Journal of Law & Politics , Number 3, (2022,p1092

قائمة المصادر

الكتب

1. ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، ترجمة هايدي جمال و وجدي وهبه، (بغداد. ، القاهر، جمعية الامل العراقية)، دار الثقافة، 2017
2. ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، ترجمة: حسن ناظم وأخرون، جمعية الأمل العراقية، بغداد 2019م
3. باسم ماهر، تحليل وحل النزاعات، ورشة عمل ،أربيل، 2018
4. –سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراع وفض النزاعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014
5. عمرو خيري عبد الله واخرون ،دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، الطبعة 1، جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2018
6. –فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية (دراسة في سيكولوجية العنف)،ط 1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010
7. –فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات وحل النزاع، جامعة دهوك، 2017
8. كرستين سدبروك وفرانسيس مارش، التربية من أجل السلام، المؤسسة الاوروبية للشباب المحلين أوروبا، بروكسل، 2015م
9. منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ القرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325،هيئة الامم المتحدة للمرأة ،2015

10. الاطاريح والرسائل

1.11. حيدر قحطان سعدون، دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن الإنساني، اطروحة دكتوراه منشوره، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2020

2.12. –خيره لكمين، استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النص ومحدودية التنفيذ(العراق 2003–2016) نموذجا، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 8ماي– قالمة ،2018

3.13. خالد حميد عيسى، الاصلاح السياسي في العراق بعد العام 2014 بين تحديات الداخل والخارج، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2021

14. 4..خالد نجم ندا جبر، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد 2014،رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2020م،

5.15. هند احمد عبد العزيز، تحديات الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2021

16. الدوريات

1.17 .احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 61، 2021

2.18.العبد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011(تونس، جزائر، المغرب) ،مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار تلجي بالأغواط، الجزائر، المجلد 5، العدد 2 ،2021

3.19. باسم علي خريسان، بناء السلام دراسة في أليات بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد 52، 2018

4.20.باسم علي خريسان، دراسة في نظرية يوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، العدد 55، 2018

5.21.عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 51، 2016

6.22.عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسات العامة، مركز البيان الدراسات وتخطيط، 2021

7.23.فاتن محمد رزاق، مقومات التسامح وتأثيرها على السلام، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد ،العدد 52، 2016

8.24.مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد،المجلد 11،العدد 3، 2010

9.25.مشرى سلمى، الامن الإنساني وحقوق الإنسان من الاقصاء والتهميش إلى التمكين، مجلة الحقوق والسلام السياسية، جامعة محمد الحسين دباغين سطيف، الجزائر، العدد 10، ، 2018

المصادر الانكليزية

1-Salim Araji and Ali FakihEmployment Profile and Challenges of the Private sector in lraq ,united Nations,Beirut,2019

2-Saeed Kadhim Mughamis And Hayder Abed Kadhim(University of Baghdad)،Liberal Peace Building In Lraq After 2003 According to The Conservative Moder: An Evaluation study, Journal of Higher Education Theory and Practice, Vol. 23(1), 2023

3-Ohood Hussein Ali And Saad Obald Alwan (University of Baghdad), Factors affecting the process of conflict management in theMiddle East (a study of religious and sectarian factors,Baltic Journal of Law & Politics , Number 3, (2022

4-Wafaa Satar Shyae And Hayer abed Kathem (University of Baghdad),The Impact Of The Security And Military Institution On Achieving Iraqi National Security After 2014,Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 5, 2022

5-Youssef Habeeb Saleh And Dina Mohammed Jabr(University of Baghdad) ,Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BiLD Law Journal, https://bildbd.com/index.php/blj/issue/view/17, vol.7.2 , 2022 ,

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 3 / 6 / 2023
تاريخ قبول البحث 13 / 7 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

حقوق المرأة في دساتير الدولة العراقية "1925- 2005"

Women's rights in the constitutions of the Iraqi state 1925 - 2005

أ.م. د. صبا حسين المولى

Dr. Saba Hussein almola

جامعة بغداد / مركز دراسات المرأة

University of Baghdad / Center for Women's Studies

Saba.almola@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يهتم البحث بعرض النصوص القانونية الواردة في دساتير الدولة العراقية منذ صدور اول دستور عام 1925الى اخر دستور عام 2005 ،واهمية الدراسة تتجسد في توضيح الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء ،مع الاشارة الى اهم التطورات التي جرت على المواد القانونية خلال مدة الدراسة، بهدف خلق توعية قانونية للمرأة بحقوقها وواجباتها في النصوص الدستورية.

الكلمات المفتاحية : "الدستور" ، "المرأة" ، "الحقوق" ، "الحريات"

Abstract

The research is concerned with presenting the legal texts contained in the constitutions of the Iraqi state since the promulgation of the first constitution in 1925 to the last constitution in 2005. Women's legal rights and duties in the constitutional texts.

Keywords: "the constitution", "women", "rights", "freedoms"

المقدمة

تعد المسائل المتعلقة بحقوق الانسان من القضايا التي اثارت النقاشات على المستوى السياسي والقانوني في مراحل مختلفة من تاريخ العراق، فالدساتير التي وضعت ما هي الا انعكاساً لفلسفة السلطة الحاكمة ومدى أيمانها بتطبيق الحقوق والحريات للفرد، ففي جميع المراحل التي وضع فيها الدستور هناك نصوص واضحة تدعوا الى احترام الحريات الاساسية وحقوق الانسان – لكن ليس لتلك النصوص أية قيمة سياسية ولا يغطي اي التزام قانوني فعلي، لقد جاءت تلك النصوص، من قبيل العمل الروتيني والتزيني، ولعل الحافز الرئيسي الذي ابقى فكرة الحقوق قائمة في الدساتير هو إضفاء طابع الحداثة على هذه الدساتير.

تتضح اهمية البحث في شرح مواد دساتير الدولة العراقية بقدر تعلق الامر بالحقوق القانونية المتعلقة بالنساء من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

اما اشكالية البحث تحاول ان تجد مدى تطبيق المواد القانونية الواردة في الدستور على ارض الواقع وماهي الضمانات القانونية لحقوق المرأة .

اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الاحداث التاريخية ، واعتمدنا على عدد من المصادر والبحوث المنشورة في المجلات العلمية الاكاديمية .

لتوضيح فكرة البحث تم تقسيمه الى مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث ، فجاء المبحث الاول ليوضح اهم المواد القانونية التي جاء بها دستور عام 1925بقدر تعلق الامر بالحريات الخاصة بالمرأة ، وبعد استعراض المواد وجدنا بانه لا توجد ذكر صريح وواضح لكلمة امرأة في النصوص القانونية. اما المبحث الثاني فقد اهتم بعرض اهم المواد القانونية التي اشارت الى حقوق المرأة في دساتير 1958 ،1968‘1991،2004. وجاء المبحث الاخير ليعطينا صورة واضحة عن ما جاء في دستور 2005 من حقوق وحريات للمرأة العراقية .

حدد الاطار الزمني للدراسة بدءا من عام حينما وضع اول قانون اساسي للدولة العراقية ولغاية الدستور الاخير عام 2005 .

اولا: حقوق المرأة في القانون الأساسي عام1925

بدأت الحياة الدستورية في العراق عند تشريع القانون الأساسي العراقي عام 1925 ، ركز القانون في ثناياه على حقوق الإنسان والحريات الأساسية المصانة، فهو يتكون من مقدمة وعشرة أبواب، حيث يذكر في الباب الأول (حقوق الشعب) نصوصاً قانونية تتعلق بالجنسية العراقية، وتساوي العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية، والدين، واللغة، وأنّ الحرية الشخصية مصونة للجميع، وأنّ حقوق التملك محترمة وغيرها من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور للشعب العراقي، وجاء في المادة الثانية عشرة : " للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون ". كان ذلك حقاً في التعبير عن الرأي مستوعبا حقوق النساء والرجال على حد سواء أمام القضاء جاءت المادة الثامنة عشرة لتنص على : " العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم، وأداء واجباتهم، ويعهد إليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز، كل حسب اقتداره وأهليته، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الأحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الأجانب الذي يجب أو يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات [1].

كما اشار الباب الثاني عن (الملك وحقوقه)، وفي الباب الثالث عن (السلطة التشريعية) واعتبرها من مهام مجلس الأمة مع الملك، وأنّ مجلس الأمة يتألف من مجلس الأعيان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين، وتعديلها وإلغائها. اما الباب الرابع عن (تشكيل الوزارات العراقية) وعدد وزراء الدولة، وأنّ مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة. وفي الباب الخامس تحدّث دستور عام 1925 عن (السلطة القضائية) وتقسيم المحاكم، وتعيين

كيفية تأسيس المحاكم، وأماكن انعقادها، ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها، وكيفية المراقبة عليها، وتنفيذ أحكامها، وأنّ جميع المحاكمات يجب أن تجري علناً [2].

لدى قراءتنا لدستور العراق عام 1925 نتفاجأ بعدم وجود كلمة (امرأة) في القانون المذكور ، إلا إننا نتلمس بعضاً من الحقوق البسيطة التي جاءت خجلة في الدستور المذكور وذكرت دون الإشارة إلى المرأة في نصها ومنها ما جاء في المادة السابعة والتي نصت على : " الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل ولا يجوز القبض على أحدهم أو توقيفه أو إجباره على تبديل مسكنه أو تعريضه لقيوده ، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتاً.[3] "

ثانيا : المرأة ودستور 1958 ،2004،1991،1968

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 أعلن عن سقوط القانون الأساسي العراقي لسنة 1925، وتطبيق الدستور المؤقت لعام 1958 رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، وقد أشار هذا الدستور المؤقت إلى أنه واجب التطبيق في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع دستور دائم .

جاء في المادة التاسعة الباب الثاني (مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة) النص الآتي : " المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو ألأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " . وجاءت هذه المادة لتمنح للمرأة حقاً مساوياً للرجل في الحقوق والواجبات حيث كانت عبارة " ... لا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل ... ". عبارة دالة على المساواة بجمع الرجل والمرأة في مدلول الجنس وأعطت كما ذكرنا سابقاً للمرأة حق المساواة أمام القانون [4].

وخلال البحث بين سطور دستور 1958 نجد في مقدمته إشارة خجولة خلت من كلمة المرأة وإن دلت في مدلولها على المرأة والرجل وجاء في مقدمته الآتي " تهدف إلى إيجاد الاستقرار والطمأنينة وتهيئة الفرص الكافية لمختلف أبناء الشعب دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين ... الخ ".وجاءت المادة الخامسة من الدستور نفسه لتبين مكانة الأسرة قانونياً حيث جاء في نصها : " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية" . ومنح الدستور نفسه حق العمل للمرأة والرجل على أساس تكافؤ الفرص حيث جاء في المادة السادسة ما هو نصه : " تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين ". ومن حقوق المرأة أيضاً حماية

الأمومة والطفولة ودعم القانون للأسرة ونصت المادة الخامسة عشرة على : " تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة" [5] .

أما دستور المؤقت عام 1968 إلى جملة من الحقوق وما يخص المرأة منها هو الأسرة وحماية الأمومة والطفولة وحقها في الضمان الاجتماعي وحق العمل والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، فقد نصت المادة الثامنة من الدستور المذكور على إن الأسرة هي أساس المجتمع حيث جاء في نصها : " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق الوطنية. " تلتها الفقرة (أ) من المادة التاسعة والتي منحت للمرأة حقها في الأمن والحماية لها ولأطفالها وأسرتها حيث نصت على : " تكفل الدولة دعم الأسرة وحماية الطفولة والأمومة وفقاً للقانون"[6].

وعن حق المرأة في الضمان الاجتماعي إسوة بالرجل جاء في الفقرة (ب) من المادة التاسعة حق الضمان كالآتي :

" تكفل الدولة خدمات الضمان الاجتماعي ويكون للعراقيين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة والمرض والعجز والبطالة " . كسابقاتها لم تنص هذه الفقرة التي تخص حق الضمان الاجتماعي للمرأة لم تنص بعبارة صريحة على أنه للمرأة حق في الضمان الاجتماعي إلا إننا نفهم من كلمة (للعراقيين) معنى النساء والرجال سواء. وجاء في المادة العاشرة : " تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين ". إن من حق المرأة والرجل على الدولة توفير فرص العمل على أساس الكفاءة لكلا الجنسين [7] نصت المادة الثامنة من الدستور المذكور على إن الأسرة هي أساس المجتمع حيث جاء في نصها : " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق الوطنية [8] .

تلتها الفقرة (أ) من المادة التاسعة والتي منحت للمرأة حقها في الأمن والحماية لها ولأطفالها وأسرتها حيث نصت على : " تكفل الدولة دعم الأسرة وحماية الطفولة والأمومة وفقاً للقانون [9]. وبقدر تعلق الامر بالدستور المؤقت لعام 1970، وقد نص الباب الثالث من هذا الدستور على (الحقوق والواجبات الأساسية) ومنها اعتبار (المواطنين سواسية أمام القانون ، دون تفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين) ، و (تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون) ، و (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) ، و (حق الدفاع مقدس في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة) ، و (كرامة الإنسان مصونة ، ويحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي)، و(للمنازل حرمة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها، إلا وفق الأصول المحددة بالقانون)، و(لا يجوز منع المواطن من

السفر خارج البلاد) ، و (حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية المكفولة) ، و (يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات[10].

وكل هذه الحقوق الأساسية بقت حبرا على ورق ولم تطبق على ارض الواقع.

اما دستور عام 1991حيث كان يتضمن هذا الدستور مئة وتسع وسبعون مادة موزعة على ثمان أبواب وهي كالآتي : (الباب الأول : جمهورية العراق ، والباب الثاني : الأسس القانونية والاجتماعية والاقتصادية لجمهورية العراق ، والباب الثالث : الحقوق والحريات وضماناتها ، والباب الرابع : مؤسسات جمهورية العراق ، والباب الخامس : المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والباب السادس : تعديل الدستور ، والباب السابع : أحكام انتقالية ، والباب الثامن : أحكام ختامية، واهم ما جاء في الدستور ما نصت عليه المادة الثالثة والستون حقاً مشتركاً للمرأة والرجل في الانتخاب والاستفتاء بموجب أحكام الدستور ، وهذا نص المادة : " لكل مواطن الحق في أن ينتخب ويُنتخب . ويشارك في الاستفتاء وفي الحياة العامة ، بموجب أحكام الدستور والقانون [11] .

أشتمل قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، على اثنتين وستين مادة موزعة على تسعة أبواب وهي كالآتي : (الباب الأول : المبادئ الأساسية، الباب الثاني : الحقوق الأساسية ، الباب الثالث : الحكومة العراقية الانتقالية، الباب الرابع : السلطة التشريعية الانتقالية ، الباب الخامس : السلطة التنفيذية الانتقالية ، الباب السادس : السلطة القضائية الاتحادية ، الباب السابع : المحكمة المختصة والهيئات الوطنية ، الباب الثامن : الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية ، الباب التاسع : المرحلة ما بعد الانتقالية. ونبدأ في المادة الثانية عشرة من القانون المذكور ونطالع في نصه : " العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل ، وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله . ولهم الحقّ بالأمن الشخصي وبالحياة والحرية ولا يجوز حرمان أيّ من حياته أو حريته إلاّ وفقاً لإجراءات قانونية ، إنَّ الجميع سواسية أمام القضاء". منحت هذه المادة حقاً للمرأة والرجل في المساواة أمام القانون وكذلك منعت التمييز ضد المرأة والرجل(ويمنع التمييز ضدّ المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله) والمراد بهذه الجملة التمييز ضد المرأة وإن لم ترد كلمة صريحة على ذلك ، وكذلك الحق بالأمن والحياة والحرية[12] .

أشارت المادة الرابعة عشرة في نصها : " للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان

الاجتماعي، وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية ، بحدود مواردها ومع الأخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى أن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب" ، حقوقاً مشتركة للمرأة والرجل وهي كما وردت واضحة أعلاه (الأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي[13].

نصت الفقرة (ب) من المادة العشرون على : " لا يجوز التمييز ضدّ أيّ عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو القومية أو اللغة أو الثروة أو المعرفة بالقراءة والكتابة"، حيث منحت المرأة والرجل حقاً مشتركاً في التصويت للانتخابات[14].

ثالثا: واقع حقوق المرأة في دستور 2005

ولدى قراءتنا المتأنية في دستور عام 2005 للحقوق والواجبات الواردة في مواده وفقراته نجد هناك إشارات واضحة إلى حقوق المرأة المشتركة مع الرجل تارة وحقوق المرأة ككيان مستقل تارة أخرى وهذا ما نلاحظه في نص المادة الرابعة عشرة والتي جاء فيها: " العراقيون متساوون أمام القانون دون تميز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي ". منحت هذه المادة حقاً للمرأة في المساواة أمام القضاء وتبعتها المادة الخامسة عشرة التي منحت للمرأة حق الأمن والحرية وجاء في نصها : " لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون وبناءً على قرار صادر عن جهة قضائية مختصة" [15].

ولم يغفل الدستور الجديد عن حق العمل للمرأة والرجل حيث نصت المادة السادسة عشرة على ذلك باعتباره حقاً للمواطنين على الدولة حيث جاء فيها : " تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك " ولما كانت الحرية الشخصية حقاً من الحقوق التي تطبقها بلدان العالم المتحضر لم يتردد الدستور الجديد في تثبيت ذلك الحق في مواده حيث جاء في المادة السابعة عشرة ما نصه : " لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة ". حيث كان ذلك الحق مشتركاً بين النساء والرجال سوية [16] .

أدرك المشرعون العراقيون مكانة المرأة السياسية من خلال قراءتهم لتاريخ المرأة ونضالها وما هو الدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به فنجد في الدستور الجديد إشارة واضحة إلى حق المرأة في المشاركة السياسية حيث جاء في المادة العشرين نصه : " للمواطنين (رجالاً ونساءً)

حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح " [17].

وعن مكانة الأسرة والأمومة والطفولة نجد في المادة التاسعة والعشرون الفقرة أولاً(أ): " الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية ". وتلتها الفقرة(ب) من نفس المادة والفقرة لتعطي للمرأة حقها في الأمن حيث جاء في نص الفقرة (ب . أولاً) : " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشىء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم " [18]

ومن حقوق المرأة على الأولاد الاحترام والرعاية حيث منح الدستور العراقي الجديد لعام 2005 ذلك الحق للمرأة والرجل سواء، حيث جاء في نص الفقرة ثانياً من المادة التاسعة والعشرون ما يأتي : " للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية، ولا سيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة "[19]

ومن حقوقها ايضا الضمان الاجتماعي، نصت المادة الثلاثون الفقرة أولاً على ذلك الحق حيث جاء : " تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم ".من حقوق المرأة أيضاً الحياة الكريمة، ولغرض توفير ذلك الحق للمرأة نصت المادة الخامسة والثلاثون الفقرة (ثالثاً) على : "يحرم العمل القسري" السخرة" والعبودية وتجارة العبيد "الرقيق" ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس" [20] .

أما بالنسبة للمشاركة في الحياة السياسية فقد اشترط الدستور العراقي و لأول مرة و بشكل صريح على إشراك المرأة في الحياة السياسية و ألزم مشاركتها في السلطة التشريعية (البرلمان) بان يكون ريع أعضاء مجلس النواب من النساء على الأقل ويمكن إن تزيد هذه النسبة .فنصت الفقرة الرابعة من المادة (49) من الدستور العراقي على ما يلي : (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب) و هكذا ضمنت الكوتا النسائية مشاركة المرأة في البرلمان والحياة السياسة برمتها لان هذه الكوتا تسري على المؤسسات التشريعية و التنفيذية معا[21] .

أما تحليلنا حول هذه الكوتا النسائية فإن هذه الكوتا لا تحقق مشاركة فاعلة حقيقية وذلك لقلة النسبة فنقترح جعل النسبة أعلى مثلاً نسبة 40% وكذلك ضعف أداء بعض البرلمانيات فعلا سبيل المثال ضم مجلس النواب في دورته الأولى (74) إمرة أي حوالي (27%) من مجموع

الأعضاء، فعلى النساء المنخرطات في الشأن السياسي مراعاة حاجات المجتمع وجمهور الناخبين قبل مراعاة الكتل الحزبية ، والسعي الحثيث لكي تكون رؤية موحدة لتحديد المشكلة والحلول لقضايا المرأة وتبني مشاريع القوانين التي تدعم قضاياها ، التركيز على أهمية الكوتا في الوقت الحاضر والمحافظة على كافة المكتسبات التي وفرها الدستور . وعليها إن تكون ضاغطة على حزبها ومتميزة في دورها السياسي حول القضايا المهمة في البلاد .

وبقدر تعلق الامر بقضايا المرأة وعدم التمثيل الحسن لتلك القضايا أي إلى الان لم يشرع قانون يخدم واقع المرأة ولم تحسن واقعها ، وعدم ارتفاع مستوى البرلمانية عما كان عليه قبل الدخول فبعد أربع سنوات ما زالت أولئك النسوة بنفس المستوى الذي دخلن عليه فالقليلات الفاعلات والناشطات أنفسهن لم يضف إليها عدد آخر .

الخاتمة

الدستور هو اسمى القوانين في الدولة ،وهو الذي يعطي صورة واقعية عن مدى ايمان السلطة الحاكمة توفير الحقوق وتقديم الضمان للحريات لكافة افراد المجتمع ، وبقدر تعلق الامر بحقوق النساء العراقيات في دساتير الدولة العراقية فقد وجدنا بعد استعراض مواد القانونية هناك جملة من المقترحات والتوصيات منها:-

1) خلق وعي ثقافي للنساء بحقوقها في الدستور العراقي ، ويتم ذلك من خلال تعاون منظمات المجتمع المدني والبرلمانيات والوجوه النسائية المعروفة للعمل على تشريع قوانين توفر ضمانات حقيقية للمرأة وليس حبرا على ورق .

2) إن يكون ضمن نصوص الدستور العراقي إشارات وتأكيدات والتزام قانوني بجميع الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تراعي القيم الإنسانية وتبحث فيها .

3) وضع نص قانوني واضح للحد من العنف الموجة ضد النساء بشكل خاص وافراد المجتمع بشكل عام :(تحظر أشكال العنف والتعسف كافة في أي مكان من الدولة وضد أي مواطن عراقي بغض النظر عن جنسه أو دينه أو قومية أو مذهبه أو أي شكل آخر من التمييز) .

4) تعزيز مشاركة المرأة في مواقع السلطة العليا وفي مراكز صنع القرار ولجان ووفود المفاوضات من اجل إحلال السلام ولجان المصالحة الوطنية عن طريق إزالة أشكال المعوقات التي تعترض تلك المشاركة ومنح الفرص بالتساوي بين المرأة والرجل وعلى أساس مبدأ الكفاءة لا غير وجعل فرصة الترقية في الوظائف ذات مضامين عادلة.

5) تشريع القوانين التي تمنع زواج القاصرات ، وتشديد العقوبة عدم تسجيل عقود الزواج داخل المحاكم ، الى جانب القيام بحملات توعوية بانعكاس هذه الظاهرة على واقع المجتمع العراقي.

الهوامش

---

(1) – محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الانسان، (طرابلس، د.ت)، ص 19.

(2) – وائل عبد اللطيف، دساتير الدولة العراقية 1925– 2004، (د. ت.د.م)، ص 35.

(3) – المصدر نفسه، ص36.

(4) – رعد الجده، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، 1998)، ص 97.

(5) – – مها ايوب، حقوق الانسان في التشريعات العراقية، قراءة في ضوء البناء الاستراتيجي، (بغداد، 2011)، ص 452.

(6) – علوان التميمي، حقوق الانسان في الدساتير العراقية، الحوار المتمدن ، ص1، 17 /2009/3.
WWW. AL– MTMDN.COM

(7) – ازهار عبد الكريم ، الحفوف والحريات العامة ، في ظل الدساتير العراقية ، رسالة ماجستير، كلية قانون جامعة بغداد،1983،ص66.

(8) – المصدر نفسه.

(9) – علوان التميمي، المصدر السابق، ص2

(10) – مجلة "اوراق عراقية"، بغداد، العدد 4، 2005، ص 31.

(11) – حنون حميد ، "قراءة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية". مجلة العلوم القانونية ، المجلد العشرون/ العدد الاول 2005، ص

(12) – المصدر نفسه ، ص

(13) – د.بشرى العبيدي ، حقوق الإنسان للمراة في العراق ، بحث منشور على شبكة الانترنيت على الرابط / www.wafdionline.org/files

(14) – المصدر نفسه .

(15) – فاروق ابراهيم جاسم، المركز القانوني للمرأة ، بغداد،1987،ص28.

(16) – احمد فاضل العبيدي ، ضمانات مبدأ المساواة في بعض الدساتير العربية ، 2013، ص69–70.

(17) –ميسون علي عبد الهادي ، حقوق وحريات المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005، جامعة بغداد ، مركز دراسات المرأة ، ص 9.

(18) – المصدر نفسة ، ص 10.

(19) – المادة التاسعة والعشرون من دستور الدولة العراقية 2005

(20) – المادة الخامسة والثلاثون من دستور الدولة العراقية 2005

(21) – ياسين السيد ظاهر الياسري ، الوافي في شرح القانون العراقي ، بغداد،2011، ص 108–109 .

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 3 / 3 / 2023
تاريخ قبول البحث 25 / 4 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

عوامل تطور التكنولوجيا في ادارة الصراع بين الولايات المتحدة والصين

Factors in the development of technology in managing the conflict between the United States and China

الباحثة نور ياسين خضير
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Noor Yaseen Khudhair
University of Baghdad /Collage of Political
Noor.Yassin2102m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د سعد عبيد علوان السعيدي
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Saad Obaid Alsaeedi
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

احدث انهيار القطبية الثنائية تغيرات جذرية في مضمون ومصادر الصراعات الدولية , وذلك بفعل اختلال اليات الاستقرار وضبط الصراعات التي كانت قائمة اثناء الحرب الباردة وهو ما أدى الى تحول شامل لظاهرة الصراع في البيئة الدولية واتجاهها نحو اكتساب مضامين جديدة , فبعد تراجع العوامل العسكرية والايدولوجية التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد علاقات الامم , انتقل الاهتمام والتركيز الى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية , وانعكس هذا الاهتمام في العديد من الدراسات والنظريات وعلى راسها تلك المتعلقة بالصراع الدولي مع نهاية الحرب الباردة حدث تغير في طبيعة الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي ,اذ انفردت الولايات المتحدة بإدارة هذا النظام ,كما حصل تغير في طبيعة القضايا المطروحة , اذ ان تراجع مكانة الايدولوجية , كمصدر اساسي من مصادر الصراع الدولي.

الكلمات المفتاحية: "ادارة الصراع" ، "الولايات المتحدة" ، "الصين"

Abstract

The collapse of bipolarity caused radical changes in the content and sources of international conflicts, due to the imbalance of the mechanisms of stability and control of conflicts that existed during the Cold War, which led to a comprehensive transformation of the phenomenon of conflict in the international environment and its tendency towards acquiring new implications, after the decline of military and ideological factors that played a role Mainly in defining the relations of nations, the interest and focus moved to economic, technological and cultural factors, and this interest was reflected in many studies and theories, especially those related to the international conflict. With the end of the Cold War, a change occurred in the nature of the main actors in the international system, as the United States alone managed this The system, as well as a change in the nature of the issues raised, as the decline in the status of ideology, as a major source of international conflict.

Keywords: "conflict management", "United States", "China"

المقدمة

بسبب التطورات الهائلة التي يشهدها عالم اليوم من تكنولوجيا وتقنية عالية في مجال الاتصالات والكم الهائل من المعلومات, ادى هذا الى عدم قدرة أي دولة من ان تدير لوحدها شؤون العالم من دون مشاركة دولية في ظل المشاكل المتأزمة من انتشار اسلحة الدمار الشامل والاحتباس الحراري والهجرة غير الشرعية وحقوق الانسان ومحاربة الفقر والكوارث الطبيعية والمشاركة السياسية والديمقراطية , وفي

ظل عودة وصعود دول واحتلالها مكانة كبيرة في النظام الدولي وظهور منظمات وتكتلات دولية واقليمية التي اصبحت سمة من سمات النظام, وفي ظل التكامل والاندماج الاقتصادي وفتح الاسواق بوجود مؤسسات دولية ذات طابع رأسمالي كالبنك الدولي , وفي ظل التكنولوجيا وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة, فان جميع الدول تسعى الى الزيادة قوتها من اجل تحقيق توازنات اقليمية ودولية وهذا طبعا عائد الى امكانياتها المادية وغير المادية, بمعنى ان النظام الدولي قد يتجه نحو النظام المركب أي نظام ذو قطبين رئيسيين بكتلتين كبيرتين , بمعنى انه متعدد الاقطاب ولكن هذه الاقطاب الرئيسة والفاعلة تتشكل هي الاخرى داخل كتلتين رئيسيتين بقيادة الولايات المتحدة والصين , وان قوة هذه الكتل هي قوة اقتصادية وتكنولوجية بالدرجة الاولى ، أي ان الصين مرشحة لقيادة احدى الكتل اقتصاديا وتكنولوجيا وربما عسكريا لاحقا ، اما الولايات المتحدة فتمتلك التطور التكنولوجي والتقنية العالية في المجالات كافة.

مشكلة البحث : ينطلق البحث من مشكلة مركزية تتلخص في تساؤل و قوامها (هل شهد العالم تحولا اساسيا في العوامل المتعلقة بتحول طبيعة الصراع الدولي ؟ وما هو طبيعة ذلك التحول ؟

فرضية البحث : تتركز فرضية البحث بإجابة مباشرة واولية عن مشكلة البحث وكالاتي: شهد العالم لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة تحولا اساسيا في عوامل تحديد طبيعة الصراع الدولي تمثلت بتصاعد اهمية بعض العوامل كالعوامل الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجيا الحيوية.

منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص كونه يتعلق بدراسة جانب من جوانب التحولات المتعلقة بطبيعة الصراع الدولي, فضلا عن انه يوظف بعض الاساليب البحثية الاخرى كالأسلوب الوصفي والمقارن .

حدود البحث : للبحث حدود زمانية ومكانية تؤطره , اما الزمانية فهي تلك التي تبدأ منذ نهاية الحرب الباردة ولغاية الوقت الحاضر فضلا عن امتدادها المستقبلي اما المكانية فهي التي تجعل من العالم اجمع مكانا للبحث كونها تتعلق بعوامل الصراع الدولي بشكل عام.

المبحث الاول : التحولات على مستوى مؤسسات النظام الدولي بعد عام (2001)

المطلب الاول : تضخم اهمية المؤسسات الاقتصادية :

لما كانت بنية النظام الدولي تتحدد بتوزيع القدرات بين اطرافه , مما يسبغ اهمية خاصة على بعض الوحدات دون غيرها داخل هذا النظام, ولما كانت المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة قد ادت الى تراجع ملحوظ في الدور الذي تؤديه القوة العسكرية مقابل تزايد اهمية القوة الاقتصادية, فان الاقتصاد القوي اصبح هدفا تسعى اليه الدول واساسا تقوم عليه قوتها الراهنة واحد المعايير الاساسية لقوتها اللاحقة فضلا عن تمسك الدول الشديد, بممارسة التأثير في الساحة الدولية [1], من هنا جاءت اهمية المتغيرات

الاقتصادية في تحقيق دور مستقبلي للدول التي تمتلك المقومات الاقتصادية وبخاصة في ظل وضع دولي اتاح للقوة الاقتصادية ان تكون اساسا للتحرك بين الوحدات الدولية مقابل دور القوة العسكرية لذلك يمكن القول ان الاقتصاد الامريكي يعد اضخم اقتصاد في العالم بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم أي اقتصاد اخر فهو يتمتع بمزايا تنافسية خاصة مع نجاح الاقتصاد الصيني وتوسعه الهائل والسريع واتباعه اساليب جديدة ومغايرة للمفاهيم الاقتصادية السائدة في العالم [1], اذا اعتمد الاقتصاد الصيني الاسلوب السلمي للنمو الاقتصادي وفق الموارد والامكانيات المتوافرة للهيمنة على اسواق العالم بإنتاج سلعي استهلاكي غير قابل للمنافسة, اما الولايات المتحدة فقد استطاعت, ان تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي والتحكم فيه, وكذلك تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية التي باتت تؤثر فيها وفي سياستها وقرارتها بفعل الهيمنة الي تمارسها ودورها العالمي[2].

وانطلاقا من ادراكها لمكانتها في النظام الدولي , واهمية العامل الاقتصادي في تعزيز هذه المكانة فان الولايات المتحدة الامريكية اتجهت نحو وضع استراتيجية مالية , تهدف الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي خاصة بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية بالشكل الذي يضمن مصالحها لذا فأنها انشات المؤسسات التي يرتكز عليها[3].النظام الدولي والتي كانت من افرازات نظام (برتون وودز)[*] , كصندوق النقد الدولي , والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الحرة , ولم تقف عند هذا الحد بل عملت على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات[4], واسهمت هذه المنظمات بخاصة المنظمة العالمية للتجارة في توجهات وسياسات وقرارات الدول وخاصة القرارات الاقتصادية وتعتمد الهيمنة الاقتصادية بشكل مباشر على رأس المال ومنظمات مثل شركات متعددة الجنسيات واتفاقية ألجات التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني : منظمة التجارة العالمية :

تأسست عقب اتفاقية مراكش في 1 يناير 1995م، خلفاً للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة وأمانتها. وتتمتع المنظمة بعضوية دولية ويرأسها مؤتمر وزاري لجميع الأعضاء. وفقاً لاتفاقية مراكش، يتمثل تفويض منظمة التجارة العالمية في ما يلي:

- توفير منتدى للمفاوضات.
- تسهيل تنفيذ وتشغيل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- إدارة آليات تسوية المنازعات.
- الرقابة متعددة الأطراف للسياسات التجارية.
- والتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق مزيد من الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

أنشأت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إطاراً مؤسسياً موحداً لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف التي كانت قد أُبرمت تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، وجولة أوروغواي. وجُمعت هذه الاتفاقية في اتفاقية مراكش التي تأسّست بموجبها منظمة التجارة العالمية وباتت ملزمة لجميع الموقّعين عليه[5], وتتمثل الانشطة الرئيسية المنظمة التجارة العالمية[6]:

1- التفاوض على تخفيض او ازالة العقبات امام التجارة تعريف الاستيراد وغيرها من الحواجز امام التجارة , والاتفاق على القواعد التي تحكم سلوك التجارة الدولية مثل , مكافحة الاغراق , والاعانات ومعايير المنتجات وما الى ذلك .

2- ادارة ومراقبة تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية المتفق عليها بشان التجارة في السلع, والتجارة في الخدمات , وحقوق الملكية الفردية المتصلة بالتجارة .

3- مراقبة ومراجعة السياسات التجارية , وكذلك ضمان شفافية الاتفاقيات التجارية الاقليمية والثنائية.

4- تسوية النزاعات التجارية بين اعضاء المنظمة فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات وتطبيقها .

5- بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية في مسائل التجارة الدولية ,وتثقيف الجمهور حول المنظمة ومهمتها وانشطتها , ومساعدة الدول في عملية الانضمام لها.

6- اجراء البحوث الاقتصادية وجمع ونشر البيانات التجارية لدعم الانشطة الرئيسية الاخرى لمنظمة التجارة العالمية .

وتقول منظمة التجارة العالمية ان المبادئ التأسيسية والارشادية لها هي [7]1 :

1-السعي وراء حدود مفتوحة"

2-وضمان مبدا الدولة الاكثر رعاية والمعاملة غير التمييزية من جانب الاعضاء وفيما بينهم , والالتزام بالشفافية في تسيير انشطتها

3-فتح الاسواق الوطنية امام التجارة الدولية مع وجود استثناءات لها ما يبررها او المرونة الكافية سوف يشجع التنمية المستدامة ويسهم فيها ويحسن رفاهية الناس , ويحد من الفقر ويعزز السلام والاستقرار وفي الوقت نفسه تشترط المنظمة ان يكون فتح السوق مصحوبا بسياسات محلية ودولية سليمة تسهم في النمو الاقتصادي والتنمية وفقا الاحتياجات وتطلعات كل عضو.

4-تعمل منظمة التجارة العالمية الان كمنتدى للحكومات , يتم التفاوض فيما بينهم على الاتفاقيات التجارية من خلاله

5-تعمل كمنصة لتسوية النزاعات التجارية بين الدول , بما يجعلها مكانا لحل المشاكل التجارية التي تواجهها الدول مع بعضها البعض , وقد توسعت عضوية منظمة التجارة العالمية الى 164عضوا, يمثلون اكثر من 98%من التجارة الدولية في عام 2015 وقد وصل عدد النزاعات التجارية التي الى استلمتها وسوتها المنظمة الى 500 نزاع بحلول ذلك التاريخ.

المطلب الثالث : المؤسسات المالية والنقدية

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي اثرت على النظام الاقتصادي العالمي والتي كان ابرزها تقييد التجارة الخارجية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض العملة مما ادى الى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي , ونتيجة لهذه الاوضاع قامت الولايات المتحدة الامريكية[8] , بحضور مجموعة من الدول الى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر (بريتن وودز) عام 1944, هدف من خلاله الى محاولة ايجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية ممادى الى اقتراحات كان اهمها الاقتراح الامريكي والبريطاني, وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر انشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعتبران من اهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي[9].

المطلب الرابع : ماهية المؤسسات المالية الدولية

تعرف المؤسسات المالية الدولية بانها "مؤسسات تقوم بتحقيق اهداف الامم المتحدة من اجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الاسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول" , كما تعرف كذلك بانها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة المؤسسات النقدية والمالية من شانه ان يحقق الى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من ازالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية اداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد "[10] , وتعرف ايضا بانها " منظمات حكومية دائمة ذات ارادة ذاتية وشخصية مستقلة , تقوم بأنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق اهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول اليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة وتهدف هذه المؤسسات الى تمويل المشروعات الحكومية خاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الاموال وتامين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ".

أ. اهم المؤسسات المالية والنقدية :

اولا : صندوق النقد الدولي : هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات العالمية , انشئ بموجب معاهدة دولية الاشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية[11], وهو وكالة دولية متخصصة من وكالات منظمة الامم المتحدة , اصبح له وجود فعلي في عام 1945 ويعمل الصندوق على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي , وكما يتضح من الاسم الذي اطلق عليه وهو اسم " صندوق " أي

يمكن ان تستفيد الدول الاعضاء فيه من موارده المالية , لمعالجة ما قد تتعرض له من مشكلات في ميزان المدفوعات . وصندوق النقد الدولي وبحسب ما يقدم نفسه بموجب وثائقه يمثل " المنظمة العالمية الاساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي , ويضم الصندوق في عضويته 189 بلدا عضوا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك , ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي وهو نظام اسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان (مواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض وهو امر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة[12].

يعد صندوق النقد الدولي من اهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة التي انيطت لها مهمة الاشراف على ادارة النظام النقدي الدولي لتخفيف من اثار انظمة ميزان المدفوعات واسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية كما اصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الازمات ومنع وقوعها ومساعدة دول الاعضاء على اعتماد برامج تحت اشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها ويعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي[13] . ويقدم المشورة بشان السياسة الاقتصادية والمساعدة الفنية لمعاونة البلدان الاعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها , كذلك يقدم الصندوق قروضا للبلدان الاعضاء ويساعدها على وضع برامج لسياستها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصول على تمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية وعلى قروض الصندوق قصيرة الاجل نسبيا وتمول في الاساس من مجموع المساهمات التي تدفعها البلدان الاعضاء في شكل اشتراكات للعضوية, ومعظم موظفي الصندوق من الاقتصاديين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في السياسات المالية والاقتصادية الكلية[14] .

ثانيا: البنك الدولي: وهو المنظمة الاقتصادية الاولى التي تم انشاؤها بمقتضى اتفاقية(بريتون وودز) في عام 1944, وكان اسمه الرسمي حينذاك وهو " البنك الدولي للإنشاء والتعمير " وكان لهذا الاسم دلالة مهمة اذا ان الاختصاص الرئيسي للبنك لدى تأسيسه كان هو تنفيذ عملية اعادة اعمار ما خربته الحرب في قارة اوروبا , وبدا البنك عمله في الخامس والعشرين من يونيو عام 1947, بقيمة تبلغ 250 مليون دولار وتم توسيع عمليات البنك لا حقا لتشمل العالم ككل , كما تنوعت برامجه بعيدا عن الاقراض لمشاريع البنية الاساسية واعادة الاعمار الى معالجة قضايا تنموية عديدة , كقضايا الفقر , والامية , والرعاية الصحية , والتنمية البشرية حول العالم , والتركيز على الدول النامية[15], واتسع نطاق عمل البنك الدولي ليضم مجموعة من خمس مؤسسات انمائية مرتبطة وثيقا , واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته اعادة اعمار بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية , وبمرور الوقت تحول محور تركيز البنك الدولي من اعادة اعمار الى التنمية , مع التركيز على البنية التحتية , مثل السدود , وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق ومع انشاء مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 ,

اصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية , وجاء انشاء المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 ,بالمزيد من التركيز على البلدان الاشد فقرا , في اطار التحول المطرد في دور البنك نحو مكافحة الفقر[16], وهو ما اصبح الهدف الرئيسي للمجموعة وجاء اطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار, والوكالة الدولية لضمان الاستثمار, بعد ذلك بمثابة اثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية وقد شهدت السبعون سنة الماضية تغيرات هائلة في الاقتصاد العالمي فعملت مجموعة البنك الدولي على مساعدة اكثر من 100 من البلدان النامية من اجل التحول الى اقتصاد السوق , والتكيف مع التطورات الحادثة على مستوى الدولي مع حكومات البلدان , والقطاع الخاص , ومنضمات المجتمع المدني , وبنوك التنمية الاقليمية , والمراكز البحثية , وغيرها من المؤسسات الدولية , بشان قضايا تتراوح بين المناخ , والصراع والامن الغذائي[17], الى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة ,وتحول تركيز مجموعة البنك الدولي بمرور الزمن من اعادة الاعمار بمفهومها الضيق الى التنمية بمفهومها الشامل , كما ان تركيز البنك انصب خلال العقود الاخيرة على هدفين محوريين هما : انهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد , وتعزيز الرخاء المشترك, وانهاء الفقر المدقع , يرمي البنك الى تخفيض نسبة من يعيشون على اقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم الى نسبة لا تتعدى ثلاثة في المائة بحلول عام 2030, ولتعزيز الرخاء المشترك يسعى البنك الى زيادة نمو مستوى الدخل الافقر 40 في المائة من سكان البلدان النامية [18] .

ثالثا: الشركات متعددة الجنسية : تشكل الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي، باعتبارها ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، حيث أنها تمثل اليوم . إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية و الغير الحكومية، وبالتالي باتت تعد بمثابة الحكومة الكونية (Gouvernement Global)التي تتحكم في موارد طبيعية دائمة وتسيطر مباشرة على اهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد الدولي وكون هذه الشركات تعد طرفا فعال في العلاقات الدولية رغم حداثتها يثور سؤال حول تعريف هذه الشركات، وما هي دوافع ضهورها ، وكيفية تشكيلها وماهي خصائصها التي جاءت بها أثار مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات جدال واسعا عمى الصعيد السياسي، والاقتصادي والقانوني، نظرا لما لهذا المفهوم من الية عمل تتشابك مع المؤشرات التي يتحدد وفقها نشاط هذه الشركات وقد لازم العديد من رجال الفقه القانوني والاقتصادي لدراسة أنشطة هذه الشركات، وذلك بغية التعريف بها، الى أن ما وضع من تعريفات لم تلم الالمام الكافي لنشاطها ما أدى إلى تجاذب الآراء وانتقادات الفقهاء , وبالإضافة إلى وجود هذه الشركات المتعددة الجنسية، توجد أنواع مشابهة لهذه الشركات[19].

الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا : تعد الشركات المتعددة الجنسيات من اهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا في العالم خاصة الى الدول النامية وبنفس الوقت تعتبر من اكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى العالمي من خلال القنوات المختلفة المنافسة لها مثل الاستيراد والاستثمارات والخدمات الاستشارية العلاقات التجارية ولهذا لعبت تلك الشركات دورا كبيرا في جميع الانشطة الاقتصادية بحكم امتلاكها لكافة الامكانيات المادية والبشرية وقد ازاد دور هذه الشركات في النظام الاقتصادي العالمي من خلال لعبها الدور البارز في الثورة العلمية والتكنولوجية اذ تقوم تلك الشركات بدور فاعل ومؤثر في احداث الثورة التكنولوجية خاصة وان العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعرف بالثورة العلمية(P18F P) في مجالات الاتصالات والمعلومات والمواصلات ولهذا السبب فان التحدي المطروح امام الدول النامية هو كيفية العمل على تنمية قدراتها وإمكانياتها الذاتية من اجل خلق اليات للتعامل مع تلك الشركات والامكانيات التي تمتلكها وان عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق تلك الشركات التي تسيطر على 80%من عمليات النقل في العالم حاليا تتأثر بتوجيهات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة بحكم امتلاكها لرؤوس الاموال التي تقدر بعشرات التريليونات حيث اشارت احدى الدراسات التي شملت (500)[20].

المبحث الثاني : تحكم مؤسسات النظام الرقمي والتكنولوجي

تعاظم الحديث عن السياسات الرقمية وقضاياها بشكل واضح في الآونة الأخيرة وخصوص بعد أزمة فيروس كورونا، الذي فرض على العالم عملية تحول رقمي في قطاعات عديدة بشكل متسارع وثمة مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند طرح مسألة السياسات الرقمية، ينطلق الاعتبار الأول من حقيقة مفادها أنه لا مجال للفصل بين السياسات الواقعية والرقمية، فكلتاهما متكاملتان في الأهداف ومختلفتان من حيث المجال المكاني، حيث إن جغرافيا السياسات الرقمية تتحرك على صعيد الفضاء السيبراني، هذا ويتمثل الاعتبار الثاني في النظرة التكاملية للسياسات الرقمية، فهي سياسات تتحرك على مستويات متعددة ومجالات شتى، اجتماعية وثقافية وتقنية واقتصادية وسياسية وغيرها، وينطلق الاعتبار الثالث من حقيقة تنظر إلى السياسات الرقمية في إطار عالمي، فعلى الرغم من كونها ترتبط بسياقات الدولة القومية، فإنه ينبغي عدم إغفال البعد العالمي الذي تتحرك على صعيده. مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم خلال التسعينيات من القرن الماضي من تعزيز دور النظام الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تلعب دور كبير في دعم أداء القطاعات المختلفة من خلال مساهمتها في ً في زيادة مستويات الكفاءة عبر تقليل الكلفة والوقت اللازمين إنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات التنافسية من جانب آخر، ارتبط تنامى دور الاقتصاد الرقمي خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة مع بزوغ التقنيات المرتبطة

بالثورة الصناعية الرابعة من بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة وانترنت الأشياء والحوسبة السحابية . رغم عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للاقتصاد الرقمي، إلا انه يمكن في هذا السياق الإشارة إلى التعريف المقترح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين بما في ذلك الحكومة[21].

بناء على ما سبق، برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي فرغم الصعوبات التي تعتري قياس الاقتصاد الرقمي ً الإجمالي في العديد من البلدان ، عالميا إلا أن التقديرات تشير إلى أنه يسهم بنحو 5.15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. العالمي كما نمت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الاخرى رقميا خلال العقد الماضي بشكل أسرع بكثير مقارنةً بإجمالي صادرات الخدمات التقليدية، مما يعكس تزايد رقمنه الاقتصاد العالمي وأثره البالغ في رفع معدلات النمو في اقتصاديات البلدان المختلفة.

المطلب الاول : مفهوم وأهداف التحول الرقمي transformation Digital

يشير التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية العمل والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام. قد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي، والتي عرفت التحول الرقمي بأنه (عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي) والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق الاستخدام التكنولوجيا الاستراتيجية الجديدة، وخاصة يتم التعامل مع موضوع التحول الرقمي بشكل مكثف مع المفاهيم الاستراتيجية الأعمال الرقمية واستراتيجية التحول الرقمي[22] . ومن ثم تكمن الفكرة الرئيسية في استراتيجية الأعمال الرقمية في كيفية فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتحقيق القدرة التنافسية . كما قدمت دراسة مفهوم التحول الرقمي على أنه عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات[23] .

المطلب الثاني : تجليات موجات التكنولوجيا

لقد ادت الثورة التكنولوجية الى اتساع الهوة بين دول العالم , فالدول التي تمتلك زمام التكنولوجيا الحديثة تكون متقدمة وقوية اكثر من غيرها , تاركة خلفها الاثر الكبير في الاتصالات والمعلومات ,

فالتقنيات التي ولدت في هذا القرن ولاسيما في الفترة (2011–2012) حققت قفزة لنشر النشاط الاحتجاج العالمي , فالأنترنيت ووسائل التواصل جعلت الثورات التي حدثت في العالم العربي لا تستند الى الكاريزما ولأتتبع منهجا او ديانة او ايديولوجية معينة ولايواجهها ثوار محترفون بل هي احتجاجات مثلت طفرة على نحو غير عادي من طريق التكنولوجيا الاتصالات الحديثة باستخدام واسع للشبكات التواصل الاجتماعي[24] .

1- **الفضاء الالكتروني :** اصبح الفضاء الالكتروني احد مجالات العلاقات الدولية وله تأثير كبير على تشكيل هذه العلاقات وتفاعلاتها , عبر ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة واصبح لها تأثير في محتويات السياق الدولي , وهو بمثابة المستودع الذي تجتمع فيه كل انظمة الحاسوب وتجري فيه كافة عمليات التواصل الالكتروني التي تحدث بصورة مستمرة داخل الفضاء الالكتروني حيث تجتمع فيه عناصر متعددة , فهذه المساحة تشمل مجموعة البيانات والمعلومات الخاصة بكل شبكة من شبكات الحاسوب , كما يحتوي هذا الفضاء كذلك على اجهزة الحاسوب والانظمة البرمجية المعقدة , بالإضافة الى المستخدمين[25]. اضافة الى ذلك هناك كلمة اخرى تشير الى الفضاء الالكتروني , وهي" العالم الافتراضي" والذي يشير الى التمثيل الرمزي والمجازي للمعلومات كما تنتقل فيه البيانات الالكترونية[26], ونظرا لارتباط المجتمعات العالمية فيما بينها بنظم معلومات تقنية عن طريق الاقمار الصناعية وشبكات الاتصال الدولية فقد زادت الخطورة الاجرامية للجماعات والمنظمات الارهابية وقامت بتوظيف طاقتها للاستفادة من تلك التقنية[27], ويشير الفضاء الالكتروني ايضا الى " مجموعة المعلومات المتوفرة الكترونيا ويتم تبادلها وتشكيلها في مجموعات بناء على استخدامها " ويعمل الفضاء الالكتروني تحت ظروف مادية تقليدية حيث يكون الفضاء الالكتروني يعمل وفق قوانين فيزيائية مختلفة عن قوانين الفضاء الخارجي الفضاء الخارجي , ويتعامل الفضاء الالكتروني مع المعلومات والتي تتوقف فائدتها اما من خلال تفاعلها مع غيرها من المعلومات او انتاج معلومات جديدة او معلومات متوارثة تتفاعل داخل هذا الفضاء وخارجه , والفضاء الالكتروني اكبر من الانترنيت لأنه يتضمن ايضا قدرات مثل توجيه الطاقة التي توجد في الموجات الكهرو مغناطيسية , ويعد الفضاء الالكتروني مكونا منشأ أي تم بناؤه من خلال الشبكات واجهزة الكمبيوتر وهو منتشر في اماكن متعددة في نفس الوقت ويعد الفضاء الالكتروني مجالا عاما وسوقا مفتوحة , ويدل على وجود شبكة من التواصل والعلاقات بين من يستخدمونه ويتفاعلون معه مع انتقال كافة مجالات الحياة من اعلام , وصحة , وتعليم وحكومة , واقتصاد وسياسة , الى جانب ذلك اصبح الفضاء الالكتروني وسيطة ووسيلة في نفس الوقت لشن هجوم وتنفيذ الاعمال العدائية بين الخصوم كغيره من مجالات الجو او الفضاء ليصبح وسيطا جديدا للصراع

2-الانترنيت : هو نظام اتصال عالمي لنقل البيانات عبر انواع مختلفة من الوسائط , ويمكن وصفه بانه شبكة عالمية تربط شبكات مختلفة من الوسائط , ويمكن وصفه بانه شبكة عالمية تربط شبكات مختلفة

سواء كانت شبكات خاصة او عامة , تجارية او اكاديمية , بواسطة تقنيات لاسلكية او الياف ضوئية[28] , لكن الفضاء الالكتروني اوسع من الانترنيت فعلى الرغم من ان الفضاء الالكتروني ينبني على الانترنيت كأساس له فانه يمثل تجربة اكثر ثراء بمعنى ان الانترنيت جزء من الفضاء الالكتروني الواسع , الذي يتحرك ويقوم بوظائفه ضمن هذا الحيز (الفضاء الالكتروني), ويعد الانترنيت مصدر للمعلومات ووسيلة للاتصال خاصة في الاعمال التجارية ومصدر لتلقي العلم[29], زخر تاريخ الانترنت بالكثير من الحقائق والمعلومات المدهشة التي غيرت شكل الحياة البشرية بشكل كامل، ومن أشهر وأبرز الحقائق والمعلومات عن شبكة الانترنت العالمية والمهمة فقد بلغ عدد المواقع الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الانترنت أكثر من 47 مليار موقع في عام 2017. هنالك أكثر من 3 مليار ونصف مستخدم للانترنت حول العالم ولا يزال هذا الرقم في ازدياد دائم في عام 2017 فقط، تم إرسال ما يقارب الـ 269 بليون إيميل حول العالم بلغ عدد مستخدمي موقع اليوتيوب الشهير أكثر من مليار مستخدم، ويقدر عدد المشاهدات على الموقع بأكثر من 6 مليارات ساعة من مقاطع الفيديو. بلغ عدد مستخدمي موقع الفيسبوك أكثر من مليار و 860 مليون مستخدم حول العالم في عام 2017. أكثر من 90 مليار عملية تحميل للتطبيقات والبرامج في عام 2019.

المطلب الثالث : السيبرانية والامن السيبراني

وهي تعني الإلكترونية، وقد أُصطلح على أن تُطلق كلمة "سيبراني" على كل ما يتعلق بالشبكات الإلكترونية الحاسوبية، وشبكة الإنترنت، ومثلًا عندما نقول الفضاء السيبراني، فهذا يعني الفضاء الإلكتروني (Cyberspace)، فهذا يعني كل ما يتعلق من قريب أو بعيد بشبكات الحاسوب، والإنترنت، والتطبيقات المختلفة (كالوتسآب، والفيس بوك، وغيرها من مئات التطبيقات)، وكل الخدمات التي تقوم بتنفيذها كتحويل الأموال عبر النت، والشراء أون لاين، وغيرها من آلاف الخدمات في جميع مجالات الحياة على مستوى العالم[30]. اما الامن السيبراني يعرف بأنّه عملية حماية الأنظمة، والشبكات، وأجهزة الكمبيوتر، وما تحتويه من برامج من جميع أنواع الهجمات الرقمية والإلكترونية، ومنع الوصول إلى البيانات، وبدأ الأمن السيبراني من خلال شبكة وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة (ARPANET) في عام1972م وكلك يحمي الأمن السيبراني جميع المعلومات والبيانات الحساسة من السرقة، بما في ذلك المعلومات الشخصية، والمعلومات الحكومية، والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية، والمعلومات الصحية المحمية (PHI) ومعلومات التعريف الشخصية (PII) ويُساعد الأمن السيبراني على صد هجمات السرقة باستخدام برامج الدفاع الإلكترونية، ومنع احتمالية استخدام المعلومات بشكل غير مصرح به وإحداث الضرر، ومنع حدوث محاولات ابتزاز تُضر بالفرد، كما يُحافظ على كيان المجتمع بحماية معلوماته الخاصة بالخدمات المالية، والمستشفيات، ومؤسسات الرعاية الصحية الأخرى ومحطات الطاقة وغيرها.

المبحث الثالث : تراجع النزعة الدولية في مجال توظيف عناصر القوة الصلبة في ادارة الصراع لصالح العناصر الذكية

إن النظام السياسي الدولي الحالي والقائم بهذه الهرمية يرتكز بالأساس على عناصر القوة التي تمتلكها الوحدات السياسية المكونة لهذا النظام سواء من الدول او من الفواعل الدولية من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغيرها ، ومقدار ما تملكه هذه الفواعل الدولية من القوة هو الذي يتحكم بموقعها وترتيبها داخل الهرم السياسي الدولي ، والقوة ببساطة ما تمتلكه الدولة من عوامل مادية أو معنوية مع وجود امكانية لتوظيف هذه العوامل لتحقيق اهداف الدولة العليا ، وبهذا المعنى يتم الجمع فيها بين الاستراتيجية والقوة ، فلا فائدة من امتلاك عوامل القوة في دولة ما دون وجود تخطيط منظم وقدرة على ادارة هذه الموارد لتحقيق الاستفادة القصوى منه التغيير السريع الذي يشهده العالم[31]، لم تعد هنالك مفاهيم ثابتة في السياسة الدولية فما يعد عنصر للقوة في القرون السابقة لم يعد يملك الأهمية ذاتها في عالم اليوم ، فالتقدم الحاصل في الأدوات والكفاءة والقدرة العالية للإدارة هذه الموارد والتي قد تحقق نتائج اكبر بتكلفة اقل مما كانت عليه في السابق ، كما لا يمكن تجاهل بأن العالم يتجه إلى وجود حقيقة اساسية متعددة تمتلك مفادها أن هناك اطرافا هو الذي كان من عوامل القوة والتأثير الكبير في النظام السياسي الدولي ، ومن ابسط الأمثلة على هذه التغييرات إن العامل العسكري سابقا يتحكم بمكانة الدولة على الساحة السياسية الدولية ، اي ان العالم كان يخضع لسطوة السلاح الذي تمتلكه الدولة القوى والأكثر تسليحا ، اما العالم في العصر الحديث بات عالما تتعقد وتتشابك فيه العلاقات الدولية ويتحكم به العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى ف دول الاقتصادات القوية هي الدول التي تمتلك عناصر السيطرة على العالم ، وتتمكن من الوصول السلس الى اغلب دول العالم[32], والتحكم بسياساتها وبصناع قرارها السياسي دون استخدام السلاح وتحقيق مصالحها الحيوية دون التورط بحروب قد تستنزف قواها وتعيق تقدمها من خلال اللجوء لما يسمى بالسياسة الناعمة ، كل ذلك ونحن لا ننكر أهمية القوة العسكرية او بمصطلح حديث القوة الصلبة ومن المنطلقات السابقة ، يلاحظ بان هنالك تفاوت كبير في ما تمتلكه الدول من عناصر القوة ، بيد ان هنالك حقيقة واضحة تتمثل في ان الدول التي ستمتلك القدرة على التأثير بالنظام السياسي الدولي وتسخيره لتحقيق مصالحها العليا هي تلك الدول التي تمتلك القدرة على توظيف القوتين الصلبة والناعمة في سياساتها الخارجية وهذا هو الاتجاه الغالب في النظام السياسي الدولي في المرحلة الراهنة ، أي ان هنالك العديد من الدول التي تمتلك القدرة على توظيف عوامل القوة القائمة على استخدامات ناعمة كالمساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد البيانات، والتأثير في الرأي العام العالمي ، واستخدام الحروب النفسية وغيرها من الأدوات ، مع استخدامات محدودة للقوة العسكرية ، كون القوة العسكرية مرتبطة بعوامل الردع ، والتوازن الاستراتيجي النووي بين القوى النووية الكبرى وقد اقترنت السياسة الدولية منذ القدم بقوانين أساسية تعكس طبيعتها

الموضوعية، القوة أبرز هذه القوانين ، فكما إن الصراع بمضمونه يعني تناقض مشاريع الدول ومصالحها الحيوية، فإن القوة أداة أساسية لحسم هذا الصراع ولصالح أحد أطرافه وفي الحقيقة أن القوة في هذا المجال، تعبير شامل لا يقتصر على مجرد القوة العسكرية، بل ينصرف إلى كافة العناصر المادية والمعنوية والبشرية ، التي تعمل بتفاعلها معا في الذي إلى تحديد مركز القوة الذي تتمتع به الدول المعنية، والمبرر الفلس تنطلق منه هذه النظرية هو إنها تفترض إن القوة ومن ثم الجنوح إلى التسلط أحد أهم الأمور الغريزية الكامنة في شخصية إنسانية والبد أن تبرز بصورة أو بأخرى في أشكال السلوك الإنساني ، وبتشبيه الدول بالإنسان تنطبق عليها القاعدة ذاتها وفي هذا السياق يقصد بالقوة في التفكر الاستراتيجي، فاعلية الدولة ووزنها في الساحة الدولية، والناتج عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في العمل على فرض اردتها على الدول الأخرى ، والتأثير في ارادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية الخاصة[33].

الخاتمة :

يتلخص مجمل الصراع على القوة في القرن الحادي والعشرين , حول المعرفة وكيفية الوصول والحصول عليها , ولا يخفى علينا بان اليات هذا الصراع قد تغيرت تماما , فبعد ان كانت محصورة بالقوة العسكرية القسرية العنيفة والتي ترمي الى الاحتلال والسيطرة, فاليوم تحول مسرح وميدان التنافس الى عقول البشر وما يحتويه من المعلومات ومعارف لكن هذا بالتأكيد لا يلغي اهمية ودور العنف والموارد الاولية والمال كوسائل اخرى لتحقيق غايات الصراع , وقد اسند العالم (الفن توفلر) في تحليله لعوامل القوة الرئيسية والتي لخصها بالعنف (القوة العسكرية) والثروة (القوة الاقتصادية) والمعرفة (المعنى الواسع للقوة التكنولوجية) اذا عد ان العالم يشهد تحولا في القوتين العسكرية والاقتصادية الى نسق جديد يعتمد على قوة عامل المعرفة والمعلوماتية التي سوف تسهم بشكل فاعل ومؤثر في بناء مقومات الدولة مستقبلا.

الهوامش

([1]) يامن خالد يسوف , واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية , الهيئة العامة السورية للكتاب ,دمشق, 2010, ص208

([2]) سليم كاطع علي ، انعام عبد الرضا ،العلاقات الامريكية _الصينية الواقع وآفاق المستقبل ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،العدد(٤٣_٤٤)سنة ٢٠١٦.

([3]) احمد عبد الجبار عبد الله , الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وافاق المستقبل ,مصدر سبق ذكره , ص173.

(*)تفاقية بريتون وودز (Bretton Woods): الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة.

وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية, على الرابط الالكتروني :

https://ar.wikipedia.org/wiki

([4]) بول سالم , الولايات المتحدة والعولمة , معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , سنة 1998,ص162.

([5]) سليم كاطع علي , مصدر سبق ذكره , ص165.

([6]) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ,اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي , دار المنهل للنشر , عمان , 2010 , ص ص229 _230.

([7]) علي صلاح , الشعبوية الاقتصادية "مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية مصدر سبق ذكره ,ص155.

([8]) عبد المطلب عبد الحميد , النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث عام 2011,مجموعة النيل العربية , القاهرة 2003, ص83.

([9]) ايمان حملاوي , دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990_2012) , رسالة ماجستير , منشورة , 2014, ص1.

([10]) ايمان حملاوي , دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1990_2012) , رسالة ماجستير , مصدر سبق ذكره , ص3.

([11]) وسام نعمت ابراهيم السعدي , صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية في ظل احكام النظام الدولي المالي, المركز العربي للنشر والتوزيع , بيروت , 2020, ص18.

([12]) مصعب قاسم العزاوي , الدور الوظيفي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي , حوار اجراه فريق الاكاديمية , 2022, ص1.

([13]) وسام نعمت ابراهيم السعدي , صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية في ظل احكام النظام الدولي المالي , مصدر سبق ذكره ,ص ص52_53.

([14]) علي صالح , الشعبوية الاقتصادية مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية , مصدر سبق ذكره , ص148.

([15]) علي صالح , الشعبوية الاقتصادية مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية , مصدر سبق ذكره , ص144.

([16]) وسام ملاك , الظواهر النقدية على المستوى الدولي , دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر , لبنان , 2001, ص401.

([17]) وسام ملاك , الظواهر النقدية على المستوى الدولي , مصدر سبق ذكره , ص404.

([18]) محمد الطاهر قادر السائحي , البشير جعيد عبد المؤمن , مختارات من الاقتصاد الدولي في ظل تحديات اخطبوط العولمة , مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر , 2016, ص311.

([19]) محمد الطاهر قادر السائحي و البشير جعيد عبد المؤمن , مختارات من الاقتصاد الدولي في ظل تحديات اخطبوط العولمة , مصدر سبق ذكره , ص282-283.

(20) احمد عباس عبد الله , احمد محمد جاسم , دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي , رسالة ماجستير , منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الانبار , 2012, ص64.

(21) محمود، عبير فارو ق، "دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري"، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس, 2009, ص47.

(22) سناء محمد عبد الغني , انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر, مجلة كلية السياسة والاقتصاد , المجلد الخامس عشر , ط14 , المعهد العالي للدراسات المتطورة , 2022, ص55.

(23) اخلاص باقر هاشم , الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة .2017, ص33.

(24) محمد منذر جلال و سرى غضبان غيدان , تكنولوجيا الحروب السيبرانية واستراتيجيات المواجهة الدولية , مصدر سبق ذكره , ص74.

(25) محمد جسام على الله ,التنافس المعلوماتي بين الولايات المتحدة والصين (دراسة في الامن السبراني), عمان ,مصدر سبق ذكره ,2022, ص46.

(26) صلاح عبد الحميد , الاعلام والفضاء الالكتروني , اطلس للنشر والانتاج الاعلامي, الجيزة ,2015, ص ص9-1.

(27)منري ركاب، ثورة المدونات الإلكترونية تجتاح الجزائر، جريدة إعلام تك، العدد،٢٦ من ٨ إلى١٥فبراير،٢٠٠٧ ص50.

(28) لورنس لسيج , الكود المنظم للفضاء الالكتروني , ترجمة محمد سعد طنطاوي , مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2014 , ص31.

(29) محمد جسام على الله ,التنافس المعلوماتي بين الولايات المتحدة والصين (دراسة في الامن السبراني) , عمان ,مصدر سبق ذكره ,2022, ص46.

(30) رشا الصوالحة , اهمية الامن السيبراني , مقالة , موقع على الانترنيت ,2021. https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

(31) جان بيريه , الذكاء والقيم المعنوية في الحرب, ترجمة اكرم ديري وهيثم الايوبي , ط3, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1995, ص13.

(32) سيف نصرت , مقتربات القوة الذكية كآلية من اليات التغير الدولي (الولايات المتحدة انموذجا) , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2014, ص65.

(33) محمد معوض , الحرب عن بعد :دراسة في التكنولوجيا الحربية , دار الجنائن المعلقة , طرابلس 2009. ص17-20.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 20 / 9 / 2023
تاريخ قبول البحث 29/ 10/ 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الدور الدولي في تعزيز الامن السيبراني في ضوء التحديات المعاصرة

Dimensions of the Turkish water policy towards Iraq

أ. م. د. انعام عبد الرضا سلطان العگابي

Asst.Prof. Dr. Anaam abdalruda sultan aligabi

جامعة بغداد/ كلية الاعلام

University of Baghdad/College of Information

anamalkaby43@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

الامن السيبراني هو الموضوع الذي يهم العالم في الوقت الراهن لأن الثورة التكنولوجية التي اجتاحت الدول والفواعل من غير الدول ادت الى ظهور تحدي كبير يواجه الدولة وافراد المجتمع , ولهذا فأن زيادة التهديدات الالكترونية التي منها السرقة والنصب والاحتلال والابتزاز الالكتروني والذي يفُترض على الدولة ان تعزز انظمتها التقنية على كافة الاصعدة ومكوناتها من اجهزة وبرمجيات وتأمين المعلومات الحساسة البالغة الأهمية للدول والمجتمعات على حداً سواء المعرضة للخطر والاختراق والاستيلاء كي تحافظ على الامن الوطني وحفظ وحماية السرية والخصوصية للبيانات والوثائق الرسمية للدول والبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد الدولة.

الكلمات المفتاحية:"الامن السيبراني"،"التهديدات"،"الفضاء الالكتروني"،"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، "الامن الوطني"

Abstract

The international role in enhancing cyber security in light of contemporary challenges

Cyber security is the topic that concerns the world at the present time because the technological revolution that swept through countries and non-state actors led to the emergence of a major challenge facing the state and members of society, and for this reason, the increase in electronic threats, including theft, fraud, occupation and electronic extortion, which the state is supposed to strengthen its technical systems At all levels and their components, including hardware and software, and securing sensitive information that is of great importance to countries and societies alike, which are exposed to danger, penetration, and seizure in order to maintain national security, preserve and protect confidentiality and privacy of data and official documents of countries, and personal data and information of state personnel.

Keywords: "cyber security" ،"threats،" cyber space"،" information and communication technology"،" national security"

المقدمة

ظهر الفضاء السيبراني كبيئة تفاعلية رقمية تضمنت مقومات مادية وغير مادية فضلا عن مجموعة من الادوات الرقمية وانظمة شبكات وبرامج لحفظ المعلومات وقدرتها على اعادة بلورة قواعد القوة الدولية والمقدرات الدولية للقوى الفاعلة في المجتمع الدولي، وما يعنيه ذلك من تهديدات على الامن القومي للدول، فتمثل الهدف الرئيس للامن السيبراني في تعزيز قدرات الدول وفي مقاومة التهديدات الكامنة من تداعيات الفضاء السيبراني حيث اصبح الامن السيبراني جزء من الامن القومي للدول ، الامر الذي دفع اغلب دول العالم وضعه في سلم اولوياتها ، عبر ظهور الحروب الالكترونية التي واجهتها عدد كبير من الدول من خلال انتشار القوة السيبرانية بين الفاعلين المؤثرين في الساحة الدولية وقدرتها على السيطرة والهيمنة في الفضاء السيبراني.

اهمية الدراسة: تكمن الاهمية العلمية للدراسة في معرفة الدولة لمدى خطورة ما يجوب في الفضاء الالكتروني من حروب وجرائم الكترونية وهجمات سيبرانية وكيفية مجابهتها وتحصين فضاءها الالكتروني وتحقيق الامن السيبراني ومعرفة مدى خطورتها على الامن المعلوماتي للدول من اجل اتخاذ اجراءات لحماية الامن المعلوماتي للدولة ضمن أطار سياسات عامة وفق منظومة امنها الوطنيي.

اشكالية الدراسة: اصبحت قضية أن الفضاء الالكتروني السيبراني الافتراضي من عمليات القرصنة والهجمات الالكترونية والتي بدورها تؤثر على أمن الدول والمجتمعات تلقي اهتماماً متصاعداً على أجندة الامن الدولي وذلك في محاولة لمواجهة تصاعد التهديدات الالكترونية ودورها في التأثير على الطابع السلمي للفضاء الالكتروني . من خلال ما سبق تتضح لنا الاشكالية الرئيسة للبحث وهي: ما هي أهم المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الامن المعلوماتي للدول ومجتمعاتها من اجل تجسيد الامن السيبراني وماهي الاستراتيجيات الدولية والاليات التي يجب تفعيلها من قبل الدول للحد من المساس بامن الدولة وافرادها.واندرجت عدة أسئلة فرعية تتمثل اساساً في: ماهي السيبرانية؟ ماهو مفهوم الامن السيبراني والمفاهيم المرتبطة بالامن السيبراني؟ وما هي التهديدات اللاتناظرية التي تتعرض لها السيادة الوطنية للدول؟ ماهي اهداف وابعاد وخصائص الامن السيبراني ؟ ومن هم فواعل الامن السيبراني؟ الوطنية والامن الوطني السيبراني العراقي والمخاطر التي يتعرض لها في فضاءه الالكتروني؟

فرضية الدراسة: كلما زاد التطور التكنلوجي كلما ادى الى زيادة مخاطر تعرض أمن الدول ومجتمعاتها الى الهجمات والتهديدات والجرائم السيبرانية في ميدان الفضاء الالكتروني , أي ان هناك علاقة طردية بين زيادة التطور التكنولوجي وزيادة مواجهة الدول لتحديات الامن السيبراني وتآكل السيادة الوطنية والقومية لمقومات الدولة وامن المعلومات

هيكلية الدراسة: تتضمن الدراسة البحث في المحاور التالية:

المحور الاول: الفضاء السيبراني وتطور مفهوم الامن السيبراني

اضحى التقدم في الثورة التكنولوجية للاتصال والمعلومات وبالاخص في شبكات الحواسيب , ان يكون هناك تغيير في تفسير مصطلح القوة والامن مما نتج ان يدخل المجتمع الدولي في مرحلة التصادم والتنافس في داخل منظومة الفضاء الالكتروني والذي ادى الى ان يستحوذ مفهوم القوة الاهتمام الكبير من قبل القوى العظمى او السيطرة على عناصرها الاساسية.

أولاً: مفهوم السيبرانية والامن السيبراني والمفاهيم ذات العلاقة:

1. مفهوم السيبرانية: في ظل التسابق الالكتروني الذي نعايشه اليوم نرى ان هناك العديد من المفاهيم الجديدة بدأت بالظهور على الساحة الالكترونية ولربما كان وجودها منذ مدة الا انها حديثاً بدأت بالانتشار والتي من ابرزها مصطلح السيبرانية الذي ارتبط بالحروب السيبرانية أو الالكترونية. اشتق اصل كلمة او تعريف سيبرانية من اللغة الانكليزية من الكلمة cyber والتي تعني شبكات الاتصال والانترنت وشبكات المعلومات والانظمة الرقمية المختلفة . ويندرج تحتها ما نسميه الفضاء السيبراني أو الالكتروني اي الفضاء الذي يضم كل ما يخص الشبكات والانترنت عموماً. واشتق من تعريف السيبرانية لاحقاً مصطلح الهجوم السيبراني وهو ما نقصد به الهجمات الالكترونية والرقمية التي تتم من خلال الانترنت على مواقع الانترنت المختلفة والحواسيب والاجهزة الرقمية وشبكات الاتصال المتنوعة(1).
2. مفهوم الأمن السيبراني : هو مجموعة من الآليات والإجراءات والوسائل والأطر التي تهدف إلى حماية البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر من مختلف الهجمات الإختراقات (التهديدات السيبرانية) التي قد تهدد الأمن القومي للدول ، ولغرض الوصول الى تعريف اكثر دقة ووضوح ، نجد المعهد الوطني للمعايير والتقنية الأمريكي، " عرف الفضاء الالكتروني : هو شبكة متداخلة من التصنيفات التكنولوجية والفنية ، من ضمنها شبكة المعلومات الدولية ونظام الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم المعلومات في الحواسيب ووسائل التحكم واقراص الدمج للمعالجات الالكترونية(2) ، ويمكن ان يكون الأمن السيبراني كوسيلة عسكرية استراتيجية تستخدمها الدول والمواطنين بالشكل الذي لا يمكن اغفاله ان الحرب الافتراضية أصبحت جزء من الاستراتيجيات المعاصرة للدول وفي الصراعات المسلحة فيما بينها(3). وفي العصر الراهن لثورة تكنولوجيا المعلومات وامنها اضحى لها الوظيفة الكبرى في صد وردع إي عمل هجومي سيبراني على الدولة يهاجم انظمتها المختلفة، وكذلك حماية وسائل النظام التشغيلي ضد اي عمل استباقي بهدف الدخول والاختراق لتنفيذ اعمال غير مشروعة او غير صائبة(4). ولحماية مؤسسات الدولة جميعها من مخاطر الإختراق من قبل الدول والأفراد، ولتتم الاستفادة من الخبرات الوطنية في السيبرانية وتطوير هذه الخبرات إلى مهارات عالية الجودة للحفاظ على أمن الدولة ومواكبة التطور التكنلوجي في العالم (5).

3. الفرق بين الفضاء السيبراني والامن السيبراني: يتكون الفضاء السيبراني من انظمة واجهزة الكترونية متنوعة مندمجة بالشبكة ونظام شبكات سلكية ولاسلكية . وعدت المعلومات المتوافرة في الفضاء الخارجي واحدة من اهم مميزات وخصائص المجتمع المعاصر، وهو ما يؤدي الى تقوية امكانية وقدرة الاتصال السريع، والتحكم في قيادة مجموعة من الانظمة الموزعة ، وخزن ونقل المعلومات باعداد كبيرة (6).
4. الفرق بين أمن المعلومات والأمن السيبراني (7):-

أ. أمن المعلومات (Information Security) :يهتم بالسرية والتكاملية وتوفير البيانات
ب. الكتمان والسرية : تعني عدم معرفة أي شخص غير مسؤول او ليس لديه تخويل من الوصول لبيانات مستخدم آخر .
ج. الأئتمان وحفظ البيانات: ويعني الائتمان التكامليّة والمحافظة على البيانات من التحريف او النسخ من قبل الأشخاص غير المصرح لهم بالوصول لهذه البيانات بصورة عمدية او غير عمدية وتعديل البيانات والذي يعُد اختراقاً للائتمان وعدم القدرة في الحفاظ على المعلومات بشكل تام .
د. تتم بسرية وضرورة توافرها بصيغة مستمرة مدونة أو بصيغة الكترونية.

أذاً أمن المعلومات يضمن حماية البيانات المادية والرقمية ويختلف الامن الموظف للمعلومات عن الأمن الالكتروني والذي يسعى الى حفظ البيانات بشكل آمن أياً كان نوعها، بينما يحافظ الأمن الالكتروني على البيانات الالكترونية او الرقمية . وفي حال نريد أن نبدأ بتطوير برنامج أمان؛ فأن حفظ المعلومات وتأمينها هي اولى الخطوات ، حيث يعُد المعيار الرئيس لتأمين البيانات. وهو ايضاً يعمل على ضمان وتأمين الانظمة والبرامجيات الشبكية من الاختراق الالكتروني (8).

5-الفرق بين الأمن السيبراني وأمن الشبكات: أمن الشبكات هو فرع من فروع الأمن السيبراني؛ يحمي البيانات التي تُنقل من خلال اجهزة الشبكات لتأمين حفظ المعلومات من التغيير او الاختراق. ويتضمن وظيفة أمن الشبكة في توفير الحماية والامان للبنى التحتية والوسائل الفنية للمعلومات الحكومية والمؤسسية من الهجوم السيبراني بكل انواعه. اضافة أن اعضاء أمن الشبكات يتحمل مسؤولية حماية البرامج والآليات اللازمة لتأمين بنية شبكة الاتصالات المحلية. وباستخدام وسيلة تأمين ملائمة قادرة على إكتشاف مصادر التهديد التي تسبق عملية التسلل إلى الشبكة المحلية وتهديد بيانات الهيئات والشركات. لذا يمكن القول، يستوجب توفير الأمن للدولة والمؤسسات والهيئات توفير اسس التعاون الجماعي لأنجاز الاليات الفنية والتقنية للأمن وهي : أمن المعلومات والأمن الالكتروني او السيبراني وأمن الشبكات، فقد تحقق سوية اساس امني محترف ومتكامل (9).

ثانياً: خصائص الامن السيبراني:

وتُعد حروب الفضاء الخارجي واحدة من وسائل وآليات الجيل الخامس من النزاعات ، فلم تنفرد اهداف المجاميع الخاصة للقوات الامريكية في ردع اي هجوم او اعتداء من قبل الخصم في القوات السيبرانية المعادية لكن أيضاً دخلت مواقع التواصل وتطبيقات الانترنت للتنظيم الارهابي (داعش) الامر الذي ساعد على ابقاء السرية للقنوات الخاصة بهم والهادفة الى احتمالية تجنيد مزيد من الاصوليين الارهابيين . (10).

خصائص الامن السيبراني العامة: من المبادئ الشائعة والتي تُعد من اجل ان يكون البرنامج الاكثر ضرراً في تكوين اسلحة الفضاء الخارجي (11):-

1. يجب ان يكون تحت رعاية حكومية أو هيئة ناشطة غير حكومية يتم تطويعه لها.
2. ان تكون الفائدة من هذا السلاح من اجل عمل تجسسي وتوظيف قوة فاعلة في تشكيل وصياغة مشاهد تبرر فعلهم العدواني.
3. هناك قوى ترعى بناء وتشكيل السلاح السيبراني والذي يتميز عن البرامج التي تتسم بالضرر، وأن يعمل السلاح السيبراني ضد أهداف معينة حيث انه لا يستخدمه قراصنة، بل يتم استخدامه من قبل حكومات وقوى غير حكومية مثل التنظيمات الإرهابية والكيانات الفاعلة التي يتم اشراكها .
4. مراقبة النظام ومراقبة مشغليه، والمعلومات الحساسة، مثل كلمات المرور، والمفاتيح الخاصة للبرامج وسرقة البيانات والملكية الفكرية فعملية الاتلاف الالكتروني لواحداً أو أكثر يكون مما يلي(12):

أ-البيانات الموجودة في أنظمة البنى التحتية

ب-اتلاف أجهزة الكومبيوتر أو تدميرها بالكامل

5. الاستهداف: ويكون استهدافها اختياري ، قبل البدء بأي هجوم، يتم اختيار الأهداف أولاً وبالطرق المختلفة، لكن ما يستخدمه القراصنة والمحتالون لسرقة المعلومات الشخصية أو المالية، تبين إنها عشوائية، وتوزيعها واسع.
6. التميّز عن الفيروسات والبرامج الضارة الأخرى: يتميز السلاح السيبراني عن الفايروسات، ليست كل الفيروسات أسلحة سيبرانية، كما ان ليست جميع الأسلحة السيبرانية فيروسات، فالأسلحة السيبرانية المهددة للامن السيبراني هي برامج تم تصميمها للقيام بوظائف مختلفة وتشمل(13):

أ-فايروسات الحاسوب : من وظائفها ازالة البرنامج أو تعديل عيبها أو نسخها أو غير ذلك والغرض هو إلحاق الضرر بحواسيب الخصم، وفي بعض الأحيان قد تستخدم إلى تعطيل شبكة الاتصال لدولة ما ، بعد تطور الفضاء السيبراني صنعت من اجل تخريب بيانات الخصم وسرقتها او قطع شبكته، تتصف بالانتشار وصعوبة التخلص منها، لقدرتها الكبيرة على عمل التلوث والنسخ والاحتيال وبالاخص عندما يتم

استخدامها في الهجوم على المعلومات التي تركز على شبكات الاتصالات والتي تستهدف الاموال، مثل المصارف واشهر الديدان الستاكس نت التي استخدمت لتعطيل أثنين من المفاعل النووية الإيرانية [14].

ب- حصان طروادة :هي شيفرة وكذلك برنامج صغير متخفي داخل برنامج واسع ويُعد من البرامج المشهورة عالمياً، حيث يعمل على بعض الوظائف غير الظاهرة ، مثلاً يقوم بزرع فايروسات وديدان ، ولا يمكن معرفة مكان وجوده لأنه تم برمجته بدقة كبيرة ، ويخفي آثاره التي لا تتصف بأعمال تدميرية ، ويقوم بتقليل القوة الدفاعية لدى الشخص الذي تم اختراقه من اجل انتهاك خصوصية معلوماته وبياناته المثبتة في جهازه فيقوم على سبيل المثال بأرسال بيانات عن نقاط الضعف المتواجدة داخل النظام (15)

ثالثاً: ابعاد الامن السيبراني: لا بد لنا من استعراض الابعاد كما يلي(16):-

1-الابعاد العسكرية: فمن المعروف ان بدايات شبكة المعلومات الدولية قد تم تطويرها في المؤسسات العسكرية بصورة اساسية لتدخل أيضاً بعدها المؤسسة البحثية بما تقدمه من ابحاث تكون موظفة لخدمة المجال العسكري ودراسات علمية التي تميز دولة عن غيرها. ان اختراقات انظمة المنشآت النووية وخطر حروب الفضاء الخارجي المؤثرة في البنى الهيكلية التي تشمل المؤسسة الدفاعية وامدادات خدمات الكهرباء ومعظم المؤسسات الخدمية في البنى التحتية .

2-الابعاد الاجتماعية: ان معظم تطبيقات شبكة المعلومات الدولية كالمدونات ومواقع التواصل الاجتماعي منحت الفرصة لاغلب المستخدمين بأن يعبروا عن آرائهم السياسية ومتطلباتهم الاجتماعية , بالاضافة الى السمات التي يتمتع بها الانترنت من امكانات تكنولوجية هائلة في جميع الحقول الخدمية والمعلوماتية والتي تصل الى جميع بقاع الارض ولأغلب الشرائح ، والذي يمكن ان يعمل على تبادل المعلومات في اوقات الازمات الانسانية والكوارث بل تتعدى الى المحافظة على الايدولوجية المجتمعية ،وكان حرص المؤسسات والتنظيمات الدولية على بث صورة تثقيفية وتوعوية للامن في الفضاء السيبراني وضمان تفعيله وحث المجتمع الدولي على اهمية تحقيق (17).

3-الابعاد السياسية: وتشمل بصورة مرتكزة وهو ان الحكومات لها احقية في حماية وضمان ديمومة بقاءها في السلطة, ولا يمكن ان نغفل عن دور تقنيات الاتصال والمعلومات في تشكيل فواعل محلية ضمن المجتمع ، فقد تحول المواطن الى فاعل ولاعب اساس قادر على ان يؤثر في تغيير وتعديل القرارات ومساعدة صانع القرار في صياغة القرارات السياسية من خلال قدرته في الحصول والوصول الى المعلومات المتوافرة من كل مصادرها المعلومة وغير المعلومة(18).

4- الابعاد الاقتصادية: هناك علاقة وثيقة بين اقتصاد المعارف التي ترتبط به وبين تكنلوجيا الاتصال والمعلومات من خلال ما تقدمه من احصائيات وبيانات محفوظة يتم استخدامها وتداولها بين جميع

الفئات الرسمية وغير الرسمية. لقد ساعدت تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي لعدد كبير من بلدان العالم (19).

5- الابعاد القانونية: يؤدي الدور الشخصي والنشاطات والهيئات الحكومية دوراً جداً فاعل في الفضاء الخارجي الالكتروني ويعطي حلولاً ونتائج تساعد في نزع فتيل الازمات والحروب التي تشكلت بسببها , لهذه الاسباب تستدعي الحاجة الى وضع دراسة متوازنة بين التغييرات التي اصابت المجتمع الدولي وبين تعزيز حقوق الانسان وحريته الشخصية التي دونت في القانون الدولي ومنظمات مراقبي حقوق الانسان وحقوق اخرى تم اضافتها كحق الوصول الى الانترنت والحق في انشاء مدونات الكترونية ، وضمان الملكية للمعلومات , وتوأمة القوانين مع الاقتصاد كحق الاحتفاظ بالبيانات الابلاغ عن جرائم الاختراق والابتزاز الالكترونية وجرائم تخص المحتوى ذات اثار اقتصادية سلبية لذا يجب الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات للافراد وخصوصيتها(20).

المحور الثاني: الدور الدولي في تعزيز الامن السيبراني

بعد بيإنّ الخطوط العامة لطرق الدفاع الالكتروني نوضح في ما يلي الاستراتيجيأت التي تتبناها القوى السيبرإنّية الكبرى "Cyber Superpowers". والأكثر اعتماداً واهتماماً بالفضاء السيبرإنّي، وذلك لحماية مؤسساتها وإنّظمتها الإلكترونية وشعوبها مما قد تتعرض له من هجمات سيبرإنّية، ولقد تم اختيار نماذج من اجل استعراض استراتيجيأت الأمن السيبرإنّي وذلك لانها الأكثر اعتمادا على الفضاء السيبرإنّي والأكثر عرضة للهجمات السيبرإنّية ، والأكثر وضوحاً في الإعلإنّ عن استراتيجيأت الأمن السيبرإنّي الخاص بها(21) ,لإنّها تضفي قدراً كبيراً من السرية على إنّشطتها السيبرإنّية بشكل يعيق إلى رؤية واضحة لاستراتيجيتها السيبرإنّية في مواجهة تحديات الامن السيبراني

أولاً: الاستراتيجيات الدولية في تعزيز الامن السيبراني:

تُعد الحكومة الامريكية من مصافي الدول التي تعاملت مع موضوعة امن الفضاء السيبراني وجعلتها ضمن اولوياتها الاستراتيجية من اجل درء المخاطر التي يتعرض لها اقتصادها القومي وعلى تقنية الاتصالات والمعلومات مما فرض على الحكومة الامريكية ان تعمل على تحسين وزيادة قوة الدفاع السيبراني وزيادة الاهتمام بتوفير ضمان وتأمين كافة هياكل البنى التحتية المهمة بأتباع نهج اساس واستراتيجية شاملة عرُفت ب" الاستراتيجية الوطنية لحماية الفضاء السيبرإنّي" فتم وضع تقسيم شامل من اجل توفير الحماية لأمن الفضاء السيبرإنّي بين وكالات الامن الامريكية وولاياتها ألاتحادية، وتولت المسؤولية وزارة الأمن الداخلي باعتبارها الهيئة التي تنسق العمل مع الوكالات الاخرى, ونسبةٍ لمضمون الاستراتيجية عملت وزارة البنتاغون مع هيئة تنفيذ القانون ووكالات إنّفاذ القانون بتشكيل إنّظمة تكشف عن المخاطر والتهديدات السيبرانية من اجل تحقيق الردع والوقاية الاستباقية في الوقت

المطلوب، بينما تقوم وزارة الخارجية بتأطير قضايا التعاون في اغلب موضوعات الأمن السيبرانّي في المجتمع الدولي (22)،لذلك تم تشكيل نظام يستعرض فيه استراتيجية الفضاء السيبراني الامريكي ليس الهدف منه تحليل انظمته ولكن تشكيل خطة تعمل على توفير سياسة دفاع وردع الكتروني مناسبة للقدرات العسكرية الامريكية تتوائم مع مبادرة الامن السيبراني القومي والتي تم تقويمها وتعديلها باعتبارها من اهم المشاكل التي تواجه امن الفضاء الالكتروني ومن ثم القيام بتوزيع المهام والادارات بين اهم الاجهزة الامنية وبين الولايات الفيدرالية من اجل تطوير النظام الامني وتنسيقه مع سياسة واستراتيجية الامن السيبراني الحكومي الذي تم تسميته بالملك السيبراني(23) . لكن الاهتمام البارز والمركزي كان في في تأطير التعاون الدولي بشأن موضوعات الامن السيبراني ووضع استراتيجية دولية للفضاء السيبراني وتشكيل وظيفة منسق عالي المسؤولية على شبكة المعلومات الدولية في بناء القدرات برعاية وزارة الخارجية الامريكية من أجل تقديم المعونة للبلدان النامية وتوفير الامكانات والمقومات اللازمة بما فيها تصميم استراتيجيات متعددة لتعزيز الامن السيبراني الوطني(24). ان استراتيجية الامن السيبراني الجديدة اصبحت موضع مشهد مستقبلي لسياسة العقود القادمة والتي تعمل على تشكيل رؤية في انها سوف تكون بمثابة تهديد خارجي لمبادي حرية الانسان وتعزيز الديمقراطية ، وبناء وصناعة السلام باستخدام القوة ، وكذلك توفير الحماية لنظم المعلومات بما فيها المواقع التي تتسم بالسرية والحساسة تُعد من الاهداف الرئيسة في الاستراتيجية الجديدة ، فكلما تم تحديث هذه القطاعات كلما كانت عرضة لمواجهة المخاطر والتهديدات السيبرانية (25). وكذلك تمتلك روسيا قيادة إلكترونية مركزية كبيرة ومجهزة تجهيزاً جيدًا حتى اتهمت من قبل الحكومة الأمريكية بما فيها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والبيت الأبيض ،إن المتسللين الذين تسللوا على الحكومة الأمريكية ترعاهم الحكومة الروسية. إن روسيا لديها تجهيز ألكتروني جيد، في عام (2007)، قامت روسيا بشن هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة على إستونيا مما ادى الى تحطيم البنية التحتية للتكنولوجيا الحيوية في إستونيا ، وفي عام (2009)، تم الإبلاغ عن قيام روسيا والصين بمحاولات لاختراق شبكة الطاقة الأمريكية ، باستخدام برامج لرسم خريطة للبنية التحتية للولايات المتحدة وإمكانية تعطيل النظام ، وتم اكتشاف عدة برامج ضارة على الشبكات الأوكرانّية في مايو (2014) فضلا عن ذلك هناك اختراق للانتخابات الأمريكية التي أتُهمت بها روسيا أيضاً(26) . وهناك الاستراتيجية الصينية التي اتبعتها بشأن تحصين امنها السيبراني والتي كانت فاعلة ولا تزال متقدمة للغاية في مجال السيبرانّية منذ فترة (27)، لا سيما فيما يتعلق بالتجسس الاقتصادي ضد الشركات الأمريكية على الرغم من إنّهم يستخدمون غالبًا أدوات الإنّترنت القوية (مثل الماسحات الضوئية للشبكات والفيروسات والروبوتات) للوصول إلى الأهداف. قد تتهم التدخلات المتعددة التي تقوم بها الصين إلى الشبكة الذكية بشكل أكبر إلى سرقة الملكية الفكرية وجمع المعلومات الاستخباراتية لتعزيز بنيتها التحتية(28).

أما بالنسبة للتحدي السيبراني الإيرانّي فتستخدم إيران برنامجها الإلكتروني كأداة ضد الأعداء السياسيين وجمع المعلومات الاستخباراتية ، وقد أثبتت إنّها ذات دوافع عالية ، على الرغم من إنّها أقل فاعلية إلى حد ما بالمقارنة مع روسيا والصين. ففي عام (2016) قامت الولايات المتحدة اتهام إيران بحادثة (2013)التي شملت عدة عمليات اقتحام عن بعد لجهاز تحكم لسد بومان في راي ،في نيويورك فرق أمن الكومبيوتر الخاصة العاملة نيابة عن الحرس الثوري الإسلامي في إيران وفي عامي (2012ـ2013) ضربت إيران الولايات المتحدة الأمريكية عبر الإنترنت بهجمات مؤثرة بشكل عام، وأخذت إيران تتواصل مع المنظمات الإلكترونية التي ترعاها الحكومة في جميع انحاء البلاد لتوسيع نطاق قدرتها على شن هجوم سيبراني كبير(29). واخيراً هناك التحدي السيبراني من كوريا الشمالية فعلى الرغم إنّها أقل تطوراً أثبتت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية DPRK عزمها على شن هجمات إلكترونية لا يمكن التنبؤ بها إلى حد ما. تركز جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في المقام الأول على عملياتها السيبرانية على جمع المعلومات الاستخباراتية بدلاً من التدمير، الموجهة بشكل رئيس إلى كوريا الجنوبية. على الأقل، فإنّ كوريا الديمقراطية لديها اهتمام واضح بالحرب السيبرانّية كوسيلة لمواجهة قدرات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة(30).

ثانياً : الاستراتيجيات الوطنية للامن السيبراني

تتعدد اساليب وآليات حماية الامن السيبراني والتي تتمثل بجهود الانظمة السياسية لضمان توفير الحماية لفضاءها الالكتروني ونجدها بوسائل كثيرة اهمها(31):

1- تشكيل قوات عسكرية سيبرانية بمثابة جيوش ورصد نفقات من اجل تحديثها لاغراض شن الهجمات وتشكيل الدفاعات وحمايتها ، فنجد الولايات المتحدة الامريكية تقع في المرتبة الاولى في اقامة وتأسيس الجيوش الالكترونية عبر رصدها لميزانية خاصة لهذا المجال.

2-بناء مؤسسات وطنية للامن السيبراني فالحروب السيبرانية لا تميز بين مواطن وهيئات مدنية أو مؤسسات عسكرية وبالتالي هذه المؤسسات تكون وظيفتها الاساسية تشكيل الوعي ورفع مستواه فيما يخص بالأمن السيبراني واعداد استراتيجية ورسم معايير وسياسات وطنية لتشفير المعلومات والبيانات الخاصة بهذا الشأن, وضرورة تشريع القوانين الوطنية في مكافحة الجرائم الالكترونية (32).

3- وضع آليات ووسائل تقنية: ومثل هذه الاليات بناء جدران نارية للحماية حي تُعد من اهم الاليات التقنية للمواجهة التهديدات والهجمات السيبرانية, ووظيفتها الاساسية هي التمييز بين الاجزاء الموثوق بها عن الاماكن غير الموثوق بها في شبكات المعلومات الدولية ،وهناك اليات اخرى تسمى الفيروسات المضادة تستعمل من اجل أكتشاف البرمجيات التي تتصف بالمؤذية والضارة للحيلولة دون ان تلحق اضرار في اجهزة الحواسيب او ان تستحوذ على بيانات ومعلومات شخصية والتصدي لعمليات التجسس الالكتروني (33).

4-تفعيل الاجراءات للاجهزة المؤسسية : والتي تعمل على انشاء مؤسسات خاصة في اعمال امن المعلومات ورسم المعايير المسؤولة عن وظيفة التداول الالكتروني للمعلومات والبيانات وتشفيرها ويتم حفظها من اجل منعها من عملية الاندثا (34).

ثالثاً: استرتيجية الامن السيبراني العراقي:

تهدف هذه الاستراتيجية هو توفير خارطة طريق متماسكة ومبادرات والآليات للتنفيذ ولتحقيق الرؤية الوطنية بشأن الامن السيبراني. حيث يوفر الفضاء الالكتروني منصات وفرصاً ممتازة لتأمين وتنمية اقتصاد البلاد. وسيصبح الفضاء الالكتروني هو الاتجاه السائد لتحقيق التكامل الوطني وتمكين الاقتصاد الرقمي , وهو فضاء مدعوم بالمعرفة مع قدرة هائلة في غلق الثغرات والفراغات جراء عمليات التجارة والنقل والتعليم وكل هياكل البنى التحتية للدولة وكذلك مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية . ومن الطبيعي ان تتواجد في كل دولة ثلاث مجالات وهي البر والبحر والجو ، وهنا يجب ان يعتبر العراق ان الفضاء الالكتروني هو المجال الرابع نظراً لتأثيره الهائل والفعال في قيادة المهام الوطنية الحرجة مثل تحقيق التنمية الاقتصادية و وتطوير حقل التجارة والمعاملات المالية والنقدية، اضافة الى دوره الواضح في المؤسسة العسكرية وحماية الامن القومي العراقي (35).

1- انعكاسات مخاطر الفضاء السيبراني على مجال الامن القومي وحقل الاقتصاد

ان النمو الاقتصادي المتقدم للبلد يعتمد بشكل اساس على الاسس المتطورة والرقمية للبنية التحتية. وفي الفضاء السيبراني، فهناك علاقات تأثير متبادلة مع جهات فاعلة ودول اخرى تتعاون فيما بينها في هذا المجال عبر استخدام شبكات متداخلة للمعلومات والبيانات تتعلق بالبنى التحتية، فبالتالي نجد ان الدولة معرضة للتهديدات والمخاطر التي يمكن معرفتها أو التنبوء بها أو تكون بالعكس غير متعرف عليها. داخل الشبكة العالمية للشبكات، توجد عيوب هيكلية حرجة يمكن استغلالها لأغراض خبيثة ونوايا جنائية ضد البلد من أجل المساس بسرية المعلومات القومية وانظمة المعلومات للبنى التحتية الاساسية وسلامتها وسبل توفرها او القدرة في الوصول اليها والتي تحمل تداعيات واثار سلبية على الفرد والامن الوطني للدولة (36).

هناك العديد من الثغرات في الفضاء السيبراني التي بالامكان استخدامها من قبل الخصم أو الاطراف العدائية لأستغلال المقومات الاقتصادية الوطنية والتي تعُد تهديدا لأمن الدولة القومي .فمثلاً التخريب والدمار الذي اصاب عدد من المؤسسات الحكومية ، وتصاعد معدل الجرائم الالكترونية بشكل متزايد بالاضافة الى عمليات الابتزاز الالكتروني والنصب والاحتيال التي تستهدف فئات عمرية محددة مثل فئة الشباب ، وتسيس او استغلال بعض وسائل الاعلام لشن حملات تخريبية ضد الدولة واشاعة الفوضى والعنف بتوظيف وسائل الاعلام الجديد. وهناك عمليات التجسس الالكتروني المنسق والتدخل

الخبيث في أنظمة الكمبيوتر والاجهزة الرقمية الاخرى, كذلك القرصنة الالكترونية, سرقة الاصول الفكرية الارهاب الالكتروني, الجرائم المالية عبر الانترنت(37).

2- الامن السيبراني في سياق استراتيجية الامن القومي:

توفير الامن لهياكل البنى التحتية الفعالة للمعلومات وغيرها من العناصر الاساسية في انظمة البيانات والمعلومات في ظل التحديات المعاصرة هو يُعد مسؤولية وطنية حساسة ، فمن اجل ان يكون هناك امن وطني فعال لابد من توافر اطار متماسك وقوي للامن السيبراني وتهيئة استراتيجية شاملة حيال المشهد او الوضع الامني الراهن أو حيال التصورات المستقبلية ، ان الامن الوطني وموارد الاقتصاد الوطني يتماشى مع المتغيرات العالمية المتسارعة المتجهة الى التطور الرقمي في مجالات الحياة كافة . فهناك بعض الاطراف الحكومية الفاعلة نتيجة لطبيعة الاختلاف في الرؤى والاتجاهات وكذلك الجهات غير الحكومية يتم توظيفها في القيام بعدد من الجرائم الالكترونية والتي يتم تجهيزها بوسائل وادوات تقنية متطورة تؤدي الى الاضرار في اغلب هياكل وقطاعات الدولة ، لكن الحكومة العراقية عملت على ايجاد عدد من المعالجات الفعالة في مواجهة هذه التهديدات الامنية ومعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها البلاد في المجال التكنولوجيا الرقمية بأن ادرجت قضايا الامن السيبراني في مجال الفضاء الالكتروني ، بالاضافة الى تطوير القدرات التكنولوجية والاليات الرقمية من اجل الاستعداد والاستجابة السريعة في تهيئة وتوفير برامج وتدابير مضادة بالتعاون مع جهات حيوية وفاعلة سواء كانت مشروعة حكومية ام غير حكومية (38). والذي يمكن اعتباره المبادئ الاساسية لنهج السياسة الوطنية للامن السيبراني والاسس التي يتم الاعتماد عليها في توضيح وفهم استراتيجية الامن السيبراني العراقي لغرض الاستعداد للامن القومي.

3-فهم التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية

بالتوافق مع الاوضاع والتحديات الراهنة التي تحتم على الدولة تزايد اليات الاهتمام من اجل الولوج الى المجال الرابع وهو الفضاء السيبراني العالمي ، ان هذا الدخول والتواجد الوطني سوف يُعرض الدولة الى تحديات وابعاد جديدة من المخاطر. ولذلك، يتم تطوير استراتيجية الامن السيبراني العراقي من فحص التعرض لمخاطر الامن في البلد بأسره(39). ان الاخطار السيبرانية بامكانها توظيف واستثمار مواطن الضعف الحالية والمتوافرة مما يؤثر سلباً على سلامة وضمان امن المعلومات للانظمة والشبكات او هياكل البنية التحتية. ويمكن تقسيم مكونات المخاطر السيبرانية الوطنية الى مكونين اساسيين : التهديدات الالكترونية والثغرات الموجودة في شبكات ونظم المعلومات و المدى الذي نكون فيه معرضين للهجمات السيبرانية (40).

4- مصادر التهديد السيبراني العراقي

في السياسات الامن السيبراني الدولي فان هنالك (خمسة تهديدات سيبرانية رئيسية) وهي الدول الاجنبية والنقابات الجنائية المنظمة والارهابيين والجماعات المنظمة والهاكرز والشركات, وتعتبر على أنها مخالفة لأستراتيجية الامن الوطني للدولة. ولهذه التهديدات قدرة كبيرة على إحداث أضرار جسيمة لسلامة اقتصاد البلد تتمثل الايديولوجية الاساسية لهذه الاستراتيجية الوطنية للامن السيبراني في تقديم الاطر والآليات الاستراتيجية ذات العلاقة من اجل ايجاد حلول ومعالجات اساسية لمواجهة التهديدات السيبرانية وضمان تأمين الامن في مجابهة مخاطر التهديدات السيبرانية(41).

5- تقييم مواطن الضعف الوطنية

مواطن الضعف هي الثغرات التي تتسم بالضعف الهيكلي لانظمة الاتصالات والمعلومات الحيوية في البلاد وهياكل البنية التحتية الهامة للمعلومات التي تقف بين الثغرات التقنية، واجراءات التدبيرية التي لم تخضع مسبقاً للدراسة ، والاهمال من قبل الاطراف المعنية . تتطلب الاستراتيجية الوطنية للامن السيبراني إجراء عمليات تقييم تشمل جميع مؤسسات الدولة ، وتقديم سلسلة من الحلول في كيفية معالجة البيانات والتي تساعد في معرفة القدرة ام عدمها وفي تقدير مستوى الاستعداد(42), ان الغرض الرئيس من بناء هذه الاستراتيجية هو ايجاد آليات واجراءات مضادة تساعد في رفع قدرة البلد على ايجاد مزيد من الحلول لسد الثغرات الهائلة في مواطن الضعف القائمة بين شبكات نظم المعلومات، والبنى التحتية الاساسية للمعلومات، وضمان توفير الحماية لوجود الدولة المستقبلي في الفضاء السيبراني , فهناك جهود مبذولة تهدف إلى مواجهة بعض هذه التحديات ومعالجتها على مستوى الهيئات الوزارية عبر الاستعانة بفريق الاستجابة للحوادث الالكترونية العراقي. ومع ذلك، تسعى استراتيجية الامن السيبراني العراقي على ضرورة تأسيس آلية وبرنامج فعال من اجل تنسيق العمل لمعايير النظام البيئي السيبراني للبلاد مع وضع نهج مؤطر وموحد للأمن السيبراني.

الخاتمة :

وفي خلاصة القول نجد ان التطور الحاصل في تقنية الاتصال والمعلومات هو يمكن استخدامه من قبل الدول بشكل مزدوج اي هو سلاح ذو حدين ، فهو بالامكان ان يتم استخدامه في تحسين البيئة الامنية والمجال الرقمي في جميع القطاعات ، مما يمكنها ان تضحى قوة تكنولوجية هائلة وقادرة على حماية امنها السيبراني دون الحاجة الى الاستعانة بقدرات الغير، ومن جانب آخر قد يمكن الدول من الاستحواذ على قدرة تكنولوجية دون الاستخدام الامثل، حيث يمكن ان تستخدمها في توجيه تهديدات وهجمات سيبرانية ضد الخصوم، أو حتى القيام باختراق المنظومة الامنية للمعلومات والبيانات الحساسة للدول الاخرى واخضاعها للابتزاز الالكتروني أو فرض الاذعان لمطالب الدولة التي شنت الهجمات

السيبرانية ، مما قد يؤدي الى تحول كبير في مفهوم الامن والقوة السيبرانية , والتي لم تعد تقتصر على بعُد واحد في تطوير البيئة السيبرانية بل على ابعاد متعددة في مجال الاقتصاد والمال والقوة العسكرية والتكنولوجية من اجل حماية فضاءها الالكتروني الذي يُعد في مقدمة اولويات استراتيجية الامن الوطني بهدف الحفاظ على امنها القومي بكل الوسائل والاليات المشروعة وغير المشروعة مستغلة الضعف الدولي في تفعيل تشريعات واتفاقيات تعاونية في ردع الخروقات التي تهدف الامن السيبراني.

النتائج والتوصيات: من النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة هي:

1-ان الفضاء الالكتروني قد ارغم المجتمع الدولي بضرورة الاعتراف به كمتغير استراتيجي مؤثر وبُعد جديد في ادارة الصراعات الدولية وذلك للخصائص والسمات التي يتسم بها هذا المتغير.

2- ان التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد تم توظيفه واستثماره من قبل فواعل دولية وغير دولية تسببت بتهديد واختراق الامن السيبراني للعديد من الدول.

3-الكثير من الدول تتصف بضعف القدرة والامكانات على ضمان امنها السيبراني او حتى توفير الحماية اللازمة لفضائها الالكتروني بشكل مطلق ، وذلك بسبب الخصائص التي تتسم بها طبيعة الهجمات والتهديدات السيبرانية بكونها مجهولة المصدر، ومتعددة في طبيعة استهداف الخصم ، بالاضافة الى انها تتسم بمحاكاتها للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الفضاء السيبراني.

التوصيات:

1- لابد للمجتمع الدولي ان يسعى الى مزيد من عمليات الفهم والادراك لطبيعة الفضاء السيبراني ، وعده عاملاً وعنصراً رئيساً في تعزيز الامن القومي السيبراني لما له من علاقة وثيقة بتحسين قضايا وموضوعات التنمية السياسية وتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي

2-ضرورة تفعيل التشريعات والقوانين التي تنظم الفضاء الالكتروني منها قوانين الامن الالكتروني

3- الحث على نشر التوعية بخطورة تهديد الامن السيبراني للدولة والهدف منه حتى يكون هناك فهم وادراك لدور الافراد في بناء الامن.

4- تعزيز مجالات واليات التعاون الدولي والاقليمي في حقل مكافحة المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الامن السيبراني الوطني وحق الدول في فرض هيمنتها على فضاءها الالكتروني.

الهوامش:

1) منى الاشقر, الامن السيبراني : التحديات ومستلزمات المواجهة, المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية, جامعة الدول العربية, 2012, ص89.
2) المصدر نفسه, ص92.
3) نورة شلوش, القراصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني" التهديد المتصاعد لأمن الدول, مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد 8 , العدد 2, ص156.
4) أيهاب خليفة ،حروب مواقع التواصل الاجتماعي ،العربي للنشر والتوزيع ، 2016 , ص58
5) ايهاب خليفة, مجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، ابو ضبي: العربي للنشر والتوزيع، 2014, ص85
6) أيهاب خليفة، القوة الالكترونية: كيف تدير الدول شؤونها في عصر الانترنيت "الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2017, ص98
7) ايهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي ، مصدر سبق ذكره , ص47
8) المصدر نفسه, ص45.
9) ذياب موسى البداينة، الأمن وحروب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002, ص67
10) سين إس كوستجان، الأمن السيبراني منهج مرجعي عام، نشر: مركز جورج كاتليت مارشال الأوروبي للدراسات الأمنية، منظمة حلف شمال الأطلسي أكتوبر، 2012, ص86
11) المصدر نفسه, ص90
12) عادل عبد الرزاق، الفضاء الالكتروني والعلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق, القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2016, ص68
13) المصدر نفسه, ص70
14) عادل عبد الصادق، الارهاب الالكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة ،الطبعة الاولى مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , 2009, ص99
15) سين اس كوستجان , مصدر سبق ذكره, ص90.
16) منى الاشقر جبور, السيبرانية هاجس العصر، جامعة الدول العربية–المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت, 2016, ص62.
17) المصدر نفسه, ص57.
18) ماري آيكن , التأثير السيبراني (كيف يغير الإنترنيت سلوك البشر), الدار العربية للعلوم ناشرون , بيروت :لبنان، 2018, ص56
19) مجدي كامل، حروب الجيل الرابع، (الحرب بالوكالة)، دار الكتاب العربي،2016, ص67
20) منى الاشقر جيور, السيبرانية هاجس العصر, مصدر سبق ذكره, ص79.
21) أحمد عبد الغني محمد ، السيبرانية كمدخل لتحول مفهوم التصوير الى فن ما بعد الحداثة للقرن الحادى والعشرين، كلية التربية الفنية, 2000, ص98
22) إريك غارتسك ، "أسطورة الحرب الإلكترونية: إعادة الحرب في الفضاء السيبراني إلى الأرض" ، الأمن الدولي ، 2013 , ص88
23) المصدر نفسه, ص90.

24)جيمس روزنو ، ثورة المعلومات قوية ومحايدة معا: كتاب توماس كوبلاند ، ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات دولية ، 46 ، ط1 ، 2003 , ص54

25)اسماعيل صبري مقلد ، ثورة المعلومات وحروب المستقبل المحتملة ، مجلـة آفاق المستقبل، ابوظبي، 2010 , ص87

26)ديفيد جومبرت ، الحرية والقوة في عصر المعلومات ، " دراسات عالمية : الدور المتغير للمعلومات في الحرب ، تحليل (زلمي خليل زاد وجون واين) ، " ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2004 , ص54

27)المصدر نفسه, ص59.

28)شادي عبد الوهاب منصور, حرب الجيل الخامس , اساليب تفجير من الداخل على الساحة الدولية , ط1 , المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة , القاهرة , 2019, ص77

29)علي زياد العلي , الصراع والامن الجيوسيبراني في الساحة الدولية : دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي, دار أمجد للنشر والتوزيع, ط1, الاردن, 2019, ص45

30)جيمس روزنو, مصدر سبق ذكره, ص60

31)جون باسيت, حروب الفضاء الالكتروني واساليب الدفاع الجديدة , من كتاب الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ط1, 2014, ص59

32)اماني عصام محمد, استخدام روسيا للقوة السيبرانية في ادارة تفاعلاتها الدولية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة حلوان, العدد 4, مصر, 2021, ص50-54

33)المصدر نفسه, ص60

34)باسم علي خريسان, الامن السيبراني في العراق قراءة في مؤشر الامن السيبراني العالمي 2020, مركز البيان للدراسات والتخطيط, العراق, 2021, ص45

35)المصدر نفسه, ص47

36)تغريد صفاء ولبنى خميس, أثر السيبرانية في تطور القوة, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية , مجلة حمورابي, العدد 33-34, السنة الثامنة, 2020, ص120.

37)عبد الفتاح علي الرشدان, تطور مفهوم الامن العالمي في عالم متغير , دراسات , الجامعة الاردنية , كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, العدد 3, 2019, ص75.

38)تغريد صفاء ولبنى خميس, مصدر سبق ذكره, ص123

39)محمد ميسر, استراتيجية مكافحة الارهاب السيبراني, المجلة العلمية لجهاز مكافحة الارهاب, العدد 2, العراق, 2021, ص79.

40)محمد وائل القيسي, مستقبل الامن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو- معلوماتية والفضاء السيبراني , مجلة دراسات اقليمية, العدد 44, الجامعة اللبنانية –الفرنسية , اربيل , العراق, 2020, ص96.

41)باسم علي خريسان, مصدر سبق ذكره, ص60

42)محمد ميسر، مصدر سبق ذكره،ص81.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 2 / 10 / 2023
تاريخ قبول البحث 12 / 11 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

أثر الصراعات الإقليمية في الاستراتيجية الامريكية لمنطقة الشرق الأوسط

The impact of regional conflicts on the American strategy for the Middle East

أ.م.د. رشا يحيى عبيس

Asst.Prof. Dr. Rasha Yahya obayes

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

University of Kufa / College of Political Science

rashay.almsalimawi@uokufa.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان للصراعات الإقليمية الأثر الكبير في رسم الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط خصوصا مع الرغبة الامريكية في اعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، حيث بدأت المساعي الامريكية للهيمنة على الشرق الاوسط من خلال الترويج لفكرة الترتيبات الامنية الاقليمية و فكرة تقسيم الامن في المنطقة الى محاور مختلفة واستبدال اولويات الامن العربي، وبدأ اعتماد بعض دول الشرق الاوسط على القوات الامريكية لحمايتها والدخول معها في اتفاقيات امنية هذا ما جعل الولايات المتحدة تسعى الى اعادة ترتيب المنطقة على وفق استراتيجيتها وأهدافها في فرض هيمنتها بحجة تحقيق امن واستقرار المنطقة وفق محددات عدة وان تكون الولايات المتحدة طرفاً رئيساً في تلك الترتيبات وتحت اشرافها المباشر على ان تضم حلفائها كلا من تركيا واسرائيل ورفض أي دور عربي متكامل فيها حتى تتمكن من ترتيبها ما يضمن لها الهيمنة عليها تماماً مع تحمل الدول المشاركة معها التكاليف المادية و الحفاظ على وجود عسكري امريكي قوي كميزان قوى اقليمي ودولي في المنطقة إلا ان ما حدث من صراعات إقليمية في المنطقة كان له الأثر الكبير على طبيعة الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط .

الكلمات المفتاحية: "الصراع الاقليمي"،" الشرق الاوسط"،"الاستراتيجية"،الولايات المتحدة الامريكية"

Abstract

Regional conflicts have a major impact on shaping American strategy in the Middle East, especially with the American desire to reshape the international system. American efforts to dominate the Middle East began by promoting the idea of new regional security arrangements and the idea of dividing security in the region into different axes and replacing Arab security priorities. These countries began to rely on the security forces to protect them and enter into security agreements with them. This enabled the United States to rearrange the region according to its strategy under the pretext of achieving security and stability in the region to achieve its goals and interests in accordance with several determinants, perhaps the most prominent of which is that the United States be a major party in those arrangements and under Its direct supervision (provided that it includes Turkey and Israel and rejects any integrated Arab role in it) so that in its light it can arrange it, which will guarantee its complete dominance over it, with the countries participating with it bearing the material costs and maintaining a strong American military presence as a regional and international balance of power in the region.

Keywords: "Regional Conflict", "Middle East", "Strategy", "United States of America"

المقدمة

ترى الولايات المتحدة الامريكية بصفتها القوة المهيمنة في هذه الحقبة أن استقرار النظام الذي أقامته هو بقائها كقوة عالمية وتسعى الإدارة الأمريكية إلى احتواء كل من يناقض استراتيجيتها، باتباع طرق عدة كالتحالفات والإنفاق العسكري وسياسة الردع والسلوك الاقتصادي العدائي وعلى رأسها العقوبات، ومنطقة الشرق الأوسط من المناطق الحيوية والمهمة في الاستراتيجية الامريكية من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، هذا مما يجعل المنطقة تدخل في صراعات اقليمية كان لها تأثير الكبير على طبيعة الاستراتيجية الامريكية. وان قضية الامن في الشرق الاوسط اصبحت تمثل اهمية بالغة للعديد من الاطراف الاقليمية والدولية وكشفت عن معضلة مزمنة لارتباط الوضع الاقليمي بالدولي والاهتمام الامريكي بها لتصبح الحالة المتحققة ليس آمننا بل ترتيبات اقليمية امنية جديدة واحدة من الخارج مما أدى الى بروز الصراعات الإقليمية في المنطقة التي سيتم تناول تأثيرها في البحث

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرف على الإشكالية التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط من حيث الصراعات الإقليمية وطبيعة الاستراتيجية الأمريكية .

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى دراسة اثر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على الاستراتيجية الامريكية وطبيعتها والياتها في المنطقة

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الصراعات الإقليمية غيرت آليات الاستراتيجية الامريكية المتبعة في فرض نفوذها على منطقة الشرق الأوسط.

منهجية البحث : اعتمد البحث على منهج الوصفي في وصف الاحداث التي مرت بها المنطقة وانعكست على طبيعتها وكذلك الى منهج التحليل النظمي

هيكلية البحث: يتناول البحث ثلاث محاور :-

الأول: الشرق الأوسط في الاستراتيجية الامريكية
الثاني : الابعاد الاستراتيجية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط
الثالث: اثر الصراعات الإقليمية على الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط.

المحور الاول : الشرق الاوسط في الاستراتيجية الامريكية

على الرغم من ان الاستراتيجية الامريكية كونية وشاملة في نظرتها الى العالم بوصفه وحدة متكاملة الا ان توجهاتها وتحركاتها إقليمية بالدرجة الاساس ,وتفترض ترابطاً عالميا كلياً وتوازنا شاملاً وتفسر تلك التحركات بحسب مكانة واهمية الإقليم بالنسبة لمصالحها الكونية الشاملة[1]

واقليمية الشرق الاوسط تحتل المكانة العظمى في منظور تلك الاستراتيجية . نظراً لما يمتلكه الشرق الاوسط من المقومات والمؤهلات الجيواقتصادية والجيوستراتيجية التي تمثل وفقاً للمدرك الاستراتيجي الامريكي معطى استراتيجيا مهماً على نحو جعل الولايات المتحدة الامريكية تعمل على ادانة في اطار مسعى هادف الى استخدام موارد المنطقة وصياغة شراكات مع بلدانها باعتماد نهج الضم و الاحتواء والتفكيك و اعادة الترتيب[2] بما يتلائم مع الاهداف الامريكية , ان مصطلح الشرق الاوسط وتسمياته المختلفة جاءت من خارج المنطقة وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاستعمارية الغربية [3] ووضعت له العديدمن تسميات مثل (الشرق الادنى , الشرق الاقصى) اضافة الى مصطلح (الشرق الاوسط) الذي يعتبرهو تعبير جغرافي عائم صعب التحديد على نحو قاطع وهذا لا يرجع الى الجانب اللفظي فحسب بل يعود الى كونه اقليماً هلامياً بمعنى انه يتسع ويضيق على خارطة العالم وفقا لمصالح وسياسات من يروج له[4].

اذن فهو ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الاول تعبير سياسي النشأة , جيبوليتكي التعبير , استراتيجي الهدف و الاستخدام ترتب عليه دائما ادخال دول غير عربية في المنطقة وإخراج اخرى[5].

لذلك فأن الدراسات المعنية بالشرق الأوسط واجهة مشكلة تحديد حدود المنطقة ودولها ولم يتم التوصل الى اتفاق حول ذلك لعدم وجود رسم قياسي لحدود الاقليم يمكن بواسطته توصيفة توصيفا جغرافيا دقيقا، حيث عرفت (الموسوعة الامريكية) الشرق الاوسط قديماً بانه (الاقليم الذي يشمل الدول الاتية : العراق ,ايران , تركيا, اسرائيل , قبرص, الكويت , الاردن , لبنان, البحرين, مصر , قطر ,السعودية,سوريا,السودان, الامارات, اليمن , عمان)[6] وبحكم موقعة الجيوستراتيجي الفريد في قلب العالم ومكانته المتميزة في المدرك الاستراتيجي الامريكي[7] وباعتباره الطريق الذي يربط قارات العالم الثلاث (اسيا , افريقيا, اوربا)[8] .

ومن الممكن ان يؤدي انتقال هذا الطريق الى احتواء اوربا ومحاصرتها[9] اضافة الى تحكم الشرق الاوسط بأهم البحار والمحيطات والمواقع الدولية متمثلة بقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز والبسفور والدردنيل وجبل طارق والبحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي فضلا عن ذلك احتوائه على الكثر من الانهار مثل النيل ودجلة والفرات مع وجود موانئ صالحة للملاحة تكون بمثابة قواعد بحرية مع امتداد الاقليم على مساحة تتم بالاتساع والعمق يتيح

نشر القواعد العسكرية اوقات الحرب [10]() كما يؤمن هذا الموقع للاستراتيجية الامريكية طريق النقل من المتوسط الاطلسي الى المحيط الهندي الذي يتمثل في قاعدة (ديغوغارسيا) العسكرية احد اركان المثلث الامريكي مع اسرائيل و تركيا[11].

وفقا للمدرك الاستراتيجي الأمريكي فأن الاهمية الكبرى لمنطقة الشرق الاوسط تعتمد على جانبين اساسيين الأول يتعلق بالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة، والثاني يتعلق بالدور الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة العالمية، حيث تعتبرها نافذة انفتاح نحو العالم[12] .

يضاف اليها الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط التي تتركز في الادراك الاستراتيجي الامريكي بحكم مخزون الطاقة الهائل و تحديداً النفط حيث تحوي على اكثر من ثلثي احتياط النفط العالمي ويوجد هذا النفط بشكل كبير في دول الخليج العربي ومن هنا جاء سعي الدول الكبرى للإشراف على هذه المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء قواعد عسكرية بحجة الدفاع عن دول المنطقة ومحاربة الإرهاب مما ادى الى تحول المنطقة الى ساحة مكشوفة لصراعات وطرح المشاريع و التحالفات العسكرية والامنية والسياسية بالشكل الذي يلبي طموحات القوى الكبرى[13].

هذا مما يجعل المنطقة تدخل في صراعات اقليمية تؤثر بشكل كبير على طبيعة الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط . إذ أصبحت قضايا الأمن في هذه المنطقة ذات أهمية بالغة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، مما كشف عن تحدٍ كبير في العلاقة بين الوضع الإقليمي والدولي، وزيادة الاهتمام الأمريكي بها. لتصبح الحالة المتحققة ليس مجرد قضية أمنية بل ترتيبات جديدة للأمان الإقليمي تمنح من الخارج.[14] , حيث مع نهاية كل حرب تبرز رؤية امريكية جديدة تتجسد في سياسة الامن والدفاع على سبيل المثال، بعد حرب الخليج الأولى نشأت تصورات وأفكار غربية تُعرف عادة بمصطلح "أمن الخليج العربي". ومع حرب الخليج الثانية في عام 1991، فُتِحت أبواب الوجود الغربي، وبالتحديد الوجود الأمريكي، بوجود القواعد العسكرية والقوات العسكرية المكشوفة، فضلا عن التواجد البحري من خلال الأساطيل الحربية مثل الاسطول السادس في حوض البحر الأبيض المتوسط والخامس في المحيط الهندي وبحر العرب[15].

وبعد انتهاء الحرب والرغبة الامريكية العارمة في اعادة تشكيل النظام الدولي بدأت المساعي الامريكية للهيمنة على الشرق الاوسط من خلال الترويج لفكرة الترتيبات الامنية الاقليمية الجديدة ابتدأ من اعلان دمشق الذي غيب مدركات الامن القومي العربي طارحاً فكرة تقسيم الامن في المنطقة الى محاور مختلفة واستبدال اولويات الامن العربي من المحور الفلسطيني الى الخليجي لتمثل فرصة سانحة للانفراد بالخليج العربي ودولة[16], وبدأ اعتماد تلك الدول على القوات الامنية لحمايتها والدخول معها في اتفاقيات امنية وجدت ان استحالة تحقيق امنها دون وجود تلك القوات وهذا مامكن الولايات المتحدة من اعادة ترتيب المنطقة على وفق استراتجيتها بحجة تحقيق امن واستقرار المنطقة لتحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة على وفق محددات عدة لعل ابرزها ان تكون الولايات المتحدة طرفاً رئيساً في تلك الترتيبات وتحت اشرافها المباشر (على ان تضم تركيا واسرائيل ورفض أي دور عربي متكامل فيها) حتى تتمكن في ضوئها من ترتيب المنطقة مما يكفل لها الهيمنة عليها تماماً مع تحمل الدول المشاركة معها التكاليف المادية و الحفاظ على الوجود العسكري الامريكي قوي كميزان قوى اقليمي ودولي في المنطقة لردع المناوئين[17].

لذلك اخذت السياسية العسكرية الامريكية النابعة من استراتيجيتها الشاملة المرتبطة بالامن القومي الامريكي لتحقيق لها مالم تستطيع تحقيقة من قبل بتقسيم المنطقة وتحديد حدودها في اطار جديد[18], حيث اصبحت شريكاً امنياً فاعلاً مع العديد من دول المنطقة ولها وجودها وقواعدها العسكرية [19]. وبلورة اتفاقيات على اسس الشراكة الامنية لربط آمن المنطقة بالامن الامريكي مما يجسد مفهوم لترتيبات الامن الامريكي و الاسرائيلي وحدوده الجديدة التي لن تكون حدود جغرافية بل اعمق تغرس جذورها الاقتصادية و السياسية وتضرب بها في المنطقة[20].

وهذا اصبح يدل على حجم الاختلال الامني الحقيقي الذي تعاني منه دول المنطقة فارزاً نتائج عدة منها اندثار هوية النظام الاقليمي العربي وتفتيت وسقوط محرمات الدولة القومية واذابة النظام القيمي العربي[21].

انعكس هذا الامر على طبيعة الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط واصبحت من الضروري ان يتم مواكبة التغيرات لذلك اصبحت هناك علاقة متبادلة من احداث المتغيرات التي انعكست على استراتيجية الامريكية التي وجدت نفسها مضطرة الى تغير ستراتجيتها مع ما تطلبه المساحة العربية

ومنطقة الشرق الاوسط بصورة عامة واصبحت مجبرة على التعامل مع التغيرات حتى وان كانت غير راغبة بذلك ولكن عليها ان تتعامل معها لمواكبة استمرار ستراتجيتها وضغطها في المنطقة.

المحور الثاني : الابعاد الاستراتيجية للصراعات الإقليمية في الشرق الاوسط

اخذت الصراعات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط جملة من الابعاد الاستراتيجية حتى بات على المفكرين تحديدها تحديداً دقيقاً اذ انعكست طبيعة تلك الصراعات وارتباطها على الاستراتيجية الامريكية في المنطقة وابرز تلك الابعاد ما يأتي :

اولاً: البعد السياسي :-

لقد كان التركيز على الدعوة للديمقراطية واجراء انتخابات حره تعبيراً عن الراي الشعبي وما وجدته الاستراتيجية الامريكية ان استراتيجية القوة قد فشلت وان على الولايات المتحدة ان تلجى الى تغيير استراتجيتها وتبنى نهج الاصلاح والديمقراطية من اجل كسب شعوب المنطقة وتحسين الصورة الامريكية [22].

غير ان ما يتعلق بالاصلاح الشامل وحقوق الانسان والتنمية و تمكين النساء وغيرها من التغيرات هي كلمة الحق التي يراد بها باطل و التي تهدف الى اعادة رسم المنطقة وتغير خرائطها[23]. حيث نرى ان جميع المؤشرات تدل على أن الشرق الأوسط ما زال بعيدا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأن حالة الفوضى والاضطراب المتزايدة انشأت صراعات أكثر دموية وأشد قسوة، وتُبقي أبواب المنطقة مشرعة أمام تدخلات أكثر حدة، وهذا مانراه على صعيد الحالتين السورية والليبية.

ومايحصل في العراق وافغانستان والسودان وما يطبق في ايران هذه الاحداث تبين اللحظات الفاصلة في الاستراتيجية الامريكية لانجاح مشروعها في الشرق الاوسط[24].

وان محاولة فرض النموذج الامريكي العولمي(فكراً و ثقافة و اقتصاداً) والهدف الرئيسي باعادة هيكلة كاملة لمنطقة الشرق الاوسط بموجب خطوط ديمقراطية رأسمالية التي تعتبر خطة كاملة لتغيير الشرق الاوسط الاسلامي وادخاله الى العالم الحديث وان هذه الاستراتيجية هي التي يمكنها ان تحرك عملية تهديد الانظمة الرجعية وازلتها نهائياً في أي مكان آخر في المنطقة[25], وهذا ما حدث لاحقاً

وفعلاً الى جدال ان اعادة ترتيب المنطقة حيث ترى الاستراتيجية الامريكية ان الحفاظ على المصالح لايتم الا بأعاده ترتيب المنطقة عبر تغير سياسي طويل الامد.

ولكن ماحصل ان لاستقطاب الدولي والإقليمي لم يكن بالشكل الذي يؤدي الى فرض هذا النموذج الأمريكي الذي تسعى الاستراتيجية الامريكية لفرضة. فمثلا، التدخل الإقليمي والدولي أدى الى غياب الحل السياسي في سوريا.ومرت الأزمة الليبية بسياقات مشابهة لسوريا، من ناحية استعصاء الحل السياسي بفعل التدخل، وتعزيز الانقسام الداخلي بدعم إقليمي ورضى خارجي، وعدم إيجاد توازن بين أطراف النزاع المحلية يحول دون قدرتها على التفاهم ،تشكل أوضاع كل من العراق ولبنان والجزائر وتونس والسودان واليمن، والنزاع الخليجي البيني، عناصر مربكة للوضع العربي والشرق الأوسطي عموما[26] .

وفي لبنان، ورغم أنه محدود من ناحية المساحة والثروة والتأثير، إلا أنه استخدم في كثير من الصراعات، كأحد أدوات التغيير في المنظومات الإقليمية بالنظر إلى موقعه الجغرافي الحساس، وإطلالته المهمة على حوض المتوسط، ، وصلته بالقضية الفلسطينية، في الجزائر، وبينما أُنجز الاستحقاق الانتخابي الرئاسي وسط جدل داخلي كبير، فإن شعور عدم الرضى ما زال سائدا وسط الفئات الشابة في تونس، ما زالت القوى السياسية تعيش جدالات بشأن ولادة الحكومة الجديدة ,في اليمن، يتأرجح الوضع بين صراع محتدم بعيد عن الحسم، وإرادة سياسية غير متوافرة للحل، ما يعني أن إنهاء النزاع منوط بتفاهمات إقليمية، في السودان، يتواصل تلمُّس طريق الخروج من العزلة في ظل وعود أمريكية بالدعم و عجز النخبة السياسية عن تقديم الحلول، وخاصة الاقتصادية والمعيشية منها[27] .

ثانياً: البعد الاقتصادي:

يلعب البُعد الاقتصادي دورًا بارزًا في تصاعد الصراعات الإقليمية، وكان للاستراتيجية الأمريكية تأثير كبير من خلال سيطرتها على الدول ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة في المنطقة، وفرض نظام اقتصادي يميل إلى تفوقها على الاقتصاديات الأقل تطورًا ومن ثم تكوين الهيمنة على النظام العالمي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الناشئة و ازاحة نفوذها العالمي و الاقليمي[28].

وان البعد الاقتصادي بشكل البعد الاهم لما يفرزه طبيعة الوضع الاقتصادي من معطيات سياسية وامنية تترك اثارها السلبية والايجابية على الترتيبات الامريكية التي تقوي الاستراتيجية الامريكية

الوصول اليها من خلال التركيز على الجغرافية والمصالح والعلاقات الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي[29].

كما ان الاصلاح السياسي في المنطقة يمكن ان يأتي على اكتاف قرار اقتصادي من زاوية الفهم المتداول لهيمنة العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية في اطار منظور تلك الاستراتيجية التي ترى ان تحرير التجارة الاقليمية يمكن ان يقود الى تعبير سياسي حقيقي بدلاً من ان يتم ذلك بقوة السلاح كما حصل في العراق[30].

ومن خلال التفاوت الواضح بين الولايات المتحدة والدول المزمع عقد اتفاق منطقة التجارة معها سيتم تحويل الدول العربية الى سوق للمنتجات الامريكية . مما يعكس في المحصلة على الميزان التجاري لتلك الدول بأحداث عجز كبير فيه لصالح الاقتصاد الامريكي وتقود الى انهاء قدرة الدول على سن قوانين حماية المنتجات الوطنية وعقد اتفاقيات تجارية مباشرة بين الشركات الامريكية والعربية دون المرور على الحكومات او مراعاة الصالح العام ومن ثم خلق تحالفات سياسية واجتماعية جديدة كنتاج للفرز الاستثماري و السياسي الجديد أي بمعنى ان هذه الاستراتيجية جاءت لترشيح الهيمنة الامريكية الاقتصادية و التبعية الاقتصادية و بالتالي افقار دول المنطقة[31]. والدعوة للانضمام الى منطقة التجارة العالمية ودمج اسواق المنطقة بالاقتصاد العالمي وتطبيق آليات العولمة الاقتصادية تحت لافته الاصلاحات[32].

اما من حيث الصراعات وكيف اثرت في الجانب الاقتصادي نجدان الصراع يؤثرعلى الاقتصادات من خلال أربع قنوات [33] :

أولا، تؤدي الوفيات والإصابات وحالات النزوح إلى تآكل خطير في رأس المال البشري ، يقلل الصراع رأس المال البشري عن طريق نشر الفقر. وغالبا ما يزداد الفقر في بلدان الصراع مع انخفاض فرص العمل، حتى خارج المناطق المتأثرة مباشرة بالعنف. وتتدهور أيضا جودة التعليم والخدمات الصحية وتزداد عمقا كلما طال أمد الصراع. وتعد سوريا مثالا دراماتيكيا.

وثانيا، تعرض رأس المال المادي والبنية التحتية إلى الضرر أو التدمير . فقد تعرضت المنازل والمباني والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات — فضلا عن البنية التحتية الخاصة بالمياه والطاقة والصرف الصحي — إلى أضرار بالغة. وفي بعض المناطق، أزيلت نظم حضرية تماما. وبالإضافة إلى ذلك، تدهورت بشدة البنية التحتية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل النفط

والزراعة والصناعات التحويلية، مع ما لذلك من تداعيات على النمو والمالية العامة وعائدات التصدير واحتياطيات النقد الأجنبي.

وثالثا، تعرض التنظيم الاقتصادي والمؤسسات للضرر. فقد كان تدهور الحوكمة الاقتصادية حادا للغاية في الوقت الذي كانت فيه جودة المؤسسات ضعيفة بالفعل قبل اندلاع العنف، كما كان الحال في العراق وليبيا وسوريا واليمن. وقد أدى هذا الضرر إلى تراجع إمكانية الوصول وارتفاع تكاليف النقل وانقطاعات في سلاسل الإمداد والشبكات. ويمكن أن تصبح المؤسسات عرضة للفساد في محاولة أطراف الصراع السيطرة على النشاط السياسي والاقتصادي. فقد يعاد توجيه إنفاق المالية العامة والائتمان مثلا إلى الدوائر الانتخابية ومؤيدي من هم في السلطة. وبشكل أعم، شهد الكثير من المؤسسات الاقتصادية المؤثرة — البنوك المركزية ووزارات المالية وهيئات الضرائب والمحاكم التجارية — انخفاضا في فعاليتها لأنها فقدت الاتصال بالمناطق الأكثر بُعدا من البلد

وأخيرا، هناك مخاطر تحيط باستقرار المنطقة وتنميتها في الأجل الطويل، وذلك من خلال الآثار الواقعة على الثقة والتماسك الاجتماعي . فقد أدت الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تزايد انعدام الأمن وانخفاض الثقة، وهو ما تجلى في انخفاض الاستثمار الأجنبي والمحلي وتدهور أداء القطاع المالي وزيادة الإنفاق على الأمن وتقلص السياحة والتجارة. وضعفت الثقة الاجتماعية أيضا، مما أثر سلبا على المعاملات الاقتصادية وصنع القرار السياسي.

ثالثاً: البعد الثقافي – الحضاري – الاجتماعي:

شكل البعد الثقافي –الاجتماعي ولم يزل محوراً مهماً من محاور الصراعات الاقليمية وجاء هذا البعد متلائم مع الاستراتيجية الامريكية الشاملة القائمة على محاربة الارهاب و التطرف و الذي تم تفسيره بجذور واسباب ايديولوجية وثقافية معنية .اذ ان تغيير ثقافة شعوب المنطقة جزءاً من هذه الحرب[34].

وان ماتسعى اليه الولايات المتحدة هو مشروع افنائي للانموذج الثقافي – الحضاري العربي الاسلامي واستبداله بالنموذج الليبرالي الامريكي النزعة ومن ثم دفع العرب للانغماس في الحضارة الغربية[35].

أي ان الامر لم يقتصر على تغيير انظمة او احتلال دول بل ان الخطر يكمن في المخطط لهذه الصراعات الاقليمية من خلال استهداف الهوية الاسلامية بمكوناتها الفكرية والثقافية والاجتماعية [36]. واعادة صياغتها بارساء نظام اقليمي جديد .

كما ساهم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للوسائل التكنولوجية المتقدمة على بقية دول العالم من تفعيل جاذبية نموذجها الثقافي ، ومزجها مع النماذج الفكرية للشعوب الأخرى بهدف إحلالها وفرضها عليها، وبهذا السياق، سعت الولايات المتحدة إلى استخدام مفاهيم متنوعة مثل التفاعل الثقافي والتداخل الحضاري وحوار الحضارات والتبادل الثقافي، وذلك بهدف تعزيز النموذج الأمريكي وجعله ينال قبولًا أكبر لدى الآخرين[37] .

المحور الثالث : أثر الصراعات الإقليمية على الاستراتيجية الامريكية

أخذت ظاهرة الصراعات تنتشر على المشهد الدولي والإقليمي لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبح لتلك الصراعات تأثيرها السلبي على واقع الاستراتيجية الاميركية ، لكون منطقة الشرق الأوسط معضلة كل إدارة أمريكية جمهورية كانت أو ديمقراطية، لأن هذه المنطقة بالتحديد كانت وستستمر منطقة حيوية للمصالح الإستراتيجية الأمريكية وأيضا لأنها تشهد صراعات وقضايا معقدة لم تستطع أي إدارة حسمها حتى الآن بل على العكس، فقد تزايدت القضايا والتحديات كما وكيفا من العراق وإيران ولبنان الى سوريا ومنطقة الخليج العربي فضلا عن تعثر عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وفشل أغلب عمليات السلام [38].

وقد احتلت منطقة الشرق الاوسط مكانة محورية في السياسة الخارجية الامريكية منذ احداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بصورة فاقت اهميتها عن الفترة الماضية، ولعل اسباب ذلك تعود الى طبيعة التحولات الجديدة في السياسة الامريكية تجاه المنطقة، والتي تمثلت بالتدخل في القضايا الداخلية لدولها تحت مبررات الحرب على الارهاب والتحول الديمقراطي وحماية حقوق الانسان. إذ ادت تلك الاحداث الى انهيار نظرية الامن القومي الامريكي على يد عدو غير تقليدي(تنظيم القاعدة) ، الأمر الذي عزز الرؤية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية والتي مفادها: ان امن المواطن الامريكي لم يعد مرتبطاً بالداخل فقط، وانما بمناطق مختلفة من ارجاء العالم قد يأتي منها الخطر، ومن هنا تبلورت مسألة التوسع العسكري وتوجيه ضربات وقائية في مناطق العالم لأي خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي [39].

كما ان احداث 11 ايلول قد تسببت بموجه رعب ودمار وخسائر مادية و بشرية داخل الولايات المتحدة الامريكية لكنها من جانب اخر كانت قد منحت الولايات المتحدة الامريكية فرصة هائلة لإعادة صياغة استراتيجية جديدة للأمن القومي الامريكي تتلاءم والعدو الجديد للولايات المتحدة

حسب رأيها[40] ، اذ اعطى هذا العدو المبرر للاستراتيجية الامريكية الجديدة التي عاشت فترة فراغ استراتيجي- امني خلال الحقبة الممتدة (1990 – 2001)بسبب غياب العدو المهدد للمصالح الامريكية بشكل مباشر الى تغيرات داخلية كبيرة في الاستراتيجية الامنية الامريكية عبر مراجعة للأجهزة المرتبطة بالأمن القومي (الأجهزة الاستخبارية والامنية) اما على صعيد القوات المسلحة فقد تمثلت المهام الجديدة للقوات الامريكية بالانتشار الاستراتيجي في المناطق الحيوية والمهمة بالنسبة للمصالح الامريكية كما رافقتها ارتفاع للنفقات العسكرية لتكون قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة[41] .

وذلك استجابة للتحديات الاستراتيجية والتهديدات الامنية في شكلها الجديد وغير المألوف خاصة وان العدد الجديد المتمثل (بالإرهاب) قد لا يمثل دولة قائمة لها حدود وشعب بل يشمل جماعات ومنظمات منتشرة في عدة مناطق ولذلك اقرت استراتيجية الحرب الاستباقية والحرب الوقائية حيث رأت الادارة الامريكية انها الاستراتيجية الانسب خلال هذه المرحلة واصبح الاستخدام الوقائي للقوة هو الخيار الوحيد ضد الاخطار المحتملة وغير المؤكدة التي تهدد الامن القومي الامريكي[42] . وتختلف الضربات الوقائية عن الضربات الاستباقية في ان الأولى تستهدف الخصم في مراحل مبكرة، بمجرد اكتشاف نوايا هجومية لديه، بغض النظر عن توفر وسائل هجومية. أما الضربات الاستباقية تستهدف الخصم بعدما نشر موارده واستعد للهجوم بشكل فعلي وكامل . ولذلك، يمكن تفسير مفهوم الضربة الاستباقية على أنها تسعى لمنع الخصم من استخدام إمكانياته المتاحة، بينما الضربة الوقائية تستهدف منع الخصم من امتلاك إمكانيات جديدة يمكن استخدامها في المستقبل [43].

بداية كانت الضربة الوقائية من ثم تطور هذا المفهوم ليصل للضربة الاستباقية التي طبقت في البيئة الشرق أوسطية والمتمثلة في حرب أفغانستان 2002 من ثم حرب العراق 2003 ، ليصل العقل الاستراتيجي الأمريكي بعد ذلك الى مرحلة متطورة أخرى من مراحل الاستراتيجية الأمريكية الشاملة وهي فكرة توظيف الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط التي تستهدف إحداث تغيير(هدم) للأنظمة الدكتاتورية (المعادية و الحليفة) للولايات المتحدة (والمعزولة شعبياً وهذا سبب مهم من أسباب إحداث هذا التغيير) ومن ثم (بناء) نظام شرق أوسطي جديد يقوم على دويلات جديدة ذات أبعاد ودلالات دينية وطائفية وقومية.لذا برزت طروحات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة قديمة في التداول وحديثة من حيث التوظيف وتغيير المسار ، فقد وظفت الإدارة الأمريكية طروحات القوة الناعمة فضلاً عن توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في تحقيق الهدف الاستراتيجي

الأمريكي في الشرق الأوسط ، ثم ما طوره منظرو الإستراتيجية الأمريكية من فكرة القوة الناعمة الى فكرة أخرى تكمن في توظيف ما هو ناعم وصلب من أدوات قوة لتخرج لنا بطروحات نوعية جديدة تحت مسمى القوة الذكية ، التي تقوم على استخدام الأداة الصلبة والناعمة واستعمالها في تحقيق الأهداف الأمريكية بحسب كل حالة ، وما حدث في الشرق الأوسط في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 من تغيير للأنظمة الدكتاتورية ، لا يخرج بالنسبة للبعض من دائرة الفوضى الخلاقة والقوة الذكية بتفرعاتها الناعمة والصلبة [44] .

وهذا ماجعل الصراعات الإقليمية في المنطقة تأخذ مديات أوسع وعلى الرغم مما اوجدته احداث 11 ايلول من اعطاء الفرصة لتعزيز مكانه الهيمنة العالمية للولايات المتحدة من خلال اعادة النظر بالنظام الدولي الجديد والتمسك بصيغة السيطرة بالقوة وبعيداً عن المساءلة وتحمل المسؤولية فان الوضع الدولي الحالي لا يقتصر على الرؤية الامريكي فقط او ما تحاول فرضة وانما هناك العديد من المتغيرات في البيئة الدولية و التي تؤشر وجود قوة جديده لها امكانيات ومؤشرات القوة .وبالتالي فان الصراعات الإقليمية لم تعد مرتبطة فقط بما تفرضه عليها الاستراتيجية الامريكية بل أصبحت هناك بدائل تستطيع من خلالها المناورة في حجم التأثير وتحقيق المكاسب.

حيث ان السمة الاساسية لهذه القوة الصاعدة انها تعتمد على سياسات علمية متطورة لها موارد وامكانيات بشرية وتكنولوجية ولها ثقافة متصارعة مع العالم فضلاً عن متطلبات عسكرية تمثل الحد الادنى الذي يجب ان تتوفر فيها فضلاً عن امتلاكها تقاليد تعين على كيفية التعامل مع العالم مثل الصين , الاتحاد الاوربي ,اليابان , روسيا[45].

فضلا عن ذلك ساهمت احداث التغيير في الدول العربية لا سيما تغير نظريات الحكم العربي والعلاقة بين الشعب والحاكم ، والوصول إلى عقد أجتماعي جديد ينظم العلاقة بين الطرفين ، وأسهمت احداث التغيير في الدول العربية في أرباك خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية الذي أنعكس على واقع توازن القوى الإقليمي[46] ، إذ نجحت التحولات السياسية والاجتماعية في العديد من الدول في الشرق الأوسط بإسقاط الانظمة فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة ١٧ شباط/ فبراير الليبية التي أدت إلى قتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي،

وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي وكانت أكبرها حركة الاحتجاجات في سوريا[47]. وهذا ما يحتم على الولايات المتحدة الامريكية ان تراجع استراتيجيتها اتجاه الشرق الأوسط.

لذلك فان انعكاس هذه الصراعات والتغيرات في البيئة الاقليمية تقتضي الخطوة الأولى والأساسية ومراجعة السياسات العامة لضمان أن تكون متناسقة مع بعضها البعض. يُشار في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة تمتلك جميع آليات صنع السياسات، لكن عملية صنع القرار في الشرق الأوسط تفتقر إلى التماسك،نظرًا إلى تشابك أبرز قضايا المنطقة بعضها ببعض، لا يمكن للإدارة الأميركية معالجة قضية واحدة بمعزل عن الأخرى.

لذا، يجب أن ترتكز هذه المقاربة المتكاملة على رُكنَين أساسيَين: أولًا، فيما تحوّل الولايات المتحدة نطاق اهتمامها العالمي نحو التنافس مع الصين، عليها العمل على ملء الفراغ الذي تخلّفه في الشرق الأوسط. وثانيًا، يجب أن تعمل على معالجة النزاعات القديمة، من خلال أفكار جديدة ربما، والعمل على معالجة قضايا التنمية الإقليمية. فالتركيز على التحديات الأمنية يغفل التهديدات غير التقليدية المُحدقة بأمن المجتمعات مثل التغيّر المناخي وتدهور الأوضاع الاجتماعية السياسية بوتيرة متسارعة. ففيما يؤدي الانفلات الأمني إلى تداعيات جمّة على التنمية والتطور، تكون التهديدات الأمنية في الكثير من الأحيان نابعة من جذور اجتماعية سياسية، على غرار التنافس على الموارد الطبيعية، والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي، والإقصاء السياسي والاقتصادي، والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك من مسائل مختلفة مثل التجارة والنقل والموارد المائية المشتركة والتغيّر المناخي، وأن ترافق عملية التحوّل نحو اقتصادات أقل اعتمادًا على المواد الهيدروكربونية، معوّلةً على المواهب والثروات التي تزخر فيها المنطقة.

أما الامر الثاني الذي فرضته اثر الصراعات الإقليمية ان المساعي الأميركية يمكن أن تستند إلى جولات الحوار الإقليمي الراهنة من أجل تعزيز المبادرات التي ترعاها دول المنطقة. ففيما تتابع مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة مسارها الطبيعي و تهدئة مخاوف الكثير من العرب من خلال طمأنتهم بأن إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة لن يأتي على حساب تقويض مصالح الدول العربية.

ويمكن أن ينطوي المسار الثالث من الجهود الأميركية على بلورة أفكار جديدة للمساعدة في حل النزاعات القديمة والمتمادية. فلأنها عالقة في دوامة التكرار، قد يُخيَّل للبعض أن هذه الصراعات

يمكن احتواؤها بسهولة. هذا صحيحٌ، لكن إلى حدٍّ ما. والمثال الأبرز على هذه النزاعات المديدة التي لا تزال تُحدث ارتدادات إقليمية هو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وذلك من خلال اعتماد نهج قائم على ضمان حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن التنازل عنها. ويجب الإقرار بأن تحقيق الاستقرار الإقليمي لا يقتصر على إدارة التشنّجات التي تطرأ فحسب، بل يتطلّب ذلك استباق التداعيات التي قد تنجم عن نزاعات تاريخية قديمة ما زالت معلّقة من دون حل [48].

نستنتج مما تقدم ان الصراعات الإقليمية كان لها الإثر الكبير في رسم الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط حيث انعكست كل المتغيرات التي حصلت في المنطقة على الاليات التي استخدمتها وانتقال مراحل الصراع فإضافة الى تواجد القوات الامريكية بدأت أيضا باستخدام القوى الناعمة من اجل إدارة المنطقة وفق الرؤى التي تحاول ان تحققها والاستراتيجية التي تريد فرضها في المنطقة.

الخاتمة

على الرغم من التحديات العالمية والأولويات المتزاحمة التي تواجهها الولايات المتحدة، تبرز الحاجة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، إلى التزام سياسي أميركي أكثر تماسكًا في منطقة الشرق الأوسط. فمواصلة السعي خلف أهداف متضاربة سيؤدي حتمًا إلى السيناريوات نفسها التي تحاول تجنّبها. في غضون ذلك، بدأت الدول المتنازعة في المنطقة بملء الفراغ الذي تخلّفه الولايات المتحدة. لكن الأحداث التي ستنجم عن ذلك قد تدفعها للعودة مجدّدًا إلى منطقةٍ يشعر الأميركيون بأنها استنزفت قدرًا مُفرطًا من طاقتهم ، هذا الامر عكسته طبيعة الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط واصبحت من الضروري ان يتم مواكبة التغيرات في قضايا المنطقه وبروز تحديات جديدة لها انعكاساتها على الاستراتيجية الامريكية حيث وجدت نفسها مضطرة الى تغير استراتيجيتها مع ما تطلبه الساحة العربية ومنطقة الشرق الاوسط بصورة عامة واصبحت مجبرة على التعامل مع التغيرات حتى وان كانت غير راغبة بذلك ولكن عليها ان تتعامل معها لمواكبة استمرار استراتيجيتها وسيطرتها وحماية مصالحها في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

[1] عبد الحي يحيلا , نذر العولمة , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , عمان,1999, ص193.

[2] دكستر بركنسي , فلسفة السياسة الخارجية الامريكية , دراسة وتحليل , تعريب حسن عمر , مكتبة النهضة , القاهرة , بلاتاريخ , ص118.

[3] سلامة احمد سلامة وآخرون, الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد , مركز الاهرام للترجمة و النشر , القاهرة , 1995 ,ص24.

[4] يحيى احمد الكعكي , الشرق الاوسط و الصراع الدولي , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت , 1986 , ص141.

[5] جميل مطرد علي الدين هلال, النظام الاقليمي العربي , دراسة في العلاقات السياسية العربية , ط7 ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت, 2001,ص21.

[6] مصطفى عبد العزيز موسى , العرب في مفترق طرقبين ضروريات المشروع القومي و المشروع الشرق اوسطي, دار الشروق , القاهرة,1995,ص106.

[7] امين محمود عبدالله , في اصول الجغرافية السياسية ,ط1, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة , 1976 , ص158.

[8] هانسون ويال وين , استراتيجية للغد : الاستراتيجية الامريكية في السبعينات و الثمانيات و التسعينات وحتى 2000,ترجمة محمود خيري ,دار العالم العربي ,بيروت ,1972 , ص50.

[9] جورج لنشوفسكي , الشرق الاوسط الجديد في الشؤون العالمية , ج2, ط2, ترجمة جعفر لخياط , مكتبة دار المثنى , بغداد ,1995 , ص293.

[10] سيار الجميل , المجال الحيوي للشرق الاوسط ازاء النظام الدولي القادم , ص12.

[11] خليل ابراهيم السامرائي , تطور المفاهيم الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي , المجلة القطرية للعلوم السياسية , عدد2 ,كلية العلوم السياسية ,جامعة بغداد , تشرين الثاني ,2002, ص68.

[12] سعد عبيد علوان السعيدي، احمد حمزه خليف الشمري ،التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وانعكاسه على الامن الوطني العراقي بعد عام 2003،مجلة دراسات دولية ، العدد ٨٣، ٢٠٢٠ ، ص٦١

[13] نعوم تشومسكي , اوهام الشرق الاوسط ,ط1, ترجمة شيرين فهمي , مكتبة الشؤون الدولية , القاهرة ,2004 , ص12.

[14] علي محمد حسين العامري, السعودية و اشكالية الامن في منطقة الخليج العربي , المرصد الدولي ,عدد 8, مركز دراسات الدولية , جامعة بغداد , شباط 2009 , ص35.

[15] ناظم عبد الواحد جاسور , الشرق اوسطية و الشراكة المتوسطية , ص2.

[16] منعم صاحي العمار , الامن القومي العربي و المخطط الامريكي : استهداف وتفتيت , نشرة قضايا دولية , العدد26 ,مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد ,1998 ,ص6.

[17] جهاد عودة , الاسس العسكرية توجهات حلف الناتو تجاه الشرق الاوسط , مجلة السياسية الدولية ,عدد160, مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية , القاهرة ,2005, ص37.

(18) محمد نصر مهنا , العلاقات الدولية بين العولمة و الامركة , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 2006, ص356-357.

(19) برادلي أ.تايلر , القواعد الامريكية في العالم ,ط1 , ترجمة عماد فوزي الشعيبي , مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية , دمشق , 2004, ص4-6.

(20) حميد صدقي الدجاني وآخرون , التحديات الشرق اوسطية الجديدة و الوطن العربي , ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2000,ص145-146.

(21) منعم صاحي العمار , المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربي , دراسة في اختلالات الامن الخارجي , مجلة شؤون عربية , العدد 81 , الامانة العامة لجتمعة الدول العربية , القاهرة , مارس 1995 , ص13-137.

(22) احمد سليم البرهان , مبادرة الشرق الاوسط الكبير , الابعاد السياسية و الاستراتيجية , ص45.

(23) متروك الفالح , الغرب و المجتمع و الدولة الديمقراطية في البلدان العربية , ط1 , دار الكنوز الادبية , بيروت , 2004 , ص69.

(24) يوسف المراشدة , العولمة و اثرها على العالم العربي (مشروع الشرق الاوسط الكبير) , ص210.

(25)عادل محمود مظهور , مشروع الشرق الاوسط الكبير , استراتيجية القوى الناعمة واستثمار الفوز , اوراق ستراتيجية , العدد 123 , مركز دراسات دولية , جامعة بغداد , 2004 , ص2.

(26) محمود عثمان, المحاور الجديدة وانعكاساتها على معادلات الصراع بالشرق الأوسط على الرابط التالي:- https://www.aa.com.tr

(27) المصدر نفسه

(28) يوسف المراشدة , مصدر سبق ذكره , ص208.

(29) طالب حسين حافظ , الشرق الاوسط , قديما و حديثاً , ص17.

(30)كارن أي سمث و مانوت لايت , الاخلاق و السياسة الخارجية , ط1 , ترجمة فاضل حتكر , مكتبة العبيكان , الرياض ,2005, ص124.

(31) عبد القادر رزيق المخادمي , الحوار بين الشمال و الجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة , ط1, دار الفجر , القاهرة ,2004,ص136-141.

(32) احمد برقاوي و آخرون , الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي , ط1 , مكتبة مدبولي, القاهرة ,2004 , ص94-95.

(33) فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر ، الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة، مجلة التمويل والتنمية, • المجلد 54 • العدد 4، ديسمبر 2017 ،على الرابط التالي: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2017/12/imus.htm#author

(34) خليل العنابي , الشرق الاوسط الكبير , مجلة السياسة الدولية , العدد 156 , مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية , القاهرة , نيسان ,2004, ص99.

(35) توفيق المديني , وجه الرأسمالية الجديد , منشورات اتحاد العرب , دمشق , 2004, ص194 – 200.

(36) محمد نوري الدين , الشرق الاوسط الكبير : الصراع المواجهة , مجلة شؤون الاوسط , العدد 115 , مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق , بيروت , 2004 , ص3.

(37)عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ٢٠٠٩، ص١٤٥.

(38) زياد عبدالرحمن علي الكوراني، رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات ،دار امجد للنشر والتوزيع،المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠١٧ ، ص١٠٤

(39) سليم كاطع علي ،محددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١،مجلة دراسات دولية ،العدد ٢١،ص٩٩_100

(40) اسامة الغزالي حرب,العولمة و النظام الدولي , جدلية اللحظة الراهنة (مائدة مستديرة), مجلة السياسة الدولية , مركز الاهرام , القاهرة , العدد 175 , يناير 2009, ص102-104.

(41) صالح ياسر , بعض معالم التحول في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11/سبتمر 2001 , مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : www.yezgar.com

(42)خليل حسين , النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية , ص531.

(43) انطوني كوردسمان , الدفاع الوطني , الدفاع عن امريكا , الهجمات غير التقليدية و الارهابية باستخدام اسلحة بايولوجية , ترجمة , نافع ايوب , مجلة الفكر السياسي, العدد(11-12),دمشق 2002 , على الرابط التالي : www.awv.dam.org

(44)علي بشار بكر أغوان،أ.م.د سرمد زكي الجادر، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11/أيلول 2001 " الشرق الأوسط أنموذجاً ، على الرابط التالي :- https://nahrainuniv.edu.iq/

(45) منعم صاحي العمار , نحو عالم متعدد الاقطاب ,ص78-81.

(46) صادق جابر علي،المتغيرات السياسية الإقليمية وأنعكاسها على توازن القوى في الشرق الأوسط،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد 82 , 2023 , ص٥٠

(47)صدام مرير حمد عطية ،الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط واثره على المنطقة العربية انموذج ثورات الربيع العربي،مجلة تكريت للعلوم السياسية،كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك،المجلد ٣، العدد ١١ ، ٢٠١٧ ، ص٢٣٠

(48)مهى يحي ،لعام الأول لبايدن في الشرق الأوسط: أهداف مقبولة لكن حافلة بالتناقضات، على الرابط التالي:- https://carnegie-mec.org/

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 5 / 2023
تاريخ قبول البحث 9 / 7 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

العوامل المؤثرة في الاسس والسياسات التربوية في العراق

Factors affecting educational foundations and policies in Iraq

م. د. سحر حربي عبد الامير

Dr. Sahar Harbi Abdul Amir

وزارة التربية

Ministry of Education

Hrst81@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تطرق البحث الى اهم الجوانب المحيطة بالتربية والتعليم في العراق خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي و مقارنتها بالحاضر ، واستعراض كيف تؤثر الازمات السياسية والاقتصادية والامنية على قطاع التربية ،مما اثر على الاداء العام لوزارة التربية والسياسات التعليمية ، بهدف استخلاص الفائدة من التجربة واعطاء فرصة لإيجاد الحلول في المستقبل ليس للعراق فقط بل لكل من اراد الاستفادة من التجربة. يتكون البحث من اربعة محاور، يتضمن المحور الاول اهم الجوانب المحيطة بالتربية والتعليم في العراق خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وتأثير الازمات المتتالية التي عاشها العراق على وضع التربية التعليم . والمحور الثاني يبيت التحديات التي واجهت العملية التربوية بعد عام 2003 والتغيرات التي طرأت على الوضع السياسي وعلاقتها بضعف الاداء في مجال التربية . والمحور الثالث جاء لشرح الظروف السياسية والاقتصادية التي تعمل فيها وزارة التربية وطريقة التعامل مع الاحداث الجديدة ومحاولة الحفاظ على مستوى الاداء المطلوب و تجاوز العقبات. اما المحور الرابع والاخير فقد جاء لبيان اهمية التعليم التقليدي والمدرسة التقليدية سواء في العراق ام غيره من الدول مع اهمية التجديد. بعد ذلك الخاتمة وقائمة المصادر.

الكلمات المفتاحية: "السياسات"، "وزارة التربية" ، "العراق"

Abstract

This research tackles the important issues of education in Iraq during the seventies and eighties of the past century and compare it to the present and showing how political and economic problems affect the education sector Influencing the general performance of the Ministry Of Education With the goal of using the experience and giving the chance to find better solutions in the future not only for Iraq but for everyone who can make use of the experience.

the research covers four sides. the first side is the important aspects of education in Iraq during the seventies and eighties of the past century and how the continuing crisis in Iraq affect education , the second is showing the challenges that the education faced after two thousand and three and the changes of the political state and its relation to the poor performance in the that field, the third is explaining the situations in which the Ministry Of Education operates and

how to deal with new events as they arise and maintaining the required level of performance and overcoming obstacles

Key words: "Policies", "Ministry of Education", "Iraq"

المقدمة

منذ القدم تتفاخر الامم بإنجازاتها في مجال التعليم ، اذ يعد مجالا غاية في الاهمية ، بسبب ان مخرجاته هي الانسان نفسه ، سلوكياته و مهاراته و قيمه و معتقداته، وبعبارة اخرى التعليم يصنع مستقبل الدول فضلا عن الحاضر. يتناول البحث بعضا من الجوانب المحيطة بالتربية والتعليم في العراق ،في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ومقارنتها بالحاضر ، مرورا بتأثير الازمات السياسية والاقتصادية والامنية على قطاع التربية ،وبالتالي على السياسات التعليمية والاداء العام لوزارة التربية في العراق ، بهدف استخلاص الفائدة من التجربة واعطاء فرصة لإيجاد الحلول في المستقبل، فيما يخص الشأن التربوي للعراق وعلاقته الوثيقة بالشأن السياسي.

اشكالية البحث : اشكالية البحث تتلخص بوجود تغيير في السياسيات التربوية في العراق بين ما كانت عليه في سبعينيات و ثمانينات القرن الماضي وبين الوقت الحاضر.

فرضية البحث : يفترض البحث وجود اسباب عدة لتراجع الرضا عن السياسات التعليمية في العراق .

منهجية البحث : تم اعتماد المنهج المقارن

اهمية البحث : يحتل قطاع التربية والتعليم اهمية خاصة لدى الدول التي تبتغي النهوض بواقعها ، اذ ليس هناك اي تقدم ممكن ان يحدث في اي مجال من مجالات الحياة من دون تربية وتعليم جيدين ، لانهما وحدهما اللذان يصنعان الانسان الذي يحقق التقدم في المجالات الاخرى. ومن هنا تأتي اهمية البحث اذ انه يتناول اسباب تراجع الرضا العام للمجتمع العراقي عن السياسات التعليمية مقارنة بما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وتحديد العناصر المسؤولة عن ذلك ليتسنى تقديم المعالجات.

هيكلية البحث: يتكون البحث من اربعة محاور، يتضمن المحور الاول الاسس القوية للسياسات التعليمية في العراق، والمحور الثاني يبين التأثيرات السلبية للأحداث التي مرت بالعراق على السياسات التعليمية، والمحور الثالث جاء لبيان امثلة على عمل وزارة التربية لأجل الحفاظ على مستوى الاداء المطلوب و تجاوز العقبات، اما المحور الرابع والاخير فقد جاء لبيان اهمية التعليم التقليدي والمدرسة التقليدية سواء في العراق ام غيره من .

المحور الاول : التربية والتعليم في العراق في مرحلة السبعينيات والثمانينيات

قد تتغير انظمة الحكم بشكل سريع او مفاجئ في اي دولة في العالم ، نتيجة الثورات والانقلابات او غيرها ، وقد تتراجع الارقام الاقتصادية بسبب حدث لم يكن في حسابات الاقتصاديين ، الا ان واقع التربية والتعليم من الصعب ان يحدث فيه تغيرات فجائية وسريعة ذلك لان هذا المجال ، و ابتداء من عملية صناعة القرار والتنفيذ والمتابعة والمراجعة واصدار القوانين والتعليمات والضوابط ، ومن ثم الحصول على المخرجات (جيل جديد من النساء والرجال الذين سيقودون زمام الامور في المجتمع) ، يستغرق وقتا طويلا جدا من عمر الدولة كما ان تأثيره يستمر لسنوات غير محدودة من تاريخها . والخطأ في مجال التربية والتعليم بالغ التكاليف ،اذ يتمثل بخسارة في نوعية الانسان الذي تعول عليه الدول لبناء المستقبل المنشود واؤكد في هذا البحث على المرحلة العمرية بين 4 – 18 سنة من عمر الانسان، تلك المدة التي يتم خلالها غرس المبادئ و القيم في عقول الاطفال، والتي لا يمكن تغييرها عند بلوغهم سن الرشد.

والدول التي انتبهت لأهمية قطاع التربية والتعليم، اسست قواعد قوية لنجاحها و ديمومتها، واستعانت بذوي الخبرة والتخصص من الخبرات المحلية والعالمية لإنشاء صروحها التربوية والتعليمة ووضعت العاملين في التربية والتعليم على راس الهرم الاجتماعي ، وخصصت من مواردها الوطنية ما يكفي للارتقاء بالتربية والتعليم الى المستويات العليا . على عكس الدول التي لم تكترث بقطاع التربية والتعليم واوكلته لجهات غير ذات خبرة و تخصص اسست قواعد لفشلها .

وعلى مراحل الدولة العراقية الحديثة تراكمت المعرفة التربوية والتعليمية من خلال حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، وساعدت ظروف محددة في انتاج سياسات تعليمية رصينة و ناجحة ثبّتت اركان التربية والتعليم في العراق . إذ انعكس النمو الاقتصادي العراقي بشكل ايجابي على كل جوانب الحياة في العراق ومنها التعليمية [(1)] . و اسفرت حملة التنمية الاقتصادية عن نمو حقيقي مدهش في الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدله 8% سنوياً خلال المدة ما بين عامي 1960م و 1980م، و بلغ معدل نمو القطاع النفطي خلالها 7.6%، بينما حقق القطاع غير النفطي معدل نمو أعلى وصل إلى 8.7% . و نتيجة لهذا النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، أرتفع دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً (محسوباً بالأسعار الثابتة لعام 1980م) من 1.555 دولار عام 1960م ليصل إلى 3.984 دولار عام 1980م؛ أي بمعدل نمو سنوي قدره 4.8% فحقق بذلك المستوى الأعلى له في تاريخ العراق الحديث. و اصبحت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام هي الأقرب إلى ما يمكننا وصفه بالتوزيع العادل للدخل [(2)]

كل ذلك هيأ ظروفا ممتازة لقيام نهضة تربوية وتعليمية كبيرة ، و اصبح العراق الاعلى في المنطقة العربية في مجال التربية والتعليم ، اذ تراجعت الامية فيه ووصلت الى ادنى مستوياتها وتخرج من مدارس العراق وجامعاتها الاطباء الاكفاء والمهندسين المهرة والفنانين والادباء المبدعين، وشُرعت قوانين وانظمة تربوية رصينة و تقدمية ، اثبتت نجاحها الى اليوم ، مثل قانون وزارة التربية رقم (124) لسنة 1971 ، ونظام وزارة التربية رقم (13) لسنة 1972،و نظام المدارس الثانوية رقم (2) لسنة 1977، و نظام المدارس الابتدائية رقم 30 لسنة 1978[3] ونظام الامتحانات العامة رقم 18 لسنة 1987[4]

واستمر مؤشر التعليم في تصاعد ، وبوتيرة مستقرة ، الى ان بدأت مرحلة الحرب العراقية – الايرانية ، اذ انخرط المجتمع في دوامة الحرب واستهلكت ماكنة المعارك الموارد البشرية والمادية . وتسببت سنوات الحرب الثمانية بأضرار جسيمةً في الاقتصاد العراقي ناهيك عن الأضرار الاجتماعية ، اذ خسر العراق ما يقارب من 62 مليار دولار من العائدات النفطية ، وأستنزف ما يتراوح بين 35 و 40 مليار دولار من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية ، وقدرت الديون الخارجية بنحو 42 مليار دولار لدول غير عربية ، و 35 مليار دولار لدول عربية ، و تحميله نفقات عسكرية إضافية قدرها 105 مليارات دولار وتدمير بنى تحتية بما يعادل 30 مليار دولار[5]. وتم انفاق 14 مليار دولار عام 1984 لشراء الاسلحة و بما يوازي نصف انتاجه الوطني [6] و كان من الطبيعي ان يتأثر القطاع التربوي والتعليمي بهذا الاستنزاف في الموارد ، ولاسيما بعد ان تقلصت بشكل كبير الميزانية المخصصة للتربية والتعليم ، وانخرط الشباب من خريجي الجامعات من دون استثناء في اتون القتال بعيدين عن مدارسهم و جامعاتهم. ولكن الحرب كانت تدور على الجبهات على طول الحدود بين البلدين، بعيدا عن الابنية المدرسية والتعليمية، وبعيدا عن المدن وساكنيها . ولذلك تمكنت العملية التربوية من الصمود امام تبعات الحرب، لكن ليس لوقت طويل. فقد القت الاحداث السياسية بظلالها مرة اخرى على حقل التربية والتعليم، اذ اصدرت الامم المتحدة/ مجلس الامن الدولي قرارات عدة ضد العراق بعد غزوه لدولة الكويت عام 1990 وكان اكثرها قسوة القرار الصادر عام 1991 بفرض الحصار الاقتصادي الشامل والذي استمر الى ما بعد غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق.[7]

المحور الثاني: العوامل التي اثرت على المسار التربوي

ادى الحصار الاقتصادي إلى انهيار تام في الاقتصاد العراقي[*]. واصبحت الثروة النفطية ذات فائدة شبه معدومة ، وتوقفت التنمية ، وانهارت العملة العراقية، مما كان له آثار غاية في السوء على الطبقات الاجتماعية ولاسيما الطبقة الوسطى (الموظفون والمعلمون واساتذة الجامعات) ، و حصل انهيار غير مسبوق لمستوى الدخل للفرد العراقي. [8] وتراجع دخل الفرد الواحد ليبلغ عام 2003م 483 دولار وهو لا يشكل سوى 12% تقريباً من قيمته لعام 1980م و ثلثها لعام 1960م ، و اخذ الخط البياني

لمستويات المعيشة يتجه نحو الأسفل ،(9) واضطر المعلم والمدرس العمل في مهن لا تليق به ، قللت من مكانته امام تلامذته و طلابه ،و بالتدريج وعلى امتداد سنوات الحصار اختفت مجموعة مهمة من القيم والمبادئ التي يعمل عليها المدرس والمعلم والموظف في مجال التربية والتعليم.

يضاف الى كل ذلك فقد ألحق القصف المكثف والشامل عام 1991على طول البلاد و عرضها مدة 43 يوماً اضرارا شديدة بالبنى التحتية العراقية والمؤسسات الحكومية ومنها المدارس والجامعات . وكنتيجة مؤلمة اصيبت الابنية المدرسية والتعليمية اصابات بالغة لم يتمكن العراق الى اليوم تجاوزها.

وكل ما تقدم القى بظلاله الثقيلة على السياسات التربوية والتعليمة في العراق ، و بمختلف النواحي الخاصة بالعملية التربوية والتعليمية ، واسس التعليم المتمثلة بالمعلمين والمدرسين ،والتلامذة، والابنية المدرسية ، واولياء الامور ، والمجتمع المحيط بالمدرسة. وبمرور سنوات الحصار الطويلة، تغيرت القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع بشكل تدريجي وبالاتجاهات غير الصحيحة.

وعلى الرغم من كل ذلك، استمرت العملية التربوية والتعليمية ، مستندة على الانظمة والقوانين التربوية الناجحة التي نمت و ظهرت خلال حقبت الستينيات والسبعينيات، والحفاظ على رصانة وجدية الامتحانات ولاسيما للصفوف المنتهية ، كذلك ساعد وجود المختصين وذوي الخبرة ،على تقديم خدمات تربوية حكومية للأطفال والمراهقين، وان لم تكن بالمستوى المطلوب ، بسبب التقشف والعزلة عن العالم ، مثل اعادة استعمال الكتب المدرسية و تقليل عدد الدفاتر المدرسية والقرطاسية التي تورع على التلامذة والطلبة ، و قلة عدد المدرسين والمعلمين في المدارس نتيجة عزوف الخريجين عن التعيين في الوظائف الحكومية لقلة الرواتب، مقارنة بأسعار السلع في الاسواق. مما اضطر عدد غير قليل من المعلمين والمدرسين الانخراط في اعمال اخرى زعزعت صورة المعلم والمدرس في عين تلامذته و طلابه، وسافر البعض الاخر الى دول عربية للعمل في مهنة التعليم برواتب مجزية. ومن هنا بدأت هجرة الكفاءات العراقية الى خارج العراق. واستمر هذا الوضع الى عام 2003.

واجه المجتمع العراقي تحديات متسارعة وخطيرة منذ عام 2003 والى اليوم. منها ما هو سياسي تمثل بتطبيق الديمقراطية البرلمانية، بعد عقود طويلة من اعتماد النظام الرئاسي والتحول الى التعددية الحزبية الواسعة ،بعد الحزب الواحد القائد ، و تغيير شكل الدولة من دولة مركزية الى فدرالية ، وتغير آلية اصدار القرارات والوقت الذي تستغرقه، من قرارات سريعة يصدرها شخص واحد ، الى قرارات بطيئة جدا تصدر بعد سلسلة طويلة من التوافقية السياسية التي تحكم العلاقة بين الاحزاب السياسية ذات الاعداد الكبيرة والمشارب المختلفة . ومنها ما هو متعلق بالاقتصاد المتحول بشكل غير مخطط له الى السوق المفتوح ودخول البضاعة الاستهلاكية المستوردة ،بعد ان كان المبدأ الاقتصادي اشتراكيا يشجع الصناعة المحلية. ومنها ما هو متعلق بمشكلات العصر التي نتجت عن استعمال الستلايت والانترنت والبرامج

والتطبيقات الالكترونية والذكية، والاعداد الهائلة من القنوات الفضائية التي تعمل من دون اي قيد او رقابة. وما انتجه كل ذلك من موجه جديدة من التغيير في القيم والمعتقدات . كل ذلك اوجد فوضى في المجتمع العراقي على جميع الاصعدة ، الا انه لم يكن بخطورة دخول العصابات التكفيرية الى العراق، التي اجتاحت أربع محافظات عراقية عام 2014 و وصلت الى ضواحي العاصمة بغداد ، لم يخرجوا منها الا على عتبات سنة 2017 . وخلال تلك المدة نشرت هذه العصابات التكفيرية الافكار المتطرفة التي تحرم اسس الحياة المدنية مثل التعليم والفن والثقافة ، مستهينة بحرمة الارواح والممتلكات العامة والاثرية للعراق ، مخلفة ورائها الخسائر البشرية و المادية وتعطيل لجميع مناحي الحياة. وتوقف دوام المدارس والجامعات في تلك المحافظات ز تم تفجير ابنيتها او تحويلها الى ثكنات عسكرية . وارتكاب تلك العصابات التكفيرية جرائم لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل. مما اعطى للجوانب العسكرية والامنية الاولوية في الاهتمام الحكومي والشعبي على حد سواء، على حساب الجوانب المدنية ومنها التربية التعليم.

وبسبب كل ذلك لم يكن لرفع الحصار على العراق الاثر المفرح الذي كان يتوقعه العراقيين . ونعم ارتفع دخل الموظف العراقي (ومنهم المعلمين والمدرسين) لكن الوضع الاقتصادي والامني لم يكن مستقرا ، فضلا عن ان منظومة القيم لم تعد كما كانت، اذ ان القيم والمعتقدات ليست سريعة الاستجابة للمتغيرات ، وهي بحاجة الى اجراءات كثيرة و طويلة الامد للعودة بها الى ما كانت عليه من التحضر والمدنية ، بل بالعكس انتشرت الطائفية والعشائرية والحزبية التي عمقت الخلاف و وسعت الفجوة بين ابناء البلد الواحد.

و واجهت المؤسسات التربوية بعد 2003 المشكلات القديمة والجديدة معا ، مما تسبب في عدم قدرتها على العودة بالوضع التربوي والتعليمي الى مكانته المرموقة التي كان عليها قبل الحصار الاقتصادي كما كان متوقعا . اذ ان زيادة عدد السكان في العراق و اعداد التلامذة والطلاب لم يقابله زيادة مساوية في اعداد الابنية المدرسية. كذلك قلة التخصيصات المالية التي اعطيت لوزارة التربية و الفساد، شل المؤسسة التربوية عن ايجاد حل لمشكلة الأبنية المدرسية بل وانتجت هذه المشكلة مشاكل اخرى لم تكن موجودة ، مثل مشكلة الدروس الخصوصية. و وفقا لمؤشرات وزارة التخطيط انخفض معدل الانفاق العام على التعليم بشكل كبير من 13.6% في سنة 2016 الى 9.7% في سنة 2019 (10) فتسبب ازدحام الصفوف وعدم تمكن المعلمين والمدرسين من ايصال المواد الدراسية بالشكل المطلوب لجميع التلامذة والطلبة لجوء اولياء الامور الى التدريس الخصوصي بالغ التكاليف ، اما العوائل ذات الدخل المحدود لم تتمكن من توفير التعليم الجيد لأولادها.

كما جاء تغير نمط الحياة في القرن الحادي والعشرين ، ليغير طبيعة العلاقات التي تربط بين المعلم والطالب والمجتمع ، ثم الى احداث تغيير في شخصية المعلم وشخصية الطالب. بعض هذه التغيرات

كان ايجابيا و بعضها كان سلبيا. فالمجتمع العراقي سابقا(خلال السبعينيات والثمانينيات) كان ينظر للمعلم على انه من عليّة القوم، كونه حاصل على تعليم عالي نسبة الى مستوى التعليم لدى غالبية الشعب بشكل عام في حينه، فكانت للمعلم سلطة معنوية عليا على تلامذته وحتى على اهاليهم ، كما ان التلامذة كانوا اقل عددا واكثر طاعة بحكم الثقافة الابوية السائدة ، واتاح كل ذلك للمعلم او المدرس جوا عاما مثاليا لأداء مهامه التربوية والتعليمية .اما اليوم فالمدرس يشعر بان المجتمع والمؤسسة التربوية ذاتها ترجح كفة الطالب على المدرس اذ لم يعد بإمكان المدرس او المدرسة محاسبة الطالب او الطالبة خوفا من ان يكون ورائهم حزبا سياسيا نافذا او عشيرة متنفذه ولاسيما بعد انتشار العشائرية في مجتمع بغداد العاصمة ناهيك عن انتشارها في المحافظات .[11]

يضاف الى كل ذلك هناك مشكلة التدخل السياسي في العمل التربوي. اذ تحدث احد مدرسي مادة التاريخ في احدى مدارس بغداد، خلال حوار الباحثة معه و سؤالها عن اهم المشاكل التي يعاني منها المدرسين والمعلمين اليوم قائلا: اولا وقبل كل شيء هناك مشكلة عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بسبب تدخل الاحزاب السياسية في اختيار الاشخاص الذين يتولون المراكز الادارية صغيرها وكبيرها واختيار مدراء المدارس [12] .

المحور الثالث : التأقلم مع التغيير و مواكبة الحداثة

على الرغم من كل التحديات التي سبق ذكرها، التي تواجه العملية التربوية والسياسات التعليمية في العراق ، الا ان التعليم في العراق لايزال يعمل للبقاء في المستوى المطلوب، وذلك من خلال اتجاهين, الاتجاه الاول داخلي : مثل اختيار شخصيات لديها خبرة في مجال التربية والتعليم لأشغال مناصب عليا ووسطى في الوزارة ، مثال عليه اختيار الاستاذ علي حميد مخلف ليكون وزيرا للتربية في التشكيلة الوزارية لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عام 2020 ، وهو شخصية تربوية سبق ان تقلد مناصب عدة في وزارة التربية، في حين كان وزراء التربية السابقين من خارج الوسط التربوي والتعليمي ، و ذلك كمحاولة للابتعاد بالشأن التربوي عن التدخلات السياسية . وان تستمر الوزارة تسير على هدى القاعدة القوية من القوانين والانظمة التربوية الرصينة والفاعلة . وتخصيص حصة اكبر للتربية من الميزانية الاتحادية ، والاستفادة من القطاع الخاص . و التعاون بين الوزارات ولاسيما وزارة التعليم العالي للارتقاء بمستوى بمخرجاتها الذين سيعينون في المدارس كمدرسين او معلمين.

الاتجاه الثاني كان خارجيا تمثل بالعمل مع المنظمات والهيئات الدولية والاجنبية التي تعنى بالشأن التربوي لمواكبة التطور الحاصل في التربية والتعليم. وهذا ليس بالجديد على العراق اذ يعد العراق من الدول الاوائل الحاضرة في الميادين الدولية ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى الان ، لا نستثني منها سوى سنوات الحصار الاقتصادي . ولقد سارعت الكثير من المنظمات الدولية الى العمل مع وزارة

التربية بعد عام 2003 وفي شتى المواضيع (المناهج، التربية الخاصة، محو الامية، التعليم المهني، منع التسرب ، تعليم الفتيات ..الخ) ، مثل منظمة الامم المتحدة وتشكيلاتها (اليونيسف واليونسكو والاسسكو)، والاتحاد الاوربي ومنظمة انقاذ الطفل الدولية والوكالة الالمانية ، فضلا عن التعاون القائم بين الوزارة وبعض الدول الاجنبية مثل فرنسا في مجال تأليف وطبع مناهج جديدة لمادة للغة الفرنسية ، التي تدرس في العديد من المدارس العراقية ، كذلك مع المؤسسات التعليمية البريطانية في مجال مناهج مادة اللغة الانكليزية والتي تعد من المواد الدراسية التي تدرس في جميع المدارس العراقية وفي كل المراحل الدراسية ، كما وقعت وزارة التربية اتفاق تعاون بين العراق والهيئة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي (IEA) وهي هيئة دولية معنية بتقييم نظم التربية والتعليم على مستوى العالم ، ليدخل العراق مجال الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) ، واختبارات (PIRLS) للغة الام بهدف التعرف على القدرة القرائية والاملائية للتلاميذ المشاركين. ووقع العراق مع الاتحاد الاوربي منذ عام 2017 اتفاقية واسعة النطاق نفذتها وزارة التربية مع المجلس الثقافي البريطاني في برنامج سمي ببرنامج (بناء القدرات في التعليم الابتدائي والثانوي) احدث صحوة تربوية في جميع مفاصل العملية التربوية ولاسيما مجال الاشراف التربوي و التعليم العام و تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة . نتج عن هذا البرنامج اطلاق وثيقة اطار عمل استراتيجي للدمج التربوي الشامل ، واطار عمل تقليل نسب التسرب ، وتأليف دليل المعلم لتضمين حقوق الانسان في المناهج الدراسية ، ودليل جائزة المدرسة العراقية لحقوق الانسان، والعمل جار على اطلاق الاطار الموحد لعمل الاشراف التربوي ، والاطار الموحد للإرشاد التربوي، وشمول تلاميذ صف السادس الابتدائي لمعاهد الصم والبكم بالامتحانات العامة الشفوية بدلا من الصوتية ، وغيرها كثير. وهناك العديد من الورش والبرامج التدريبية والنشاطات الرياضية والمسرحية والادبية والمسابقات، التي يشارك بها الملاكات تعليمية و الادارية بمختلف الاختصاصات، والتلامذة والطلبة) التي تقيمها الدول الاجنبية والعربية (الولايات المتحدة الامريكية ،والهند ،والمانيا، اليابان، كوريا ، ومؤخرا دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. واقام المجلس الثقافي البريطاني ورش تدريبية للمعلمين لتدريبهم على كيفية سد الفجوة التي حدثت في مجال تعلم القراءة والكتابة والرياضيات للصفوف الاولى الابتدائية . [13]

كل ذلك يعطينا صورة واقعية عن اداء وزارة التربية و السياسات التعليمية في الوقت الحاضر فيها ما يثير القلق ، وفيها ما يبعث على التفاؤل، وما بين هذا وذاك نشهد صعود تلامذة وطلاب العراق الى المراكز الاولى في المسابقات الدولية والعربية ، يدعمون بلدهم ويشجعون صناع القرار على بذل المزيد لأجل التعليم في العراق.

ولقد اظهرت أزمة كورونا فايروس، كل التحديات السابقة بشكل جلي ، على سبيل المثال لتفادي العدوى بين التلامذة والطلبة ، تم تشجيع التلامذة الصغار على تلقي التعليم من خلال الهاتف النقال والاجهزة

اللوحية ، بعد ان كانت التعليمات الرسمية وغير الرسمية قبل الجائحة تنص على منع استخدامها في المدارس بل في البيت ايضا ، لما له من سلبيات على الصحة الجسمية والنفسية للإنسان، ولاسيما في حال الجلوس مع الاجهزة الخلوية مدة طويلة .

و مثال اخر يمكن تقديمه هو اتخاذ القرارات الخاصة بالدوام الحضوري واجراء الامتحانات العامة خلال انتشار الكوفيد للأعوام 2020–2021 . فقد تعرضت الوزارة الى ضغوطات من قبل اولياء الامور بهذا الشأن ،فقد اصدرت وزارة التربية قرارات عدة بهذا الشأن لصنع قرار متوازن بين المحافظة على سلامة التلاميذ والطلبة وبين المحافظة على سلامة الشهادة العراقية ، مع مراعاة انسجام هذه القرارات مع الانظمة والقوانين التربوية.

و بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات ما بين وزير التربية و اعضاء اللجنة الدائمة للامتحانات العامة ، والتي استمرت طيلة مدة حضر التجوال ، و دراسة مستفيضة لتجارب دول العالم بخصوص اجراء الامتحانات العامة خلال الجائحة، وبموافقة وزارة الصحة . اصدرت وزارة التربية جملة من القرارات و كما يأتي: [14]

اولا : استحصال موافقة مجلس الوزراء على تعليق الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية للعام الدراسي الحالي ، واعتماد درجة نصف السنة كدرجة نجاح من المرحلة ، والسماح للتلاميذ الراسبين بأداء الامتحانات الدور الثاني لاحقاً في جميع المواد التي رسبوا فيها .

ثانياً : استناداً الى المادة (الرابعة) من نظام الامتحانات العامة رقم (18) لسنة 1987 تحدد فحوص الامتحانات العامة للدراسات (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بفروعها كافة بتعليمات يصدرها وزير التربية) ، وبعد موافقة الوزير تقرر ان تكون الفحوص الداخلة في الامتحانات العامة للصف الثالث المتوسط (خمسة) فحوص هي :(اللغة العربية ، اللغة الانكليزية ، الرياضيات ، الاحياء ، الكيمياء و الفيزياء)

ثالثاً : تأجيل موعد الامتحانات التمهيدية الخاصة بالطلبة الخارجيين للعام الدراسي 2019 – 2020 الى موعد يتم تحديدهُ لاحقاً.

رابعا : اصدرت وزارة التربية ، التعليمات الخاصة بتحسين المعدل للطلبة ، مبينةً ان هذه الخطوة تندرج ضمن اهتمامات الوزارة بالمستقبل الدراسي للطلبة خاصةً في ظل الظروف الخاصة بالجائحة ولتعطي فرصة للطالب الناجح من الصف السادس الاعدادي للعام الدراسي 2019 – 2020 تحسين معدله اذا لم يكن راغبا بالمعدل الذي حصل عليه

خامسا : ثم اصدرت الوزارة تعليمات بالمواد والفصول غير المطلوبة في الامتحان النهائي للصف الثالث المهني للعام الدراسي 2019–2020.

سادسا : تم اعلان عن جدول الامتحانات التمهيدية للطلبة الخارجيين في المحافظات كافة ، للعام الدراسي 2019 – 2020 للمراحل الدراسية كافة (الابتدائية، المتوسطة، والاعدادية بفروعها العلمي (الاحيائي، والتطبيقي، والادبي) ، فضلاً عن الدراستين العربية والكردية.

سابعا : الاعلان عن المواد والفصول الدراسية غير المطلوبة في امتحانات الصفوف المنتهية.

ولقد عملت الوزارة مع جهات اخرى لتنفيذ هذه الامتحانات بشكل يحافظ على السلامة العامة وضمان صحة الجميع والتقييد بالإجراءات الوقائية. وبالتنسيق مع مديريات الدفاع المدني والمديرية العامة للصحة في بغداد والمحافظات ، و تعفير المراكز الامتحانية قبل موعد الامتحان ، فضلا عن منع فتح اكثر من مركز امتحاني واحد في البناية نفسها مهما كانت سعة استيعابها. والتأكيد على ادارة ومراقبي المراكز الامتحانية والمشاركين بالامتحانات التمهيدية الالتزام بمتطلبات السلامة العامة ومراعاة الشروط الصحية ولبس الكمامات الطبية والقفازات المطاطية ، فيما تقوم ادارة المركز الامتحاني باستغلال جميع القاعات المتاحة في بناية المركز الامتحاني وتقليل عدد الممتحنين في كل قاعة ، كما وجهت باشراك الكوادر التعليمية في المراقبة. ومراعاة الاعداد لخرائط جلوس المشاركين بالامتحانات، وترك مسافة مقعد فارغ بين كل طالب واخر

المحور الرابع : تجديد وليس استبدال

الواقع العراقي حاله كحال الدول الاخرى ،يعاني من التغيرات والمتطلبات الجديدة التي يفرضها القرن الحادي والعشرين. ومن الطبيعي ان يتعرض العمل التربوي فيه وفي اي بلد الى ازمات وتراجع في الاداء ، ولاسيما بوجود تراكمات القرن الماضي ،والتي اضافت على كاهله ثقلا اخر يؤخر الخطى و يصعب الحلول.

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره تحاول السياسة التربوية وصنّاع القرار العمل على تجاوز كل ذلك والحفاظ على مكانة العراق في المجال التربوي . من خلال الالتزام بالقوانين والانظمة مع ايجاد حلول للمشاكل الجديدة . وهناك الكثير من الامثلة على ذلك سنذكر الاحدث منها خلال جائحة كورونا.

وفي الحقيقة ان الباحثة وجدت انه قبل ان ينتشر وباء كورونا كانت هناك الكثير من ينتقد التعليم التقليدي، ولاسيما الحكومي منه ، وينسبون اليه اي فشل في المجال التربوي والتعليمي ، الا ان مرحلة انتشار الوباء وحضر التجوال وخطورة التجمع في مكان واحد فرصة ليعرف الجميع اهمية التعليم التقليدي والمدرسة التقليدية. اذ ان محاولة استبدال التعليم التقليدي بالتعليم الالكتروني خلال مدة الحجر الصحي

كشفت عن العيوب الخطيرة للتعليم الالكتروني والاثار السلبية على التعليم ولاسيما في مرحلة الدراسية الابتدائية .

وهذا ليس في العراق فحسب بل في كل العالم ، اذ بينت منظمة اليونسكو على موقعها الرسمي ان اي خلل بوجود المدرسة وذهاب التلامذة اليها يحدث خللاً في قطاعات شتى في المجتمعات واقرب مثال على ذلك خلال جائحة كورونا وتوقف الاطفال والكبار عن الذهاب للمدرسة ومحاولات ان يكون التعليم اون لاين، اصبح الجيل الحالي مهدد بخسارة 17 ترليون دولار من ايرادات افراده مدى الحياة، او حوالي 14% من اجمالي الناتج المحلي للعالم ، بحسب القيمة الحالية للدولار، وذلك نتيجة لأغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد–19 . وان نسبة الاطفال الذين يعيشون في –فقر تعليمي– في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل و كانت تبلغ 53% قبل الجائحة قد تصل الى 70% بسب اغلاق المدارس لفترات طويلة، واظهرت بيانات بأن إغلاق المدارس ستؤدي إلى خسائر كبيرة في التعلّم ، على سبيل المثال، تُظهر التقديرات الإقليمية من البرازيل، وباكستان، وريف الهند، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وأماكن أخرى حدوث خسارة كبيرة في تعلّم مادتي الحساب والقراءة. ويُظهر التحليل أن خسارة التعليم تتناسب، عموماً، مع مدة إغلاق المدارس، و برز تباين كبير؛ بين البلدان، وبحسب المواد الدراسية ،والوضع الاجتماعي-الاقتصادي للطلاب، والجنس، والمرحلة التعليمية. وتُظهر النتائج من ولايات المكسيك خسارة كبيرة في التعليم في مادتي القراءة والرياضيات للطلاب بسن 10–15 سنة. وان خسارة التعليم المقدرة أكبر في الرياضيات عنها في القراءة، وأثرت تأثيراً غير متناسب على الطلاب الأصغر سناً والطلاب من الأوساط المنخفضة الدخل والبنات.[15]

وحتى اكثر الكتّاب تشاؤما في مستقبل المدرسة التقليدية والتعليم التقليدي وهو الكاتب ادريس اوهلال، ذكر في كتابه الانفجار العظيم: (يجب ألا يفهم من نقد المؤسسات والقيم التقليدية أو الحديث عن نهايتها أنه دعوة للتخلي عنها، فنقد المدرسة مثال والحديث عن نهايتها يجب ألا يفهم منه أن المطلوب من الأسر هو أن تنهض بمسؤولية تعليم أبنائها، فهذا من سابع المستحيلات في ظل الثورة العلمية والانفجار المعرفي وظروف عمل الوالدين. ومحدودية نتائج تجارب "التعليم المنزلي "دليل على خطورة المغامرة بمستقبل الأبناء بركوب خيارات غير مدروسة وغير مجربة وغير واقعية.) [16]

وبهذا تكون معظم الدول بحاجة اليوم الى تجديد سياساتها التعليمية وليس استبدالها بالتعليم الالكتروني ، لان التعليم التقليدي الذي سارت عليه الاجيال سنوات طويلة ،انتج اعظم الاختراعات الانسانية والانجازات العلمية ، لا يمكن ان يلغى و يستبدل تماما ، بل من الممكن ان يطعم بالتعليم الالكتروني في حالات محددة ، ولأجل تسهيل عملية التعلم والتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة .

الخاتمة

ليس مثل التاريخ شاهد وليس مثل الحاضر مراقب ، والتاريخ بدأ بكلمات علمها الله سبحانه وتعالى لآدم ، اذ بدأ تاريخنا كبشر ارضيين بالعلم و لا يمكن ان ينتهي العلم والتعلم الا بنهايتنا.

وكل ذلك يجب ان يجعلنا كلنا نهتم بالتعليم والتعلم اشد ما يكون الاهتمام ، ونحرص على ان ترث الاجيال القادمة منا مؤسسات تعليمية جيدة، ومناهج رصينة ومستقلة ، وآليات عادلة لمنح الشهادة ، وفرصا متساوية للتدريب والتوجيه. فاذا ما تحقق ذلك تحقق كل شيء اخر .

التنمية الاقتصادية الجيدة يجب تصنع تعليما جيدا، والتعليم الجيد يصنع واقع اجتماعي واقتصادي جيد ، فليس من جدوى لبذل موارد الدولة على قطاعات الصناعة او الزراعة او التكنلوجيا من دون وجود تعليم جيد، لان مخرجات التعليم هي من ستدير المصانع والمزارع و صروح التكنلوجيا . وكل دولة تبتغي التقدم لابد لها من تخصيص الجزء الاكبر من مواردها البشرية والمادية للتربية والتعليم.

ليس هذا فقط بل ان التعليم عملية حساسة و دقيقة لا يمكنها العمل الا بالأجواء المريحة ، ولا يمكننا ان نتوقع منها مخرجات مرضية لنا ما لم نوفر لها ظروفا مرضية لها.

المصادر

(*) أدى الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن بالقرار رقم 1990/661 على العراق إلى تدهور شديد في الاقتصاد والنظام السياسي وأرتفاع مستوى الدين الخارجي وأرتفاع مستوى الفقر و زيادة حدة مستوياته ، والغلاء المعيشي ، وخراب القطاع الصحي وفقدان نصف مليون طفل عراقي ، واحدثت ضربات قوات التحالف تدميراً كبيراً بالبنى التحتية بصورة متعمدة بدا و كأنها تستهدف الشعب العراقي أكثر مما تستهدف نظامه السياسي و رأس السلطة فيه ضمن عمليات عسكرية واسعة شديدة الأذى حطمت كل ما أنجزه العراق خلال الفترات السابقة. علي عبد الهادي المعموري ،سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2014)، ص62.

1- سعدي الإبراهيمي، مستقبل الدولة العراقية، بغداد ، دار الكتب العلمية،2014 ، ص 146-150

2- د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي و تحديات المستقبل ،سلسلة محاضرات الإمارات 103، دولة الامارات العربية المتحدة –ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ، ص4- 8 .

3- موقع مجلس القضاء الاعلى في جمهورية العراق ،قاعدة التشريعات العراقية ،وقت الزيارة2022/7/2، ttps://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=05122005524774&BookID=8965

4- موقع درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية، وقت الزيارة 2022/7/4، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/10723.html

5- د. محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره ،ص 4-8.

6- * علي عبد الهادي المعموري ،سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2014)، ص62.

7- بيار سالينجر ، ارك لوران، حرب الخليج الملف السري ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت/لبنان، ط11، 1993، ص7.

8- موقع الامم المتحدة- مجلس الامن ، https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1991 ، وقت الزيارة 2023/4/10.

9- سعدي الأبراهيم ، مستقبل الدولة العراقية ،مصدر سبق ذكره ، ص 146-150 .

10-د. محمد علي زيني ، مصدر سبق ذكره ، ص4- 8 ، ص 13-19.

11-خطة القطاع التربوي 2025/2023 ، اليونسيف، 2023، ص4.

12- مقابلة شخصية مع المدرس حارس مجيد ، مدرس في احدى مدارس بغداد/ الرصافة، 2022/6/4.

13-مقابلة شخصية مع المدرس حارس مجيد ، مدرس في احدى مدارس بغداد/ الرصافة، 2022/6/4.

14-مجال عمل الباحثة نفسها في وزارة التربية

15-موقع وزارة التربية العراقية، تاريخ المشاهدة 2022/7/4، https://www.facebook.com/Iraq.Ministry.of.Education

16-الموقع الالكتروني لمنظمة اليونيسف، خسارة التعليم الناشئة عن كوفيد-19 قد تكلّف جيل الطلاب الحالي 17 تريليون دولار في إيرادات أفراده على مدى حياتهم، 2021/12/06، وقت المشاهدة 2022/7/1 .
https://ar.unesco.org/news/khsr-ltlym-lnshy-n-kwfyd-19-qd-tklwf-jyl-ltlb-lhly-17-trylywn-dwlr-fy-yrdt-frdh-md-hythm

17- ادريس اوهلال ، الانفجار العظيم عصر النهايات ،مجموعة الأكاديميات الدولية IGA ،ط1، 2021،ص8.

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 15 / 6 / 2023
تاريخ قبول البحث 11 / 7 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الاستراتيجية وصناعة الامن الدولي " دوامة التحدي المستدام "

"The Strategy and the security states industry "a spiral of sustainable challenge

م.د. زيد محمد علي اسماعيل

Dr.Zaid Mohammed Ali ISmail

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Zaidmohammedali85@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

مع التوسع الذي لاح مدلولات الامن ، وغموض ماتتوسل به الدول من أطر لتحديد مايعيينها على رسم أتجاهات الوصول الى حافاته تأهيلاً لما ترتجيه من اهداف وتحقيقاً للغاية الاساسية حيث العيش بسلام واطمئنان دون تهديد ممكن او متوقع ، تبقى الدول معنيه بكيفية إدراك "الوصفه" التي تتيح لها (معلّمة) دروب أستدعاء حلمها بالامن بأقرب فرصة وأقصر الطرق دون المساس بخصوصية وضعها وتميز مواقفها ولهذا لاغرابة ان يكون مفهوم الامن وظيفياً ذا صور بناءه متعددة تبعاً لحيثيات إدراك ضروراته وتناوب تدخل الارادة في تشكيلها تبعاً لثلاثية (القوة ، القدرة ، وحرية العمل) . عند ذاك تتعدد مداخل الرؤية لتحقيق الامن رغم ثبات حقيقة ما يعنيه أبتداء ، وتكاثر الوسائل المحققه في نمذجتها تبعاً لمنظومة القيم السائدة لدى الدول ومجتمعاتها ، حتى يبدو الامر وكأنه صناعه ... وهذا ما ينبغي الالتفات اليه ... أنها مجرد دعوة بل ووصفه علاج للتخلص من دوامة التحدي المستدامة .

الكلمات المفتاحية: "الاستراتيجية" ، "الامن" ، "التغيير"

Abstract

Security is one of the most important vocabulary that has received a great deal of humanitarian attention .It has collected the data of survival and hope for the future and dream of it, gathered in the folds of pronunciation or interest in them, many connotations shortened by the frequency of the possibilities of human construction in its entirety, whether internally or externally, , a closer examination of what happened and will take place events and measures and perhaps intentions formula address the ambitions of the forces Actors, regional or international, indicating their ability to frame the macro and micro aspects of interaction within multiple spheres of interest, which later appeared to be levels of action.

Therefore, security is an idea and a single one, accommodating all challenges and changes, and even an indicator of the possibility of global development, including the creation of intellectual approaches, creative to build and seek solutions to problems and dilemmas of different dimensions

Keywords: "Strategy", "Security", "Change"

المقدمة

تعد مفردة الأمن من أهم المفردات التي نالت نصيباً كبيراً من الإهتمام الإنساني. فهي وان جمعت معطيات البقاء والأمل بالمستقبل والحلم به جمعت في ثنايا النطق او الإهتمام بها دلالات كثيرة اختصرت بتواترها ممكنات البناء الإنساني داخلياً كان أم خارجياً، حتى بدت صيغته أو صورته، مرآة فاحصة لما جرى وسيجري من أحداث وتدابير وربما نوايا تعنون بمطامع القوى الفاعلة ، أقليمية كانت أم دولية، لتؤشر بذلك قدرتها على تأطير جوانب التفاعل الكلية والجزئية ضمن دوائر اهتمام متعددة، بدت فيما بعد مستويات فعل لتلك القوى.

ولهذا يعد الأمن، فكرة ومفردة مستوعباً لكل التحديات والتغييرات، بل ومؤشراً لإمكانية التطور العالمي بما في ذلك خلق مقتربات فكرية وابداعية للبناء والبحث عن الحلول للمشاكل والمعضلات ذات الأبعاد المختلفة. لذا لا غرابة من ان يحتل الأمن، كمعطى مكانته في العلوم الإنسانية المختلفة لا سيما علمي السياسة والاستراتيجية معاً، حافزاً ومؤطراً لقضاياهما واهدافهما معاً. الأمر الذي جعل النظرة اليه ،وكأنها ذات النظرة لمنهجيات تطور هذين العلمين معاً .

وقد خضعت تلك الظاهرة، دراسة وتحليلاً، الى اجتهادات متعددة، تبعاً لتعدد صور الوجود وفاعلية ملتمسيه . فثمة من يردها إلى ارتباط الأمن، كمعطى، بنظرية القوة، تطوراً وتوظيفاً، ليبدو نتاجاً طبيعياً لنظرة العالم لها، وما يمكن تأسيسه من مديات فعل وإداء للمهتمين به من أمم وشعوب دول وصناع قرار، وهناك من يردها الى القدرة التي غالباً ماتزود اصحابها بالحوافز الدوافع القوية لإتمام اهدافهم. ليغدو الأمن، كمفهوم من المفاهيم الصعبة نسبيا ومهمة البحث عن جوهره واحدة من المهام والمرتكزات الأساسية في الدراسات السياسية والاستراتيجية لاسيما بعد أن لاح هذه الدراسات من توسع جراء تواتر موجات التغيير التي نالت النظام الدولي بكليته. وفريق ثالث يرد تواتر مستوعبات تلك الظاهرة ، الى الرؤى الملتمسة لجوهر ما يعنيه الامن ، كهدف ، للدولة ولصناع القرار فيها ، طالما بدت شروط تحقيقه جزءا من وجودها اووجودهم ، والغاية المؤطرة لكل ما يطمحون تحقيقه . الأمر الذي جعل الظاهرة الأمنية صورة مجسدة لما تحفل به الفلسفة المنشئة للدولة ، دوراً ومكانة ، اهدافاً وغايات . تلك الصورة التي تحتاج الى بوابات إدراك للقطاتها العملية ، وهذا ماأختلفت الدول حوله في تعيين خصائصها ودروب الاستدلال عليها ، لتتراوح بين القوة المجردة والتنمية والتحالفات سبيلا لذلك، مع ثبات وصف القدرة لديها.

هذف الدراسة: الباحث الذي يطلع على الدراسات الأمنية عموماً ، يجدها متراوحة بين تقليدية الإهتمام وشموليته تبعاً لتطور الدراسات السياسية والإستراتيجية خاصة بعد ترسخ النظرة الكلية لجوهر ما تنشغل به تلك العلوم، فضلاً عن إتساع نطاق إهتمامها وتنوع عناوين التحديات والتهديدات التي تقع دراستها ضمن الإطار المعرفي لتشكيل الأمن وصياغته. وهكذا اكتسبت الدراسات الأمنية شموليتها ، فكرة

ومعالجة ، من شمولية علم الإستراتيجية لاسيما ببعده الدولي . ذلك الإكتساب الذي ترد اليه ظاهرة تعدد الإهتمامات او الأطر الأمنية واتساع مضامينها، بدءاً من الأمن العسكري، مروراً بالاقتصادي والبيئي....، وانتهاء بالأمن السيبراني .

مشكلة الدراسة: تنبع مشكلة الدراسة من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية :

- ماهو الامن ؟ وماهي ماهيته ؟
- كيف اثرت الاستراتيجة دورها في التغيير الدولي ؟ وكيف اثرت على ماهية الامن ؟
- كيف اثرت المتغيرات الدولية على الدراسات الامنية ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (لقد حققت موجات التغيير المتوالية التي شهدها النظام الدولي، بوابات مراجعة إدراكية لمستدعيات الأمن الدولي وغاياته ، تلك البوابات التي بقدر ما حكمت الافتراضات الدولية السائدة، نظرياً وعملياً، فإنها أنضجت صور ما يفصح عنه الأمن الدولي من رؤى وأفكار و عتبات أداء ساهمت في تحليل وتصويب كثير من الرؤى السائدة في حقلي العلاقات الدولية والاستراتيجية) .

هيكلية الدراسة: من خلال ماتقدم ، سنحاول تقسيم هذا البحث عبر المطالب الآتية :

المطلب الاول : الأمن المصطلح والمفهوم

الأمن في اللغة يعني الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن . والأمن نقيض ،الخوف، بالعموم، ونقيض الخوف من الإكراه والعنف والأذى بالخصوص[1] . وتبعاً لذلك بدا الأمن، لغوياً، من الثراء في المعنى والدلالات ما لم يدانيه اي مفهوم، فهو يعني الطمأنينة والثقة والإجارة، والايمان، وعدم الخيانة، فضلاً عن القوة والوقاية من تاثيراتها .[2]

وقد وردت مفردة الأمن في القرآن الكريم، بمواقع مختلفة ودلالات متوسعة أجمعت على الآمان والامانة والطمأنينة وأنتفاء الشعور بالخوف كما ورد في سورة قريش الاية (٤) ، وسورة البقرة الآية (١٢٥) ، وسورة التين الاية (٣) . وهي ذات الرؤية التي تناولتها المصادر الغربية بعد حين كما سيتبين لنا لاحقاً .

لا شك ان مصطلح الأمن، وإن أشر علاقته المتوسعة بـ "الاحساس" المتنامي بإشباع الحاجات على اختلاف دوافعها العضوية والنفسية، او بـ "الشعور" بالتحرر من الخوف والقلق والتهديد كحالة مطلقة، فإنه يعني ايضاً انتفاء الخطر، واقعياً او وقائياً، وصولاً الى إتمام حالتي النظام والانتظام. وهو ما يدعو الى

وزنه كحالة نسبية تبعاً لصعوبة ذلك وتختمه بالتدابير المباشرة وغير المباشرة لإتمام ما يبغيه من معنى. [3] وبهذا يكون مصطلح الأمن، المصطلح الذي لا يمكن فهمه او تأطيره الا بدواع موضوعية وذاتية معا، كونه يعتمد في ادراكه وتلمسه على عاملى الفاعلية والكفاية من جانب ، وعلى الحرية والحركة و هوامشها من جانب اخر .[4]

وقد وفرت الحالة آنفاً، هوامش ادراك متعددة لما يضمه مصطلح الأمن من دلالات، حتى عدت قاعدة تحديد ما يعنيه مرتبطة أساساً على ثنائية التهديد وإدراكه ليغدو الأمن هنا مهمة استراتيجية وتكتيكية معاً. فالخطر الماثل امام دولة ما، رغم معرفتها بخصمها، لا يستدعي وصفه تهديداً لأمنها ما لم تجد تلك الدولة شروط الرد عليه بعد تحديد سلوك حركتها حياله ، والامكانية (القوة والقدرة) اللازمة للرد عليه .[5]

ولهذا يرى البعض بالأمن مصطلحاً ثابتاً في ما يعنيه، ومتغيراً في ادراك جوهره قياساً لنقائضه. وعلى هذا الأساس تغيرت قناعات الكثيرين بأن مصطلح الأمن، وعلى الرغم من وضوح ما يعنيه يبقى مستوعباً لدلالات مختلفة تبعاً لإختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه .[6]

ومرد هذا الامر ، جعل من دراسة مصطلح الأمن أكثر إثراء لما يعنيه، إذ زادت عن دلالاته اللغوية مهمة اخرى تمثلت بـ "الحماية" من الأخطار المنظورة وغير المنظورة، جعلت منه مفهوماً متعدد الجوانب والأطر ، وتحقيقه مهمة مليئة بـ"متلازمات التأثير" التي تعتمد على قدرة صناع القرار في ادراكها وعلى قدرة الدولة في فرض سلطتها وتسويغ وظائفها وتدابيرها معا وعلى مختلف الصعد. وهو ما جعل مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم جدلية نظراً لأمتزاج مستوياته " الداخلية والخارجية " جميعاً في بودقة واحدة حيث المحافظة على الوجود بكل تجلياته وتقويض ما يعترضه من تحديات تنال من الدولة او مواطنيها على حد سواء .[7]

ولم يكن ما تقدم، وليد تطور محدد ،بزمنه او نتاج ادراك حديث، بل كان مترسخاً منذ القدم كرؤية جامعة انشغلت بها الامبراطوريات والقوى الدولية [8] . فلو أبحنا لأنفسنا ارتياد التاريخ وسبرنا غور أرثنا التاريخي الاسلامي على وجه الخصوص، نجد ان تلك الرؤية حاضرة في ذهن رواد الفكر التاريخي الاسلامي كذلك في ممارسة الحكام ، الذين وضعوا تأصيلا مهما لم يلتفت اليه احد في تشريح ماهية وجوهر الأمن. فعلى الرغم من الحضور الطاغي لما يعنيه الأمن لغويا لديهم، نظرا لإدراكهم الحاذق بأن الأمر يتصل بحقائق الوجود السياسي للمجتمع المسلم بكل افراده، بدءاً من الذي يمارس السلطة الشرعية وما

تقع عليه قراءاتها على مختلف عناوينه، وانتهاءاً بكفالة الاستقرار الاستراتيجي داخلياً وخارجياً ، فأن تهيئة مستلزمات القدرة على مواجهة التهديدات المتوقعة وغير المتوقعة بالإعتماد على ما تجود به العقيدة الاسلامية ورموزها وتأريخها وقيمها من رؤى وافكار وتدابير استثمار لإمكانيات المسلمين عامة والعرب خاصة لتحقيق تراكم قوي ترهب بها الدولة الاسلامية خصومها[9] ، مثّل درباً من دروب تأمين مستلزمات البقاء وتبديد هواجس الخوف لمواطنيها وتحقيق السكينة التي لا يمكن ادراكها ، كما تشير موجبات العقيدة الاسلامية، الا بالإيمان بالله (عز وجل) ، كما ورد في العديد من الآيات الكريمة مثل سورة الحجر الاية (٤٦) والآية (٨٢) و سورة ١٢ النحل الآية (١١٢) وغيرها .

تلك الايات اوالدلائل تؤكد النظرة الحديثة للأمن ، فعلاوةً على تأكيد الاسلام فقهاً وممارسةً ، على عناصره الأساسية الجغرافية والبشرية والإقتصادية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية، يؤكد ايضاً على النظرة الشمولية له الحاضنة لمستوياته داخلياً وخارجياً. وتلك فطنه لم تجد ما يكافئ قيمتها من اهتمام .

والحق ان هذه النظرة كانت متشابهة تماماً مع الادراك الغربي، وان اختلفت مقترباته وإلتماسات الناطقين به مع اختلاف بسيط لمقاربة تكوينه. فإذا كان الاسلام قد دمج بين العقيدة الاسلامية والعمران الإنساني كقانون أساسي للتقرب مما يعنيه الأمن، فإن الفكر الغربي مع اختلاف مشاربه اعتمد الممازجة التي يتميز بها على طول تأريخه مع القديم والمعاصر، إذ التبصر بالموائمة بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة كما جاءت بها نظرية العقد الإجتماعي، تلك النظرية وعلى إختلاف تكتيكات روادها، أسست المنطق الحقيقى للأمن ، إذ الحماية من الأخطار ودفع العداوات عن الدولة لضمان استقرارها داخلياً [10] . ذلك المنطق الذي حمّل لاحقاً بمضامين متعددة عدت مهام مضافة لتلك الموائمة وانضاجاً لها، كما هو الحال مع (والتر ليبمان وارنولد ووليفرز وباري بوزان)، عندما أضفوا طابعاً أخلاقياً على مضمون الأمن، ففضلاً عن تأكيدهم على التحرّر او الحرية وعدوها ركنا من أركانه ، فإنهم ركزوا أيضاً على حماية القيم الإنسانية الفطرية والمكتسبة، وتذليل المخاطر التي تواجهها، ليغدو النقاش حول الأمن محصوراً بأدواه او وسائله لتحقيق الأمن لا الانحراف في ما يعنيه من مضامين .[11]

وظلت فكرة الموائمة الغربية قائمة حتى مع تواتر موجات التغيير، طالما ظل مفهوم الأمن يوحي بقانون ثابت، إذ إنعدام الخطر. وأي إختلال فيه، نظرياً أو واقعياً، فإن ذلك يعد تعدياً على الأمن بعده هدفاً أسمى تتطلع اليه كل الشعوب والدول.

المطلب الثاني : الأمن ومحركات التغيير الدولي

لم يصادف الاهتمام المتواتر بمفهوم الأمن ، ولا التطور الذي لاحه عبر العقود الماضية، لولا التغيير الذي أصاب المنجزات التاريخية للشعوب والأمم، ومنها الدولة، حتى أصبح حاملاً لقيم ثابتة كأسس نظرية ، ولقيم مكتسبة تعتمد في رؤيتها على ما تجود به جهود الشعوب والدول في حيازة ما يمكن أن يحقق لها الاطمئنان وغياب التهديدات[12] . وهنا بدا الأمن وكأنه معادلة ذاتية وموضوعية، بل صناعة تحويلية ، مواردها الأولية، القيم الثابتة التي تتعلق بالفطرة الإنسانية ، وآلياتها الأفكار التي تمثل مرجعية للتدابير التي تتخذها الدولة بدءً من الفلسفة (الفكر الاستراتيجي) وانتهاء بالتسلح وصور التهديد به أو باستخدامه. وهنا لا يخطئ من يظن بأن الأمن حقيقةً ملازمةً للفرد والدولة، بل هو غريزة طبيعية عمادها الخوف والاحساس بالخطر، الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي يلجأ لها الفرد مثلما تلجأ لها الدولة لحماية نفسها وضمان بقائهما [13]. الأمر الذي جعل مدلولات الأمن تلتقي عند مجتمعيته الغرضية لا تختصر بالقوة فحسب [14]. وهذا ما يفسر لنا ظهور مبدأ الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ذلك المبدأ الذي عد ترسيخاً لثلاثية سيطرت على النظرة المتجددة لمفهوم الأمن ،إذ (الإدراك ، بناء القدرات وتوظيفها ، تطويع التوقع لصالح صياغة أهداف)، وكلها مثلت سر طمأنة الدولة على حياتها وشعبها، بل وعلى مصالحها الحيوية وتنميتها لصالح إدامة مفعولها الرجعي لحقيقة الأمن المستهدف من الدولة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، عندها يكون التغيير هو قانون صناعة الأمن وصياغة استراتيجياته المختلفة .[15]

لقد كان من جراء الاهتمام المتزايد بالأمن، أن أصبح من أولى مظاهر الاستباق الاستدلالي لأية دولة طالما بدا وصفاً أو تعبيراً ، حالة أو ظاهرة، نتاج التغيير الذي استهدف الدولة القومية أو الذي يستهدف صناعته. فإن نجحت الدولة في مهمتها بدت آمنة وهي وهى محور ظاهرة التغيير، وإن فشلت أصبحت مهددة وبوابة للتغيير وانعكاساته. وهذا ما حصل مع الدول النامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة ، حتى صحت تلك الدول على حقيقة ارتباط أمنها بكينونتها ووجودها.[16] مثلما صحت الدول العربية، إبان موجة التغيير المسماة بـ(الربيع العربي) على حقيقة مهمة مفادها، إن الأمن لديها كان وما زال يمثل الإطار النظامي لوجودها كدول وكمجتمعات أيضاً، بل ويمثل جوهر أهدافها لاسيما في ظل ضخامة التحديات التي ستتعرض لها من جراء ارتباط مخرجات التغيير باستباحة الأمن لديها وتفتيت وحدتها الوطنية.

إذ يشير باراجا خانا الباحث في مؤسسة أمريكا الجديدة في كتابه (كيف ندير العالم) إلى أن العالم مقبل خلال العقود القادمة إلى تزايد عدد الدول المستقلة سيادياً ليصل عددها إلى ٣٠٠ دولة بدلاً من ٢٠٠ دولة حالياً [17]. وإن الدول العربية التي حدث فيها التغيير هي أكثر الدول المرشحة للتقسيم لاسيما بعد انفراط عقد وحدتها الوطنية واختلال الرؤى الأمنية الجامعة لديها لتغدو مضطرة للاعتصام بنتائج الديمقراطية الجديدة من حيث تقرير المصير والانفصال .[18]

ولما كان الأمن، كمعطى وكإنجازاً شاملاً يمثل الإطار العام لوجود الدولة [19]، كان لا بد للدولة من مشروع حقيقي له، تنظم فيه القدرات مع الإمكانات، والغايات مع السياسات الشاملة، وصولاً إلى إدراك حقيقته المطلوبة. والحقيقة، إن هذا الإحساس بكل ما حمله كمطلب قلل من نسبية مفهوم الأمن لصالح شموليته، بل لصالح شمولية وظيفة أو وظائف الدولة ، عبرّ وضع الاستراتيجية الناجحة للأمن، تأخذ بنظر الاعتبار المزاوجة بين عناصر الأمن التابعة والمستقلة معاً ، ومراقبة التهديدات ومواجهتها، والعمل على بناء مقتربات مضمونه لتنمية القوى والقدرات المستهدفة، لتختلط الرؤية والتصور القيمي مع الإجراءات اللازمة لصيانة الأمن في بودقة واحدة عبر متبنيات إدارة موثوق بها [20].

وقد رتبت هذه الرؤية بمجملها، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، صورة واضحة لما ينبغي أن تكون عليه صورة الأمن من حيث الاستقرار (نظم داخلية وخارجية) والاطمئنان (سيادة ورفاهية الشعوب) والحفاظ على المصالح الحيوية (غايات واستراتيجيات) . [21]

إلا أن تلك الحقيقة، لم تعد ثابتة المقياس أو الصيغة لدى الكثير من دول العالم الثالث، وسر ذلك يكمن في وجود الأمن، كحلقة وسطى بين غاية الاستراتيجية الشاملة وغاية إدارة التغيير ، التي لحد هذه اللحظة لم تحسم مكانتها وشكلها لدى الكثير من دول العالم الثالث طالما بقي وعيها خارج نطاق الممكن . الامر الذي جعل الامن وحتمية بناءه مربوطاً على مقتربات ادراكه كغايه نهائية لاهدف .

المطلب الثالث : التغييرات الدولية واثرها في أتساع مضامين الدراسات الامنية

لقد ارست التغييرات الدولية تطلعاً بالغاً الخطورة في معظم الدراسات الأمنية. وذلك ناتج عن العديد من الرؤى الدافعة الى التمييز بين نوعين من الإستجابة للتهديدات لاسيما الإنتقالية منها والتي تعد حسب رؤية الكثيرين بأنها نتاج طبيعي لتطور النظام الدولي وتعدد فواعله ، فضلاً عن ثورة التطلعات الشعبية والجماهيرية التي اخذت عبرها الشعوب وكأنها معنية بفك ألغاز نشأتها وإدارة مستعجلة لمستقبلها تغذيها

التطورات الحياتية والمجتمعية [22]، والتي لم تزل الدول حيالها فاقدة للقدرة على إستيعابها حتى بدا الخوف ودرءه هو الشاغل أكثر من الأمن وتحقيقه نظراً لتغيير دائرة الإهتمامات ومعها التهديدات بأجناسها المختلفة، ضمناً أو علناً، الخافية والمعلنة منها ، المباشرة وغير المباشرة ، الإنتقالية والمستديمة مع عجز واضح في إدارتها دولياً لاسيما بعد تعدد فواعل النظام الدولية [23]، لتغدو الدولة طرفاً من اطرافه لا الطرف المستحكم ادائه ، وهو ما عجل بمهمة التمييز بين نوعي الإستجابة، رغم وجود إرثاً فكرياً سياسياً لذلك ، بين الإستجابة الفطرية الغريزية (رد التهديد) والإستجابة المنظمة (ضبط المنافسة).

وترى الكثير من الدراسات أن هاتين الإستجابتين وقراءة مستدعياتهما واستطالاتهما، إنما هو إختصار لما مرّ به التنظير الدولي في الدراسات الأمنية والإستراتيجية عموما من مراحل تراوحت بين تقليدية النظرة للأمن، عبر بوابة الواقعية، والتحويلية، وحداثتها وتثويرها لتغدو أكثر شمولية واتساعاً، على الرغم من احتواء المسافة التطبيقية بين المرحلتين الكثير من مناهج الإقتراب لمفهوم الأمن من البوابة التناظر الوسائلي [24] ، حتى بدا الأمن كمفهوم وكمعطى يشمل كل ابعاد الحياة الإنسانية. وهذا ما أكدته لجنة الأمن الإنساني التابعة لمجلس النواب الكندي عام ٢٠٠٦ بأنه (يدمج الامن في النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والبيئية ، فهو يشمل التحرر من تهديدات الضرر الجسدي ومن العنف والجريمة والحرب . كما يعني وجود وصول مستقر وموثوق الى الموارد ، والقدرة على الأحساس بالامان من الكوارث الطبيعية والبشرية .... وفي مكب التنمية المستدامة يكمن التوازن الدقيق بين أمن الانسان والبيئة) ، طالما بدت مهددات الأمن لا تأتي من الحروب فقط وإنما من مشاكل أخرى .[25]

واذ يرد البعض سر ما تقدم أعلاه الى أنعكسات التغيير التي أشرت بتواترها تحديات وتهديدات جديدة لم يألفها النظام الدولي ولا وحداته الأساس ، إذ الدول التي تجاوزت البعد العسكري لصالح أبعاد أخرى، فإن البعض الآخر أكد على أن تغيّر الأهداف وتعدد الوسائل جعل من الأمن كمفهوم وكأنه حقل دراسي جديد، يحتاج الى جهود كبيرة من الملاحظة والتفسير والتنبوء بمآلاته [26]، فضلاً عن النظرة اليه ليس كهدفاً كما مرّ بنا بل مسؤوليةً سياسيةً واستراتيجيةً تكامل قوائم ادراكه علمياً لانظرياً فحسب .[27]

المطلب الرابع : الاستراتيجية وصناعة الامن الدولي

لقد حققت موجات التغيير المتوالية التي شهدها النظام الدولي، بوابات مراجعة إدراكية لمستدعيات الأمن الدولي وغاياته ، تلك البوابات التي بقدر ماحكمت الافتراضات الدولية السائدة، نظرياً وعملياً، فإنها أنضجت صوراً ما يفصح عنه الأمن الدولي من رؤى وأفكار و عتبات أداء ساهمت في تحليل وتصويب

كثير من الرؤى السائدة في حقلي العلاقات الدولية والاستراتيجية . ولأجل إضاءة تلك البوابات ، فسيتم تقسيمها الى الاتي :

1. نتيجةً لحاجة المجتمع الدولي ، إلى تغليب مفاتيح فهم أخرى، أخذت ظاهرة الأمن مداها، لتغدو العنصر الأكثر تأثيراً في شكل العلاقات الدولية ومن ثم هيكلية النظام الدولي، طالما ظلت الدول، بعدها الفواعل المتحكمة في مخرجات السياسة الدولية معنية ليس في السيطرة على الموارد في إقليمها والعالم فحسب، بل وتقويض هيمنة بعضها البعض على ما تملكه من موارد ومقومات قوة أيضاً [28]. وهذا يعني أن طبيعة سلوك الدولة هو الذي يتحكم في توصيف حالة الأمن من عدمها، بناءاً و أختلالاً، ولتأخذ تلك الحالة ديمومتها وشموليتها من ديمومة الدولة ونزعتها لأداء أدواراً إستراتيجيةً . وعند ذاك خرج الأمن من كونه تدبيراً إلى كونه حاملاً لإستراتيجية الدولة. وهكذا بدا (الأمن الدولي) حاضراً .

2. وإذ ما سلمنا بعدّ القوة الركن الأداة الرئيسة في وجود الدولة، فإنها كذلك ستكون في صياغة أي مستوى من مستويات الأمن، نظراً لإرتباطها بمدركات صناع القرار (القادة)، وميلهم لاستخدامها على وفق ما تحتمه طموحاتهم أو قراءتهم للمواقف وتقييمهم للظروف المحيطة بالدولة وقدرتها على ترجمة تلك القوة إلى مفاعيل تأثير ونفوذ لصالح تعزيز مكانتها المرغوبة في هيكل النظام الإقليمي أو الدولي، حتى وإن أستدعى ذلك تعطيل فاعلية الخصوم المتنافسين، طمعا في التفوق أو الهيمنة [29]، وهذا ما أطلق عليه لاحقاً بـ (سياسة او سياسات القوة) التي عدت الحاضنة المولدة لما عرف بـ (سياسة او سياسات الأمن) التي أضحت بنماذج تحليلها الأفقية والعمودية والمندمجة المرجعية المفسرة لشكل النظام الدولي وهيكليته [30]. لذا لا غرابة أن يتناوب وصف النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار [31]، فكلاهما مخرجات مقصودة لسياسات الأمن.

3. تلقت الدراسات المعنية بسياسات الأمن، دفعة مضافة في ظل مالاح الدولة من تقييم حاد سواء لأدائها أو شكل نظامها السياسي، فغالبية الدراسات صنفت الدول ذات الأنظمة الأستبدادية والثورية معاً بكونها أكثر معارضة للنظام الدولي واستقراره، لطموحاتها في جني المكاسب عبر الحرب كما هو الحال مع الأولى، أو في إحساسها بالتهديد كما هو الحال مع الثانية، فيما تبقى الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الأكثر إحتراماً للنظام الدولي ومبادئ القانون وسيادته ما لم تستفز. إلا أن أخطر اشكال الدول على الأمن وسياساته ذلك الذي يتمثل بالدول (الفاشلة) التي لا تستطيع توفير الأمن والنمو والرفاهية لسكانها

[32] ، الأمر الذي يجعلها مضطرة لالتماس العون من أطراف غير حكومية لأغراض تشكل حتما قضايا مقلقة لأستقرار النظام الدولي [33].

4. وبنظرة متقدمة، يشير (صموئيل هنتنغتون) في أطروحته صدام الحضارات، إلى انقسام الدول في صفاتها وخياراتها وأثر ذلك في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين إلى أن شكل النظام السياسي لم يعد وحده المؤثر في سياسات الأمن بل ودرجة شرعيته أيضا، طالما بدت الأنظمة السياسية ومن يمثلها (صناع القرار)، يعانون من نقص في الشرعية المؤهلة لمشاركتهم في إدارة بلدانهم، فضلاً عن النظام الدولي، نظراً لما تقدمه الشرعية من مرونة واسعة في خيارات أخلاقية وقانونية تزيد من الرؤية الموحدة للمصالح المشتركة الهادفة إلى تخليص البيئة الدولية مما تتميز به من سمات وخصائص معوقة لسيادة دواعي التوجه نحو صورة الأمن الدولي المتمناة، وأثر ذلك في دعم الإستقرار والسلم الدوليين [34].

5. وإذا ما عمدنا إلى رؤية الأمن، بوصفه معطى إستراتيجي، تشترك في صياغته قوى خفية او بوصفه ظاهرة مادية ومعنوية تتأخذ من وجودها داعياً لتنظيم أوضاع ووقائع حاضرة وسلوكيات وممارسات متوالدة وتدابير ونظم مقبلة ، فاننا سنكون مضطرين لرؤيته كتعبير تجريدي لرؤى أو غايات بل هو حالة او وضعية منتجة لغايات متجددة [35]. فبقدر ما يبيح الأمن لأطرافه رؤية ذواتهم وقد استقامت مع تطلعاتهم، فانه يبيح لتلك الأطراف العيش في أجواء آمنة تتساوى حصصها التأثيرية لدى الجميع مولدةً لسياقات ونظم أداء تتجاوز صيغ التعاون إلى التناغم في العلاقات الدولية ولا سيما عندما يرى الجميع التكلفة لا يساوي شيئا امام مخاطر انتفاء الأمن [36]. وهكذا يكون الأمن، مفهوماً ومعطى مربوط بكليته على ما يسمى بـ (حساسيات المنفعة). [37] .

6. وينطوي ذلك الأرتباط بدرجة أو بأخرى على ديمومة حالة المراقبة التي تزود أطراف الحالة المعاشة بالقدرة على التأثير وتحييد كل ما يمكن أن يؤسس إختلالاً فيه [38]. عندها يبدو طلب الأمن وسيلة رمزية تفرض الالتزامات على أطرافها وتطالبهم بالحصول على اتفاقات من أجل عمل مشترك . ذلك العمل الذي يعبر عن زيادة واعية لجدوى القدرات المتفوقة المملوكة من جهة ودفع استثمارها بشكل سلمي بعيداً عن المساومة أو الوصاية من جهة أخرى [39] ، عندئذ يكون الأمن دالة من دوال علاقات القوة لا صفة من صفاتها، طالما بدا التأثير الذي تمارسه تلك العلاقات محسوب النتائج لصالح الجميع، وإن حمل بتضحيات يقدّمها هذا الطرف أو ذاك لصالح الحفاظ على توزيع الأدوار . عندها تكون حالة الاستقرار ، دالة الأمن مغرية للجميع، فعاليةً وجدوى .

7. والحقيقة أن الصياغة الإستراتيجية للأمن المستهدف، غالباً ما تتطلب معرفة مسبقة لحيثياته بوصفها مصدراً من مصادر القوة الذي يرتب بما يفرزه من دوال، شرعيةً للأهداف الحيوية لأطرافه. لذا لا غرابة أن يتقدم الإدراك للشروع بتأسيس حالة الأمن عن بقية متطلباته، هجراً للتنافس وتشكيلاً منظماً لمصادر علاقات القوة [40] . عند ذاك يكون الأمن صفة لحصيلة القدرات المملوكة لا القوة فحسب، تلك القدرات التي ستدفع مالكيها ليس للسفور بهاتحدياً للقوى الأخرى، بل ضبطاً لإيقاع الطموحات الإستراتيجية للقوى الدولية الكبرى وتحييداً للكثير من التناقضات في المصالح الإستراتيجية بينها [41] . وهذا ما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية تجربته في ظل إدارة (أوباما) ، إذ تقليل الهوة الحاصلة في المدركات الأمنية عبر تقريب مضمون التقديرات الخاصة بالقوى الدولية لمكامن الخطر وصولاً إلى بناء منظومة إدراك واحدة لمجمل التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي[42] .

8. وبقدر ما أفرد هذا التوجه للولايات المتحدة الأمريكية فرص وهوامش حركة ضعية منتجة لغايات كانت لمدة قريبة أمراً بعيد المنال لم تستطع حيازته، فإنه حقق عائداً مشتركاً للجميع عندما إندفعت جميع القوى الدولية كما ماثلتها القوى الإقليمية في البحث عن قيم الإستقرار في البيئة الدولية متجاهلةً تقاطع عوائد أهدافها واستراتيجياتها الكبرى [43]، مما جعل صور ومستويات الأمن الدولي أو الإقليمي يخرج من ثنائيته (القومي – الجغرافي) لصالح مرغوبية الأداء الجماعي داخل أطر ثنائية الدولي – العالمي، والدولي – والإقليمي [44]، وإن إتخذ من أسلوب التحالفات سبيلاً لمعالجة التحديات المشتركة مثل الإرهاب تحديداً ، مع وجود كميات هائلة من الأسلحة التقليدية في العالم التي أنتجت بدورها إنموذجاً جديداً من الحروب اللامتكافئة او اللامتوازنة التي ابتلي بها الأمن الدولي تحديد، فيما بعد.[45]

9. يرى الباحث (بيل ماك سويني) ، إن القوى الدولية الإقليمية وهما منشغلان في صياغة توازناتهما الإستراتيجية وملاحقة ممكنات تحقيقها، نظرت لما يمر به النظام الدولي ليس بعدسات الأختلال الأمني، بل بعيون المعضلة الأمنية التي لا علاج لها إلا بالتوازنات الاستراتيجية ولاسيما في ظل ما تعانيه دول العالم قاطبة من تحدٍ للدولة الوطنية التي ظلت لحد هذه اللحظة تلهث وراء تحقيق أقصى المكاسب الإستراتيجية من البيئة الدولية لعلاج ما تمر به[46] . عندها حافظ التزوع نحو سيادة الأمن على جذوته لدى الجميع.

10. من جانب أخر، زرعت ضواغط البيئة الدولية، إحساساً لدى القوى الدولية وكذلك الإقليمية بضرورة إعادة التفكير بمفهوم المصلحة القومية بعد مقارنتها بـ (المصلحة العالمية) بأبعادها المختلفة كطريق

للتغلب على هواجس الخوف التي تسود الحراك الإستراتيجي الدولي ويسوغ القدرة على بناء الثقة المتبادلة بين القوى المتنافسة أيا كان ميدانها [47] . وهكذا بدت معطيات تشييد الأمن الدولي تتجه نحو ترسيخ معايير بناء جديدة له بدلاً من معايير قياس القوة المتغيرة وإن لازمت أطرها السابقة من ناحية التحالف، والإجماع الاستراتيجي... الخ. ولم يكن ذلك التحول ممكناً لولا، كما يقول (رون سكند) في كتابه (نظرية الواحد في المئة) نزوع القوى الدولية والإقليمية معاً في ظل مروحة التهديدات (المتنوعة والمتغيرة) إلى إيجاد نظام مشترك يضمن الأمن لكل أطرافه. وهكذا بدا (تدويل الأمن) كمسؤولية تكافلية وإعتمادية متبادلة ضماناً لصيانة الأمن المستهدف ولكن من بوابة تفكير واداء مختلفة [48].

الخاتمة

مع التوسع الذي لاح مدلولات الامن ، وغموض ماتتوسل به الدول من أطر لتحديد مايعيينها على رسم أتجاهات الوصول الى حافاته تأهيلاً لما ترتجيه من اهداف وتحقيقاً للغاية الاساسية حيث العيش بسلام واطمئنان دون تهديد ممكن او متوقع ، تبقى الدول معنيه بكيفية إدراك "الوصفه" التي تتيح لها (معلّمة) دروب أستدعاء حلمها بالامن بأقرب فرصة وأقصر الطرق دون المساس بخصوصية وضعها وتميز مواقفها ولهذا لاغرابة ان يكون مفهوم الامن وظيفياً ذا صور بناءه متعددة تبعاً لحيثيات إدراك ضروراته وتناوب تدخل الارادة في تشكيلها تبعاً لثلاثية (القوة ، القدرة ، وحرية العمل) . عند ذاك تتعدد مداخل الرؤية لتحقيق الامن رغم ثبات حقيقة ما يعنيه أبتداء ، وتكاثر الوسائل المحققه في نمذجتها تبعاً لمنظومة القيم السائدة لدى الدول ومجتمعاتها ، حتى يبدو الامر وكأنه صناعه ... وهذا ما ينبغي الالتفات اليه ... أنها مجرد دعوة بل ووصفه علاج للتخلص من دوامة التحدي المستدامة .

الهوامش

[1] محمدين مكرم بن منظور، لسان العرب المجلد ١٣ ، دار صادر ، بيروت ، 1976 ، ص ٢١

[2] مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الأمن في الاسلام، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 30.

[3] Otman Holl, concepts of comprehensive security, Vienna,2011,p.12 7

[4] Marianne Stone, security according to Buzani A comprehensive security analysis, security discussion paper series 1, Columbia university,2009 pp.3_5 Rachel stohl and Suzette Grillot, war and bridge,2004,pp.81-83.

(5) Alan Collins, Comtemporary security studies, oxford university press, ,2007 pp.76_78.

(6) تيري وي موينريال وجان كيلن، موسوعة الاستراتيجيات ، ترجمة: علي محمود مقلد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٦٨

(7) 10 Buzan and L.hansen, The evolition of international security studiesm, cambriedge university press, 51-56 2009.pp

(8) منعم صاحي العمار ، منازعات الذات، مكتبة العفران للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٦٨

(9) عبد الاله بلقزيز الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥

(10) معمر منعم العمار ، الدولة وبدايات النشوء ، مكتبة الغفران للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨

(11) Buzan and L.hansen, op. cit,p 68-70. 14

(12) U.S. Department of defense, Quadrennial defense review report, February, 2006,p.p.18-22 .

(13) عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٩١، ص ص ٣٢. ١٧ .

(14) محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 171 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٥ .

(15) Led Galen Carpter, The New world disorder, foreign policy, No. 84, 1991, p.31

(16) . للمزيد ينظر: موريس ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة :جمال الاتاسي و سامي الدروبي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، بلا ، ص ٥٦ وما بعدها.

(17) نقلاً عن الوف بن حمدون وآخرون ، الشرق الأوسط، خرائط جديدة ترسم ، سلسلة ترجمات الزيتونة،العدد ٧٤ ،مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص 6 .

(18) عارف الورداني ونعيم عكاشة، الهوية العربية بين العولمة والإسلام السياسي ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010 ص ٢٧ .

(19) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٧.

(20) إبراهيم محمود حبيب، أصول دراسات الأمن القومي أصول إدارة الدولة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٥ .

(21) Eugene Ghoiz Daryl G. and Harvey M. Sapoisky, come home, America the arategy of restraint in the face of temptation, New York, 1997, p. 78.

(22) منعم صاحي العمار، استجابة النظام الاقليمي العربي الحقائق التغيير الدولية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 96 ، الامانة العامة ، الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٩

(23) مايكل هدسون ، المارق الامبريالي ، إدارة المناطق الجامعة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٩ - ٤١

(24) معمر العمار، الدولة واستراليجية أدارة التغيير مكتبة السنهوري ، بغداد - بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ٢٨٩ .

(25) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية GEO -4، ٢٠٠٧، ص ١٧ .

(26) – Lis , St Jean . The changing nature of international security :Canada Carleton university 2010,p.22

(27) The Evolution, the concept of security, principle analyst, Madrid, siss.2011 .p.8

(28) محمد ناصر مهنا، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، المكتب الجامعي ، الإسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٥.

(29) هبة الله أحمد ، فلسفة العلاقات الدولية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص30 .

(30) هنا بدت المحنة ليست في توزيع القوة ، بل بكيفية إدارة القوة للمزيد ينظر: هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصباغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز على ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١، ص ص ١٠٩-١١٠

(31) John T. Rouke International politics on the world stage. Dushkin. MwGraw 1997. P.442.

(32). LJ. Wood Under: Terror by consent: The Modern State and the Beach of social contract. New York peter lang. 2007. P.P.91-96.

(33) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨

(34) صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة ١٩٩٨ ، ص 32 ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي ،بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٣.

(35) هادي فيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٢٠٠٨، ص ٧٨

(36) أديث ستركي وريتشارد زكهاورز، أساسيات تحليل السياسات، ترجمة: أحمد مداوس اليامي، جامعة الملك سعود الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٩١ .

(37) غسان العزي، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢١

(38) علي جلال معوض إعادة الانتشار – تحليل أولي الأبعاد وآثار انتشار القوة، داخل وبين الدول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨ ، مؤسسة الأهرام القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩ .

(39) بوستر فتر، الدول المارقة ، الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٣-٣٥

(40) نعوم تشومسكي الدول المارقة في استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة أسير مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨ ص ١١-١٣

(41) جي جون كينكري، الطموح الإمبريالي الأمريكي، ترجمة: مالك عربي الجدال الغائب: هل الولايات المتحدة قائد عالمي أم قوة امبراطورية مأزومة؟، ملحق تحولات استراتيجية ، العدد 204 ، ، مؤسسة الأهرام القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩

(42) منعم العمار ، من يدين لمن ؟ دور الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة مكتب الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٨-٣١

(43) المصدر نفسه ، ص 43 .

(44)Robert.W.Daives The Era of Global Transition: Crises and Opportunities in the New world pelyrave Mecmillan 2012. P.P.38-40 .

" (45)Rachel Stohl & Suzette Grilot War and conflict in the modern world: The international arms trade polity press Cambridge-2009. P.P.40-51 .

(46) ديفيد جاونم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨

(47) ارون سسكند، نظرية الواحد في المئة، بحث في العمق، تعقب الولايات المتحدة لأعدائها، ترجمة: ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(48) ديمتري مديفيديف، استراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية لعام 2010 ترجمة: طارق محمد ذنون الطائي، مكتبة العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠١٢ ص 14 .

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 15 / 8 / 2023
تاريخ قبول البحث 13 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الدور الاستراتيجي لهوجو شافيز في ادارة فنزويلا

The strategic role of Hugo Chavez in the administration of Venezuela

م. د. نور علي صكب

Dr. Noor Ali Sekab

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Iraqi University / College of Law and Political Science
Nooralisekab@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد شخصية هوجو شافيز من الشخصيات المؤثرة في الواقع الفنزويلي سواء على المستوى الوطني الداخلي او على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية .

بدأ تأثيره منذ بداية تترشيحه لشغل منصب رئيس جمهورية فنزويلا من خلال فكر ثوري يهدف الى تغيير الواقع الفنزويلي انطلاقا من تغيير اسم الدولة العمل لتغيير بعض النصوص الدستورية , وقبيل استلام هوجو شافيز الحكم في فنزويلا في العامين 1998 و1999 كان يعاني الاقتصاد الفنزويلي حالة ركود، والعديد من الازمات الاخرى, وكان يعتقد الشعب ان السبب الاساسي في ازمات فنزويلا هي الطبقة السياسية الفاسدة .. لذلك تم انتخاب هوجو شافيز على اساس رفضه الشديد لهذه الطبقة, وعمل هوجو شافيز منذ تسلمه السلطة في فنزويلا عام 1999 عمل على وضع نصب اعينة هدف اساس هو كيفية النهوض بواقع فنزويلا دولة ومواطن من خلال عدد من الخطط والسياسات العامة, فضلا عن ذلك اشتهر لمناداته بتكامل أمريكا اللاتينية السياسي والاقتصادي مع معاداته للإمبريالية وانتقاده الحاد لأنصار العولمة من الليبراليين الحديثين وللسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية, لذلك عمل على مساندة العديد من القضايا الدولية بالضد من الولايات المتحدة الامريكية .

لذا يسلط البحث الضوء من خلال شخصية هوجو شافيز على دور القيادات الوطنية المؤثرة بأبناء وطنهم وقت الازمات والشدائد والنكبات التي تلم بالمجتمع , أي بعبارة اخرى التركيز على القائد الملهم المؤثر بالشعب الذي عمل جاهدا لتقدم بلاده والوقوف بوجه الهيمنة والسيطرة والتدخل الخارجي في شؤنها الداخلية والخارجية .

الكلمات المفتاحية : "هوجو شافيز"، "فنزويلا"، "استراتيجية هوجو شافيز"

Abstract

The personality of Hugo Chavez is one of the influential figures in the Venezuelan reality, whether at the national level or at the level of foreign policy and international relations .His influence began from the first hours of the nomination for the position of President of the Republic of Venezuela through a revolutionary thought aimed at changing the Venezuelan reality, starting from changing the name of the state, working to change some constitutional texts, and before Hugo Chavez took power in Venezuela in the years 1998 and 1999, the Venezuelan economy was suffering from a state of stagnation, and many Among other crises, the people believed that the main cause of Venezuela's crises was the corrupt political class. Therefore, Hugo Chavez was elected on the basis of his strong rejection of this class, and Hugo Chavez worked since he came to power in Venezuela in 1999, working to set a basic goal in mind, which is how to Advancement of Venezuela as a state and citizen through a number of plans and public policies, In addition, he became famous for his call for the political and

economic integration of Latin America with his anti-imperialism and his sharp criticism of the supporters of globalization among the modern liberals and the foreign policy of the United States of America, so he worked to support many international issues against the United States of America. Therefore, through our study of the personality of Hugo Chavez, we shed light on the role of national leaders who influence their countrymen at the time of crises, adversities and calamities that befall society, in other words, focusing on the inspiring leader who influences the people who worked hard to advance his country and stand up to hegemony, control and external interference in its internal and external affairs.

Keywords: "Hugo Chavez", "Venezuela", "Hugo Chavez Strategy"

المقدمة

هوجو شافيز هو رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية وترتيبه الثالث والخمسين في تاريخها, يعرف بحكومته ذات السلطة الديمقراطية الاشتراكية واشتهر لمناداته بتكامل أمريكا اللاتينية السياسي والاقتصادي مع معاداته للإمبريالية وانتقاده الحاد لأنصار العولمة من الليبراليين الحديثين وللسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية, قبيل استلام هوجو شافيز الحكم في فنزويلا في العامين 1998 و1999 كان يعاني الاقتصاد الفنزويلي حالة ركود، والعديد من الازمات الاخرى, وكان يعتقد الشعب ان السبب الاساسي في ازمات فنزويلا هي الطبقة السياسية الفاسدة .. لذلك تم انتخاب هوجو شافيز على اساس رفضه الشديد لهذه الطبقة, وعمل هوجو شافيز منذ تسلمه السلطة في فنزويلا عام 1999 عمل على وضع نصب اعينة هدف اساس هو كيفية النهوض بواقع فنزويلا دولة ومواطن من خلال عدد من الخطط والسياسات العامة. لذا نسلط الضوء من خلال دراستنا لشخصية هوجو شافيز على دور القيادات الوطنية المؤثرة بأبناء وطنهم وقت الازمات والشدائد والنكبات التي تلم بالمجتمع , أي بعبارة اخرى التركيز على القائد الملهم المؤثر بالشعب الذي عمل جاهدا لتقدم بلاده والوقوف بوجه الهيمنة والسيطرة والتدخل الخارجي في شؤنها الداخلية والخارجية, ولا يخفى على القارئ بان فنزويلا من البلدان ذات الخزين الاستراتيجي النفطي الكبير, لكنها تعاني العديد من الازمات الاقتصادية لسببين اساسيين هما اولا سيطرة الشركات الامريكية على النفط واما السبب الثاني يكمن في عدم وجوود قيادة وطنية تدير الموارد بالشكل الصحيح اي عدم وجود فكر استراتيجي صحيح يستثمر خيرات البلاد لخدمة الشعب.

اهداف الدراسة : تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. تسعى الدراسة لتسليط الضوء على نشأة شخصية هوجو شافيز وما رافقة من تأثيرات بيئية وظروف اجتماعية كان لها دور في سقل شخصيته.

2. بيان مدى تأثير الشخصية الكاريزمية لهوجو شافيز ومدى تأثيرها على زرع روح المواطنة والتحدي عند المواطن الفنزويلي .

3. تسليط الضوء على مرتكزات السياسة الداخلية التي تبناها هوجو شافيز لعبور الازمات التي كانت تعصف بشعب فنزويلا وتحقيق العدالة والمساواة والقضاء على الطبقية.

4. بيان المنطلقات التي تبناها هوجو شافيز في مجال السياسة الخارجية .

5. تحديد الفكر الاستراتيجي الذي انتهجه هوجو شافيز في قيادة فنزويلا وتسويق مواردها المادية ولبشرية لخدمة الصالح العام من وجهة نظرة الشخصية

6. دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف في استراتيجية هوجو شافيز في ادارة فنزويلا.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة في طبيعة دولة فنزويلا التي تعاني العديد من الازمات الداخلية واغلبها تكون مدعومة من الخارج, وتتمثل هذه المشكلة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي الاسباب والدوفع التي دفعت المواطن الفنزويلي لانتخاب هوجو شافيز؟
2. هل كان هوجو شافيز يمتلك الرؤية الاستراتيجية الكافية لتخطي الازمات الفنزويلية ؟
3. ما هي اولويات هوجو شافيز لادارة الازمات في فنزويلا؟
4. ماهي منطلقات هوجو شافيز في ادارة ملف السياسية الخارجية ؟

منهج الدراسة: فرضت طبيعة الدراسة توظيف ادوات المنهج الوصفي والتحليلي والواقعي بما يتناسب مع كل محور من محاور الدراسة, لدراسة واقع فنزويلا وطبيعة هوجو شافيز في ادارة الازمات الداخلية والخارجية ووصفها بشكل موضوعي وتحليل ابعادها المختلفة وفقا للبيانات المتاحة وبما يؤدي الى تحقيق أهداف الدراسة.

تقسيم الدراسة: قسم البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى المحاور الاتية:

المحور الاول : من هو هوجو شافيز

هوجو شافيز (Hugo Chávez) سياسي وجنرال فنزويلي ، ولد في 28 يوليو 1954 في باريناس ، فنزويلا وتوفي في 5 مارس 2013 في كراكاس ، فنزويلا. شغل منصب الرئيس في فنزويلا من عام 1999 حتى وفاته في عام 2013. كانت سياسته تركز على الاشتراكية وإصلاحات الدولة ، وقد أدى

إلى توسع في دور الدولة في الاقتصاد والقطاع العام والتحالف مع الدول غير الغربية. عرف بنقده اللاذع للولايات المتحدة والمنظومة الرأسمالية العالمية[1] .

بدأ الوعي السياسي لدى هوجو شافيز منذ المراهقة وذلك لعده عوامل اولها حواراته السياسية مع شقيقه للاطلاع على الأسس الداعمة للحركة الثورية البوليفارية في 1972 , وكذلك قراءاته لكارل ماركس وسيمون بوليفار, فضلا عن ذلك تأثره بالأفكار الثورية لجيفارا كما يقول هوجو شافيز نفسه[2] .

شهدت فنزويلا في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي أزمة اقتصادية خانقة, وأدت سياسة التقشف في شباط 1989 إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بشكل حاد وإلى خروج مظاهرات في كاراكاس وامتناع عدد كبير من الناخبين عن المشاركة في الانتخابات المحلية. وحاول هوغو شافيز في هذا السياق وعلى رأس حزبه القيام بانقلاب في 4 شباط 1992 على رئيس فنزويلا آنذاك (كارلوس أندريس بيريز) إلا أن محاولته باءت بالفشل وسجن على إثرها[3]. ودعا من زنزانته إلى انتفاضة جديدة لقيت نفس المصير, .وبعد سنتين نُحّي الرئيس (كارلوس أندريس بيريز) وتولي (رافائيل كالديرا) السلطة فخرج شافيز من السجن.. وبعد ثلاث سنوات أسس شافيز نسخة سياسية من حزبه (الحركة البوليفارية الثورية) اطلق عليه اسم (حركة الجمهورية الخامسة), ما أعطى هذا الحزب طابعا سياسيا بعد أن كان عسكريا[4] .

قرب هوجو شافيز من الشعب وشعورة بمعاناتهم دفعه الى دخول الانتخابات الرئاسية الفنزويلية في 1998 وفاز بالانتخابات بواقع بـ56% من الأصوات ورفع خلال حملته الرئاسية شعارا يساريا (عدو الأغنياء بطل الفقراء), وكان انتخاب شافيز بداية لصعود الأحزاب اليسارية في أمريكا اللاتينية[5].

ومن ثم أعيد انتخاب هوجو شافيز مره اخرى بنسبة تفوق 60% من الأصوات عامي 2000 و2006. إلا أنه واجه خطر الإزاحة من الحكم, بعد ان اشتعلت المظاهرات والاحتجاجات في 11 نيسان 2002 بدعم من قبل رئيس غرفة التجارة بيدرو كارمونا باستغلال الأوضاع الاقتصادية المأساوية في البلاد بعد انهيار أسعار البترول مدفوعا بدعم من خصوم شافيز للانقلاب على الرئيس[6] , واحتدم الصراع وتم قتل 19 شخص واعتقال الرئيس المنتخب (هوجو شافيز) من قبل عسكريين, كما تم تعيين حكومة جديدة واستلم بيدرو كارمونا مقاليد الحكم لمدة 48 ساعة فقط قام خلالها أنصار هوجو شافيز بمساعدة الحرس الجمهوري بالانقلاب عليه وإعادة هوجو شافيز إلى الحكم، وبذلك تمكن الرئيس المنتخب

من النجاة من سيناريو الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة واعداء هوجو شافيز الاخرين , وثبت نفسه في منصب رئيس الجمهورية خلال استفتاء في 15 أغسطس 2004. [7]

المحور الثاني : استراتيجية هوجو شافيز في ادارة فنزويلا

تمتلك دولة فنزويلا العديد من المؤهلات التي تؤهلها ان تكون دولة ذات رفاهية ولاعب اقليمي فعال, اذ تتمتع بالعديد من عناصر القوة اهمها المساحة اذ تعد فنزويلا سابع أكبر دولة في أميركا اللاتينية وتغطي مساحتها 912.5 كيلومترا مربعا ويبلغ عدد سكانها عام 2000 ما يقدر بـ24.2 مليون نسمة عند استلام هوجو شافيز السلطة[8] ، وتعد من اغنى دول العالم في النفط اذا تقدر احتياطاتها النفطية بـ 78 مليار برميل من النفط الخام فهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة من حيث امتلاك اكبر احتياطي نفطي في العالم, وكذلك تمتلك فنزويلا اكبر احتياطي للغاز في امريكا اللاتينية[9] , كما تتمتع بأعلى نصيب للفرد من الناتج القومي الإجمالي في أميركا اللاتينية, لكن بالرغم من كل ذلك يعاني المواطن الفنزويلي العديد من الازمات الاقتصادية, تبدأ من ازمة انعدام العدالة في توزيع الثروات اذ يقع 80 % من السكان تحت حد الفقر, وتوجد 60% من الاراضي الصالحة للزراعة في فنزويلا تحت سيطرة 10% من السكان , فضلا عن ذلك تهيمن قلة مسيطرة على مصادر الطاقة والثروات في البلاد , وبذلك ظلت فنزولا لسنوات طويلة تعاني من الفساد الاقتصادي وكذلك عانت فنزويلا من فساد مزمن خلال عقود عديدة من حكم الاحزاب اليمينية[10]

كل هذه الازمات كانت هي الدافع الاساس للمواطن الفنزويلي لانتخاب هوجو شافيز الذي تم اختياره رئيسا لفنزويلا في انتخابات عام 1998 بناءً على برنامجه الانتخابي الداعم للفقراء في البلاد تحت شعار(عدو الأغنياء بطل الفقراء)[11]. اذ ركز خلال حملته الانتخابية على مدى التناقض بين ما تملكه فنزويلا من ثروة وما يعيشه الشعب من فقر هو نتيجة للفساد السياسي للنخبة، لذا كانت استراتيجية هوجو شافيز التي انتخب لأجلها ترتكز بالدرجة الاولى على رفض وتشخيص عيوب النظام القائم, أكثر مما انتخب بناء على مشروع سياسي صلب تحمله قوى اجتماعية منظمة قد تكون سندا له على رغم وجود جماهير عريضة مناصرة له, وظهر منذ الوهلة الأولى، أن ما يجري في فنزويلا لم يكن مجرد ثورة اشتراكية يقودها هوجو شافيز, بل محاولة تغييرا جذريا للعقلية السياسية وتنظيمها والوعي الجماهيري، منطلق من رؤية (أن السلطة للشعب، وأن الثورة مستمرة)[12].

وفور استلام هوجو شافيز السلطة انبثقت استراتيجيته على المستوى الداخلي بثلاث اتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية معتمدة بالدرجة الاولى على توفير الخدمات الاساسية للمواطن .

اولا: على المستوى السياسي: أدت الصدمات الاقتصادية في الثمانينات والتسعينات إلى أزمة سياسية تسببت في مقتل مئات الأشخاص في أعمال الشغب سمية (ضربة كركاس- في عام 1989م)، ومحاولتين للانقلاب في عام 1992م، وكذلك عزل الرئيس" كارلوس أندريس بيريز "بتهمة اختلاس الأموال العامة في عام 1993م. [13]

لذا جاءت استراتيجية هوجو شافيز على المستوى السياسي بطابع ثوري اذ اعلن أن المدة المحصورة بين 1958–1998 هي مدة الثورة الرابعة وان عام 1999 هو انطلاق الثورة الخامسة، ثورة بوليفار*[14]، نتيجة استلهام معظم أفكاره الإصلاحية من أفكار بوليفار، وقد تضمن هذا البرنامج العديد من الإصلاحات الهامة، كان من أهمها تغيير اسم الدولة وسن قانون جديد لزيادة فترة الرئاسة إلى ست سنوات، مع إمكانية إجراء انتخابات فورية يتم فيها الاتصال مباشرة بين الرئيس والشعب[15].

فضلا عن ذلك لم يستطيع التخلص من خلفيته العسكرية لذلك اعتمد على الجيش في الأعمال المدنية كتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ، كما استخدم شافيز الترقيات العسكرية وسيلة للضغط السياسي على القادة العسكريين.[16]

ثانيا : على المستوى الاقتصادي :

انبثقت استراتيجية هوجو شافيز الاقتصادية من قلب الازمات التي يعانيها المجتمع الفنزويلي وجاءت ببرنامج اصلاحي يحاول ان يحارب مظاهر الفساد العامة عبر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية, علما يتميز الاقتصاد الفنزويلي بخاصية الازدواجية، فقطاع النفط في متقدم للغاية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وهذا ما يجعل الاقتصاد الفنزويلي أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط. ولذا يرى هوجو شافيز تنويع الاقتصاد مطلب أساسي لتحقيق التنمية, ومنذ تولي شافيز السلطة تم وضع العديد من البرامج الاستراتيجية (البرنامج الاقتصادي للتحول 1999–2001.) و ("البرنامج الاقتصادي 2000) و(برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في 2001–2002), ومن الجدير بالذكر كان لهذه البرامج اثر كبير على الواقع الفنزويلي[17]..

وبذلك سعت حكومة هوجو شافيز لتقليل الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن في فرص الحصول على التعليم والصحة وخلق فرص عمل جديدة في الشركات الصغيرة والتعاونيات

وهذه الأخيرة تعتبرها الحكومة أول خطة للمرحلة الدستورية البوليفارية الجديدة، وتم تكملة هذه البرامج بالعديد من القوانين والخطط الاجتماعية[18]..

وبالإضافة إلى ذلك سعت حكومة هوجو شافيز الى النهوض بالقطاعات الاقتصادية الاخرى للتوازن مع القطاع النفطي من خلال إقامة نموذج إنتاجي يحقق النمو المتواصل المعتمد على الذات لضمان التنوع في الإنتاج وزيادة المنافسة العالمية, ومن أجل تنويع الاقتصاد تم اختيار بعض القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصيد وبعض الصناعات الرئيسية (كالألمنيوم والنيكل والنحاس والسياحة والخدمات عالية التقنية) من أجل تحسين توزيع الدخل، وتسعى الحكومة إلى تطوير اقتصاد اجتماعي باستخدام برنامجين أساسيين: ديمقراطية رأس المال وديمقراطية الأراضي والتعاونيات الجديدة والمشروعات الصغيرة, وتنظيم القطاع المالي الصغير بتسهيل الحصول على قروض ميسرة[19].

ثالثا : على المستوى الاجتماعي: سعت حكومة شافيز لتقليل الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن في فرص الحصول على التعليم والصحة وخلق فرص عمل جديدة في الشركات الصغيرة والتعاونيات وإعادة تعمير المناطق المتضررة من فيضان 1999 ومبادئ السياسة الاجتماعية هي: المساواة والمشاركة والمسؤولية المشتركة والعمومية[20].

فضلا عن ذلك كان التعليم هو أحد السياسات المهمة التي استخدمها لتخفيف مشكلتي العنف والبطالة، وتسعى الحكومة إلى إصلاح ما يطلق عليه النظام التعليمي الفاسد، وذلك بالتركيز على فرص عادلة في التعليم وتحسين نوعيته والتركيز على التعليم الثوري[21].

المحور الثالث: منطلقات السياسية الخارجية لهوجو شافيز :

ارتكزت السياسية الخارجية لهوجو شافيز على عدد من المنطلقات اهمها المناداة بتكامل الاقليمي مع دول أمريكا اللاتينية السياسي والاقتصادي ومعاداته للإمبريالية وانتقاده الحاد لأنصار العولمة من الليبراليين الحديثين وللسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[22], اذ تبني الخطاب المتشدد والعدائي للولايات المتحدة الامريكية, والعمل على مكافحة دولار الولايات المتحدة, تشارك فنزويلا في التحالفات المضادة للعملات الأجنبية المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة وتعمل مع الدول المضيفة لحوالي 100 مكتب للبنك المركزي الفنزويلي[23], وكذلك معروفا بموقفه ضد العديد من القضايا الدولية للولايات المتحدة الامريكية, مثل حربها على افغانستان وكذلك حربها على العراق, وصل العداء الى درجة اتهمها

بدعم محاولة انقلاب عسكري أبعده عن السلطة لمدة يومين في العام 2002. في العام 2004[24]، نجح في نزع فتيل الأزمة التي حاولت واشنطن تغذيتها بين فنزويلا وكولومبيا على الحدود بين البلدين, وعادة ما يصور هوجو شافيز أهداف حركته بأنها صراع مستعصٍ على الحل مع الاستعمار الجديد والليبرالية الجديدة[25].

وان واقع العداء مع الولايات المتحدة سحب فنزويلا الى توطين علاقاتها مع جميع اعداء الولايات المتحدة والعمل على إنشاء عالم متعدد الأقطاب في مواجهة الهيمنة الأمريكي ومد جسور التعاون مع روسيا والصين وكوبا , حيث خطت روسيا وفنزويلا خطوات جديدة على طريق تعزيز تحالفهما الساعي لتحقيق توازن مع النفوذ الأميركي عبر عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعسكري, وعبرت روسيا بشكل واضح عن نواياها عندما ذكر بيان رسمي صادر عن الكريملين أن موسكو وكركاس تبذلان جهودا حثيثة "لتحقيق توازن متين في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة ."وفي حضور الرئيسين تم توقيع اتفاقات للتعاون بين المجموعة الروسية العملاقة للغاز "غازبروم" وشركة النفط الفنزويلية الرئيسية، في حين أعلن وزير الطاقة الروسي سيرغي شماتكو أن خمس شركات نفطية روسية عملاقة ستستثمر "مليارات الدولارات" في فنزويلا[26].

كذلك كانت روسيا والصين الشريك الأساسي في تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في فنزويلا. أذ تم تلقيح العلاقات بين البلدين عندما سجلت روسيا اتفاقًا جديدًا لتصدير الأسلحة إلى فنزويلا، وتم تعزيز صلات التعاون الصناعي والتكنولوجي بين الصين وفنزويلا[27].

فضلا عن ذلك مناهضة السياسية الخارجية الامريكية في العديد من القضايا العربية كما عُرف بمعاداته الشديدة لكيان الاحتلال الصهيوني، وكان مُقرّباً جداً من الزعماء العرب، وعُرف بوقوفه إلى جانب القضية الفلسطينية دائماً؛ حيث لقّبه الكثيرون بـ "صديق العرب، أو صديق فلسطين، أو شافيز العربي[28].

وعندما قامت "إسرائيل" بالعدوان على قطاع غزة عام 2008–2009؛ أعلن هوجو شافيز أنّ فلسطين هي دولة مستقلة حرّة، وقام بطرد السفير الاسرائيلي اذ صرح (السفير الصهيوني؛ شخصٌ غير مرغوب به على الأراضي الفنزويلية) وسحب سفيره من (تل أبيب)، وقلّص التعامل معها لأدنى مستوى، حيث قال: (ينبغي مثول الرئيس "الإسرائيلي" إلى محكمة دولية ومعه الرئيس الأميركي، لو كان لهذا

العالم ضميرٌ حي, يقولون إنّ الرئيس "الإسرائيلي" شخصٌ نبيل يدافع عن شعبه، أيّ عالم عبثي هذا الذي نعيش فيه؟)[29] .

وامتازت مدة حكم الرئيس هوغو شافيز بعلاقات قوية مع حزب الله في لبنان وكان احد المؤيدين للبنان في الحرب اللبنانية مع اسرائيل عام 2006 , فضلا عن ذلك وفر ملاذ أمن لمؤيدي واعضاء حزب الله في فنزويلا[30].

واحد المنطلقات السياسة الخارجية لفنزويلا العمل على خلق التكامل الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية من خلال سن اتفاقات التجارة الثنائية والمعونة المتبادلة، بما في ذلك ما يسمى (دبلوماسية النفط) والتي تقوم على اساس توفير النفط الرخيص للدول المجاورة الفقيرة, وكذلك عمل على إنعاش منظمة أوبك للدول المصدرة للبترول[31], وفي عام 2000، تقرر لأول مرة أن يستضيف فنزويلا مؤتمرًا لدول أوبك في العاصمة كراكاس , تتحدى فنزويلا سياسات خفض إنتاج البترول لدى أوبك وتدعو إلى الحصول على نصيب أكبر في الإنتاج، مما يؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول الأعضاء في المنظمة[32]

فضلا عن ذلك قاد هوجو شافيز دول أميركا اللاتينية التي تنتمي إلى التحالف البوليفاري لينتهجو سياسة خارجية موحدة ازاء بعض القضايا الدولية لمناهضة السياسة الامريكية , والتمس هذا التحالف مساعدة إيران وحزب الله لتدريب جيشه في حرب غير متكافئة, وأصبحت فنزويلا مهتمة بالحرب في سنة 2006 .وتشير واشنطن إلى أن مشاركة فنزويلا سمحت لحزب الله بالتخطيط وجمع التبرعات والتدريب وتنسيق وتنفيذ العمليات التي يتمثل معظمها في جمع الأموال والمعلومات الاستخباراتية, وفقا (للأدميرال كورت تيد) القائد السابق للقوات الجنوبية للولايات المتحدة، والذي أدلى بشهادته أمام الكونغرس في فبراير عام 2018 ،فإن (حزب الله اللبناني يحافظ على وجود لوجستي وعملي قائم في هذه المنطقة يمكن الاستفادة منه بسرعة دون سابق إنذار) وأضاف (كورت تيد) قائلا (لقدّ وفرت فنزويلا منذ عهد هوجو شافيز بيئة متساهلة للمجموعات الإرهابية ومؤيدي حزب الله .....)[33]

المحور الرابع : تحليل استراتيجية هوجو شافيز من حيث نقاط القوة والضعف

1. اعتمد هوجو شافيز على استراتيجية الرجوع الى الشعب عبر الاستفتاء الشعبي لتعزيز قرارته وحقيقة الامر كانت هذه أداته السياسية لهدم معارضيه والذي كان ينعتهم بأنصار الإمبريالية الأميركية, اذ بعد انتخابه عام 1998 وضع شافيز دستورا جديدا عام 1999 حدد عدد الولايات الرئاسية، وعندما حاول إلغاء هذا الحظر رفض الشعب طلبه في استفتاء 2007. لكنه عاد وطرح الفكرة من جديد في استفتاء أخر عام 2009 منحه الضوء الأخضر للترشح لولايات أخرى, واعتبر منح مجلس الشعب، الذي يسيطر عليه أنصاره، سلطة التشريع بمرسوم لمدة 18 شهرا، إلا أنه كان يرد على ذلك بأنه حصل على هذا الحق بالتصويت, وهذا يدل على ذكاء استراتيجي لهوجو شافيز.

2. تم انتخاب هوجو شافيز عام 1998 بناء على برنامج اجتماعي يهدف أساسا إلى خدمة الطبقات الشعبية، وقد أوفى بوعده على الرغم من أنه لم يتمكن من أن يحقق حلمه في تقليل اعتماد بلاده على عائدات النفط، الذي لا يزال العماد الأول للبلاد. فمنذ انتخابه، تضاعف الناتج القومي الإجمالي ثلاث مرات، بينما انخفضت البطالة إلى النصف، وانخفضت نسبة الفقر بنسبة 10 بالمائة وتضاءلت الفجوة بين الثروات, فضلا عن ذلك استخدم هوجو شافيز عائد النفط ليدعم خططه الاجتماعية، فانخفضت نسبة الأمية إلى النصف وتمكن من الحد من وفيات الأطفال. وهى مجهودات سيظل الكثير من الفنزويليين يذكرونها هوجو شافيز.

3. من الاخطاء الاستراتيجية التي وقع بها هوجو شافيز هي سياسته مع معارضيه أذ كان يعتد اللعبة الصفرية لذلك كانت الازمات تمثل له ولمعارضيه مسألة حياة او موت , ولم يسعى لكسب المعارضين بل بالعكس كان يضع معارضيه دائما في سلة "الخونة" و"معدومي الوطنية." لذلك امتازت مده حكم هوجو شافيز بعدم الاستقرار السياسي, وفي 11 نيسان 2002 وقعت محاولة انقلاب على هوجو شافيز، نظمتها بعض الأوساط المعارضة (العسكرية والمالية والنقابية بمباركة الكنيسة), وهذه السياسة فتحت الباب امام التدخل الاجنبي ليلعب دور بارز في عدم استقرار فنزويلا.

4. على الرغم من أن الرئيس هوجو شافيز استمد شرعيته من صناديق الاقتراع لأكثر من مرة, لكنه استطاع ان يشكل ديمقراطية ذات طابع استبدادي عميق فضلا عن محاربته لحرية الاعلام والصحافة, اذ قام خلال صيف 2009 بإغلاق 34 إذاعة وتلفزيون في فنزويلا, ومن الجدير بالذكر أن حكومة شافيز خلقت سابقة خطيرة عندما سحبت ترخيص بث أول وأقدم قناة فنزويلية خاصة أر سي تي في بسبب تأييدها للانقلاب الفاشل ضد الرئيس عام 2002.

5. من اكبر العيوب الاستراتيجية التي وقع بها هوجو شافيز سار على نهج عبادة الفرد ولم يتردد في ربط شخصه بمصير أمته. (شافيز لا يكذب، شافيز لا يستسلم، شافيز هو الشعب، شافيز هو الحقيقة، شافيز هو أنتم جميعا)، كما كان يقول لأنصاره , وبعبارة اخرى حاول طوال فترة حكمه، أن يختصر الدولة في شخصه حتى وإن اقتضى الأمر أن يلتف حول الدستور أو أن يعيد صياغته وفقا لرؤيته, لذلك منذ وفاة هوجو شافيز، بدأت الثورة في التراجع وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي في فنزويلا بسرعة.

6. لعب هوجو شافيز دور القائد الدولي المعادي وبشكل علني "للإمبريالية الأميركية " أكثر المناطق الرمادية في مسيرته.فقد أخذه عداؤه للولايات المتحدة الامريكية إلى التقرب من اعدائها ومنافسيها الدوليين, وهذا كلف فنزويلا الكثير ماديا واقتصاديا , بدء من استيرادها ترسانة أسلحة ضخمة من روسيا، فضلا عن الدعم الاقتصادي للزعيم الكوبي فيدل كاسترو, في حين ان اكبر ازمات فنزويلا هي ذات طابع اقتصادي والشعب الفنزويلي احق بهذه المصروفات

7. أثبت هوجو شافيز بانه القائد الملهم لأبناء شعبة , ولم يتخط أبدا الخط الأحمر ليحكم ضد إرادة شعبه، وظل حتى النهاية رئيسا منتخبا ديموقراطيا وشرعيا وخرج منتصرا من "الاستفتاء الإلغائي" الذي دعت إليه المعارضة عام 2004, على الرغم من اتهامات المعارضة له بالتزوير والديكتاتورية، انتخب هوج شافيز الماركسي ديموقراطيا 3 مرات متتالية.

8. كان شافيز قائدا محنكا قريبا جدا من شعبة خطيبا فوق العادة، يتمتع بقدرة تحريك الجماهير بخطبه التي كان لا يتردد أن يلجأ فيها إلى الغناء والعزف على الغيتار. وعلى مر ولاياته الثلاث بنى لنفسه شعبية غير مسبوقة في بلد يعاني من صراعات اجتماعية خطيرة , اذ يخاطبهم بمعدل 40 ساعة أسبوعيا، ولم يعقد الرئيس الراحل أي اجتماعات روتينية، إلا أنه كان يدعوهم إلى اجتماعات أسبوعية تذاع إما على التلفاز أو الإذاعة , وكان وفيّاً للفقراء الذين عايشهم في أفقر احياء فنزويلا طامحا إلى إعادة توزيع ثروات البلاد,

9. حرص هوجو شافيز على إرساء أيديولوجية ومذهب سياسي مختلف عن النموذج الكوبي الذي كان يمثل الرمز الثوري للوقوف بوجه الهيمنة الامريكية في امريكا اللاتينية، وعلى الرغم من انطلاقة من نفس الفلسفة لكنه حاول ان يعززها بمبادئ ماركسية وأخرى دينية، فضلا عن ذلك فهو لم يتخلى عن مبادئه

التي تعلمها من الجيش وبذلك تحوّل إلى صوت المستضعفين، وتمكن من خلق بنية قومية خالية من العنصرية والطبقية انتشلت المستضعفين من عجزهم.

10. يعد شخصية هوجو شافيز مثيرة للجدل، حيث قاد فنزويلا متحدياً السياسة الأميركية، واسس مرحلة سياسية فريدة من عمر أمريكا اللاتينية، أعادت إلى القارة مدها اليساري وتعاطفها مع قضايا المستضعفين في العالم أجمع, وتشهد ربما الشخصيات المتربعة على رئاسة العديد من الدول في القارة على أن الحالة التشافيزية، التي حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها احتواءها، كانت ظاهرة عصيّة على التدجين ، إلا أنه حافظ دائما على استمرار إمداد واشنطن بالنفط وأعرب في الفترة الأخيرة عن أمله في أن يحظى البلدين بحقبة جديدة من العلاقات الطبيعية، وذهب إلى حد تأييد إعادة انتخاب باراك أوباما, ويدل ذلك على أن الرئيس الفنزويلي على الرغم من جموحه كان يتبع سياسة تعتمد على الواقعية في تحين الفرص أكثر من أيديولوجية خطيرة تهدد العالم.

12. على الرغم من الانتقادات الكبيرة التي تعرض لها هوجو شافيز باعتباره يبدو غير مهني أو حتى مهرجًا بسبب خطابه الناري وميله إلى توجيه الإهانات لقادة العالم ، فقد كان في الواقع سياسيًا ذكيًا للغاية واستراتيجيًا رائعًا. من خلال جاذبيته وموهبته كخطيب ، يمكن القول إنه فعل أكثر من أي زعيم آخر في أمريكا اللاتينية خلال نصف قرن لتوحيد العديد من البلدان في المنطقة ، إلى حد كبير من خلال الاستفادة من مشاعر الإهمال والإحباط المنتشرة التي تشعر بها الجماهير.

الخاتمة

عودة على بدأ تبقى الاحداث في فنزويلا مرتبطة ارتباط تام مع ما يدور اقليميا ودوليا , ومهما كانت محاولات هوجو شافيز لإصلاح الواقع الفنزويلي لا يمكن فصل الأحداث في فنزويلا عن سياقاتها العالمية والصراعات الأمريكية الغربية من جهة، والصينية الروسية من جهة أخرى، ، لكن وسط كل هذا تبقى شخصية هوجو شافيز المثيرة للجدل المنقذ لواقع بلده من الازمات ومحاولاته الكبيرة للعبور الى شاطئ الامان بعيدا عن التبعية الامريكية ومعاداه الفكر الامريكي علنا فقد أخذه عداؤه للولايات المتحدة الامريكية إلى التقرب من اعدائها ومنافسيها الدوليين , و اما على المستوى الداخلي على الرغم كل الجهود التي بذلها هوجو شافيز تبقى اكبر ازمات فنزويلا هي ذات طابع اقتصادي وتحتاج الى جهود اكبر ووقت زمني اطول من حياة هوجو شافيز الذي وافاه الاجل.

-الهوامش

)1 (Hugo Chávez summary, https://www.britannica.com/summary/Hugo-Chavez

(2)هوغو تشافيز: رجل الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين, متاح على الرابط بتاريخ 2023/5/8 https://www.dw.com/ar/

)3(Kristina Cordero ,Hugo Chavez ,Cristina Marcano, Alberto Barrera Tyszka, Random House Publishing Group, 2007,p12

p22 ,Hugo Chavez ,(4)Cristina Marcano, Alberto Barrera Tyszka

(5) هوغو تشافيز: رجل الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين, مصدر سبق ذكره.

)6(Cristina Marcano, Alberto Barrera Tyszka, Hugo Chavez, p24

(7) فنزويلا.. إحياء ذكرى مرور 20 عاماً على الانقلاب الفاشل ضد تشافيز, 14 أبريل 2022 , كراكاس- أ ف ب: متاح على الرابط بتاريخ 2023/8/9, https://asharq.com/ar/19Y4r2oGLur9QSzMW0zKr0

(8) دليل الاحصاءات العالمية 2019, الامم المتحدة , ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ,2019 , ص213

(9) فنزويلا ... ماذا تعرف عن الدولة صاحبة اكبر احتياطيات نفطية في العالم , تقارير وحدة ابحاث الطاقة , 5/7/ 2022, متاح على الرابط بتاريخ 23/ 6/ 2023 . https://attaqa.net/2022/07/05/%

)10(The Editors of , Hugo Chávez president of Venezuela , Brian A. Nelson, Encyclopaedia Britannica https://www.britannica.com/biography/Hugo-Chavez

(11)هوغو تشافيز: رجل الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين, مصدر سبق ذكره.

(12) فتحي عبد الفتاح , هوجو شافيز والبرنامج البديل , صحيفة الوفد , قاهرية , 17/ 12/ 2006

(13) أحمد بوخريص , فنزويلا بين رئيسين , تقارير استراتيجية , المركز الديمقراطي العربي , 23/ يونيو 2023, متاح على الرابط

* الثورة البوليفارية: يشير إلى السياسات اليسارية والحركة الاجتماعية والعمليات السياسية في فنزويلا بقيادة الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، وسُميت باسم سيمون بوليفار، الزعيم الثوري الذي عاش في بداية القرن التاسع عشر وهو فنزويلي من أمريكا اللاتينية وهو معروف في حروب الاستقلال الإسبانية الأمريكية من أجل استقلال غالبية دول شمال أمريكا اللاتينية التي كانت تخضع للحكم الإسباني. ووفقا لشافيز وغيره من المؤيدين، فإن (الثورة البوليفارية) تسعى لبناء حركة جماهيرية لتطبيق المذهب البوليفاري – الديمقراطية الشعبية والاستقلال الاقتصادي والتوزيع العادل للعائدات ووضع حد للفساد السياسي – في فنزويلا. حيث يفسرون أفكار بوليفار من منظور اشتراكي. للمزيد ينظر : Stephen G. Rabe.The Road to OPEC. United States Relations with Venezuela, 1919-1999, University of Texas Press, 1994.

(15) Hugo Chavez Frias The Blue Book, Printed in the Bolivarian ,Nicolás maduro) Republic of Venezuela , April 2015, p 22

(16) في مثل هذا اليوم عام 2013.. وفاة الرئيس الفنزويلى هوجو تشافيز , صحيفة اليوم السابع ، 05 مارس 2022 متاح على الرابط بتاريخ 2023/5/11 https://www.youm7.com/story/2022/3/5

(17) نيكولاس كوزلوف, هوغو شافيز: النفط، والسياسة، وتحدي الولايات المتحدة الأميركية, بلغراف ماكميلان, 2006 , ص 122

(18) فتحي عبد الفتاح , هوجو شافيز والبرنامج البديل , مصدر سبق ذكره.

(19) امل مختار, أزمة فنزويلا: نموذج أمريكي جديد لتغيير الأنظمة؟, قضايا وتحليلات – أوروبا , مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, صحيفة قاهرية , 7/2/ 2019.

(20) Stephen G. Rabe.The Road to OPEC. United States Relations with Venezuela, 1919–1999, University of Texas Press, 1999. p. 262.

(21) محي الدين مرعي , هوجو شافيز : صداع في راس امريكا, مكتبة النافذة , القاهرة – مصر , 2007, ص 24.

(22) عادل الجو جوي , هوجو شافيز : أسد فنزويلا ومرعب امريكا, دار الكتاب العربي , دمشق – القاهرة . 2007, ص26.

(23) Nicolas Maduro, Hugo Chavez Frias The Blue Book , Printed in the Bolivarian) Republic of Venezuela ,April 2015,p 14

(24)هاني محمد فرج , معركة ديوك بين شافيز وبوش , صحيفة الاهرام , المصرية , قاهرية , 25/ 6/ 2012.

(25) مدحت الزاهد, من حرب كاسترو الى انتخابات شافيز تجارب لاتينية في ديمقراطية المشاركة , المجلس الاعلى للثقافة , وزارة الثقافة المصرية , القاهرة . 2007 ص39.

(26)روبرت سلتير, سلطة النفط: التحول في ميزان القوى العالمية, ترجمة محمد فتحي خضر, مؤسسة هنداوي , 2017, ص 188 .

(27). روسيا وفنزويلا تكرسان تحالفهما في مواجهة النفوذ الأميركي/ متاح على الرابط بتاريخ 2023/3/27 https://www.aljazeera.net/news/2008/9/27

(28) تشافيز الفلسطيني".. الذكرى السادسة لرحيله ومسيرته مستمرة, وكالة وطن للأنباء , متاح على الرابط بتاريخ 2023 /6/22 https://www.wattan.net/ar/news/277404.html

(29) المصدر نفسه .

(30) دعم واشنطن للمعارضة الفنزويلية: عين على النفط وأخرى على نفوذ إيران, صحيفة العرب, لندنية, 2019/2/14

(31) روبرت سلتير, سلطة النفط: التحول في ميزان القوى العالمية, ترجمة محمد فتحي خضر, مؤسسة هنداوي , 2017, ص 188 .

(32) روبرت سلتير, سلطة النفط: التحول في ميزان القوى العالمية, مصدر سبق ذكره ص 189

(33) فنزويلا... منجم الذهب لحزب الله : لن ينتهي وجوده هناك حتى يطاح بمادورو ,صحيفة اندبندنت البريطانية , باللغة العربية 6/ 8 / 2019 , متاح على الربط بتاريخ 10 / 6 / 2023
https://www.independentarabia.com/node

المصادر

التقارير الدولية

1. دليل الاحصاءات العالمية 2019, الامم المتحدة , ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ,2019 , ص213

الكتب

1. محي الدين مرعي , هوجو شافيز : صداع في راس امريكا, مكتبة النافذة , القاهرة – مصر , 2007.
2. عادل الجو جوي , هوجو شافيز : أسد فنزويلا ومرعب امريكا, دار الكتاب العربي , دمشق – القاهرة . 2007.
3. نيكولاس كوزلوف, هوغو شافيز: النفط، والسياسة، وتحدي الولايات المتحدة الأميركية, بلغراف ماكميلان, 2006 .
4. مدحت الزاهد, من حرب كاسترو الى انتخابات شافيز تجارب لاتينية في ديمقراطية المشاركة , المجلس الاعلى للثقافة , وزارة الثقافة المصرية , القاهرة . 2007
5. روبرت سلتير, سلطة النفط: التحول في ميزان القوى العالمية, ترجمة محمد فتحي خضر, مؤسسة هنداوي , 2017.

الكتب الاجنبية

(33) Cristina Marcano, Alberto Barrera Tyszka ,Hugo Chavez ,Kristina Cordero , Random House Publishing Group, 2007,
(2) Stephen G. Rabe.The Road to OPEC. United States Relations with Venezuela, 1919-1999, University of Texas Press, 1994.
(3) Nicolás maduro ,Hugo Chavez Frias The Blue Book, Printed in the Bolivarian Republic of Venezuela , April 2015,
(4) Stephen G. Rabe.The Road to OPEC. United States Relations with Venezuela, 1919-1999, University of Texas Press, 1999. p. 262.

المجلات والصحف

1. فتحي عبد الفتاح , هوجو شافيز والبرنامج البديل , صحيفة الوفد , قاهرية , 17/ 12/ 2006

2. امل مختار, أزمة فنزويلا: نموذج أمريكي جديد لتغيير الأنظمة؟, قضايا وتحليلات – أوروبا , مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, صحيفة قاهرية , 7/2/ 2019.

3. هاني محمد فرج , معركة ديوك بين شافيز وبوش , صحيفة الاهرام , المصرية , قاهرية , 25/ 6/ 2012.

4. دعم واشنطن للمعارضة الفنزويلية: عين على النفط وأخرى على نفوذ إيران, صحيفة العرب, لندنية, 2019/2/14 شبكة الانترنيت **https://www.britannica.com/summary/Hugo-Chavez**

(2) The Editors of , Hugo Chávez president of Venezuela ,Brian A. Nelson https://www.britannica.com/biography/Hugo-Chavez,Encyclopaedia Britannica

3. هوغو تشافيز: رجل الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين, متاح على الرابط بتاريخ 2023/5/8 https://www.dw.com/ar/

4. فنزويلا.. إحياء ذكرى مرور 20 عاماً على الانقلاب الفاشل ضد تشافيز, 14 أبريل 2022 , كراكاس- أ ف ب: متاح على الرابط بتاريخ 2023/8/9, https://asharq.com/ar/19Y4r2oGLur9QSzMW0zKr0

5. فنزويلا ... ماذا تعرف عن الدولة صاحبة اكبر احتياطيات نفطية في العالم , تقارير وحدة ابحاث الطاقة , 5/7/ 2022, متاح على الرابط بتاريخ 23/ 6/ 2023 . https://attaqa.net/2022/07/05/%

6. أحمد بوخريص , فنزويلا بين رئيسين , تقارير استراتيجية , المركز الديمقراطي العربي , 23/ يونيو 2023, متاح على الرابط https://democraticac.de/?tag=

7. في مثل هذا اليوم عام 2013.. وفاة الرئيس الفنزويلى هوجو تشافيز , صحيفة اليوم السابع ، 05 مارس 2022 متاح على الرابط بتاريخ 2023/5/11 https://www.youm7.com/story/2022/3/5

8. روسيا وفنزويلا تكرسان تحالفهما في مواجهة النفوذ الأميركي/ متاح على الرابط بتاريخ 2023/3/27 https://www.aljazeera.net/news/2008/9/27

9. تشافيز الفلسطيني".. الذكرى السادسة لرحيله ومسيرته مستمرة, وكالة وطن للأنباء , متاح على الرابط بتاريخ 22/6/ 2023 https://www.wattan.net/ar/news/277404.html

10. فنزويلا... منجم الذهب لحزب الله : لن ينتهي وجوده هناك حتى يطاح بمادورو ,صحيفة اندبندنت البريطانية , باللغة العربية 6/ 8 / 2019 , متاح على الربط بتاريخ 10 / 6 / 2023 https://www.independentarabia.com/node

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 17 / 7 / 2023
تاريخ قبول البحث 28 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

السياسة الخارجية الامريكية تجاه الحرب الروسية الاوكرانية

American foreign policy towards the Russian-Ukrainian war

م.د.عبدالامير سليم عباس

Dr.Abdualameem Saleem Abbas

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University - College of Political Science

abdualameer1991@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

منذ نهاية الحرب الباردة ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجوب حلبة السياسة الخارجية ، ويبدو أنها تسيطر على تسيير السياسة العالمية بعد انتصارها في ذلك الوقت على الاتحاد السوفيتي ، وبعد ذلك بدأت تتطلع إلى صياغة أولويات إستراتيجية معقولة ومباشرة تريد من خلالها هيكلة الإستراتيجية العليا وصياغة السياسة الخارجية وتحديد دور القوة كأداة لها وأثناء عملية تغيير مسارات القوة بعد أكثر من ثلاثة عقود من انهيار الاتحاد السوفيتي ، بدأ روسيا تنظر إلى العظمة الدولية من وجهه جديدة ، وكأنه نموذج للخلط بين الاعتقاد الروسي كقوة إمبراطورية ذات تاريخ استبدادي ، و مكانة قوتها العسكرية والنووية ، وقدراتها التكنولوجية المتقدمة ، وموقعها الجيوسياسي بالنسبة لأوروبا وآسيا ، ورغبتها في العودة مرة أخرى للمشاركة في القيادة العالمية وكسر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليه يُنظر إلى الحرب الروسية الأوكرانية على أنها حرب بالوكالة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا ، وهو هاجس يستهدف استنزاف القدرات الحربية من خلال الرد والدفاع المنهجي.

الكلمات المفتاحية : "الحرب" , "الولايات المتحدة الامريكية" , "روسيا" , "اوكرانيا"

.Abstract

Since the end of the Cold War, the United States of America has been roaming the arena of foreign policy, and it seems that it controls the conduct of global politics after its victory at that time over the Soviet Union, and after that it began looking forward to formulating reasonable and direct strategic priorities through which it wants to structure the supreme strategy and formulate foreign policy and determine The role of force as its tool During the process of changing the paths of power after more than three decades of the collapse of the Soviet Union, Russia began to look at international greatness from a new face, as if it was a model for mixing the Russian belief as an imperial power with an authoritarian history, the status of its military and nuclear power, and its advanced technological capabilities. , and its geopolitical position in relation to Europe and Asia, and its desire to return again to participate in global leadership and break the control of the United States of America, and therefore the Russian-Ukrainian war is seen as a proxy war on behalf of the United States of America and the countries of the European Union towards Russia, which is an obsession aimed at depleting the war capabilities of Through the methodical response and defense.

Keywords: "war", "the United States of America", "Russia", "Ukraine"

المقدمة

تُعد الحرب الروسية الاوكرانية من ابرز الازمات الجيوسياسية المعقدة التي تواجه اوروبا والعالم بعد عالم ما بعد الحرب الباردة , وذلك في ظل السعي الصريح للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي لمحاصرة روسيا جغرافياً وخنقهُ اقتصادياً لا سيما من خلال تحوير موارد توزيع الطاقة التي كانت وما زالت روسيا الاتحادية المُصدر الرئيس لأوروبا الشرقية والغربية , وتسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلال سياساتها في توسيع الاحلاف في تأزيم الوضع في اوكرانيا لا سيما دعواتها المباشرة الى ضم دول جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الى حلف الناتو , والذي يجابهه رغبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي عن طريق السيطرة على اوكرانيا من أجل حماية المصالح الحيوية الروسية, وهذا ما أدى الى دخول الازمة الى مرحلة جديدة من التصعيد لا سيما بعد الاعتراف بأستقلال جمهوريتي دونيستك ولوغانسك شرقي أوكرانيا في 2022/2/21 ، وبعدها أطلقت روسيا هجوماً عسكريا شاملاً ضد اوكرانيا في 2022/2/24 بعدما ابدت الاخيرة نيتها في الدخول والاستمرار بالحرب في محاولة للأنضمام الى منظمة حلف شمال الاطلسي, وهو ما ترى فيه روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي , إذ على غرارهُ اعلنت روسيا ان هدفها من اجتياح اوكرانيا هو اسقاط نظام الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلنسكي ونزع سلاح اوكرانيا ومنع انضمامها الى حلف الناتو واجبارها على الاعتراف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم واستقلال لوغانسك ودونيستك , ويعتقد الكثير من الباحثين , أن هذه الازمة ما كانت لتتصاعد لولا السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي لأستقطاب الدول الاوربية واحدة تلو الاخرى للأنضمام لحلف شمال الاطلسي الى ان وصل الحال الى الحدود الاوكرانية الروسية , وهذا هو ما كان مخططاً له منذ اكثر من ثلاثون عاماً , وعلى اثرهُ توجب على روسيا مواجهتهُ لحماية أمنها القومي من خلال رد الفعل بالقدر المناسب لخطورة الموقف .

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من الازمة نفسها بأعتبارها من الازمات ذات التأثير العالمي وعلى جميع المستويات اذ ينظر اليها بكونها قد تُنذر بحرب عالمية يكون اطرافها الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو من جهة , وروسيا والصين من جهة اخرى , وهذه الحرب سوف تقضي على كل معالم الاستقرار بل وستغير من معالم النظام الدولي , لذلك يتطلب فهم وتوضيح طبيعة الأزمة، جذورها وتداعياتها , وكيف تتحسب السياسة الامريكية في ادارة الازمة وتصعيدها بين اطراف النزاع بغية تحقيق الهدف المنشود وهو الاستنزاف الموجه لروسيا الاتحادية .

هدف البحث: يتطلع الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الحرب الروسية الاوكرانية , ومعرفة الدور الذي لعبتهُ الولايات المتحدة في تجسيد الجهود لتوجيه دول حلف الناتو والدول الاوربية الاخرى لمساندة اوكرانيا في صد الهجمات الروسية .

مشكلة البحث: تنطلق من كون الازمة الاوكرانية تمثل الخطر الاكبر الذي تشهدهُ السياسة العالمية بعد الحرب الباردة , لكونها تشكل ازمة تسع أوروبا وتزعزع الاسس التي ترتكز عليها معالم النظام العالمي الذي تُريد الولايات المتحدة ضمان بقاء سيطرتها ولو الشكلية عليه , فضلاً عن حجب مسارات طريق مشاركة الهيمنة مع القوى العظمى الصاعدة المتمثلة بالصين حليفة روسيا الاتحادية في عالم متعدد القطبية , وهنا تنظر الاشكالية الى صيغة تفصلية في الرؤية الامريكية تجاه الحرب القائمة , هل أن السياسة المُعتمدة تجاه الحرب لفك الخناق امام المواجهات العسكرية أم هي صيغة اخرى كأن تكون حرباً بالوكالة , تسندها استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه دول الحافة الاستراتيجية (دول الخاصرة).

فرضية البحث: تنطلق من كون السياسة الخارجية الامريكية تهدف الى أعادة العمل بسياسة الاحتواء ولكن بصورة جديدة , من خلال السعي نحو منع سيطرة روسيا الاتحادية على مناطق دول الاتحاد السوفيتي سابقاً (اوكرانيا انموذجاً) فهي بذلك تستقي نفوذها من خلال تحشيد المجتمع الدولي بصورة عامة والغرب بصورة خاصة لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية وتوجيه الاعلام العالمي نحو عزلة روسيا واحتوائها عن مناطق النفوذ الامريكي الليبرالي .

منهجية البحث: سنستخدم في هذا البحث المنهج التأريخي للتعريف بكيفية بدأ الازمة وتطوراتها , فضلاً عن أستخدام المنهج التحليلي لتحليل الازمة كونها تحمل حالة من التعقيد , بأعتبار ان أطراف النزاع يُحللون مبادرات النزاع وفقاً للرؤية الاستراتيجية العليا لكلٍ منهما , مُستنفذين وسائل الوقاية الامنية ليكون حافزاً للسيطرة على مصادر الخطر الخارجي على الصعيد الجيوسياسي والاستراتيجي , فضلاُ عن استخدام المنهج الاستقرائي الذي يعني بالباحثين النظر الى الاحداث وتصويرها كواقع يُمكن حصولهُ بالمستقبل القريب وفقاً لتداخل الازمات المتمثلة بالحرب الروسية الاوكرانية .

وعليه سيتم البحث في المحاور الاساسية التالية وهي :

- منطلقات الحرب الروسية الاوكرانية وابعادها
- تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على العلاقات الامريكية الروسية .
- التحسب السياسي الامريكي للحرب الروسية الاوكرانية والسيناريوهات المُحتملة

المبحث الاول : منطلقات الحرب الروسية الاوكرانية وابعادها

تمثل العلاقات الروسية الاوكرانية بقدر كبير من التعقيد لا سيما بعد الحرب الباردة أذ كانت الدولتان المؤسستان الرئيستان للأتحاد السوفيتي السابق , واللتان تشتركان بروابط لغوية وعرقية كبيرة , وتُعد اوكرانيا ثاني اقوى الجمهوريات السوفيتية , إذ كانت وما زالت تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية وثقافية , ومنذ ان انفك الاتحاد السوفيتي وانفصالها عنه أخذت تتنافس الدول العظمى لا سيما روسيا الاتحادية والغرب والمتمثل بالولايات المتحدة الامريكية واوربا لتحقيق النفوذ فيها من أجل تضمين ميزان القوى في المنطقة بين القوى المتنافسة في المنطقة لصالح كلاً منهما , وهذا ما كان يمثل صعوبة مُلحة لصانع القرار الروسي لأن يعتبرها دولة مستقلة تماماً [(1)] , وعليه سنتاول في هذا المبحث (جذور الازمة واسبابها وابعادها السياسية)

المطلب الاول : جذور الازمة

نمت جذور الازمة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي , اذ كانت اوكرانيا المحفظة الروسية للترسانة النووية , وعليه سعت روسيا والدول الغربية الى نزع سلاح اوكرانيا وهو ما حدث واقعاً بعد سلسلة من المفاوضات والاتفاقيات الدولية الدبلوماسية التي نتجت عنها اعادة الرؤوس النووية مقابل ضمانات دولية لحمايتها , وفي عام 2004 اندلعت الثورة البرتقالية في اوكرانيا وفي جورجيا وقيرغيزيا , ومنذ ذلك الوقت اخذت روسيا الاتحادية تنظر الى هذه الثورات بكونها مفتعلة من قبل الغرب محاولة منهم لتغيير الانظمة الموالية والصديقة لروسيا في منطقة اوراسيا والبلقان وشرق اوروبا بالخصوص , مما كان الرد الروسي برفض اي تغيير بالرغم من ان بعض هذه الثورات كانت بسبب المظالم الاجتماعية بالاساس والكراهية من التبعية الروسية [(2)] .

ونجحت روسيا من تمكين يانوكوفيتش رئيس اوكرانيا السابق وهو احد الموالين لها من خلال الوعد بالتعويض ومساعدة اوكرانيا وعرض عليها الانضمام الى الاتحاد الجمركي بدلاً من الاتحاد مع اوروبا , الا ان المشكلة كانت بالاساس من الداخل الاوكراني , اذ ان غالبية الشعب الاوكراني يريد الانضمام الى الاتحاد الاوربي والابتعاد عن السيطرة الروسية , وبعد انسحاب حكومة يانوكوفيتش من التوقيع على اتفاقية التعاون ومنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الاوربي تحت زيادة وطأة الضغوط الروسية , خرجت الجماهير الاوكرانية بأنتفاضة كبيرة بعد الاعلان بيومين , ومن ذلك الوقت بدأت الاحداث بالتطور والتأزم ضمن سلسة من الاحتجاجات الشعبية في كييف بدءاً من عام 2013 وكان هذا رد فعل على امتناع الرئيس الاوكراني بعدم التوقيع على اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الاوربي ضمن برنامج الشراكة الشرقية الخاص , ومن ثم تحولت الحركة الاحتجاجية ورد الحكومة الى اعمال عنف , ما ادى الى الاطاحة بالرئيس الاوكراني في ذلك الحين

فيكتور يانوكوفيتش , ليسيطر على الحكومة سلطة سياسية موالية للغرب وهذا كان بمثابة كسر للهيمنة والنفوذ للروس على منطقة تمثل منطقة الخاصرة لها وهي اوكرانيا[3]. ورد فعل على ذلك ان سعى القادة الروس الى اعادة السيطرة وبسط النفوذ على اوكرانيا بالقدرة التي تمكنها من السيطرة على اعادة توجيهها الاستراتيجي بدلاً من انتظار الموقف السياسي في اوكرانيا حتى يستقر , وهنا كان الرد الروسي وفق عمليتين نموذجيتين منفصلتين ومتزامنتين, وهي غزو شبه جزيرة القرم وضمها في اواخر فبراير 2014 , وزعزعة النظام الداخلي من خلال اثارت حركة احتجاجية سياسية والتي سرعان ما تحولت الى تمرد عنيف في شرق اوكرانيا لوغانسك والدونيستك بعد ثلاثة اشهر من ضمها , فضلاً عن نشر الوحدات العسكرية الروسية في المناطق القريبة من الحدود الاوكرانية تحسباً لأي خرق , وعليه انتزعت روسيا السطرة على الاراضي الاوكرانية في شبه جزيرة القرم ودعمت القوات الانفصالية التي تحارب في منطقتي دونباس ولوهانسك الشرقيتين المُحاذيتين لروسيا في البحر الاسود [4] , بغية وقف توسعة الناتو وإلغاء عملية نشر الأسلحة بالقرب من الحدود الروسية، وكان رد الناتو على ذلك الناتو برفضهُ وضع قيود تمنع بلدان بعينها من الانضمام إلى الحلف في المستقبل وأشادت به الكثير من البلدان من خارج الناتو كونها لا تقبل أن تملي روسيا عليها ما إذا كانت تستطيع الانضمام إلى الحلف في المستقبل من عدمه [5].

المطلب الثاني : اسباب الازمة وابعادها السياسية

أن مسار الازمة غير واضح ويشوبه الكثير من الغموض فبالتالي فأن اسباب الازمة تتعد نسبةً للباحثين والقارئين للأحداث المُتغيرة بأستمرار , وعليه يُمكن أن نُقدم رأياً بان يكون السبب الرئيس للحرب الروسية الاوكرانية تقف خلفهُ المساعي الخفية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية لجعل أوكرانيا حصناً غربياً على حدود روسيا , والتي تستمد تخطيط استراتيجيتها من خلال اربعة منطلقات :

1- جهودها في ترسيخ مبدأ دمج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي .

2- العمل على تحويل أوكرانيا إلى ديمقراطية ليبرالية موالية للغرب .

3- تحشيد الجهود لدمج أوكرانيا في الناتو.

4- فضلاً عن السعي الحثيث للولايات المتحدة الامريكية لأفشال مشروع خط نقل الطاقة الروسي نورد ستريم2.

وعليه يُمكن الاشارة الى ان ملامح الازمة ظهرت للعيان خلال القمة السنوية لحلف الناتو في بوخارست في أبريل 2008 ، عندما أعلن الحلف أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان عضوين في حلف الشمال الاطلسي , وهذا بحد ذاته سياسة تصعيد تجاه روسيا الاتحادية بعّده تهديداً لأمن ووجود روسيا مما دفع بالرئيس الروسي

فلاديمير بوتين الى القول بأنه إذا انضمت أوكرانيا إلى الناتو ، فإنها ستفعل ذلك بدون شبه جزيرة القرم والمناطق الشرقية وهي بذلك حددتها بعّدها الخط الاحمر الاول لروسيا الاتحادية لما لها من أهمية جيواستراتيجية .[6]

وعليه فالاسباب ليست بمحض خلاف على كونها صراع جيوسياسي استراتيجي بهدف اثبات الوجود فالحرب في الحقيقة هي بمثابة حرب بالوكالة, إذ سعت الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 2014 الى مضاعفة جهودها لتقريب أوكرانيا أكثر من حلف شمال الأطلسي , فبدأت بتدريب الجيش الأوكراني , ومع وصول الرئيس الامريكي دونالد ترامب قررت ادارته تزويد كييف بـ الأسلحة الدفاعية بمشاركة دول حلف الشمال الاطلسي ، إذ قامت بشحن المزيد من الأسلحة إلى أوكرانيا وعملت على إشراك الجيش الأوكراني في المناورات العسكرية المشتركة مع قوات حلف الناتو واستضافت كييف وواشنطن عملية نسيم البحر في يوليو 2021 ، وهي مناورة بحرية في البحر الأسود شملت أساطيل من 31 دولة وكانت تستهدف روسيا بشكل مباشر. [7]

ومن جانب اخر يُعد مسألة امدادات الطاقة سبباً اخر لقيام الحرب, إذ تعتمد روسيا على الإيرادات من أوروبا ، والأخيرة تعتمد على إمدادات الطاقة من روسيا , إذ توفر روسيا حوالي ثلث استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا, فضلاً عن أعتماد اوروبا على النفط الروسي والذي يُشكل ربع صادراتها الخارجية لأوروبا , وأن أستمرار هذا الاعتماد المتبادل بالنسبة للولايات المُتحدة الامريكية قد يسبب خللاً في البنية الداخلية لحلف الشمال الاطلسي مما سعت لفرض عقوبات أكثر صرامة على روسيا فيما يتعلق إمدادات الطاقة وحث الدول الاوربية لأيجاد بديل [8] .

وكخطوة إستباقية عملت روسيا على دمج السياسة الاقتصادية للطاقة مع الأهداف الجيوسياسية في اوروبا لكسب الرهان في السيطرة على السوق الاوربية للطاقة وبنفس الوقت لتحقيق الغرض الجيوسياسي من تضمين العلاقات مع اوروبا الشرقية لكسر حاجز النفوذ الامريكي , إذ ينقل خط أنابيب نورد ستريم1 الغاز الطبيعي من شمال غرب روسيا عبر بحر البلطيق مباشرة إلى ألمانيا والذي يحمل ثلث صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا , وتسعى الولايات المتحدة الامريكية الى ايقاف توسعة خط أنابيب نورد ستريم 2 ، والذي تمت الموافقة عليه من قبل الحكومة الألمانية في عام 2018 وتم الانتهاء من بنائه في سبتمبر 2021 والذي تأخر تشغيله بسبب الضغوط الامريكية , إذ تعلم الولايات المتحدة الامريكية انه بمجرد تشغيله سوف يضمن مستويات عالية من التصدير, وهو ما ادى الى زيادة مخاوفها من سيطرة سلاح الطاقة على علاقات روسيا بدول اوروبا[9] , وبالمقابل ترى روسيا ان مشروع نورد ستريم 2 يُعد وسيلة لتفكيك الاتحاد الأوروبي , إذ تبذل روسيا دائماً جهوداً لتشكيل تحالف مع ألمانيا والنمسا وكذلك مع هولندا وبلجيكا ضد أوروبا الشرقية والشمالية [10].

المبحث الثاني : تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على العلاقات الامريكية الروسية

أن الازمة الاوكرانية أدت الى حصول تجاذبات جيواستراتيجية منذ اواخر عام 2013 والتي قادت الى تداعيات دولية واسعة وباتت تهدد أمن القارة الاوربية لما تتخللها من تدخلات خارجية ولا سيما التنافس الامريكي الروسي على النفوذ في اوروبا الشرقية وبالخصوص اوكرانيا لما لها من أهمية على نطاق الجيوسياسية الاستراتيجية ,[11] وعليه فسوف نتناول ابرز التداعيات التي شكلتها الحرب الروسية الاوكرانية.

المطلب الاول : التصعيد المُتبادل بين أطراف الازمة

أن الازمة الاوكرانية شكلت تحدي كبير على طبيعة العلاقات القائمة بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوربيين من جهة اخرى , بعدما كان من المؤمل ان تدخل العلاقات مرحلة من الازدهار من أجل مصالح مُشتركة ، والتي يُمكن أن يتم رصدها في مستويات عدة داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية , فالتصعيد المُفاجئ للأزمة والتحرك المُتسارع من قبل الكرملين للدخول في وسط الازمة والمحكوم بعوامل مُتعددة يُمثل الارث المتوارث من الاتحاد السوفيتي السابق فضلاً عن الشعور بالتحدي الجيوسياسي نتيجة لسياسات التوسع في حلف شمال الاطلسي والذي يبغي السيطرة على ما يُسمى بالحديقة الخلفية لروسيا الاتحادية[12] , وعليه , ومن خلال ذلك فأن مسارات التصعيد اخذت تتوزع تأثيراتها على علاقات روسيا بالولايات المتحدة والغرب من خلال الاتي : [13]

<u>اولاً:</u> السعي المُستمر لخلخلة الاستقرار الداخلي وتوجيه المجتمع الاوكراني لتعقيد الازمة من حيث:

1. ان السلطة السياسية في كييف ترى بأن السيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم، وقراراها بالانسحاب منها بعد استيلاء القوات الروسية على منطقة الاطلاع الاوكرانية (شبه جزيرة القرم) ، عدتهُ بكونهُ سياسة مُتسرعة وغير مدروسة وهو ما ادى بها لأن تتطلع الى الضغط المتواصل من قبل روسيا الاتحادية والذي عدتهُ وسيلة للأستيلاء على جُل اوكرانيا واستراتيجية عازمة لعزل اوكرانيا عن الغرب.
2. أن الازمة التي حصلت في 2014 نتيجة غزو شبه جزيرة القرم الاوكرانية , كان لها من الضرورة لإبعاد السياسة الاوكرانية بمعزل عن سياسات التوسع الغربي (حلف شمال الاطلسي) لما له من تأثيرات داخلية نتيجة الخوف من الافلاس .
3. ان الإنفاق على التسلح في أوكرانيا أدى الى تأجيج حالات التمرد في القرم وشجع الإنفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا لحمل السلاح ضد الدولة, والتي ادت الى زيادة قلقها من التهديدات الروسية , ووزعزعة وتراجع وضعها الإقتصادي مما تخلل بزيادة مُعاناة الاوكرانيين وإدخالهم في

مشكلات عديدة منها (أزمة الهجرة , وارتفاع اسعار المواد الغذائية , وقطع طريق صادرات وواردات الدولة , وأرتفاع الانفاق المالي على عقود التسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبولندا وبعض الدول الاوربية الاخرى , فضلاً عن العقوبات التي اتخذتها روسيا ضدها ، منها إعلان شركة النفط والغاز الأوكرانية عدم تجديد عقدها مع شركة غاز بروم التي تقوم بنقل الغاز من روسيا إلى اوكرانيا بعد أن ألغت روسيا الخصومات التي كانت تضعها على صادراتها للشتاء.

4. ان تداعيات الازمة ينظر لها من حيث تشبث كلاً من الغرب وروسيا بعُد اوكرانيا واجهة العالم نحو العظمة العالمية , فهي الغطاء الخلفي لروسيا من جهة , والدولة المُفتاح للولايات المتحدة الامريكية والغرب, وهو ما يؤكد إحتمالات استمرار الحرب بين اوكرانيا وروسيا لضمان نفوذ القوة .
5. ومن تداعيات الازمة أن شجعت الأقليات الروسية التي توجد في أوكرانيا للتمرد على السلطة، وسعت الإدارة الأمريكية الى اصدار قانون دعم الحرية في أوكرانيا، وبموجبه تم فرض عقوبات على شركات الأسلحة الروسية.

ثانياً : أما على المستوى الخارجي ادى التصعيد في الازمة الى ظهور عدة خطوات تصعيدية من قبل الغرب وكانت موجهه بالاساس الى عزل روسيا الاتحادية عن العالم السياسي والاقتصادي ومن هذه السياسات التصعيدية الاتي[14]:

1. ممارسة الولايات المتحدة الامريكية والغرب سياسات الضغط على المجتمع الدولي لطرد روسيا من مجموعة دول الثماني.
2. التهديد المُستمر للاتحاد الأوروبي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس .
3. تعليق بريطانيا تعاونها العسكري مع روسيا، حيث ألغت التدريبات البحرية بمشاركة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مشروع تزويد السفن الحربية البريطانية لروسيا.
4. فرض الاتحاد الاوروبي العقوبات على 33 مسؤول من بينهم رجال أعمال والتي تُطال عوائلهم والمُقربين من الكرملين ، والدفع بإعادة النظر في بعض الصفقات بين روسيا وبعض الدول الأوربية، كما هددت دول الاتحاد الاوروبي بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا.
5. إعلان حلف شمال الأطلسي تعزيز دفاعاته في شرق أوروبا، كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف شمال الأطلسي فوق منطقة البلطيق.

6. محاولات دول الاتحاد الاوروبي بالإستغناء عن الغاز الروسي، إذ أعلنت شركة إيني الإيطالية أنها تستطيع الإستغناء عن الغاز الطبيعي من روسيا وهو ما يهدد مصير مشروع السيل الجنوبي .
7. تأزيم العلاقات مع تركيا نتيجة قيام الاخيرة بإسقاط طائرة السوخوي 24 الروسية.

المطلب الثاني : صد الهيمنة الروسية على اوكرانيا

تنظر الولايات المتحدة الامريكية بعين المُراقب لكل التحركات التي تقوم بها روسيا في شرق اوروبا , وهي بذلك تثبت استراتيجيتها لتعزيز دورها من خلال تحشيد الغرب لنصرة اوكرانيا ضد التدخل الروسي وسياسة فرض الهيمنة التي تريدها امراً واقعاً , وعليه فأن الولايات المتحدة الامريكية تُدرك مدى أهمية قيامها بتثبيت موطئ قدم في اوكرانيا من خلال تأجيج المطالب الاجتماعية الشعبية والتي إستطاعت بها ان تُناهض الرئيسين الاوكرانيين اللذين اظهرا ولائهما لروسيا على التوالي واللذين عملا على تحقيق مكاسب حقيقية سياسية مقرونة بالتحالف مع الاطراف الاخرى لتحقيق مصالح الفئات التي يمثلونها رغم أن كل ذلك حصل على انقاض تداعيات الازمة الاوكرانية ذاتها[15] , وعليه ما هي الالية التي اعتمدتها الولايات المُتحدة الامريكية لمواجهة الهيمنة الروسية على اوكرانيا ؟ وكالتالي :

اولاً : العمل بسياسة الاستدراج الفاعل

شكلت فكرة الاستدراج في العلاقات الدولية أحد المفاتيح الرئيسية ، لفهم الموقف الأمريكي من الحرب الروسية الأوكرانية ، لاسيما أن الذكرى الأولى للحرب التي اندلعت في 24 فبراير 2022 ، تتيح لنا الفرصة لتقييم المواقف وحدود المكاسب والخسائر التي مُنيت بها الأطراف التي تُشارك في الحرب بشكل مباشر ، أو من خلال حرب الوكالة التي تخوضها أوكرانيا ، بدعم من الحلفاء الغربيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية[16].

وتنطلق فكرة الاستدراج التي تجيدها الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخ صراعاتها الدولية ، من خلال استدراج الخصم لانتهاج سلوك ما ، ثم تسدد له الضربات لتحقيق أهدافها, وقد نجحت الولايات المتحدة وفق أنصار منطق الاستدراج في سحب روسيا للفخ الأوكراني ، وقد تجلى ذلك بوضوح في التصريحات الرسمية الأمريكية التي كانت تؤكد على الغزو الروسي لأوكرانيا ، حتى قبل أن تقوم روسيا بشن عملياتها العسكرية على أوكرانيا ، وقد بدت تلك التصريحات وكأنها استدراج لروسيا ، وقد هدفت الولايات المتحدة لتحقيق العديد من المكاسب ، فضلًا عن دعم الرغبة الأوكرانية في الانضمام لحلف الناتو مع تأكدها من أن روسيا لن تسمح بذلك بعد انضمام غالبية دول اوربا الشرقية الى حلف الناتو ، بل وانضمام ثلاث من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق هي لاتفيا وليتوانيا وإستونيا[17].

ثانياً : أعتماد سياسة تعزيز المكاسب : وتتحدد المكاسب الأمريكية من سياسة الهيمنة الروسية على اوكرانيا من خلال التعويل على فشل القوات الروسية من السيطرة على اوكرانيا , وكيف ذلك يؤثر على مكانة روسيا الاتحادية ومركزها في النظام الدولي , وعليه يُمكن تحديد المكاسب الامريكية من الحرب الروسية الاوكرانية من خلال الاتي[18] :

1. أحد اهم مخرجات الحرب الروسية الاوكرانية هو عودة اوروبا للمظلة الأمريكية: قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية تنامت الدعوات الأوروبية لتأسيس جيش أوروبي مستقل لحماية الأمن الأوروبي، وقد تبنى تلك الدعوة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في نوفمبر 2018 مُطالباً بإنشاء جيش أوروبي مستقل لتمكين أوروبا من الدفاع عن نفسها بشكل مستقل، وقد أيدت الفكرة المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، وأعلنت في خطاب لها أمام البرلمان الأوروبي في 13نوفمبر 2018 (علينا تطوير أدواتنا السياسية للعمل على مصلحة مواطنينا، ولكن علينا العمل على رؤية تواجد جيش أوروبي حقيقي، مع التأكيد على أن هذه الفكرة لا تتعارض مع انتشار حلف الناتو في أوروبا) , غير أن الموقف الأمريكي لم يكن داعماً لاستقلالية الأمن الأوروبي عن المظلة الأمريكية، ووصف الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، الفكرة التي طرحها الفرنسي ايمانويل ماكرون بأنها مهينة للغاية , لذلك شكلت الحرب الروسية الأوكرانية مكسباً استراتيجياً وهو استعادة حيوية حلف الناتو تحت المظلة الأمريكية التي تعد الممول الأكبر لأنشطة الحلف وعملياته ، ودعمت العلاقات بين دوله التي اتجه عدد منها لزيادة الإنفاق العسكري لمواجهة التهديدات الروسية .
2. العمل على إفشال مخطط الاعتمادية الاقتصادية التبادلية بين روسيا وأوروبا : شكل خط أنابيب (نورد ستريم 2) لنقل الغاز الروسي لألمانيا ومنها إلى أوروبا، والذي من شأن تشغيله أن يزيد من حالة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين ألمانيا وروسيا , ومنه إلى باقي أوروبا ، وهو الأمرالذي شكل هاجساً للولايات المتحدة الأمريكية ، والذي تراه تهديداً لمصالحها في أوروبا, ومع اندلاع الحرب وفرض العقوبات الغربية على روسيا , أخذت الاعتمادية تقل بنسبة كبيرة وأدى ذلك للبحث عن بدائل للطاقة الروسية، وهو ما يُعد مكسباً ولو وقتياً لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تورد الغاز لأوروبا حتى تظل الضامن الرئيسي لأمن واستقرار أوروبا .
3. انتعاش الانتاج الامريكي للأسلحة : ان الحرب دفعت بالكثير من الدول لزيادة مخصصات إنفاقها العسكري، فعلى سبيل المثال أعلنت ألمانيا عن زيادة إنفاقها العسكري إلى ما يقرب من 100 مليار يورو، كما أعلنت اليابان عن تغيير عقيدتها العسكرية واتجاهها نحو زيادة إنفاقها العسكري ليصل إلى

ما يقرب من 74 مليار دولار , ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لديها 40 شركة من الـ100 شركة التي تُهيمن على سوق السلاح العالمي، فإن مبيعات الأسلحة الأمريكية أصبحت الأكثر انتشاراً على مستوى العالم، اذ قدمت مجلة (بريكينج ديفينس) دراسة مفادها أن مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج بلغت في 2022 نحو 53 مليار دولار، بزيادة تقترب نسبتها من 50 %، مقارنة بعام 2021، إذ سجلت 34.8 مليار دولار، كما وأكدت وكالة تعاون الأمن الدفاعي الأمريكية (DSCA) أن مبيعات السلاح الخارجية خلال عام 2022 حققت قفزة كبرى تقترب نسبتها من 50%، وذلك بسبب تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية، وتصاعد التوترات مع الصين في منطقة الإندوباسيفيك، فضلاً عن تراجع المخاوف من تأثيرات جائحة كورونا.

4. استنزاف قدرات روسيا العسكرية كونها الند الوحيد على الصعيد العسكري للولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي، اذ لعبت سياسة الاستنزاف في الحرب الباردة دوراً كبيراً بتفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991 بعد أن تم انهاكها في سباق مكثف للتسلح في زمن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان (1980 –1988) والذي كان أحد العوامل التي ساعدت على السقوط السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، بعد انهيار الكتلة الاشتراكية , ويبدو أن التاريخ يُعيد نفسه، ففي الذكرى الأولى للحرب الروسية الأوكرانية أعلن الرئيس، فلاديمير بوتين، عن تعليق روسيا لمشاركتها في معاهدة (نيو ستارت) الروسية الأمريكية، بشأن الحد من انتشار السلاح النووي، قائلاً (يريدون إلحاق هزيمة بنا ومهاجمة مواقعنا النووية، ولهذا السبب بات واجباً عليّ أن أعلن أن روسيا ستعلق مشاركتها في معاهدة نيو ستارت), وهذا التعليق ربما يؤدي إلى سباق تسلح عسكري ونووي بين القوى الكبرى، بما سيؤدي إلى إنهاك متبادل وحرمان التنمية من مخصصات ذلك السباق الذي يستنزف قدرات تلك القوى.

المبحث الثالث : التحسب السياسي الامريكي للحرب الروسية الاوكرانية والسيناريوهات المُحتملة

ينظر الى الحرب الروسية الاوكرانية بعّدها صراع مُستمر مُنذ انفكاك الاتحاد السوفيتي وهي بذلك تشكل طموح القوى من حيث التحليل الواقعي لمدركات صانع القرار السياسيي الخارجي , اذ يُشير ذلك الى فهم ديناميكيات الصراع التي يُقدمها تحليل ميرشايمر (إلى افتراض أن روسيا كانت قوة دفاعية تحمي الوضع الراهن إلى الحد الذي يكون فيه هذا الافتراض صحيحاً فإن الغرب قد ينظر إلى قبول هذا الوضع الراهن على أنه أساس لسلام مستقر في المستقبل)[19] , وهي رؤية تنظر الى سياسة التحسب من منظور ليس بواقعي وانما يعكس الرؤية من منظور تضاد السياسات بأعتبار ان طرفي النزاع يُقدمون رؤية استراتيجية لمضمون الاستقرار , اذ ترى روسيا ان الاستقرار الادراكي لصانع القرار السياسي ينطلق من فرض السيطرة على المناطق المُحاذية

للجغرافية الروسية وهي بذلك تُمثل المنطقة الحيوية لديمومة السلام , في حين ترى السياسة الخارجية الاوكرانية (والتي تُمثل المصالح الامريكية من جانب محدد فيها) بأن الاستقرار وديمومة السلام ينطلق عند خروجها من تحت جناح روسيا الاتحادية والانضمام الى حلف الشمال الاطلسي (الناتو) , وهذا كفيل ليكون دليل واقعي للمدرك السياسي الخارجي الامريكي الذي يرى في الحرب الروسية الاوكرانية بأنها قد أثرت على شكل النظام العالمي وعلى مكانتها الدولية , لكن مجالات التأثير ما زالت طي السيطرة نظراً للمكتسبات الاستراتيجية التي إستدرجتها خلال تصعيد الحرب , وعليه فأن سياسات التحسب الامريكي للأزمة ترى فيها مجموعة مخرجات لها التأثير الكبير على منعطفات الحرب وهي :

المطلب الاول : تعزيز مكانة الولايات المتحدة الامريكية في ادارة الازمة

عند تولي الرئيس الامريكي جوزيف بايدن ادارة البيت الابيض في كانون الثاني2021 اشار بأن ادارتهُ تعمل على دعم حق اوكرانيا في تقرير مستقبلها ومسار سياستها الخارجية بعيداً عن التدخل الخارجي وأحتراماً لتطلعاتها (الأوروبية الأطلسية) , وتحقق ذلك واقعاً في 10 تشرين الثاني 2021 عندما وقع وزير الخارجية الامريكي أنطوني بلينكين ونظيره الأوكراني دميترو كوليبا وثيقة مهمة وهي ميثاق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية واوكرانيا, وأشارت الوثيقة الى عُد هدف كلا الطرفين هو التأكيد على التزام أوكرانيا بتنفيذ الإصلاحات العميقة الشاملة واللازمة للاندماج الكامل في المؤسسات الأوروبية والأوروبية الأطلسية, وهذه الوثيقة لا تبني صراحة فقط على الالتزامات التي تم التعهد بها لتقوية أوكرانيا والولايات المتحدة لشراكة إستراتيجية بين الرئيسين زيلينسكي وبايدن ، ولكنها تؤكد أيضاً من جديد التزام الولايات المتحدة بإعلان قمة بوخارست لعام 2008 , وبذلك بدأت أوكرانيا بالتحرك نحو الانضمام إلى حلف الناتو[20] , وعليه , اتخذت الادارة الامريكية مجموعة من الخطوات للأستجابة الى الازمة بين روسيا وأوكرانيا من خلال الاتي :

اولاً : التحشيد السياسي والعسكري لدعم أوكرانيا .

قدمت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة بدائل بدلاً من التورط في مواجهة عسكرية مباشرة لها مع روسيا الاتحادية , فسعت الى حشد الحُلفاء والتنسيق المُستمر مع الدول الاوربية والدول الحليفة الرئيسة الاخرى مثل كندا واليابان , والتأكيد على توجيه الدعم لأوكرانيا من خلال حث الدول لأرسال عبارات التضامن مع الحكومة والشعب الاوكراني , والعمل على ارسال الاسلحة الحديثة الى كييف لدعم قدرات الجيش الاوكراني , والموافقة على قيام دول الناتو بتسليم صواريخ مُضادة للدروع وأسلحة امريكية اخرى الى اوكرانيا [21].

وقدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات من الناحية الاستخباراتية , إذ عملت على مشاركة معلومات حساسة مع اوكرانيا , والتي كان لها الاثر الكبير في توجيه العديد من الضربات المباشرة والدقيقة الى القوات

العسكرية , فضلاً عن مُشاركة المعلومات الدقيقة حول الاهداف العسكرية الروسية وهو ما يدعم مخرجات العمليات العسكرية التي اقدمت عليه القوات الاوكرانية وقصف وأغراق الاسطول الروسي في البحر الاسود (الطراد موسكفا في ابريل 2022) , فضلاً عن تقديم المساعدات العسكرية للأوكرانيين لجعل اي تحرك روسي تجاه اوكرانيا باهظ التكلفة اذ ساهم التسليح الامريكي والغربي في تغيير موازين القوى على ارض الواقع خلال فترات الصدام ولو لنسبة مُعينة جعلت من مدرك صانع القرار الروسي يُقدم تكهنهُ بأن الولايات المتحدة الامريكية مُنخرطة في الحرب بصورة غير مُباشرة[22] .

كما وأقدمت الولايات المتحدة الامريكية على حشد حلفائها الاوربيين في حلف شمال الاطلسي وكوريا الجنوبية واليابان لتقديم المساعدات العسكرية والتي شملت قاذفات صواريخ خفيفة، وطائرات هجومية من دون طيار، وصواريخ ستينغر وجافلين، وأنظمة رادار وأجهزة تعطيل الاتصالات وتقنيات التجسس والتي بدا الهدف واضحاً من عُد توجيه سياستها ليس لهزيمة روسيا بل لأضعافها لدرجة تجعلها تدرك الامتناع من القيام بأي غزو مستقبلاً , فضلاً عن العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والمصرفية والتكنولوجية والعسكرية والتقنية التي فرضتها الادارة الامريكية مع حشد الحلفاء الاوربيين وغيرهم والتي كانت موجهه لأفلاس البنوك والمصارف الروسية وانهاك الاقتصاد الروسي والذي بدوره سيؤدي الى عزل روسيا عالمياً , اذ تعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان روسيا غير قادرة من الناحية الاقتصادية على تحمل تبعات الاحتلال الكامل لأوكرانيا[23].

ثانياً : التهديدات المستمرة لفرض العقوبات على روسيا

سعت الادارة الامريكية خلال فترة الرئيس جوزيف بايدن لمحاولات عديد ومختلفة لردع روسيا من الاقدام عن القيام بالاعمال العسكرية في اوكرانيا , واستثمرت سياسة التهديد لا سيما في القمة الافتراضية التي جرت بين الرئيس الامريكي جوزيف بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كانون الاول 2021 لمحاولة لردع روسيا عن القيام بأي عمل عسكري ضد اوكرانيا من حيث تقديم الدعم العسكري واستخدام الاسلحة الهجومية المتقدمة والسعي لعزل موسكو دولياً , وكان واضحاً الجهد الذي بذلته واشنطن في التنسيق مع حلفاءها في الاتحاد الاوربي وحلف الناتو واليابان واستراليا وكوريا الجنوبية ونيوزلندا لمعاقبة روسيا , وقد تمكنت واشنطن من تجاوز مخاوف بعض شركائها اللذين قد تتأثر مصالحهم بشدة نتيجة فرض عقوبات مُعينة على روسيا خاصة ما يتعلق منها بمنع بنوك ومصارف روسية من الوصول الى نظام (swift) للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية[24] , وقد اتبعت واشنطن وحلفائها اسلوباً متدرجاً في فرض العقوبات على امل ان يمنع ذلك روسيا من اتخاذ اجراءات تصعيدية أكثر في حربها ضد اوكرانيا , وجاءت اول دفعة من العقوبات مباشرة عقب اعتراف روسيا باستقلال اقليمي لوغانسك ودونيتسك, وشملت العقوبات الاميركية [25]:

1. خط نقل الغاز بين روسيا والمانيا عبر بحر البلطيق المعروف ب (نورد ستريم 2) وذلك بعد اعلان المانيا تعليق العمل به وحظر التعامل مع بنكين روسيين , أحدهما عسكري .
2. منع تداول الديون السيادية الروسية في الاسواق الغربية , إضافة الى فرض عقوبات على الاثرياء الروس المُقربين من الكرملين وعلى افراد عائلاتهم .
3. حث مجموعة السبع الكبار (G7) إضافة الى استراليا ونيوزلندا وكوريا الجنوبية للحد من قدرة روسيا على القيام بأي اعمال تجارية بالدولار او اليورو او الجنيه الاسترليني او الين الياباني بهدف تقييدها في النظام الاقتصادي العالمي .
4. شملت العقوبات الحد من امكانية روسيا من تطوير قدراتها العسكرية والمدنية من خلال تقييد تكنولوجيات اشباه الموصلات , لا سيما تقييد صناعتها للطائرات على نحو يقلل كفائتها في المنافسة عالمياً.
5. عقوبات ثنائية من قبل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية والتي تم فرضها على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزر الخارجية الروسي سيرغي لافروف .
6. انضمت الولايات المتحدة الامريكية الى المفوضية الاوربية وفرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا وكندا لغرض عزل عدد من البنوك والمصارف الروسية عن نظام (SWIFT) للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية وتجميد اصول الكيانات والافراد القريبين من الكرملين , والحد من قدرة البنك المركزي الروسي من الوصول الى احتياطياته من العملات الاجنبية والُقدرة بـ(630) مليار دولار ويُعد استهداف البنك المركزي الروسي الضربة الاشد التي يتلقاها الاقتصاد الروسي و وهي ترقى الى محاولة تقييده عبر حرمانه من الاصول والاحتياطيات لتحقيق استرار نقدي والتخفيف من وطأة العقوبات , فضلاً على فرض عقوبات على صندوق الثروة السيادي الروسي , ومضاعفة الضغوط على الروبل الروسي ليفقد قيمته المالية .

المطلب الثاني : انعكاسات الحرب الروسية الاوكرانية على السياسة الامريكية وتحدياتها

ان العقوبات الامريكية لن تمنع روسيا الاتحادية عن المُضي في بلوغ الهدف المُتمثل بإخضاع اوكرانيا , اذ لم تنجح العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على دول اقل امكانية من روسيا ككوريا الشمالية وايران وسورية من تغيير سياساتها, فكيف بروسيا التي تشغل المرتبة الحادية عشر عالمياً أقتصادياً بقيمة 1.7 تريليون دولار وهذا يؤهلها التأثير في استقرار الاقتصاد الدولي , وعلى الرغم من الصعوبات اللوجستية التي يعاني منها الجيش الروسي في تغطية مسرح العمليات الاوكراني الواسع , الا ان الاستراتيجية الروسية ترى في

حرب الاستنزاف طريقة جيدة لمبادرات الضغط السياسي والاقتصادي والاعلامي , وهو ما ترى فيه الولايات المُتحدة تحديات واقعية ساندة , وعليه سيتم تناول الاتي :

أولاً : التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية خلال دعمها اوكرانيا في حربها ضد روسيا الاتحادية , وتعددت التحديات الا انه يُمكن اختزالها في الاتي[26] :

1. على الرغم من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل تحالف موسع من الحلفاء في جميع أقاليم العالم المختلفة لمواجهة تداعيات الحرب، إلا أن هناك العديد من الدول التي لم تنخرط في تلك الحرب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما جعل واشنطن تخفق في تشكيل تحالف دولي لمواجهة روسيا، لاسيما في ظل تمايز مصالح الحلفاء وفي مقدمة تلك الدول الهند التي تُعد أحد الأقطاب الاقتصادية البازغة على مسرح السياسة الدولية، وتُعد من أهم حلفاء واشنطن, ويعود ذلك إلى تشابك المصالح الاقتصادية بين روسيا والهند، حيث ازداد تصدير النفط الروسي إلى الهند في 2022 بحيث أصبحت روسيا أكبر مُصدر للنفط إليها، وفى يناير 2023 غطى النفط الروسي ربع احتياجات الهند .
2. من جانب آخر شكلت التحديات الاقتصادية التي أفرزتها الحرب إحدى المعضلات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي، فما أنتجته العولمة من عمليات تشبيك بين الاقتصاديات الدولية ونتيجة للحرب أدت الى ارتفاع نسب التضخم في الاقتصاد الأمريكي، بما أدى إلى اتجاه الفيدرالي الأمريكي إلى رفع نسب الفائدة للسيطرة على التضخم, كما أدت عمليات الانكماش في العديد من الاقتصادات الغربية إلى تزايد المطالب برفع الأجور حتى تتواءم مع الارتفاعات المتتالية للأسعار في ظل معاناة معظم فئات الطبقة الوسطى في مختلف دول العالم.
3. ادت الحرب الى الكثير من الخسائر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الاوكراني إذ وفقا لتقييم البنك الدولي في سبتمبر 2022 ارتفعت تكلفة إعادة الإعمار في أوكرانيا الى ما يقارب 349 مليار دولار، وهي تكلفة كبيرة للغاية في ظل استهداف العمليات الروسية للبنية الأساسية من محطات للكهرباء والمياه والطرق، وهو الأمر الذي جعل وزيرة الاقتصاد الأوكراني، يوليا سفيريدنكو، تُشير إلى تعرض الاقتصاد الأوكراني خلال عام 2022 لأكبر خسائر وانهيارات في تاريخه منذ الاستقلال بسبب الحرب, وقد أدى ذلك إلى إنهاك أوكرانيا التي تم تدمير جزء كبير من بنيتها التحتية، واضطرار ما يزيد على 13 مليون مواطن أوكراني إلى مغادرة مدنهم وقراهم ما بين لاجئ ونازح في دول الجوار وغيرها , وبالرغم من تنامي الحديث الأمريكي عن دعم أوكرانيا بما يقرب من 50 مليار دولار، إلا أن الساسة الغرب يؤكدون ان هذا الدعم هو بحد ذاته بعد مصلحي للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الأمن الأوروبي.

4. يُعد تنامى العلاقات الروسية الآسيوية أحد التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية، لاسيما بعد إعلان الصين وروسيا عن شراكتهما الاستراتيجية في 4 فبراير 2022، من خلال بيان وقعه الرئيسان، فلاديمير بوتين وشي جين بينج، والتي اعتبرها البيان صداقة بلا حدود، وجاء الإعلان بعد مرور عام في فبراير 2023 عن دخول تلك الشراكة إلى حيز التنفيذ, وقد انعكست تلك الشراكة على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إذ زادت صادرات روسيا من النفط إلى الصين بنسبة 22 في المئة في سبتمبر 2022 عن نفس التوقيت في العام السابق، كما أصبحت موسكو تحتل المرتبة الثانية بين الدول المصدرة للنفط إلى الصين بعد السعودية.

مُجمل القول إن الخسائر الأمريكية من الحرب الروسية الأوكرانية شكلت تحدي كبير , اذ بعد مرور عام تكاد لا تُذكر مُقارنة بالمكاسب من تلك الحرب، لاسيما أنها نجحت في وقف كثافة التعاون الاقتصادي بين روسيا وأوروبا، عبر خطي الغاز نورد ستريم، بما يعني إنهاء الحد من الاعتماد المتبادل بين الجانبين لصالح إعادة الاعتبار للمظلة الأمريكية المهيمنة اقتصاديا وعسكريا على أمن الدول الأوروبية، التي سعت لرفع مخصصات إنفاقها العسكري، لمواجهة التهديدات الروسية، وهو بلا شك سيصب في مصلحة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وبما يعني أيضا الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي.[27]

ثانياً : تستقي انعكاسات الحرب الروسية الاوكرانية على مكانة الولايات المتحدة الامريكية من حيث عدها وسيلة اختبار لواقع التأثير الذي يُمكن ان توقعهُ السياسة الامريكية بالازمة وما يحيطها من مدخلات التصعيد , وعليه تعمل الولايات المتحدة الامريكية على حشد الغرب لتعزيز قدرات المواجهه للتصدي لروسيا في اوكرانيا من خلال تحقيق الدعم الكامل لأوكرانيا , بذلك يُمكن القول أن العملية العسكرية الروسية في اوكرانيا قد جاءت بنتائج عكسية سياسياً وامنياً على مصالح روسيا الاتحادية , اذ ان روسيا اعلنت ان احد اسباب غزو اوكرانيا هو لمنعها من الانضمام الى الناتو , وهو ما ترى فيه موسكو تهديداً لأمنها القومي على حدودها الجنوبية الغربية , ولكن ذهب بوتين بعدها الى اشتراط سحب الناتو قواته واسلحته من عدد من دول اوربا الشرقية وجمهوريات البلطيق الثلاث ليتوانيا ولاتفيا واستونيا , التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي , وقد اعلنت فنلندا والسويد رسمياً سعيهما الى الانضمام الى الناتو والذي من المُحتمل ان يوسع حدود روسيا المُشتركة مع الحلف من نحو 700 كيلومتر الى 1900 كيلو متر, فما اتخذته الادارة الامريكية من خطوات في التعامل مع ازمة روسيا واوكرانيا لم يُغير الموقف الروسي , فلم تنجح التحركات الامريكية في ردع موسكو عن موقفها , فالرئيس بوتين مُستمر في عملياته

العسكرية والتي سيطرة على ما يزيد عم 20% من الاراضي الاوكرانية , كما وان الدعم العسكري الامريكي لأوكرانيا لم ولن يؤثر على توازن القوى بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا , وعلى الرغم من زيادة قدرات اوكرانيا الا انها تظل محدودة في مواجهة القوات الروسية , اذ يُمكن لها ان تعطل تقدمها لكنها ستفشل في وقف تقدمها , كما وان محدودية فاعلية العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية وحُلفاؤها صحيح سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد الروسي لكنه سوف لن يكون آني ولا مُحقق الحصول , اذ ان روسيا كرد فعل وضعت تقديراتها حول خيارات التحرك الامريكي بغض النظر عن مدى تأثير الاضرار الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الامريكية , وهذا ما يجعل الحسابات الروسية الاستراتيجية بشأن مصالح امنها القومي في اوكرانيا أكبر من حسابات الخسائر الاقتصادية[28] .

المطلب الثالث : السيناريوهات المُحتملة للحرب الروسية الاوكرانية

على الرغم من التصعيد المُستمر من قبل الدول الداعمة لأوكرانيا , فضلاً عن الدعم الكبير الذي تُقدمه الولايات المُتحدة الامريكية لأستمرار دفاع اوكرانيا عن مصالحها الجيوسياسية , الا ان روسيا اثبتت قدرتها على ادامة الحرب وادارة حوار الصراع المُستمر مع الغرب والبحث عن حُلفاء لنُصرة موقفها من حلف الشمال الاطلسي والعمل على زعزعة استقرار اوكرانيا وإعاقة اندماجها في الأُطر الاوربية الاطلسية , وبعد سياسات التصعيد المُستمرة من قبل الولايات المُتحدة الامريكية التي لا تُريد فشل ادارتها لملف الازمة , فيمكن لنا ان نُقدم ثلاثة سيناريوهات مُحتملة التحقق :

اولا : سيناريو التوصل الى تسوية : يتحدد هذا السيناريو بأعتبار ان الحرب الجارية سوف تنتهي بتقسيم الأراضي الأوكرانية بين روسيا وكييف ، وهو ما يعني الحفاظ على الوضع الراهن مع وقف اطلاق النار والتوجه الى ما يعرف (بالحل الكوري) الذي يفرض واقعاً مشابهاً للوضع في شبه الجزيرة الكورية بعد الحرب الكورية (1950–1953) والذي ستكون فيه أوكرانيا مقسمة إلى حكومتين أحداها تابعة لروسيا والأخرى وهي حكومة كييف ستكون محمية بضمانات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها , واشارة الى المُطالبات الاوكرانية نلحظ أن حكومة كييف ترفض مثل هذا الحل خاصة بعد أن قالت الحكومة الأوكرانية إنه يجب سحب جميع القوات الروسية كشرط أساسي لأي مفاوضات، وجدير بالذكر أنها قد تلقت دعم كبير لموقفها هذا من العديد من القادة الأوروبيين[29] .

ثانياً : سيناريو استمرار الحرب : تأتي فرضية هذا السيناريو من حقيقة ترى فيها الولايات المُتحدة الامريكية نفسها طرفاً غير مُباشر وداعم للقضية التي تُدافع عنها اوكرانيا , وهي بذلك تدفع بتدشين القوات العسكرية الاوكرانية وتسليحه بالاسلحة المتطورة وتدريب قواتها للتصدي للتحركات الروسية وايقاف

الزحف نحو المناطق الحيوية الاوكرانية , واعتماد استراتيجية حرب الاستنزاف انطلاقاً من توجيه الحرب وتجنب المواجهه المباشرة التي قد تنزلق الى حرب شاملة يمكن لها بالتلويح باستخدام الترسانة النووية , وان حروب الاستنزاف عادةً ما يكون اطرافها لهم القدرة والامكانية لمواصلة القتال الى الحد الذي يؤدي الى الارهاق المُتبادل والذي بدوره يؤدي للرضوخ للمفاوضات بوساطة طرف ثالث .

ثالثاً : سيناريو تصحيح المسار والعودة لنقطة الصفر : نرى في هذا السيناريو جدية الارتقاء بالعلامات الفاضلة وهو مسار حديث نسبياً كأن يكون كلا الطرفين راغبين بايقاف الحرب باشتراطات مُحددة , منها , أن تقوم اوكرانيا بصد سياسات التدخل في الشؤون الداخلية والقبول بالضمانات الامنية التي اقدمت عليها روسيا الاتحادية , على ان لا يسمح لأوكرانيا الانضمام الى حلف الناتو وسحب جميع قوات حلف شمال الاطلسي من الاراضي المُحاذية للمناطق الحيوية لروسيا , وايقاف الدعم والمساعدات الامريكية والغربية الى اوكرانيا مع ابقاء اوكرانيا على حالها بأفتراض انسحاب روسيا الاتحادية من الاراضي المُسيطر عليها وايقاف الهجمات والتوغل الروسي في الاراضي الاوكرانية مع العرض بوضع الضمانات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية المُتبادلة بين الطرفين.

أن جُل السيناريوهات التي تم ذكرها ليست بحد ذاتها تعبير لما ستؤول اليه الامور في المُستقبل وليست هي المُحددة للحصول , فهناك سيناريوهات اخرى يتوقعها الكثير من الباحثين منها (انهيار روسيا عسكرياً واقتصادياً ، والاحتلال الكامل لأوكرانيا) والكثير , وعليه فأن الحرب بالرغم من التجديد المُستمر لأحداثها الا انها ستكون نهايتها متوقعة , اذ ان سياسة تحديد المسار المُفترض حصولها سيكون لها لمسة في المُستقبل القريب , وذلك بسبب التغييرات العالمية المُفاجئة والجهود الدولية التي تُركز على ازمات المياه والطاقة وتغيير المناخ وغيرها من الامور المُستعصية .

الخاتمة

من خلال التطرق الى الحرب الروسية الاوكرانية وكيف تناولت الولايات المتحدة سياستها الخارجية للازمة وتطلعاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية في محور النظام العالمي وما لها من تأثير قد يكون محوري يشمل تغييرات جوهرية لا سيما على مستوى الاحلاف والاقطاب الدولية وحتى على طبيعة النظام الدولي , بأعتبار الحرب لا تنطلق بجزئيتها تجاه علاقة الولايات المتحدة الامريكية والغرب مع روسيا الاتحادية بل بشمولية النظرة الواقعية التي ترى في بروز الاخيرة كقطب قادر على مُقارعة او مشاركة قيادة المنظومة العالمية بفعل التحركات الجريئة التي اقدم عليها , لا سيما قدرتها على تكوين الاحلاف وتوجيه الدول المناهضة للولايات المتحدة الامريكية وما يراها بأنها متعمدة في صياغة سياسات الاستنزاف التي تعمل من خلالها ادارة الحرب عن بُعد كأستراتيجية تراها فاعلة لتجنب الحرب المباشرة مع روسيا , وهي بذلك تدرج

مكسبين لصالحا , الاول كسب الرهان على فشل العمليات العسكرية التي تقوم بها روسيا في اوكرانيا التي تريد ان تنظم لحلف الشمال الاطلسي , والثاني ترى في تحشيد حلف الناتو والغرب لفرض العقوبات على روسيا مصدر قوة وقيادة لتحقيق الانتصار بسياسة الاستنزاف غير المباشر , وعليه فأن الحرب ما زالت طور التغيير وان الواقع قد لا يكون واضح بقدر ما هو متشابك بسبب المصالح المتنافسة على اصل الصراع داخل اوكرانيا , وسبب عدم وضوح مستقبل الحرب ليس لكونه مُعدم الوجود بقدر ما لأطراف الحرب القدرة على مُسايرة الاحداث , فروسيا ما زالت تنظر الى الحرب والازمة في اوكرانيا شأن داخلي وتستمد ذلك من كون اوكرانيا تُمثل جزء من تركة الاتحاد السوفيتي وهي بمثابة منطقة الخاصرة لها , ونتيجة لذلك ان أخذت سياسات التصعيد من كلا الطرفين رغبةً في رضوخ الاخر للأمر الواقع .

الاستنتاجات

- أن الحرب الروسية الاوكرانية , ليست وليدة ازمة اليوم بل هي نتاجات الاخفاقات التي عانى منها الاتحاد السوفيتي السابق تجاه دول شرق اوروبا .
- أن روسيا الاتحادية ترى في تصعيد الحرب تحدياُ لمكانتها في النظام العالمي الذي تُريد ان تكون جزءاً حيوياً فيه في المُستقبل .
- أن الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها في الناتو قد لعبو دوراً حاسماً ومركزياً في الاحداث التي ادت الى تصعيد الازمة , وما زالوا يلعبون دوراً كبيراً في ادارة الحرب .
- أن الولايات المتحدة الامريكية دفعت الى الامام بسياستها تجاه اوكرانيا , والتي يعتبرها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وغيره من القادة الروس تهديداً وجودياً .
- بعدما فشلت ادارة جوزيف بايدن في مساعيها الدبلوماسية لضم اوكرانيا الى حلف الناتو , انتقلت بسياستها الخارجية الى حث الاحلاف لدعم اوكرانيا في حربها ضد روسيا , وهو ما كان يسمى بالقرار غير المدروس والمُتسرع , اذ يعلم القادة الاوكرانيين مدى امكانيتهم وقدراتهم تجاه روسيا الاتحادية وعلى الرغم من الدعم العسكري والمادي الذي تقوم به الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو الا ان الخسائر الفادحة التي تراكمت على اوكرانيا كبيرة جداً وقد تصل الى اكثر من 500 مليار دولار نتيجة الدمار الذي خلفته أثار العمليات العسكرية .
- ان السياسة الامريكية تجاه الازمة قد اتسمت بسمتي الاستدراج الفاعل والذي يراد منهُ جذب العدو لمعرفة قدراتهُ وامكانياتهُ , والاخرى حرب الاستنزاف والتي تعمل على تدمير العدو بصورة غير مباشرة وبدون الدخول في الحرب.

- بالرغم من كونهُ من حق اوكرانيا اختيار مصيرها ومستقبلها , الا انها لا يمكن لها ان تغفل تاريخ جوارها الجغرافي للأتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الاتحادية الان .
- ان الولايات المتحدة الامريكية ليست مهتمة بجدية بأيجاد حل دبلوماسي للحرب , اذ استخدمت العقوبات الشاملة لأضعاف القوة الروسية الى الحد الذي ترغب بأنهيار النظام السياسي الروسي .

الهوامش

(1) أحمد امين واخرين , الازمة الاوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية و الطبعة الاولى , المانيا : برلين , 2022 , ص 7.

(2) أحمد ابو زيد , الازمة الاوكرانية والحرب الباردة الجديدة : في فهم الواقع الدولي , معهد العربية للدراسات , 2014 , ص 3

(3) أحمد أمين وأخرين , مصدر سبق ذكره , ص 8.

(4) روسيا وأوكرانيا : ما سبب الأزمة بين البلدين؟ , 22/ فبراير– شباط / 2022 , BBC NEWS , متوفر على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي :
https://www.bbc.com/arabic/world-60471536

(5) المصدر نفسهُ .

(6) John J. Mearsheimer , The Causes and Consequences of the Ukraine War , Russia Matters , Harvard Kennedy School : Belfer School , June 23, 2022 , SEE ON :
https://www.russiamatters.org/analysis/causes-and-consequences-ukraine-war

(7) JOSEPH S. NYE, JR , What Caused the Ukraine War? , Project Syndicate , Oct/4/2022 , See on :
https://www.project-syndicate.org/commentary/what-caused-russia-ukraine-war-by-joseph-s-nye-2022-10?barrier=accesspaylog

(8) Tania Yakunova , Seven ways Russia's war on Ukraine has changed the world , Chatham House , 20 /FEBRUARY /2023 , see on :
https://www.chathamhouse.org/2023/02/seven-ways-russias-war-ukraine-has-changed-world

(9) Lt Gen Abhay Krishna , Root cause of Ukraine-Russia conflict , the economic times - news , Mar/04/2022 , see on:
https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/view-the-root-cause-of-the-ukraine-conflict/articleshow/89807225.cms

(10) I bid .

(11) ساجد شرقي محمد و فاطمة حسين فاضل , الصراع الروسي – الغربي في اوكرانيا عام 2022 وانعكاساته على توازن القوى , العدد 67 , ج1 , كانون الاول : 2022 , ص ص 102–105 .

(12) الحمايدة منار , العلاقات الامريكية الروسية في ظل الازمة الاوكرانية , مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية , المجلد –4 , العدد – 2 , الاردن , 2022 , ص – 75.

(13) آمنة محمد علي , ازمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية الاوكرانية , مركز الدراسات الدولية , العدد الثامن والستون , جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية , 2017 , ص – ص 165–166 .

(14) آمنة محمد علي , مصدر سبق ذكره , ص ص 166-167 .

(15) الحمايدة منار , مصدر سبق ذكره , ص ص75-76 .

(16) مبارك احمد , المكاسب الامريكية من الحرب الروسية الاوكرانية , القاهرة الاخبارية , 4/مارس/2023 , للمزيد ينظر الى الرابط التالي :
https://alqaheranews.net/news/17893/

(17) المصدر نفسه .

(18) مبارك احمد , مصدر سبق ذكره .

(19) Taras Kuzio and Paul D'Anieri , The Sources of Russia's Great Power Politics: Ukraine and the Challenge to the European Order : Causes and Potential Solutions to the Ukraine and Russia Conflict , E-International Relations , ISSN 2053-8626 , JUN 27 2020 , pp 1-2 , see on : https://www.e-ir.info/2020/06/27/causes-and-potential-solutions-to-the-ukraine-and-russia-conflict/

(20) JOSEPH S. NYE, JR , What Caused the Ukraine War? , Project Syndicate , Oct/4/2022 , See on : https://www.project-syndicate.org/commentary/what-caused-russia-ukraine-war-by-joseph-s-nye-2022-10?barrier=accesspaylog

(21) الحمايدة منار , مصدر سبق ذكره , ص ص 85-89 .

(22) أحمد جلال محمد عبده , السياسة الامريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا وانعكاساها على حلف الناتو , مجلة كلية السياسة والاقتصاد , العدد السادس عشر , جامعة السويس : كلية السياسة والاقتصاد , 2022 , ص ص 427-429.

(23) حسام ابراهيم , سياسة الاحتواء 0.2 : مأزق واشنطن الاستراتيجي في ازمة اوكرانيا , مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , ابو ظبي , 27/فبراير/ 2022 , للمزيد ينظر الى الرابط التالي :
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7113

(24) أحمد جلال محمد عبده , مصدر سبق ذكره , ص ص 429-430 .

(25) حسابات واشنطن في اوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا , سلسلة تقدير موقف , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : وحدة الدراسات السياسية , قطر , 2022 , ص ص 1-2 .

(26) مبارك احمد , مصدر سبق ذكره .

(27) مبارك احمد , مصدر سبق ذكره .

(28) احمد جالل محمود عبده , مصدر سبق ذكره , ص ص 431-433 .

(29) احمد عقيل عبد , مستقبل الحرب الروسية الأوكرانية: تحليل سيناريوهات محتملة , الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المركز الديمقراطي العربي , 18/مايو/2023 , متوفر على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي :
https://democraticac.de/?p=89702

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 2 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 8 / 6 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

تحالف انزوس ودوره في العلاقات الأمريكية الأسترالية بعد العام 2001

Anzus treaty and its role in the Australian-US relations after 2001

م.د. نور عماد تركي

Dr. Noor Imad Turki

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Noor.Emad@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

إن استراليا والولايات المتحدة الأمريكية حلفاء وثيقين جدا، إذ تتشارك أستراليا والولايات المتحدة الكثير من التقاليد والقيم، ويعد الطرفان حليفان بموجب اتفاقية عقدت بينهما إضافة إلى نيوزيلندا في عام 1951، استحضرت استراليا انزوس لكي تقدم المساعدة إلى الولايات المتحدة بعد هجمات 11 أيلول 2001، وبحكم هذه المعاهدة أصبحت أستراليا تؤدي دورا كبيرا في تعزيز الاستقرار في منطقة جنوب شرق أسيا وجنوب غرب المحيط الهادئ، إذ أصبحت هي القائدة لجهود السلام في منطقة آسيا الباسيفيك، إذ دعم التحالف كلا البلدين للعمل معا بشكل وثيق مع الدول الإقليمية الفاعلة خاصة في ما يعرف بالحرب على الإرهاب.. البحث يؤكد على إن استراليا تقوم بهذه الأنشطة لتعزيز مكانتها الدولية والإقليمية من خلال التحالف والتعاون مع الدول الأخرى.

كلمات مفتاحية : "أنزوس"، "العلاقات الاسترالية–الاميركية"، "الصين"، "منطقة آسيا– الباسيفيك"

Abstract

Australia and the United States are very close allies. Both countries share similar cultural traditions and values and has been a treaty allies, since the signing of the Australia-New Zealand-United States (ANZUS) Treaty in 1951. Australia evoked the ANZUS treaty to offer assistance to the United States after the attacks of September 11, 2001. thus Australia plays a key role in promoting regional stability in Southeast Asia and the Southwest Pacific. Australia has led peace-keeping efforts in the Asia-Pacific region, and has supported U.S. efforts and worked closely with key regional states in the war against terrorism in Southeast Asia.

The research sought to demonstrate, that, Australia claims such actions enhance its to strengthen its regional and international standing Through alliance and cooperation with other countries.

Keywords:" ANZUS"," Australian-US Relations", " Asia-pacific Region", " China "

المقدمة

إن أستراليا حليف وشريك وصديق حيوي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحافظ البلدين على علاقة قوية تدعمها القيم الديمقراطية المشتركة والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي، والروابط الاقتصادية والأكاديمية والشعبية. وتعزز شراكتها السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وحول العالم.

وتعد العلاقات الدفاعية الثنائية والتعاون وثيقان بشكل استثنائي، إذ قاتلت القوات الأمريكية والأسترالية جنبًا إلى جنب لأكثر من مائة عام، في كل صراع منذ الحرب العالمية الأولى، بدءًا من معركة هامل في عام 1918، والعديد من المعارك الرئيسة في الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك معارك بحر المرجان وميدواي وغوادالكانال، وتعد معاهدة أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية ANZUS، هي التحالف الأسترالي البارز، الذي يحظى بدعم واسع من الداخل الأسترالي وأحزابها السياسية، واستندت أستراليا إلى ANZUS لأول مرة ردًا على هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية. بذلك يرى الكثير من الباحثين والمختصين أن العلاقات تطورت واتخذت مرحلة جديدة نتيجة للأحداث الإرهابية، ولكن البعض الآخر يرى أنها كانت ذريعة من اجل تقوية وتعزيز النفوذ الأمريكي في استراليا والجوار المباشر لها من أجل تقويض النفوذ الصيني وإنهاء التوتر في المنطقة.

مشكلة الدراسة:يتضح لنا مما تم ذكره مسبقا إن الولايات المتحدة الأمريكية عززت تحالفها وعملت على تقويته منذ أحداث 11 أيلول بذريعة الحرب على الإرهاب وكانت استراليا من أوائل الداعمين لها وبنفس الوقت عززت نفوذها في المنطقة بعد إرسالها القواعد الأمريكية وزيادة عدد الجنود في الشمال الاسترالي منذ عام 2011 كنوع من التعزيز للعلاقات الاسترالية الأمريكية كحليف استراتيجي مهم لها في المنطقة، من هنا يظهر لنا تساؤلان وهما :

1.هل ان الولايات المتحدة الأمريكية عززت هذا التحالف وأعادت العمل به بعد ما يقارب المائة عام من اجل تعزيز الأمن الدولي وحماية مصالح الحلفاء والحرب على الإرهاب وإنهاؤه؟

2. أمن الممكن أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت هذا التحالف لتقويض النفوذ الصيني الذي بدأ يزداد بشكل مستمر وخاصة منذ عام 2011 وبهذا هي جعلت من استراليا موطئ قدم لها لتحقيق مصالحها في المنطقة وبذلك تكون قد حققت هدفين بخطوة واحدة؟

فرضية الدراسة: تنطلق الفرضية من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت من أحداث 11 أيلول وسيلة لتحقيق المزيد من غاياتها ومصالحها بما يعزز نفوذها وهيمنتها العالمية خاصة في منطقة آسيا الباسيفيك وجنوب المحيط الهادئ باتخاذ حلفاء لها لإنهاء التوتر ومواجهة صعود قوى أخرى متمثلة

بالصين التي تخلق الكثير من التوتر في المنطقة مع التهديد الإرهابي من دول الجوار المباشر لأستراليا متمثل باندونيسيا وماليزيا... وبذلك هي حققت غايتين بتحالف واحد ، أما استراليا فهي تقدم الكثير للولايات المتحدة الأمريكية مقابل فقط ضمان أمنها وسلامتها وتدريب قواتها وتزويدها بمعدات عسكرية...

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى مبحثين، فالمبحث الأول وبعنوان تحالف أنزوس النشأة، أسبابها والأهداف، وقسمت الى مطلبين، المطلب الأول نشأت التحالف وأسبابه، والمطلب الثاني تضمن المراحل التي مر بها التحالف ، أما المبحث الثاني فهو بعنوان التحالف ودوره في العلاقات بعد العام 2001، وقد شمل مطلبين ، الأول بعنوان الأهمية الجيو- ستراتيجية للتحالف بالمنطقة، والمطلب الثاني التحالف ودوره في كبح التوتر الصيني اما المطلب الثالث فقد تضمن ،مستقبل التحالف ودوره في المنطقة .

منهجية الدراسة : تم اعتماد المنهج التأريخي الذي يستند إلى الأحداث التاريخية وسردها من اجل فهم الحاضر والمستقبل، وتم اعتماد المنهج التحليلي من أجل التوصل الى نتائج وتوصيات في موضوع البحث، وأخيرا اعتماد منهج الاستشراف المستقبلي للتوصل الى رؤى مستقبلية ...

المبحث الأول: تحالف أنزوس النشأة، أسبابها والمراحل التي مر بها

عانى البر الرئيسي لأستراليا وخاصة مدينة داروين من غارات جوية يابانية متكررة في عامي 1942و 1943، إذ بعد السقوط المفاجئ لمستعمرة سنغافورة البريطانية ذات الأهمية الإستراتيجية لليابانيين في 15 فبراير 1942، أعربت الدول المضادة عن قلقها من أن الحكومة البريطانية تركز بشكل كبير على الحرب في أوروبا لحماية مستعمراتها بشكل صحيح وبدأت لأول مرة في النظر إلى الولايات المتحدة للمساعدة في ضمان أمنها.

المطلب الأول : تحالف انزوس النشأة وأسبابها

حولت قوى الحلفاء الأخرى انتباهها إلى إعادة بناء أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذه الحقبة، ظلت حكومتا أستراليا ونيوزيلندا قلقتين بشأن إمكانية التوسع الياباني في المستقبل وزادت مخاوفهما بشأن صعود الشيوعية، خاصة في شرق آسيا، وحتى قبل انتهاء الحرب، وقعت أستراليا ونيوزيلندا اتفاقا ينص على أن لديهما أهدافا مشتركة وأنهما ستعملان معا على الساحة الدولية؛ في ذلك الوقت، كان الاتفاق لكلا البلدين هو أول معاهدة يتم التفاوض عليها بشكل مستقل، وعكسَ القلق من أن القوى الكبرى متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قد لا تأخذ القضايا الأسترالية والنيوزيلندية في الاعتبار في تخطيطها بعد الحرب، فقد كان لتوقيع حلف شمال الأطلسي في عام 1949، والذي التزمت فيه المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع قوى أوروبا الغربية بترتيب دفاع مشترك عن البلدان البعيدة جغرافيًا أثر بالغ الأهمية، إذ سعت أستراليا ونيوزيلندا للحصول على ضمانات أمنية خاصة بهم ووسائل الاندماج في النظام الدولي في نظام ما بعد الحرب[1]. ونظرت أستراليا في البداية في فكرة الاتفاق الإقليمي في المحيط الهادئ في الثلاثينيات، وفي عام 1946، في

اجتماع لرؤساء وزراء الكومنولث، اقترحت أن تشكل القوى الكبرى للكومنولث البريطاني نظامًا دفاعيًا إقليميًا، وإذا أنشئت منظمة من هذا القبيل يمكن للأعضاء عندئذ دعوة الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى ذات المصالح القوية في منطقة المحيط الهادئ للانضمام إليها، غير أن الولايات المتحدة لم تكن في ذلك الوقت مستعدة بعد للالتزام بترتيبات أمنية رسمية في منطقة المحيط الهادئ، وخلال أواخر الأربعينيات، كانت منخرطة بشدة في إعادة بناء اليابان، ولم توسع مصالحها الدفاعية إلى ما هو أبعد من الأراضي اليابانية قبل الحرب الكورية، وردا على الاقتراحات الأسترالية بتشكيل ائتلاف إقليمي، صرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين أتشيسون أن المعاهدات الرسمية مع دول جنوب المحيط الهادئ غير ضرورية، لأن أي هجوم حقيقي على أستراليا أو نيوزيلندا من شأنه أن يثير رد الولايات المتحدة الأمريكية حتى بدون وجود معاهدات رسمية لضمان ذلك، وعلاوة على ذلك، تختلف الأوضاع في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ اختلافا تاما، ولذلك ليس كافي إنشاء «منظمة معاهدة المحيط الهادئ» لتكون موازية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إذ إن المحيط الهادئ أكبر بكثير، وكانت الدول التي تحده أكثر تنوعًا ثقافيًا ولغويًا من دول شمال المحيط الأطلسي. وأدت اعتبارات أخرى إلى تردد الولايات المتحدة في الالتزام بمنظمة إقليمية في المحيط الهادئ أيضا[2].

وبعيدًا عن موضوع الدفاع عن الأمن القومي الأسترالي، كان الهدف والسبب الأساسي لإنشاء هذا التحالف والغرض منه هو إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية داخل المنطقة وكبح النفوذ الياباني والصيني والسيطرة عليهما، ويعد هذا التحالف حيوي جدا كونه يستند على معاهدة كانت الغاية منها تتلخص في منع الشيوعية من الانتشار في جميع أنحاء آسيا، كما ساعدت معاهدة ANZUS في إبقاء أستراليا ونيوزيلندا خارج مجال نفوذ الاتحاد السوفيتي. فالاتفاقية نصت على أن يقتضي من كل دولة أن تتشاور مع الدولة الطرف الأخرى كلما رأى أي منها أن السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو الأمن لأي طرف من الأطراف مهدد في المحيط الهادئ وتتصرف لمواجهة الخطر المشترك وفقا لعملياتها الدستورية. [3]

المطلب الثاني: المراحل التي مر بها التحالف

ساعدت العديد من التطورات في آسيا بين عامي 1949 و 1951 في تغيير تصورات الولايات المتحدة الأمريكية حول فائدة الترتيب الأمني الرسمي، إذ بدا أن الانتصار الشيوعي في الثورة الصينية عام 1949 يؤكد المخاوف من انتشار الشيوعية في شرق آسيا وكذلك في أوروبا، ففي الخمسينيات من القرن الماضي، أدى اندلاع الحرب الكورية إلى التزام أستراليا ونيوزيلندا بالقوات المسلحة داخل الأمم المتحدة وإلى جانب الحلفاء من الناتو، مما يدل على قلقهم بشأن تهديد الشيوعية والتزامهم بالقيام بدورهم

للمساعدة في احتوائها في المنطقة، والأهم من ذلك، قوبل قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء احتلال اليابان والسعي إلى معاهدة سلام بشك كبير واستنكار من المسئولين في جنوب المحيط الهادئ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استعدادًا لتطوير معاهدة أمنية لكسب الدعم لاتفاقية سلام، وفي أبريل من عام 1951، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان أن المفاوضات بشأن معاهدة أمنية ثلاثية بين الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ستجرى بالتزامن مع المفاوضات بشأن معاهدة سلام نهائية مع اليابان، تم إبرام كلتا المعاهدتين في منتصف عام 1951، وصدقت الولايات المتحدة على معاهدة ANZUS ودخلت حيز التنفيذ في عام 1952.[4]

بالنسبة لبريطانيا، فعلى الرغم من أنها حافظت أيضًا على التزامها بالمساعدة في الدفاع عن الأمن الأسترالي والنيوزيلندي كقائد للكومنولث، إلا أنها لم تتم دعوتها للانضمام إلى الاتفاقية، وكان هناك عدة أسباب لذلك، منها أن أحد الشواغل المهمة هو أن توجيه الدعوة إلى بريطانيا كان سيطلب من الموقعين فتح الفرصة للقوى الأوروبية الأخرى ذات المصالح الاستعمارية في المنطقة، ومن الأمور الأخرى أن القوات البريطانية تشارك بالفعل في أوروبا والشرق الأوسط، ناهيك عن التزامها ببقية دول الكومنولث، مما يجعل تدخلها الفعلي في جنوب المحيط الهادئ في حالة حدوث أزمة أمنية غير مرجح، وتعاملت بريطانيا أيضًا مع عدم الاستقرار الداخلي في مستعمراتها الآسيوية، بما في ذلك مالايا وهونغ كونغ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في توقيع اتفاقية قد تلزمها بالتدخل في المنطقة، لذا كان البريطانيون ملتزمين بالفعل بأمن الولايات المتحدة الأمريكية عبر الناتو وأستراليا ونيوزيلندا عبر الكومنولث، لذا فإن مشاركتها في ترتيب أمني في المحيط الهادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا كانت تعد خطوة زائدة عن الحاجة إلى حد ما، وافترضت على جميع الأطراف أنه إذا تم تمديد معاهدة ANZUS في النهاية لتشمل سلطات أخرى، فإن المملكة المتحدة ستكون من بين أول من ينضم.[5]

على أثر هذه التطورات عقد تحالف أنزوس وتم التوقيع عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلندا وهو التحالف الأمني الذي ربط الأمن القومي لاستراليا بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي، وتم التوصل إليه من اجل تعزيز الأمن في المحيط الهادئ ودعم استقراره، ففي بداية الحرب العالمية الثانية، كانت كل من أستراليا ونيوزيلندا عضوين في الإمبراطورية البريطانية، لذلك عندما دخلت بريطانيا الصراع فعلوا ذلك أيضًا، وخلال الحرب، واجهت هاتان الدولتان المعزولتان جغرافيًا خطر الهجوم المباشر لأول مرة في تاريخهما كدول حديثة، بسبب توسع اليابانيين جنوبًا إلى المحيط الهادئ [6].

في عام 1984، بدأت معاهدة ANZUS في الانهيار عندما أعلنت نيوزيلندا أن بلادها منطقة خالية من الأسلحة النووية ورفضت السماح للغواصات الأمريكية التي تعمل بالطاقة النووية بزيارة موانئها، بعد ذلك بعامين، اختتم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج ب. شولتز ووزير الخارجية الأسترالي الأسبق بيل هايدن سلسلة من المحادثات الثنائية التي أكدت على أن بلديهما سيواصلان احترام التزاماتهما تجاه بعضهما البعض بموجب معاهدة ANZUS، وعلى الرغم من حقيقة أن الجوانب الثلاثية للمعاهدة قد توقفت، إلا أنه في 17 سبتمبر 1986، علقت الولايات المتحدة الأمريكية التزاماتها التعاهدية تجاه نيوزيلندا، على أثر ذلك لم تنتهي الاتفاقية رسميا، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا لم يعودا ملتزمتين بالعلاقة الأمنية بينهما خاصة بعد تعليق عضوية نيوزيلندا من التحالف في عام 1986، لأنها أصبحت جزء من منطقة خالية من الأسلحة النووية مع مياهها الإقليمية بأكملها .[7]

المبحث الثاني : التحالف ودوره في العلاقات بعد العام 2001

كان رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد في واشنطن يوم 11 أيلول 2001، وذلك في زيارة رسمية لإحياء الذكرى الخمسين لمعاهدة ANZUS التي تضفي الطابع الرسمي على التحالف الأمني بين أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبقها في 10 أيلول التوقيع على بيانًا يؤكد حيوية وقوة الشراكة الإستراتيجية الثنائية بين البلدين، وبتواجد جود هوارد في واشنطن في ذلك اليوم، مع الأهمية الرمزية للذكرى السنوية التي كان هناك للاحتفال بها، أعطت وزنا للرأي القائل بأن أحداث 11 سبتمبر تمثل نقطة تحول أساسية في ديناميكيات العلاقة بين الولايات المتحدة وأستراليا، مع وجود اتجاه أقوى بكثير نحو تحالف أعمق وأوثق من ذي قبل .[8]

المطلب الأول : الأهمية الجيو- ستراتيجية للتحالف بالمنطقة بعد العام 2001

إن التأثير العام ليوم 11 سبتمبر، والحرب على الإرهاب، وانخراط أستراليا في أفغانستان قد غير الرؤية الإستراتيجية بشكل عام في أستراليا، وخلق سياقًا جديدًا تمامًا للتفكير في مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذه الحقبة هيمنت قضايا الدفاع والأمن، فقد غلب الشعور بأن البيئة الأمنية قد تغيرت بعد أحداث11 سبتمبر، إذ إن سرعة انتصار التحالف في أفغانستان، وعمق الدعم العام الأسترالي لحرب أمريكا على الإرهاب، أشارت جميعها إلى استنتاج أن الأمن بدلاً من الاقتصاد سيحدد مستقبل التحالف الأمريكي الأسترالي، أدرك صناع القرار الأسترالي الفرصة الحتمية، لإعادة تصور

العلاقة مع الولايات المتحدة بالأخذ بالاعتبار هذه البيئة الأمنية الجديدة، ومع ذلك، وخلال نفس الفترة، كانت الحرب على الإرهاب تتحول بطرق أخرى أيضًا، وفي يناير 2002، ظهرت أدلة من أفغانستان على خطط للمنتسبين للقاعدة في جنوب شرق آسيا لمهاجمة أهداف غربية بما في ذلك السفارة الأسترالية في سنغافورة، وكانت الوكالات الأسترالية تتعقب صعود المنظمات الإسلامية المتطرفة المرتبطة بالشبكات العالمية ذات الميول الإرهابية في جنوب شرق آسيا لعدة سنوات، وكان أسامة بن لادن في أول رسالة مسجلة له بعد هجوم 11 سبتمبر 2001 قد ذكر صراحة أستراليا كهدف للقاعدة، وتزايدت المخاوف من أن تصبح منطقة أستراليا – وخاصة إندونيسيا – جزءًا من خط المواجهة للحرب على الإرهاب، عززت هذه المخاوف الأسترالية طويلة الأمد بشأن أمن جوارها المباشر، والذي غالبًا ما يوصف بأنه قوس من عدم الاستقرار يمتد من إندونيسيا إلى الولايات الضعيفة والفاشلة أو يمكن القل الدول الهشة في جنوب غرب المحيط الهادئ [9].

بدأت هذه المخاوف بشأن المخاطر التي قد تواجهها أستراليا بالقرب من حدودها الشمالية في تعقيد دعم الحكومة للحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، واعترف رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد بالطابع العالمي للتهديد الإرهابي ومشكلة أسلحة الدمار الشامل، لكنه كان يدرك أيضًا الأسبقية التي يتوقع الأستراليون منه أن يمنحها للمظاهر الإقليمية لهذه المشاكل العالمية، في الوقت نفسه، بدا أن الحكومة تدرك أن الدعم الدولي لموقف الولايات المتحدة من العراق كان أضعف مما كانوا يأملون ويتوقعون، وأن العديد من الأستراليين كانوا غير مرتاحين لجوانب من المذاهب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي بدت وكأنها تركز على الاستباق من جانب واحد، لم يكن مفاجئًا عندما ألقى هوارد خطابًا بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لهجمات نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2002، وأعرب عن دعمه القوي للنهج الأمريكي للحرب على الإرهاب، وأكد أيضًا أن أستراليا، أعلى أولوياتها الأمنية ظلت قريبة من جوارها المباشر، كما لم يكن مفاجئًا أن التقارير – التي تم الحصول عليها بشكل رسمي، ولكن لم يتم تأكيدها بشكل قاطع – بدأت تشير إلى أن الولايات المتحدة قد ضغطت على حكومة هوارد لتقديم مساهمة أكبر في تحالفها العسكري في العراق مما كانت كانبيرا مستعدة لتقديمه إلى الولايات المتحدة الأمريكية[10] .

كل هذه التغييرات كانت المحرك الأساسي لإعادة تفعيل انزوس، خاصة بعد أحداث 12 أكتوبر 2002، عندما أسفر التفجير الإرهابي في بالي، اندونيسيا، عن مقتل 88 أستراليًا، أكدت هذه الأحداث من جديد التزام أستراليا بالحرب على الإرهاب وعززت الميل إلى إبقاء جهود أستراليا مركزة على أمنها الإقليمي، وبهذا فقدت الإستراتيجية الأمريكية الكثير من سياستها بعد 11 سبتمبر، فمثلا المسار المستقبلي للحرب على الإرهاب أصبح أكثر تعقيدا وأقل وضوحًا، وأصبحت الأولويات الرئيسية الأخرى هي كوريا الشمالية وإيران والصين، سواء كانت قضايا أمنية ملحة أو مهمة، وأصبح لأستراليا مصالح رئيسية أخرى جعلتها

تدرك انه من الصعب أن تؤدي دورًا بارزًا في المنطقة بمفردها دون دعم أو مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي الوقت نفسه، أعاد اهتمام أستراليا الخاص التركيز بسرعة على منطقتها المباشرة، حيث أعلنت الحكومة عن تغيير كبير في مناهج السياسة تجاه جنوب غرب المحيط الهادئ، بعد أن دعت الولايات الضعيفة والفاشلة في الجوار القريب إلى ضرورة الاستجابة الأسترالية بشكل أكثر انخراطًا وناشطًا، وأعلنت أستراليا أنها ستتخلى عن نهج عدم التدخل التقليدي وستفعل المزيد للمساعدة، وقررت أن تقود ائتلافًا من الولايات المحلية لاستعادة القانون والنظام في جزر سليمان التي مزقتها الصراعات، وبعدها نظرت في المزيد من المساعدات النشطة ونهج السياسة الأخرى لجيران جنوب غرب المحيط الهادئ الآخرين الذين يواجهون مشاكل كانت ستظهر بوجود أحداث 11 أيلول 2001 أو بدونها، بذلك شكلت هذه الأحداث تطور طويل الأجل للتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، تأثرت العلاقة بأحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب، والتأثير بنفس القدر بمجموعة من القضايا الأخرى التي يحتمل أن تكون طويلة الأجل، وركزت بعدها على الأهداف والمواقف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وتطورها في غرب المحيط الهادئ، إضافة للجوار الأقرب لأستراليا، والرؤية الأسترالية لمكانهم في العالم، كانت معالم العلاقة غير واضحة في البداية ، ولكن تبين لاحقًا أن أستراليا ملتزمة بالفعل بتكامل استراتيجي أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد ما يعرف بالصعود الصيني. [11]

مثلما تطورت ANZUS من كونها الاتفاقية الأمنية المتبادلة الوحيدة التي تركز على المنطقة إلى كونها الآن حجر الأساس للترتيبات المتعلقة بالأمن، فقد نمت المنطقة نفسها وتطورت، الدور الذي يمكن أن تؤديه الاتفاقية اليوم ليس فقط من خلال الظروف الجديدة ولكن أيضًا من خلال الدور الذي ربما أدته مسبقًا، باعتماد حيلة «الأبواب المنزلقة»*، من خلال بعض نقاط القرار الرئيسية يمكن النظر في كيفية اختلاف مسار ANZUS اليوم في منطقة جزر المحيط الهادئ لاختيار الحلفاء مسارًا مختلفًا، الهدف من هذا التحليل التاريخي هو تسليط الضوء على الخيارات الحالية في منطقة يتابع فيها شركاء ANZUS الثلاثة مبادرات لبناء علاقات أوثق في المنطقة لمواجهة التحديات الجيو– ستراتيجية الجديدة، وتم تحديد إمكانية نجاحهم، جزئيًا، من خلال نقاط التحول في ANZUS التي أرست أسس المصالح الأمنية المشتركة، على الرغم من وجود تصور بأن التحالف لم يكن له صلة تذكر بدول جزر المحيط الهادئ (PICs)، إلا أنه كان هناك عدد من الأحداث التي كانت فيها القرارات المتخذة ذات صلة مباشرة بالجزر وأمنها وبتأثير التحالف [12].

لطالما افترض شركاء ANZUS الثلاثة أن علاقتهم بالمنطقة كانت جزءًا لا يتجزأ من «مجتمع أمني»، وهم مجموعة من الدول قريبة جدًا تحكمها علاقات الصداقة والود والثقة والمصالح المشتركة لدرجة أنهم لن يشكلوا أو لا يمكنهم تشكيل تهديد لأعضاء آخرين من المنطقة، في حين أن وجود مجتمع أمني في جميع أنحاء المنطقة من شأنه أن يخدم مصالح الأطراف المتعاقدة، كانت هناك دلائل متزايدة

على أن هذا الافتراض لا تشترك فيه بسهولة الدول الجزرية في المنطقة، بالرغم من كل عمليات ANZUS التي ساعدت دول المنطقة أو ربما عملت على تنمية وتعزيز المشاعر بالمصالح الأمنية المتبادلة والمشتركة معهم، تلك اللحظات المتقلبة (نادرًا ما كانت هناك نقاط فردية) توضح أهمية القرارات التي تم اتخاذها في ذلك الوقت، وليس بالضرورة احتمال اتخاذ مسار آخر، بالنظر إلى هيمنة المخاوف الأمنية للقوى الغربية، فإن القرارات المحورية المتخذة لم تتضمن بالضرورة مدخلات أو وعيهم أو اهتمامهم بالمسألة التي يتم حلها ومعالجتها، وساهمت جميع التوترات والتهديدات خاصة الأخيرة من الجانب الصيني وأزمة تايوان ومحاولتهم توسيع نفوذهم في المنطقة بشكل تراكمي في البيئة الأمنية الإقليمية الحالية، إذ اتخذت كل دولة من دول التحالف، بشكل فردي أو جماعي، مبادرات لتعزيز الشعور المشترك بأن تكون جزءًا من مجتمع أمني مع دول المنطقة في هذا الوسط الاستراتيجي المتغير، وبينوا أن نجاحهم المستقبلي يعتمد جزئيًا، على تقدير الماضي للتفاوض بنجاح على كل توتر أو تهديد قد يواجهه ANZUS وسعي المنطقة إلى «Blue Pacific continen» أي القارة الزرقاء في الهادئ. [13]

المعاهدة تكاد تكون ذات صلة بالمنطقة اليوم كما كانت قبل 70 عامًا، وقد تكون أكثر أهمية من التحالف نفسه، على سبيل المثال، أعلنت وسائل الإعلام الكورية الشمالية في أغسطس 2017 أنها كانت تفكر في هجوم صاروخي على الأراضي الأمريكية في جزيرة غوام، ولكن لو وقع الهجوم فعلا، لكان من شبه المؤكد أنه كان سيطلق المادة الخامسة من معاهدة ANZUS ، التي تنص على ما يلي: يعتبر الهجوم المسلح على أي من الطرفين هجوما مسلحا على الأراضي الحضرية لأي من الطرفين، أو على الأقاليم الجزرية الخاضعة لولايتها في المحيط الهادئ أو على قواتها المسلحة أو سفنها العامة أو طائراتها في المحيط الهادئ، لقد أفلت المحفزات الإقليمية المحتملة لجزر المحيط الهادئ للتذرع بمعاهدة ANZUS بشكل جيد على مدى السنوات 70 الماضية. تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من الجزر أو الدول التابعة لها في المنطقة، منها ساموا الأمريكية وكومنولث جزر ماريانا الشمالية وغوام، بالإضافة إلى ثماني جزر صغيرة غير مأهولة تطالب بها بشكل أساسي بموجب قانون غوانو لعام 1856، أما أستراليا لديها إقليمان خارجيان في المحيط الهادئ هما جزر بحر المرجان وجزيرة نورفولك، وجزيرة كريسماس مدرجة حاليًا على أنها منطقة في المحيط الهندي ولكنها كانت على حدود جنوب غرب المحيط الهادئ سابقا، وتوكيلاو هي إحدى المناطق التابعة لنيوزيلندا ويمكن أيضا أن تكون التزامات الدفاع ذريعة لتفعيل المعاهدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي لديها اتفاقيات ارتباط حر مع ثلاثة أقاليم سابقة هي ولايات ميكرونيزيا الموحدة (FSM) وجمهورية جزر مارشال وبالاو14.

تضم ANZUS اليوم أكثر بكثير من شروط المعاهدة، بعد أن تطورت بمرور الوقت لتشمل مشاركة أوسع تتجاوز نطاقها الأولي أو القصد الذي أنشئت من أجله، إذ تم تشكيله في البداية بسبب الأحداث خارج المنطقة والتي كانت تؤثر أكثر من الأحداث الإقليمية، ولكن بالرغم من ذلك كانت منطقة

جزر المحيط الهادئ عاملا مساهما رئيسيا، إذ ظلت عوامل متعددة مثل صغر حجم الشركات وعدم علمها بمواردها المحدودة وبناء الدولة قيودًا مستمرة، لم يكن التحالف مصممًا لتوفير أمن الجزر بل للقوى الاستعمارية الأعضاء، ولكن كان هناك افتراض منذ فترة طويلة بأن التطلعات الأمنية للحلفاء الثلاثة ستكون متوافقة مع الاحتياجات الأمنية الأوسع للمنطقة أو على الأقل لا تتعارض بشكل جوهري مع تلك الخاصة بالجزر، أن محاولة الحفاظ على فكرة المصالح الأمنية المشتركة كان يشكل تحديا في بعض الأحيان وأدخل ضغوطا كبيرة في التحالف بشكل علم 15.

المطلب الثاني : انزوس ودوره في كبح التوتر الصيني

كانت الصين في طليعة الأذهان عندما تم تأطير معاهدة ANZUS وتوقيعها ودخلت حيز التنفيذ، أما اليوم،أصبحت الصين مرة أخرى محور التركيز الأساسي للاستراتيجيات والتدريب والتخطيط في التحالف، ولكن مدى التحدي الذي يُنظر إليه على أنه يمثله قد تحول بشكل غير عادي من خلال الطفرة الاقتصادية، من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 30.5 مليار دولار أمريكي في عام 1952 إلى 15.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، إنها الآن قوة اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وتكنولوجية هائلة، هذا هو اهتمام الصين الإقليمي والعالمي، لدرجة أن المفاهيم السابقة مثل «الاحتواء» حتى لو كانت لا تزال تعتبر مرغوبة من قبل عناصر داخل ANZUS– إلا إنها لم تعد ممكنة نتيجة للصعود الصيني، بدأ رد الولايات المتحدة على الصعود العالمي للصين بعد تولي الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى آسيا واستمر مع وصف الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب الصين بأنها منافس استراتيجي، من هذه النقطة تحولت أستراليا إلى المقدمة بشأن هذه القضية، لتصبح أول دولة، على سبيل المثال، تحرم شركة هواوي الصينية العملاقة لمعدات الاتصالات من القيام بدور في طرح خدمات الجيل الخامس للانترنت، وبالتالي، أصبحت محادثات AUSMIN السنوية بين وزيري الخارجية والدفاع الأمريكيين والأستراليين، التي تزود انزوس بميزتها السياسية العادية الرئيسية، وفي الآونة الأخيرة أصبحت الدولتان أكثر انفتاحًا بشأن مخاوف الصين، إذ انتقد البيان الرسمي الصادر عن المحادثات الثنائية للبلدين لعام 2020 سلوك الصين في هونغ كونغ وشينجيانغ وبحر الصين الجنوبي وأعاد تأكيد الدور المهم لتايوان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكن القلق بشأن احتمال استخدام بكين القوة للاستيلاء على تايوان ازداد في السنوات الأخيرة، إذ نجح الرئيس الصيني شي جين بينغ في الترويج لمنصاته الاستباقية في الداخل والخارج، وجعل محور التركيز هوANZUS، وأوضح بول ديب، نائب وزير الدفاع الأسترالي السابق، في صحيفة The Australian في عام 2020: "إذا لم تدافع الولايات المتحدة الأمريكية عن تايوان، فسيكون ذلك بمثابة نهاية لنظام التحالف الأمريكي في منطقة آسيا

والمحيط الهادئ، وإذا دافعت الولايات المتحدة عن تايوان ورفضت أستراليا تقديم مساهمة عسكرية، فقد يهدد ذلك سبب وجود التحالف بالأساس[16].

في مارس 2021، عبر رئيس قيادة المحيطين الهندي والهادئ الأمريكية آنذاك، الأدميرال فيل ديفيدسون، للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ عن خشيته من أن الصين، تسرع طموحاتها لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يسلبها ويؤثر على دورها القيادي في النظام الدولي القائم على القواعد، وهو ما صرحت الصين أنها ترغب في تغييره منذ فترة طويلة ويعملون على تحقيقه بحلول عام 2050، لذا الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من تحريكهم لهذا الهدف، بالرغم أن تايوان هي أحد طموحاتهم قبل ذلك الحين لكن هذا يعني انها خطوة اولى في سبيل بدأ تحكيم نفوذها على المنطقة، لهذا السبب عملت الولايات المتحدة على زياة عدد جنودها في الشمال الأسترالي وزيادة عدد قواعدها في المنطقة وسفنها البحرية ودورياتها العسكرية بشكل متزايد كمحاولة للسيطرة على التوترات وكبح التواجد الصيني في المنطقة ولخفض مستوى التوتر الذي يظهر بين مدة وأخرى[17].

وتشمل ردود ANZUS على التهديد الصيني المتزايد من العمل الجاد في التدريبات العسكرية العادية التي تشمل الآن بشكل روتيني أيضًا النيوزيلنديين، فضلا عن بناء المزيد من قابلية التشغيل البيني مع الحلفاء الإقليميين الآخرين، تتطور إلى ما بعد إطار الدول المتحالفة الأصلية والصديقة، وتشجع الترتيبات بين شركاء جدد مثل فيتنام والهند، والتخطيط لتطوير منصات مشتركة جديدة بما في ذلك ميناء لومبروم البحري في مانوس، بابوا غينيا الجديدة.[18]

المطلب الثالث : مستقبل التحالف ودوره في المنطقة

يعد هذا التحالف اليوم أكثر من كونه تعاون دفاعي واستخباراتي، إذ أصبح يشمل مجالات التعاون الأحدث، كما أن العمل على الأمن السيبراني والفضاء وسلاسل التوريد والإنتاج الصناعي والأتربة النادرة ومجالات العلوم والتكنولوجيا الناشئة مثل الحوسبة الكمية وتغير المناخ والمشاركة الأوسع مع البلدان والمؤسسات خارج النطاق هي النية الأساسية للتحالف ويمكن تحديد المستقبل وفق أربعة رؤى مختلفة [19].

أولا. الرؤية الأولى : يمثل تحدي الصين للنظام الاستراتيجي في المحيطين الهندي والهادئ أكبر تهديد للتحالف خلال 70 عامًا، إذا استمرت الاتفاقية حتى عام2051، فسيكون ذلك في حالة تم في السنوات الـ 30 الماضية إنشاء نظام أمني جديد يحد من نية الصين للسيطرة على المنطقة أو أن المنطقة ستستسلم للصين، أما إذا فشلت بكين في تحقيق هذا الهدف، فقد يتم إقناعها بالعودة إلى الصعود السلمي، أو الانشغال بالتحديات الداخلية، وعلى الصعيد الخارجي، فإن المنطقة تعاني من انتكاسة عسكرية في تايوان، على سبيل المثال، هناك شيء واحد مؤكد: إذ إن أي صراع عسكري واسع النطاق

بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيعيد تشكيل النظام العالمي بشكل أساسي، ربما بتكلفة باهظة، وقد عبر الجنرال أنجوس كامبل في أبريل2021 عن ذلك بما تضمنه، أن الصراع على جزيرة تايوان سيكون تجربة كارثية لشعوب المنطقة وهذا شيء يجب أن نعمل جميعًا على تجنبه، وهذا صحيح بما فيه الكفاية، لكن خطر الصراع يتزايد [20].

أما عما سيبدو عليه التحالف في مستقبل ما بعد الصراع حسب آراء بعض الخبراء فالكثير يضع تساؤل أنه هل يمكن هزيمة أستراليا في صراع؟ وهل سيترتب على هذا الصراع التوقف إنهاء وجودها في المنطقة؟ يمكن القول إن الصراع الذي ستشارك فيه أستراليا فقط من المرجح أن يكون محدودًا ولن يمثل تهديدًا وجوديًا، ومن المحتمل أن تفقد كانبيرا مركزيتها بشأن المشاركة الأمريكية في المنطقة وتسعى لاستيعاب الصين التي تسعى للهيمنة[21].

ثانيًا. الرؤية الثانية: وحسب مؤسسة بروكينغز فإن السبب الثاني لزوال التحالف هو – تباعد مصالح الشركاء – وهذا ممكن أيضًا، وتخشى أستراليا دائمًا أن تتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الداخل وتفقد الاهتمام بآسيا والمحيط الهادئ، التساؤل هنا هل هذا خوف مبرر؟ ولكن هذا مستبعد إذ كلما سعت واشنطن إلى الحد من مشاركتها الآسيوية مثلا (قبل عام 1941، 1950 على كوريا، 1969 بموجب مبدأ غوام)، عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة وذلك لان مصالحها مستمرة في المنطقة كما انها منطقة نفوذ ذات أهمية كبيرة، الشيء الوثيق في التحالف هو دوام المصالح المشتركة بين الطرفين، يمكن أن يتغير ذلك، ولكن ليس بسرعة أو بدون هزة مؤلمة للأمن الإقليمي [22].

ثالثا.الرؤية الثالثة: تتمثل بأن التهديد يختفي، ولكن بالنظر إلى حجم دولة الصين وزخمها، يبدو ذلك غير مرجح، فقد يؤدي الاضطراب السياسي الداخلي الكبير– وهو تحد لسيطرة الحزب الشيوعي، على سبيل المثال – إلى إعادة تشكيل أولويات بكين، وعلى مدى 30 عامًا القادمة، قد يكون ذلك ممكنًا، لكن يبدو أنه غير مرجح في العقد المقبل، نظرًا لسيطرة الحزب القسرية على البلاد، وبغض النظر عن الصين ، تشير كوريا الشمالية وروسيا وحالة عدم الاستقرار الداخلي في جميع أنحاء المحيطين الهندي والهادئ إلى أنه سيكون هناك الكثير من المخاطر من الآن وحتى عام 2051، بشكل أكثر من كافٍ لدفع الديمقراطيات ذات التفكير المماثل للبقاء معًا.

رابعا. الرؤية الرابعة: لا يلتزم الشريك بمبدأ التحالف الأساسي، مرة أخرى، هذا ممكن دائمًا، لكن سجل التحالف هو أن أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية تعملان بجد لتجنب مثل هذه التمزقات، فقد قاومت حكومة روب هوك السابقة في منتصف الثمانينيات الضغط المحلي لتبني موقف نيوزيلندا المناهض للأسلحة النووية. ولكن بزعامة روب هوك للحكومة الاسترالية في عام 1990 وجون هوارد في

عام 2003 اشتركا الاثنان بنهج واحد وأخذا أستراليا إلى الحرب جزئيًا للحفاظ على التحالف والتقارب في العلاقات[23].

بالتالي تبين وعلى عكس ما توقعه معهد بروكينغز، أن تحالف ANZUS هو تحالف مرن بشكل ملحوظ، فبعد أن أستمر لمدة سبعون عام ، يمكن أن يستمر بشكل جيد لثلاثين عام قادمة، وتأتي مرونة التحالف من كونه جزءًا لا يتجزأ من بنية الأمن الهندي والهادئ بعد الحرب العالمية الثانية، لذا سيستمر طالما أن هذا يعد الإطار الأمني الأوسع، وبالرغم من إن إطار عمل التحالف يواجه أكبر تحد له على الإطلاق، حيث تهدف الصين إلى قلب النظام الإقليمي لصالحها في وقت أقرب بكثير من عام 2051، ويشير ذلك إلى أن أكبر اختبار للتحالف لم يأت بعد .

الخاتمة:

تبين من كل مما سبق ان العلاقات الأمريكية الاسترالية يحكمها تاريخ مشترك ونظرة إلى العالم لكي تكون قوى رائدة به، وعززت قوة هذه العلاقة الخطوة التي قام بها رئيس الوزراء الأسبق جون هوارد بتفعيل المادتين الرابعة والخامسة من المعاهدة للمساعدة في الدفاع عن الولايات المتحدة بعد تعرضها للهجوم في 11 سبتمبر 2001، منحت قوة التحالف الشركات الأمريكية الثقة للاستثمار في أستراليا، الاستثمار الذي تضاعف أربع مرات تقريبًا منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ في عام 2005،إذ أصبحت تعمل أكثر من 1100 شركة أمريكية مملوكة للأغلبية في أستراليا، وتوظف 325000 أسترالي،مع آلية لدفع الضرائب، وإجراءات ترفع الإنتاجية، وتدفع المنافسة وتسهل وصول الشركات الأسترالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأخرى.

بالنسبة للتحديات أمامها هي كثيرة ومعقدة، بما في ذلك الأمن السيبراني؛ وتعزيز سلاسل الإمداد؛ والمعادن الحرجة؛ والحوسبة الكمية؛ وتسليح عناصر معادية للذكاء الاصطناعي؛ والنهوض السريع بصناعة الفضاء الأسترالية، التجارية منها والدفاعية؛ والقوة الجوية؛ والأمن البحري؛ والقدرة، سواء السطحية أو تحت الماء، لذا إن الامتيازات التي يوفرها التحالف بما في ذلك الإجراءات المعمول بها لنقل التكنولوجيا بأمان تعد ميزة ذات فائدة كبيرة للبلدين، ولا ننسى ما أدى اليه الوباء العالمي المتمثل بفايروس كورونا من تضخيم حالة عدم اليقين الجيوستراتيجية المتزايدة والمكثفة في المحيطين الهندي والهادئ، بينما وصف رئيس الوزراء السابق سكوت موريسون في عام 2020 بأنه عالم أفقر وأكثر خطورة وأقل تنظيماً، لهذا تولى التحالف بالفعل دورًا أكبر مما كان عليه، كما إن عملية تعميق التحالف وتوسيعه ستكون مدفوعاة بطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية؛ واستقرار النظام العالمي؛ ومرونة الدول الهشة؛ ووتيرة التحديث العسكري؛ والإرهاب الذي لا زال لديه خلايا نشطة في عدد من الدول الجزرية القريبة؛

والتهديدات المعقدة الناشئة مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، كما يرى العديد من الخبراء أن التهديد يتجلى خلال هذا العقد، في السنوات الست المقبلة مما قد يزيد من المخاطر الحقيقية في المنطقة.

الاستنتاجات:

1. أدى التذرع بمعاهدة ANZUS في أعقاب هجمات 11 أيلول 2001 مباشرة على الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الوعي بالتحالف بين الدولتين، وأثار الحدث اهتمامًا متجددًا بالمناقشة الإستراتيجية حول مزايا العلاقة، والتي يمكن القول إنها أقرب الآن من أي وقت مضى في تاريخها، كما تزامن الجدل حول علاقة الحليفين مع تزايد القلق في بعض أجزاء أستراليا وأماكن أخرى في العالم بشأن الأحادية القطبية والحاجة إلى إصلاح المؤسسات متعددة الأطراف، وعلى الأخص الأمم المتحدة.

2. على الرغم من الانقسامات حول دور أستراليا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من تحالف صغير من الدول، إلا إن الدعم العام للتحالف لا زال قوياً، يبدو أن الأستراليين يفهمون أن القيم المشتركة الواسعة تدعم العلاقة بين البلدين التي سبقت أيًا من أنشطة التحالف الأخيرة .

3. أبرز الجدل المكثف حول شراكة أستراليا الأمنية مع الولايات المتحدة في المقدمة إثنان من المخاوف كانا من سمات الجدل السياسي الاستراتيجي الأسترالي، فالكثير يرون أنه هناك مخاوف تكمن في التخلي والفخ ونعني بالتخلي أن الحلفاء قد لا يكونون هناك عند الحاجة؛ وفخ لأن التحالف قد يكون تنازلاً عن مصالح الشريك الأصغر لصالح الشريك الأكبر، وهذا ما يثير مخاوف أستراليا بشكل كبير .

4. باختصار، أن هذا التحالف لا يزال ركيزة أساسية للأمن القومي الأسترالي، مع ادراك صناع القرار الاسترالي أن التحالف يواجه تحديا بسبب حالة أمنية دولية تحولية، لذا يجب أن تكون التحالفات الحديثة قادرة على العمل في عالم به وسائل الإعلام المعولمة، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والسفر الدولي والتجارة، والإنترنت الذي قد تستخدمه قوى التهديد لتنسيق الحركات الاجرامية المنتشرة عبر الدول والحدود.

5. لذلك فإن مستقبل التحالف هو كإطار يمكن أن يحدث في ظله التحديث وتعديلات السياسة بين أستراليا والولايات المتحدة (ويفضل أن يضم نيوزيلندا أيضا) لمواجهة واقع استراتيجي سريع التطور، ويمكن القول إن نص المعاهدة، لذا ستستمر المعاهدة كإعلان رسمي للثقة بين البلدان التي تشترك في القيم والمثل العليا.ويوصي الخبراء بان يتم الإبقاء على التحالف كما هو فهو بيان للقيم المشتركة التي يمكن التصرف بشأنها في مواجهة التهديدات المعاصرة المتطورة.

الهوامش

---

(1) . Australian Government, The Australia, New Zealand and United States Security Treaty (ANZUS Treaty), 1951,Office of the historian , department of state,2022, for further: https://history.state.gov/milestones/19451952/anzus#:~:text=The%20Australia%2C%20New%20Zealand%20and%20United%20States%20Security%20Treaty%2C%20or,security%20relationship%20between%20their%20countries

(2) . Australian Government, ANZUS Treaty, Department of defence, commonwealth of Australia, 2023, for further: www.ausdefdep.au.gov

(3) . McLean, "Anzus Origins," pp. 64-82; Starke, The ANZUS Treaty Alliance, pp. 1-75; Olssen, "The Origins of ANZUS Reconsidered," pp. 102-10

(4) .Christopher Baxter, The Great Power Struggle in East Asia, 1945-50 ,Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009. P 10.

(5) .Richard Herr and Anthony Bergin, Sliding-door moments: ANZUS and the Blue Pacific, Australian Strategic policy institute,2021, p 12

(6) . Richard Herr and Anthony Bergin, Sliding-door moments: ANZUS and the Blue Pacific, Opcit, p 10.

(7) . Officially known as The Pacific Security Treaty but referred to more commonly as ANZUS or the ANZUS Treaty. New Zealand left ANZUS due to disagreements concerning Washington's nuclear policies in the 1980s: Amy L. Catalinac, "Why New Zealand Took Itself out of ANZUS: Observing 'Opposition for Autonomy' in Asymmetric Alliances," Foreign Policy Analysis, Vol. 6, No. 3 (2010), pp. 317-338.

(8) . Hugh white, Australia-U.S. Relations Mr. Howard Goes to Washington: The U.S. and Australia in the Age of Terror, Australian Strategic Policy Institute , 2015, p 1

(9) . Hugh white, Australia-U.S. Relations Mr. Howard Goes to Washington: The U.S. and Australia in the Age of Terror, Opcit, p 6.

(10) . Hugh white, Australia-U.S. Relations Mr. Howard Goes to Washington: The U.S. and Australia in the Age of Terror, Opcit.p7.

(11) . Ibid,p8

* مصطلح الأبواب المنزلقة أصبح شائع في أواخر القرن العشرين مما يعني لحظات تبدو غير مهمة مع ذلك تغير مسار الأحداث المستقبلية . للمزيد ينظر : https://www.aspi.org.au\sliding-doors\artificate/

(12) . Australian Government, ANZUS Future, Department Of Defence ,Commonwealth Of Australia , 2022, further : https\\defencedep.au.gov

(13) . Hugh white, Australia-U.S. Relations Mr. Howard Goes to Washington: The U.S. and Australia in the Age of Terror, Opcit, p9

(14) . Hugh white, Australia-U.S. Relations Mr. Howard Goes to Washington: The U.S. and Australia in the Age of Terror, Opcit, p13.
(15) . Ibid, p15
(16) . Rowan Callick, ANZUS And China, Griffith Asia institute, The University Of Melbourne, Australia ,Melbourne ,23 August 2021,p2 Further : https://asialink.unimelb.edu.au/insights/anzus-and-china .
(17) .Ibid, p 3
(18) .Ibid,p5.
(19) .Patrick walters and others ,ANZUS at 70: the past, the present and future of the Alliance, 18 august 2021, further: https://www.aspi.org.au/report/anzus-70-past-present-and-future-alliance
(20) . Ibid, p 172.
(21) . Ibid, p 173.
(22) . Patrick walters and others ,ANZUS at 70: the past, the present and future of the Alliance, Opcit, p 182.
(23) .Ibid, p183.

References:

Books:

[23] . McLean, "Anzus Origins," pp. 64-82; Starke, The ANZUS Treaty Alliance, pp. 1-75; Olssen, "The Origins of ANZUS Reconsidered," pp.

2. Christopher Baxter, The Great Power Struggle in East Asia, 1945-50 ,Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009. .

[3] .Richard Herr and Anthony Bergin, Sliding-door moments: ANZUS and the Blue Pacific, Australian Strategic policy institute,2021,

4. Officially known as The Pacific Security Treaty but referred to more commonly as ANZUS or the ANZUS Treaty. New Zealand left ANZUS due to disagreements concerning Washington's nuclear policies in the 1980s: Amy L. Catalinac, "Why New Zealand Took Itself out of ANZUS: Observing 'Opposition for Autonomy' in Asymmetric Alliances," Foreign Policy Analysis, Vol. 6, No. 3 (2010),

[5]. Hugh white, Australia-U.S. Relations Mr. Howard Goes to Washington: The U.S. and Australia in the Age of Terror, Australian Strategic Policy Institute , 2015,

6. Patrick walters and others ,ANZUS at 70: the past, the present and future of the Alliance, AUSTRALIAN STRATEGIC POLICY INSTITUTE,2021.

Internet:

1. Australian Government, The Australia, New Zealand and United States Security Treaty (ANZUS Treaty), 1951,Office of the historian , department of state,2022, for further: https://history.state.gov/milestones/19451952/anzus#:~:text=The%20Australia%2C%20New%20Zealand%20and%20United%20States%20Security%20Treaty%2C%20or,security%20relationship%20between%20their%20countries

2. **Australian Government, ANZUS Treaty, Department of defence, commonwealth of Australia, 2023, for further: www.ausdefdep.au.gov**
3. *** :https://www.aspi.org.au /sliding-doors\artificate**
4. **Australian Government, ANZUS Future, Department Of Defence ,Commonwealth Of Australia , 2022, further : https\\defencedep.au.gov**
5. **[23] . Rowan Callick, ANZUS And China, Griffith Asia institute, The University Of Melbourne, Australia ,Melbourne ,23 August 2021,p2 Further : https://asialink.unimelb.edu.au/insights/anzus-and-china .**
6. **[23] .Patrick walters and others ,ANZUS at 70: the past, the present and future of the Alliance, 18 august 2021, further: https://www.aspi.org.au/report/anzus-70-past-present-and-future-alliance**

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 20 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 1 / 6 / 2023
تاريخ النشر 1/ 12 / 2023

التعاون الأمني – العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة منذ العام 2003

Security-military cooperation between Iraq and the Russian Federation since 2003

م.م. حسام محمد خضير م.م. حسين علي صبري

جامعة بغداد – مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة

Asst. Lec. Husam Mohammed Khudhair Asst. Lec. Hussein Ali Sabry

University of Baghdad - Center for Strategic and International

husam.mohammed@cis.uobaghdad.edu.iq hussein.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

أدركت روسيا الإتحاديّة بعد شنِّها العمليّة العسكريّة الخاصّة ضد أوكرانيا في شباط العام 2022 ضرورة التقرب إلى دول منطقة الشرق الأوسط، والعراق ضمن المدرك الروسي. فهي (روسيا) تسعى إلى كسر العقوبات الإقتصاديّة المفروضة عليها من قبل الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها في الغرب من خلال إيجاد أسواق جديدة للمنتوجات الروسيّة، وفتح مجالات تعاون أوسع، وتعزيز العلاقات الإقتصاديّة والتجاريّة، لا سيما في مجالي الطاقة والتسليح. وما يؤكد هذا الطرح، هز زيارة وزير الخارجيّة الروسي (سيرگي لاڤروف) إلى بغداد في أوائل شباط من العام الحالي. وإذا أخذنا بنظر الإعتبار، تبعيّة السوق المحلي والإقتصاد العراقي للعملة الأجنبيّة (الدولار الأمريكي)، وكذلك تغلغل النفوذ الأمريكي في العراق منذ العام 2003، سنجد من الصعوبة تطبيق الإستراتيجيّة الروسيّة بتحقيق أهدافها على أرض الواقع في العراق. لكن الأمر ليس مُستحيلاً، بل سيبقى دائماً مُرتبطاً بالمُتغيرات الداخليّة والإقليميّة والدوليّة .

الكلمات المفتاحيّة: روسيا الإتحاديّة، العراق، أوكرانيا، العقوبات الإقتصاديّة الأمريكيّة .

Abstract

After launching the special military operation against Ukraine in February of last year, the Russian Federation realized the necessity of rapprochement with the countries of the Middle East, and Iraq has always been within the Russian perception. It (Russia) seeks to break the economic sanctions imposed on it by the United States of America and its allies in the West by finding new markets for Russian products, opening broader areas of cooperation, and strengthening economic and trade relations, especially in the fields of energy and armaments. What confirms this proposition, was the visit of the Russian Foreign Minister (Sergey Lavrov) to Baghdad in early February of this year. And if we take into account the dependence of the local market and the Iraqi economy on the foreign currency (the US dollar), as well as the penetration of American influence in Iraq since 2003, we will find it difficult to implement the Russian strategy by achieving its objectives on the ground in Iraq. But the matter is not impossible, but it will always remain linked to internal, regional and international variables.

Keywords: Russia, Iraq, Ukraine, US economic sanctions.

المقدمة

يشهد العالم منذ فبراير (شباط) العام 2022 حدوث مُتغير جديد على الساحة الدوليّة، ألا وهو إعلان روسيا الإتحاديّة العمليّة العسكرية الخاصّة ضد أوكرانيا. وقد ترتب على هذه العمليّة فرض عقوبات أمريكيّة وغربيّة على روسيا الإتحاديّة على الأصعدة كافة، من أبرزها وأكثرها تعقيداً السياسي والإقتصادي. وقد نتج عن ذلك تداعيات إقليميّة ودوليّة خطيرة تمس الإقتصاد والأمن الروسي، وقد تأثرت العلاقات الدوليّة الروسيّة من جراء هذه العقوبات، بل وصل بعضها إلى حد القطيعة. وما يُهمنا في هذا البحث، هو أن نُبين طبيعة التعاون الأمني – العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة في ظل هذه الظروف والأزمات الراهنة التي قد تُغيّر في موازين القوى الدولي. ومن دون ادنى شك إن هذه التوترات والأزمات والحروب العالمية تزيد من إحتماليّة ولادة نظام عالمي جديد لا يقوم على قطب واحد يُهيمن الساحة الدوليّة من خلال فرضه الشروط والأحكام على جميع الدول بما فيها التي تخضع له والتي توصف بالدول الحليفة أو الشريك الاقتصادي.

إشكاليّة البحث: تُثار إشكالية البحث من خلال التساؤل: هل بالإمكان أن تتطور العلاقات بين العراق وروسيا الإتحاديّة في ظل الظروف الراهنة والتحديات التي تواجه البلدين، لاسيما روسيا الإتحاديّة وعمليتها العسكريّة الخاصّة(*) ضد أوكرانيا.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن التعاون الثنائي بين العراق وروسيا الإتحاديّة في المجال العسكري لن يتوسع ويزدهر في الوقت الراهن على أقل تقدير. فروسيا مُنشغلة بصراعها مع الغرب على الأراضي الأوكرانيّة، والعراق مُلزم (واقعياً) بتطبيق مُعظم العقوبات الإقتصاديّة والمصرفيّة المفروضة على روسيا الإتحاديّة من قبل الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها من دول الغرب.

مناهج البحث: أُعتُمدت المناهج الأتية في البحث: المنهج التأريخي والمنهج الوصفي ومن ثم المنهج التحليلي. وذلك سعياً منا للوصول إلى حصيلة إستنتاجات نوعيّة موجزة ومبسّطة في الوقت نفسه.

هيكلة البحث: فضلاً عن المُقدمة والخاتمة، يتألف البحث من المحاور الآتية:

أولاً: دوافع التعاون الثنائي بين العراق وروسيا الإتحاديّة
ثانياً: الدعم الروسي للعراق في مواجهة تنظيم (داعش) الإرهابي
ثالثاً: مُستقبل التعاون الأمني – العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة

أولاً: دوافع التعاون الثنائي بين العراق وروسيا الإتحاديّة

سارعت دول العالم العظمى كالولايات المُتحدة الأمريكيّة وروسيا وبعض الدول الأوروبيّة، على سبيل المثال، بريطانيا وفرنسا، لبسط نفوذها على مناطق الشرق الأوسط، لا سيما تلك التي تتمتع بموارد وثروات طبيعيّة، وفي مقدمتها الموارد النفطيّة، والعراق ليس إستثناء من ذلك، إذ يُعد الأخير من أهم الدول النفطيّة في المنطقة، ويحتل المرتبة الثانيّة بعد المملكة العربية السعوديّة من حيث الإحتياطي النفطي، وكان في السنوات الأولى بعد إستقلاله في العام 1932 (العراق) يُمثّل موقع إستقطاب للقوى العالمية بعد أنْ تم إكتشاف حقول نفطيّة كبيرة في كركوك، الأمر الذي وجّه إنتباه الحكومات الغربيّة ورؤوس الأموال العالميّة صوبه[1]. وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية التي مرت بها روسيا، فالأخيرة ما زالت تُعد إحدى أهم الدول الفاعلة في النظام العالمي، وتأتي هذه الأهميّة من خلال موقع روسيا الدائم في مجلس الأمن الدولي، ومساحة روسيا الجغرافية التي شغلت حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي (15) بالمئة من مساحة العالم الكُليّة، كما إنّ روسيا هي القوة العسكريّة العظمى الثانيّة في العالم، ولديها قوة تقليديّة في مناطق أوروبا وآسيا[2]. وروسيا الإتحاديّة كانت وما تزال ترى في التناقضات العميقة الموجودة بين دول الغرب والعالم الإسلامي مكسباً كبيراً لها، وبالمُقابل يهتم الأخير جداً في جذب قطب عالمي قوي إلى جانبة ألا وهو روسيا الإتحاديّة[3].

وعلى صعيد العلاقات الدوليّة لروسيا الإتحاديّة، وطبيعة السياسة الخارجيّة الروسيّة في هذه العلاقات. فقد ترسخت العلاقات الروسيّة – العراقيّة منذ الأعوام الأخيرة من القرن الماضي، مع الاخذ بنظر الإعتبار أنَّ العراق كان وما زال له القدرة على إشباع المصالح الإقتصاديّة والتجاريّة لروسيا، وذلك من خلال إمتلاكهِ (العراق) النفط والمال والسوق الواسعة، وتتجلى هذه العلاقة الثنائيّة بين البلدين في المجال العسكري، إذ أنَّ لروسيا دوراً كبيراً في تسليح وتأهيل وتطوير الجيش العراقي، وكذلك مُساعدة العراق في مواجهة التحديات الدوليّة، لا سيما تلك التي توجدها الولايات المُتحدة الأمريكيّة[4]. إلا أنّ التأثير الروسي كان ضعيفاً إلى حدٍّ ما في قضايا الشرق الأوسط ومنها مشاريع التسوية العربيّة الصهيونيّة وقضيّة العراق أمام إنفراد الموقف الأمريكي الذي كان يُعد القطب العالمي الأساسي[5]. وقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 بمثابة ضربة موجعة للمصالح الإستراتيجيّة الروسية في العراق، إذ فقدت روسيا نفوذاً إقتصادياً وسياسياً لا يُستهان به بعد سقوط النظام العراقي آنذاك، والذي كانت تجمعه مع روسيا علاقات مبنيّة على أسس إستراتيجيّة، لا سيما في المجال الاقتصادي الذي إعتمد

بالدرجة الأولى على عقود وإستثمارات الشركات الروسيّة في مجال النفط والطاقة، والتي كان بإمكانها أن تجني مكاسب إقتصاديّة ضخمة لو حصل وتم رفع العقوبات عن العراق (وقَّع العراق مع روسيا عقوداً نفطيّة تصل قيمتها إلى 40 مليار دولار لإستثمار عدداً من الحقول النفطيّة في جنوب العراق، على أن يتم تسديد هذه المبالغ من الجانب العراقي بعد رفع العقوبات الدوليّة المفروضة على العراق منذ العام 1990)[6].

وقد تمثّلت الأشكال الرئيسيّة للتعاون الإقتصادي الخارجي بين العراق وروسيا الإتحاديّة في التجارة الثنائيّة والتعاون الإنتاجي في مجال التنقيب المُشترك وإنتاج النفط والغاز العراقي، فضلاً عن التعاون التقني والعسكري، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ العراق وروسيا الإتحاديّة لم يصبحا بعد شريكين تجاريين رئيسيين لبعضهما البعض، ففي العام 2016، على السبيل المثال لا الحصر، كانت الدول المُصدرة الرئيسية للعراق هي الصين (25.4٪) والهند (17.3٪) والولايات المُتحدة الأمريكية (14.3٪) وكوريا الجنوبية (12٪) وإيطاليا (6.5٪) واليونان (6.1٪) والمستوردون (للنفط الخام) – الصين (23.5٪) ، وتركيا (23٪) ، وإيران (20٪)، كوريا الجنوبية (5٪) ، الولايات المتحدة الأمريكية (4٪)، وبلغت حصّة روسيا الإتحاديّة في إجمالي واردات العراق في العام 2016 (4.7٪)، وبلغ نصيب العراق من صادرات روسيا الإتحاديّة (0.321٪)، إلا أن نصيب العراق من الصادرات الروسيّة في المدة (2010 – 2015) كان يزداد بثبات خلال هذه الأعوام (يُنظر الشكل رقم 1) . علماً أن أبرز الصادرات الروسيّة للعراق هي المعادن والأخشاب.

شكل رقم (1)

نصيب العراق من الصادرات الروسيّة خلال المدة (2010 – 2017)

Source:

Аль-Зухайри, Х. М. Внешнеэкономическое сотрудничество России и Ирака в современных условиях / Х. М. Аль-Зухайри // Современные вызовы и реалии экономического развития России : Материалы V Международной научно-практической конференции, Ставрополь, 19–21 апреля 2018 года / Под ред. Л.И. Ушвицкого, А.В. Савцовой. – Ставрополь: Общество с ограниченной ответственностью "Издательско-информационный центр "Фабула", 2018. Стр. 28 .

وبما أنّ العراق وروسيا الإتحاديّة يمتلكان إحتياطات كبيرة من النفط والغاز، ويحتلان مكانة مُهمة في السوق العالمي للطاقة، ورغم وجود شروط أوليّة سياسيّة وإقتصاديّة في الوقت الراهن للتعاون الإقتصادي المُشترك بين البلدين، فإنّ الطاقة الكهربائيّة تُمثل إحدى أهم مجالات التعاون وتحقيق الأهداف المُشتركة للعراق وروسيا الإتحاديّة، إذ تتطور العلاقات الإقتصاديّة العراقيّة – الروسيّة في هذا المجال وعلى أصعدة الإنتاج والتجارة والإستثمار من خلال المُشاركة الفاعلة للشركات الروسيّة المُختصّة في تنفيذ مشاريع لإستكشاف حقول النفط والغاز العراقيّة، والعمل على إستثمارها، فضلاً عن توريد المعدات الخاصة بمحطات توليد الطاقة الكهربائيّة والمركبات[7]. ومن أهم الأمثلة على التعاون العراقي – الروسي في مجال الطاقة الكهربائيّة[8]:

أ. شركة (**Power Machines**) الروسيّة وهي شركة مصنعة لمعدات الطاقة، تقوم منذ سنوات عديدة بتوريد المعدات لمحطات الطاقة الحراريّة في العراق، وتخطط للمُشاركة في بناء محطات جديدة للطاقة، وإعادة إعمار وتحديث المحطات الحاليّة (القديمة).

ب. شركة (**Zarubezhneft**) الروسيّة والتي تقدمت بطلب المُشاركة في مُناقصة إستكشاف الحقول الحدوديّة في العراق.

ت. شركة (**Inter RAO**) الروسيّة، التي تُخطط للمُشاركة في إستكمال بناء محطّة (العظيم) الكهرومائيّة، ومحطّة (اليوسفيّة) الحراريّة (إستأنفت الشركة الروسيّة عملها بالمحطّة في منتصف العام 2010 بعد ان توقف إستمر منذ العام 2004 بسبب سوء الأحوال الأمنيّة)، وكذلك محطّة (الدبس) الحراريّة، وبناء البنى التحتيّة للشبكة الخاصة بها، فضلاً عن تحديث وتوسيع منشآت الطاقة الكهربائيّة الحاليّة في العراق. وتعمل أغلب الشركات الروسيّة في مجال الطاقة في العراق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد توقفت عن العمل بعد الإحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، ومن ثمَّ عاودت نشاطها بصورة تدريجيّة بطلب من الحكومات العراقيّة بعد الإستقرار النسبي للأوضاع الأمنيّة في الأراضي العراقيّة وإنسحاب القوات الامريكيّة من العراق .

وعلى صعيد التعاون العسكري، أولت روسيا الإتحاديّة إهتماماً بالغاً لهذا المجال. إذ كانت الصناعات العسكريّة الروسيّة، وما تزال إن صح التعبير، مصدر مهم للدخل الروسي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط كونها منطقة غير مُستقرة لتواجد الجماعات الإرهابيّة ونشوب النزاعات والتوترات الإقليميّة والدوليّة في هذه المنطقة، فضلاً عن أنّ سياسية الرئيس الروسي (ڤلاديمير پوتين) كانت تتركز منذ بداية القرن الحادي والعشرين على القوة العسكريّة كأحد عناصر القوة للدولة، لذلك بدأت روسيا في تطوير وتنويع وإعادة هيكلة قوتها العسكريّة وتقنياتها الحربيّة في تلك المرحلة[9]. ولا يُمكن الإغفال عن مسألة

صعوبة تسليح الجيش العراقي بالسلاح الروسي بعد العام 2003، بحكم تغلغل النفوذ الأمريكي في العراق بعد سقوط النظام الحاكم آنذاك. وبذلك إحتكرت الولايات المُتحدة الأمريكيّة على معظم العقود التجاريّة، بما فيها العسكريّة والتقنيّة، في العراق، فضلاً عن أنَّ الأخير كان يعيش حالة من الفوضى وعدم الإستقرار الداخلي والسياسي خلال تلك المدة. ويُمكن القول أنّ العلاقات العراقيّة – الروسيّة في المجال العسكري بدأت تأخذ منحى أكثر فاعليّة وإيجابيّة خلال العقد الثاني من القرن الحالي، لا سيما بعد عقد العديد من صفقات شراء السلاح الروسي في ظل الحاجة الماسة للحكومة العراقيّة لتسليح الجيش لمواجهة تحديات التنظيمات الإرهابيّة والجماعات المُسلّحة كتنظيم داعش الإرهابي (2014) والذي سنوضحهُ لاحقاً في المحور (ثانياً) من البحث.

ثانياً: الدعم الروسي للعراق في مواجهة تنظيم (داعش) الإرهابي

حرصت روسيا دائماً على تنفيذ إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، لذلك بذلت كل ما بوسعها من أجل منع سيطرة الجماعات المُتطرفة على دول معينة، وقيام هذه الجماعات بممارسة نهج التمييز العنصري أو العرقي في المجتمعات، إذ أن روسيا ترى أن الأدوات الإرهابيّة في سوريا والعراق تُمثّل إمتداداً عقائدياً وتنظيميّاً وحزبياً لأدوات المُعارضة في الشيشان والتي تعمل بالضد من روسيا، الأخيرة التي تخشى من إنتصار هذه الجماعات الإرهابيّة المزعومة بالحركات او التنظيمات الإسلاميّة في سوريا والعراق، لأن ذلك سيؤدي إلى تفعيل المُعارضة المُسلحة الإسلاميّة (الشيشانيّة) في القوقاز الروسي[10] . لذلك، يمكن القول بأن مُشاركة عناصر ممن هم مواطنون روس في تنظيم (داعش) الإرهابي كان بمثابة تهديد مُحتمل لروسيا وأمنها، وبلغت خطورة الامر إلى وصول أحد العناصر الشيشانيّة وهو (أبو عمر الشيشاني) إلى منصب قيادي في هذا التنظيم الإرهابي، والذي كان سابقاً (أبو عمر الشيشاني) يُقاتل في ناغورنو كاراباخ، وهو منذ بداية العام 2000 يُمارس العمل الإرهابي على أراضي إنغوشيا الواقعة في شمال القوقاز الروسي[11]. وبعد أن وقع المحظور بالنسبة لروسيا، وطرأت مُتغيرات جديدة على الساحة الدولية في منتصف العام 2014، عندما إستولى تنظيم (داعش) الإرهابي على ثُلثي أراضي العراق، حينها أبدت الحكومة العراقيّة حاجتها المُلحة للسلاح من اجل إيقاف مد هذا التنظيم الإرهابي نحو بغداد وبقية المحافظات العراقيّة، في الوقت الذي كان فيه الكونغرس الأمريكي يُماطل بتزويد العراق بالطائرات المُقاتلة من طراز (أف 16)، وطائرات الهيلكوبتر من طراز (أباتشي)، وتوانت واشنطن من تقديم المساعدة العسكريّة اللازمة إلى بغداد، وجدت الحكومة الروسيّة حينها في هذا المُتغير الطارئ المجال الرحب لإستغلاله لصالح روسيا، لا سيما بعد أن ناشدت الحكومة العراقيّة الرئيس الروسي (فلاديمير

بوتين) لتزويدها بالسلاح الروسي المتطور[12]. وربما أنّ التطور الروسي الملحوظ في المجالات المعلوماتيّة والإستخباراتيّة والأمن السيبراني يجعل من روسيا الإتحاديّة قوة بإمكانها إستقطاب العديد من الدول التي تُعاني من ضعف في البنى التحتيّة للمعلومات والأمن الوطني، لا سيما في ظروف مواجهة الجماعات الإرهابيّة الخطيرة التي تم تأهليلها وتدريبها ضمن هذا الأساس. فروسيا، مثلها كباقي الدول العالميّة المُتقدمة، كالولايات المُتحدة الأمريكيّة ودول الإتحاد الأوروبي والصين والهند وغيرها، أصبحت تُصنِّف مسائل الدفاع السيراني (الأمن السيبراني) كأولويّة في سياستها الدفاعيّة الوطنيّة من أجل درء مخاطر الجرائم الإلكترونيّة والإختراق الخارجي لنظام ومؤسسات الدولة[13]. ومن الجدير بالذكر، أن العراق كان يُعاني من تهديدات أمنيّة كبيرة منذ العام 2003، ولم تنحصر خطورة هذه التهديدات في المدة التي تعرضت لها الأراضي العراقيّة للعمليات الإرهابيّة من قبل تنظيم (داعش) الإرهابي، وهذه التهديدات شكّلت بمجملها تحديات خطرة أثّرت في الوضع الداخلي للعراق (التوترات المُجتمعيّة، والتراجع الاقتصادي، تزايد خطر العشائر المُسلّحة، الجريمة المُنظمة العابرة للحدود الوطنيّة) والتي إنعكست سلباً على النطاق الإقليمي والدولي، وكذلك على المُستقبل السياسي للعراق[14] .

وبالعودة إلى مرحلة سيطرة داعش الإرهابي على ثُلثي أراض العراق، كما أسلفنا. دعمت روسيا الإتحاديّة العراق، وبطلب من الأخير، عسكرياً لمواجهة هذا التنظيم الخطير، إذ بلغت الواردات العسكريّة الروسيّة إلى العراق في العام 2014 حوالي 1.7 مليار دولار أمريكين والتي شملت الآتي[15]:

أ. (10) طائرات من طراز (سو–25).

ب. (12) منظومة قاذفة لهب ثقيلة .

ت. (10) مروحيات من طراز (مي–35) .

ث. منظومات دفاع جوي أرض – جو من نوع (بانتسير–إس 1) .

كما شَمِلَ الدعم الروسي للعراق الجوانب الإستخباراتيّة والمعلوماتيّة، إذ تم إبرام الإتفاقيّة الرباعيّة في العام 2015 ما بين روسيا والعراق وإيران وسوريا بشأن تبادل المعلومات، والتي على ضوءها أُنْشِأَ مركز تبادل المعلومات الرباعي في بغداد[16].

يُمكن القول بأنّ روسيا الإتحاديّة كانت تتبنى إستراتيجيّة أو إجراءات مُترابطة لقمع تنظيم (الدولة الإسلاميّة) الإرهابي في العراق وسوريا وفقاً لأولويات وأهداف تتعلق بالمصالح الإستراتيجيّة الروسيّة، وكذلك حماية الأمن القومي الروسي. ونوضّح هذه الإستراتيجيّة في الشكل الآتي:

شكل رقم (2)

الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Ваничкин, С. В. Чем опасно "Исламское государство" для России / С. В. Ваничкин // Научные ведомости Белгородского государственного университета. Серия: История. Политология. – 2015. – № 19(216). Стр. 170 .

ثالثاً: مُستقبل التعاون الأمني – العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة

على الرغم من تأثير المُتغير الأمريكي في العلاقات العراقيّة – الروسيّة، ودور الولايات المُتحدة الأمريكيّة الفاعل في إقتصاد وأمن وسياسة العراق منذ العام 2003، إلا أن روسيا الإتحاديّة تمتلك مقومات إقتصاديّة وبشريّة وعسكريّة تُمكّنها من تقليل حدّة هذا المُتغير، مع الأخذ بنظر الإعتبار العمق التاريخي للتعاون والعلاقات الثنائيّة بين العراق وروسيا، ومدى جدّية البلدين في التعامل مع هذا المُتغير على أرض الواقع[17]. وبالطبع، أن ملامح التعاون بين العراق وروسيا الإتحاديّة تبدو واضحة، قبل كل شيء، في المجالين الأمني (العسكري) والطاقوي. ولعل زيارة وزير الخارجيّة الروسي (سيرغي لافروف) إلى بغداد في أوائل شباط (فبراير) الماضي من العام الحالي 2023 خير دليل على ذلك. وعلى الرغم من أن الزيارة المذكورة كانت تحمل في طياتها ملامح إقتصاديّة إستثماريّة تتمثّل في تعزيز التعاون في

مجال الطاقة (النفط والغاز) بين العراق وروسيا، إلا أن موضوع التسليح كان وارداً أيضاً. إذ ضمَّ الوفد الروسي الذي ترأسه (لافروف) مسؤولين دبلوماسيين وعسكريين إلى جانب فريقاً واسعاً من المستثمرين وممثلي شركات النفط والغاز[18]. ومن المُرجّح للغايّة، أنّ روسيا الإتحاديّة في ظل ظروف عمليتها العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا ومواجهتها للغرب (دول الناتو) ميدانياً على الأراضي الأوكرانيّة، وتعرضها للضغوط والعقوبات الأمريكيّة والغربيّة على كافة الأصعدة، وفي مقدمتها السياسيّة والإقتصاديّة، تسعى (روسيا) لإيجاد البدائل التي من شأنها أن تُخفف من وطأة هذه العقوبات. وأنّ روسيا بطبيعتها كانت وما تزال تعمل على تعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط عبر سياسات دعم هياكل الدول والحكومات القائمة ضد التمرد أو التدخل الخارجي متحدّيةً بذلك التوجه الغربي الذي يهدف إلى تغيير بعض الأنظمة، وبهذه السياسة أو الإستراتيجيّة، إن صح التعبير، تتمكن روسيا من توسيع نفوذها الإقتصادي والسياسي في دول المنطقة من خلال تعزيز الشراكات الإستراتيجيّة وخلق بديل واقعي يحل محل الدول الغربيّة في منطقة الشرق الأوسط[19]. والعراق، بكل تأكيد، ونظراً لأهميته وفق المنظور الروسي، ليس إستثناء من هذه السياسة الروسيّة.

وبالنسبة للعراق، يُعد التعاون العسكري مع روسيا، إلى حدٍّ ما، وسيلة لتقليل الإعتماد على الولايات المُتحدة الأمريكيّة، فضلاً عن أن هذا التعاون يُعد (بالنسبة للعراق) وسيلة لحث الأمريكيين نحو تعاون أكثر فاعليّة في الحرب ضد الإرهاب[20]. كما أن أحد أهم الأسباب التي تُحفّز العراق إلى التعاون مع روسيا الإتحاديّة بدلاً من الولايات المُتحدة الأمريكيّة هو السرعة في توريد الأسلحة الروسيّة، إذ إضطر العراق للإنتظار عدة سنوات حرفياً للحصول على التقنيات والمُعدات الأمريكيّة، فقد تسلّم العراق، تحديداً في العام 2019، دفعة من (36) مُقاتلة من طراز (F-16) بموجب عقود أُبرمت في (2011 – 2012)، في حين أن العراق قد حصل على المُقاتلتين (Su-25) و (Su-30) الروسيتين في العام نفسه الذي تم فيه إبرام الصفقة[21]. وبذلك، بالإمكان أن تكون روسيا ضمن أولويات العراق عند التخطيط لشراء المُعدات العسكريّة الحديثة. إلا إنّ المُتغيرات الدوليّة الحاليّة (العقوبات الأمريكيّة المفروضة على روسيا على خلفيّة عملياتها العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا منذ أواخر شهر شباط من العام 2022) لن تساعد العراق في إقتناء السلاح الروسي بسهولة. بل أن الأمر، لربما، سيتجاوز مُستقبلاً في ظل الظروف والأزمات الدوليّة الراهنة صعوبة إمكانيّة التعاون العسكري مع روسيا الإتحاديّة إلى الإقتصادي والطاقوي أيضاً. ولم يكنْ إعتباطاً ما صرّح به سفير روسيا الإتحاديّة لدى العراق (إلبروس كوتراشيف) لوكالة (نوڤوستي) الروسيّة في العام الماضي حول إعاقة الولايات المُتحدة الأمريكيّة لعملية بناء التعاون العسكري التقني بين موسكو وبغداد، وأنَّ الولايات المُتحدة الأمريكيّة تتبع أسلوب تنافسي غير عادل في

العراق من خلال فرضها لإسلحتها وخدماتها على العراقيين، وعدم السماح للعراق بالإطلاع على المُعدات المورّدة، وإحتكارهم (الأمريكيون) جميع أعمال الصيانة المُتعلقة بهذه المُعدات، مما يُثير الشك حول وجود أمور مخفيّة لا يُراد إظهارها تماماً للمُستهلك أو غيره[22]. وبالتالي، يُمكن وصف إمكانيّة عملية التعاون العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة في الشكل رقم (3)، والذي يوضّح تأثير العقوبات الأمريكيّة المفروضة على روسيا في إمكانيّة هذا التعاون أو غيره بالنسبة لروسيا. إذ نجحت هذه العقوبات في عزل روسيا الإتحاديّة عن محيطها الإقليمي بصورة شبه تامه، وأخذت هذه العقوبات تؤثر أيضا في تعاملات روسيا مع الدول البعيدة (غير الإقليميّة) وهنا نقصد العراق. ولكن لا يُمكن أن نجزم بأن تقليص العلاقات سيشمل المجالات كافة، بإستثناء المجال العسكري، إذ ما يزال هناك تعاون روسي – عراقي في المجالات الدبلوماسية والثقافية والرياضية، وعلى سبيل المثال، إستمرار الطلبة العراقيون بتمتعهم بمنح دراسيّة حكوميّة (زمالات دراسيّة) ممنوحة من قبل الجانب الروسي إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيّة في كافة التخصصات العلميّة، ومواجهة المُنتخب الوطني الأول للعراق لمنتخب روسيا الإتحاديّة لكرة القدم وديّاً في مدينة سانت بطرسبرغ الروسيّة في يوم 26 من شهر مارس (آذار) من العام الحالي والتي إنتهت بفوز روسيا بهدفين دون مُقابل في الوقت الذي تتعرض له الرياضة الروسيّة لعقوبات صارمة، وإمتناع أغلب المُنتخبات الوطنيّة لدول القارة الأوروبيّة عن مواجهة المنتخب الروسي. في حين أنَّ التعاون العسكري بين العراق وروسيا، من غير المُحتمل، أن يتعزز في ظل الظروف الراهنة كون أنّ هذا النوع من التعاون، وكذلك التعاون الطاقوي، سيدُر بالربح وسيُنعش الإقتصاد الروسي القومي، الأخير الذي تسعى الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها إلى إستنزافه بشتى الطرق.

شكل رقم (3)

تداعيات العقوبات الأمريكيّة والغربيّة على التعاون العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة

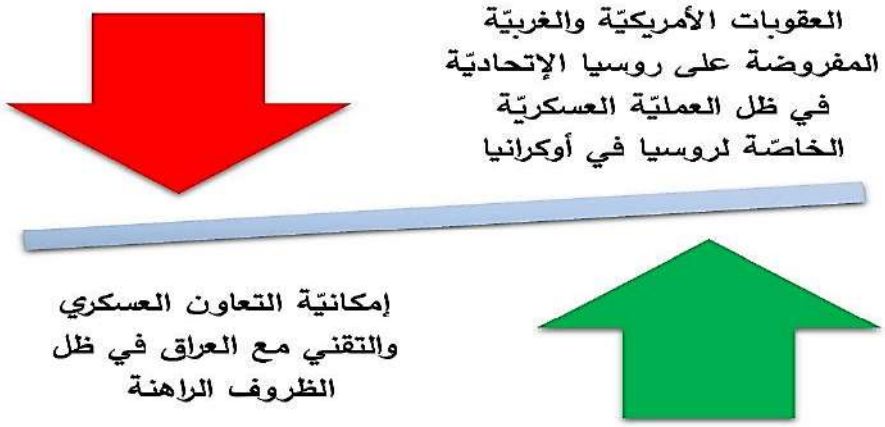

الشكل من إعداد الباحث

نستنتج من الشكل أعلاه، أن هناك ترابط عكسي بين العقوبات الدوليّة المفروضة على روسيا الإتحاديّة والتعاون العسكري الروسي مع العراق. فكلّما زادت حُزم العقوبات وإشتدت الأزمة بين الروس والغربيين (الولايات المُتحدة الأمريكيّة ودول الناتو) إنعدمت إمكانيّة وجود تعاون مُستقبلي، لا سيما على الأصعدة التجاريّة والإقتصاديّة، بين العراق وروسيا الإتحاديّة، إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار تأثُّر العراق بالسياسة النقديّة الأمريكيّة من حيث التعاملات المصرفيّة الخارجيّة، فضلاً عن وجود أبعاد إستراتيجيّة أخرى في المنظور الأمريكي تجاه مسألة تغلغل النفوذ الروسي في العراق.

الخاتمة

لا نستطيع أن نُقيّم العلاقات أو التعاون الأمني – العسكري بين العراق وروسيا الإتحاديّة بصورة شاملة ودقيقة وفقاً لمُدّة زمنيّة مُحددة تشهد صراع مُباشر بين الأخيرة ودول الناتو التي تُقاد من الولايات المُتحدة الأمريكيّة. الأخرى التي لديها نفوذ في العراق يفوق النفوذ الروسي الذي بات أقل بكثير مما كان عليه قبل العام 2003. وعليه سنستعرض أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في نهاية البحث:

1. يتمتع العراق وروسيا الإتحاديّة بعلاقات ودّية على المُستوى الدبلوماسي، ولدى روسيا الإتحاديّة شركات كبيرة تعمل في العراق في مجال الطاقة. لذلك، بالإمكان أن تعزز روسيا من دورها في العراق، وبإمكان الأخير أن يخرج من الإعتماد شبه الكلي على الولايات المُتحدة الأمريكيّة في تقرير مصير البلاد.

2. بالرجوع إلى المواقف الروسيّة تجاه العراق في مواجهتهِ لداعش الإرهابي، يُمكن الإعتماد على روسيا الإتحاديّة في مسألة إقتناء السلاح والتقنيّة العسكريّة المُتطورة التي تتميز عن نظيرتها الأمريكيّة من حيث الأسعار المناسبة والجودة التي تُلائم عقيدة الجيش العراقي.

3. إنّ مُستقبل التعاون العراقي – الروسي في المجالات التجاريّة والإقتصاديّة، وتجارة السلاح بكل تأكيد، مُرتبط بنتيجة الصراع الروسي – الأوكراني، أو الأصح أن نقول الصراع الروسي – الأمريكي – الغربي على الأراضي الأوكرانيّة. إذ أن إنتصار روسيا الإتحاديّة في هذ الصراع سيؤدي إلى إعادة هيكلة النظام العالمي بالشكل الذي يخدُم المصالح الإستراتيجيّة والأمن القومي الروسي.

4. بإمكان العراق أن يستفاد من المشاريع الإقليميّة والدوليّة وفي مقدمتها روسيا الإتحاديّة والصين التي تدعوا إلى إيجاد البديل عن الدولار الأمريكي. والإنضمام إلى التحالفات التجاريّة والإقتصاديّة الجديدة والمُناسبة، إذ أن ذلك سيخدُم المصالح العراقيّة ويُعزز من قوة الإقتصاد والعُملة المحليّة.

5. إنَّ روسيا الإتحاديّة هي خيار واقعي فرض نفسه أمام العراق في العديد من المواقف والأزمات من حيث تزويده بالسلاح المتطور ودعم الحكومات العراقيّة في مجال تبادل المعلومات الإستخباراتيّة المُتعلقة بالأمن القومي للعراق بالتعاون مع الدول الإقليميّة (سوريا وإيران) .

الهوامش

(*) تطلق السلطات الروسيّة العُليا تسمية (عمليّة عسكريّة خاصّة) منذ شروعها بشن الهجوم العسكري على أوكرانيا منذ شباط العام 2022 .

(1) ليث سلام مهدي: المنافسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وتأثيرها على العراق، مجلّة دراسات وبحوث إعلاميّة – مسار، العدد (8)، الجامعة العراقيّة، 2022، ص115 .

(2) وداد جابر غازي: طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تاريخية وسياسية)، مجلّة مركز المُستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد 20–21، الجامعة المُستنصريّة، 2006، ص212 .

(3) Смирнов, А. Н. Исламский фактор в политике России: возможности и пределы влияния / А. Н. Смирнов // Мировая экономика и международные отношения. – 2011. – № 9. – Стр. 78 .

(4) وداد جابر غازي، مصدر سبق ذكره، ص213 .

(5) سرمد زكي الجادر، وائل محمد إسماعيل: الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الإتحادية (الواقع والمُستقبل)، مجلّة قضايا سياسيّة، العدد (1)، كُليّة العلوم السياسيّة – جامعة النهرين، 2008، ص47 .

(6) بيداء محمود أحمد: العراق في الإستراتيجيّة الروسيّة، مجلّة مركز المُستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد (25)، الجامعة لمُستنصريّة، 2008، ص20 .

(7) Воронина, Т. В. Сотрудничество Ирака и России в сфере электроэнергетики / Т. В. Воронина, Х. М. А. Аль-Зухайри // Многополярная глобализация и Россия : Сборник материалов VII международной научно-практической конференции, Ростов-на-Дону, 24–26 мая 2018 года. Том 2. – Ростов-на-Дону: Южный федеральный университет, 2018. Стр. 15 .

(8) المصدر نفسه، ص ص14 – 15 .

(9) سند وليد سعيد: عودة روسيا الإتحاديّة إلى المناطق الحيويّة في القرن الحادي والعشرين، المجلّة العراقيّة للعلوم السياسيّة، العدد (7)، الجمعيّة العراقيّة للعلوم السياسيّة، 2022، ص381 .

(10) وليد حسن محمد: الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق... روسيا أنموذجاً، مجلّة دراسات دوليّة، العدد (61)، مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة – جامعة بغداد، 2015، ص200 .

(11) Мелконян, С. Г. "Исламское государство Ирака и Леванта" (ИГИЛ) как экзистенциальная угроза безопасности России / С. Г. Мелконян // Научные труды Северо-Западного института управления РАНХиГС. – 2015. – Т. 6, № 1(18). Стр. 193.

(12) فاطمة حسين فاضل المفرجي: تطور العلاقات الروسية – العراقية للمدة (2011 – 2019)، مجلّة العلوم السياسيّة، العدد (62)، كليّة العلوم السياسيّة – جامعة بغداد، 2021، ص336 .

(13) زهير خضير عباس الزبيدي، ظفر عبد مطر التميمي: العراق والأمن السيبراني.. الفرص والتحديات، مجلّة واسط للعلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، العدد (51)، جامعة واسط، 2022، ص39 .

(14) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري: تأثير العامل الأمني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مجلّة تكريت للعلوم السياسيّة، العدد (25)، جامعة تكريت، 2021، ص226 .

(15) روسيا والعراق.. تاريخ من التعاون العسكري والإقتصادي، الجزيرة مُباشر، 2015/5/21، الموقع مُتوفر عبر الرابط: https://bit.ly/401XD2A

(16) Восстановление Ирака после победы над "Исламским государством": перспективы международного участия // Вестник Московского университета. Серия 25. Международные отношения и мировая политика, – Т. 10, № 2, 2018, Стр. 176 .

(17) مثنى علي حسين المهداوي: أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المُعاصرة، مجلّة دراسات دوليّة، العدد (41)، مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة – جامعة بغداد، 2009، ص ص15 – 16 .

(18) شيلان شيخ موسى: زيارة لافروف للعراق.. حماية للعلاقات الاقتصادية من العقوبات؟ الحل نت (منصّة إعلاميّة إلكترونيّة)، الأربعاء 8 فبراير 2023، 4:00 م، الموقع مُتوفر عبر الرابط: https://bit.ly/40sUjgB

(19) سعد عبيد السعيدي: توظيف روسيا الإتحاديّة لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام 2000، مجلّة المعهد، العدد (11)، معهد العلمين للدراسات العُليا، 2022، ص ص161 – 162 .

(20) Щёкин Анатолий Сергеевич. "ВОЕННО-ТЕХНИЧЕСКОЕ СОТРУДНИЧЕСТВО РОССИИ СО СТРАНАМИ БЛИЖНЕГО ВОСТОКА КАК ФАКТОР СТАБИЛЬНОСТИ В РЕГИОНЕ" Россия и современный мир, №. 2 (115), 2022, Стр. 14.

(21) المصدر نفسه .

[22] سفير روسيا في العراق: الولايات المتحدة تعيق التعاون العسكري التقني بين موسكو وبغداد، RT Arabic ، 2022/12/8، 04:46 ، الموقع مُتوفر عبر الرابط: https://bit.ly/3zgThlU

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربيّة:

1. بيداء محمود أحمد: العراق في الإستراتيجيّة الروسيّة، مجلّة مركز المُستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد (25)، الجامعة لمُستنصريّة، 2008 .

2. زهير خضير عباس الزبيدي، ظفر عبد مطر التميمي: العراق والأمن السيبراني.. الفرص والتحديات، مجلّة واسط للعلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، العدد (51)، جامعة واسط، 2022 .

3. سرمد زكي الجادر، وائل محمد إسماعيل: الإدراك الأمريكي للعلاقات الأمنية مع روسيا الإتحادية (الواقع والمُستقبل)، مجلّة قضايا سياسيّة، العدد (1)، كُليّة العلوم السياسيّة – جامعة النهرين، 2008 .

4. سعد عبيد السعيدي: توظيف روسيا الإتحاديّة لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام 2000، مجلّة المعهد، العدد (11)، معهد العلمين للدراسات العُليا، 2022 .

5. سند وليد سعيد: عودة روسيا الإتحاديّة إلى المناطق الحيويّة في القرن الحادي والعشرين، المجلّة العراقيّة للعلوم السياسيّة، العدد (7)، الجمعيّة العراقيّة للعلوم السياسيّة، 2022 .

6. فاطمة حسين فاضل المفرجي: تطور العلاقات الروسية – العراقية للمدة (2011 – 2019)، مجلّة العلوم السياسيّة، العدد (62)، كليّة العلوم السياسيّة – جامعة بغداد، 2021 .

7. ليث سلام مهدي: المنافسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وتأثيرها على العراق، مجلّة دراسات وبحوث إعلاميّة – مسار، العدد (8)، الجامعة العراقيّة، 2022 .

8. مثنى علي حسين المهداوي: أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المُعاصرة، مجلّة دراسات دوليّة، العدد (41)، مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة – جامعة بغداد، 2009 .

9. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري: تأثير العامل الأمني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مجلّة تكريت للعلوم السياسيّة، العدد (25)، جامعة تكريت، 2021 .

10. وداد جابر غازي: طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تاريخية وسياسية)، مجلّة مركز المُستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد 20–21، الجامعة المُستنصريّة، 2006 .

11. وليد حسن محمد: الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق... روسيا أنموذجاً، مجلّة دراسات دوليّة، العدد (61)، مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة – جامعة بغداد، 2015 .

ثانياً: المصادر الروسيّة:

1. Аль-Зухайри, Х. М. Внешнеэкономическое сотрудничество России и Ирака в современных условиях / Х. М. Аль-Зухайри // Современные вызовы и реалии экономического развития России : Материалы V Международной научно-практической конференции, Ставрополь, 19–21 апреля 2018 года / Под ред. Л.И. Ушвицкого, А.В. Савцовой. – Ставрополь: Общество с ограниченной .ответственностью "Издательско-информационный центр "Фабула", 2018

2. Ваничкин, С. В. Чем опасно "Исламское государство" для России / С. В. Ваничкин // Научные ведомости Белгородского государственного университета. Серия: История. Политология. – 2015. – № 19(216).

3. Воронина, Т. В. Сотрудничество Ирака и России в сфере электроэнергетики / Т. В. Воронина, Х. М. А. Аль-Зухайри // Многополярная глобализация и Россия : Сборник материалов VII международной научно-практической конференции, Ростов-на-Дону, 24–26 мая 2018 года. Том 2. – Ростов-на-Дону: Южный федеральный университет, 2018.

4. Восстановление Ирака после победы над "Исламским государством": перспективы международного участия // Вестник Московского университета. Серия 25. Международные .отношения и мировая политика, – Т. 10, № 2, 2018

5. Мелконян, С. Г. "Исламское государство Ирака и Леванта" (ИГИЛ) как экзистенциальная угроза безопасности России / С. Г. Мелконян // Научные труды Северо-Западного института управления РАНХиГС. – 2015. – Т. 6, № 1(18).

6. Смирнов, А. Н. Исламский фактор в политике России: возможности и пределы влияния / А. Н. Смирнов // Мировая экономика и международные отношения. – 2011. – № 9.

7. Щёкин Анатолий Сергеевич. "ВОЕННО-ТЕХНИЧЕСКОЕ СОТРУДНИЧЕСТВО РОССИИ СО СТРАНАМИ БЛИЖНЕГО ВОСТОКА КАК ФАКТОР СТАБИЛЬНОСТИ В РЕГИОНЕ" Россия и современный мир, №. 2 (115), 2022

ثالثاً: مصادر الإنترنيت:

1. روسيا والعراق.. تاريخ من التعاون العسكري والإقتصادي، الجزيرة مُباشر، 2015/5/21، الموقع مُتوفر عبر الرابط: https://bit.ly/401XD2A

2. سفير روسيا في العراق: الولايات المتحدة تعيق التعاون العسكري التقني بين موسكو وبغداد، RT Arabic ، 2022/12/8، 04:46 ، الموقع مُتوفر عبر الرابط: https://bit.ly/3zgThlU

3. شيلان شيخ موسى: زيارة لافروف للعراق.. حماية للعلاقات الاقتصادية من العقوبات؟ الحل نت (منصّة إعلاميّة إلكترونيّة)، الأربعاء 8 فبراير 2023، 4:00 م، الموقع مُتوفر عبر الرابط: https://bit.ly/40sUjgB

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 6 / 2023
تاريخ قبول البحث 28 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

الحرب الأوكرانية وتأثيرها في العلاقات الروسية _ الأوروبية

The Ukrainian war and its impact on Russian-European relations

م.م. نوار عامر شاكر

Assistant teacher. NAWAR AMER SHAKIR

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Tikrit University / College of Political Science

nawar.ammer85@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تُعدَ الحرب الروسية _ الأوكرانية الحدث الأبرز والأكثر تأثير في العلاقات الروسية _ الأوروبية منذُ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد أدت الحرب إلى تأجيج التنافس الجيوسياسي بين روسيا وأوروبا، وادخلتهما في مواجهة غير مسبوقة، فهذه الحرب تختلف عن سابقاتها ، كونها حرب هجينة تتناسب مع ضرورات الصراع في القرن الحادي والعشرين، كما أن آثارها الاقتصادية والسياسية والأمنية سوف تبقى مفتوحة الاحتمالات، ولن يكون بالمستطاع التكهن بنتائجها، وهو ما سوف نحاول تناوله بالوصف والتحليل والاستشراف في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية :"الحرب الروسية" _ الأوكرانية" ، "العلاقات الروسية _ الأوربية" ، "العلاقات الدولية".

Abstract

The Russian-Ukrainian war is considered the most prominent and influential event in Russian-European relations since the end of World War II. This war led to fueling the geopolitical competition between Russia and Europe and brought them into an unprecedented confrontation. This war differs from its predecessors as it is a hybrid war commensurate with the necessities of the conflict in the twenty-first century. Also, its economic, political and security effects will remain open to possibilities and it will not be possible to predict its results which is what we will try to describe, analyze and foresee in this research.
Keywords: "Russian-Ukrainian war","Russian-European relations"," international relations

المقدمة

أوجدت الحرب الروسية _ الاوكرانية واقعاً جديداً ترك أثاره على العلاقات الروسية _ الأوروبية باعتبارها أول حرب كبرى في أوروبا بعد عام 1945، فعلى الرغم من انقضاء أكثر من ثلاثة عقود على زوال الستار الحديدي الذي شطر القارة الأوروبية إلى شطرين، ومحاولات كل من روسيا ودول أوروبا خلال تلك السنوات الدخول في تفاهمات تتعلق بقضايا الأمن والطاقة والتجارة البينية والحدود وغيرها، والنجاح النسبي في عدد من هذه القضايا، إلا أن التصورات الجيوسياسية التقليدية عادت لتلقي بثقلها على واقع ومستقبل هذه العلاقات، فقد كان لتواصل تقدم حلف شمال الاطلسي شرقاً نحو التخوم المباشرة

لروسيا، وتواصل الجهود الروسية على تأكيد حضورها في مجالها السوفييتي السابق في المقابل، آثارها على تصادم الإرادات والمشاريع، وبالطبع، لم تكن الحرب في أوكرانيا سوى حدثاً بعد سلسلة من الاحداث المتوالية على هذا المسار، سوف نحاول في هذا البحث قراءة حاضر العلاقات الروسية – الاوروبية في ضوء تطورات هذه الحرب، ثم نستعرض ما نعتقد أنه الآثار التي سوف تلقي بضلالها على واقع هذه العلاقات، ومن ثم نحاول استقراء مستقبل هذه العلاقات من خلال عدد من المشاهد.

إشكالية البحث : تدور إشكالية هذا البحث حول مدى تأثير الحرب الروسية – الاوكرانية على حاضر ومستقبل العلاقات الروسية _ الأوروبية ، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية كافة، في ظل تشابك مصالح الطرفين، وهنا نطرح الأسئلة التالية:

- كيف تجري على الأرض التطورات الميدانية للحرب الروسية _ الأوكرانية؟
- ما هي أهم الأثار الاقتصادية والسياسية والأمنية للحرب على العلاقات الروسية _ الأوروبية ؟
- ما هو مستقبل العلاقات الروسية _ الأوروبية في ظل نتائج هذه الحرب ؟

فرضية البحث : تنطلق فرضية هذا البحث من رؤية مفادها، أن الحرب الروسية _ الأوكرانية قد أوجدت واقعاً جيوسياسياً جديداً على صعيد توازنات القوة في أوروبا والعالم، وبما سوف يؤدي إلى تعميق الافتراق وتكريس التباعد بين كل من روسيا ودول أوروبا، وذلك بالنظر إلى الآثار العميقة التي سوف تخلفها على العلاقات بين الطرفين سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

مناهج البحث : لقد كان عماد هذا البحث يقوم على استخدام المنهج التحليلي، والذي ساعد على تحليل الكثير من المعطيات المتعلقة بمنطقة الدراسة والاحداث التي نعتقد أنها دفعت الاطراف المعنية نحو الحرب، كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي ساعدنا في توصيف ما نعتقد أنه من ثوابت ومتغيرات العلاقات الروسية – الاوروبية وحقائق الحرب التي لاتزال جارية، كما تمت الاستعانة أخيراً بالمنهج الاستشرافي كي يكون عوناً لنا لتوقع مستقبل العلاقات الروسية _ الاوروبية بعد هذه الحرب.

هيكلية البحث : لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب ، تطرق المطلب الأول إلى : تطورات الحرب الروسية _ الأوكرانية ، في حين ركز المطلب الثاني على : تأثيرات الحرب على واقع العلاقات الروسية – الأوروبية ، أما المطلب الثالث والأخير فقد سلط الضوء على : الحرب الأوكرانية ومستقبل العلاقات الروسية _ الأوروبية .

المطلب الأول : تطورات الحرب الروسية _ الأوكرانية

تعُد العلميات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، والتي بدأت في 24 شباط 2022 ، والمستمرة وقت كتابة هذه السطور، الحدث الأبرز منذ سقوط جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، فقد شكلت هذه الحرب نقطة تحول في تطور السياسة الأوروبية وجميع السياسات العالمية على مدى نصف القرن الماضي، فقد كانت هذه هي الفترة التي بدأ فيها انفراج غير مسبوق بين روسيا والغرب ، ثم تراجع ثم أنهار اخيراً.

وبطبيعة الحال، جاءت الحرب الروسية _ الأوكرانية لتؤكد عودة الاعتبارات الجيوسياسية إلى الواجهة، فعلى مدى أعوام لم تتوقف الدول الأوروبية عن الحديث عن إمكانية انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي، بهدف مد نفوذها إلى قرب الحدود الروسية، في الوقت الذي حذرت فيه موسكو من هذا التوسع بأشد الكلمات قوة، ورغم تعدد مظاهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، فإن بوتين أعطى الأولوية للأخطار الجيوسياسية والجيواستراتيجية على المصالح الاقتصادية، ظهر ذلك بجلاء في خطابه يوم 22 شباط عام 2022، اللذين أفصحا عن رؤيته للتاريخ الروسي والموقع الذي تشغله أوكرانيا فيه والأخطار المترتبة على اتباع كييف سياسة معادية لروسيا، وكان الرئيس بوتين يشير إلى وجود " مجال حيوي " لروسيا خلقته عوامل التاريخ والجغرافيا لا يمكن التخلي عنه [1].

وفي هذا الإطار، تسعى روسيا دائماً لاستعادة الدور والمكانة بوصفها لاعبًا فعالاً على رقعة الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية عالميًا وإقليميًا في منطقة كثيرًا ما عدت ضمن المجالات الحيوية للأمن القومي الروسي، وبالتالي في ظل حق السيادة وحماية الأمن القومي، بتطلب بناء استراتيجيات جديدة تؤهلها للتحول والتطور لإثبات ذاتها، فاذا تم تهديد هذه المصالح بشكل فعلي، ابتداء من التشكيك في قيمتها وأهدافها، فإن روسيا وجدت نفسها مضطرة للتدخل في أوكرانيا بهدف إجهاض محاولات كهذه بارتكازها على الشعور التاريخي لإثارة الوجدان الوطني، في خطوة عدها الخطاب الروسي ضربة استباقية، في إطار استراتيجية هجومية لتوجيه الرؤية والخطاب الروسي نحو ثقافة جديدة تعتمدها القيادة الروسية وتتبناها لحماية المصلحة الوطنية، ضمن سياسة قديمة تسلكها بأثارة المشاعر العاطفية لبعث الحركية داخل المجتمع نحو استعادة نفوذها على مجالاتها الحيوية سواء من خلال السيطرة المباشرة على مساحات الأرض كما برز في حروب أوسيتيا الجنوبية عام 2008 أو ضم شبة جزيرة القرم عام 2014

أو إعادة فرض الهيمنة كما برز في تأسيس منظمة معاهدة الأمن الجماعي عام 2002 والاتحاد الاقتصادي الأوراسي عام 2014 في آسيا الوسطى أو خلق حكومات موالية لروسيا كما حدث في بيلاروسيا عام 2020 أو في كازاخستان عام 2022 [2].

مما لا شك فيه، أثارت بدء العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا، والذي أعقب الاعتراف الروسي باستقلال جمهوريتي دونتيسك ولوجانسك في منطقة دونباس الأوكرانية، حالة من التوتر والارتباك والاستنكار والغضب الدولي من الهجوم الروسي غير المبرر على أوكرانيا، وسط تأكيدات من الرئيس الروسي بوتين أن تحركات روسيا إنما هي للدفاع عن النفس، محذراً أنه في حالة حدوث أي تدخل خارجي فإن روسيا سترد على الفور، مما أدى إلى انعدام الثقة المتبادل بين روسيا والدول الغربية في ظل عدم الاستجابة الغربية للمطالب الأمنية الروسية التي تتمحور حول وضع ضمانات أمنية مكتوبة، لضمان أمنها القومي الراهن والمستقبلي، بعدم توسع حلف الناتو شرقاً وسحب ما يسمى بصيغة بوخاريست التي تنص على أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان عضوين في الناتو، وضمان عدم ضم أوكرانيا لحلف الناتو للحيلولة دون امتلاك الناتو لقواعد عسكرية وقوات في أوكرانيا على الحدود الروسية، مما يهدد الأمن القومي الروسي، وتخلي حلف الناتو عن أي نشاط عسكري أو تدريبات في أوكرانيا أو الأراضي التي كانت تدخل سابقاً ضمن الاتحاد السوفيتي، وعدم نشر صواريخ متوسطة أو قصيرة المدى تهدد الأمن القومي الروسي، مما أسفر عن المزيد من الاستفزاز للجانب الروسي وتصاعد مخاوفه، خاصة مع تصاعد التوتر الدائر في منطقة دونباس واحتمالية التدخل العسكري الأوكراني في الإقليم الانفصالي دونباس، هذا إلي جانب اتهامات أوكرانيا والغرب لروسيا بدعم الانفصاليين في إقليم دونباس، وإدانة ضم روسيا لشبة جزيرة القرم [3].

وربما، أن السياسة الروسية في المجال الأوراسي جاءت كرداً على الاستفزازات الغربية في أوروبا، ولا شك أن بحوزة موسكو أسباباً منطقية تجعلها ترفض توسيع تحالف عسكري وأمني نحو فنائها الخلفي وعمقها الاستراتيجي، الموقف ذاته ينسحب على نشاط الاتحاد الأوروبي تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق، الذي تنظر إليه روسيا بحذر شديد، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن توسع الاتحاد الأوروبي يبدو مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوسع الناتو شرقاً، ويمكن تفسير ذلك بأن أنشطة الاتحاد في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز تقوض المصالح الاقتصادية الإقليمية لروسيا، ومن ثم تنتاب روسيا مخاوف سياسية– استراتيجية

واقتصادية تجعلها تتبنى سياسة هجومية ضد أوكرانيا بما في ذلك ضم القرم ودعم الانفصاليين في اقليم الدونباس، لكنها في الواقع تفعل ذلك دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية [4].

وعلى هذا الأساس فأن العملية العسكرية الروسية الخاصة تمت على ثلاثة مراحل، فقد هدفت الاستراتيجية الروسية، بعد الاستيلاء على مناطق مهمة في المرحلة الأولى، إلى التقدم تدريجياً في بعض المناطق الأكثر أهمية، وإلحاق أكبر الخسائر بالجيش الأوكراني وتدمير البنية التحتية اللوجستية الداعمة له، حيث قال الرئيس زيلنسكي إنه في دونباس وحدها، تخسر أوكرانيا مابين (60–100) شخص يومياً من القتلى وما يصل إلى (50) جريح ، هذا فضلاً عن انهيار ميزانية الدولة ، وقد تنهار البنية التحتية أواخر الشتاء، مع اضطراب موسم التدفئة وأزمة الطاقة، وفي الوقت نفسه، ستواجه الدول الغربية موجة جديدة من المشاكل في قطاع الطاقة ناجمة عن قطع العلاقات مع روسيا وارتفاع التضخم [5].

وبشكل عام، تم الانتهاء من المهام الرئيسية للمرحلة الأولى من العملية، وهنا اصبح هدف آخر للقيادة الروسية وهو تحرير دونباس وجنوب أوكرانيا ويشمل (خيرسون وأوديسا وميكولايف وزابوروجي ودنيبر وبيتروفسك)، هذا ما يخطط له الجيش الروسي، خلال المرحلة الثانية من العملية العسكرية الخاصة، وهو لفرض سيطرة كاملة على دونباس وجنوب أوكرانيا، فضلاً عن توفير ممر بري لشبة جزيرة القرم، أما أهداف المرحلة الثالثة من العملية الخاصة في أوكرانيا فهي معروفة، فقد صرح عضو المجلس العام التابع لوزارة الدفاع (ايغور كوروتشينكو) (الأهداف القادمة لروسيا في العملية الخاصة هي مناطق نيكولاييف وأوديسا وخاركوف) [6].

وفي هذا السياق، فإن هنالك من يرى إن تطورات الأحداث التي رافقت التحرك الروسي في أوكرانيا، قد كشفت عن تحولات انتقالية في هيكلية النظام الدولي، تفرضه رؤية صانع القرار الروسي بإضفاء مسحة تحديثية على المنطقة في ظل مساعيها لفرض ذاتها على نحو منفرد، إذ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد في العالم، التي تفرض قواعده، بل باتت هناك قوى أخرى لها مجال حيوي تسعى للدفاع عنه من خلال أداء يجعلها تحمل مهمة الحفاظ على تأمين مصالحها ضمن نطاق هذا المجال المكاني، ومن هنا يتبين لنا في ظل حالة عدم اليقين في المشهد العالمي، أصبحت الدول تسعى لإعادة ترتيب مواقفها في كيفية مواجهة التحديات الأمنية العالمية، وإعادة النظر في سياستها الإقليمية في مسارح المواجهة الجيوبوليتيكية، ولهذا كانت التحركات الروسية لمواجهة منافسيها الاستراتيجيين في

المجالات المكانية الحيوية، سيكون له انعكاساته على مستقبل القوى في النظام الدولي وتكريس نموذج متعدد للفواعل الدولية، على نحو يجعلها تفرض قواعد جديدة تخدم أهدافها القومية [7].

فأن روسيا كانت تسعى إلى، تحقيق أهدافها في أوكرانيا بالقوة العسكرية، ومثلما سعى الرئيس الروسي إلى أسقاط العاصمة الاوكرانية " كييف" وإحكام سيطرته على المدن الكبرى حين بدء الحرب، واعلن أنه لن يعود دون تحقيق أهدافه، ومنها إسقاط نظام الحكم في أوكرانيا، وفرض شروطه وهي شروط المنتصر، في تحد واضح للإدارة الأمريكية وحلف الناتو، فالأمر لن ينتهي عند إسقاط النظام الأوكراني، فربما تكون هنالك خطوات تالية، في ظل إدراك الرئيس بوتين أن الناتو لن يحرك ساكناً، وعندما تحقق روسيا سيطرتها الفعلية على أوكرانيا، تكون القوات الروسية قد وصلت إلى حدود التماس المباشر مع دول حلف الناتو، ما يزيد من فرص حدوث مواجهة مباشرة بين الطرفين قد تتسبب في قيام حرب عالمية ثالثة، وخاصة في ظل إقدام روسيا على استهداف قوافل الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا وعدها أهداف مشروعة، وكذلك استهداف مناطق في غرب أوكرانيا على حدود التماس مع دول حلف الناتو [8].

فالخطاب الذي ألقاه رئيس الاتحاد الروسي" فلاديمير بوتين " في التاسع من شهر أيار عام 2022 بمناسبة احتفال بلاده بيوم انتصار الاتحاد السوفياتي على النازية في عام 1945، اتهم الدول الغربية بأنها كانت تستعد لغزو الأراضي الروسية، واصفًا العملية العسكرية في أوكرانيا بضربة استباقية للعدوان الغربي على بلاده، وقال مخاطباً شعبه: ((أنتم اليوم تدافعون عن ما حارب من أجله أجدادكم، وأجداد أجدادكم)) [9] ، وأضاف أيضاً في نفس المناسبة ((واجبنا أن نفعل كل شيء حتى لا يتكرر رعب الحرب العالمية مرة أخرى)) [10].

ومن نافلة القول، فأن العمليات العسكرية لا تزال مستمرة لتقدم نموذجاً للأزمات الدولية الاستراتيجية المعقدة التي تتداخل فيها أبعاد شتى وتمتد آثارها خارج نطاقها الجغرافي المباشر لتؤثر في العديد من القضايا والأقاليم، وكما تصفها بعض التحليلات بأنها لحظة فارقة في تطور العلاقات بين الدول الكبرى، وفي طبيعة النظام الدولي فهذه الأزمة تنذر باحتمال حدوث انقسام داخل المعسكر الغربي، وكذلك هي نمط فريد من الحروب لجمعها بين النمط التقليدي للحروب النظامية والحرب بالوكالة في الوقت ذاته، فالطرفان المباشران روسيا وأوكرانيا يشاركان بقواتهما النظامية، كما ينخرط العديد من الوكلاء تحت رعايتهما ورعاية الدول الغربية أيضاً [11].

وفي نفس الصدد، تتمحور العديد من الدوافع والمبررات التي عرضها الرئيس الروسي بوتين للعملية العسكرية في أوكرانيا حول ردع التهديدات المستقبلية التي يمثلها حلف الناتو من جانب، والحفاظ على مكانة متقدمة لروسيا في قمة النظام الدولي الجديد من جانب أخر، نلاحظ هنا ما يمكن تسميته مبدأ بوتين، وخلاصته توظيف القدرات العسكرية لردع التهديدات المحتملة وخلق واقع جيوسياسي أوروبي وعالمي يفيد روسيا بالدرجة الأولى أيا كانت الأثمان الاقتصادية التي سيتم تحملها، المبدأ هنا يوازن بين المكانة وعدم التعرض للتهديد من جهة، والتكلفة الاقتصادية والمعنوية لمصلحة المكانة والأمن القومي من جهة أخرى [12].

واستخلاصاً لما سبق، أن الحرب الروسية – الأوكرانية أثبتت أن النظام الدولي، في حال تحول من نظام أحادي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام متعدد الأقطاب، لم يستقر بعد، فالولايات المتحدة تعمل من جانبها كل ما في وسعها للحفاظ على مكانتها كقائد مهيمن، بينما تسعى قوة كبرى وصاعدة على مزاحمتها لتلك المكانة ومشاركتها في قيادة النظام الدولي، دون استبعاد الدور الأمريكي كلية ، نظراً لعدم واقعية ذلك، ولأن فكرة الاستبعاد، بحسب التاريخ الإنساني، ترتبط بحرب كبرى ينتصر فيها طرف على منافسيه انتصاراً حاسماً، وهو أمر ليس قائماً بعد، والكل يخشى مثل هذه الحروب ذات الدمار الشامل .

المطلب الثاني : تأثيرات الحرب على واقع العلاقات الروسية _ الأوروبية

أن للحرب الروسية _ الأوكرانية تأثيرات كثيرة وخصوصاً بعد فرض سلسلة من العقوبات الدولية على روسيا والتي دخلت حيز التنفيذ عقب الهجوم العسكري الروسي في 24 شباط 2022، وقد تنوعت هذه العقوبات لتشمل مجالات مختلفة ، والتي كانت لها تأثيرات اقتصادية وسياسية وأمنية على أوروبا لمستويات عدة ، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب.

أ. **التأثيرات الاقتصادية :** أن تصاعد الحرب الأوكرانية، واستمرار العلميات العسكرية الروسية ، سيكون هنالك الكثير من التأثيرات على الطرفين الروسي والاوروبي ، ويتمثل أبرزها فيما يلي :

1. **تهديد أمن الطاقة :** على الرغم من الوعود بقطع العلاقات مع روسيا، اختارت عدة دول أوروبية حتى الآن الطريق السهل للحصول على الطاقة، فتزايدت بالفعل كمية النفط والغاز الروسي الواردة إلى أوروبا منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، وأرسلت أوروبا إلى روسيا نحو 22 مليار يورو (24 مليار دولار أمريكي) نظير الحصول على النفط والغاز في شهر آذار وحده، ويبدُ أن هذا الوضع قد يتغيّر

خلال الأشهر المقبلة، إذ بدأت عدة دول إرساءَ خطط لتنويع مصادر طاقتها، والحدّ من تدفق النفط والغاز الروسيين إليها، على سبيل المثال، أعلنت بولندا أنها ستحظر جميع وارداتها من النفط والغاز والفحم الروسي بحلول نهاية العام الحاليّ، كما تعمل ألمانيا والنمسا على اتخاذ استعدادات لترشيد استهلاك الغاز الطبيعي، وقد أصدرت المفوضية الأوروبية خططًا لخفض وارداتها من الغاز الروسي بنحو الثلثين، وتعتمد تلك الاستراتيجية إلى حد كبير على زيادة واردات الغاز الطبيعي من خارج أوروبا، وليس من الواضح ما إذا كان بعض الدول في أوروبا سيتبع هذه الخطة، أم لا، كذلك تعهَّد الرئيس الأمريكي" جو بايدن " في 25 من آذار 2022 بإرسال مزيد من الغاز الطبيعي المُسال إلى أوروبا، وقد وقَّعت ألمانيا بالفعل صفقةً لاستيراد هذا الغاز من قطر، كما عقد مسؤولون أوروبيون محادثات مع اليابان وكوريا الجنوبية بشأن تغيير اتجاه واردات الغاز الطبيعي المُسال التي كانت ستحصل عليها الدولتان في أحوال مغايرة [13].

وبطبيعة الحال ، شهدت أسعار الغاز الطبيعي في بداية الحرب، ارتفاعاً قياسيا في أوروبا لتصل إلى 3300 دولار لكل 1000 متر مكعب في آذار عام 2022 ، كما تجاوزت أسعار خام برنت في الفترة نفسها مستوى 127 دولار للبرميل ، قبل ان تتراجع لا حقاً إلى نحو 112 دولار للبرميل [14].

ويمكن القول، ما تبين خلال الحرب الروسية _ الأوكرانية ، أن الاتحاد الأوروبي يبدو ممزقاً بين الدفاع عن قيمه والرغبة في استمرار تدفق الغاز الروسي، ومن ثم ضمان أمنه الطاقوي، ومع مرور الوقت، طفت على السطح المصالح الاقتصادية والطاقوية في الصراع الروسي _ الأوروبي حول أوكرانيا التي اخذت الغلبة على حساب المصالح السياسية ، ولا شك في أن أكبر متضرر من الصراع هي أوروبا، التي تقع من الناحية الجغرافية على الحدود مع منطقة الصراع، وتخشى الدول الأوروبية من أن يؤدي قرار الولايات المتحدة فرض عقوبات على إمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا، إلى توقف هذه الإمدادات، ومن ثم خلق أزمة طاقة غير مسبوقة في أوروبا، مما سيضطر الدول الأوروبية للبحث عن بدائل للغاز الروسي بين دول إفريقيا والشرق الأوسط ، بيد أن هذه التقديرات تؤكد عدم قدرة هذه الدول على تعويض الغاز الروسي في أوروبا [15].

2. **العقوبات الاقتصادية :** فرض الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة ومتنوعة من العقوبات ضد روسيا، وذلك في شكل حزم متتالية، استهدفت المؤسسات والكيانات والنخبة الحاكمة الروسية ، بهدف تقويض القاعدة الاقتصادية لروسيا، وعلى الرغم من العلاقات التجارية والاستثمارية المهمة بين الجانبين، فقد تم الاتفاق على معظم عقوبات الاتحاد الأوروبي بين الدول الأعضاء فيه، لكن الاعتماد الأوروبي على واردات الطاقة الروسية جعل استهدافها أمر صعباً ، وشملت عقوبات الاتحاد الأوروبي على موسكو، تجميد الأصول وحظر السفر على 1212 من المسؤولين والمشرعين الروس وغيرهم من النخب، وتجميد

أصول 108 من الكيانات الروسية بما في ذلك العديد من البنوك الروسية، وشملت العقوبات تقييد المعاملات مع البنك المركزي الروسي ومنع الوصول إلى احتياطاته، وفصل 10 مؤسسات مالية روسية رائدة عن نظام " سويفت" للتبادل المالي (وهو نظام مالي عالمي يسمح بانتقال سلس وسريع للمال عبر الحدود) ، وإغلاق المجال الجوي الأوروبي والموانئ والطرق أمام الطائرات والسفن وشركات الشحن الروسية مع بعض الاستثناءات بما في ذلك الشحنات المتعلقة بالطاقة [16].

مما لا شك فيه، يُعد الاتحاد الأوروبي الأكثر تأثر من بين الاقتصادات الرئيسية نتيجة فرض عقوبات دولية على روسيا، من جراء عملياتها العسكرية على أوكرانيا، نظراً للروابط التجارية والاعتماد على الطاقة الروسية لتلبية احتياجاتها من الطاقة والاعتماد على أوكرانيا في الإمدادات الغذائية، وبالتالي، قد تؤدي العقوبات إلى تعطل الإمدادات، ومن ثم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ما يزيد من الضغوط التضخمية على الاتحاد الأوروبي ، مما انخفض نموه من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,9% في نهاية عام 2022[17].

وبناء على ذلك، فإن أسعار النفط والغاز الطبيعي استمرت بالارتفاع الحاد، نتيجة لفرض دول الاتحاد الأوروبي عقوبات على الاقتصاد الروسي، ورغم استمرار روسيا في إمداد دول الاتحاد بالنفط والغاز، مما فرض أعباء كبيرة على ميزانيات الدول الأوروبية، حيث لجأت الحكومات الأوروبية أخيراً إلى تخصيص بند لإعانات الأسر، لاحتواء الزيادة الحادة في أسعار الطاقة، ومع تنامي مخاوف الدول الأوروبية وظهور حالة التشكك في مستقبل إمدادات الغاز الروسية عبر خطوط الأنابيب، خصوصاً بعد تعليق ألمانيا تشغيل خط " نورد ستريم 2" مؤقتاً قد تضيف أسعار الغاز الطبيعي تأثيرات مضاعفة في السوق العالمية، خصوصاً مع توجه المستهلكين الأوروبيين نحو شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال [18].

وترمي خطة المفوضية الأوروبية إلى الاستعاضة عن 101.5 مليار متر مكعب من الغاز الروسي بحلول الاعوام القادمة، وتشير الخطة إلى أن تعزيز الواردات إلى أوروبا من البلدان الأخرى قد ينجح في اقتطاع نسبة تبلغ تقريبًا 60% من إمدادات القارة من الغاز الروسي، ويُحتمل أن تتأتَّى نسبة أخرى قوامها 33% من الاتجاه إلى مصادر جديدة لتوليد الطاقة المتجددة، واتّباع تدابير للمحافظة على الطاقة، وقد بلغت أزمة الطاقة أحدَّ صورها في ألمانيا التي تعتمد على روسيا في الحصول على ما يقرب من نصف احتياجها من الغاز الطبيعي والفحم، وأكثر من ثلث احتياجها من النفط، ويتمثل التحدي المباشر الذي تواجهه ألمانيا في تقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي في قطاع

توليد الطاقة، وهي مشكلة تزداد تعقيدًا بسبب تراجع البلد عن إنتاج الطاقة النووية، إذ من المُقرر إغلاق آخر ثلاث محطات نووية بها [19].

حيث قامت روسيا كرد فعل على العقوبات الأوربية التي فرضت عليها جراء غزوها لأوكرانيا وبشكل تدريجي، بتخفيض تصدير الغاز إلى أوروبا كما قامت وبشكل متعمد بإيقاف تدفق الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر (خط نورد ستريم 1– 2) لكي تقوم بابتزاز ألمانيا بشكل متعمد كما قال المستشار الألماني" اولاف شولتس "، بينما تقول روسيا ان اغلاق خط نورد ستريم المعروف بتصدير الغاز من روسيا الى ألمانيا وبقية دول أوروبا التي تستورد غاز الطاقة من روسيا، وان اغلاق هذا الخط هو لغرض الصيانة فقط دون وجود دوافع سياسية ، بينما الواضح أن روسيا تقوم بهذه الخطوة بشكل مقصود لغرض تخويف الأوربيين بالدرجة الأساس من مغبة الاستمرار بدعم اوكرانيا بالحرب بالضد من روسيا، وان على الأوربيين الاستعداد لشتاء قاسي دون وجود الغاز الروسي الذي يغذي معظم الدول الأوربية ويغطي حاجتها من غاز الطاقة [20].

ب. **التأثيرات السياسية :** هنالك مجموعة من التأثيرات السياسية جراء الحرب الأوكرانية، وتأثير ذلك على العلاقات الروسية _ الأوروبية ، وأبرز هذه التأثيرات مما يلي :

1. ان من أهم الاثار السياسية للحرب الاوكرانية على العلاقات الروسية _ الأوروبية، هو التشارك في تحديد السياسات والاستجابة الجماعية طويلة الأمد لدول الاتحاد الأوروبي، فمثلًا اتفقت الدول لأول مرة على تمويل طرف ليس عضواً بالاتحاد بالسلاح، الأمر الذي كان ليرفض كليًا في ظل الظروف الطبيعية، وكذلك تفعيل قاعدة الحماية المؤقتة للعام 2001 [21]. حيث تبنت الدول الأوروبية سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الأوكرانيين بعد اندلاع الحرب، وفي هذا السياق، اختارت الدول المجاورة لأوكرانيا من الغرب وعلى رأسها بولندا سياسة الباب المفتوح متعهدين باستقبال أي أوكراني يتوجه إليها، وحقاً التزمت هذه الدول بتعهداتها وجرى وضع 7.9 ملايين لاجئ أوكراني فار من الحرب تحت الحماية الدولية، حيث تتبوأ هذه القضية موقع الصدارة في قائمة تأثيرات الحرب على الدول الأوروبية على المدى ليس بالبعيد، والتزام غالبية دول الاتحاد بالعقوبات السياسية على روسيا [22].
2. للحرب الروسية_ الأوكرانية تأثير مختلف على العلاقات بين الدول الأوروبية، وهو عكس ما جاءت به أهداف روسيا الذي سعت لتفريقهم وشتاتهم من خلال حربها، مما عكس الموقف الأوروبي من الحرب على وحدة القرار والموقف والادارة المشتركة، وكذلك الاستجابة السريعة للدول الاوروبية لإدانة الحرب [23].

3. أعلنت عدة دول أوروبية حزمة من العقوبات المتنوعة والتي استهدفت شخصيات ومؤسسات روسية ، وهذه العقوبات تمس بشكل مباشر السياسة الروسية تجاه أوروبا، كما شملت العقوبات تجميد أصول الرئيس فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف، فضلاً عن إدراج سيرجي شويغو وزير الدفاع الروسي، وألكسندر بورتنيكوف رئيس جهاز الأمن الروسي ، في قائمة حظر السفر وتجميد الأصول في الاتحاد الأوروبي [24].
4. في بداية الحرب وبالتحديد في شهر نيسان من عام 2022 ، بدأت كل من فرنسا وألمانيا وليتوانيا، طرد عدد من الدبلوماسيين الروس على خلفية الحرب على أوكرانيا، وفي حينها قررت فرنسا طرد العديد من أفراد البعثة الدبلوماسية الروسية في باريس، كما أعلنت ليتوانيا طرد السفير الروسي، وتأتي عمليات الطرد هذه بعد إعلانات مماثلة من دول عدة في الاتحاد الأوروبي [25].
5. حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية لشبكة CNN ،إن مئات الدبلوماسيين وموظفي الدولة الألمان طُردوا من روسيا ويتعين عليهم مغادرة البلاد بحلول شهر حزيران من عام 2023، وأضاف المتحدث أن الطرد لا ينطبق فقط على الدبلوماسيين، ولكن أيضًا على موظفي الدولة الألمانية، وكذلك المعلمين والعاملين في معهد جوته، ويأتي ذلك ردًا على قرار ألمانيا في نيسان من العام نفسه، بطرد الدبلوماسيين الروس بهدف "تقليص وجود أجهزة المخابرات في البلاد" ، وتأتي هذه الأنباء بعد أن أمرت روسيا بطرد أكثر من 20 دبلوماسيا ألمانيا في نيسان ، رداً على قرار ألمانيا بطرد الدبلوماسيين الروس[26].
6. لم يكن طرد الدبلوماسيين المتبادل بين روسيا وألمانيا مفاجئاً، فقد تضاربت المصالح بين البلدين العديد من المرات خلال فترة الحرب، فقد وجدت أوروبا نفسها من جديد في موقف مضطرب تجاه روسيا وألمانيا كجزء من هذا الوجود، فقد أدت الحرب الأوكرانية إلى تعزيز الشراكة بين دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، عن طريق تقديم المساعدات لكييف، وفرض عقوبات على موسكو ، فمع بداية الهجوم الروسي لأوكرانيا وقفت ألمانيا كند لهذا التدخل الروسي مدفوعة بالأساس بالضغط الأمريكي الذي سخر كل السياسات المتاحة من قبل حلفائه لمحاربة روسيا على كافة الأصعدة، وهي الوسيلة التي ترى فيها ألمانيا الطريق الأمثل للتعبير عن رفضها لكل ما هو روسي، أو حتى من يأمن بالنزعة الروسية، في وقت لم تخالف فيه روسيا القاعدة وردت بالمثل [27].

ت. التأثيرات الأمنية

مما لوحظ أن العملية العسكرية الروسية الواسعة في أوكرانيا، لم تضع اوزارها لكن يمكننا أن نستخلص بعض التأثيرات الأمنية التي ستكون أساسية لفهم المستقبل الأوروبي ومن أبرزها :

1. عمقت الحرب الأوكرانية من تبعية الدول الأوروبية الأمنية للولايات المتحدة بسبب عجزها عن ايجاد بنية عسكرية اوروبية قادرة على حمايتها والوقوف بوجه التحديات الخارجية ، مما عزز من دور حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة على حساب البنية العسكرية الأوروبية [28].

2. بادرت المانيا إلى تعزيز وتحديث جيشها وزيادة انفاقها العسكري بنسبة 100% أي نحو (108) مليارات دولار، وهو الأمر الذي آثار من هواجس الدول المجاورة لها وخشيتها من عسكرتها، علماً أن الحرب كانت دافعاً لهذا التغيير في سياستها، وإن التصرفات الاحادية للدول الأوروبية اضعفت فكرة انشاء قوة عسكرية أوروبية تعمل جنباً إلى جنب مع قوات حلف الأطلسي ولهذا لم يعد الاتحاد الأوروبي مؤسسة تمتلك البنية العسكرية الخاصة بها [29].

3. كما أعلنت بلجيكا والدنمارك وإيطاليا والسويد ورومانيا زيادات كبيرة في إنفاقها الدفاعي تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي، أما فرنسا، فأوضحت أنها ستخصص أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري، فيما قالت بولندا إنها تخطط لزيادة الإنفاق العسكري عند حدود 3% من إجمالي الناتج المحلي العام المقبل، كما تخلت العديد من الدول عن نهجها العسكري المعتاد وتبنت مساراً مختلفاً، واهم هذه الدول ألمانيا التي دفعتها الحرب للتخلي عن عقيدتها العسكرية، حيث أرسلت في سابقة من نوعها أسلحة ثقيلة ومتطورة لمناطق القتال ، وتخلت دول أخرى عن نهجها الحيادي أو شبة الحيادي ، مثل فنلندا والسويد ، حيث يبدو الطريق ممهداً أمامها للانضمام للحلف على نحو لم يكن متوقعاً من قبل [30].

4. أرسال الحلف الأطلسي وخاصة الدول الأوروبية لمجموعات قتالية من المتطوعين إلى أوكرانيا، وتعزيز القوات المتحالفة في بولندا ودول البلطيق على الجانب الشرقي يمثل تحدي عسكري جديد للأمن الروسي، مما سيكون له ردأت فعل روسية بالمقابل، ولكن هذا لا يعني أن روسيا لن تحقق أي مكاسب من عمليتها العسكرية في أوكرانيا، بل يمكننا القول إن الرئيس الروسي هو اشبه بلاعب استراتيجي، ففي كل مرة يحصل فيها على بطاقة جيدة، لا يسعه سوى رفع الرهان، حيث يحمل ورقتين جيدتين هما (القوة والطاقة)، خاصة وأنه حتى الآن لم يستطيع المجتمع عبر الأطلسي أن يقوي من قواته الرادعة الإستراتيجية وكذلك التقليدية، وبناء أمن طاقة حقيقي يسمح لأوروبا بالوصول إلى طاقة موثوقة ومعقولة التكلفة في مواجهة روسيا [31].

5. أن المعضلة الأمنية الأوروبية تكمن في كون الارتدادات العكسية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة، فإن هذه الحرب يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية، وكلما طالت الحرب واستمر تدفق اللاجئين الأوكرانيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، استمر استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الأوروبي، مما سيضيف أعباء أمنية إضافية على كاهل الدول الأوروبية [32].

6. أن انضمام فنلندا إلى حلف الناتو يشكل بحد ذاته انتهاكا للاتفاقات التي استمرت لسنوات عديدة مع موسكو، والتي أعطت هلسنكي تفضيلات اقتصادية واسعة، ساهمت في "تغذية" المستوى المعيشي المرتفع للفنلنديين، بموازاة ذلك، ستساهم فنلندا الآن بصفتها دولة في الناتو في توسيع قدرات الحلف، لا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات الاستخباراتية وتعزيز القوة الجوية، فخليج فنلندا سيصبح في وضع صعب، نظرا إلى أن دولا "غير صديقة" ستسيطر عليه، وسيؤثر ذلك بالتالي، بشكل خاص، على عمل الموانئ الروسية في برونكا وأوست لوغا وبريمورسك وفايسوتسك ،مما يشكل مسألة حساسة للغاية بالنسبة لروسيا، ففنلندا تقع مباشرة على الحدود الروسية، وانضمامها وربما لاحقا السويد إلى الحلف، سيؤدي إلى مراجعة السياسة العسكرية الاستراتيجية لموسكو رداً على التهديد الناشئ [33].

المطلب الثالث : الحرب الأوكرانية ومستقبل العلاقات الروسية _ الأوروبية

تمثل الأزمات المتعاقبة في العلاقات الروسية _ الأوروبية فرصة لمراجعة طبيعة علاقات التعاون والتنافس بين الطرفين، ويبدو أن الحرب الأوكرانية بما رافقتها من تأثيرات قد أشارت لكثير من التكهنات حول مستقبل العلاقات الروسية _ الأوروبية وكذا المصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها ، وقد تطرق هذا المطلب للبحث في المشاهد المستقبلية من خلال معرفة التوجهات التي تتبعها العلاقات الروسية _الأوروبية في ظل الحرب الأوكرانية :

المشهد الأول : تصعيد العلاقات

يفترض هذا المشهد، استمرار التصعيد العدائي في العلاقات بين الطرفين، وهو أن يقدم الطرف الأوروبي، بتأثر من الولايات المتحدة الأمريكية، على رفع مستوى تهديديه لروسيا وذلك بالإعلان عن جاهزيتهم للتعامل مع كافة الاحتمالات التي تطرحها ظروف الموقف في أوكرانيا بكل ما في ترساناتهم العسكرية من أسلحة نووية استراتيجية وتكتيكية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فيما إذا بادرت روسيا إلى استخدام أسلحتها النووية في هذه الحرب على نحو ما يهدد به قادتها، وقد يكون في هذا الاعلان الأوروبي الحاسم دعم لفعالية الردع النووي المتبادل بين الطرفين ،وهو ما يمكن ان يدفع بالطرف الروسي إلى إعادة التفكير والتراجع عن تهديداته بالحرب النووية التي أثارت مخاوف العالم ، والتوقف عن

التصعيد، والتحول عنه الى مسار التهدئة وخفض التوتر، كمقدمة للتفاوض بحثاً عن حل توافقي لهذه الحرب ، هذا مشهد مهم للغاية في أدارة هذه الحرب لكن نجاحه يعتمد بالأساس على أسلوب اخراجه وتنفيذه، بالشكل الذي يدعم مصداقيته لدى الطرف الروسي ليحدث التأثير المطلوب منه [34]. كذلك يفترض هذا المشهد، هنالك احتمال تصعيد الحرب وتحويلها إلى حرب عالمية ثالثة، مما يعتقد بوتين أن أوكرانيا هي وكيل الناتو، حيث يقول (إذا هددت وحدة التراب الوطني فإننا بلا شك سوف تستخدم كل الوسائل لحماية روسيا وشعبنا) ، فإن بوتين يحاول أن يضرب نووي انتقائي وليس عشوائي كأن يضرب مواقع الحشود والموانئ والقواعد العسكرية والمدن والتجمعات الصناعية، ولكي يشتت الناتو يضرب مدينة قريبة من الحدود الألمانية داخل أوكرانيا مما ترتجف أواصر ألمانيا، مما قد يؤدي هذا الانتقاء إلى حرب نووية، فالضربة النووية عبارة عن خطاب تهديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية أنكي لا تقدري على هزيمة روسيا ، لأن بعد الضربة النووية هنالك خياريين لا ثالث لهما ، أما أن تبقى تصعيداً تكتيكياً وهذا لا جدوى فيه أو أن تذهب إلى الضربة النووية الاستراتيجية وهذه لا ترغب بها الولايات المتحدة فلكي يجعلها غير راغبة فيه هو الانتقال إلى الضربة التكتيكية المحدودة [35].

هذا هو المشهد الأسوأ ، حسب تصور الباحث إذ لا يمكن ترجيحه، والذي يمكن أن يغرق دولاً جديدة في صراع مجهول من شأنها أن تجر أوروبا ومنظمة حلف الشمال الأطلسي إلى صراع مباشر مع روسيا، والتصعيد النووي خياراً مطروح، فعندما وضعت روسيا قواتها النووية في حالة تأهب قصوى، فإن اندلاع حرب كبيرة لا يزال مشهداً محتملاً، لأن الحرب في أوكرانيا تتوافق مع عدد من القواعد غير المعلنة، مثل استخدام الأسلحة الغربية من قبل أوكرانيا، وكذلك ما نشاهده اليوم ما هي إلا حروب بالوكالة، وهي أفضل تفسيراً للواقع الحالي وممكن تتجاوز هذه الحرب أوكرانيا لتشمل دولاً أخرى من خلال استخدم بوتين أسلحة نووية تكتيكية، وهذا يخلق إمكانية رد الناتو بقنبلة من نفس الحجم وتوسيع التحالفات وتشهد قيام حرب عالمية ثالثة مع استمرار حّدة الصراع العسكري في المسرح الأوكراني، وهذا غير مرجح في الوقت الحالي، ومن الممكن أن تنشط المبادرات السرية أو العلنية، من أجل البحث عن مخارج مقبولة، وطرح أفكار تؤدي إلى وقف الحرب الروسية عند حدود ما وصلت إليه.

المشهد الثاني : انفراج العلاقات

يفترض هذا المشهد، عودة العلاقات إلى طبيعتها في ظل إيجاد حل للحرب الروسية – الأوكرانية، وأن انتهاء الحرب يكون عن طريق المفاوضات، وهو الأكثر منطقية ، وقد دعا بوتين لذلك في 30 آيلول

2022 لوقف إطلاق النار والتفاوض، شريطة عدم المطالبة بإعادة المقاطعات الأوكرانية المنضمة إلى روسيا ، لأنها تمثل منطقة عازلة بين الأراضي الروسية والاوكرانية ، كما أن إعادتها ستفرغ العمليات العسكرية من مضمونها وستدفع الشعب الروسي للتساؤل عن دوافع تلك الحرب، لكن كييف رفضت ذلك وأصر زيلنسيكي على استعادة كل الأراضي الأوكرانية التي سيطرت عليها روسيا [36].

وفي سياق متصل، هنالك احتمال أن تنهي روسيا الحرب في أوكرانيا، وتضمن لها مقداراً من السيادة على أرضها، مقابل تحقيق أهدافها المتمثلة بضمان أمنها الاستراتيجي، وإرساء قاعدة الأمن الواحد بينها وبين أوروبا بصفة خاصة، وبين حلف الأطلسي بصفة عامة، وتضمن لها الأمن في مجالها الحيوي مع مقدار ما من التوازن الدولي بين الأطراف الدولية ، في إطار تفاهم دولي يمنح روسيا امتيازات جديدة على صعيد القرار الدولي في بعده السياسي والدبلوماسي، وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي [37].

وتنطوي وجهة النظر في هذا المشهد، أن الطرف الاوروبي يحاول جاهداً ، وقف الحرب الدائرة في اوكرانيا بمبادرة دبلوماسية مرنة ومتوازنة تتيح لروسيا وقف اطلاق النار في مناطق عملياتها ، تمهيداً لانسحابها من هذه الحرب بصورة تحفظ لها مكانتها مع اقتراح اجراء تعديلات في المناطق الحدودية المتنازع عليها بينهما، وذلك في مقابل الرفع التدريجي للعقوبات الأوروبية والدولية المفروضة عليها، اذ ليس من المتصور ان تخرج روسيا من هذه الحرب بعد أكثر من عام من القتال والخسائر العسكرية والبشرية والاقتصادية الفادحة دون ان تحقق اي من مطالبها التي كانت دافعها الي غزو اوكرانيا ، فهناك ثمن لا بد من دفعه لها حتى وان حدث خلاف بين الطرفين الروسي والاوروبي حول حجم هذا الثمن وطبيعته وشروط تسديده ، وهذه هي مهمة المفاوضين بالأساس بعد ان يتم التوافق عليها مبدئياً [38].

وتأسيساً على ذلك، أبدى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في 5 كانون الأول عام 2022، عزمة في بدء وساطة لحل أزمة إنهاء الحرب عبر الاتصال ببوتين وزيلنسكي والهدف الأساس من دعوته هو تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة بفرنسا وانقطاع تصدير الغاز الروسي للقارة الأوروبية بفعل العقوبات المفروضة على موسكو، وثمة بوادر على التفاوض بين الطرفين في بدايات عام 2023 ، هذه البوادر ربما تتوسع لتشمل عقد مفاوضات مباشرة جدية بين طرفي النزاع لبحث وقف إطلاق النار الأولي بينهما ، لأن التفاوض لحل الأزمة يجب أن يشمل كل بنودها حتى لا يصبح هدنة طويلة ويتم استئناف القتال مرة أخرى بعد ذلك، وهو ما أكدة ماكرون عندما أوضح أن الترتيبات الأمنية الأوروبية المستقبلية يجب أن تشمل ضمانات لروسيا [39].

يعتقد الباحث أن هذا المشهد، هو الأكثر احتمالاً، والتسوية بين الأطراف المتصارعة ، لأن الحلف لن يدع المشروع الروسي يبلغ نهايته، ليحصد خسائر استراتيجية فادحة، ولأن الطرفين لن يمضيا إلى الحرب النووية وسيحرصان على عدم تصاعدها، لأن اللجوء إلى هذا الخيار هو اللجوء إلى الفناء.

المشهد الثالث : بقاء العلاقات على ما هيه عليه

يفترض هذا المشهد ، استمرار الحرب في شكلها الحالي قد يستمر لسنوات عدة، مما قد يحقق كل جانب انتصارات وخسائر على طول الطريق، ولكن من دون نصر حاسم لأي من الجانبين، وستكون النتيجة حالة شبه دائمة من الصراع في القارة مع استمرار التهديد، وتستمر الخسائر لدى الجانبين في الازدياد، وتواصل الدول الأوروبية بتحريض من الولايات المتحدة تقديم الدعم إلى كييف، مع ذلك، فإن وضع أوكرانيا وعلاقاتها بالمؤسسات الأوروبية ستبقى دون حل، لكن، في غضون ذلك، ستزداد الضغوط المحلية على الكرملين، على غرار ما شهده الاتحاد السوفياتي خلال حربه الطويلة مع أفغانستان، ما يهدد بزعزعة الاستقرار داخل روسيا [40].

واستناداً لما سبق وحسب توقعات الخبراء، بأن العمليات العسكرية ستسمر حتى نهاية عام 2023، حيث رفض بوتين الشروط الأوروبية والمتمثلة بالانسحاب الروسي من إقليم الدونباس لإجراء محادثات معه حول الوضع في أوكرانيا، ما ينذر بتمسك كل طرف بموقفه ورفض تقديم أي تنازلات لبدء مفاوضات جادة لحل الصراع ، ذلك لأن بوتين يرى في إطالة الحرب مكسباً سياسياً له، عبر إلحاق خسائر اقتصادية أكبر بالدول الأوروبية الداعمة لكييف من خلال إطالة أمد أزمة الطاقة والغذاء وإحداث أكبر قدر من الضرر للاقتصاد الأوروبي وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا، مما يدفع الأخيرة إلى الضغط على كييف للقبول بشروط موسكو لوقف القتال، وهو ما برز في الآونة الأخيرة، من خلال دعوة ماكرون للتفاوض[41].

وستتبع روسيا خلال العام الثاني من الحرب آليات جديدة للصراع، ولن تكتفي بالعمليات العسكرية فقط، حيث ربما تلجأ لشن عدد من الهجمات الإلكترونية على مواقع البنية التحتية الأوروبية، لتعرقل إمدادات الطاقة إليهم ما يفاقم أزمة الطاقة بتلك الدول، وكذلك ربما تشن هجمات مماثلة على المواقع العسكرية لحلف الناتو، كما ستعمل على اختراق القيادة العسكرية والسياسية الأوكرانية لتغيير زيلنسكي أو دفعه للتفاوض وفق شروطها[42].

يعتقد الباحث ، أن هذا المشهد صعب الاستمرار فيه، وبالنتيجة سيلحق ضرر كبير بالأطراف المباشرة للحرب (روسيا واوكرانيا) وغير المباشرة (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) وتكون الخسائر فادحة لجميع الأطراف.

الخاتمة :

ترى روسيا أن الحرب لن تنتهي قريباً بسبب الدعم الأوروبي لكييف، حتى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طالب مواطنيه بالتعايش مع الحرب، ومواجهة العقوبات الغربية، والعمل على إفشالها وهزيمتها.

أما تداعيات الحرب الجيواستراتيجية في منطقة أوراسيا وما وراءها في أوروبا تبدو عميقة ، فالجغرافية السياسية ما بعد الحرب لن تكون كما قبلها والمؤشرات على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال، إعادة تسليح أوروبا وتوسيع حلف الناتو وتعزيزه، بالإضافة إلى تغيير التحالفات الطاقوية ،مع سعي أوروبا الحثيث للتقليل من الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة، وهو ما سوف تكون له جملة تداعيات على العلاقات الروسية _الاوروبية.

أن المشهد كما نراه للمستقبل يفيد بتزايد التصعيد، إذ لا توجد مؤشرات واضحة بأن حدة الصراع سوف تخف كما أن إطالة أمد الحرب باتت الآن هي الأكثر ترجيحاً، على الرغم من المباحثات التي لم تنقطع بين اطراف الحرب.

الاستنتاجات

1. ان الحرب الروسية _ الأوكرانية ، أدخلت العلاقات الروسية _ الاوروبية مرحلة حرجة بوسعنا ان نطلق عليها بالحرب الباردة ، لأنها حرب تتصف بتصاعد حدة التوتر، كما أنها حرب بالوكالة ، فضلا عن تصاعد سباق التسلح وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية واستخدام الدعاية وفرض العقوبات بين طرفيها .
2. لقد كانت إحدى أبرز أسباب هذه الحرب باعتقادنا، هو تواصل تمدد حلف الناتو نحو الشرق، والتطور في السياسة الروسية من الانكفاء نحو الداخل إلى الانطلاق نحو الخارج واستعادة مكانتها في فضائها السوفييتي السابق وتأثير كل ذلك على التوازنات في المسرح الاوروبي.
3. لقد شملت الحرب قيام كلا الطرفين الروسي والأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية ، حيث تتوالى العقوبات الأوروبية على روسيا في قطاعات الصناعات المتقدمة والتكنولوجية الحديثة، وفي المقابل تبدو روسيا عازمة على إعادة توجيه صادراتها الطاقوية بعيداً عن الأسواق الأوروبية، وسوف يكون بكل ذلك أثار اقتصادية مدمره على العلاقات بين الطرفين.

4. لقد تأثرت أوروبا بأزمة ارتفاع اسعار الطاقة نظراً لاعتمادها على الغاز الروسي ، وفي الوقت الذي يمكن لأوروبا الاستغناء جزئيا عن النفط الروسي ولكن من الصعب على المدى المنظور الاستغناء عن الغاز الروسي لعدم توفر البدائل بشكل يسير.
5. لقد كان لانضمام كل من السويد وفنلندا إلى عضوية حلف الشمال الأطلسي أثراً كبير في تزايد على الاستقطاب الأوروبي بما يشبه الأوضاع التي سادت القارة مع بداية الحرب الباردة في منتصف أربعينيات القرن الماضي.
6. فيما يتعلق بقيام الكثير من دول أوروبا وعلى رأسها المانيا بإعادة تسليح جيوشها وتخصيص نفقات مضاعفة لأجل ذلك فإن العلاقات على المستوى الأوروبي وبمضمنها روسيا تُعيد إلى الأذهان شكل العلاقات الذي كان قائماً في نهاية القرن التاسع عشر والذي أدى إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية.
7. تعتبر الحرب في أوكرانيا حرباً بالوكالة بين طرفيها الأساسيين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وفي الوقت الذي نعتقد فيه أن لا غالب ولا مغلوب بين هذين الطرفين بشكل مطلق، فإن الآثار الجيوسياسية العميقة والبعيدة المدى سوف تكون على حساب الأمن القومي للدول الاوروبية في المقام الاول، فالتفاهمات والتوافقات على إعادة تقسيم مناطق النفوذ بعد الحرب سوف تكون على أراضي وثروات ومصالح الحزمة الشرقية لدول أوروبا.

الهوامش

([1]) علي الدين هلال ، " تأثيرات الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام العالمي" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان / ابريل 2022) ، ص 76.

([2]) فراس عباس هاشم ، ديناميكيات التحرك الروسي تجاه أوكرانيا وانعكاس تأثيره على النظام الدولي (مقاربة جيوبوليتيكية) ، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الموسوم : تحولات عالمية .. الدولة في مواجهة أنماط جديدة من التحديات ، العراق _ بغداد، 9-10 حزيران 2022 ، ص404.

([3]) غادة عبد العزيز ، سيناريوهات ما بعد التصعيد الروسي .. الأطراف الدولية والأزمة الأوكرانية ، تحليلات شؤون دولية ، 24 / 2 / 2022، متاح على الرابط : (2023/3/20)https://tinyurl.com/z5fn48uc

([4]) فتحي بولعراس ،" تداعيات الأزمة الاوكرانية على مستقبل أوروبا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان / ابريل 2022) ، ص22.

([5]) رياض مهدي الزبيدي، لمى مطير حسن ، أبعاد وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيرها في النظام الدولي ، (بغداد : مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، 2023) ، ص60.

([6]) المصدر نفسه ، ص61-62.

(7) فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص405-406.

(8) أبو بكر الدسوقي ، " الأزمة الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : ابريل/ نيسان 2022) ، ص68.

(9) محمد حسب الرسول ، مشاهد الحرب في أوكرانيا ... قراءة استشرافية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 520 (بيروت : حزيران 2022) ، ص130.

(10) المصدر نفسه .

(11) دلال محمود ، " انعكاسات الحرب الروسية _ الأوكرانية على أشكال ومعضلات التهديدات الإرهابية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 229 (القاهرة : تموز/ يوليو 2022) ، ص106.

(12)حسن أبو طالب ، انعكاسات أزمة أوكرانيا على الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان / ابريل 2022) ، ص80.

(13) جيف توليفسون ، ماذا تعني الحرب في أوكرانيا لمجال الطاقة والمناخ والغذاء ، 2022/5/19 ، مقال متاح على الرابط التالي ، تاريخ المشاهدة (2022/9/2)https://tinyurl.com/mrxjkprd

(14) داليا محمد إبراهيم ، " الحرب الروسية _ الاوكرانية وانكشاف أمن الطاقة الأوروبي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 229 (القاهرة : تموز / يوليو 2022) ، ص87.

(15) جيف توليفسون ، مصدر سبق ذكره.

(16) حسام ابراهيم ، اللعبة الكبرى .. الفاعلون الأساسيون في مسار الحرب الأوكرانية ، في الحرب الروسية – الأوكرانية : عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية ،(أبو ظبي : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2023) ، ص73-74.

(17) نورا حسن الشيخ ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان / ابريل 2022) ، ص140.

(18) المصدر السابق، ص137-138.

(19) جيف توليفسون ، مصدر سبق ذكره.

(20) احمد هورامي ، روسيا تحرق وأوروبا تحترق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، (بغداد : أيلول 2022) ، ص2.

(21) محمد هيكل ، مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل المتغيرات العالمية ، المرصد المصري ، 2022/9/3، مقال متاح على الرابط التالي : https://n9.cl/94dby(27/7/2023)

(22) حاجي محمد بويراز ، آثار الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا ، مجلة رؤية تركية ، العدد 1 (اسطنبول : شتاء 2023) ، ص159.

(23) حسين صباح حسين ، الحرب الروسية _ الأوكرانية وانعكاساتها على الدول الأوروبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، 2023، ص93.

(24) مروان مشرف علوان وفلاح حسن حمادي ، الحرب الروسية الاوكرانية عام 2022 (الأثار الاقتصادية والسياسية) ، المجلة السياسية الدولية ، العدد 54 (بغداد :2022) ، ص559.

(25) بينها فرنسا وألمانيا وليتوانيا.. دول أوروبية تبدأ طرد دبلوماسيين روس على خلفية الحرب في أوكرانيا ، 2022/4/4، مقال متاح على الرابط التالي : https://n9.cl/aljazeera

(26) الخارجية الألمانية تُعلق على طرد المئات من موظفي خدمتها المدنية في روسيا ، 2023/5/27 ، متاح على الرابط التالي : https://arabic.cnn.com/world/article/2023/05/27/hundreds-of-german-civil-servants-expelled-from-russia.

(27) طه خالد منصور، كيف تأثرت العلاقات الروسية الألمانية بالحرب الأوكرانية ، 2023/4/28 ، متاح على الرابط التالي :
https://www.wattan.net/ar/news/401566.html (2023/8/10).

(28) سعد حقي توفيق ، الحرب الروسية _ الأوكرانية في ميزان العلاقات الروسية _ الامريكية وآثارها في السياسية الدولية ، في كتاب لوحة الحيوبولتيك ترسمها الحروب : دراسة في اسباب ونتائج الحرب الروسية على اوكرانيا ، تحرير سرمد امين ، (بغداد : كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية ، 2023)، ص57.

(29) المصدر نفسه.

(30) محمد أبو غزلة ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 232 (القاهرة: نيسان / أبريل 2023) ، ص28.

(31) فكرت نامق عبد الرحمن ، الحرب الروسية _ الأوكرانية الجذور_ التطورات _ وآفاق المستقبل ، في كتاب لوحة الحيوبولتيك ترسمها الحروب : دراسة في اسباب ونتائج الحرب الروسية على اوكرانيا ، تحرير سرمد امين ، (بغداد : كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية ، 2023)، ص333.

(32) رياض مهدي الزبيدي، لمى مطير حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص106.

(33) فهيم الصوراني، ضم أم انضمام؟.. هكذا ترى روسيا عضوية فنلندا في حلف الناتو، 2023/4/5 ، مقال متاح على الرابط التالي : https://n9.cl/oa6iw (2023/5/3)

(34) Maklad Sabry Ismail صفحة الفيس بوك ، 23 /2022/9 ، متاح على الرابط الاتي :
https://tinyurl.com/3kbc2jf2 . (2023/3/1)

(35) كاظم هاشم نعمة ، ندوة بعنوان : الجدل في احتمال استخدم الاسلحة النووية في الحرب الاوكرانية ، المعهد العالمي للتجديد العربي، 2022/12/21 ، متاح على الرابط الآتي : https://tinyurl.com/2p9b3ub8 . (2023/3/1)

(36) منى سليمان ، " السيناريوهات المحتملة للأزمة الروسية_ الأوكرانية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 231(القاهرة: كانون الثاني / يناير 2023) ، ص208.

(37) محمد حسب الرسول ، مصدر سبق ذكره ، ص135.

(38) Maklad Sabry Ismail ، مصدر سبق ذكره.

(39) منى سليمان ، المصدر نفسه.

(40) طارق الشامي ، هل تصبح أوكرانيا بداية صراعات مسلحة في أوروبا ، 3 /6/ 2022 ، تقرير متاح على الرابط الاتي : https://tinyurl.com/yv46r6es (2023/2/20)

(41) منى سليمان ، مصدر سبق ذكره ، ص210.

([42]) المصدر نفسه.

المصادر

- **الكـتب**

1. حسام ابراهيم ، اللعبة الكبرى .. الفاعلون الأساسيون في مسار الحرب الأوكرانية ، في الحرب الروسية – الأوكرانية : عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية ،(أبو ظبي : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2023) .
2. رياض مهدي الزبيدي، لمى مطير حسن ، أبعاد وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيرها في النظام الدولي ، (بغداد : مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، 2023).
3. سعد حقي توفيق ، الحرب الروسية _ الأوكرانية في ميزان العلاقات الروسية _ الامريكية وآثارها في السياسية الدولية ، في كتاب لوحة الحيوبولتيك ترسمها الحروب : دراسة في اسباب ونتائج الحرب الروسية على اوكرانيا ، تحرير سرمد امين ، (بغداد : كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية ، 2023)،
4. فكرت نامق عبد الرحمن ، الحرب الروسية _ الأوكرانية الجذور_ التطورات _ وآفاق المستقبل ، في كتاب لوحة الحيوبولتيك ترسمها الحروب : دراسة في اسباب ونتائج الحرب الروسية على اوكرانيا ، تحرير سرمد امين ، (بغداد : كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية ، 2023).

- **الدوريات**

1. أبو بكر الدسوقي ، " الأزمة الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : ابريل/ نيسان 2022).
2. احمد هورامي ، روسيا تحرق وأوروبا تحترق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، (بغداد : أيلول 2022) .
3. حاجي محمد بويراز ، آثار الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا ، مجلة رؤية تركية ، العدد 1 (اسطنبول : شتاء 2023).
4. حسن أبو طالب ، انعكاسات أزمة أوكرانيا على الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان /ابريل 2022) .
5. داليا محمد إبراهيم ، " الحرب الروسية _ الاوكرانية وانكشاف أمن الطاقة الأوروبي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 229 (القاهرة : تموز/ يوليو 2022).
6. دلال محمود ، " انعكاسات الحرب الروسية _ الأوكرانية على أشكال ومعضلات التهديدات الإرهابية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 229 (القاهرة : يوليو 2022).
7. علي الدين هلال ، " تأثيرات الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام العالمي" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان /ابريل 2022).
8. فتحي بولعراس ،" تداعيات الأزمة الاوكرانية على مستقبل أوروبا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان / ابريل 2022).

9. محمد أبو غزلة ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 232 (القاهرة: نيسان /أبريل 2023).
10. محمد حسب الرسول ، مشاهد الحرب في أوكرانيا ... قراءة استشرافية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 520 (بيروت : حزيران 2022).
11. مروان مشرف علوان وفلاح حسن حمادي ، الحرب الروسية الاوكرانية عام 2022 (الأثار الاقتصادية والسياسية) ، المجلة السياسية الدولية ، العدد 54 (بغداد :2022).
12. منى سليمان ، " السيناريوهات المحتملة للأزمة الروسية_ الأوكرانية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 231(القاهرة: كانون الثاني /يناير 2023).
13. نورا حسن الشيخ ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان /ابريل 2022) .
14. نورا حسن الشيخ ، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 228 (القاهرة : نيسان /ابريل 2022) .

- الرسائل

1. حسين صباح حسين ، الحرب الروسية _ الأوكرانية وانعكاساتها على الدول الأوروبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، 2023.

- المؤتمرات

1. فراس عباس هاشم ، ديناميكيات التحرك الروسي تجاه أوكرانيا وانعكاس تأثيره على النظام الدولي (مقاربة جيوبوليتيكية) ، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الموسوم : تحولات عالمية .. الدولة في مواجهة أنماط جديدة من التحديات ، العراق _ بغداد، 9-10 حزيران 2022.

- المصادر الالكترونية

1. Maklad Sabry Ismail، صفحة الفيس بوك ، 23 /2022/9 ، متاح على الرابط الاتي : https://tinyurl.com/3kbc2jf2 (2023/3/1).
2. بينها فرنسا وألمانيا وليتوانيا.. دول أوروبية تبدأ طرد دبلوماسيين روس على خلفية الحرب في أوكرانيا ، 2022/4/4، مقال متاح على الرابط التالي : https://n9.cl/aljazeera
3. جيف توليفسون ، ماذا تعني الحرب في أوكرانيا لمجال الطاقة والمناخ والغذاء ، 2022/5/19 ، مقال متاح على الرابط التالي ، تاريخ المشاهدة (2022/9/2)https://tinyurl.com/mrxjkprd
4. الخارجية الألمانية تُعلق على طرد المئات من موظفي خدمتها المدنية في روسيا ، 2023/5/27 ، متاح على الرابط التالي : https://arabic.cnn.com/world/article/2023/05/27/hundreds-of-german-civil-servants-expelled-from-russia.

طارق الشامي ، هل تصبح أوكرانيا بداية صراعات مسلحة في أوروبا ، 3 يونيو 2022 ، تقرير متاح على الرابط الاتي : https://tinyurl.com/yv46r6es (2023/2/20)

5. طه خالد منصور، كيف تأثرت العلاقات الروسية الألمانية بالحرب الأوكرانية ، 2023/4/28 ، متاح على الرابط التالي : https://www.wattan.net/ar/news/401566.html.(2023/8/10)
6. غادة عبد العزيز ، سيناريوهات ما بعد التصعيد الروسي .. الأطراف الدولية والأزمة الأوكرانية ، تحليلات شؤون دولية ، 24 / 2 / 2022، متاح على الرابط : (https://tinyurl.com/z5fn48uc(2023/3/20
7. فهيم الصوراني، ضم أم انضمام؟.. هكذا ترى روسيا عضوية فنلندا في حلف الناتو، 2023/4/5 ، مقال متاح على الرابط التالي : (2023/5/3) https://n9.cl/oa6iw
8. كاظم هاشم نعمة ، ندوة بعنوان : الجدل في احتمال استخدم الاسلحة النووية في الحرب الاوكرانية، المعهد العالمي للتجديد العربي، 2022/12/21، متاح على الرابط الآتي : https://tinyurl.com/2p9b3ub8 (2023/3/1) .
9. محمد هيكل ، مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل المتغيرات العالمية ، المرصد المصري ، 2022/9/3، مقال متاح على الرابط التالي : https://n9.cl/94dby(27/7/2023)

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 10 / 7 / 2023
تاريخ قبول البحث 31 / 8 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

دور الحكومات المتعاقبة في العراق على المصالحة الوطنية و السلم المجتمعي بعد عام 2003

The role of successive governments in Iraq and its effect on the national conciliation of social peace after 2003

م. م. عبدالله كريم حمادي

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Asst. Lec. Abdullah Karim Hammadi

University of Baghdad /Collage of Political Sciences

jdjjdjdhdudjur@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يستعرض البحث دور الحكومات المتعاقبة في العراق في ارساء وتطبيق اسس وقواعد السلم المجتمعي، نظرا للنزاعات الطائفية والاثنية، التي طالت مساحات واسعة منه، وشكلت تهديدا خطرا للسلم المجتمعي، بسبب الاعمال الارهابية والجماعات المسلحة والتنظيمات الموالية لها، والتي برزت بشكل واضح بعد عام 2003 نتيجة للاحتلال الامريكي للعراق واحداث فراغ اداري وامني بعد حل المؤسسات العسكرية والامنية ومن ضمنها (الجيش) وعدم ضبط الحدود، مما تسببت السماح للتنظيمات الارهابية بدخول البلاد والقيام بالنشاطات المسلحة واحداث النزاعات الطائفية والقيام بعمليات القتل والتهجير العرقي وتدمير للبنى التحتية وزعزعة الاستقرار والامن الداخلي من خلال التواطؤ مع الجماعات المتطرفة في داخل العراق .

الكلمات المفتاحية: "السلم المجتمعي"،"المصالحة الوطنية"،" العراق"

Abstract

The aim of the research is to review the role of successive governments in Iraq in establishing and applying the foundation of social peace, given the sectarian conflicts that have affected large areas for it and posed a serious threat to social peace ,we deduce the phobias and armed groups and the loyal organization, which have emerged in a general dimension as a result of American occupation for Iraq and the events of administrative and security vacuum after the dissolution of the military and army units ,which allowed terrorist organization to enter the country and engage in armed activities and sectarian conflicts, killings, customary hybrids ,destruction of structures and destabilization stability and evacuation of contacts with extremist groups inside Iraq.

keywords: "Societal Peace", "National Reconciliation", "Iraq"

المقدمة

أن من اهم مسببات الاخلال بالسلم المجتمعي في اي بلد هو النزاعات بين مكونات المجتمع، وهذه تأتي اما نتيجة تغير في النظام السياسي او الاحتلال من قبل قوى خارجية وتصبح البلاد عرضة للتدخلات الاقليمية وفقا لمصالح هذا الطرف او ذاك وبذلك يؤدي الى حالات عدم الاستقرار ويصبح السلم المجتمعي في خطر ، ولم يكن العراق بعيدا عن هذه الحالة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921وحتى احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوات المتحالفة معها عام 2003 واحداث تغيرا في النظام السياسي وتحويله الى نظام اتحادي فدرالي يقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وقد شهد احداث عنيفة وشديدة الخطورة الغت بظلالها على الامن المجتمعي وانعكست على النسيج الاجتماعي، سيما وان العراق بلد متنوع الطوائف والاقليات الدينية والقومية والتنوع الثقافي والأرث الحضاري منذ أقدم العصور، فالتعايش السلمي هدف يتطلع اليه جميع العقلاء وان هذا لايتحق الا بنبذ العنف والطائفية والتطرف والتعصب، وهذا يتحقق من خلال التمسك بنهج الاعتدال والوسيطة والتسامح والحوار البناء والمشاركة وعدالة التوزيع بهدف الوصول الى العيش المشترك، وتشخيص اسباب النزاع وتداعياته وانزال القصاص العادل بحق مرتكبيه وتعويض ذوي الضحايا وانصافهم واعادة لهم حقوقهم وكل ما اصابهم من اذى وضرر . وتقع على الحكومات المتعاقبة مسؤولية اصلاح ذات البين وتشخيص المشكلات واحقاق الحق وترسيخ العدالة الاجتماعية.

اهمية البحث : وتكمن اهمية البحث في التأكيد على اهمية السلم المجتمعي من خلال تحديد المعالم الاساسية له، والحاجة الى دراسة نقدية للمدارس المختلفة للسلم الاجتماعي برؤية شرعية، ولأن العراق بالرغم من مرور مدة طويلة على تغيير النظام السياسي ،الا انه لازال يعاني من ازمات متعددة وتعثر في العملية الديمقراطية وضعف التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، وهذا ناجم عن العنف الذي مارسته المجاميع الارهابية وتمزيق وحدة الوطن وتقسيمه الى طوائف متناحرة ومتقاتلة خدمة لجهات خارجية.

اهداف البحث : يهدف البحث الى ابراز اثر الحكومات المتعاقبة في ارساء اسس وقواعد السلم المجتمعي (التعايش السلمي) من خلال الوسائل العلمية والمهنية من اجل بناء سلم اهلي مجتمعي يرفد مستقبل المجتمعات بمقومات التطوير والتوجيه المتواصل لمواجهة التحديات التي تفرضها النزاعات الداخلية في مسيرة الوجود الانساني.

مشكلة البحث: ان اهم ما يهدد السلم المجتمعي الاهلي النزاعات الداخلية، والمشكلة تكمن في كيفية تحقيق تجاوب وطني او محلي للعملية والآليات المعتمدة لمواجهة خطر تلك النزاعات وبما يضمن عدم وقوعها ؟ مامدى تاثير الحكومات المتعاقبة على السلم المجتمعي ؟وهل نجحت في ترسيخ روح المواطنة لمواجهت النزاعات الداخلية في العراق؟.

الفرضية : تفترض الدراسة ان هناك اثر للحكومات المتعاقبة في العراق على السلم المجتمعي،وهذا الاثر يكمن في عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2003وتفضيل المصالح الحزبية والفئوية الخاصة على العامة.

المنهجية المقررة : تم اتباع المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل البحث كذلك المنهج التحليلي لغرض تحليلها وتقويمها في ضوء المدارس الفكرية والفلسفية والرؤى الشرعية لها.

هيكلية البحث : تتضمن هيكلية البحث محورين ، فضلا عن المقدمة والخاتمة والنتائج والتوصيات وكما يلي :

اولا :الاطار النظري والمفاهيمي للسلم المجتمعي:

ان الوقائع والدراسات النظرية والاكاديمية تشير أن اي دولة ترتبط بنيتها بالنزاعات الداخلية تبقى عاجزة عن تحقيق تنمية مستدامة او تحقيق اهداف انمائية لتطوير واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب تكلفة تلك النزاعات والاثار المترتبة عليها.

فالمقومات الاساسية لتجاوز اثار تلك النزاعات والصراعات وتحقيق الاستقرار مع القوى المجتمعية في تحديد الاولويات وتحقيق البرامج التي تكفل تنظيم المجتمع ودفعه الى الامام.

لقد شكلت ظاهرة العنف داخل المجتمعات قديما وحديثا احدى التحديات الاجتماعية الهامة التي تواجه المجتمعات الانسانية، بالرغم من كل الجهود التي بذلت من قبل جهات اممية ودولية وداخلية في محاولات لنجاح الخطط الموضوعة لها من اجل التقدم الانساني، وتصاعد الدعوات التي تدعو الى قيم السلام والعدالة والامن لكسب ثقة الافراد والمجتمعات .

عند الحديث عن السلم المجتمعي، تشير الادبيات عن المعنى الاصطلاحي لمفهوم السلام بعدة تعاريف متنوعة لكنها جميعا تتفق بأن السلام هو نقيض العنف وضد الحروب وكل اشكال التطرف والمغالاة على حساب القيم الانسانية.

يشير مصطلح السلم الاهلي (المجتمعي) الى حالة نوع من التوازن بين الاطراف المجتمعية المختلفة في المصالح والقوة والامكانات والارادات، ويعد السلم الاهلي من اهم المقاييس الاساسية لتقويم اي مجتمع، فهو يشخص حالة العلاقات الداخلية فيه فسلامتها علامة على صحة المجتمع وامكانية نهوضه، بينما تفككها وتنازعها دلالة على وجود خلل يعتري تلك العلاقة [1] .

من هذا نستنتج ان السلم الاهلي هو الاستقرار الذي يسود المجتمع بكل فئاته واطيافه ويؤدي الى الانسجام والتوافق والى تعزيز بناء الجبهة الداخلية، وفي المقابل يؤشر العنف والصراع اضعاف شبكة العلاقات القائمة بين فئات المجتمع، وبالتالي تفكك روابطه وتحويله الى مجتمع يكرس التخلف واضعاف الجبهة الداخلية .

عليه فأن السلام الاهلي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوك والافكار التي تهدف الى تحقيق مبدأ حسن التعايش وقبول الاخر ونبذ العنف والتطرف واللجوء الى الوسائل السلمية والقانونية لحل النزاعات والاشكالات والمحافظة على النسيج الاجتماعي .

ان السلم الاهلي هو نقيض العنف الاجتماعي. لكن ذلك لايعني انتفاء العنف بصفة مثالية وانما نستطيع تحويل هذا المفهوم الى ممارسة واقعية مسيطر عليها بواسطة السلام الاهلي بألياته ومكوناته [2] .

وينظر الى السلم الاهلي بأنه مرادف لانتفاء العمليات العدائية التي تجري داخل الدولة والمجتمع ويؤكد على ممارسة الحقوق والحريات المكفولة .

لقد تطور مفهوم السلام وفق سياقات التطور التأريخي والمعرفي، وقد تضمن عدة مراحل اهمها [3] :

المرحلة الاولى: وهي مرحلة معنى السلام وتركز على مفهوم السلام، باعتبارها مرحلة لا تتحقق في ظل استمرار الحرب والنزاعات والصراعات وسواء أكانت الصراعات داخلية ام دولية.

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة تم التركيز على السلام لغرض احداث توازن في القوى، في اطار النظام الدولي، فالتوازن العسكري بين معسكرين او الوزارات الانمائية او بين كتلتين دوليتين .

المرحلة الثالثة : تبنت مفهومي السلام السلبي والايجابي، فالاول الذي يتبنى نبذ الحروب والصراعات ، والمفهوم الثاني الذي يعتمد على منظومات بناء السلام كقيم في ثقافات المجتمع .

المرحلة الرابعة: وتعد الاكثر تطورا واتسمت بالوضوح وتبنت مفهوم السلام في العلاقات الاجتماعية الرئيسية، فركزت على العنف ضد المرأة كأحدى مرتكزات بناء السلام المجتمعي ونبذ العنف .

المرحلة الخامسة: وفي هذه المرحلة كان هنالك ربط بين السلام وعلاقة الانسان بالبيئة وما تجنيه الممارسات الرأسمالية من دمار وتهديد للبشرية على اعتبارها تشكل خطرا على حياة الانسان .

المرحلة السادسة: وهي الاخيرة وتبنت مفهوم السلام العادل والشامل و علاقة السلام الداخلي للانسان وتطوير مضامينة ، وتطور هذا المفهوم ليشمل التركيز على دعم حقوق الانسان، ونبذ العنف بكل اشكاله وضد فئات المجتمع كالاطفال والنساء وسياسات التميز العنصري .

ان النظام السياسي في الدول وبغض النظر عن ايدلوجيتة وفلسفتة داخل اي مجتمع ضمن اطار الدولة، يبقى السلام الاهلي شرطا اساسيا في استقرار المجتمع والدولة والبنية الاساسية التي يقوم عليها تطور وتقدم المجتمع من خلال اجماع فئات المجتمع المتنوعة على اهداف وطنية تتجاوز المصالح الفرعية والاطر الضيقة وهذا احد مهام النظام السياسي وقياداته .

- **<u>اسباب النزاعات الداخلية :</u>**

بالرغم من ان للنزاعات الداخلية اسباب متعددة اقتصادية واجتماعية ودينية، الا انه في العراق الطابع السياسي احتل مكان الصدارة، لاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق بعد عام 2003 اذ شهد

العراق اعنف الهجمات الارهابية وخاصة في العاصمة بغداد وبقية المحافظات ،وما تعرض له الشعب العراقي من القتل والتهجير والقتل على الهوية وانتهاك ساخر لحقوق الانسان وابسط هذه الحقوق العيش بأمان بدون رعب او خوف او تهديد، وما قامت به المجاميع الارهابية وارتكابها من جرائم تحت مظلة الاحتلال لتحقيق مكاسب سياسية بعناوين مختلفة .

وبالرغم من الطبيعة المعقدة لمسببات النزاعات الداخلية، فأنها تختلف من دولة الى اخرى، الا ان الدراسات تشير الى اهم العوامل الداخلية والمسببة للنزاعات والصراعات الداخلية هي: [4]

أ. عامل التعددية الاثنية :

اذ يعدعامل التعددية اهم العوامل الداخلية في دول العالم، ولاسيما دول العالم الثالث التي تشهد صراعات من هذا القبيل وشهدت حروب طويلة، والى توارث ازمات وانقسامات سياسية وتعد الاثنية ركيزة اساسية في الحروب الاهلية يجري عندها رسم السياسات العامة للدولة وكل اساس الاعتبارات الاثنية المتميزة لهذا الطرف او ذاك، وخاصة عندما تطرح هذه الجماعات مطالبها المتعلقة بالنظام السياسي.

ب. العوامل الاقتصادية :

ترى بعض الدراسات ان النزاعات والحروب الاهلية ترجع الى عوامل اقتصادية بالاساس، اذ ينظر الى التخلف الاقتصادي على انه سببا مباشرا لنشوب الحروب والنزاعات، وذلك لمحدودية القدرات الاقتصادية، واستجابة النظام السياسي لمطالب جماعات معينة على حساب الاخرى. وللعوامل الاقتصادية دورا كبيرا في اشعال الحروب الاهلية في القارة الافريقية على وجه الخصوص .

ج. الصراع من أجل السلطة والنفوذ :

اذ تشير الدراسات الى ان بعض الاحصاءات التاريخية للنزاعات الاهلية ان 75% من اصل (55) حرب اهلية كان الصراع فيها للسيطرة على السلطة وقد انتهت بانتصار احد اطراف النزاع اذ انتصرت السلطة بنسبة 40% بينما (المعارضة) بـ35% اما الحروب الاهلية التي انتهت بتقاسم السلطة بينهما فكانت اقل بكثير اذ لاتتعدى حالات معينة مثل السلفادور عام 1992 وجنوب افريقيا عام 1994 وطاجتكستان عام 1997 [5] . **<u>وكذلك وجود دوافع خارجية تتمثل :</u>**

أ- الاثار الناجمة عن الموروث الاستعماري وسياسات الهيمنة وخاصة في دول العالم الثالث والتي نات استغلالها بعد الحرب العالمية الثانية فكانت للحقب الاستعمارية اثارها ونتائجها على الخلافات والتمزقات الداخلية في خلق الكيانات السياسية المصطنعة والتخطيط لبقائها اطول مدة ممكنة .

ب- التداخل والتشابك في المصالح الاقليمية: لمصالح اطراف معينة للصراعات لحساب فئات معينة متصارعة مع اخرى من حالات التداخل العرقي او الديني والثقافي وفقا لمشيئة الدول الاقليمية مع الاطراف المتصارعة .

ج- المتغيرات الدولية المعاصرة : اذ شهدت العالم تغيرات كبيرة في موازين القوى التي كانت سائدة في مدة الحرب الباردة وخاصة في الحقب الاخيرة من القرن الماضي وتشكيل نظام عالمي جديد وهو ما

يطلق عليه بمصطلح العولمة والتي اضحت المسار المحرك للظواهر المجتمعية محليا واقليما ودوليا واخذت الطروحات الجديدة المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية والتعددية والترويج لمفاهيم جديدة مثل (حق تقرير المصير الداخلي) ليكون حقا من حقوق الاقليات والاثينات ومنحها استقلال على حساب الكيان السياسي للدولة .

ثانيا:نظريات السلم المجتمعي – المرتكزات الفكرية والسياسية وابعادها التاريخية

ان للصراعات والنزاعات ابعاد تاريخية ، اي انها ليست وليدة اليوم بل هي موجودة منذ العصور القديمة وهي نتيجة طبيعية لتعارض وتضاد في المصالح، وان التجربة الانسانية التاريخية تشير الى مدى حجم التكلفة والدمار الانساني الناتج عن ظاهرة النزاع المجتمعي. وكلما طال امد النزاع زادت التعقيدات لدرجة يصبح فيها عدم التسامح مع الاخر جزء من الحالة السائدة في حياة الانسان المعاصر، وفي المقابل لازم تلك الظاهرة رغبة انسانية واسعة واصرار على تحقيق الامن والسلام ومنع انتشار النزاعات والحروب كجزء من التفكير الدائم بالامن والمستقبل الانساني المنشود .

ان البحث في الابعاد التاريخية والمرتكزات الفلسفية لنظريات السلام يعني العودة الى تاريخ هذه النظريات وتجارب العدل واحلال السلام في العالم وهو ما كان جهد قام به الفلاسفة القدماء عبر تاريخ تطور نظريات السلام والنزاعات في الفلسفة الغربية ، لاسيما منذ القرن الثالث عشر ومن نهاية القرن العشرين بوصفها امتداد طبيعي لتطور نظريات السلام في الفلسفة الغربية

كذلك ما تضمنته التعاليم الاسلامية في الشريعة السمحاء من ارتباطات الاخرى والقيم والقواعد والنظم في تشريعات وشعائر منظمة .

– و سنبدا الاتي:_

ا_: <u>مفهوم السلام في المنظور الاسلامي</u>:

اذ حظي مفهوم السلام باهتمام كبير في مجمل التعاليم والحضارة الاسلامية كمبدأ عام، اذ ان السلام في المفهوم الاسلامي يرتبط بواقع القانون والنظرية الكلية الشمولية للكون والانسان والحياة، وان دين الاسلام يعالج المشكلات الانسانية بصورة متكاملة وجامعة لفروعها. وجزئياتها [6] .

وتقوم قاعدة الاسلام على حماية الانسان من الفزع والخوف والقلق والاضطراب والحرص على حمايته والحفاظ على حقوقه المشروعة في الامن والسكينة والسلام والاطمئنان عليه ولا يزال الاسلام ضرورة حية للحفاظ على السلم الاجتماعي ومنع انهياره والحفاظ على مقومات الامة من التحديات، فالقرآن الكريم رسخ قيم السلم الاجتماعي ويؤكدها من باب حفظ الضرورات التي جاءت بها الشريعة الاسلامية، ويعد الحوار اهم الطرق لرعاية السلام نظرا لاختلاف الافراد بطبيعتهم حتما، فيكون الحوار هو السبيل اللازم لرعاية الرابطة بين افراد المجتمع وافضل اساليب التفاهم ، فالاسلام دين الفطرة وان تشريعاته توافق النفس البشرية التي تميل الى السلام وتعمل على حمايته وجاءت نصوص العديد من

الايات في القرآن الكريم واضحة ومحددة لمعنى السلم حكما وتذكيرا للعباد وللأيات التي تتحدث عن ذلك تجاوزت الخمسين أية، كما وجه الامة الاسلامية الى انشاء العلاقات بين المسلمين وغيرهم على اساس السلام ونبذ العنف والغلو والكراهية .

ويشير اغلب المفسرين ان معنى السلام هو الاسلام والتسليم لله سبحانه وتعالى والبعض الاخر يرجح ان يكون المقصود هو السلام بمعناه اللغوي ، اي الصلح والمسألة وترك النزاع والاحتراب. [7] .

ويبقي السلام عنصر اساسي في الاسلام، وان السلام هو احد اسماء الله الحسنى كما جاء في قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ} [8] .

لذلك فأن اغلب مفكري المسلمين يشدد على ان الاسلام دين السلام وأن اصل العلاقات الدولية في الاسلام تقوم على السلام، فليست الحرب في نظر الاسلام سوى ضرورة تستدعيها الظروف وهي الاستثناء وفي ضوء هذه النظرية فأن الآيات التي نزلت في اواخر حياة الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) فهي تعالج نقض المشركين للعهود والمواثيق وعدم مهاجمة أهل الكتاب واعلان الحرب ضدهم ، وقد ترجم ذلك من خلال اقوام الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) بالعفو عن المشركين واهل الكتاب امتثالا لقوله تعالى: {فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ }[9] .

2: نظرية السلام في الفلسفة الغربية :

ان البحث في بدايات السلام و فلسفتة ونظرياته في المنظور الغربي ترجع بدايتها الى (افلاطون ومدينة السلام) في كتابة الشهير الجمهورية خلال مدة تدهور في التاريخ اليوناني بعد انتهاء الحرب البولو بونزيه (431–404) ق.م، وهي الحرب الاهلية بين مدينة اسبرطه واثنيا وانتهت بهزيمة اثينا ، وشهد افلاطون احداث هذه الحرب العنيفة وتركت في نفسه اثرا، نظر للظروف المتدهورة والنتائج السيئة لهذه الحرب، وهنا شرع افلاطون في بلورة تصور لبناء مدينة يسدوها الامن والسلام وبناء دولة قوية يسودها مبادئ العدل والسلام، وقدم نموذجا مثاليا لشكل مدينة يعيش الجميع فيها في امن وسلام [10] .
وبسبب استمرار الحروب والصراعات، ظلت الفلسفة الغربية تبحث في مسألة السلام عبر السنين والقرون ابتدأ من القرن الثالث عشر الميلادي وحتى نهاية القرن العشرين، واستمر الفلاسفة والمفكرين في الغرب يبحثون عن وضع حد لنهاية هذه الحروب والقتل بعد انتشارها في العالم المسيحي ، وان يحل محلها الوئام والسلام بعد ان اصبحت الحروب هي السمة البارزة في حل النزاعات والصراعات ،فالسلام في المنظور الغربي قد جسد نسق اجتماعي يهدف الى ضمان الرخاء وان المجتمع لايعرف الرخاء الا اذا عمه السلام [11] .

انطلقت الدعوات في بداية القرن السادس عشر واهم معالمها في دعوة الفلسفة الغربية الى السلام بمفهوم انساني بوصفه انموذجا فرديا يكشف عن بشاعة الحرب والتي ظلت تضرب اوربا في ذلك العصر، فالاحتقان بين الكاثوليك والبروستستانية والتي فجرت سلسلة حروب اهلية استمرت (ثلاثين) عاما

اندلعت عام 1618 وفي منتصف القرن ثم الوصول في مرحلة السلام والاعتراف المتبادل والاقرار بمبادئ الحق والسلام كما لاتغيب قضية السلام في نظرية العقد الاجتماعي والتي ظهرت في القرن السادس عشر واخذت على عاتقها مناقشة فلسة الدولة في نشأتها ومن طبيعتها ووظيفتها وحقوقها والتزاماتها لاصل الاجتماع الانساني وتطوره.

وشهد القرن الثامن عشر تطورا كبيرا وملحوظا في مشروع السلام على يد المفكر الغربي السياسي (ويليام بن) في مؤلفه الشهير(مستقبل السلام في اوربا) واهم مقالة فيه يحافظ السلام على مواقفنا في عهد الاستقرار السلامي في ظلة تكون الحياة دون خوف من اية تدخل، وكما تتطور التجارة بسرعة وحرية ويحافظ الاغنياء على اموالهم ويوفرون فرص العمل للفقراء وتزدهر الصناعة ويتواصل العمران،وان مشروع السلام يتضمن توفير العدالة على الصعيدين الداخلي والخارجي .[12] .

واستمرت النزعة الانسانية في الفكر الاوربي تاثيرها حول قضية السلام، ويعد الفيلسوف الالماني (ايما نويل كانط) احد اشهر فلاسفة عصر التنوير وان تأثيره امتد منذ القرن الثامن عشر حتى القرن الواحد والعشرين في وضع معالجات السلام في مؤلفه الشهير (مشروع لاقرار السلام) والذي ناقش امكانية احلال السلام بين الدول الاوربية وانطلاقا من رغبة العقل ليسود السلام بين الناس اولا وبين الشعوب والدول ثانيا ،من منطق ان الحروب اثبتت عدم جدواها في حل النزاعات ونسف الانجازات وخراب العمران وليس في ميادين المادة فقط، بل تتعداها الى الميادين الثقافية والروحية والاخلاقية [13] .

ومنذ منتصف القرن التاسع عش ادت حركة السلام دورا مهما وكبيرا في الحياة الاوربية العامة من عقد مؤتمرات السلام والتي جاءت بعد الحربين العالمين الاولى والثانية وارتبط مع مفاهيم السلام التي اقرتها الامم المتحدة عام 1945م .

وشهد العالم الغربي بعدها موجات متعددة ومتنوعة للسلام وانتشار مراكز الدراسات وفض النزاعات واخذ التركيز على ثقافة السلام، ومنذ نهاية الحرب الباردة دخل العالم الى عهد جديد وبآليات جديدة ادت الى بروز مفاهيم وافكار وفلسفات لبناء السلام والغاء الصراعات والخلافات بين مكونات واطياف الشعوب في انحاء العالم كافة .

ثالثا:اثر الحكومات المتعاقبة في العراق في ارساءقواعد السلم المجتمعي بعد عام2003

عند الحديث عن السلم المجتمعي، لابد من القاء نظرة تاريخية عن واقع الوحدة الوطنية في العراق، اذ تعد الوحدة الوطنية ضرورة يقاس على ضوئها مدى انسجام المجتمع وان المسؤول الاول والاساس في تحقيق الوحدة الوطنية النظام السياسي للدول . عن طريق تنظيم العلاقة مع المجتمع والذي تنعكس على النسيج الاجتماعي، لذلك لابد من التطرق في هذا المبحث عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي لمعرفة واقع الوحدة الوطنية في العراق.

_ نظرة تاريخية عن واقع الوحدة الوطنية في العراق:_ من اجل معرفة واقع الوحدة الوطنية في العراق، لابد من معرفة التركيبة السكانية فيه وكيفية توزيعها .

يتكون المجتمع العراقي من عدة مكونات متعايشين منذ الاف السنين وابرزهم:

1. **العرب المسلمين:** يرجعون اصولهم الى الاقوام السامية التي سكنت الجزيرة العربية منذ فجر التاريخ وكانت نتيجة هجرات متتالية من داخل الجزيرة الى اطراف العراق كالسومريون وهم اول من سكن بلاد وادي الرافدين وبعدهم الاكيدبون والعمورين والارامين، واخيرا هجرة العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي وتبلغ نسبة العرب المسلمين حسب اول احصاء سكاني في العراق جرى عام 1947 (71,1%) من مجموع سكان العراق. [14] .
2. **الاكراد: بالرغم** من تعدد الاراء والنظريات في اصل الاكراد الا ان الموطن الاصلي لهم سلسلة جبال زاكروس المنطقة الفاصلة بين العراق وايران. وان الشعوب الكردية هي شعوب جبلية ولغتهم الكردية تتضمن لهجات متعددة منها السورانية وهي السائدة والبهانانية في دهوك والفيلية (اللورية) في ديالى وكركوك واغلب الاكراد يعتنقون الديانة الاسلامية وتشكل نسبتهم في العراق ما يقارب 20% من نسبة سكان العراق [15] حسب اول احصاء سكاني في العراق عام 1947.
3. **التركمان: وتعود** اصولهم الى الجماعات من اسيا الوسطى منغوليا الحالية والتركستان ويعد الوجود المؤكد لهم الى القرن التاسع الميلادي وتبلغ نسبتهم 2% من مجموع سكان العراق حسب اول احصاء سكاني في العراق [16] .
4. **المسيحيون :** للمسيحية تاريخ قديم في العراق فهناك من يشير الى بدايات هذه الديانة في العراق بعد ثلاثة عقود من غياب السيد المسيح (عليه السلام) واللغة السريانية هي اللغة الام لجميع الديانات المسيحية، وتبلغ نسبتهم من العراق حوالي 3,1% من مجموع سكان العراق حسب احصاء عام 1947 [17] .

فضلا عن وجود اقليات لها وجود تاريخي قديم كالصائبة المندائيون، والشبك والايزيدية واليهود قبل ترحيلهم الى فلسطين المحتلة عام 1948 .

ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة التنوع المجتمعي في العراق اقترنت بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، لما شهده واقع الوحدة الوطنية ومن ازمات متعددة وبدايتها حسب رأي الباحثين منذ عهد الاحتلالين الفارسي والعثماني والذي استمر زهاء اربعة قرون، واتخذت كل من الامبراطورتين المذاهب شعارا لها بالادعاء حماية طوائف معنية وهكذا اصبح العراق ساحة لحروبها الطائفية ،[18] بتفضيل مكون على اخر وبعد ضعف وانحلال الامبراطورية العثمانية، بدء الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914 اذ اكتسب العراق اهمية خاصة في نظر بريطانيا لاهميته الاقتصادية والاستراتيجية واستخدام النظم العسكرية في حكم العراق حتى شمل جميع جوانب الحياة ونشطة الحركات الوطنية التي بدأت تطالب باستقلال العراق واقامة الحكم الدستوري البرلماني .

وبعد اقرار الحلفاء بمؤتمر سان ريمو عام 1920 بوضع العراق تحت مظلة الانتداب البرطاني، حيث اندلعت ثورة عام 1920 والتي عبرت عن واقع حقيقي للوحدة الوطنية .

وبالرغم من سن دستور (اول) للبلاد تمثل بدستور 1925 وسن قانون الانتخابات والذي بموجبه يتم انتخاب المجلس النيابي الذي ينوب عن الامة ويراقب سياسة الحكومة [19] الا ان اول الخطوات التي اتخذها هو المصادقة على المعاهدة البرطانية – العراقية بناء على قرار الانتداب الذي اصدرته عصبة الامم آنذاك، وتحديد اختصاصات السلطات الثلاثة ومبادئ حكم يمكن عدة ديمقراطيا، واعد بابا تضمن حقوق الشعب والحرية والمساواة وحرية الاديان والتعبير عن الرأي وحق الملكية اي تضمن المساواة السياسية والمدنية. الا انها لم تخرج الى حيز التنفيذ بسبب الانحرافات الدستورية التي مكنت الملك من الهيمنة على واقع السلطات الثلاثة.

وبعد سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958 وتولي النظام الجمهوري مقاليد الحكم جاءت الدساتير المؤقتة والانقلابات العسكرية المتكررة وجميعها اكدت على اللامركزية والحقوق والحريات العامة والحقوق المدنية لكنها دون تطبيقات واضحة .

عليه يمكن القول بأن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق تعبر عن واقع ازمة يعيشها المجتمع العراقي وهي ازمة الطائفية وازمة الهوية، وانها ازمة سلطة وليس المجتمع، فالخلل في ادارة التنوع من السلطة السياسية والتي اثرت على الوحدة الوطنية في العراق من خلال تعاملها مع فئات التنوع اما بالعنف او الاقصاء والتهميش او التخوين وهذا ماكان واضحا في زمن النظام السابق .

اما بعد عام 2003 والاحتلال الامريكي للعراق وما رافقه من تداعيات اثرت على الامن الوطني والوحدة الوطنية والتحول الديمقراطي ،ودورة في تحديد مسار العدالة الانتقالية وآلياتها والشروع في مستقبلها ، فاصبح الاحتلال الامريكي امراً واقعا بعد تأكيد قرار مجلس الامن ذي الرقم (1483) في عام 2003 والذي عد كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة دولتين قائمين بالاحتلال [20] .

وبعد اسقاط النظام السابق وانهيار وتعطيل كل مؤسسات الدولة وتولت قوات الاحتلال مقاليد امور الحكم عن طريق سلطة الائتلاف المؤقتة بزعامة (بول بريمر) بصفته مديرا لهذه السلطة والحاكم المدني في العراق وشرع باتخاذ العديد من القرارات تحت مسمى تطهير المجتمع العراقي من ما يسمى (بحزب البعث) وحل هياكله ، وحل الوزارات ذات الصلة بالامن الوطني والدفاع وكان لهذه القرارات تأثير كبير على حاضر ومستقبل العراق وكانت بداية لتفجير العنف الطائفي وتزايد العمل الارهابي وفتح الباب للمجاميع المسلحة بذريعة الجهاد والتنازع على السلطة ولولا اصدار المرجعية المتمثلة بسماحة السيد (علي الحسيني السيستاني) بفتوى في التصدي لحالة الفوضى واعادة الامور الى نصابها حينما حرم الانتقام من البعثيين، ولاسيما من كان منهم له دورا مباشرا في ايذاء الناس والاعتداء عليهم الا من خلال الحكم الشرعي الذي يصدر من المحاكم ومن قبل القضاة الشرعيين، لحصلت مأساة حقيقية وعواقب لاتحمد عقباه .

وبهذا الصدد فقد كان للخطة الامريكية دورا كبيرا في تفجير العنف ومازلنا نعاني من تبعاته حتى وقتنا هذا لاسيما فيما يتعلق بالوضع الامني غير المستقر.

وعمدت الى تأجيج الوضع الطائفي بعد احداث الفلوجة عام 2004 في محاولة منها الى شق الصف وتجنب المواجهة مع القوات المحتلة .

وتعرض معسكرات الجيش السابق وما تحويه من اسلحة ومعدات للسلب والنهب بعد قرار حل الجيش السابق وانتشارها بين المواطنين، فضلا عن وجود ارضية خصبة لجماعات التطرف الامر الذي ساهم في توسيع العمل الارهابي ، وانتشار العصابات القتل والسرقة والسطو المسلح ، وبعد تشكيل ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي عام 2003 بأمر من السفير (بريمر) والذي ضم (25) شخصية يمثلون الطيف السياسي والقومي والديني في العراق، اذ ان الطائفية والعرقية تمثل أساس تشكيل هذا المجلس، ولكن افضل من لاشيء لاملاء الفراغ واخذت بصيغة الديمقراطية التوافقية .

- **: معالم المرحلة الانتقالية في العراق بعد عام 2003**

بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق وظهور اول تشكيله وزارية مكونة من (25) وزيرا واستحداث وزارة حقوق الانسان [21] .

وكان هذا المجلس في ظاهرة شاملة لجميع شرائع المجتمع العراقي، الا انه تعرض لمزيدا من الانتقادات كونه لم يتمتع بالشرعية الشعبية المطلوبة وخاصة من قبل المكونات الاساسية للشعب فكان من الطبيعي ان يترك هذا الانتقال المفاجئ والذي جاء بفعل عوامل خارجية وقوات احتلال اثار نفسية واجتماعية واقتصادية الغت بظلالها على الشعب العراقي بعد الاقدام على حل الدولة والغاء مؤسساتها. مما خلق لدى البعض شعورا بعدم جدوى المشاركة بعد فقدان الزعامات السياسية التي كانوا يتمتعون بها، عليه ظهرت اول ملامح الانقسام بين المشاركة في الحكم وعدم جدواها وبين دعم المقاومة المسلحة او دعم الحلول السلمية فاختارت قوى معنية العنف المسلح في حين فضلت القوى الاخرى المشاركة في العملية السياسية [22] منها الحزب الاسلامي ومن ثم حدوث تحالفات بين القوى المشاركة ادت الى تقسيمه الى كتل طائفية، وهذا ما انعكس بدوره على الحكومات المتعاقبة مما ادى الى اضعاف الوحدة الوطنية وامتداد هذه الظاهرة الى جميع شرائح ومؤسسات الدولة الجديدة .

فظهرت الثقافات العرقية عبر القنوات الفضائية التابعة لها وبرزت الخطابات الطائفية على حساب الخطاب الوطني العراقي الشامل، فاصبحت الكتل تعمل على تعريف ذاتها بعيدا عن فكر المواطنة وقبول الاخر. [23] .

عليه يمكن القول ان مجلس الحكم الانتقالي في العراق لم يؤسس مرحلة لمشروع العدالة الانتقالية او بناء المصالحة الوطنية ، الشاملة وفقا للاسس والثوابت الوطنية والتي كان العراق في أمس الحاجة اليها .

فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي بعد عام 2003 جاء بموجب قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية . والتي تبدأ في حزيران من عام 2004 وحتى تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة بموجب الدستور النافذ لعام 2005 من موعد اقصاه (31) كانون الاول لعام 2005 والذي تم عرضة على الاستفتاء عليه من قبل افراد المجتمع.

ونصت المادة (4) من القانون على ان النظام السياسي في العراق نظام جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي تعددي وتجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومات الاقليمية في كردستان والحكومات المحلية للمحافظات والحكومة الاتحادية .

ويقوم على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية ونظام الفصل بين السلطات وان الدستور ضامن لوحدة العراق.

فيما يتعلق بالحقوق السياسية فقد نصت المادة (11) من القانون على ان كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطنا عراقيا له حقوق وعليه واجبات، وان العراقيون متساوون في الحقوق بغض النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او المذهب وهم سواسية قبالة القانون .

فيما يتعلق بمؤسسات العدالة الانتقالية فقد اشارة القانون في المادة (48) قانون المحكمة الجنائية المختصة وتحديد اختصاصاتها واجرائتها ، والهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة، والهيئة الوطنية لحل النزاعات الملكية .

وتنفيذا لما جاء بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية فقد تم تشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة (د. اياد علاوي) رئيس الوزراء السابق عام 2004 والتي جاءت بعد مشاورات اعضاء مجلس الحكم مع سلطة الائتلاف المؤقتة وممثل الامم المتحدة (الاخضر الابراهيمي).

وعملت الحكومة مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الامن (1546) والذي منح سلطات الاحتلال الاجراءات اللازمة لضمان الامن والاستقرار في العراق ولانهاء الاحتلال بشكل قانوني ونص على الانتقال السلمي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية .

وفي مجال العدالة الانتقالية ، لم تكن حكومة (اياد علاوي) لديها استراتيجية واضحة المعالم للمرحلة الانتقالية، بل اقتصر الامر لتعويض ضحايا النظام السابق ذوي الشهداء وشمولهم بالحقوق التقاعدية . وتسهيل عودة اللاجئين منهم، والعمل على تحويل مسألة اجتثاث البعث الى مسألة قضائية بدلا من الحزبية.

الا ان موضوع المصالحة في زمن حكومة (اياد علاوي) لم يأخذ سبيله بالرغم من سعيه للجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية ابان مدة احداث الفلوجة عام 2004 ولم تفلح الجهود الرامية الى وقف القتال واللجوء الى المفاوضات بسبب اقدام القوات المحتلة على ضرب مدينتي الفلوجة والنجف بالطائرات والدبابات، وهذا ما اثار غضب الشارع العراقي.

يتضح من هذا ان حكومة اياد علاوي كانت محكومة بخيارات قوات الاحتلال التي جاءت لتحقيق اهدافها في العراق، وهو تفتيت مؤسساته الاجتماعية وضرب الوحدة الوطنية .

وفي عام 2005 تولى رئاسة الوزراء (ابراهيم الجعفري) وتم عرض برنامج حكومته للجمعيه الوطنية برئاسة (حاجم الحسني) وتم منحه الثقة ، وبالرغم من حضور حكومة ابراهيم الجعفري مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد بالقاهرة ، فان ما تم الاتفاق عليه تم التخلي عنه فيما بعد واقتصر الامر على الحوار مع الجماعات المعارضة في محاولات لاستقطابها ، وقد تضمنت حكومة الجعفري عن مبادرة اصدار عفوا عن المقاتلين في المقاومة في السجون العراقية وسجون قوات الاحتلال[24] .

لكنه من الناحية العملية فشلت المحاولات بسبب تزايد العمليات المسلحة والعنف الطائفي بين الجماعات المتنافسة على الحكم في العراق وبسبب العنف الطائفي بين الجماعات المتنافسة على الحكم في العراق وبسبب التدخلات الخارجية التي تعمل على تغذيتها واستمرارها .

وبعد اقرار الدستور النافذ لعام 2005 وتم اجراء انتخابات برلمانية لانتخاب رئيس مجلس النواب ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية لفترة امدها اربع سنوات وقد حصل لائتلاف الموحد اعلى الاصوات وحصل على (128) من مقاعد البرلمان البالغة (275) ومقعد والتحالف الكردستاني على (53) مقعدا وجبهة التوافق على (44) مقعدا والعراقية على (25) مقعدا وبعد مباحثات طويلة تم اختيار نوري المالكي رئيسا لمجلس الوزراء، ومحمود المشهداني رئيس مجلس النواب) وجلال الطالباني لرئاسة الجمهورية وقد عرض نوري المالكي برنامج الحكومي امام مجلس النواب ونالت الثقة عام 2006 في وقت تنامي الارهاب وخلط في مفاهيمة.

وقد طرح رئيس الوزراء المكلف آنذاك نوري المالكي مشروعا للمصالحة الوطنية وانشاء وزارة شؤون الدولة للمصالحة والحوار الوطني ولجنة المصالحة الوطنية داخل مجلس النواب والالتزام بقانون المساءلة والعدالة ودخول العديد من المؤسسات المنصوص عليها دستوريا في مجال العدالة الانتقالية الى حيز التنفيذ[25].

ويلحظ انه منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومات المتعاقبة بعده لم يكن لدى الاحزاب المشاركة في العملية السياسية رؤية وبرامج واضحة المعالم للعدالة الانتقالية متفق عليه وضمن اطار مؤسساتي متكامل يقابل التحديات التي يواجها المجتمع ويساعد على تجاوز المرحلة الحرجة في الانتقال الديمقراطي يؤسس لقيام دولة على اسس سليمة ويضمن وحدتها الوطنية.

شهدت حكومة نوري المالكي عقد عدة مؤتمرات عشائرية لدعم المصالحة الوطنية ومؤتمرات لمنظمات المجتمع المدني لدعم مشروع المصالحة الوطنية وتوصل المؤتمر الى عدة توصيات اهمها دعم مؤسسات للمجتمع المدني لمشروع المصالحة وتبني مشاريع لارساء ثقافة التنمية والحوار والتعايش السلمي ونبذ الارهاب والتطرف في الخطاب الديني [26] على الصعيد الوطني .

كذلك على الصعيد الاقليمي ماحصل مبادرات تقدمت بها جامعة الدول العربية بخصوص عقد مؤتمر وطني جامع من اجل الخروج بصبغة مشتركة .

فضلا عن مبادرة المؤتمر الاسلامي بعقد مؤتمر لرجال الدين من اجل وضع حدا للفتن الطائفية وتمحض عن عقد وثيقة مكة عام 2006 وتضمنت العديد من القرارات .

كذلك على الصعيد الدولي كانت هناك مبادرات منها مبادرة بغداد للسلام بمقترح من منظمة يونامي لانهاء العنف ولافساح المجال للحوار السياسي ولتحديد اطار شامل للوحدة الوطنية يقوم على اسس واضحة وسليمة .

في عام 2010 تم اعادة انتخاب السيد (نوري المالكي) لرئاسة الوزراء لدورة ثانية وتم انتخاب السيد (اسامة النجيفي) لرئاسة مجلس النواب وعرض برنامجه الحكومي امام مجلس النواب ونالت حكومته الثقة .

في عام 2011 تم انسحاب القوات الامريكية من العراق بناء على طلب من الحكومة العراقية في فترة رئاسة الرئيس الامريكي (اوباما). وتم توقيع معاهدة الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية.وقد جاء طلب الانسحاب للقوات الامريكية في محاولة لسحب البساط من تحت المجاميع والجماعات التي تقوم باعمال العنف المسلح تحت غطاء مقاومة القوات المحتلة والحد من العمليات العسكرية والقتل والتفجيرات ويذهب ضحيتها الابرياء من الناس.

لم تشهد الدورة الثانية لحكومة السيد نوري المالكي وانسجام وتعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية في مجلس النواب ، بل سادتها خلافات، اذ ان النظام البرلماني يقوم على المساواة والتعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وليس العكس .

هذه الخلافات ادت الى حدوث احتقان طائفي انعكس بدورة على مكونات المجتمع العراقي من خلال قنوات الاعلام الفضائية التابعة لكل منهما . كان من نتائجها اندلاع المظاهرات في الفلوجة ومدن ومحافظات اخرى وتقدموا بمطالب كانت تدعمها جهات سياسية ذات توجه طائفي، وبرغم سعي الحكومة من خلال تشكيل لجان مصالحة ووساطة بين الحكومة والمتظاهرين لانهائها، الا انهم اصروا على استمرار المظاهرات بحجة تنفيذ المطالب .

وكانت احدى أسباب دخول المجاميع الارهابية المسلحة من سوريا وسقوط مدينة الموصل ومدن اخرى وقامت هذه المجاميع بارتكاب الفضائع والجرائم وتدمير البنى التحتية والاثار وتهجير الناس من ديارهم اذ لجأ اغلبهم الى كردستان ومهد هذا الاجراء لعودة القوات الامريكية تحت مظلة التحالف الدولي لقتال داعش ومساندة القوات العراقية ورغم انحدار تنظيم داعش وكسر شوكته في العراق ،الا انه خلف نتائج مأسوية الغت بظلالها على الشعب العراقي بكل اطيافه ومكوناته من قتل ودمار ومفقودين انعكس بشكل كبير على الامن والسلم المجتمعي.

الخاتمة

مما لاشك فيه ان عمليات بناء السلام المجتمعي تشكل مفهوم جديد بالرغم من كونه يحمل جذور وامتدادات تاريخية مرتبطة بنظريات الصراع والتعاون والتكامل، وانه اكتسب معنى حديث وجوهري منذ نهاية الحرب الباردة، اذ تنامت الدراسات المرتبطة بهذا المفهوم فامتزجت بالخبرات العلمية التي بدأت تقدمها منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتكون مقدمة لعدد من الارشادات والمعايير لانهاء او تسوية النزاعات وفق منظور اوسع من حالة ايقاف العنف لتتضمن جوانب اخرى مجتمعية لمعالجة الاسباب الكامة وراء عجز الدول والحكومات ومنع العنف من الظهور والتجدد وفق مبادئ واليات وبنى متعددة الابعاد ومتداخلة الوظائف ومتكاملة الابعاد والاهداف .

ان اليات بناء السلم الاجتماعي مع تجاوز حالات النزاعات وتجاوز حالة العجز الوظيفي للدول على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

ان العراق بعد عام 2003 وتغير النظام السياسي وتحويلة من نظام سياسي احادي دولة(موحدة) الى نظام سياسي تعددي ، اختار النظام الفدرالي ليس لكبر مساحته، بل لتنوعه المجتمعي والقومي والديني، وان التنوع ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات لا تكاد تخلو اغلب الدول منها ولكن المشكلة تكمن في ادارة التنوع وفقا للخصوصيات ومنحها الحقوق المشروعة والولاء الوطني وجعله الجامع لكل الولاءات الفرعية الاخرى.

ان العراق بالرغم من تعرضه لحقب استعمارية وكان لها دورا كبيرا في تكريس بذور التفرقة، الا ان واقع الوحدة الوطنية قد تأثر بشكل كبير بما شهده تاريخ العراق من انقلابات عسكرية كان هدفها الاستئثار بالسلطة والذي بدوره عزز لحكم الفرد وما نتج عن ذلك من خلل في ادارة التنوع والتعامل مع فئات التنوع اما بالعنف او الاقصاء والتهميش.

وما شهده العراق من صراعات ونزاعات بعد عام 2003 تبدو في ظاهرها نزاعات طائفية ولكنها في حقيقها صراعات سياسية بهدف الاستئثار بالسلطة والنفوذ ، واشكالية الديمقراطية التوافقية (المحاصصة) واشكالية القوى السياسية وغياب الحوار الوطني واشكالية الفدرالية وتوزيع الثروات وتطبيق مبادئ واسس العدالة الاجتماعية والتي الغت بظلالها على السلم المجتمعي في العراق.

اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها :

- ضعف مفهوم الهوية الوطنية الجامعة وتراجع الشعور بالوحدة الوطنية وضعف الاهتمام بمفاهيم المواطنة والولاء للوطن، وان الصراع في العراق يبدو في الظاهر طائفيا الا انه في الحقيقة ذو طابع سياسي من اجل السلطة والنفوذ.
- تنامي الولاءات والهويات الفرعية والطائفية التي اضعفت التعايش السلمي في العراق بسبب ما تعرض له العراق من احتلال على مدى القرون الماضية، وكان الاحتلال الامريكي عام 2003 يعد هو الاعنف والاقوى بسبب تنامي مظاهر العنف والارهاب .

- فشل بناء دولة وطنية عصرية تستوعب واقع التنوع المجتمعي في العراق، وتضع حدا للصراعات والنزاعات، بسبب طبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 لقيامه على اسس طائفية وعرقية وقومية الامر الذي ساهم في خلق هويات مذهبية ومناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.
- الاحزاب السياسية والخطاب السياسي والديني ودورها المباشر في تعميق الازمة، والتدخلات الخارجية الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الهوية الوطنية وصولا الى اقصى درجاتها المتمثلة بالعنف والاقتتال الطائفي ، وتغلغل العناصر الارهابية الى داخل العراق وارتكاب الفضائع والجرائم بانواعها.

المقترحات :

- ترسيخ قيم المواطنة والعدالة والحرية، والمساواة في المجتمع والشعور بالانتماء والولاء الوطني من خلال اعلاء الهوية الوطنية الجامعة .
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لاخذ دورها في ترسيخ مبادئ المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية مع ضرورة تشريع قوانين صارمة تقف بالضدلكل المحرضين على الطائفية والعنف الطائفي وانزال القصاص العادل بحقهم وتعويض ذوي الضحايا والمتضررين .
- التوزيع العادل للثروات ،واجراء اصلاحات دستورية، ونبذ الطائفية السياسية والتداول السلمي للسلطة .
- ضرورة التأكيد على القيم الفكرية بالتنشئة الاجتماعية وانتهاج الاعتدال والوسطية والتسامح والتمسك بمبادئ الدين الاسلامي الحنيف وسائر الديانات الاخرى التي تدعو الى التسامح.

الهوامش

([1]) د. عمر جمعة عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع، دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي، ط1، مكتب الهاشمي، للكتاب الجامعي بغداد، لعام 2018، ص72.

([2]) خالد سلمان جواد، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، اطراوحة دكتوراه (غير منشورة) كلية القانون/ جامعة بغداد/ 2005، ص200 .

(3) مجموعة باحثين ، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخري، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، 2017، ص7.

(4) د. عمر جمعة عمران ، مصدر سبق ذكره ، ص23–24 .

(5) هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في اطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد/ 1994، ص31.

(6) محمد نصير ، السلام في الاسلام ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد2 ،1425هـ، العدد 11 ، ص46.

(7) حسن الصفار، السلام الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت لعام 2002، ص43.

(8) سورة الحشر: اية 23.

(9) سورة آل عمران: الآية 186.

(10) د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط ، مطابع جامعة بغداد/ 2001، ص51.

(11) فرانسيس فوكاياما، العالم المعاصر هدفهم ، مجلة النيوزويك الامريكية ، المطبعة العربية، 25 ديسمبر لعام 2001 ، ص60 .

(12) عبد السلام البغداي ، السلم الوطني (المدني) بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2011، ص48.

(13) عبد السلام البغدادي ، نفس المصدر ، ص 52.

(14) البكري، ياسين سعد ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع (العهد الجمهوري الاول (1958– 1963) مؤسسة مرتضى للكتاب بغداد– 2011، ص52.

(15) سليم مطر، جدل الهويات – صراع الانتماءات – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2003، ص56.

(16) البكري، ياسين سعد ، سليم مطر المصدرين السابقين ، ص56.

(17) سليم مطر، اشكالية الهوية في العراق والعالم العربي، ط4، دار الكلمة العربية، بيروت لعام 2008، ص93.

(18) د. خميس ادهام حميد، امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية ، دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، ط1، عمان لعام 2017، ص154.

(19) العكام ، عبد الاله هادي ، (الحركة الوطنية في العراق (1921–1933)، ط1، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، 1975، ص71.

(20) خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق المفهوم المضمون، مؤتمر بيت الحكمة العلمي حول بناء الدولة – بغداد/ 2012 ، ص156.

(21) عدنان الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009، ص106– 107.

(22) زهير المخ، أليات الارهاب في العراق، في مجموعة باحثين مؤلفين (الاسلام والعنف) الواقع وتحدي الارهاب وازمة البناء التعليمي، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان، 2005، ص85–90 .

(23) عزو وعبد القادر ناجي، انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: www.alakah.net .

(24) د. خميس دهام حميد، النظام السياسي وموقفه من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية (العدد 36) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008، ص196.

(25) مازن الياسري، المؤتمر الاول للقوى السياسية العراقية للمصالحة الوطنية (بلا مطبعة)، بغداد لعام 2007، ص56.

(26) قيس جواد الغراوي، مؤتمرات المصالحة الوطنية في العراق مضامينها وفرص نجاحها مقالة منشورة على الموقع : www.almdapaper.net .

المصادر

- القرآن الكريم .

1. د. عمر جمعة عمران ، بناء السلام في مجتمعات النزاع، دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي، ط1، مكتب الهاشمي، للكتاب الجامعي بغداد، 2018 .
2. خالد سلمان جواد، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، اطاروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية القانون/ جامعة بغداد/ 2005.

3. مجموعة باحثين ، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، 2017 .
4. هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في اطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد/ 1994 .
5. محمد نصير ، السلام في الاسلام ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 2، 1425هـ، العدد 11 ،.
6. حسن الصفار، السلام الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت 2002.
7. د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط ، مطابع جامعة بغداد/ 2001.
8. فرانسيس فوكاياما، العالم المعاصر هدفهم ، مجلة النيوزويك الامريكية ، المطبعة العربية، 25 ديسمبر، 2001
9. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني (المدى) بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2011، .
10. ياسين سعد البكري ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، العهد الجمهوري الاول (1958– 1963) مؤسسة مرتضى للكتاب بغداد– 2011.
11. سليم مطر، جدل الهويات – صراع الانتماءات – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2003.
12. خميس ادهام حميد، امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية ، دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، ط1، عمان 2017.
13. العكام ،عبد الاله هادي ، الحركة الوطنية في العراق (1921–1933)، ط1، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، 1975، .
14. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق المفهوم المضمون، مؤتمر بيت الحكمة العلمي حول بناء الدولة ،– بغداد/ 2012 .
15. عدنان الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009 .
16. مازن الياسري، المؤتمر الاول للقوى السياسية العراقية للمصالحة الوطنية (بلا مطبعة)، بغداد، 2007.
17. قيس جواد الغراوي، مؤتمرات المصالحة الوطنية في العراق مضامينها وفرص نجاحها مقالة منشورة على الموقع : www.almdapaper.net .